
العدد الرابع والستون بعد المائة - أبريل ٢٠٠٦
السياسة الدولية
فلسطين تحت حكم حماس !
د. أسامة الغزالى حرب
أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية
ملف العدد
بعد ثلاث سنوات احتلال
...أى عراق نشهد؟
أزمة الرسوم الدنماركية
تحت الضوء
لقاء العدد مع د. جورج فاسيليو.. رئيس جمهورية قبرص الأسبق
حوار:
١٦٤
ملحق العدد
بانوراما السياسة الدولية
(اسطوانة مجانية)




السنة الثانية
والأربعون
أبريل ٢٠٠٦












# المحتويات

السنة الثانية والأربعون

العدد الرابع والستون بعد المائة

أبريل ٢٠٠٦

د. أسامة الغزالى حرب

# فلسطين تحت حكم حماس !

لم يبالغ المحللون السياسيون، الذين وصفوا فوز حماس فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية، أواخر يناير الماضى، بأنه "زلزال سياسى"! ومثلما يهز الزلزال كل شىء فى المنطقة التى يضربها، ويصيب الناس فيها وحولها بالفزع والهلع، فقد هز زلزال حماس كلا من فلسطين وإسرائيل، وباغتت مفاجأته قوى كثيرة فى العالم، فضلا عما أصاب المنطقة من روح جديدة، يمتزج فيها الأمل بالخوف، والحماس بالقلق!

لقد ولدت "حماس" عام ١٩٨٧ كفرع للإخوان المسلمين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، ورفضت فى عام ١٩٩٦ المشاركة فى أول انتخابات تشريعية فلسطينية. وطوال عقد واحد - ما بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ - تغيرت أمور كثيرة على نحو درامى فريد، سواء فى عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، التى بدأت فى أوسلو عام ١٩٩٣ - والتى رحل مؤسساها رابين، ثم عرفات - أو فى البيئة الإقليمية والدولية المحيطة التى اختفى منها الملك حسين، وصدام حسين، واهتزت بشدة بفعل الانتقال من عالم ما قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى ما بعده !

ولا شك فى أن تأثيرات هذه التطورات كلها تبدو حاضرة بقوة فى المشهد الراهن، الذى تلعب فيه حماس دور البطولة. إن أول ملامح ذلك المشهد هو الانتقال الذى تمر به حماس من "الثورة" إلى "السلطة"، وهى التجربة التى مرت بها كافة حركات التحرير الوطنى فى العالم، والتى انتقلت - عقب انتصارها - من مرحلة الكفاح ضد العدو الأجنبى، أو المستبد المحلى، إلى مرحلة الحكم وتولى السلطة. إنها تجربة تكررت مئات المرات فى التاريخ السياسى للعالم، وربما كان أبرزها - فى نصف القرن الأخير - ما حدث فى العديد من بلدان العالم الثالث، وفى مقدمتها فيتنام والجزائر وجنوب إفريقيا، حيث انتقل التنظيم، الذى قاد المقاومة المسلحة، إلى مواقع الحكم والسلطة بكل ما تستلزمه من تغييرات تنظيمية وسياسية، وكذلك تغييرات فى الكوادر والقيادات. فالهيكل السياسى - الذى تحكمه اعتبارات العمل السرى، والمقاومة المسلحة، والتعبئة السياسية - يختلف جذريا عن الهيكل المطلوب لإدارة شئون الدولة، وتلبية حاجات المجتمع فى العمل والتعليم والصحة والإسكان .. الخ. والبناء البيروقراطى، الذى يضطلع بحشد التأييد الخارجى للمقاومة وللثورة، يختلف كثيرا عن ذلك البناء الذى ينسج العلاقات مع بلاد العالم المختلفة، بغرض حشد الموارد للمجتمع والدولة.

غير أن الحالة الفلسطينية تبدو - مع ذلك - شديدة الخصوصية، بسبب أن ما أنجز فى عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية حتى الآن هو إنجاز جزئى، ومرحلى، وليس إنجازا شاملا ولا نهائيا، وذلك ظرف ربما يختلف عن الغالبية العظمى من الحالات المماثلة فى العالم، إن لم يكن فريدا بمعنى الكلمة! وهذا الطابع (الجزئى الانتقالى) كان جوهر التحدى الذى تعرضت له منظمة التحرير الفلسطينية، وفتح، منذ ما بعد أوسلو ١٩٩٣، والذى يمثل اليوم أيضا تحديا صعبا لحماس. وبعبارة أخرى، فإن الموقف، الذى تواجهه حماس اليوم، لا يعكس فقط الحالة النمطية للانتقال من الثورة إلى الدولة، وإنما أيضا يعكس الحالة الاستثنائية الأصعب التى يواجهها النضال الفلسطينى فى مرحلته الراهنة، أى العمل فى سياق جزئى انتقالى. وبالتالى، تجد حماس نفسها (مثلما وجدت نفسها فتح سابقا) فى موضع، ليس الانتقال من الثورة إلى الدولة، أو من الكفاح (السلمى والمسلح) إلى العمل المدنى الروتينى، وإنما هو - فى الواقع - تحدى الجمع بين هذين الظرفين المتناقضين، إلى أن تصل عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية إلى منتهاها، ويتم الوفاء بكامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. ومن المؤكد أن هذا "التكيف" - من جانب حماس - لن يكون سهلا على الإطلاق، خاصة أنها سوف تحاول بدورها طرح صيغ مرحلية أو مؤقتة فى التعامل مع إسرائيل، لن تكون بالضرورة موضع قبول إسرائيلى. وبعبارة أخرى، فإن وجود حماس فى المعارضة - فى السابق - أتاح إمكان الجمع بين الالتزام باتفاقيات السلام مع إسرائيل (كما مثلته فتح)، والاستمرار فى المقاومة (كما جسدته وعبرت عنه حماس وغيرها)، فى حين أن تحول حماس الآن إلى موقع الحكم والمسئولية يثير بالضرورة إمكان تبلور قوى أخرى على يسارها، رافضة لتحولاتها، الأمر الذى سوف يلقى على كاهلها عبئا مضاعفا فى التكيف مع تحديات موقعها الجديد !

ينقلنا هذا إلى الملمح الثانى فى المشهد الفلسطينى الراهن، أى فوز حماس فى سياق تداعيات "الإصلاح" الديمقراطى

فى المجتمعات العربية والإسلامية. فإحدى القضايا الأساسية – التى كانت – ولا تزال – مطروحة بقوة على أجندة الإصلاح الديمقراطى فى العالمين العربى والإسلامى، والتى شغلت القوى الداخلية والخارجية معا – كانت هى ما يؤدى إليه الإصلاح الديمقراطى من احتمالات لوصول القوى الإسلامية للسلطة، ومدى التزامها بقواعد الممارسة الديمقراطية. ويبدو من المثير للتأمل، هنا، أن تكون مناطق السلطة الفلسطينية، فى الضفة وغزة، فى مقدمة "الحالات" التى يختبر فيها هذا التحدى! فمن ناحية، انطوت مشاركة "حماس" فى العملية السياسية الديمقراطية – مختلفة فى ذلك عن حركات "إسلامية" أخرى – (خاصة فى ظروف المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى) على تطور لا يمكن إنكاره فى الرؤية السياسية والاستراتيجية لحماس، وعلى تسليم وقبول معلن بقواعد العملية الديمقراطية – الليبرالية. من ناحية أخرى، جاء وصول حماس للسلطة، عبر انتخابات نزيهة، ليس فقط كترجمة لقوتها السياسية والتنظيمية، أو نتيجة لما قدمته من خدمات مباشرة للمواطنين الفلسطينيين، عبر شبكة المنظمات الأهلية والتطوعية التابعة لها، وإنما أيضا كرد فعل رافض – لدى قطاع واسع من الناخبين – لأوجه الفساد والخلل التى ارتبطت بحركة "فتح"، التى استأثرت فى الماضى بسيادة الساحة السياسية الفلسطينية.

غير أن تلك العوامل "الداخلية" لا يمكن فصلها عن عوامل خارجية، تسهم أيضا فى تفسير هذا الصعود لحماس. فمن ناحية، يصعب إغفال وجهات النظر التى تشير إلى الطابع "الدينى"، ليس فقط لجانب مهم من الخطاب الصهيونى، الداعم لاحتلال الأرض الفلسطينية، وإنما أيضا للخطاب الأمريكى (المسيحى المحافظ) المساند لها. ومن وجهة النظر تلك، فإن الصعود المقابل للتيار الدينى الإسلامى يبدو أمرا منطقيا! ومن ناحية أخرى، جاءت الانتخابات الفلسطينية – فى التحليل النهائى – برعاية دولية، وأمريكية بالذات، وترقب إسرائيلى. وفى حين أصابت النتيجة الجميع بالمفاجأة والدهشة، إلا أنها قدمت – فى الوقت نفسه – "حالة" لتكيف القوى الإسلامية مع مقتضيات كل من الحكم الديمقراطى داخليا، والتعامل السلمى خارجيا، تخضع الآن للفحص والتدقيق !

ثم يتبقى – ثالثا – الملمح الثالث لفوز حماس، والذى يتمثل فى معضلة القبول الدولى لمنظمة وصفت، من جانب الولايات المتحدة وأوروبا، بأنها منظمة "إرهابية". فهذه المنظمة وصلت إلى موقعها من خلال عملية ديمقراطية اعترف بسلامتها المجتمع الدولى، الأمر الذى يفرض على الأطراف الخارجية (خاصة تلك التى ترفع لواء الديمقراطية والإصلاح الديمقراطى) احترام إرادة الشعب الفلسطينى.

هنا، يطرح افتراضان : إما التسليم بأن الشعب الفلسطينى اختار بإرادته الحرة تلك المنظمة "الإرهابية"، وأعطاها ثقته فى أن تدير شئونه، وإما الاعتراف بخطأ توصيف حماس بأنها منظمة "إرهابية"، خاصة أنها التزمت فى سلوكها – فى العملية السياسية الفلسطينية – بقواعد الممارسة الديمقراطية. وفى واقع الأمر، فإن تداعيات الأحداث وتطوراتها العملية لابد أن تقود إلى تغيير فى اتجاهين، أولهما: أن ترشد حماس من سلوكها ضد إسرائيل بالانتقال لقنوات نضال أخرى، تبعدها عن شبهة الإرهاب. وثانيهما: أن تتجه الولايات المتحدة وغيرها من الدول، التى تصنف حماس كمنظمة "إرهابية"، إلى التخلى فعليا – فى البداية على الأقل – عن هذا التوصيف، وتبدأ فى التفاعل مع السلطة التى اختارها الشعب الفلسطينى بإرادته الحرة !

وبكلمة واحدة، يظل زلزال فوز حماس – باعتباره بالدرجة الأولى خطوة مهمة نحو دعم الديمقراطية الفلسطينية – محملا بالتفاؤل والأمل، أكثر مما هو بالتشاؤم واليأس!

## د. فتح الله الخطيب .. وداعا

**تنعى مجلة "السياسة الدولية" الأستاذ الدكتور/ فتح الله الخطيب، أحد الرواد البارزين للعلوم السياسية فى مصر والعالم العربى.**

**ورغم أن فقدان هذا العالم الجليل يمثل خسارة فادحة لمجتمع العلوم السياسية بأكمله، باحثين ودارسين ومهتمين، إلا أن أسرة "السياسة الدولية" تستشعر – بشكل خاص – مدى الألم وحجم الخسارة فى فقدان الأستاذ الدكتور/ فتح الله الخطيب، الذى كان أحد رعاتها منذ بدايتها قبل أربعين عاما، ولم يبخل على "السياسة الدولية" منذ عامها الأول باهتمامه ومشورته، رغم انشغالاته المتعددة من العمل الأكاديمى بالتدريس فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، إلى الأعباء الإدارية عميدا للكلية، إلى العمل العام وزيرا للشئون الاجتماعية، إلى النطاق الدولى مندوبا لمصر لدى اليونسكو.**

# الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي .. احتلال العراق نموذجا

د. سالم توفيق النجفي

أستاذ الاقتصاد بجامعة الموصل

يشير العديد من الاقتصاديين، سواء الكلاسيكيون منهم (آدم سمث، روبرت مالثوس، كارل ماركس) أو المعاصرون (بول باران، بول سويزى، جوزيف شومبيتر) إلى أن النظام الاقتصادى الرأسمالى سيواجه بأزمات خلال مراحل تطوره. وعلى الرغم من وجود بعض من هذه الظواهر فى النظام المذكور قبل الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣)، فقد كانت هذه الأزمة - وما بعدها من أزمات - شاهدا على صحة تلك الآراء. وقد استجابت معظم الأزمات لمعالجات بوسائل اقتصادية، ولاسيما من خلال متضمنات الاقتصاد الكلى، إلا أن معالجة أزمة النظام الاقتصادى الرأسمالى الحديث اختلفت عن نظيراتها من الأزمات السابقة، فقد سلكت معالجاتها منحى آخر اتسم بالعنف من خلال توظيف قوات الردع لقوى التحالف الرأسمالى لاحتلال العراق للسيطرة على الموارد الاقتصادية، وإعادة تنظيم الخريطة الجغرافية.

وقد اهتمت هذه الدراسة بالمقاربات الاقتصادية التى تفسر الدوافع الرئيسية لإعادة هيكلة الوطن العربى من خلال "مشروع الشرق الأوسط الكبير" معتمدة على المنهجية الاقتصادية لأوضاع ورؤى النظام الرأسمالى خلال القرن العشرين، ولاسيما أن القرن المذكور قد شهد أحداثا تاريخية غير مسبوقة، فى مقدمتها إعادة هيكلة الاقتصاد العالمى بسبب رحيل المنظومة الاشتراكية، وما ترتب عليها من تحولات نحو اقتصاد السوق، وإعادة توزيع الدخل ضمن الدول وفيما بينها(١)، والتغيرات فى أسعار الصرف وأسعار النفط، والتحضير لاحتلال العراق، وقد أوجدت تلك التغيرات مناخا اقتصاديا فى مطلع القرن الحادى والعشرين أكثر ملاءمة لسيادة النظام الاقتصادى الرأسمالى الحديث، وأعطت هذه البيئة قوة اقتصادية فاعلة للمنظومة الرأسمالية فى صورة "احتكار قلة"، وتقوم على قيادة هذه المنظومة الولايات المتحدة، وفقا للأهمية النسبية العالية التى تتمتع بها، ولاسيما فى المجالين الاقتصادى والعسكرى.

وقد أجمع العديد من المفكرين على أن طبيعة الاقتصاد تتحدد بالإطار السياسى السائد، والأخير هو النتاج الأيديولوجى للمجتمع والدولة ومساريهما الاجتماعى والتاريخى(٢). وإذا أمكن وصف استراتيجية النظام الاقتصادى الرأسمالى، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى السنوات الأولى من عقد السبعينيات من القرن الماضى "بالإمبريالية التقليدية"، فإن عقد الثمانينيات شهد تحولا فى الآراء والأفكار فى الأوساط الأمريكية ليتمخض عنه "عصر إمبريالى جديد" (٣)، ثم ظهرت فى منتصف عقد التسعينيات مدرسة فكرية تبنتها مجموعة أطلق عليها "المحافظون الجدد" (٤)، معتمدين فى بنائهم الفكرى على الاستفادة من رحيل المنظومة الاشتراكية وتراجع دور الدولة فى الشأن الاقتصادى والاجتماعى، وذلك لتوسيع المصالح

(١) تزايد التفاوت بين الدول بصورة كبيرة، فقد قفز مؤشر "ثيل" لتفاوت الدخل بين مجموعات من الدول من (٠,٠٦١) عام ١٩٨٠ إلى (٠,٥١٣) عام ١٩٩٢، وفى إطار هذا المقياس، ازداد التباين بما نسبته (٧٤١٪) فى العام الأخير مقارنة بالعام الأول. (كلن فايرباو، ٢٠٠٤، الجغرافيا الجديدة لتفاوت الدخل العالمى، تعريب خضر الأحمد، دار الحوار الثقافى، بيروت، ص٣٧).

(٢) برهان جليون (٢٠٠٤) ، اغتيال العقل، الطبعة الثالثة، المركز الثقافى العربى، بيروت، ص ٦٥.

(٣) نعوم تشومسكى (٢٠٠٠)، النظام الدولى: الجديد = القديم، ترجمة صفوان عكاش، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، حلب، ص٢٧٦.

(٤) زياد الحافظ (٢٠٠٤)، المشهد الاقتصادى فى الولايات المتحدة وتداعياته على سياساتها الخارجية، المستقبل العربى، العدد ٣٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٩٢-٩٣.

الاقتصادية للرأسمالية الحديثة وتعميق قيمها الاجتماعية، وبات هؤلاء فى مركز اتخاذ القرار فى الولايات المتحدة، وأدت قراراتهم الرأسمالية العالمية فى مطلع الألفية الثالثة إلى السيطرة على معظم جغرافية إنتاج النفط، باعتباره ذات أهمية بالغة لتراكم رأس المال، وأصبح المتحكم فى مسألة توزيعه فى وضع تنافسى أفضل فى السوق العالمية(٥).

ومن هنا، يصبح الوصول الى منهجية حديثة تتناسب والتطورات التى ألمت بالنظام الدولى بصفة عامة والرأسمالية بصفة خاصة، ولاسيما الأمريكى منه،وذلك فى إطار المقاربات الاقتصادية الليبرالية المحافظة، مسألة فى غاية الأهمية،تعمل على تفسير التحولات فى النظام الاقتصادى المعاصر، ولاسيما أن النظام المذكور أصبح أكثر ميلا ونزعة للأزمات (٦)، وقد تقود هذه الازمات إلى إشكاليات اقتصادية واجتماعية فى بلدان الشرق الأوسط يصعب معالجتها وفقا لفترات زمنية مرئية.

## الإطار المرجعى لتوسع النظام الاقتصادى الرأسمالى :

أوجدت التغيرات التى حدثت فى العقود الأخيرة من القرن الماضى حالات جديدة من عدم التوازن العام فى معظم الاقتصادات الرأسمالية، ولاسيما فى اقتصادات قيادة هذا النظام (الولايات المتحدة)، دفعتها إلى البحث عن وسائل تعيد هذه الظاهرة إلى مساراتها الرئيسية (التوازن العام) أو قريبة منه. وفى إطار ميل النظام الرأسمالى إلى تزايد الإنتاج، فإن مسألة خفض فائض العرض المتحقق على الصعيد الداخلى (المحلى) لا تعد أحد الخيارات المطروحة لمعالجة هذه الإشكالية إلا جزئيا وفى فترات قصيرة. وعليه، يقتضى البحث عن معالجات من خارج اقتصادات النظام المذكور وعلى فترات بعيدة. ومن هنا، أصبحت إحدى أهم أدوات ضبط النظام الاقتصادى الرأسمالى – خلال السنوات الخمس عشرة الماضية – تتحدد أولا من خارج النظام الرأسمالى (مشروع الشرق الأوسط الكبير واحتلال العراق) وفقا لتوجهات المحافظين الجدد، ومن ثم، ثانيا، من داخل آليات النظام نفسه (الاقتصادات الرأسمالية)، وذلك من حيث ترتيب الأهمية الفاعلة لهذه الأدوات، بعد أن كان ترتيبها يتحدد بعد الحرب العالمية الثانية من داخل النظام الاقتصادى أولا، ثم من خارجه، من حيث ترتيب أولويات هذه الأدوات(٧).

وفى إطار هذه الإرهاصات المعاصرة، أصبحت مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة وفروضها مسألة أقرب إلى التجريدية، وعاجزة نسبيا أمام هذه التغيرات ومعالجتها. وتبقى آراء وأفكار بعض الاقتصاديين المعاصرين أمثال (جوزيف شومبيتر) و(بول سويزى) هى الأكثر واقعية فى تفسير وتحليل المتضمنات الاقتصادية للمسار التاريخى للنظام الرأسمالى(٨)، مع أن البعض منها كتب قبل نهاية النصف الأول من القرن الماضى، والبعض الآخر كتب بعده. وإذا اعتمدنا تحليلات الأوضاع الاقتصادية المعاصرة، فسنجد أن هناك فجوة واسعة بين رؤى الاقتصادات القومية (معظم الدول النامية)، حيث تسود الروابط العرقية والإقليمية التى تتأثر باقتصادات المكان من جانب، ورؤى الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة التى تمتد إلى أطراف المتضمنات العولمية من جانب آخر، وهذا التناقض فى الرؤى والمنهج والأسلوب قد ولد جدلا انتهى فى صورته المعاصرة إلى حروب منذ مطلع عقد الثمانينيات، كان آخرها احتلال العراق على صعيد منطقة الشرق الأوسط (الوطن العربى). وبعبارة أخرى، إن هذا التناقض هو نفسه الموجود بين البورجوازية فى أوضاعها القطرية والإمبريالية المعاصرة بوصفها إحدى نهايات الرأسمالية(٩). وجدير بالذكر أن المتضمنات القومية قامت بدور تكاملى فى الماضى لبى احتياجات الرأسمالية الأولى، غير أن تلك القوى الاقتصادية نفسها (الرأسمالية) هى التى تشجع حاليا على تفتيت الحواجز القومية من خلال سوق عالمية واحدة متكاملة(١٠). ومن هنا، تظهر العولمة بوصفها عملية اقتصادية تحيط بالعالم السياسى وتجتاحه فى مطلع القرن الحادى والعشرين، وذلك أن الاجتياح فى صورة سياسات أو حروب سيحدث تغييرا هيكليا فى نمط الاقتصادات المحتلة وفى نسيجها الاجتماعى. ومن ثم، يخفف هذا من الضغوط التى يولدها الفائض الاقتصادى المتزايد عن طريق التوسع فى التجارة الخارجية، ولاسيما للولايات المتحدة. ومن هنا، يأتى التوتر بين البنية الفوقية للنظام الاقتصادى الرأسمالى، والتطلعات القومية للبلدان النامية (العربية) المحتلة.

ولمعرفة آليات هذه العلاقة الجدلية، تجدر الإشارة إلى أن القواعد الرئيسية للنظام الاقتصادى الرأسمالى تعتمد على تزايد معدل تراكم رأس المال، وما يترتب عليه من توسيع الإنتاج، لاسيما وأن "الفائض الاقتصادى" أكثر ميلا للارتفاع فى ظل الأنظمة الرأسمالية الاحتكارية(١١). وفى إطار عدم المواءمة بين الطلب المحلى الذى يتسم بتباطؤ معدل التزايد، والإنتاج الواسع الذى يتسم بتسارع معدل التزايد، تقود مشكلة فائض الإنتاج ورأس المال فى مناطق رأسمالية مغلقة أو شبه مغلقة إلى ظواهر اقتصادية غير مرغوبة. ففى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى لا يتولد طلب فعال يتواءم والفائض الاقتصادى، ولاسيما عندما تأخذ تلك الاحتكارات بالنمو، فإنه يوجد ميلا قويا لتزايد الفائض دون أن يقدم فى الوقت نفسه وسيلة تلقائية

---

(٥) إبراهيم يعقوب (٢٠٠٥)، العراق آنذاك والآن، المستقبل العربى، العدد ٣٢١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ص ٢٦-٢٧.

(٦) ج. تيمونز روبيرتس وأيمى هايت (٢٠٠٤)، من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمر الشيشكلى (ديفيد هارفى،١٩٩٢،الرأسمالية مصنع التفتيت، دار المعرفة، العدد ٣١٠،الجزء الثانى،الكويت،ص ١٦٩)

(٧) سالم توفيق النجفى (٢٠٠٠)، اشتراكية السوق: مقاربات جدلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ١٤، بيت الحكمة، بغداد، ص ٧.

(٨) يمكن الرجوع إلى كتابات الاقتصاديين:

- شارل بتلهيم (١٩٦٦)، التخطيط والتنمية، ترجمة الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله، دار المعارف بمصر.
- بول أ. باران و بول م. سويزى (١٩٧١)، رأس المال الاحتكارى، الهيئة العربية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.
- جوزيف شومبيتر (١٩٦٤)، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، تعريب خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

(٩) ديفيد هارفى (٢٠٠٤)، الإمبريالية الجديدة، تعريب وليد شحاتة، دار الحوار الثقافى، بيروت، ص ٥٤-٥٥.

(١٠) أيان كلارك (٢٠٠٤)، العولمة والتفكك، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبى، ص٤١.

(١١) بول أ. باران و بول م. سويزى (١٩٧١)، رأس المال الاحتكارى، الهيئة العربية العامة لتأليف والنشر، القاهرة.

قادرة على امتصاص هذا الفائض(١٢). وأفضل مثال تباطؤ النمو الاقتصادى ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذى تمت معالجته آنذاك من خلال "مشروع مارشال"، وهى إحدى المعالجات من داخل النظام الرأسمالى. أما فى العصر الراهن، فإن حسم التناقض بين الضوابط القومية والإقليمية من جانب، وضرورات التوسع من قبل النظام الرأسمالى من جانب آخر، يتطلب السيطرة الجغرافية على بعض المناطق النامية (١٣) ولاسيما المنتجة للنفط، (احتلال العراق نموذجا) ليعيد هيكلة اقتصاداتها، بحيث تصبح إحدى قنوات الطلب على صادرات البلدان الرأسمالية، فضلا عن أنها تصبح مناطق جديدة للتراكم المربح لرأس المال. وبعبارة أخرى، يسعى النظام الاقتصادى الرأسمالى المعاصر نحو إعادة تكوين العلاقات المكانية، كونها تشكل طلبا جديدا على فائض الإنتاج فى صورة سلع وخدمات، والفائض الاقتصادى فى صورة رأس المال، وذلك كإحدى وسائل التخلص من المتغيرات الاقتصادية التى تبعد النظام الاقتصادى الرأسمالى عن حالة التوازن المنشود، وفى الوقت نفسه تحافظ على سيادة القواعد الرئيسية لآليات النظام المذكور، إذ إن الميزات المحلية النسبية ترتب عليها سعى النظام الرأسمالى المعاصر إلى اختزال المكان لإعطائه القدرة على استغلال أصغر الفروقات المكانية لصالح زيادة الربح(١٤)، واستفادة النظام المذكور من اختزال الزمان عبر الانتقالات لفائض التراكم المفرط إلى المكان الأكثر قدرة على تزايد معدل التراكم. ودون هذه المعالجات، فإن على النظام الرأسمالى أن يأخذ بمنهجية تخفيض رأس المال سواء المتكون أو المتراكم، وهذه مسألة أقرب إلى المستحيل من حيث التطبيق لتضاربها ونسق القواعد الرئيسية للنظام الاقتصادى الرأسمالى.

والمشكلة التى ستواجه مستقبل هذا النظام فيما بعد احتلال العراق، هى الاختلاف بين نمط العلاقة التى كانت قائمة سابقا بين النظام الرأسمالى فى إطار تطوره التاريخى بوصفه المركز، والدول النامية المستعمرة بوصفها الأطراف، إذ لم تكن بينهما علاقة منهجية فى إطار آليات النظام الاقتصادى يمكن أن تحقق قدرا من الاعتماد المتبادل بين المجموعتين من الاقتصادات، فقد اعتمدت تلك المرحلة على نقل الثروة بأشكالها المختلفة من مناطق الأطراف إلى دول المركز، وهى مرحلة كانت تتطلب تكوين وتراكم رأس المال فى دول النظام الاقتصادى الرأسمالى. وبذلك، لم تكن هذه الدول فى مجموعها ضمن شبكة واحدة من النظام الاقتصادى، إنما كانت فى إطار شبكة تنظيمية واحدة، فى حين أن نمط العلاقة المنتظرة بين هاتين المجموعتين من الدول يتطلب أن تتقارب منهجيا فى إطار النظام الاقتصادى الدولى الجديد، ولاسيما أن مؤسسات "برتون وودز" ستعمل على إحداث تغييرات هيكلية فى المناطق الجغرافية التى ستتم السيطرة عليها تنسجم والنظام المذكور. ولكن على صعيد الحقائق وواقع العديد من الاقتصادات المستهدفة فى "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، يصعب تقاربها منهجيا على الصعيد الاقتصادى مع النظام الرأسمالى فى المدى القريب أو المتوسط، ولاسيما أن التطور الاقتصادى يأخذ البعد الزمنى بنظر الاعتبار، وننوه إلى أن معظم بلدان هذا المشروع تتجذر فى مجتمعاتها النزعة القومية والدينية. وبذلك، فإن مجئ النظام الاقتصادى الرأسمالى من خارج واجهة الانظمة القومية لا يسمح لقواها الانتاجية بالاندماج مع آليات النظام المذكور، ومن هنا تواجه قوى الاحتلال فى العراق إشكالية العلاقة بين التشكيلين الاجتماعيين المختلفين هيكليا(١٥).

وتكمن المشكلة فى "خلق الطلب الفعال" على صادرات النظام المذكور للتخفيف من حدة ضغوط الفائض الاقتصادى فى الاقتصادات الرأسمالية(١٦). من هنا، تستهدف الصياغات المختلفة، سواء الأمريكية أو الأوروبية لـ "مشروع الشرق الأوسط الكبير"(١٧) فى مراميها الأساسية، أهدافا يترتب عليها إعادة هيكلة الأنماط السوقية لدول المشروع المذكور (الوطن العربى) يمكن معها إعادة ترتيب الطلب على صادرات البلدان الرأسمالية، فضلا عن أهداف جيوسياسية أخرى. وعليه، يستهدف هذا المشروع بأنماطه وصياغاته المختلفة إيجاد منظومة إقليمية شرق أوسطية تأخذ بالتحول نحو صياغة اقتصادية فى إطار منهجية الاقتصاد الرأسمالى فى المدى البعيد. وبذلك، تمثل إعادة تكوين العلاقات المكانية وسيلة ناجعة للتخلص من الفائض الاقتصادى، إذ إن سيادة هذا الفائض تشكل فى متضمناتها النزعة نحو الأزمات الاقتصادية فى ظل النظام الرأسمالى. وبذلك، تسعى الاستراتيجيات المكانية إلى تقليل حجم الفائض لحماية السلطات الاحتكارية فى إطار هذا النظام(١٨)، ولاسيما أن هناك نزعة مزمنة داخل المكونات الاقتصادية الرأسمالية نحو تدنى نسبة الربح، والمتأتية من فائض رأس المال. من هنا، سعت الولايات المتحدة منذ منتصف العقد الماضى إلى إزالة البنى التنظيمية التى تضبط تدفق رأس المال، كونها لا تنسجم مع اقتصادات السوق، فى حين تم توسيع البنية التحتية المساعدة لمضاعفة فرص الربح(١٩)، فاحتلال العراق، الذى يعد مدخلا لبنية "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، يعكس إلى حد بعيد الطروحات المذكورة. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه على المسرح الاقتصادى العالمى هو : هل حققت الحرب على العراق واحتلاله النتائج المرجوة منها وفقا للآراء والأفكار السابقة؟. إذا اعتمدنا مقولة العالم الاقتصادى البارز

---

(١٢) المصدر نفسه، ص٢٢٠.

(١٣) ديفيد هارفى، مصدر سابق، ص٥٥.

(١٤) ديفيد هارفى (٢٠٠٥)، حالة ما بعد الحداثة:بحث فى أصول التغيير الثقافى، ترجمة محمد شتا،المنظمة العربية للترجمة والمعهد العالى العربى للترجمة،بيروت، ص٣٤٢.

(١٥) إبراهيم يعقوب، مصدر سابق، ص٢٠-٢٣.

(١٦) بالنظر إلى أن هناك ميلا لارتفاع الفائض الاقتصادى فى الاقتصادات الرأسمالية، فإن البيانات تشير إلى أن حجم الفائض المذكور فى الولايات المتحدة قد بلغ (٤٦,٩٪) من إجمالى الناتج القومى عام ١٩٢٩، وارتفع إلى ما نسبته (٥٦,١٪) عام ١٩٦٣. (بول أ. باران و بول م. سويزى، مصدر سابق، ص٨٠).

(١٧) محمد عبدالشفيع عيسى (٢٠٠٥)، اختطاف أوروبا على جناحى الأطلسى، المستقبل العربى، العدد ٣١٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٢٧-١٢٨.

(١٨) ديفيد هارفى، مصدر سابق، ص٩٤-١٠٢.

(١٩) نعوم تشومسكى (٢٠٠٠)، النظام الدولى: الجديد = القديم، ترجمة صفوان عكاش، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، حلب، سوريا، ص ٢٤٨.

"جوزيف شومبيتر"، فإن الجواب سيكون بالنفى، يؤكد "جوزيف شومبيتر، ١٩٤٩": لا أرى أبدا أن الأحداث المجردة، حتى لو بلغت فى أهميتها حدود الحروب الشاملة أو ما تخلفه هذه الحروب من أوضاع سياسية، هى أوضاع دائمة، فالمواقف والمشاعر، التى يتخذها الأفراد والفئات من موضوع هذه الأوضاع، تسيطر على الخطط البعيدة المدى للتاريخ الاجتماعى، إذ إن هذه الخطط وليدة قوى ذات جذور أعمق وقواعد أرسخ. وبعبارة أخرى، فإن المشكلة التى تواجهها قوى الاحتلال فى العراق، سواء فى المدى القريب أو البعيد، هى عدم قدرته على تحول بنية المجتمع العراقى إلى التكوينات الاقتصادية والاجتماعية لبنية المجتمع الرأسمالى، فاحتلال العراق قد تتولد عنه أزمة أخرى أكثر تعقيدا، وربما لا ترتبط بالآليات المادية بقدر ارتباطها بالنسيج الاجتماعى للنظام الرأسمالى. آنذاك، تصبح نهاية التاريخ مشهدا ليس كما تصوره "فوكوياما" منذ نحو عقدين من الزمن، بقدر ذلك الذى تصوره "جوزيف شومبيتر" منذ ما يزيد على خمسة عقود مضت.

## الأزمات الرئيسية للنظام الاقتصادى الرأسمالى المعاصر:

### ١- أزمة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

أدركت بنية الرأسمالية المعاصرة مبكرا عدم قدرة السوق فقط على صنع تاريخ الرأسمالية، ولاسيما بعد أن فقدت السوق خصائصها الوظيفية فى مطلع الأزمة العالمية، وذلك يفسر - وإلى حد بعيد - عدم ملاءمة متضمنات الفكر الكلاسيكى للسيادة فى المدى البعيد لتحقيق التوازن الاقتصادى العام، كما أدركت أيضا أن الأساس الاقتصادى يحدد وبقدر كبير البنية السياسية الفوقية. وبذلك، أصبح تدخل الدولة فى الشأن الاقتصادى مسألة حتمية لأغراض تجاوز أزمة النظام الاقتصادى الرأسمالى، ولاسيما أن تزايد معدلات تراكم رأس المال بحاجة إلى بنية فوقية تستطيع حماية الملكية المتنامية(٢٠). وقد تم جزء كبير من هذا التدخل وفقا للآراء والأفكار الكينزية لتدنى الأعباء التى واجهت النظام المذكور فى الربع الثانى من القرن الماضى.

وقد تمكن منظرو النظام الاقتصادى الرأسمالى آنذاك من تحديد مواطن الخلل ومظاهره، ووجدوا ضرورة التصرف لمعالجته خارج إطار المفاهيم الاقتصادية للنظرية الكلاسيكية فى نهاية النصف الأول من القرن الماضى، وقد أكد بعض الباحثين أنه من الصعب على المسار الاقتصادى الرأسمالى أن يأخذ نسقا واحدا من حيث السلوك والأنماط التى تحكمه فى المدى القصير، ولكن يمكن الافتراض بأن البناء الأيديولوجى للرأسمالية غير قابل للتغيير فى المدى البعيد، سواء فى عهدها الكاثوليكى أو المعاصر، وحتى احتلال العراق وربما مستقبلا، وبذلك يعد ضروريا، فى حال حصر الإشكالية الاقتصادية، تحديد بعدها الزمنى وحدودها المكانية، ومدى انحراف مكوناتها عن متضمنات النظرية الاقتصادية والحقائق الواقعية، حتى تسهل معالجتها، حيث إن النظرية الاقتصادية تقوم فى تكوينها البنيوى على فرضيات تشكل نسقا متجانسا فى نمط العلاقات المكونة لها. ولكن عندما تتعارض هذه الفرضيات مع الحقائق، فإن هذه الجدلية تؤدى إلى سيادة الحقائق فى اطار مرجعيتها التاريخية، وأفضل مثال على هذه الطروحات هو عدم التوافق بين فروض النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وحقائق الكساد الكبير الذى تطلب تدخل الدولة وفقا للمفاهيم الاقتصادية الكينزية، وذلك لان السوق ليست منضبطة من تلقاء نفسها، فهى بحاجة إلى قوة خارجية عنها تضبط سيرها"(٢١)، ولاسيما أنه لم يعد ذلك الاعتقاد سائدا بأن آليات السوق تعمل على إلغاء جميع الانحرافات عن أوضاع التوازن(٢٢).

وتمثلت الأزمة الاقتصادية لما بعد الحرب العالمية الثانية فى تراخى الطلب الأوروبى، ولاسيما بعد التوسع المنشود فى اقتصادات الولايات المتحدة، وتحددت رؤى النظام الاقتصادى الرأسمالى لمعالجة هذه الأزمة آنذاك بإعادة هيكلة أسواق البلدان الأوروبية، ولاسيما تلك التى واجهت أعباء الحرب لتشكل أوضاعها السوقية الجديدة طلبا فعالا على صادرات النظام الرأسمالى بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، وقد تم ذلك من خلال "مشروع مارشال" لإعادة هيكليات اقتصادية أكثر تجانسا مع اقتصادات الولايات المتحدة، وتحفيز الشركات الرأسمالية للاستثمار خارج أطرها الوطنية والقومية. وقد ساعدت متغيرات البيئة الاقتصادية الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية على إنجاح المشروع المذكور، فقد كان معدل الأجور منخفضا بسبب أوضاع الكساد، وعملت شركات النفط الأجنبية على جمود أسعار الطاقة (النفط) عند مستويات منخفضة لم تتجاوز ١,٦٧ دولار للبرميل حتى نهاية عقد الستينيات، إذ كان التوسع فى المجالات الاستثمارية بحاجة إلى مزيد من الطاقة، باعتبار أن التغير فى أسلوب الإنتاج يتطلب تغيرا متطابقا فى كمية الطاقة(٢٣)، وقدمت الولايات المتحدة مبالغ كبيرة فى صيغة استثمارات فى مجال الإصلاحات المذكورة، وأدت إصلاحات البنية الاقتصادية الأوروبية إلى تحفيز الناتج المحلى الإجمالى للبلدان الصناعية الرئيسية(٢٤)، وترتب على ذلك أن ارتفعت صادرات الولايات المتحدة بما نسبته ٣٤,٦٪ فى نهاية عقد الستينيات مقارنة ببدايته، وبلغت هذه النسبة نحو ٣٥,٦٪ و٤٠,١٪، و٦٧,٥٪ فى كل من كندا وبريطانيا وفرنسا على التوالى للفترة نفسها، وكانت الزيادة فى الواردات فى الاتجاه نفسه(٢٥).

وقد ساعد مشروع مارشال على وجود بيئة اقتصادية اتسع معها "الانفتاح الاقتصادى" على العالم الخارجى، وأصبح معه

---

(٢٠) ديفيد هارفى، مصدر سابق، ص٤٤.

(٢١) سمير أمين (١٩٩٩)، مناخ العصر: رؤية نقدية، ندوة العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، تحرير عبدالباسط عبدالمعطى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ص٣٢.

(٢٢) أجناس ساكس (١٩٧٦)، تيارات رئيسة فى علم الاقتصاد، ترجمة الدكتور فاضل عباس مهدى، دار الطليعة، بيروت، ص٨٣.

(٢٣) على أحمد عتيقة (١٩٩١)، الاعتماد المتبادل على جسر النفط: المخاطر والفرص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٣١.

(٢٤) تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى كل من ألمانيا واليابان وإيطاليا إلى ما نسبته ١٥,٠٪، ١٣,٢٪، ٩,٦٪ على التوالى، وبلغت هذه النسبة نحو ٦,٩٪، ٦,٢٪، ٥,١٪، ٤,٥٪ فى كل من كندا وبريطانيا وفرنسا وأمريكا على التوالى خلال عقد الخمسينيات.

(٢٥) احتسبت من قبل الباحث بتقدير معدل النمو باستخدام معادلة شبه لوغاريتمية، والبيانات المتاحة فى النشريات الدورية للبنك الدولى (على موقع الإنترنت).

الاستثمار الأجنبى فى مقدمة أساليب التخفيف من ضغط "الفائض الاقتصادى" المتزايد فى اقتصادات البلدان الصناعية الرئيسية(٢٦)، ولاسيما أن أسواق "احتكار القلة" التى تسود فى جزء من اقتصادات الدول الصناعية لا تأخذ بنظر الاعتبار الترابط بين التقدم التكنولوجى والتوسع فى الاستثمار الأجنبى فى الدول الأخرى، كما هو الحال فى الأسواق التنافسية، وذلك عائد إلى أن نمط احتكار القلة يبحث عن تعظيم الربح وليس تعظيم الفائض الاقتصادى. ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى الإطار الايديولوجى للنظام الرأسمالى، الذى يعد ذا بعد ومسار واحد متجانس لا يخضع كثيرا لتغيرات تحرفه عن ذلك الهدف الذى يمكن تحديده بتزايد معدل تراكم رأس المال والميل نحو توسيع الإنتاج (٢٧). ولذا، فقد أرغم الدين تدريجيا على الانسحاب من الاقتصاد الرأسمالى الحديث (٢٨)، وتمكنت الأسواق والأنظمة البيروقراطية فى الدولة الرأسمالية الحديثة من أداء وظيفتها بعيدا عن الالتزامات الأخلاقية التى جاءت بها الأديان السماوية.

ولم تكن هذه الأزمة الاقتصادية هى الأولى فى تاريخ النظام الاقتصادى الرأسمالى، كما أنها لن تكون الأخيرة، إذ ليس للتاريخ نهاية، فقد اثبت التاريخ أن النظام الاقتصادى - الاجتماعى فى الأمم ليس خالدا، إنما يتعرض بمرور الزمن إلى متغيرات تؤدى إلى تصدعه، ومن ثم يفقد شرعيته، ويأخذ بالتحول إلى أوضاع جديدة مغايرة(٢٩). فالتماسك الذى شهده النظام الرأسمالى خلال النصف الثانى من القرن المنصرم ليس بسبب الأيديولوجية الرأسمالية فقط، وإنما بالخوف من فاعلية الأيديولوجيات اللارأسمالية، ولاسيما تلك التى سادت حتى نهاية العقد الثامن من القرن المذكور(٣٠) وانتهت بسقوط جدار برلين.

**٢- أزمة النظام النقدى الدولى :**

اتسمت الفترة الزمنية ما بين عامى ١٩٧٢و١٩٧٣ :بانتهاء حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتى كانت حقبة نمو اقتصادى طويل الأمد، وعمالة تامة فى البلدان الصناعية المتقدمة، حقبة مدعومة باستراتيجيات تدخل نشيط للدولة القومية، وهى إجراءات ومعالجات مستمدة من الآراء والأفكار الكينزية، وترتب عليها إدارة نظام التجارة الخارجية، وسياسات نقدية متعددة الأطراف تحت هيمنة الولايات المتحدة(٣١)، وانتهت بانهيار "بريتون وودز" وأخذت أسواق رأس المال بالتدويل، وتوسعت ضغوط التغيرات الهيكلية من قبل البنك والصندوق الدوليين، ولم يعد الذهب القاعدة المادية لقيمة النقد، وأصبح على العالم أن يتكيف للتعايش مع نظام نقدى ليس له قاعدة مادية(٣٢).

وبذلك، واجه النظام الاقتصادى الرأسمالى أزمة اقتصادية فى مطلع السبعينيات من جراء عدم التوافق بين النمو فى كل من الناتج المحلى الإجمالى والتجارة الخارجية، وذلك راجع إلى انعدام القدرة على إصلاح النظام النقدى الدولى، وأصبح سعر الصرف الثابت للعملات الرئيسية قيدا على التغيرات الهيكلية وعلى معدلات الصادرات فى العديد من البلدان ولاسيما الصناعية الكبرى، وجرت محاولات متعددة لإصلاح النظام النقدى الدولى منذ عام ١٩٦٣(٣٣)، كان دافعها مواجهة النظام الرأسمالى لمشكلات غير مسبوقة، فى مقدمتها العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى، والتخلف المحتمل للاحتياطيات النقدية الدولية، وعدم مواكبتها للمتطلبات الاقتصادية الرأسمالية فى المستقبل، وتوالت هذه المحاولات حتى عام ١٩٧١، فقد تم التوصل إلى "اتفاقية أسمشونيان" حول إيجاد بنية جديدة لأسعار الصرف تعيد الثقة بالدولار الأمريكى، وتصحح العلاقات النقدية بين دول النظام الرأسمالى بوصفها أساس النظام الاقتصادى الدولى، واتفق فى العام المذكور على تخفيض سعر الصرف للعملات الرئيسية بمقدار ٦,٩٪ من سعر تعادل الدولار بالذهب، لكن هذه المعالجات لم تكن بمستوى الأزمة النقدية التى عانى منها النظام الاقتصادى الرأسمالى فى مطلع عقد السبعينيات. وبذلك، لجأت معظم الدول الرأسمالية إلى اعتماد نظام أسعار صرف عائمة، وقد يدار فى المستقبل من قبل البنوك المركزية بدلا من أسعار الصرف الثابتة(٣٤)، وقد نتج عن هذه المعالجات تزايد تدفقات صادرات الولايات المتحدة للتخفيف من ضغوط تزايد عرض الناتج المحلى الإجمالى(٣٥).

---

(٢٦) تزايد الاستثمار الأجنبى المباشر بما نسبته ٢٤٥٪ فى البلدان الصناعية الرئيسية فى مطلع عقد الستينيات مقارنة بمطلع عقد الخمسينيات، مما يفسر أن ذلك الجزء من الفائض الاقتصادى كان يبحث عن فرص للربح خارج بيئته المحلية من جراء تراجع فرص الاستثمار المحلى عن نقطة التعادل على جدول الربحية فى اقتصادات الولايات المتحدة فى عقد الخمسينيات.

(٢٧) روبين بلاكبير (١٩٦٥)، الرأسمالية الجديدة، (بحوث فى كتاب: نحو الاشتراكية واليسار الجديد، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، وزارة الثقافة، القاهرة، ص ٦٧).

(٢٨) خوسيه كازانوفا (٢٠٠٥)، الأديان العامة فى العالم الحديث، ترجمة قسم اللغات الحية والترجمة فى جامعة البلمند، مراجعة الأب بولس وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ص٧١.

(٢٩) محمد عبيد غباش (٢٠٠٥)، الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة .. مجتمع اقل من عاجز، المستقبل العربى، العدد ٣١٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٦٧.

(٣٠) لستر ثرو (١٩٩٩)، مستقبل الرأسمالية، ترجمة فالح عبدالقادر حلمى، بيت الحكمة، بغداد، ص٣٥٩.

(٣١) بول هيرست وجراهام طومبسون (٢٠٠١)، ما بعد العولمة: الاقتصاد العالمى وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبدالجبار، عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، الكويت، ص ١٥-١٦.

(٣٢) ديفيد هارفى، مصدر سابق، ص٧٠.

(٣٣) خورين أكوب جبرائيل ونهاد النقيب (١٩٨٤)، الذهب ودوره فى الأنظمة النقدية الدولية، إشراف ومراجعة حسن النجفى، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ص٨١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣٥) بلغت قيمة الصادرات للولايات المتحدة فى مطلع عقد السبعينيات نحو ١١٥,٥ مليار دولار، وارتفعت إلى ٢٦١,٤ مليار دولار فى منتصف العقد المذكور. وبعبارة أخرى، إن الزيادة فى الصادرات بلغت ما نسبته ١٢٧٪ بعد اعتماد أسعار صرف مرنة مقارنة بأوضاعها عند اعتماد أسعار صرف ثابتة، وأصبح "معدل التبادل التجارى" لصالحها، إذ بلغ فى منتصف السبعينيات نحو ١,١٣ بعد أن كان ٠,٩٥ فى العام الذى سبق فك ارتباط العملات الرئيسية عن قاعدة الذهب.

وجدير بالذكر أن معالجات أزمة النظام الاقتصادى الرأسمالى فى مطلع عقد السبعينيات اعتمدت آليات السياسات النقدية بصفة رئيسية، وقد تمثل تأثير تلك السياسات فى تغير هيكل التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية، وخفض نسبيا من ضغوط الفائض الاقتصادى المتزايدة، والذى قد يؤدى - فى حال تراكمه - إلى حالات من الكساد والركود، إلا أن ارتباط العديد من العملات بالدولار أعطى دورا بارزا للمؤسسات المالية الأمريكية، فى مقدمتها تخفيض قيم الأصول الثابتة فى بعض دول العالم، مما قد يسبب مشاكل اقتصادية، فى مقدمتها أزمة بطالة حادة، وإلغاء سنوات متعددة من التقدم الاقتصادى الاجتماعى(٣٦)، وأصبح فى مقدور السياسة النقدية للولايات المتحدة استخدام مرونة سعر صرف الدولار لتعطى لهذه السياسات فرصا أكبر لاستقلالية سياساتها الداخلية(٣٧).

**٣ - أزمة أسعار النفط :**

واجه النظام الرأسمالى إحدى أهم أزماته المعاصرة فى عقد السبعينيات وما بعده فى صورة صدمات أسعار النفط، ولا توجد فى التاريخ المعاصر موارد كالنفط استأثرت بهذا القدر من الاهتمام على صعيد الاقتصاد الرأسمالى، دافعا هذا النظام نحو إحداث تغيير فى أنماطه السوقية. وتعتمد مرجعية مورد كالنفط على بعض متضمنات نظريات النمو، وقد واجهت الاقتصادات الرأسمالية إشكالية اقتصادية مفادها أن الجزء الأعظم من التحكم فى الإنتاج (العرض) من النفط يقع فى مناطق جغرافية خارج حدودها الإقليمية، وبذلك يجب أن تعتمد فى مجال إنتاجها على مبدأ "الميزة المقارنة"، وهذه الأوضاع تؤثر فى تناسب عوامل الإنتاج فى اقتصاد الولايات المتحدة، وسيكون إنتاج السلع فى موقع مرتفع بالنسبة إلى جدول التكاليف، وذلك عائد إلى أن هذا المورد (النفط) يقع خارج دائرة اتخاذ قراراتها(٣٨)، فى حين أن النظام يجب أن يعمل عند نقطة منخفضة بدرجة كافية على جدول الربحية، بحيث لا يولد فائضا أكبر مما يمكن امتصاصه، وإلا فإن معدل الربح يأخذ بالانخفاض(٣٩)، فنراه يؤثر فى قدراتها التنافسية وحجم أرباحها النسبية خارج الولايات المتحدة مقارنة بالبلدان التى يعد ذلك المورد متاحا فى أسواقها، إذ إن توافر هذا المورد فى البلدان خارج الولايات المتحدة قد يخضعها لمتضمنات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية فيما يخص مبدأ "الميزة التنافسية" وكما لو كانت جميع دول العالم تنتفع من التجارة الخارجية، ولكن حقيقة الأوضاع الاقتصادية لا تشير إلى صحة هذه الطروحات، فالولايات المتحدة تسعى إلى إخضاع مورد النفط لقراراتها لتحقيق قدر من "الميزة المطلقة" فى إنتاج العديد من أنماطها السلعية التى يسهم هذا المورد بنسبة كبيرة فى جدول تكاليف إنتاجها.

وعلى الرغم من أن الدول المنتجة للنفط أوجدت تشكيلا مؤسسيا (الأوبك) لإدارة العرض الذى رافقته زيادة الطلب فى السوق العالمية من المنتجات النفطية فى مطلع عقد الستينيات، فلم تكن مشاركتها فى سلطة اتخاذ القرار مع شركات النفط الأجنبية متاحة خلال العقد المذكور(٤٠)، وبذلك، استفادت الرأسمالية من الفروقات بين قيمة النفط الحقيقية وأسعاره الاسمية، وتشكل هيكل التكاليف للوحدات المكونة للناتج المحلى الإجمالى فى البلدان الصناعية وفقا لأسعار النفط عند مستوياتها المنخفضة، فأصبحت أسعار النفط لا تعكس الندرة طويلة الأجل التى يتصف بها النفط، بوصفه موردا ناضبا، بل هى تعكس معطيات قصيرة الاجل، التى تنجم عن حالات اللاتوازن بين العرض والطلب لحقبات زمنية معينة(٤١).

وبإعادة تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٤، وذلك بارتفاع بلغت نسبته ٢٧١٪ مقارنة بالعام الذى قبله، تشكل ما يسمى "بصدمة النفط الأولى" وبذلك واجه الاقتصاد الرأسمالى أزمة لم تكن معالجتها بصورة مرضية من وجهة نظر الاقتصادات الرأسمالية، إذ انتقل هذا الارتفاع إلى هيكل تكاليف الوحدات المنتجة، وأدى إلى ارتفاع أسعارها، وقد قاد بعض البلدان التى تتسم بالاستخدام الكامل لمواردها الاقتصادية نحو معدلات مرتفعة من التضخم، وهو أمر لا يرغبه راسمو السياسات الاقتصادية الرأسمالية، وقد اختلفت معالجة النظام الاقتصادى الرأسمالى لأزمة ارتفاع أسعار النفط خلال ما تسمى بـ "صدمة النفط الثانية" فى نهاية عقد السبعينيات، فقد قدرت الزيادة فى سعر وحدة النفط بما نسبته ١٨٠٪ عام ١٩٧٩ مقارنة بنظيرتها فى عام الصدمة الأولى، وذلك بأن وظفت بعض أدوات السياسة المالية والنقدية فى إدارة الطلب على النفط، فقد رفعت معدل الضرائب على الواردات من النفط، وتدخل البنك الفيدرالى بالتأثير فى سعر الفائدة باتجاه الارتفاع عند تزايد أسعار النفط، وخفضها عند تراجع أسعاره، وهذا بدوره أثر فى حجم الاستثمار وفقا لاتجاهات سعر النفط، باعتبار أن الطلب على النفط مشتق من أوضاع التوسع أو الانكماش فى الاستثمار على الصعيد القومى. ولكن يمكن الاعتماد على هذه الإجراءات فى المدى القصير، ولاسيما أن الطلب على النفط آخذ بالتزايد، سواء فى الاقتصاد العالمى عامة والرأسمالى خاصة. وعلى الرغم من هذه الإجراءات المقيدة للطلب، فإن تزايده يفسر بأن مرونته السعرية تعد منخفضة(٤٢).

ولم تتأثر معدلات النمو فى الاقتصادات الرأسمالية إلا قليلا بالتغيرات فى أسعار النفط، بقدر ما أحدثته هذه التغيرات من تعديلات فى البنية الهيكلية للإنتاج، وترتب على ذلك انخفاض متوسط استهلاك الطاقة بالنسبة لوحدة الناتج فى الاقتصادات الرأسمالية، وتباينت هذه النسبة بين الدول المذكورة، فقد استجاب

(٣٦) ديفيد هارفى، مصدر سابق، ص٤٩.

(٣٧) أيان كلارك، مصدر سابق، ص٢٦١.

(٣٨) لستر ثرو، مصدر سابق، ص١٥٥-١٥٩.

(٣٩) بول آ. باران و بول م. سويزى، مصدر سابق، ص١١٥-١٢٠.

(٤٠) لستر ثرو، مصدر سابق، ص١٨١.

(٤١) كولن كامبيل (وآخرون) (٢٠٠٤)، نهاية عصر البترول، ترجمة عدنان عباس على، عالم المعرفة، العدد ٣٠٧، الكويت، ص١٧٢-١٧٣.

(42) Abdul Razak F. Al-Faris, (1988), Demand for Production in GCC Countries, W. P. 9608, Economic Research Forum for Arab Countries, Iran and Turkey, Cairo, P. .1

اقتصاد الولايات المتحدة للتخفيض بما نسبته ١٨,٨٪ فى منتصف عقد الثمانينيات مقارنة بمطلع السبعينيات(٤٣). وفى إطار الالتزام بمبادئ "المشروع الحر" الذى تعمل الاقتصادات المذكورة فى إطاره، تشير متضمنات التحليل الجزئى إلى أن تغير هيكل الإنتاجية فى الاقتصادات الرأسمالية يدفع بجدول التكاليف النسبية للوحدات المنتجة نحو الارتفاع، مما أدى إلى ارتفاع متوسط تكاليف هذه الوحدات بعد تزايد أسعار النفط، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع فى السوق العالمية، وقد يخفض ذلك من الأهمية النسبية للربح، وهو أمر لا يرتضيه النظام الاقتصادى الرأسمالى، فكان ذلك حافزا لاحتلال العراق للتحكم فى نمط قرارات شركات النفط العراقية، ويؤسس نوعا من احتكار القلة للصناعات النفطية لإدارة الاستثمارات النفطية ونمط توزيع استخداماته مستقبلا(٤٤).

## ٤ - أزمة النظام الرأسمالى المعاصر واحتلال العراق :

يصعب القول إن نظاما اقتصاديا ما يمكن أن يتنامى ماديا ويتسع جغرافيا بعيدا عن "أيديولوجية" تعبر عن نسقه الفكرى(٤٥)، والنسق الفكرى للنظام الرأسمالى يستهدف تحقيق الترابط فى النسيج الاجتماعى من جانب، وتحديد الأبعاد الاقتصادية التوسعية للنظام من جانب آخر، وهى تعكس أيضا التأطير النظرى لواقع العلاقات "الاقتصادية - الاجتماعية" الراهنة والمنتظرة، إذ بدون ذلك التوسع، فإن التزايد المتسارع لتمركز "الفائض الاقتصادى" فى إطار النظام الاقتصادى الرأسمالى حول عنصر رأس المال، من جراء ارتفاع نصيب تكوين رأس المال الثابت فى الناتج المحلى الإجمالى، سيؤدى إلى قدر من التفكك الاجتماعى بسبب تباعد مكونات ذلك الفائض عن عنصر العمل نتيجة انخفاض مساهمته فى إجمالى الناتج المذكور.

ويفضى الجدل بين المكونين المذكورين إلى أوضاع يتفكك معها النسيج الاجتماعى السائد فى النظام الرأسمالى، على الرغم من الإجراءات التنظيمية داخل النظام والمرتبطة بإدارة الأعمال، والساعية إلى التخفيف من حدة التناقض بين المكونين المذكورين (العمل ورأس المال) للفائض الاقتصادى فى النظام المذكور(٤٦)، لم يكن ذلك مجديا لتقليل التباين بين هذين المكونين خلال الفترة الزمنية الماضية. فعلى الرغم من ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقى فى الولايات المتحدة بمقدار ٣٥٪ عام ١٩٩٥ مقارنة بنظيره عام ١٩٧٣، فقد انخفض أجر الساعة الحقيقى للعمال بمقدار ١٤٪ للفترة نفسها(٤٧)، مما يشير إلى مدى تواضع حصة الأجور والمرتبات من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بنظيره من رأس المال فى الولايات المتحدة. ومع أن جزءا من الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى، يمتصه الطلب المحلى وفقا لمعدل تزايد السكان ونمط توزيع كل من الدخل وثمار النمو، فما زال إجمالى تزايد الإنتاج (العرض المحلى) يمثل نسبة أكبر من إجمالى الطلب المحلى، ولاسيما أن نسبة الزيادة فى السكان لم تتجاوز ١,٠٩٪ إلى ١,٢٩٪ خلال السنوات العشر الماضية، وأن حجم الأسرة فى الولايات المتحدة آخذ بالتناقص المطرد مع التقدم الاقتصادى حتى وصل إلى حجم متوافق مع نسبة الصفر فى النمو السكانى(٤٨)، ولاسيما أن نمط توزيع الدخل الذى يتسم بالتباين الواسع لا يترتب عليه تزايد كبير فى الطلب(٤٩)، وتأخذ هذه الحال بالتفاقم نتيجة عدم التجانس بين الزيادة فى الطلب المحلى من جانب والإنتاج من جانب آخر، مما يقتضى البحث عن قنوات جديدة لتصريف ذلك الجزء من الناتج المحلى، والمتمثل بفائض العرض الآخذ بالتزايد. ويعد التباعد الذى حصل فى مكون الاقتصادات المتقدمة بين الاقتصاد الحقيقى ونظيره المالى من جانب، وبين الاقتصاد الإنتاجى ونظيره الخدمى من جانب آخر(٥٠)، أحد أهم مكونات الأزمة فى النظام الاقتصادى الرأسمالى، إذ أدى بالنسبة للحالة الأولى إلى تنامى حصة رأس المال من الأرباح، وتواضع

(٤٣) على خليفة الكوارى (١٩٨٧)، قراءة أولية فى أوضاع النفط الراهنة، المستقبل العربى، العدد ١٠١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٩١.

(٤٤) ديفيد هارفى، مصدر سابق، ص٢٨.

(٤٥) سالم توفيق النجفى (وآخرون) (٢٠٠٥)، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية (حول مسألة الرأسمالية: رؤية للقرن الحادى والعشرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٣.

(٤٦) أخذت الأهمية النسبية لمساهمة إجمالى تكوين رأس المال فى الناتج المحلى الإجمالى بالنظام المذكور (اقتصاد الولايات المتحدة أنموذجا) بالتزايد، إذ بلغت نسبته ٢٠,٧٪ عام ٢٠٠٠، بعد أن كانت نسبته ١٧,٦٪ قبل عقد من العام المذكور. وبعبارة أخرى، ازدادت القيمة المطلقة لإجمالى تكوين رأس المال بأكثر من الضعف (١٠٥٪) فى مطلع العقد الحالى، مقارنة بنظيره الماضى، فى حين أخذت الأهمية النسبية لعائد العمل (الأجور والمرتبات) بالتناقص خلال الفترة نفسها، إذ انخفضت أهميته النسبية من ٩,١١٪ عام ١٩٩٠ إلى ما نسبته ٨,٤٦٪ من إجمالى الإنفاق عام ٢٠٠٠، كما أنها لم تتجاوز ١,٦٢٪ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى مطلع العقد الحالى، بعد أن كانت نسبته ٢,٠٦٪ فى مطلع العقد الماضى، أى أن مساهمة رأس المال فى الناتج المحلى الإجمالى، مقارنة بنظيره من العمل، تزيد بما نسبته ١٩,٠٨٪ فى عام ٢٠٠٠.

احتسبت من:

(World Bank, World Development Indicator, 2003).

(٤٧) لستر ثرو، مصدر سابق، ص٢٣.

(٤٨) ج. تيمونز روبيرتس وأيمى هايت (٢٠٠٤)، من الحداثة إلى العولمة. ألان دى جانفرى وكارلوس جارامون، ديناميات الفقر الريفى فى أمريكا اللاتينية، (١٩٩٧)، الجزء الثانى، دار المعرفة، العدد ٣١٠، الكويت، ص ١٧.

(٤٩) إن أدنى ٢٠٪ من أفراد المجتمع ذوى الدخل المنخفض لا يمكنهم التصرف سوى بما نسبته ٥,٤٪ من إجمالى الناتج المحلى، وما يصيب هؤلاء من الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى، بافتراض بقاء نمط توزيع الدخل على ما هو عليه، لا يشكل طلبا واسعا، فطلب محدودى الدخل يعد بصورة عامة منخفضا بسبب علاقات الإنتاج الرأسمالية، فى حين أن أغنى ٢٠٪ من أفراد المجتمع، والذين يمتلكون ما نسبته ٤٥,٨٪ من إجمالى الناتج المحلى، فإن ميلهم الحدى للاستهلاك يعد منخفضا إلى حد بعيد.

UNDP, Human Development Report, 2005, P. .270

(50) Douglas Meade, (1997), Foreign Investment in the United States, P. 2.

"القيمة المضافة"، فى حين أدت الحالة الأخيرة إلى تناقض هيكل مكونات الاقتصاد الرأسمالية ونمطه، ولاسيما أن قطاع الخدمات قائم فى توظيفاته الأساسية على قطاع الإنتاج وليس العكس (٥١) و(٥٢).

ولا شك فى أن بوادر أزمة النظام الاقتصادى الرأسمالى فى الولايات المتحدة قد أوجدت مناخا اقتصاديا أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبى المباشر من ٤٥,٧٪ إلى ٣٩,٣٪ من إجمالى التدفقات الاستثمارية إلى مجموعة البلدان الصناعية الكبرى (G7) فى منتصف العقد الماضى مقارنة بمطلع العقد الحالى، وفى الوقت نفسه تراجعت الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار المذكور فى الولايات المتحدة إلى العالم الخارجى من ٣٩,٧٪ إلى ١٣,٣٪ (٥٣) من إجمالى تدفقات الاستثمار فى البلدان الصناعية السبعة الكبرى للفترة نفسها، ويشير هذا التراجع إلى ان مناخ الاستثمار وبيئته لم يكونا محفزين أو مواتيين بالقدر الكافى لزيادة أهميته النسبية فى الولايات المتحدة، وربما أن الزيادة غير المسبوقة فى الناتج المحلى الإجمالى فى الولايات المتحدة من ٥,٧٥ تريليون دولار فى مطلع عقد التسعينيات إلى ما قيمته ١٠,٠٦ ترليون دولار (بالأسعار الجارية) فى مطلع العقد الحالى(٥٤)، قد خفضت العائد على الاستثمار مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى، فضلا عن أن البيئة الاقتصادية والمناخ الاستثمارى فى الدول الصناعية، سواء فى أوروبا أو خارجها، كانا أكثر استقرارا مقارنة بنظيرهما فى الولايات المتحدة للفترة نفسها.

وقادت هذه الإشكالية الاقتصادات الرأسمالية (الولايات المتحدة) إلى أزمة انعكست بقدر من الاختلال على الموازين الأساسية، فقد واجه ميزان الحساب الجارى عجزا بلغ ١٤٨,٥ مليار دولار، ولم تتمكن قيمة الصادرات من تغطية قيمة الواردات كافة فى مطلع العقد الحالى (٥٥)، وقد انعكس ذلك على ميزان المدفوعات للدول المذكورة الذى عانى من عجز بلغت قيمة نحو ٣٩٣,٤ مليار دولار فى مطلع العقد الحالى. ولا تنحصر المشكلة الاقتصادية فى هذا النمط من العجز فى صورته الظاهرية، إذ يمكن معالجته على المدى المتوسط أو الطويل، ولاسيما أنه لم يتجاوز ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ولكن تكمن المشكلة فى أن الولايات المتحدة ستدفع لاستيراداتها أكبر من تدفقات عوائد صادراتها، وباتساع حجم "الفجوة الخارجية" سيدفع ذلك بالدولار نحو الانخفاض، وعلى المدى الزمنى المرئى يقتضى أن يتجه الدولار نحو الانخفاض حتى يمكن تقليل حجم "الفجوة الخارجية" والقضاء على العجز فى الحساب الجارى، وسيكون ذلك مكلفا بالنسبة للولايات المتحدة، ولاسيما أن أنشطتها الدولية واسعة، ويأخذ تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها بالتباطؤ لارتفاع تكاليفها بالنسبة لمؤسسات الولايات المتحدة، وستصبح حروبها ونفقات قواعدها العسكرية أكثر تكلفة، لاسيما وأن خسارة الدولار لموقعه فى الاقتصاد العالمى، بوصفه عملة احتياطية عالية، سيترتب عليها أن تفقد الولايات المتحدة قدرا من نفوذها فى الخارج (٥٦). وتشير هذه الدلالات والمؤشرات الاقتصادية إلى أن اقتصاد الولايات المتحدة - بوصفه قائد النظام الرأسمالى- يواجه أزمة من نوع جديد على صعيد التاريخ الاقتصادى.

وقد واجه النظام الاقتصادى الرأسمالى أعقد أزماته المعاصرة فى عقد التسعينيات والتى تمخض عنها التحكم فى الاقتصاد العراقى، ولاسيما (النفط) فى أبريل عام ٢٠٠٣، لأنه أصبح من الصعب معالجة إشكاليته الاقتصادية على مستوى الدولة الوطنية وبلغة العلاقات الدولية، وذلك وفقا لآراء وأفكار "المحافظين الجدد". ولن نتناول فى هذه الدراسة المتغيرات الداخلية (العراقية) التى ساعدت على هذا الاحتلال، سواء من حيث العلاقات الجدلية بين قوى المجتمع المحلى التى تكونت خلال نصف القرن الماضى على الصعيدين السياسى والثقافى، أو بروز المؤسسة العسكرية الأكثر قدرة على التحكم فى الحياة العراقية، أو خطأ السياسات التى شكلت أجواء حاضنة لقوى التحالف الأجنبى للسيطرة على أوضاع العراق الجيواستراتيجية، إذ على الرغم من أن الخطر الخارجى قد يوحد فئات المجتمع فى إطار وعائها القومى والدينى للدفاع عن الوطن، فلم يتمكن العراق من حشد كل القوى الاجتماعية خلف الدولة القومية فى مواجهة القوى الخارجية الفاعلة للحرب، وذلك لتزايد معاناة أفراد المجتمع من البؤس والحصار ودمار الحرب.. وسينصب الاهتمام على المتغيرات الخارجية التى أدت إلى ذلك الاحتلال.

لقد شهد العقد الماضى أحداثا اقتصادية غير مسبوقة، فى

(٥١) زياد الحافظ (٢٠٠٤)، المشهد الاقتصادى فى الولايات المتحدة وتداعياته على السياسة الخارجية، المستقبل العربى، العدد ٣٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٦٥.

(٥٢) بلغت مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة نسبة ٧٣٪، فى حين لم تتجاوز مساهمة قطاعى الصناعة والزراعة نسبة ٢٥٪ و٢٪ على الترتيب فى مطلع العقد الحالى عام ٢٠٠١، (World Bank, Ibid).

(٥٣) احتسبت من:

United Nations, Conference of Trade and Development, World Investment Report, 2001, P. .291

(٥٤) لقد شهد عقد التسعينيات نموا فى اقتصادات الولايات المتحدة وضعها فى مقدمة دول العالم من حيث الحجم الاقتصادى، وتعد ثانى أكبر الأسواق فى العالم بعد السوق الأوروبية المشتركة، فقد بلغ ناتجها المحلى ما يزيد على عشرة تريليونات دولار (بالأسعار الجارية) فى مطلع العقد الحالى، وبلغت الزيادة فى الناتج المذكور ما نسبته ٤٢٪ مقارنة بنظيره فى مطلع العقد الماضى، وتشير هذه الزيادة إلى أن ما نسبته ٢٧٪ بالأسعار الثابتة للفترة نفسها، مما يعنى أن الأوضاع التضخمية قد استأثرت بما نسبته ١٥٪ للفترة نفسها (١٩٩٠-٢٠٠٠).

(٥٥) تزايدت قيمة صادرات الولايات المتحدة لتقترب من الضعف (٩٧,٢٪) فى مطلع العقد الراهن مقارنة بنظيره الماضى، إذ بلغت ما قيمته ٥٨٣ مليار دولار عام ١٩٩٠، وارتفعت إلى ١١٥٠.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وتفوقت قيمة الواردات على نظيرتها الصادرات، إذ بلغت فى مطلع العقد الحالى نحو ١٥٦٠ مليار دولار وبزيادة مقدارها ١٤٢,٢٪ مقارنة بنظيرتها فى عقد التسعينيات، فأصبح بذلك "معدل التبادل التجارى" Terms of Trade فى غير صالح الدولة المذكورة، إذ بلغ نحو ٠,٩٠ فى مطلع عقد التسعينيات، وانخفض إلى ٠,٧٣ فى مطلع العقد الحالى، ولم يزد سوى بنقطة واحدة فى العام الذى يليه، (لستر ثرو، مصدر سابق، ص ٣٣٧).

(٥٦) لستر ثرو، مصدر سابق، ص ٣٣٧.

مقدمتها إعادة هيكلة الاقتصاد، وتوزيع الدخل على صعيد معظم دول العالم من جراء العديد من المتغيرات، وفى مقدمتها رحيل المنظومة الاشتراكية، ومواجهة اقتصاداتها رياح التغيير والتحول نحو الخصخصة واقتصاد السوق إلى حد بعيد، مما أوجد أوضاعا اقتصادية مغايرة عما سبقها من عقود، وقد أعطى هذا المناخ قوة اقتصادية جديدة وبيئة سياسية فاعلة للمنظومة الرأسمالية، والمكونة بصفة رئيسية من الدول الصناعية السبع الكبرى، والتى تشكل فيما بينها "احتكار قلة" بكل ما يعنى المصطلح من متضمنات، وتقوم على قيادتها الولايات المتحدة، وقد ترتب على هذه التغيرات على الصعيد الدولى حالات جديدة من عدم التوازن، سواء فيما بين دول المنظومة أو ضمن الدولة الواحدة. وبالنظر إلى أن اقتصاد الولايات المتحدة يعد من أكبر الاقتصادات فى العالم، كانت ملامح التناقض وعدم التوازن محسوسة على صعيد بعض متغيرات الاقتصاد الكلى وتأثيراته العالمية، وانعكاساتها على الموازين الاقتصادية الرئيسية لدول المنظومة أو خارجها، وقد تطلب ذلك إيجاد وسائل علاجية تعيد التوازن إلى أوضاعه فى إطار المتضمنات الأيديولوجية للنظام الرأسمالى. وفى إطار ميل النظام المذكور إلى تزايد الإنتاج، لا يعد خفض فائض العرض المتحقق أحد بدائل معالجات هذه الإشكالية، إنما يقتضى أن تنصرف المعالجات باتجاه إيجاد الطلب وبصفة رئيسية من خارج النظام، وبذلك أصبحت إحدى أهم أدوات تضبيط النظام الاقتصادى الرأسمالى تتحدد بـ (مشروع الشرق الأوسط الكبير) من خلال احتلال العراق. ويمكن مناقشة المتضمنات الاقتصادية للولايات المتحدة التى قادت إلى احتلال العراق من خلال المنطلقات الآتية:

إن الزيادة فى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة فى مطلع العقد الحالى مقارنة بمطلع عقد التسعينيات اقتربت من تريليونين ونصف تريليون دولار (٢٤٩٠ مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥)، فى حين أن الزيادة فى قيمة الصادرات لم تتجاوز ٢٢,٧٪ من الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى. وبعبارة أخرى، إن المتبقى من الزيادة فى الناتج المذكور بعد استبعاد الصادرات يقدر بنحو (١٩٢٣) مليار دولار بالأسعار نفسها، ويمثل ٧٧,٣٪ من الزيادة فى إجمالى الناتج المذكور، والنسبة الأخيرة ينبغى البحث لها عن طلب، سواء محليا أو خارجيا. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعد أكبر سوق فى العالم، وأن استخدام الموارد الاقتصادية لإنتاج ذلك الجزء من الناتج المحلى سيولد دخولا للموارد المستخدمة يمكن أن تشكل بحد ذاتها طلبا محليا، وهى الفرضية الأقرب إلى آراء "Say" الكلاسيكية، والتى تشير إلى أن العرض يُوجد الطلب عليه – فإن عدم استجابة الجزء الأكبر من هذه العوائد لمواجهة هذا الجزء من الإنتاج قد جاء من الفرضية الرئيسية التى تشير إلى أن نمط توزيع الدخل (عوائد عناصر الإنتاج) بين أفراد المجتمع يشكل تباينا صارخا، كما سبقت الإشارة إليه. وانطلاقا من أن النظام الرأسمالى يميل إلى تزايد الأهمية النسبية لعوائد رأس المال، مقارنة بعوائد العمل، سيأخذ نمط توزيع تزايد الفائض الاقتصادى الاتجاه نفسه مستقبلا، مما يزيد من حدة التباين بين عائدات هذين الموردين.

وتشير البيانات المتاحة فى مطلع العقد الحالى إلى أن نسبة رأس المال فى الناتج المحلى الإجمالى تتجاوز ٢٠,٧٪، فى حين أن نسبة أجور العمل والمرتبات لم تتجاوز ١,٦٪ من إجمالى الناتج المذكور، وسيؤدى هذا النمط من التوزيع للناتج أو ثمار النمو إلى تواضع الطلب المحلى وخفضه إلى حدود لا تتناسب والتزايد فى العرض من الناتج المحلى الإجمالى، وذلك بسبب أن ذوى الدخول المنخفضة لا يشكلون طلبا فعالا فى السوق المحلية لمحدودية قدراتهم الشرائية، فى حين أن الفئة ذات الدخل المرتفع تتسم بميل حدى للاستهلاك يعد منخفضا، وميل حدى للادخار يعد مرتفعا، ومن ثم فإن الزيادة فى طلب الفئة الأخيرة فى السوق المحلية تعد هى الأخرى متواضعة فى مواجهة التزايد فى الفائض الاقتصادى. ولا شك فى أن محصلة هذه الآلية، التى تعد جزءا من متضمنات النظام الرأسمالى، سيتولد عنها قدر من فائض العرض، يقتضى من السياسة الاقتصادية البحث له عن طلب(٥٧). وفى حال عجز هذه السياسات عن إيجاد منافذ جديدة ذات مضمون اقتصادى لتصريف فائض العرض، فإنه سيولد أزمة اقتصادية ستقود إلى تراجع معدل الأسعار فى السوق المحلية، وفى ظل أوضاع لا تسود فيها المنافسة الكاملة، إنما تتسم أسواقها بقدر من احتكار القلة أو المنافسة الاحتكارية، ستقود هذه الأوضاع بدورها الاقتصاد نحو قدر من الانكماش، مع العلم بأن خطط الولايات المتحدة لما بعد الحرب العالمية الثانية كانت حريصة بصورة ملموسة على منع حدوث كساد كبير أكثر من حرصها على منع حدوث حرب أخرى(٥٨).

والسؤال الذى يطرح فى هذا المجال هو : ما هو وجه الارتباط بين هذه الطروحات واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة؟. تصعب الإجابة عن هذا السؤال بعيدا عن أيديولوجية النظام الرأسمالى واستراتيجيته، إذ بدون ذلك تصبح الإجابة مسألة تجريدية تخضع للقبول أو للرفض وفقا لمجرى الأحداث وظواهرها وتأثيراتها التى لا تستند إلى مرجعية نظرية، وقد أشرنا إلى نمط تصرف الاقتصاد الرأسمالى وآلياته خلال أزماته فى العقود القليلة الماضية، بيد أن الآليات التى كان يتبعها النظام المذكور لمعالجة أزماته لم تعد نافعة منذ منتصف العقد الماضى وظهور أفكار المحافظين الجدد، وذلك راجع إلى أن آليات اقتصاد الولايات المتحدة أصبحت تشكل حالا جدلية جديدة وغير مسبوقة تجاه الاقتصادات الخارجية، ومن دون معالجات جذرية قد يتحول اقتصادها إلى حال من الكساد، ولاسيما أن الدعوة، التى تبناها النظام المذكور نحو إقامة "النظام الاقتصادى الدولى الجديد" و"مشروع الشرق الأوسط الكبير" منذ ما يزيد على عقد من الزمن للخروج من المأزق المعاصر للاقتصاد الرأسمالى، لم تلق استجابة كبيرة من العديد من دول العالم أو الشرق الأوسط، كما لم تتمكن البنى المؤسسة الدولية فى

(٥٧) تشير البيانات الصادرة من "البنك الدولى" إلى أن معدل نمو الاستهلاك العائلى فى الولايات المتحدة قد انخفض بمقدار ٠,٦٪ فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ مقارنة بنظيرتها ١٩٨٠-١٩٩٠، وانخفض معدل نمو الاستهلاك الحكومى بما نسبته ٢,٧٪، وانخفض معدل نمو إجمالى الاستهلاك بما نسبته ٠,٣٪ للفترة الأخيرة مقارنة بالأولى، فى حين ارتفع معدل تكوين رأس المال بما نسبته ٣,٦٪ خلال العقد الأخير مقارنة بما قبله من القرن الماضى، فى حين أن هذا المعدل انخفض بمقدار ١٪ سنويا خلال الفترة (٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢). وجدير بالذكر أن الطلب الاستهلاكى العائلى فى الولايات المتحدة يمثل ما نسبته ٦٩٪ عام ٢٠٠١، ومن ثم، فإن انخفاضه النسبى يزيد من معدل تزايد الفائض الاقتصادى. (احتسبت البيانات من:

World Bank, World Development Indicators, 2003, 2005)

(٥٨) أيان كلارك، مصدر سابق، ص ٢١٧.

"بريتون وودز" من تحقيق أهداف النظام الاقتصادى الرأسمالى، على الرغم من أنها تعمل وفقا لدلالات النظام المذكور، فصندوق النقد الدولى لم يستطع تأمين مشروع مستقر للتسويات الدولية عن طريق تقليل الضوابط القومية والمحافظة على استقرار أسعار صرف العملات فى معظم البلدان، سواء مرتفعة أو منخفضة الدخل، كما لم يكن البنك الدولى مصدرا للإقراض يتلاءم والتغير الهيكلى للبلدان المذكورة إلا فى حدود ضيقة خلال العقدين الماضيين، وذلك يؤكد أن الاقتصاد الحديث هو نظام معقد بشكل كبير، ويستهدف دوما إيجاد قدر من التوازن العام، ولكنه فشل لأنه يُواجَه بأزمات وصدمات غير متوقعة(٥٩)، كما أن التناقض فى متضمناته الرئيسية وسعيه لاحتكار الربح أحيانا يحولان دون مقدرته على تحقيق التوازن المنشود.

وللإجابة عن السؤال الأخير، لابد من معرفة تناقضات النظام الاقتصادى الرأسمالى فى عقده الماضى، والذى لم تعد مساراته السابقة أو الراهنة ملائمة للزمن المرئى القادم فى ظل المتغيرات التى سبقت الإشارة إليها، ومن ثم أصبح اللجوء إلى المتغيرات الخارجية لتقليل أعباء الأزمة الاقتصادية الداخلية أمرا ضروريا ولكن ليس كافيا، وهذا بدوره كان أحد أهم الأسباب للتخطيط لاحتلال العراق خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات، ولاسيما أن الحصار الاقتصادى قد أدى بالعراق إلى أن يصبح مجتمعا غير متماسك، وحكومة غير قادرة على مواجهة الأعباء الداخلية والخارجية، فأصبحت البنية المؤسسية الفوقية والتحتية غير كفء لمواجهة أعباء المستقبل وتداعياته. ولتبسيط التحليل الاقتصادى للنظام الرأسمالى (الولايات المتحدة)، نشير إلى الطروحات الآتية:

تسود فى الاقتصاد الرأسمالى عامة، والولايات المتحدة خاصة، ثلاثة أنماط رئيسية من الأسواق، تتكامل معطياتها من أجل تزايد معدل تراكم رأس المال وتوسيع الإنتاج. وبالنظر إلى أن المنطق الذى يقود الرأسمالية المعاصرة قائم فعليا على الحماية المنهجية لاحتكارات الأقوياء(٦٠)، فإن أقرب النماذج السوقية التى تحقق أهداف هذه المنهجية هى سوق "احتكار القلة" والمؤسسات الاحتكارية، وهى السوق التى تعد أكثر ارتباطا بالصناعات الحربية والاستراتيجية وأسلحة الدمار الشامل، وتقوم على إدارة إنتاج من هذا النوع مؤسسات اقتصادية مرتبطة بالفئة الحاكمة (البنى الفوقية Super Structure) بصورة أو بأخرى، ويتم تفعيل الطلب على منتجاتها من خلال إيجاد بؤر التوتر المؤدية إلى التوسع فى صناعاتها التصديرية، لاسيما عندما سادت العالم منظومات دولية ذات مرجعيات أيديولوجية مغايرة للرأسمالية. وعندما تغيبت هذه المرجعيات بعد انهيار جدار برلين، سعى هذا النظام إلى البحث عن بدائل تحافظ على بؤر التوتر وتعمل على توسيعها لإيجاد البيئة الحاكمة للطلب الخارجى على السلع الحربية، وتمثل ذلك فى الادعاء المتمثل بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل. وجدير بالذكر أن أرباح هذه المؤسسات الاقتصادية تتسع كثيرا، إذ ترتبط بفلسفة نظام السوق فى أوضاعه الاحتكارية أو شبه الاحتكارية، ولم تواجه هذه السوق أزمات اقتصادية تشكل تهديدا جادا للنظام الرأسمالى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ إن النظام الرأسمالى كان بارعا فى إيجاد بؤر التوتر المتصاعدة(٦١) منذ الحرب المذكورة وحتى حرب النجوم ثم احتلال العراق. وفى كثير من الحالات، كانت صناعة الأسلحة الأمريكية تتبع أسلوبا يقضى بإقناع الحكومة بأن تقدم قرضا إلى دولة أجنبية معينة لأسباب أمنية لشراء معدات عسكرية لإيجاد الطلب الملائم على إنتاجها السلعى(٦٢). والنمط الثانى من الأسواق هو أسواق "المنافسة الاحتكارية" وهى أحد الأنماط الرئيسية التى تحدد متضمناتها إلى حد بعيد آلية النمط الثالث من الأسواق، وهى "احتكار القلة" التى تتعامل بنوع ثان من السلع الرئيسية التصديرية "أسواق القمح العالمية نموذجا" والسؤال هو: كيف تعمل السوقان الأخيرتان؟، وما العلاقة بينهما؟ وكيف تتولد الأزمات الاقتصادية من خلالهما فى الولايات المتحدة؟.

نبدأ التحليل بآليات السوق المحلية التى يغلب عليها أنماط "المنافسة الاحتكارية" ولكن ذلك لا يمنع وجود أنماط أخرى من الأسواق فى آن واحد لسلع مختلفة. يتحدد "الإيراد الحدى" للسلع فى هذه السوق وفقا لمنحنى إجمالى الطلب عليها. وبصفة عامة، يكون موقعه أدنى من معدل السعر، ويحصل التوازن فى المنشأة (شركات إنتاج القمح نموذجا) عندما تتساوى القيم الحدية لكل من الإيراد والتكاليف للوحدات المنتجة (طن من القمح) فى الأسواق المحلية (الولايات المتحدة)، ويتوقف ذلك المستوى من التوازن على متغيرات عديدة، تتمثل فى مصفوفة من السياسات النقدية والمالية والتكنولوجية والبيئية، تؤثر موجهاتها على حالة التوازن المذكور، وتحاول السياسة الاقتصادية الرأسمالية الحفاظ على ذلك المستوى من التوازن الذى يحقق أرباحا فى إطار فلسفة النظام الرأسمالى، وبالنظر إلى أن أيديولوجية النظام المذكور تستهدف تزايد معدل تراكم رأس المال، ويقود الأخير إلى التوسع فى الإنتاج. وفى إطار متضمنات التباين فى توزيع الدخل والتطرف فى توزيع "الفائض الاقتصادى" باتجاه عوائد رأس المال، مقارنة بنظيره من العمل، فإن أوضاعا من هذا النوع ستقود إلى تحفيز الإنتاج وتسارع معدلات نموه من جانب، فى حين تعمل على تباطؤ نمو معدلات الطلب من جانب آخر، الأمر الذى يقود فى النهاية إلى تزايد "فائض العرض" من السلع.

---

(٥٩) منصور أولسون (٢٠٠٣)، السلطة والرخاء: نحو تجاوز الديكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية، ترجمة د. ماجد بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٦٠) سمير أمين (٢٠٠٣)، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابى، بيروت، ص١٥٥.

(٦١) يشير صامويل هنتنجتون إلى (أن بعض الأحداث التى وقعت فى فترة ستة أشهر من عام ١٩٩٣ يمكن تحديدها باتساع رقعة الحرب بين الكروات والمسلمين والصرب، واتساع نطاق الحرب بين الأرمن وأذربيجان، ومطالبة الأتراك والإيرانيين للأرمن بالتخلى عن الأراضى التى احتلوها، ونشر قوات تركية وإيرانية على حدود أذربيجان، والقتال المستمر فى آسيا الوسطى بين القوات الروسية وقوات المجاهدين، وبيع مكونات الصواريخ من الصين إلى باكستان، وكسر الصين قرارها بوقف انتشار الأسلحة، وإجراء تجارب نووية، وإعلان وزارة الدفاع الأمريكية عن استراتيجيات جديدة استعدادا لمواجهة كوريا الشمالية والعراق وإيران، والقصف (الوحشى المدمر) الذى تعرضت له بغداد، فضلا عن بؤر توتر أخرى من العالم فى الفترة المذكورة نفسها، (صامويل هنتنجتون، ١٩٩٨، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمى، ترجمة طلعت الشايب، مراجعة صلاح قنصوه (ب. ن)، ص ٦٣-٦٤).

(٦٢) ديفيد هارفى، مصدر سابق، ص١٢٢.

وللحفاظ على الأوضاع التوازنية للمنشأة والمحققة لأرباح مرضية من وجهة نظر الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، ينبغى العمل على تحفيز الصادرات إلى السوق العالمية للتخفيف من حدة الضغوط التى يولدها فائض العرض باتجاه خفض الأسعار. وتواجه الصادرات بأنماط سوقية تتسم "باحتكار القلة"، ولاسيما بالنسبة للسلع الرئيسية مثل الحبوب، وفى السوق الأخيرة يتحدد السعر ثم الإيراد الحدى وفقا للطلب العالمى. وعندما يكون الإيراد الحدى فى السوق العالمية أدنى من نظيره فى الأسواق المحلية، قد يقود ذلك إلى تقليل الأرباح أو تحقيق خسارة اقتصادية، وهذا ما ترفضه القواعد الاقتصادية للنظام الرأسمالى. وفى حقيقة الأمر، إن أزمة النظام الاقتصادى للولايات المتحدة تكمن بالأساس فى نمط تعامل هذه السوق مع فائض العرض المحلى، والذى يقتضى تدفقه إلى الخارج. وأعود مرة أخرى للقول إن هذه الإشكالية الاقتصادية كانت فى مقدمة الدوافع الرئيسية لاحتلال العراق. وفى ظل هذه الأوضاع، ما الذى ترغب أن تحققه اقتصادات الولايات المتحدة؟ وما الذى تسعى إليه للتخلص من هذا المناخ الذى يقود إلى أزمة اقتصادية؟.

وبعبارة أكثر توضيحا، فإن الرضا يحصل لدى السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة عندما يتساوى الإيراد الحدى للوحدات الأخيرة من فائض العرض المتحقق محليا، والمبيع فى أسواق "احتكار القلة" الخارجية مع نظيره المبيع محليا، إلا أن ذلك التوازن يصعب تحقيقه خارج تلك الأجواء، ولاسيما أن فائض العرض آخذ بالتزايد من جانب، ونمط طلب البلدان النامية يتسم بالتقلبات وفقا لإمكاناتها الاقتصادية من جانب آخر. ومن دون ذلك التوازن للإيراد الحدى وتساويه داخل الولايات المتحدة وخارجها، قد يصبح ذلك الإيراد أدنى من التكاليف الحدية، وهذه هى الحالة التى تواجه اقتصادات الولايات المتحدة فى السنوات القليلة الماضية، والمتوقعة مستقبلا فى معظم أسواق السلع الرئيسية باستثناء السلع الاستراتيجية ذات الصبغة الحربية، وفى حالة استمرار سيادة هذه الحالة ستنجم عنها خسائر للمنشأة داخل الاقتصادات المحلية (الولايات المتحدة)، وقد يقود ذلك على المستوى التجميعى إلى الانكماش. وقد اعتمدت السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين معالجات قصيرة الأمد، تمثلت فى اجتزائها قدرا من الناتج السلعى من خلال وسائل مختلفة فى مقدمتها "المعونات الخارجية" ولاسيما الغذائية منها، والتى تؤدى إلى تحقيق قدر من التوازن المنشود فى الأسواق العالمية(٦٣)، إلا أن حدود التصرف فى كمية المعونات المذكورة تحكمها العديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، ولاسيما أن تزايدها إلى تلك الحدود، التى تتسق مع فائض العرض المتزايد، يشكل أعباء على الموازنة العامة، ومن ثم يترتب عليها عدم رضا دافعى الضرائب فى الولايات المتحدة. وبذلك، توظف المعونات بوصفها أداة سعرية موازنة للتأثير فى قيمة الإيراد الحدى المنشود. وهكذا، يعد الطلب فى الأسواق الخارجية (الصادرات) إحدى الأدوات الرئيسية للتوازن الاقتصادى العام فى النظام الرأسمالى، ولكن إلى أى حد يمكن للنظام الاقتصادى الرأسمالى الاعتماد على وسائل مثل المعونات لاستبعاد أو اجتناب أزماته الاقتصادية؟.

وعلى الرغم من التوسع فى الصادرات، وتزايد الطلب المحلى للولايات المتحدة، فما زال فائض العرض يعد أكبر من قدرة الطلب الداخلى والخارجى على امتصاصه فى ظل آليات النظام المذكورة لتحقيق التوازن المنشود، ولم تكن استجابة معظم البلدان النامية لدعوات مؤسسات "بريتون وودز" وإرهاصات العولمة كافية لإعادة هيكلة أسواق البلدان المذكورة، بحيث تكون أحد منافذ تزايد الطلب على صادرات البلدان الصناعية المتقدمة، ولاسيما الولايات المتحدة لخفض الفائض من العرض إلى حدود الإيفاء بتوازنها الاقتصادى.

وأيا كانت الاتجاهات الساعية لاحتلال العراق منذ مطلع العقد الماضى، وذلك وفقا لبعض دراسات مراكز البحث الاستراتيجى، سواء فى الولايات المتحدة أو خارجها، فإن خلفيتها ذات متضمنات ودلالات اقتصادية، هدفها الرئيسى هو التحكم فى الجزء الأكبر من مصادر توليد الطاقة (النفط) للحفاظ على تدفقاته كما فى ضوء الطلب المتزايد عليه، وللوصول إلى مستويات سعرية للمورد المذكور، لا تؤثر فى جدول التكاليف للوحدات المنتجة فى الاقتصاد الرأسمالى باتجاه الارتفاع فى المدى الطويل، إذ إن ارتفاعا من هذا النوع قد يؤدى إلى تراجع الإنتاج نسبيا، وهذا يتنافى أيضا وقواعد النظام الرأسمالى وفلسفته، والهدف الثانى التحكم فى إعادة هيكلة الأسواق، ولاسيما فى المنطقة العربية، بحيث تشكل تحالفا اقتصاديا مرتبطا باقتصادات الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة القادمة، وهذا لا يتم إلا باحتلال أجزاء جيواستراتيجية من المنطقة المذكورة، والعمل على تحويل وسائلها الحاكمة إلى بنى مؤسسية متوافقة مع توجهات النظام المذكور، ويعد العراق فى مقدمة هذه الأجزاء فى إطار "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وذلك بسبب ما يتمتع به من وفرة الموارد الاستخراجية وموقعه الاستراتيجى، ولاسيما أن معطيات الحصار الاقتصادى على العراق، والضغوط السياسية منذ مطلع عقد التسعينيات (متغيرات خارجية)، والأوضاع الاستبدادية(٦٤)، وغياب أوجه الديمقراطية فى العراق، وفشله فى حشد كل القوى الوطنية خلف الدولة القومية فى مواجهة الحرب - على الرغم من نمو النزعة التسلطية التى تظهر أن المجتمع فى العراق قد أصبح تحت إمرة الدولة - كل ذلك كان وهما أكثر من كونه حقيقة، وقد أكدته أحداث أبريل عام ٢٠٠٣ (متغيرات داخلية)، ساعدت مجتمعة على احتلال العراق، إذ أصبحت المتغيرات الأخيرة بيئة حاضنة للمتغيرات الخارجية، ودافعا لتفعيلها.

وهذه السياسات الرأسمالية ذات المنهج التوسعى جغرافيا فى مناطق ذات ثروات نادرة قد تؤدى إلى إيجاد منافذ جديدة لفائض العرض المتزايد الذى تحقق فى الولايات المتحدة، وذلك من خلال إعادة الهيكلة الجغرافية للصادرات الأمريكية ونمط واردات الدول النامية من جانب، والضغط على أسعار الموارد الأولية المستوردة (النفط) من جانب آخر، وسيؤدى ذلك إلى إعادة التوازن الاقتصادى من خلال التوسع فى الصادرات الأمريكية إلى أسواق جديدة (الشرق الأوسط الكبير)، فى دول قد أعيد ترتيب وتغيير هيكليتها، بحيث يتحقق معها "إيراد حدى" لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية

---

(٦٣) سالم توفيق النجفى (١٩٩٩)، تنظيم سوق احتكار القلة للحبوب باستخدام المتغيرات الكمية للمعونات الغذائية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٨، القاهرة، ص ٨٥-٩٥.

(٦٤) إسماعيل نورى الربيعى (وآخرون) (٢٠٠٥)، الاستبداد فى نظم الحكم العربية المعاصرة، (سالم توفيق النجفى: الاستبداد فى نظام الحكم فى العراق .. متضمنات الماضى ورؤية المستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية ومشروع دراسات الديمقراطية فى البلدان العربية، بيروت، ص ٤٥٥-٤٧٨.

فى الأسواق العالمية يتواءم ونظيره فى الاقتصاد الأمريكى المحلى، وهذه الحالة تفضى إلى أوضاع التوازن الاقتصادى العام فى البلد المذكور، فضلا عن تحقيق الاتجاهات السياسية فى المنطقة العربية من خلال إعادة ترتيب خريطة الصراع بصورة تؤدى إلى موالاة إسرائيل.

ولكن الأوضاع غير المحسوبة أو المتوقعة أوجدت لنظام الاحتلال وضعا يصعب التنبؤ به أو تقدير نتائجه فى المستقبل المرئى، وفى مقدمتها أن الأعباء التى تتحملها قوات الاحتلال آخذة بالتزايد، سواء من خلال المقاومة أو عدم رضا المجتمع العراقى من جراء الفساد الذى أحدثه الاحتلال، سواء على المستوى المادى(٦٥) (عدم دقة حسابات إيرادات النفط وصندوق إعمار العراق)، أو الخلقى (الجرائم فى سجن أبو غريب)، وكذلك الجدل القائم بين علمنة قوى الاحتلال وإسلامية المجتمع العراقى، فى حين لم تظهر فى الأفق منافع اقتصادية مؤكدة لإعادة مسارات النظام الرأسمالى باتجاه التوازن الاقتصادى، ولاسيما أن العديد من الشركات الأمريكية قد أحجمت عن المجىء إلى العراق لأغراض الاستثمار بسبب ارتفاع مستوى المخاطرة التى تشكل أعباء اقتصادية للشركات المذكورة، فضلا عن أن أسعار النفط آخذة فى الارتفاع نتيجة التوتر وعدم الاستقرار فى مناطق إنتاجه فى الشرق الأوسط، على الرغم من أن جغرافية النفط تسيطر عليها القوى الرادعة غير تلك التى ينتج من خلالها فى العقد الراهن.وليس هناك تحليل تنبئى مؤكد لمستقبل الرأسمالية، سواء فى أوضاعها الداخلية (المركز)، أو الخارجية (الأطراف)، إذ إن التباين الواسع فى التركيب البنيوى للمجتمع الرأسمالى والمتأتى من تباينه المادى فى داخله، والتفرقة العنصرية فى ظل توسعاته الجغرافية ونزعته نحو الهيمنة فى الخارج، قد يؤدى إلى حالة جديدة من الجدل، يترتب عليها تفكك النسيج الاجتماعى داخل النظام (الولايات المتحدة)(٦٦)، وفقدان نفوذه فى الخارج من جراء تزايد وطأة التفرقة العنصرية للرأسمالية المعاصرة، ومن ثم فإن حسابات التوازن بين الأعباء والمنافع من جراء الاحتلال لم تكن لصالح الأخيرة حتى الآن، كما أنها لم تكن علاجا لأزمة النظام الاقتصادى الرأسمالى الراهنة.

وأخيرا، فإن اتخاذ قرار احتلال العراق للوصول إلى منظومة مؤسسية محلية ذات عقلية توافقية مع النظام الرأسمالى، وتنبثق عنها حكومة ديمقراطية تتوجه نحو سوق حرة وثيقة الصلة مع قوى الاحتلال وليست معادية بصورة سافرة لإسرائيل، ويمكن ان تكون موطنا لقواعد أمريكية طويلة الأمد- لم يعد هدفا قابلا للتحقيق فى العراق(٦٧)، ولم يكن ذلك الهدف أمريكيا على صعيد الحكومة، إنما كان محصلة مجموعة من الاتجاهات لقوى ذات مصالح ذاتية متوافقة أحيانا ومتباينة أحيانا أخرى فى دولة الولايات المتحدة، ويغذى العديد منها المصالح الاقتصادية مثل مجموعة شركات الطاقة والصناعات الحربية الكبرى وبيوت المال، وتغلف هذه المجموعة أيديولوجية الرأسمالية الحديثة، فى حين أسهمت فى اتخاذ القرار مجموعة أخرى، يعكس البعض منها مخزون الكراهية منذ الحروب الصليبية للعقيدة الإسلامية، ويتقدمهم المسيحيون المتشددون والمحافظون الجدد، فضلا عن اللوبى الصهيونى الذى تعد مرجعيته توراتية. وجدير بالذكر أن الاتجاهين الأخيرين لا يشكلان رؤى الديانات السماوية، سواء أكانت المسيحية أم اليهودية، بقدر ما يعبران عن أيديولوجيات دينية تشكلت متضمناتها خلال العصور الوسطى وما قبلها، وفقا لمكونات براجماتية. ولا شك فى أن محصلة هذه القوى الضاغطة، التى تعتقد أنها تمتلك الحقيقة كلها، قد ينتهى بها الأمر إلى أن المجتمع الأمريكى يفقد حيويته وتماسكه وإهدار سمعته، ومما يؤسف له أن هذه المصفوفة من القوى التى تكون القرار الأمريكى وتحركه، والتى تمخض عن قراراتها احتلال العراق، كانت تدرك جيدا أنها تواجه دولا عربية تحمل إرثا معاصرا لا يمكنها من الوقوف على وفق إطار فكرى واحد، أو موقف أيديولوجى متجانس، سواء كان عربيا أو إسلاميا، لاسيما بعد تراجع حركة القومية العربية والحس الإسلامى المعتدل اللذين قد يمنعان أو يؤجلان القرار الأمريكى، وبذلك اتسمت الدول العربية بالعجز فى مواجهة هذا المخزون من القوى التدميرية، انعكس فى السرعة الزمنية لاحتلال العراق، وفى المقابل انعكست الكراهية الأمريكية فى تصرفاتهم مع العراقيين، سواء فى السجون المحلية أو المداهمات والتعامل اللا أخلاقى مع أفراد المجتمع بطوائفه وفئاته كافة، بعيدا عن متضمنات "اتفاقية جنيف" أو أخلاقيات ومبادئ حقوق الإنسان.

وقد أوجد ذلك أوضاعا جدلية جاءت خلفيتها المرجعية من أن النسيج الاجتماعى العراقى قد تكون وفقا لمنظومة قيمية ذات مرجعية عربية وإرث إسلامى، فى حين أن المجتمع الرأسمالى قد تكون حاضره وفقا لمنظومة براجماتية ومرجعية وسلوكية علمانية. وقد شكلت هذه الأوضاع حالا جدلية غير محسوبة النتائج، والتى قيضت بدورها الدعوات حول حوار الحضارات والأديان، وأوجدت أوضاعا وآراء تحفز على صراعها، ولأن الولايات المتحدة قد نجحت فى احتلال العراق، ونظمت بالقوة الإطار الإقليمى الذى يعد ضروريا لمعالجة أزمة النظام الرأسمالى، ولكنه ليس كافيا لإيجاد القاعدة المناسبة للنمو الاقتصادى للنظام المذكور واستدامة قواعده الرئيسية، وذلك لعدم قدرتها على تطبيع المجتمع العراقى، ومن ثم فإنها عجزت عن الوصول إلى بدايات حلول لأزمتها المعاصرة، وهذا يؤكد أن جدلية الغالب والمغلوب معادلة متحركة لا تقبل الجمود(٦٨)، ويترتب عليها أن مصفوفة مكونات الاحتلال الداخلية والخارجية ليست بالضرورة أن تكون لصالح الاحتلال فى المدى المنظور فى أقل تقدير، ومن ثم فإنه ليس للتاريخ نهاية، وإذا كانت هناك نهايات للتاريخ، فليس بالضرورة أن تكون لصالح عصر الإمبريالية الجديدة.

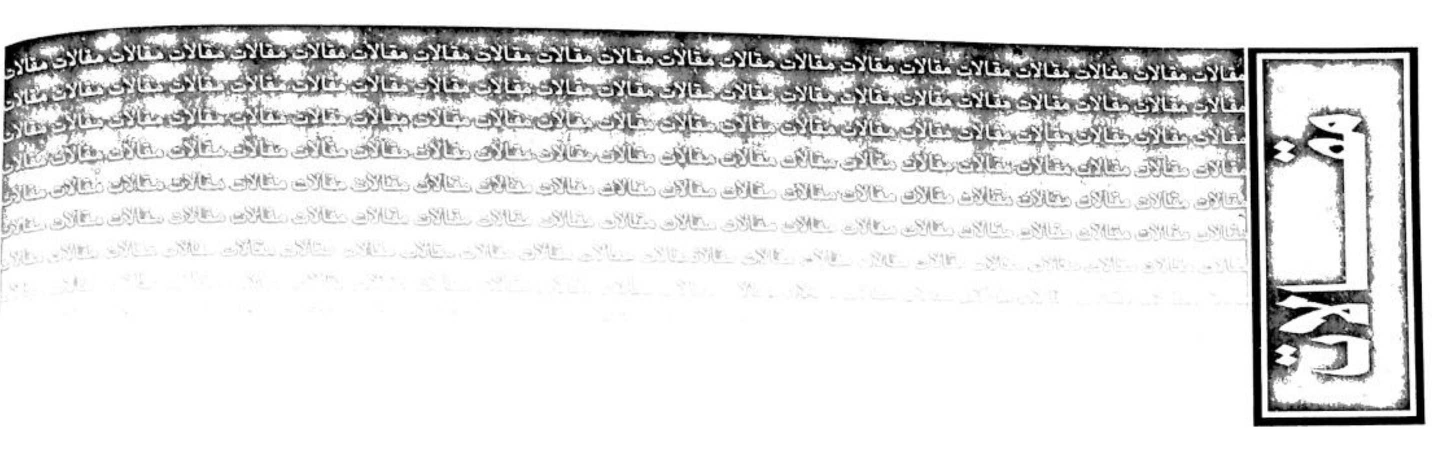
---

(٦٥) إسماعيل الشطى (وآخرون)، (٢٠٠٤)، الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية، (بحوث الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدى بالإسكندرية، سالم توفيق النجفى، دراسة حالة العراق تحت الإحتلال)، بيروت، ص ٨٠٢-٨١٥.

(٦٦) لستر ثرو، مصدر سابق، ص٦٤٤.

(٦٧) المجموعة الدولية للأزمات (٢٠٠٥)، ماذا بإمكان الولايات المتحدة ان تفعل فى العراق؟ المستقبل العربى، العدد ٣١٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٤٨.

(٦٨) وفيق رءوف (٢٠٠٥)، إشكاليات النهوض العربى: من التردى إلى التحدى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٧٥.



# العالم العربى والشرعية الدولية الجديدة


د. عبدالله الأشعل*


بدأ مجلس الأمن فى تأسيس شرعية دولية جديدة، عن طريق إصدار عدد من القرارات التى تستوفى الشروط الشكلية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولكنها تتناقض تناقضا كاملا مع أحكامه الموضوعية فى إطار مناخ يضع المجلس فى مرتبة تسمو على الدول، ويجعلها تأتمر بأمره.

ويعكس ظهور هذه الشرعية الجديدة التداخل الواضح بين العوامل التى تعزز الشرعية الدولية الحقيقية، وتلك التى تهدف إلى القفز عليها. وقد وجدت هذه الظاهرة فى العالم العربى النموذج المثالى للتطبيق، حيث اتخذت شكلا واضحا منذ أواخر ٢٠٠٤ بمناسبة الوضع فى لبنان وسوريا والسودان والعراق. ومع ذلك، فإن لها جذورا وأطيافا لابد من رصدها والتحقق منها، تمهيدا لفرز الشرعية الدولية الحقيقية من الشرعية الدولية الجديدة، على أساس أن الفارق بين الشرعيتين هو فارق بين عصرين. ولذلك، رأينا أن نخصص هذا المقال لتأصيل هذه الظاهرة وتحليلها من الناحية القانونية، وبيان المخاطر التى تترتب عليها فى العالم العربى.

## تطور مفهوم الشرعية الدولية الجديدة:

يبدو أنه أصبح مألوفا أن يصدر مجلس الأمن قرارات تستند إلى الفصل السابع، وتستوفى الشروط الشكلية لصدورها وفق ميثاق الأمم المتحدة، وتعبر عن إجماع أعضاء مجلس الأمن أو توافق الأعضاء الدائمين، ولكن القرارات تناقض الأحكام الموضوعية فى الميثاق، ويجاوز بها المجلس سلطته فيه، كما يجاوز أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها. وقد واكب هذه الظاهرة استخدام مكثف لاصطلاح المجتمع الدولى، على أساس أن هذه القرارات تعبر عن إرادة هذا المجتمع ولا يجوز رفضها، وإلا استخدام مجلس الأمن سلطات الفصل السابع، ومن ورائه المجتمع الدولى كله ضد الدولة الرافضة المارقة. كذلك، لوحظ أن صدور هذا النوع من القرارات قد ارتبط باجتهادات أوروبية وأمريكية تروج لفكرة الشرعية السياسية، أى إجماع أعضاء مجلس الأمن، وانصراف إراداتهم السياسية إلى إنفاذ هذه القرارات التى تقف معها وتوظفها الولايات المتحدة، وانضمت إليها فرنسا مؤخرا. وهذا الاجتهاد مردود، لأن مجلس الأمن إذا كان يتمتع بنيابة قانونية(١) عن كل أعضاء الأمم المتحدة بموجب المادة ٢٤ من الميثاق - بحيث تصير قراراته جميعا ملزمة وفق المادة ٢٥، وأشد إلزاما فى أحوال الجزاءات وفق المادة ١٠٣ - فإنه حين يستغل نيابته عن أعضاء الأمم المتحدة فى غير أهداف المنظمة، يصبح المجلس منحرفا بهذه السلطة. ولذلك، ألزم الميثاق المجلس بأن يقدم تقريرا عن ممارسة

(*) مساعد وزير الخارجية سابقا.

سلطاته فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين إلى الجمعية العامة(٢). وإذا كانت الجمعية العامة هى الإطار الأوسع لمراجعة أعمال مجلس الأمن، فإن الولايات المتحدة قد أشاعت مناخا من القبول العام بمثل هذا النوع من القرارات(٣). هذا الوضع يمثل إشكالية كبيرة لدارسى القانون الدولى والعلاقات الدولية، فإما أن المجلس ينتهك الميثاق ويجب رده إلى التفسير الصحيح، أو أن المجلس يتصرف وفق الميثاق، ولكن فى إطار تفسير جديد للمفاهيم. إن المادة ٧/٢ من الميثاق تحظر تدخل المنظمة فيما يعد من قبيل الاختصاص الداخلى للدول الأعضاء، إلا فى حالة واحدة يختلف عليها الشراح، وهى جواز التدخل فى هذا النطاق المحجوز للدول إذا كانت الدولة تخضع لجزاءات الأمم المتحدة، (أى أن اتخاذ هذه الإجراءات لا يجوز أن يعد تدخلا فى شئونها الداخلية). وفى هذا الإطار، فإن الخط الفاصل بين الاختصاص الداخلى والاهتمام الدولى خط متغير كما أكدت محكمة العدل الدولية(٤)، بحيث اتسع نطاق الاهتمام الدولى كثيرا جدا، وضاق مقابل ذلك نطاق الاختصاص الداخلى خاصة فى دول العالم الثالث. ومؤدى هذه الظاهرة الخطيرة أنها تمكن من تقويض سيادة الدول الصغيرة من خلال هذه الطائفة من قرارات مجلس الأمن التى تصدر فى ظروف سياسية خاصة.

ودون محاولة لتأصيل هذه الظاهرة، فإن العالم العربى، على الأقل منذ انتهاء الحرب الباردة، قد أصبح ساحة خصبة لظاهرة الشرعية الدولية الجديدة، ويقصد بها قرارات مجلس الأمن التى تستخدمها واشنطن لخدمة سياساتها فى العالم العربى، وفرض عقوبات على دوله. فقد درج الفقه العربى على اختزال مصطلح الشرعية الدولية فى قرارات مجلس الأمن، واحتفل بها احتفالا كثيرا، وظل حتى الآن على هذا التقليد، ولكنه يجب أن يتنبه إلى تطورات الشرعية الدولية فى هذه القرارات مع تطور بيئة العلاقات الدولية، وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولى، وأثره فى دور مجلس الأمن، ثم توحش القوة الأمريكية بعد الحادى عشر من سبتمبر، وأثر هذا التحول الجديد فى طرق استخدام واشنطن للمجلس.

## الشرعية الدولية بين قرارات المجلس والجمعية :

كانت الشرعية الدولية خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين تتمثل، فى الفقه الغربى، فى قرارات الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الممثل لجميع الدول الأعضاء، استنادا إلى النظرية الديمقراطية الغربية فى أن الأكثر تمثيلا هو الأكثر تعبيرا عن الشرعية. وبذلك، برر الفقه الغربى قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذى منح الجمعية العامة سلطة تقسيم الأقاليم بين أصحابها والوافدين عليها بغير سند قانونى مقبول عام صدور القرار. ولكن القرار تأثر بالقانون الدولى الاستعمارى، فافترض أن النازحين اليهود مستعمرون، وأنهم وضعوا يدهم على جزء من فلسطين عن طريق الاستقرار فيها فتمكنوا من حيازتها، فصار لهم وفق القاعدة الرومانية القديمة "utti possiditis" (لكل ما حاز) أى سيطرة الحيازة على الملكية وعدم الاعتداد بصكوك الملكية. وقد كانت الحيازة هى أهم سبل اكتساب الأقاليم فى الفقه الاستعمارى، الذى بحث دائما عن المبررات القانونية للسلوك الاستعمارى الذى استند إلى القوة لاكتساب الحقوق. وهو المنطق نفسه الذى قامت عليه إسرائيل، ويبرر به فقهاؤها أيضا الاستيلاء على مدينة القدس: شرقها وغربها(٥). والفارق الكبير بين المنطق الاستعمارى، وهو القوة والحيازة الفعلية، وبين حالة إسرائيل باعتبارها مشروعا استعماريا، هو أن الدولتين العظميين فى النظام الدولى الجديد فى ظل الأمم المتحدة قد قبلتا هذا المنطق، بل ومسختا قواعد قانونية ثابتة فى الميثاق، وأهمها حق الشعوب فى تقرير مصيرها، فأصبح اليهود شعبا وله حق تقرير مصيره على أى أرض أجنبية، خلافا لما يقضى به هذا المبدأ، وهو أن يتقرر مصير الشعب على أرضه(٦).

وقد احتاط واضعو قرار التقسيم لشبهة اتهام القرار الصادر عن الجمعية العامة بأنه توصية غير ملزمة، وبما دفع به الفقه العربى بعد ذلك من أن القرار يجاوز سلطة الجمعية العامة فى الميثاق. وتحسبا لمعارضة تنفيذه، أسند تنفيذ القرار إلى مجلس الأمن، مسلما بسلطاته فى الفصل السابع، مهمة تنفيذ القرار عند الحاجة(٧). ويمثل الموقف السياسى والعسكرى العربى قمة التناقض فى ذلك الوقت بين الشرعية الدولية ممثلة فى قرار الجمعية العامة والأمم المتحدة، والشرعية العربية، ممثلة فى قرارات الجامعة العربية، وسلوك الحكومات العربية التى اختارت أن تواجه "العصابات الصهيونية" على الأرض، وتعيق تنفيذ القرار الدولى. لقد استند هذا القرار إلى إرادة مشتركة من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وأغلبية ثلثى أعضاء الجمعية العامة، بصرف النظر عن الإرهاب الذى مارسته واشنطن على بعض الأعضاء لتأييد القرار، وهذا الإرهاب فى الظروف العادية يمكن أن يكون سببا فى إبطال القرار، لأن القرارات، شأنها شأن المعاهدات، يفترض أن تصدر بالإرادة الحرة، فإن شاب الإرادة والرضا شائبة، فسدت الإرادة والرضا وانعدم القرار. ولكن كل ما يتعلق بإسرائيل كان دائما خارج دائرة الأصول القانونية المعروفة، فهى الوحيدة التى ولدت بقرار دولى، وهى الوحيدة التى استعلت على قرارات المنظمة التى أنجبتها، وهى الوحيدة التى ناصبتها العداء. ولو قدر للدعم الأمريكى والأوروبى أن يطرح، لأمكن طرد إسرائيل من المنظمة ومن مجتمع الأمم المتحضرة فى اليوم التالى(٨).

وفى أول سبتمبر عام ١٩٥١، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٩٥، الذى أدان فيه منع مصر لسفن تحمل مواد مهربة (مهربات حربية) وتكون وجهتها إسرائيل، ولم يستند المجلس إلى اتفاقية القسطنطينية، وإنما طالب مصر باحترام اتفاقية الهدنة، ولكن مصر دفعت بحقها فى الدفاع الشرعى، وكان يجب أن تثير حقها فى المادة العاشرة من الاتفاقية(٩). ولما كان المجلس قد ركز على التزام مصر فى اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ دون أن يلاحظ حق مصر فى اتفاقية القسطنطينية، فقد رفضت مصر القرار بسبب تفسيره الأحادى الجانب. إن هذا هو القرار الوحيد الذى رفضته مصر عن حق، خاصة أن الترويج للشرعية الدولية من خلال قرارات مجلس الأمن لم يكن مؤثرا، حيث كانت الجمعية العامة فى نظر الفقه الغربى هى مصدر الشرعية الدولية، وهذا الاتجاه بالذات هو الذى ألحق الضرر بالحقوق العربية فى فلسطين(١٠).

على أن الشرعية الدولية من خلال الجمعية العامة وقراراتها قد استعادت الثقة فيها، عندما أدانت الجمعية العامة العدوان الثلاثى على مصر فى حملة قادتها الولايات المتحدة، وبشكل خاص الرئيس إيزنهاور الذى شاع فى العالم العربى أنه مساند للحق والعدل فى مواجهة العدوان الأوروبى المتحالف مع إسرائيل، وكان ذلك بالطبع فى إطار السياسة الأمريكية الساعية إلى الحلول محل القوى الغربية. والمنطق نفسه هو الذى دفع إلى صدور قرار الجمعية العامة الشهير رقم ١٥١٤ فى منتصف ديسمبر عام ١٩٦٠، وهو قرار تحرير المستعمرات، الذى أنشأ لجنة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار التى أشرفت على تصفية الاستعمار خاصة فى إفريقيا. وظلت الشرعية الدولية، من خلال الجمعية العامة، تحظى بالاعتبار، خاصة بعد سيطرة دول العالم الثالث على قراراتها حتى منتصف السبعينيات، وبعد نصرة القضية الفلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى، ومنح المنظمة مقعد المراقب الدائم، وقرارات تصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية، ووقف عضوية جنوب إفريقيا العنصرية بعد رحلة طويلة من النضال ضد الحكم العنصرى بدأت منذ عام ١٩٥٢ . وحتى عام ١٩٧٥، كانت قرارات الجمعية العامة فى العالم العربى هى مصدر الشرعية الدولية، عدا قرار تقسيم فلسطين الذى بقى أثره عقودا طويلة غائرا فى الفقه العربى(١١).

وقد توجه الفقه السوفيتى فى الستينيات إلى تأكيد الجمعية العامة كمصدر للشرعية الدولية، حيث أصبحت حصنا له ضد الولايات المتحدة. وبالمقابل، اعتبرتها الولايات المتحدة جهازا لديكتاتورية العالم الثالث أو ديكتاتورية الأغلبية. ويعد ذلك تغيرا فى موقف الفقه السوفيتى، الذى كان فى نهاية الأربعينيات وطوال الخمسينيات من القرن العشرين يعتبر قرارات مجلس الأمن وحدها مصدرا للشرعية الدولية، حيث كان الفيتو مصدر القوة السوفيتية الوحيد، بينما كانت الجمعية العامة تحت سيطرة واشنطن. وخلال الفترة بين ١٩٧٥ حتى ١٩٩٠، تحول مركز الثقل فى صناعة الشرعية الدولية نسبيا من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن، وصار المجلس منذ انتهاء الحرب الباردة هو مركز الثقل الأساسى فى توليد الشرعية الدولية، ومنحت قراراته مرتبة أسمى من المعاهدات الدولية الشارعة، خاصة أثناء أزمة الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠/١٩٩١، وطوال توابع الأزمة حتى غزو العراق نفسه من جانب الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ . وخلال هذه الفترة، أبدى مجلس الأمن نشاطا استثنائيا، فأصدر عددا هائلا من القرارات فى أزمات متعددة، أبرزها العراق، وضد ليبيا فى أزمة لوكيربى والسودان، والصرب فى يوغوسلافيا وهايتى والصومال وليبيريا، وأنشأ المحاكم الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ورواندا وسيراليون، وكل هذه القرارات تستند إلى الفصل السابع من الميثاق.

وقد لوحظ أن مجلس الأمن نادرا ما يتمكن من الانعقاد لبحث الانتهاكات الإسرائيلية فى فلسطين، وإذا عُقد، فإنه إما أن يعجز عن إصدار قرارات - بسبب الفيتو الأمريكى الذى استخدم بشكل أساسى لحماية إسرائيل حوالى ٤٢ مرة من ١٩٧٢ إلى ٢٠٠٣ - أو استخدم المجلس عبارات لينة. وإذا اتخذ المجلس إجراء ضد إسرائيل، فإن إسرائيل قد درجت على إغفال مثل هذه القرارات، كما حدث فى قرار المجلس بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى جنين عام ٢٠٠٢ .

**مراحل ظهور الشرعية الدولية الجديدة :**

بدت قرارات الجمعية العامة بلا قيمة قانونية أو عملية فى الوقت الذى مرت فيه الشرعية الجديدة فى قرارات المجلس بمرحلتين، هما:

المرحلة الأولى: وتمتد إجمالا من ١٩٩٠حتى ٢٠٠٣، وتشكل أساس الشرعية الدولية كلما كان الأمر يتعلق بالدول العربية، ولكن هذه الشرعية تنحسر قيمتها كلما تعلق الأمر بإسرائيل. والحق أن قرارات الجمعية العامة فى ١٠/٢٢ و ٢٠٠٣/١٢/٨، بشأن الجدار العازل وتحويل القضية إلى محكمة العدل الدولية، كانت بالفعل انتصارا للشرعية الدولية من خلال الجمعية العامة، بعد أن عجز المجلس بسبب الفيتو الأمريكى عن إدانة بناء إسرائيل للجدار(١٢).

غير أنه اعتبارا من القرار ١٤٤١ فى نوفمبر ٢٠٠٢، والخاص بالتفتيش على مزاعم أسلحة الدمار الشامل فى العراق، يمكن القول إن مجلس الأمن قد أكد خطا جديدا، بدأه فى لوكيربى عام ١٩٩٢ وسكت عنه العالم العربى، ومؤداه أن شرعية دولية جديدة تنشأ، أساسها قرارات مجلس الأمن. وعبر عن هذا الاتجاه بوضوح القاضى شويبيل فى محكمة العدل الدولية فى فبراير ١٩٩٨، حيث أصر على أن مجلس الأمن هو الذى يصنع القانون الدولى، وأن من حق المجلس أن يتجاوز هذا القانون إذا كان يسعى إلى حفظ السلم والأمن الدوليين، فهذا الهدف مقدم على مراعاة أحكام القانون الدولى، هذا برغم أن القاضى الهولندى كويمانز تصدى له خلال إصدار المحكمة قرارها باختصاصها فى نظر قضية لوكيربى فى ١٩٩٨/٢/٢٨ . وكانت المحكمة قد أصدرت قرارا فى ١٩٩٢/٤/١٤، رفضت فيه إصدار أوامر تحفظية ضد بريطانيا والولايات المتحدة، ففهم موقف المحكمة لدى بعض الأوساط بأن قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ فى ١٩٩٢/٣/٣١ قد صادر على حرية المحكمة فى القرار، لأنه تضمن جزاءات ضد ليبيا وتسبب فى صدام لم يكن متصورا عند وضع الميثاق بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن(١٣).

منذ قرار مجلس الأمن ١٤٤١، بدأ المجلس بتوافق كامل بين أعضائه يتجاوز خطوط السيادة الوطنية فى العراق، إذا استثنينا التفسير الذى قدمته لندن وواشنطن لقرار المعونات الإنسانية رقم ٦٨٨ فى أبريل ١٩٩١، واستندتا إليه فى إنشاء مناطق الحظر فى العراق(١٤).

كما استندت لندن وواشنطن إلى قرار التفويض باستخدام "كل الوسائل الضرورية" لتجديد عدوانها العسكرى على العراق عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٨ بحجة رفض العراق السماح لمفتشى الأمم المتحدة بالاستمرار فى مهمتهم. وقد اعتبرت واشنطن أن وجود أسلحة دمار شامل فى العراق حقيقة لا يجوز لنظام صدام أن يلتف حولها بهذه السياسات. وهكذا، ظلت قرارات مجلس الأمن بشكل انتقائى سندا للشرعية وتعلو على جميع مصادر الشرعية الأخرى بسبب الأهمية المركزية التى أعطتها الولايات المتحدة للمجلس فى تلك المرحلة. وخلال السنوات من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٣،

وظفت الولايات المتحدة منظمة الأمم المتحدة بشكل كامل لتحقيق سياساتها، ولكن ظل هناك إطار معقول من السياسات المعارضة داخل المجلس. وحتى لو تجاوز المجلس بعض قيود الشرعية، فقد كانت قراراته تصدر وفق أحكام الميثاق من الناحية الإجرائية.

أما المرحلة الثانية، فقد بدأت منذ الاحتلال الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، حيث أصدر المجلس خلالها قرارات فى الأزمة العراقية(١٥)، وأزمة دارفور(١٦)، وعجز عن إدانة بناء إسرائيل للجدار العازل فى الأراضى الفلسطينية بسبب الفيتو الأمريكى، كما أصدر المجلس القرارين رقمى ١٥٥٩و ١٥٩٥ (فى ٢٠٠٥/٤/٧) فى الأزمة اللبنانية.

تتميز الشرعية الجديدة بأنها تستند إلى قرارات المجلس الصادرة وفق الفصل السابع، والتى تقف خلفها أو بجوارها أو من ورائها الولايات المتحدة. تصدر هذه القرارات بتوافق الآراء دون معارضة بعد مفاوضات بين أعضاء المجلس، بحيث ترضى كل الاتجاهات، فضلا عن أنها تصدر وفق قواعد الإصدار الصحيح فى الميثاق فى المادة ٣/٢٧ منه. فالقرارات قد صدرت مستوفية لشروط صدورها وفقا للميثاق، فهى من هذه الزاوية قانونية تماما. غير أن هذه القرارات التى تعبر عن إرادة عامة لمجلس الأمن تجاوز حدود الشرعية فى الميثاق، فتقيم تناقضا بين القانونية Legality والشرعية Legitimacy . فالقانونية هى صدور القرارات وفق أحكام الميثاق، وأما الشرعية، فهى ألا تمثل هذه القرارات تجاوزا من جانب المجلس لاختصاصاته أو انحرافا بسلطته، أى استخدام سلطاته القانونية لتحقيق الأهداف التى تخرج عن نطاق الميثاق(١٧). والخطورة فى ذلك هى أن المجلس فى المرحلة الثانية، محل هذه الدراسة، يتمتع بسلطة سياسية ومعنوية هائلة بسبب توافق أعضائه جميعا، فبدا وكأن هناك مصالح مترابطة بين الكبار ضد العالم العربى، تماما مثلما توافق العملاقان سياسيا عام ١٩٤٧، فأصدرت الجمعية العامة قرار تقسيم فلسطين. إن هذا القرار بالذات الذى اتجهت إرادتا العملاقين إلى إصداره وتنفيذه، جسد التناقض بين الإصدار الصحيح شكلا، والخلل الفاضح من حيث الموضوع.

وينطوى هذا الوضع على خطورة أخرى، هى أن توافق الدول الأعضاء فى المجلس، ومن حيث إن المجلس يتمتع بالنيابة القانونية عن سائر أعضاء الأمم المتحدة، يضفى شرعية سياسية توازى الشرعية القانونية. وقد يكون هذا الطرح مغريا من الناحية النظرية، ولكن التمسك بأن أعضاء المجلس ينوبون عن سائر أعضاء الأمم المتحدة يلزم أعضاء المجلس بالتمسك بأحكام الميثاق. وليس صحيحا أن الأعضاء بهذا الأسلوب يمكن أن يكرسوا سوابق يتعدل بموجبها الميثاق نفسه، لأن للميثاق طريقة نص عليها لتعديله. فى هذه الحالة، إذا خرج أعضاء المجلس على الميثاق، فهم يخرجون عن مقتضيات الوكالة القانونية، ويصبح تصرفهم عاريا من الشرعية السياسية، مما يتطلب الإعلان عن ذلك. إن قرار مجلس الأمن الذى يستوفى الشروط القانونية، ويخالف شروط الشرعية السياسية، يصبح قابلا للإبطال أحيانا، وباطلا بطلانا مطلقا فى أحيان أخرى، بقدر درجة مخالفة القرار للأسس الرئيسية والأحكام الكلية للميثاق. وقد أدى تواتر صدور هذا النوع من القرارات المستندة إلى الفصل السابع إلى ازدياد القلق من استخدام المجتمع الدولى للتدخل فى شئون العالم العربى ومساعدة التصورات الأمريكية فى المنطقة، وقد شاع أن قرارات مجلس الأمن تعبر عن إرادة المجتمع الدولى. وعندما رفض الرئيس السودانى، تنفيذ القرار ١٥٩٣ بشأن محاكمة المتهمين فى قضية دارفور أمام المحكمة الجنائية الدولية، انبرى الجميع يحذرونه من تحدى المجتمع الدولى والتستر على المجرمين لكى يفلتوا من العدالة الدولية(١٨). كذلك، انقسم السودانيون إزاء هذا القرار، فرأت المعارضة صواب القرار(١٩)، وكان واضحا أنها استفادت منه لتصعيد موقفها من الحكومة. وهنا، تبرز مخاطر خلط الأوراق بين المباح والمحظور فى علاقة المعارضة العربية عموما بالخارج، خاصة مجلس الأمن، بوصفه جزءا من سياسة دولية معينة تضغط على الدول العربية(٢٠). وقد ساندت منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية قرار مجلس الأمن ضد الحكومة السودانية(٢١). كذلك، لقى القراران ١٥٥٩ و ١٥٩٥ بشأن لبنان معارضة مبدئية من بعض الدول العربية، لم تلبث أن تبخرت(٢٢).

وهكذا، اعتمدت قرارات مجلس الأمن على هذا المناخ الملتبس بين الجو العام المصمم على الوصول إلى العدالة، وعدم الاعتصام بحصانة الأشخاص والدول للإفلات من العقوبة فى حالتى رفيق الحريرى وضحايا المذابح فى دارفور. أما المذابح فى جنين، فقد انقلب الميزان، وصار القاتل الإسرائيلى بطلا، لأنه يكافح "الإرهاب الفلسطينى" مثلما أصبح الضحية الفلسطينى الذى يدافع عن حقه فى الحياة وفى الأرض "قاتلا إرهابيا"، ولذلك تلاعبت إسرائيل بقرار مجلس الأمن فى هذا الشأن، وحولته حبرا على ورق(٢٣).

**موقف الفقه العربى من قرارات مجلس الأمن :**

شدد الفقه العربى على أن قرارات مجلس الأمن تشكل أساس الشرعية الدولية، بل هى الشرعية الدولية نفسها، وهو الخط الذى التزمه الخطاب الرسمى العربى، والسبب فى ذلك هو رغبة العالم العربى فى تحصين الحقوق الفلسطينية والعربية فى مواجهة إسرائيل، ولكن الفقه العربى ارتبك فى موقفه من القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة. فمجلس الأمن فى نظر البعض لم يكن واضحا فى قراره رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، حين نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من "أراض" وليس من "الأراضى" التى احتلت فى صراع ١٩٦٧ (Recent Conflict) . وساند الموقف الرسمى العربى فى أن القرار يجب تطبيقه مباشرة دون مفاوضات بين العرب وإسرائيل، خاصة فيما تضمنه من تأكيد عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة ومبدأ الانسحاب، بينما أصر الفقه الإسرائيلى على أن القرار ليس صالحا للتنفيذ بذاته(٢٤). ولكن الفقه العربى أبدى قلقه من قرارات المجلس فى قضية لوكيربى التى تجاوز بها المجلس سلطاته فى الميثاق(٢٥)، كما أبدى قلقه من أن قرارات المجلس المتعلقة بإسرائيل لا تنفذ، بينما يتم التركيز على تنفيذ القرارات الصادرة ضد الدول العربية، وازداد الشك والقلق والإدانة فى قضية غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ وما تلاها من قرارات تتصل بالاحتلال(٢٦). وقد بلغ الاضطراب فى موقف الفقه العربى من قرارات مجلس الأمن أن

ظهر اجتهاد يضع قرارات المجلس فوق أحكام المحكمة فى قضية لوكيربى، ومؤداه أنه إذا نطق المجلس سكتت المحكمة، وأصبح قرار المجلس الصادر وفق الفصل السابع دليلا لعمل المحكمة(٢٧). ولكن حكم المحكمة الصادر فى ١٩٩٨/٢/٢٨ حسم المسألة، وأكد اختصاص المحكمة فى الجانب القانونى وهو تفسير اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ فى قضية لوكيربى، كما حسم الجدل الذى دار فى المحكمة - وهى بصدد إصدار هذا الحكم - حول مدى جواز إغفال مجلس الأمن للميثاق إذا كان ينهض بالمسئولية الأولى فى حفظ السلم والأمن الدوليين(٢٨)، حيث أكد القاضى الأمريكى أن المجلس هو الذى يصنع القانون الدولى، فلا يجوز أن يلتزم بهذا ما دام رائده هو النهوض بهذه المسئولية(٢٩).

ولما كان التقابل بين الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن يحصن هذه القرارات من النقد ويضعها فى مرتبة متميزة - رغم التمييز فى التطبيق بين هذه القرارات، وإقرارها من الدول العربية وحدها - فقد اقترحت فى دراسة سابقة(٣٠) أن تشمل الشرعية الدولية ثلاث طبقات، آخرها قرارات مجلس الأمن إذا تطابقت مع الطبقة الأولى وهى قواعد القانون الدولى، ومع الطبقة الثانية وهى ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أن الشرعية الدولية الجديدة، التى تتحصن بمناخ دولى يدعو إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الجنائية، تحركها دوافع سياسية، وتقودها الولايات المتحدة التى أدت حملتها لمكافحة الإرهاب إلى المساس الخطير بالحريات الفردية بداخلها(٣١)، كما أنها تدعو للعدالة الدولية، بينما حصنت جنودها، بقرارات من مجلس الأمن، من اختصاص المحكمة، مثلما حصنتهم بعدد كبير من الاتفاقيات الثنائية لنفس الغرض(٣٢) . وأخيرا، هل تملك الدول العربية رفض قرارات مجلس الأمن التى تعكس الشرعية الدولية الجديدة التى أشرنا إليها والتى تفتقر إلى الشرعية الموضوعية؟

من الوجهة السياسية، يمكن رفض هذه القرارات استنادا إلى موازين القوة كما تفعل إسرائيل، ولكن مادامت الولايات المتحدة هى الطرف الآخر فى القضية، ومادامت هذه القرارات توظف فى السياسات الأمريكية بتفاهم عام بين الدول الأخرى الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، فإن الرفض يمثل تحديا للولايات المتحدة، مما يجعلها تتذرع بهذا النوع الجديد من الشرعية، لكى تؤلب المجتمع الدولى ضد مصدر التحدى. أما من الناحية القانونية، فإن ميثاق الأمم المتحدة قد خلا من نص يسند مهمة مراجعة قرارات المجلس إلى محكمة العدل الدولية، ولكن المحكمة تستطيع فى سياق رأى استشارى أو منازعة أن تحدد الطبيعة القانونية لهذه القرارات مثلما فعلت بشكل غامض فى قضية لوكيربى.

وربما كانت الجمعية العامة هى الجهاز المنوط به مراجعة مواقف المجلس وفق المادة ٣/٢٤ من الميثاق، وهو تفسير موسع قد لا يحتمله النص، وقد لا يفيد هذا التفسير كثيرا فى ضوء تعمد تهميش الجمعية العامة والحط من قدر قراراتها، بما فى ذلك تلك الصادرة بموجب قرار الاتحاد من أجل السلم، مثل قراراتها عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ فى شأن الجدار العازل فى فلسطين. ولكن الجمعية العامة على أية حال هى الحصن الأخير لوقف ظاهرة الشرعية الدولية الجديدة على الأقل من الناحية النظرية، لأن قرارات الجمعية فى هذه الحالة يمكن أن تكون تعبيرا عن عرف دولى يمثل الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولى، يقف ضد سوابق فى قرارات مجلس الأمن، مادامت الجمعية العامة هى الحارسة على أحكام الميثاق.

---

**الهوامش :**

١- انظر نظرية النيابة القانونية لمجلس الأمن فى كتابنا "الأمم المتحدة والعالم العربى"، القاهرة ١٩٩٧، الباب الثانى: قضية لوكيربى.

٢- المادة ٣/٢٤ من الميثاق، ويختلف الشراح حول تفسير هذه الفقرة، فيرى البعض أن المجلس ليس ملزما بتقديم التقارير، كما يرى البعض الآخر أن الجمعية هى التى تطلب من المجلس إذا أرادت. وقد جرى العمل على أن يقدم المجلس بيانا بأنشطته إلى الجمعية العامة فى دورتها العادية السنوية.

٣- وشاع الاعتقاد فى العالم العربى إزاء هذه القرارات أنها تهدف إلى تحقيق أغراض تجاوز أغراض الأمم المتحدة، ولذلك انتقدها بعض الكتاب لمجرد وقوف الولايات المتحدة وراءها. وبصفة عامة، فإن التيار القومى فى العالم العربى رفض هذه القرارات، بينما رحبت بها الأوساط المعارضة لسوريا والحكومة السودانية.

٤- انظر للتفاصيل رسالتنا المقدمة إلى جامعة باريس حول "تطبيق إجراءات القمع فى القانون الدولى والقانون الداخلى"، باريس، ٢٠٠١ .

٥- انظر عرضا للفقه الإسرائيلى فى كتابنا "القدس لمن؟" من سلسلة اقرأ، دار المعارف، أبريل ١٩٩٩، وكذلك كتابنا "القضية الفلسطينية من الانتفاضة إلى الاستقلال"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، وانظر أيضا الفصل الثالث"مستقبل السلام فى القدس" فى كتاب فرانسيس بويل، الفلسطينيون والقانون الدولى، ٢٠٠٣، المترجم د. عبد الله الأشعل، دار الشروق، ٢٠٠٤ .

٦- الأصل أن حق تقرير المصير مقرر للشعوب المستعمرة، واستخدمه الغرب لتفكيك الامبراطورية السوفيتية، وقد زعم اليهود أن فلسطين وطنهم التاريخى وأنهم حرروه من الاستعمار البريطانى، وأن يوم قيام إسرائيل هو يوم الاستقلال وهو ١٩٤٨/٥/١٥ وأن إرهاب الفلسطينيين لكى يفروا من وطنهم هو حركة التحرر الوطنى. انظر كتابنا "الفكر الصهيونى فى مذكرات أينشتاين وشارون"، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٧- انظر نص القرار ١٩٤٧/١٨١ فى ملحق كتابنا "القدس لمن؟" سالف الإشارة إليه.

٨- لم تحترم إسرائيل القرار المشروط الصادر من الجمعية العامة رقم ٢٧٣ فى مايو ١٩٤٩ بقبولها عضوا فى الأمم المتحدة، وهذه الشروط

هى احترام قرار التقسيم، أى السماح للفلسطينيين بإقامة دولتهم مثلما قامت دولة اليهود، وتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ بشأن عودة اللاجئين أو تعويضهم، ووضع دستور يحترم حقوق الأقليات الأخرى. وقد أمعنت إسرائيل فى امتهانها لكل قرارات الأمم المتحدة بتشجيع من الولايات المتحدة، وبالفعل جرت محاولات لطردها من المنظمة الدولية، لكن الدول الغربية تصدت لهذه المحاولات. انظر للتفصيل كتابنا "المركز القانونى الدولى لمنظمة التحرير الفلسطينية"، القاهرة، ١٩٨٨ . مما يذكر أن سوريا هى التى كانت تقدم هذه المقترحات.

٩- انظر ملابسات هذا القرار وتفاصيل المناقشات فى كتاب :

Introduction to International Law, London, 7th ed., 2002, pp. 586-587.

وانظر أيضا الجزء الثالث من الكتاب القيم للمرحوم د. الحفناوى، حول قناة السويس، القاهرة، ١٩٦٠، وكتاب د. حامد سلطان، القانون الدولى العام فى وقت السلم، ١٩٦٢، وكتاب يوسف شلالة، و د. بطرس غالى، حول قناة السويس، الصادر عن الجمعية المصرية للقانون الدولى عام ١٩٦٧ .

١٠- انظر فى تغير مركز الثقل فى الأمم المتحدة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن خلال الحرب الباردة فى كتابنا "النظرية العامة للجزاءات فى القانون الدولى"، القاهرة، ١٩٩٧، الفصل الأول من الباب الأول.

١١- هنرى قطان، القضية الفلسطينية فى القانون الدولى، بيروت، ١٩٧٢، باللغة الإنجليزية، مشار إليه أيضا فى كتابنا "المركز الدولى لمنظمة التحرير"، مرجع سابق.

١٢- انظر للتفاصيل كتابنا "الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية"، القاهرة، ٢٠٠٥ .

١٣- دراستنا حول أزمة العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية فى كتابنا "دراسات فى القانون الدولى"، القاهرة، ٢٠٠٦ .

١٤- كتابنا "الأمم المتحدة والعالم العربى"، القاهرة، ١٩٩٧، الباب الأول.

١٥- أصدر المجلس القرارات ١٤٨٣ و ١٥٠٠ و ١٥١١ و ١٥٤٦ فى شأن احتلال العراق. انظر لمعالجة هذه القرارات كتابنا "حوليات القضايا العربية"، القاهرة، ٢٠٠٦ .

١٦- أصدر المجلس فى شأن دارفور القرار ١٥٦٤ فى ٢٠٠٤/٩/١٨ و ١٥٧٤ فى ٢٠٠٤/١١/١٩ و١٥٩٠ فى ٢٠٠٥/٣/٢٤ و ١٥٩١ فى ٢٠٠٢/٣/٢٩، و١٥٩٣ فى ٢٠٠٥/٣/٣١ . انظر كتابنا "قضية دارفور بين التدويل والإطار الوطنى"، القاهرة، ٢٠٠٦ .

١٧- انظر تفاصيل الفارق بين الشرعية والقانونية، الفصل الأول من كتابنا "النظرية العامة للجزاءات فى القانون الدولى"، القاهرة، ١٩٩٧

١٨- انظر كتابنا حول دارفور، السالف الإشارة إليه.

١٩- تحالفت المعارضة المسلحة فى دارفور مع تشاد فى نزاعها مع الحكومة السودانية، كما تحالفت مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد طالبت تشاد بوضع دارفور تحت الوصاية الدولية.

٢٠- انظر مقالنا بجريدة الحياة، حول حدود العلاقة بين المعارضة العربية والخارج ولعبة خلط الأوراق، ٢٠٠٥/٤/٢١، ص٨ .

٢١- انظر مواقف منظمات حقوق الإنسان الدولية: العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش فى اليوم التالى لصدور القرار، وانظر بيان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فى نفس الاتجاه بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١ .

٢٢- انظر دراستنا عن القرار ١٥٥٩ بمجلة السياسة الدولية، أبريل ٢٠٠٥ .

٢٣- أصدر مجلس الأمن القرار ١٤٠٣ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق، ولكن إسرائيل رفضت السماح بدخول أعضاء اللجنة وسكتت الأمم المتحدة عن ذلك، بل أصدر الأمين العام تقريرا إداريا بعد ذلك نفى فيه أن تكون جرائم الإبادة الجماعية قد ارتكبت فى جنين. انظر دراستنا حول أثر الإعلام الصهيونى فى تشكيل الدبلوماسية الأمريكية فى فلسطين، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو، ٢٠٠٢ .

٢٤- self-executory انظر فى الموقف الاسرائيلى مقال شارون فى تفسير القرار ٢٤٢ فى الهيرالد تريبيون فى ٢٠٠١/٦/٨، ص٨ . وانظر القرار من وجهة النظر العربية، كتابنا حول "منظمة التحرير الفلسطينية"، جدة، ١٩٨٩ .

٢٥- انظر على سبيل المثال الجزء الأول من كتابنا "الأمم المتحدة والعالم العربى"، القاهرة، ١٩٩٧، "القضية العراقية"، والباب الأول من كتاب "مأساة العراق"، ٢٠٠٤ .

٢٦- انظر كتابنا "مأساة العراق"، القاهرة، ٢٠٠٤، وكتابنا "حوليات القضايا العربية"، القاهرة، ٢٠٠٥، (القضية العراقية).

٢٧- انظر للتفاصيل دراستنا "أزمة العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية" فى كتابنا "دراسات فى القانون الدولى المعاصر"، القاهرة، ٢٠٠٦ .

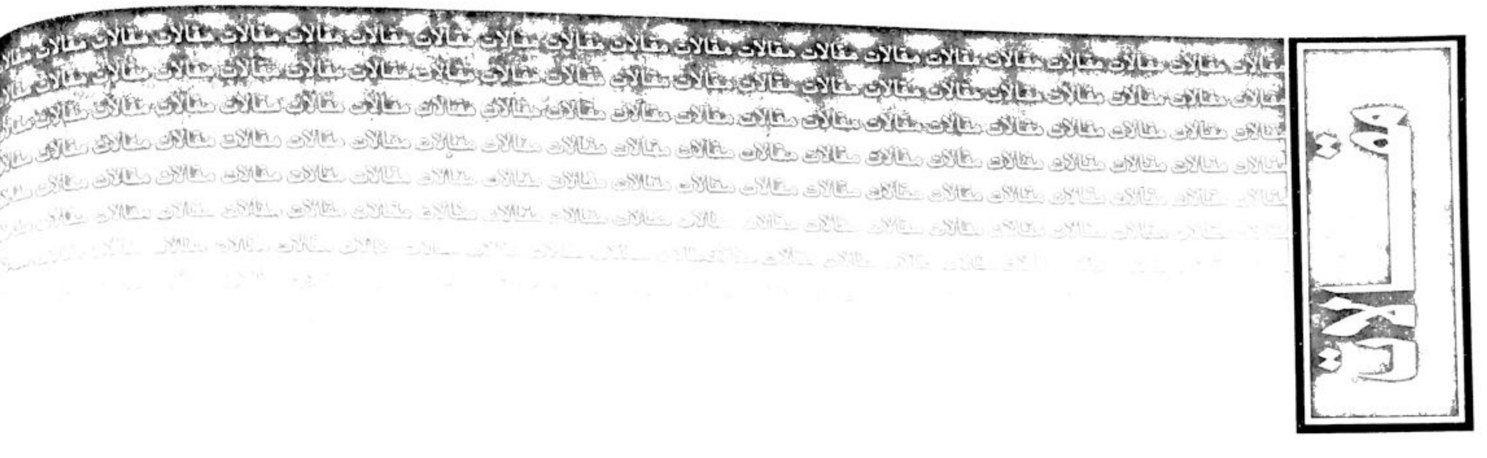
٢٨- انظر الرسالة المقدمة إلى جامعة باريس السابق الإشارة إليها.

٢٩- انظر دراستنا حول الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب فى ضوء اتجاهات الدراسات الحديثة، السياسة الدولية، يناير ٢٠٠٥ .

٣٠- كتابنا: "حوليات القضايا العربية"، القاهرة، ٢٠٠٥ .

٣١- انظر قرار المحكمة ردا على طلب ليبيا فرض إجراءات تحفظية ضد بريطانيا والولايات المتحدة فى ١٩٩٢/٣/٣١ فى دراستنا لهذا القرار، الصادر عن المركز العربى الدولى، القاهرة، ١٩٩٢ . وانظر أيضا موقف المحكمة فى حكمها حول اختصاصها فى نظر القضية فى ١٩٩٨/٢/٢٨، قرارات المحكمة لعام ١٩٩٨ .

٣٢- كتابنا "قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية"، القاهرة، ٢٠٠٥ ، مرجع سبق ذكره.



# نظرات تاريخية فى الخبرة السياسية العربية - الإسلامية المقارنة
## [ نحو مساهمة فى النظرية السياسية ] *

د. محمد عبد الشفيع عيسى **

تتكفل إرادة التطور السياسي - أو الإرادة السياسية - بمهمة نقل حقيقة " الوجود السياسي" من حيّز الإمكانية إلى حيّز الفعل، أو من (القوة ) بمفهومها المجرد إلى (الممارسة).

وبعبارة أخرى، فإن الإرادة السياسية تجسّم الحركة السياسية في مسارها المتصل . وتتكون هذه الإرادة من إيمان وحماس وعمل . فأما الإيمان، فإنه إيمان بالفكرة أو العقيدة أو الأيديولوجية السياسية . وأما الحماس، فإنه حماس لرابطة العصبية ، حسب التعبير الخلدونى الأثير، ولكن بمعنى مجدد نستخدمه فى هذه الدراسة. وأما العمل، فإن مداره بناء القوة المجسدة أو المادية.

وبين أضلاع الحركة السياسية المتمحورة حول ممارسة السلطة - الأيديولوجية - العصبية - القوة المادية (الاقتصادية والعسكرية) - يدور الصراع الاجتماعي بين أيديولوجيات متنافسة، وعصبيات متنافرة، وقوى اقتصادية واجتماعية متضاربة، حيث تسعى كل منها إلى السيادة على الأخرى من خلال مشروعها السياسي.

ولا يمكن تحقيق التطور السياسي الارتقائى للمجتمع، إلا إذا انتصرت القوى الاجتماعية ذات الأيديولوجية والعصبية والقدرة المادية ، المتلائمة مع ضرورات التناسب بين التكوين الاقتصادي - الاجتماعي، والتكوين السياسي للدولة أو للكيان السياسى عموما.

وقد تنتصر قوى معينة - لفترات تطول أو تقصر - غير متلائمة مع هذه الضرورات، فحينئذ لا يحدث التطور الارتقائي. وهكذا، ينشأ الصراع السياسي، الصراع حول مسألة السلطة، على محاور الأيديولوجيات، والعصبيات، والقدرات، وتتحول إرادة التطور إلى صراع إرادات سياسية، وهو صراع يعكس التفاعل التناقضي بين قوى اجتماعية معينة، ويكتسي مظاهر من الأيديولوجية والعصبية والقدرات المادية - الاقتصادية والعسكرية، كما أشرنا.

(*) تمثل المقالة الحالية الجزء الثانى من دراستنا المسماة (مساهمة فى النظرية السياسية) ، وقد نشر الجزء الاول فى (السياسة الدولية)، العدد رقم (١٦٢) ، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ص ٣٨-٤٢ .

(**) أستاذ بمعهد التخطيط القومى، القاهرة.

### صراع الإرادات السياسية :

يسعى كل فصيل سياسي، في صراعه للسلطة، إلى تكتيل المجتمع السياسي حول مشروعه الخاص للعصبية، كأن يكون مشروعاً للعصبية العائلية، فتتم محاولة تكتيل المجتمع السياسي حول حكم عائلة معينة مع فرز المجتمع عائليا، أو العصبية القبلية بمحاولة تكتيل المجتمع السياسي حول حكم قبيلة معينة مع فرز المجتمع قبليا : بالتقريب والإبعاد، أو العصبية الجهوية أو "المناطقية" ( أي القائمة حول الانتساب إلى موطن الإقامة المعين ) أو أخيرا : العصبية القومية، أي بناء الدولة حول الأمة.

كما تظهر محاولة بناء الولاء لأيديولوجية الفريق السياسي المتصارع حول السلطة – وقد لا تكون أيديولوجية بمعنى البناء النظري المتناسق، ولكن بمعنى الفكرة المذهبية السياسية العامة – ويكون الولاء للفكرة السياسية الكامنة وراء سعي الفريق المذكور للاستحواذ على السلطة بمثابة المبرر لتمكينه من هذه السلطة بالذات، وهنا تثور مشكلة ( الشرعية ) .

وعلى جناحين من العصبية والأيديولوجية، تتقدم كل من القوى الاجتماعية المتصارعة نحو السلطة. وتفوز القوة الأوفر نصيبا في مضمار امتلاك الفكرة والتنظيم (وهما يشكلان ما اصطلح على تسميته " المقومات الذاتية ")، فتنتقل إلى الحكم لتبنى علاقات جديدة من موقع القوة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى.

### العصبية في ميزان التاريخ العربي :

لقد مثلت العصبية العربية – الدينية في التاريخ الإسلامي، فى القرون الأربعة الأولى عامة ، المظلة الحامية للدولة الإسلامية؛ حيث توافرت قوة اجتماعية تتصدر النشاط الاقتصادي والفكري، من خلال التجارة والفتوح، تعبر عنها نواة قرشية مسيطرة – بفرعيها : بنى هاشم من بنى عبد مناف ، وبنى أمية من بنى عبد شمس – ومن حيث هيمنة هوية أيديولوجية محددة بتفسير خاص للدين .

وقد كانت فترة الخليفتين الأخيرين من الخلفاء الراشدين (عثمان وعلي ) شاهدة على الاضطراب الناجم عن تنازع هذين الفرعين، ثم انتهى الصراع بينهما بغلبة فرع بني أمية ممثلا في قيام حكم وراثي عضوض بدأه معاوية بن أبي سفيان .

وفي ظل الدولة الأموية، ساد مركز واحد للسلطة، مركز ذو عصبية عربية خالصة إلى حد بعيد، وجاءت بعدها الدولة العباسية تحمل بواقعة قيامها ذاتها بصمة لمركز أو مراكز جديدة بازغة في بلاد فارس . وساد في العصر العباسي الأول نوع من التفاعل المتوازن بين مركز السلطة الرئيسي في بغداد والمراكز الفرعية غير العربية . وكان المركز الرئيسي ممثلا لعصبية عربية – قرشية هاشمية –آخذة في التحلل شيئا فشيئا، ولهوية أيديولوجية قائمة على وراثة آل البيت، وآخذة في التحلل أيضا بفعل التنازع بين دعوى أبناء العباس وأبناء عليّ من فاطمة الزهراء، حيث قال قائل بنى العباس :

**أنَّى يكون وليس ذاك بكائن**

**لبني البنات وراثة الأعمام**

وفي العصر العباسي الثاني، برزت قوة المراكز الفرعية غير العربية وأخذت تتغلب عمليا على المركز الرئيسي الممثل في رمز الخليفة، وبذلك تبلور نمط تفاعلي جديد بين الطرفين. وقد أخذ هذا النمط الجديد صورتين، أولاهما: التداخل العضوي للمراكز الفرعية (الفرس والترك في بغداد والعراق وبلاد ما رواء النهر) في العصبية العربية الحاكمة اسميا. وثانيتهما: صورة مراكز مستقلة ذاتياً مثلما حدث فى مصر (الدولة الطولونية والإخشيدية )، وفى المغرب ( كالأغالبة والأدارسة ) . وقد تجسد كل هذا في ظل الدولة العباسية، مشرقاً ومغرباً، والدولة الأموية الجديدة في الأندلس، وفي ظل الدولة الفاطمية التي ازدوجت سلطتها مع الدولة العباسية، في الزمان، إذ سيطرت على المغرب ومصر ثم على شطر من الشام بعد انتقال المعز لدين الله الفاطمي إلى القاهرة .

وفى مصر ، وبتدهور قوة الدولة الفاطمية خاصة منذ الحاكم بأمر الله – والذي ترافق كما أشرنا مع تغلب عصبيات الفرس والترك ثم الكرد فى المشرق بصفة عامة وعلى بغداد المركز بصفة خاصة – جاء بعض الكرد من المشرق إلى مصر، فأقاموا بواسطة مبعوث نور الدين بن زنكي (صلاح الدين الأيوبي ) دولة أيوبية في مصر والشام . وواجه الأيوبيون الصليبيين، خاصة فى حطين بقيادة صلاح الدين، وتلتهم دولة المماليك الذين أتى بهم الأيوبيون إلى مصر، وواجهت دولة المماليك غزو المغول في عين جالوت بعد سقوط بغداد، ومن ثم انتقل الخليفة العباسي إلى القاهرة فى عهد الظاهر بيبرس.

وأما فى المشرق، فإنه بعد انهيار العصبية العربية – الضعيفة أصلا آنئذ– من السلالة الهاشمية كما أشرنا، فقد صعد البويهيون ، ثم السلاجقة الذين انهارت دولتهم بعد سقوط بغداد بحوالي قرنين. وجاءت أولى غزوات الصليبيين في عصر السلاجقة، فواجههم هؤلاء بضراوة منذ قدومهم من الشمال ( عبر بلاد الروم) إلى ساحل المتوسط في فلسطين ، ثم تلتها غزوات متعددة، كان آخرها على دمياط في مصر ( الحملة الصليبية التاسعة ) .

وأما في المغرب، فقد أعقب سقوط العصبية الهاشمية " شبه العربية " هناك من ( الفاطميين ) قيام عصبية (قبلية – دينية ) غير عربية مناظرة لعصبية البويهيين من الفرس ، والسلاجقة من الترك، والأيوبيين من الكرد .

وكانت العصبية الدينية غير العربية فى المغرب قائمة على قبائل البربر برجالها (المتدينين الأشداء) خاصة من زناتة

وصنهاجة، وصعدت دولتا المرابطين فالموحدين الذين تولوا حماية الأندلس من هجمات القوط والفرنجة ، وهو ما يقابل إلى حد كبير حمية العصبية الدينية للمماليك (خاصة على أيدى سيف الدين قطز والظاهر بيبرس) فى مواجهة الصليبيين والتتار .

وخلاصة القول: إنه بعد انهيار الدولة الأموية في دمشق وجد أولا مركزٌ واحدٌ مهيمن للدولة العربية الإسلامية ( هو المركز العباسي ) وإلى جانبه مركز صغير في الأندلس من بقايا الأمويين الذين سقطت دولتهم في دمشق . وفي مرحلة ثانية، وجد مركزان تجاورا آنياً ( زماناً ومكاناً ) هما المركز العباسي والفاطمي ( إلى جانب المركز الأموي في الأندلس ) . وقد تهاوى المركز العباسي تحت ضربات العصبية غير العربية في الشرق، وظل بالاسم فقط حتى قضي عليه التتار عام ١٢٥٨، بينما صمد المركز الفاطمي حتى انهار اسماً ورسماً، وتلاه الأيوبيون الذين جاءوا تحت راية خليفة بغداد، ودشّنوا بذلك نهاية المركزين العباسي والفاطمي معاً ( حيث انتهى الأول فعلياً وانتهى الثاني رسمياً وفعلياً ) . وقد استعاد المماليك - بالمظهر - خلافة العباسيين في القاهرة .

وطوال الحقبة التاريخية الأولى للتاريخ الإسلامى والتي استمرت أربعة قرون تقريباً -أي حتى نهاية القرن الرابع للهجرة - حققت الدول العباسية والفاطمية والأموية الأندلسية أمرين مهمين، هما :

الفتح والتغلغل وحماية الحدود من تحرشات الروم البيزنطيين في الشمال الشرقي، وتحرشات الفرنجة في الشمال الغربي (الأندلس) .

وبانهيار عصبية السلالة الهاشمية فعلياً - بصعود البويهيين والسلاجقة فى العراق وما جاورها ، والأيوبيين ثم المماليك فى مصر والشام، والمرابطين والموحدين في المغرب - أخذت الحمية الدينية غير العربية تلعب دورها الدينامي في حماية أطراف العالم الإسلامى الفسيح من الهجمات الخارجية. فقد طمعت القوى الأجنبية في أطراف العالم الإسلامى-العربى، فجاء التتار والصليبيون والفرنجة، يقصون أطراف الدولة أو الدول القائمة. ولكن هؤلاء ووجهوا بمقاومة عنيدة من الكيانات المستقلة المتعددة غير عربية العصب، والتى أخذت تبزغ وتتكاثر مشرقا ومغربا. وقد استمدّت هذه الكيانات الجديدة شرعيتها السياسية من حمايتها لشوكة الدين، وظلت تؤمّن التفاعل المتبادل بين أرجاء العالم الإسلامى ونواته العربية. وكانت تلك الكيانات تلعب دورا "ديناميا" ظاهرا في التطور الاجتماعي، وفي حماية حدود الدولة عندما بدأ الضعف يدب في أوصالها.

وهكذا، ومقابل الحقبة الأولى للتاريخ الإسلامى، التى تميزت بأنها حقبة تطور هجومي أو إيجابي، اتسمت الحقبة الثانية - التى استمرت من القرن الحادى عشر إلى نهاية الخامس عشر الميلادى - بأنها حقبة تراخي التطور الذاتي، والتركيز على الدفاع ضد القوى الأجنبية.

وبينما تميزت الحقبة الأولى بتحقيق تطور متواصل، على أكتاف عصبية عربية- دينية تمثل (العصب السياسي والعقائدي) للكيان السياسى العام ، وقوى اجتماعية تمثل عناصر الثروة والقوة المجسدة والمعرفة، هي التجار والفاتحون والفقهاء والشعراء ، فإن الحقبة الثانية تميزت بتواضع وتائر التطورالاجتماعي والثقافى ، مع غلبة طابع دفاعي وعسكرى في مواجهة هجوم شرس من ( الآخر).

لقد انتقلت الجماعة الإسلامية -العربية من الهجوم إلى الدفاع إذن، مقابل تحول هذا (الآخر) من الدفاع إلى الهجوم، إلى أن (انقطع) مسار التطورالاجتماعى نسبيا داخل (المركز) التقليدى ، إذا صحّ هذا التعبير. وحينئذ، برزت حقبة تاريخية ثالثة تميزت ببروز قوة إسلامية من (الهامش) قائمة على عصبية (غير عربية) أيضا ، وتستند شرعيتها على الدين، إنها قوة الأتراك العثمانيين. لقد استنفدت الحقبة الثانية كامل قوى العالم الإسلامي (المركزى ) بعصبياته التقليدية (من فرس وكرد وترك وبربر)، استنفدتها في عمليات المواجهة الدفاعية، في اللحظة نفسها التي شهدت صعود قوة تركية إسلامية ورثت منطقة عربية تحددت حدودها القومية خلال المرحلتين الأولى والثانية . وتكفل الأتراك بإسقاط تحدي الروم البيزنطيين، ولكنهم أخمدوا - إلى حد كبير - عصبية الفرس (من خلال الدولة الصفوية التي تحولت إلى المذهب الشيعي)؛ ثم إنهم واجهوا المغول الذين اعتنقوا الإسلام - متشيّعين - تحت زعامة تيمور لنك في القرن الخامس عشر، كما تطلعوا إلى مواجهة القوط الإيبيريين الذين تسلّلوا بعد الإجهاز على الأندلس فى محاولة للسيطرة على ساحل المتوسط شمال إفريقيا أو "الغرب الإسلامى".

وقد هيمن الأتراك عسكريا على العالم العربي، وبذلك حققوا وظيفة إيجابية هي الاحتفاظ بالعالم العربي في قبضة الإسلام ، في مواجهة أوروبا، ذلك الفاعل الجديد على مسرح السياسة العالمية. ونظرا لعدم اقتران التميز العسكرى التركى فى مواجهة أوروبا الشرقية والوسطى بتفوق اقتصادى - اجتماعى ، فقد كان الوجه الآخر لهذه السيطرة هو انقطاع التطورالذاتى في العالم الإسلامي ككل ، والوقوع فى جُبّ (التأخرالاقتصادى النسبى). وهكذا، تحولت الإمبراطورية العثمانية إلى (رجل أوروبا المريض) ، مما مهّد الطريق إلى عملية القطع العمدي للتطورفى العالم العربى-الإسلامى عن طريق الاستعمار الأوروبي الحديث.
وهنا، أطلت الحقبة التاريخية الرابعة في تطور الوطن العربي والعالم الإسلامي، حقبة الاستعمار والمقاومة طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول -على الأقل - من القرن العشرين.

ومن بعد حقبة الاستعمار والمقاومة، أتت حقبة مواجهة التركة الاستعمارية (التبعية والتخلف والتجزئة)، فى الوطن العربى تحديدا، منذ أواسط القرن العشرين، وحتى الآن وفى أفق المستقبل المنظور. وتتطلب هذه المواجهة ولوج طريق "الضرورات"،

ضرورات الثورة طويلة الأمد : ثورة التحرر من الهيمنة، والعمل من أجل التنمية بجوهرها المجتمعى الإنسانى ، وعلى قاعدة من التوحد العربى ؛ سعيا إلى "استئناف التطورالاجتماعى الذاتى"، استئناف التطور الحضارى الارتقائى المستقل.

### من العصبية إلى الهوية .. نحو صياغة للمفهوم :

إن الشرط الأوّليّ للتطور الارتقائي هو تركيز الهوية ، كتبلور فكرى متطور للعصبية - بالاستعارة ، مؤقتا ، من ابن خلدون كما قلنا - ولكن فى إطار المفهوم الجدلى الاجتماعى .

لقد كان ظهور (الدولة) - أو "الكيان السياسى" بتعبير أدق - فى مصر القديمة مثلا علامة على تطور سياسي تمكن بمقتضاه المجتمع المصري حينئذ من تطوير زراعته وحماية حدوده، في بيئة حفلت بالتناقض وبالصراع الاجتماعي والسياسي الذى تستثيره أقلية حاكمة يقف على قمتها الملك ثم الفرعون وتتذرع بالدين والجيش والسيطرة على النيل والأرض لتثبت استبدادها الداخلي، وتتبادل التنازع مع جيرانها على الأرض .

وفي كل مرة، كانت (الدولة) المصرية تحقق نهوض الزراعة وحماية الحدود، فقد كان ذلك راجعاً إلى تركيز الهوية : هوية جماعة محتشدة ومتماسكة نسبيا خلف الآلهة الرمزية التي تدفع أفرادها نحو محبة الشمس والنيل والطين، ويدعى تمثيلها ذلك القابع في قصره حاكما باسم الآلهة ، أي الملك ثم الفرعون .

وحينما كانت تضعف الهوية من خلال تفاقم الانقسامات السياسية والدينية، كانت السلطة المركزية تتحلل تدريجيا ويطمع فيها أعداؤها، فتنقضي (الدولة) ، وتنطفئ العائلة الحاكمة ليخلفها غيرها، أو تتعرض (الدولة) بأسرها لاختراق من خارج الحدود، شرقاً وغرباً، جنوباً وشمالاً .

ونشير هنا ، عند هذا الحد من التحليل، إلى حقيقة عامة ، هى أنه كلما قامت الهوية الموحدة على "حد معقول" للصراعات أو الانقسامات الاجتماعية، كانت قادرة على أداء وظائف الاقتصاد والأمن. أما إذا استفحلت الصراعات أو حاولت القوة السائدة طمس الصراعات غصْباً، فإن ذلك يكون مدعاة للضعف السياسي ثم الانهيار السياسي . ويتوقف مدى حدة الصراع على نوعية أو طبيعة القوى الاجتماعية القائمة بمهمة تركيز الهوية. فإذا كانت المصلحة المشتركة بين القوة السائدة وسائر القوى الاجتماعية ذات قاعدة ضيقة نسبيا، فإن هذا يكون مدعاة لاستفحال الصراع أو طمسه جبراً. أما إذا اتسعت قاعدة المصلحة المشتركة، فإن حدة الصراع الناجم عن الشعور بالانقسام تهدأ نسبيا، وتتمكن الوحدة السياسية أو الكيان السياسى من مباشرة ممارسة وظيفتي تعزيز الاقتصاد والأمن .

والخلاصة أن الهوية تقوم على قاعدة اجتماعية معينة، قوى اجتماعية بعينها يتفاوت اتساع قاعدتها من حالة إلى أخرى. ولهذه القوى الاجتماعية مصالح تتحدد أساساً بعامل الثروة، أى العامل الاقتصادي القائم على قاعدة الموارد، ثم إن الهوية لا تنفصل عن الشعور (الفكرى) بالهوية، أى أنها حقيقة مندمجة، يتفاعل وينفعل فيها المادي والمعنوي، أي المصلحة والثقافة . والثقافة هنا مصطلح مرن يشمل الدين والأيديولوجية والفن والتقاليد المرعية (العُرف) .

ثم إن الهوية تشمل أيضا تأثير عامل التجانس الديموجرافي النسبي، وبالتالي التجانس النسبي المتضمن في البناءات أو التكوينات الاجتماعية، وهو ما يبرز عامل الانتماء في الاجتماع السياسي .

ويلاحظ أن القوى الاجتماعية، القائمة بمهمة تركيز الهوية، تتصف بأكثر من خاصية في نفس الوقت : فهي تكون ذات موقع معين من عملية الإنتاج، وذات مستوى معين للدخل والثروة، وذات انتماء اجتماعي معين (قبلي أو محلي أو قروي) وانتماء مذهبي أو ديني معين ، ولها خصائص ديموجرافية بعينها قائمة على الولادة والهجرة وموطن الإقامة وعامل التعليم (والعلم والدين) ... الخ. وحينما تتجسد الهوية، فإنها تدفع إلى بناء سياسي معين .

وهنا، يبرز دور القيادة السياسية، ليس فقط فى مضمار الإنشاء السياسي أو بناء الكيان السياسى، ولكن قد تكون هي بذاتها قوة دافعة لتأسيس الهوية، وهذا ما حدث غالباً في تاريخنا العربي الإسلامي .

وبالشروع في البناء السياسي، تتحقق حظوظ متفاوتة من النجاح في تحقيق علاقتي الولاء (حول الهوية)، والتماسك cohesion بما يسمح للجسد السياسي بتحقيق الغايات التي يتوخاها، الغايات التي تتمثل في مشروع سياسي معين .

والخلاصة، إن هناك قوى اجتماعية ذات خصائص معينة تمثل نفسها سياسياً من خلال تجسيد إرادة التطور الاجتماعي بمستوى معين (أو عدم تجسيدها)، بالتطبيق على عرض هوية معينة (أو عدم عرضها)، وبالتالي تقديم مشروع سياسي معين .

ويتجسد المشروع السياسي عملياً في نظام معين للمجتمع السياسي أو للكيان السياسي، من خلال تحقيق (أو عدم تحقيق) درجة معينة من الولاء والتماسك المجتمعييْن.

وينجح المشروع السياسي، والنظام السياسي العام (أو لا ينجح)، في تأكيد سلطة سلالات متتابعة من أنظمة الحكم (التتابع المنتظم للأجيال السياسية)، ويتوقف مدى نجاحها أو إخفاقها على اتباع سياسات معينة بالذات .

### تطبيق على المجتمع العربي - الإسلامي الوسيط :

بتطبيق ما سبق على المجتمع العربي بعد الإسلام، نجد أنه كانت هناك منذ البداية قوى اجتماعية معينة : قبائل عربية عديدة تتبادل قيادتها - فى المراحل الأولى - أجنحة مختلفة من قريش، وذات نشاط رعوي - تجاري بصفة أساسية. وقد توزعت هذه

القبائل بالفتوح من خلال استخدام القوة للتوسع في (منطقة الأمن)، ونجحت في وظيفة مراكمة الثروة لأنفسها وجماعتها، مع زيادة نسبية في موارد المجتمعات المفتوحة، من خلال أنظمة اقتصادية معينة، وعلاقات معينة مع الخارج .

وقد قامت (دول) عربية إسلامية متتابعة، وكان لكل منها هوية معينة داخل الإطار العام للهوية الإسلامية.

فمن هوية قائمة على عصبية القبائل العربية ونصرتها للإسلام، (في ظل الأمويين) إلى هوية قائمة على تآلف الفرس وقسم من آل البيت (العباسيين)، وهوية قائمة على تآلف البربر مع قسم من آل البيت أيضاً (الفاطميين في المغرب) ...إلخ. وكانت الهوية في كل منها تمثيلا لإرادة التطور الاجتماعي الذي يقع في طوق القوى الاجتماعية المعنية، سواء في البعد الاقتصادي أو الديموجرافي أو العسكري أو الاجتماعي الخالص أو الثقافي .

ومن الهوية، قام المشروع السياسي الأموي، فالعباسي والفاطمي، ومعه نظام الدولة الأموية (الوراثي العربي داخل بني أمية) ثم الدولة العباسية (الوراثي القائم على اختلاط العصبية العربية بالفرس والترك ) والدولة الفاطمية .

وتحققت من خلال هذه (الدول) ونظامها السياسي درجات متفاوتة من النجاح (أو الإخفاق) في تحقيق الولاء للهوية والتماسك مع عصبية الدولة، كما تحقق تتابع معين للأجيال السياسية الحاكمة، وكانت قوة كل منها متوقفة على مدى وفائها لإرث الهوية الذي وصل إليها بعد كفاح عنيد. وكان عدم قدرتها على المحافظة على هذا الإرث هو الذي يؤدى إلى تلاشي الدولة المعنية .

تطبيق على أوروبا الغربية - الرأسمالية المعاصرة .. نظرة مقارنة: لقد نشأت مع بداية العصر الحديث في أوروبا قوى اجتماعية بورجوازية جديدة، قامت - فى مرحلتها الأولى -مرحلة الرأسمالية الناشئة- على التجارة ومراكمة رأس المال النقدي العامل على التجارة، من خلال التبادل غير المتكافئ مع العالم الخارجي، خاصة بعد الكشوف الجغرافية والنشاط الاستعماري الحديث..وبالقوى الاجتماعية الناهضة (الرأسمالية التجارية)، رفعت الهوية القومية عبْر إقامة الدولة القومية في مرحلة الدولة الاستبدادية، بتعبير نيكولاس بولانتزاس، حيث قامت ملكيات مطلقة تجسد الكيان السياسي القومي الجديد الساعي إلى التعامل غير المتكافئ مع سائر العالم، بل والساعي إلى منازعة الوحدات الأخرى في أوروبا، ولكن في إطار سياسة " توازن القوى".

وقد ظهرت بعد ذلك- فى مرحلة ثانية- قوى اجتماعية تطورت عن الرأسمالية التجارية، وهي الرأسمالية الصناعية. وكان مشروعها للهوية قائما على إقامة مجتمع" قومي" متقدم اقتصاديا، ينفصل فيه الدين عن سلطة الدولة بدرجات متفاوتة، حيث تصير هوية أعضاء المجتمع السياسي مؤسسة على (هوية الاقتصاد، أي العمل والمشاركة في الإنتاج (تقسيم العمل الصناعي)، حيث تصبح الصناعة ديدناً للمجتمع (البورجوازي) النامي.

وقد تم توجيه مشروع الهوية إلى كل من الرأسمالية والعمال ليكونوا لحُمة جديدة للتعامل مع العالم ، قائما فى المجال المجتمعى على (عصبية) قومية ، بدعوى جمع مختلف طبقات المجتمع المنقسم ، تحت لواء الدولة القومية. وقد تميزت هذه الدولة بالفاعلية العالية فى كل من الحيّز الداخلى والحيّز الخارجي. فى الحيز الداخلى، بالتصنيع والحداثة فى إطار من الصراع الطبقى وتحمّل الطبقة العاملة الأعباء الاجتماعية لعملية التصنيع والتحديث البورجوازى. وفى الحيز الخارجي، بممارسة ومقاسمة النفوذ داخل أوروبا القارية وتوسيع دائرة هذا النفوذ، ولو بالحرب ، ثم بالاستعمار والاستيطان فى قارات "ما وراء البحار".

وتمثل أول نجاح للبورجوازية الصاعدة فى الثورة الفرنسية، ولكنها واجهت بعد نصف قرن إخفاقات متتالية من خلال الثورات ذات الطابع الاشتراكي (١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ، ١٨٧٠) .

ثم جاءت الوحدة الإيطالية والألمانية لتعطي نفَساً جديداً للهوية القومية، وقد ارتدت ثوباً بورجوازياً مستحدثاً، وانخرطت بعد ذلك مع قريناتها الأوروبيات في طور جديد للهيمنة يناسب التغير في طبيعة القوى الاجتماعية، بظهور الرأسمالية الصناعية المتقدمة والرأسمالية المالية منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر بصفة خاصة، والتى مثلت - فى مرحلة ثالثة، هى مرحلة (الإمبريالية) - طورا محددا على معراج التطور الرأسمالى والبورجوازى الحديث والتوسع الاستعمارى فى آن معا.

وقد أدت هذه القوى الاجتماعية الجديدة إلى مشروع جديد للهوية يقوم على التقدم الاقتصادى الخالص ، والمفصول نسبيا عن أبعاده الإنسانية الثرية، والانتماء إلى مجتمع سياسي يتغلغل - بالقوة - في العالم . إنه مشروع الهوية الغربية المتمركزة بقسوة حول الذات، وبقوة أيضاً من خلال الهيمنة .

إنها الهوية المتذرعة بوهم الرسالة الحضارية، لإعادة بناء العالم من منظور الرأسمالية فى آخر مراحلها .

وإذن، فإنه في ظل كل من المراحل الثلاث، كان هناك مشروع سياسي متطابق مع الهوية، فقد وجد فى البداية مشروع سياسي لبناء الدولة القومية، تلاه مشروع سياسي للثورة البورجوازية، ثم مشروع سياسي للتقدم الاقتصادى الأحادى داخليا، وبناء الإمبراطوريات الاستعمارية ، وأحدثها الإمبراطورية الأمريكية.

ومع كل مشروع سياسي كان هناك نظام سياسي أوروبي، إقليمى وآخر عالمى.

في المرحلة الأولى، تحقق التماسك والولاء بالدولة الاستبدادية، وفي المرحلة الثانية تحقق النجاح الذي تلته علامات الإخفاق مع نذر الثورة الاشتراكية .

وفي أوج انطلاق المرحلة الثالثة، تفاقمت النذر، فتذرعت الدول بالتكتل والاستعداد للحرب لتدعيم الهوية، فقامت المنازعات المسلحة التي أفضت إلى الحرب العالمية الأولى (١٩٠٠ - ١٩١٤) . ومنذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن ، فإن الهوية المناظرة لتطور الرأسمالية الاحتكارية استندت إلى أربع آليات : الاستعمار والحرب وتدخل الدولة والتقدم التكنولوجي .

وهذه الهوية تقوم على دعوى (المجتمع الحر) الذي يواجه الشيوعية التي برزت منذ ١٩١٧، ثم أصبحت نظاماً عالمياً بعد ١٩٤٥ ، ثم تهاوت في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، لتترك مشروع الهوية الرأسمالي - في عقر دار الدولة القائدة: الولايات المتحدة الأمريكية - أمام فرصته وأزمته في نفس الوقت . وقد أدى امتزاج الفرصة الطارئة مع الأزمة المتجذرة إلى تداعيات غذتها أحداث طارئة (١١ سبتمبر) ، مما عمق مسار الغلوالعنصري والطبقي على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وهدد دعوى (المجتمع الحر) من الأساس .

هذا المجتمع (الحر) المدّعَى، هويته - على الصعيد الداخلي - نابعة من اتحاد أعضائه وفق الأيديولوجيا الرأسمالية ضمن كتلة سياسية تسمى ( الشعب )، تسعى من خلال الاقتراع العام وحق التصويت إلى تشكيل هيئات السلطة، في إطار نموذج سياسي (نظري) كأساس لهوية مشتركة بين الحاكمين والمحكومين، هوية المجتمع المسمى بالليبرالي .

ولكن (الطابع الليبرالي) للنظام السياسي تتهدده - كما أشرنا - أنواء العواصف من كل جانب ، مما أصبح يضع المشروع الأيديولوجي للهوية على المحك .

## ولكن ماذا عن الوطن العربي الآن ؟

لقد سبق أن أشرنا إلى أن المهمة التاريخية الحقيقية للقوى الاجتماعية العربية ذات المنحى (التقدمي) في الحقبة الراهنة هي العمل على استئناف مسيرة التطور الحضاري، في إطار ارتقائي ومستقل قوميا ، بالمعنى النسبي بطبيعة الحال.

ويتحقق استئناف التطور الحضاري- بالتطبيق على الوطن العربي كنواة صلبة للعالم الإسلامي العريض - بما يلي:

أولا : تطوير وبلورة "العصبية " بمعناها الإيجابي . وتقوم العصبية على حصيلة التطور في التكوين الاقتصادي - الاجتماعي في الوطن العربي، هذا التكوين الذي توج بالبناء التاريخي للأمة العربية في إطار الحضارة العربية الإسلامية . فالعصبية إذن تأخذ شكل الهوية القومية العربية المتفاعلة مع الدين، أي إعادة بناء الهيكل السياسي للأمة، بالقومية والوحدة، وبالمواجهة مع إرث الاستعمار من التجزئة والدول (الإقليمية).

ثانيا: إعادة البناء الاجتماعي والسياسي، بالقضاء على تركة الاستعمار اجتماعياً وسياسيا، والمتمثلة في الضعف والتحلل الاجتماعي والسياسي ، ومن ثم التجزئة والتشرذم الاجتماعي والسياسي عبر تعدد الولاءات وقزميّة الانتماء. وتتحقق إعادة البناء الاجتماعي والسياسي عبر إعادة بناء الهياكل الاجتماعية والسياسية، هياكل المجتمع والسلطة.

ثالثا: بعث حيوية القوى المنتجة للثروة ، والقادرة على الإبداع والمجاهدة ، أي القوى التي تتسلح بالقدرات المجسدة لإرادة التطور السياسي ، من خبرة المسارالتاريخي العربي-الإسلامي : الحركية والإبداع والنزعة الكفاحية . وهنا، يبرز الدور المركزي للقوى الاجتماعية المنتجة والمبدعة والمجاهدة، أو التي يجب أن تكون كذلك.

رابعا: التنمية الشاملة بمضمونها المجتمعي وجوهرها الإنساني، أي بالمفهوم الاشتراكي الحقيقي، ومن بين ما تتضمن : النموالاقتصادي المستقر عبر الزمن ، والتغير الهيكلي الإيجابي في الا قتصاد الوطني والقومي ، وقيادة عملية التغيير الاجتماعي الحقيقي ، مع العمل على تجسيد النزعة التحررية والاستقلالية الوطنية - القومية في المجال الخارجي.

خامسا: الكفاح الاجتماعي والسياسي المتواصل - بالمعنى التاريخي- من أجل بناء سلطة أو ديمقراطية القوى الاجتماعية المنتجة، ضمن كيان سياسي عربي وحدوي المنزع، يتكون تدريجيا، بالتفاعل مع متغيرات إنتاج الثروة، وتحولات هياكل الاجتماع .

ولما كانت القومية في وطننا وعصرنا تمثل الأساس للهوية والعصبية السياسية في أفقها الإيجابي الناضج ، فقد دعونا دائما - وندعو - إلى تجاوز صيغة الدول العربية الإقليمية الراهنة والمسماة بالقطرية، سعيا إلى ، ومجاهدة من أجل ، تأسيس كيان وحدوي حقيقي. وذلكم هو الجوهر المبتغى للجهد السياسي العربي في كل حين .

## تــأمين الطاقــة

* يعد تأمين الطاقة هو الموضوع الأول على أجندة قمة الثمانى التى سوف تعقد فى مدينة سان بيترسبرج فى روسيا، فى شهر يوليو هذا العام. وقد عادت الأضواء لتسلط على هذا الموضوع بسبب الأزمة العالمية وتواصل ارتفاع أسعار البترول، حيث زادت بنسبة الضعف فى غضون الأعوام الثلاثة الماضية، بالإضافة إلى الخطر المتزايد من الإرهاب: عدم الاستقرار فى بعض البلاد المصدر للنفط، والخوف من التنافس الشديد بين البلاد التى يعتمد نموها الاقتصادى على تأمين مصادر للطاقة، وفى الخلفية الهاجس الموجود لدى الجميع من أن موارد الطاقة المتاحة لن تكفى احتياجات العالم فى العقود القادمة.

* لقد وقعت عدة أحداث منذ بداية هذا العام، أسهمت فى إبراز أهمية هذا الموضوع، فقد أدى الخلاف بين روسيا وأوكرانيا إلى قطع إمدادات الغاز مؤقتا عن أوروبا، ودفع التوتر العالمى المتزايد حول برنامج إيران النووى هذه الدولة -وهى ثانى أكبر دولة منتجة فى منظمة الأوبك- إلى التهديد باتخاذ إجراءات تتسبب فى أزمة نفطية. وفى نيجيريا، فإن الاعتداءات المتفرقة على المنشآت البترولية أدت إلى انخفاض صادراتها من النفط.

* إن التعريف التقليدى لأمن الطاقة يرتكز ببساطة على توافر الإنتاج الكافى بأسعار فى متناول الجميع. ولكن فى الحقيقة، فإن كل بلد ينظر إلى هذا الموضوع من وجهة نظر مختلفة. البلاد المصدرة للطاقة تركز على استمرار وجود الطلب على منتجاتها، حيث إن صادراتها من هذه المنتجات تشكل الدخل الأساسى للدولة. وفى روسيا، تسعى الدولة إلى إحكام سيطرتها على "الموارد الاستراتيجية" وعلى خطوط وطرق نقل هذه المنتجات الهيدروكربونية إلى الأسواق العالمية. أما بالنسبة للدول النامية، فإن المشكلة تكمن فى التأثير السلبى لارتفاع أسعار النفط فى ميزان المدفوعات. أما فى الصين والهند، فالمشكلة تتمثل فى التأقلم مع الوضع الجديد، والاعتماد على الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتهم من الطاقة، بعد أن كانت سياساتهما فى الماضى متمسكة بمبدأ الاكتفاء الذاتى. اليابان تسعى للتغلب على ضآلة مواردها عن طريق تنويع المصادر التى تعتمد عليها من الطاقة، وتنشيط التجارة والاستثمار فى هذا المجال. وفى أوروبا، حيث يتركز الجدل حول كيفية التعامل مع اعتمادها المتزايد على واردات الغاز الطبيعى، بدأت كثير من الدول -باستثناء فنلندا وفرنسا- مناقشة بدائل، منها إنشاء مفاعلات نووية جديدة، والعودة لاستخدام وقود "الفحم النظيف". والولايات المتحدة تواجه الآن الحقيقة المرة بأن فكرة تحقيق "الاستقلال" فى مجال الطاقة -والتى أصبحت شعارا يتردد منذ أن أطلقها الرئيس ريتشارد نيكسون بعد فرض الحظر البترولى عام ١٩٧٣- أصبحت بعيدة جدا عن التحقيق.

* إن هناك حاجة لإعادة تقييم مفهوم أمن الطاقة ليشمل بعدين جديدين فى غاية الأهمية: عولمة نظام تأمين الطاقة، والحاجة إلى تأمين منظومة إنتاج وتوريد الطاقة بكامل مراحلها. بالنسبة للبعد الأول، فمن المهم إدماج الصين والهند فى المنظومة العالمية للتجارة والاستثمار، بدلا من اتجاههما إلى العلاقات التجارية الثنائية لتوفير احتياجاتهما. إن تأمين موارد النفط بالنسبة لهذه البلاد وغيرها أساسى من أجل تحقيق النمو الاقتصادى، وحدوث قصور فى هذا المجال قد يؤدى إلى اضطرابات وعدم استقرار فى المجالين الاجتماعى والسياسى. يجب إدماج البرازيل والصين والهند فى نظام منظمة الطاقة العالمى القائم بالفعل، والذى يتيح الحصول على نصيب من الطاقة المخزونة عند حدوث اضطرابات.

* إن تأمين منظومة إنتاج وتصدير ونقل الطاقة ليس بالعمل الهين. ففى الولايات المتحدة وحدها أكثر من ١٥٠ معمل تكرير، وأربعة آلاف منصة لاستخراج البترول فى المياه الإقليمية، و١٦٠ ألف ميل من أنابيب البترول، و٤١٠ مخازن للغاز تحت الأرض، و١,٤ مليون ميل من أنابيب نقل الغاز الطبيعى، وإمكانيات للتعامل مع حركة ١٥ مليون برميل من النفط يوميا.

* لقد أصبح وجود خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز عبر الحدود ولمسافات بعيدة سمة أساسية من منظومة تجارة الطاقة العالمية. وهناك نقط اختناق معروفة فى خطوط النقل البحرى ومسار خطوط الأنابيب معرضة بشكل خاص للاعتداءات، منها: مضيق هرمز عند مدخل الخليج الفارسى، وقناة السويس، ومضيق باب المندب، ومضيق البوسفور، ومضيق مالاكا الذى يمر منه حوالى ٨٠٪ من البترول المصدر لليابان وكوريا الجنوبية، ونحو نصف البترول المصدر للصين.

* هناك حاليا نحو أربعين مليون برميل من النفط تعبر المحيطات على متن ناقلات البترول كل يوم، ولكن هذا الرقم يمكن أن يصل إلى ٦٧ مليون برميل بقدوم عام ٢٠٢٠، كما ستتزايد كمية الغاز الطبيعى المنقول فى شكل سائل ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٤٦٠ مليون طن فى غضون نفس هذه الفترة.

* إن المشاكل المتعلقة بتأمين الطاقة سوف تزداد إلحاحا فى السنوات المقبلة مع اتساع مجال التجارة وتشابك الأسواق العالمية، وسوف يتطلب تحقيق الأمن التنسيق على المستوى العالمى، وعلى المستوى القومى، بما يتضمن تعاون الدولة مع الشركات والهيئات المعنية بالطاقة وبالبيئة، بالإضافة إلى الجيش وقوات حفظ الأمن وهيئات الاستخبارات. وسيتوقف النجاح فى ذلك إلى حد كبير على الطريقة التى ستدار بها العلاقات الدولية، سواء فى شكلها الثنائى، أو ضمن تجمعات متعددة الأطراف.

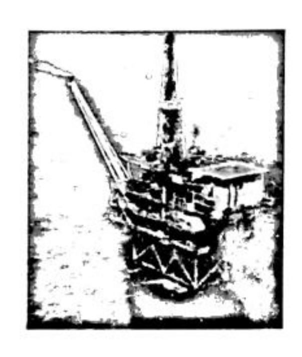
**مجلة فورين أفيرز، (مارس - أبريل ٢٠٠٦).**

**دانيل يرجين**

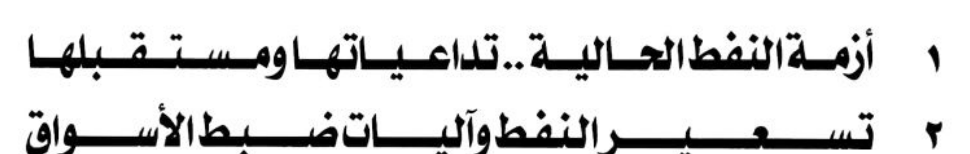
## ملف العدد

# أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية





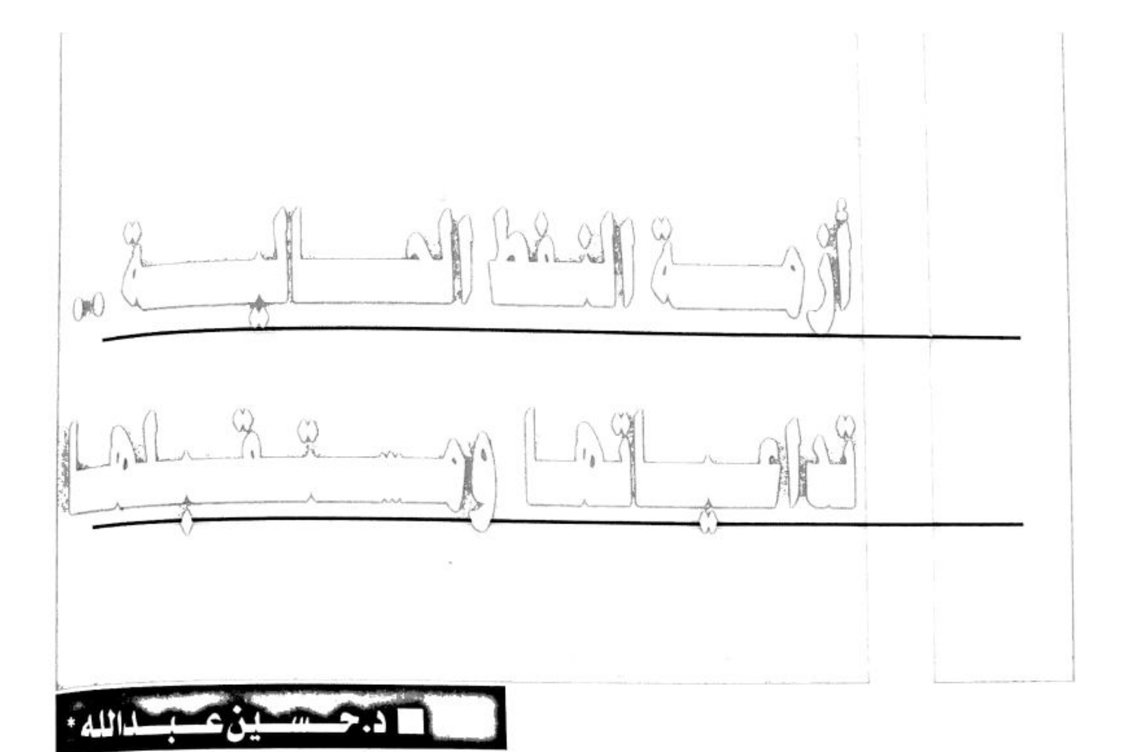












د. حسين عبدالله*


### أولا- الطلب العالمى على الطاقة :

يرتبط الطلب على الطاقة ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادى ومعدلات نموه، إضافة إلى متغيرات أخرى مستقلة. وهناك فى العادة ثلاثة سيناريوهات لتوقعات الطلب على الطاقة، حيث يفترض فى السيناريو المرتفع حدوث الحد الأعلى للمتغيرات المستقلة، بينما يفترض فى السيناريو المنخفض حدوث الحد الأدنى لتلك العوامل. أما السيناريو المتوسط (أو الاسترشادى أو المرجعى)، فيعتمد على افتراض القيم المتوسطة. Reference Case على ان اختيار السيناريو المتوسط لا يعنى انه الأقرب الى ما سوف يتحقق بالفعل، إذ هو مجرد مؤشر يقع وسط دائرة الاحتمالات المقبولة وقت اعداد الدراسة، وقد يحدث من التغيرات التقنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية خلال المستقبل ما يغير تلك الافتراضات.

وبدون الدخول فى تفصيلات معقدة، وبافتراض تبنى السيناريو المتوسط، يوضح الجدول رقم (١) تقديرات الطلب العالمى على الطاقة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٥.

### ثانيا- الطلب العالمى على النفط :

يعتبر الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، والتى تتضمن اسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك فى أسواقها، ومن ثم فإن اسعار تلك المنتجات من شأنها ان تؤثر فى الطلب عليها، وتؤثر بالتالى فى الطلب على النفط. ويضاف إلى السعر كمتغير أساسى، معدل النمو الاقتصادى، ومتغيرات أخرى مستقلة.

وقد تبنت هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA -فى تقديراتها المنشورة فى يوليو ٢٠٠٥- سعرا متوسطا يصل بحلول عام ٢٠٢٥ الى ٣٥ دولارا بدولارات ثابتة عند قيمتها عام ٢٠٠٣، وهو ما يبلغ بالقيمة الاسمية ٦٠ دولارا بحلول ٢٠٢٥. وهذا ما نختلف معها فى تقديره كما سنوضح فيما بعد.

وعلى أساس هذا السعر المتوسط، وبافتراض معدلات مختلفة للنمو الاقتصادى العالمى (مرتفع ومنخفض ومتوسط)، يتوقع ان ينمو الطلب العالمى على النفط خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٥ كما يوضحه الجدول رقم (٢).

### ثالثا- العرض العالمى للنفط :

يخضع العرض العالمى للنفط لعدد من المحددات، يأتى فى مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة فى السوق.

وفى ظل السيطرة شبه المطلقة لشركات النفط العالمية خلال الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينيات، كان حجم الإنتاج وأسعاره يتحددان بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمى المتسارع بقصد اعادة بناء اقتصادات الدول الصناعية التى دمرتها الحرب. ومن ثم، ارتفع انتاج النفط العربى الرخيص من نحو مليون ب/ى عام ١٩٥٠ الى نحو ٢٢ مليون ب/ى فى منتصف السبعينيات.

وقد قامت EIA ببناء ثلاثة سيناريوهات لتقدير القدرة الإنتاجية للنفط Productive capacity فى ظل قيم متوسطة ومرتفعة ومنخفضة لسعر النفط، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٣).

ويلاحظ ان تلك التقديرات تفترض ان أوبك ستقوم بدور المنتج المكمل Residual producer، بمعنى توسيع قدرتها الإنتاجية، بحيث تقوم بسد الفجوة بين الإنتاج خارجها والاحتياجات العالمية من النفط. وانطلاقا من هذا الافتراض، ومتى تحدد الإنتاج الاجمالى المطلوب فى ظل سعر معين، فان منتجى النفط من خارج أوبك يستجيبون للسعر، فيرتفع انتاجهم مع ارتفاعه وينخفض مع انخفاضه. وهنا، تفترض التوجهات الغربية ان أوبك، باعتبارها المنتج المكمل، ليس امامها الا ان تغطى فجوة العجز، وان تتبنى اتجاها معاكسا لاتجاه المنتجين من خارجها، ومعاكسا أيضا للمنطق الاقتصادى، إذ تقوم بخفض انتاجها كلما ارتفع السعر وبزيادته مع انخفاض السعر. وهكذا لا يخفى ما تستهدفه توجهات الهيئات الغربية من محاولة تشجيع أوبك على الالتزام بسياسة تسعير منخفض وسياسة انتاجية توسعية.

والواقع، انه لا يوجد منطقيا ما يجعل أوبك تدخل فى منافسة مع مصدرى النفط من غير اعضائها، يكون مآلها انخفاض الأسعار، خاصة ان هؤلاء المصدرين سيقل عددهم مع الوقت، مما يساعد على التنسيق معهم للحفاظ على مستوى معقول من الأسعار


(*) خبير اقتصادات البترول والطاقة.

جدول (١) تقديرات الطلب العالمى على الطاقة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٥ (*)
[ الوحدة = مليون طن نفط مكافئ Toe ]

| نوع الوقود | فعلى | | توقعات | | نمو سنوى ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٠ | ٢٠٠٢ | ٢٠١٥ | ٢٠٢٥ | ٠٢ - ٢٠٢٥ |
| إجمالى الطلب العالمى | ٨٥٠٦ | ١٠٠٥٥ | ١٣٥٢١ | ١٥٧٤٧ | ٢,٠ |
| النفط | ٣٣٢٢ | ٣٨٩٤ | ٥١٤٥ | ٥٩٤٦ | ١,٩ |
| نصيب من الاجمالى ٪ | ٣٩,١ | ٣٨,٧ | ٣٨,١ | ٣٧,٨ | |
| الغاز الطبيعى | ١٨٣٢ | ٢٣٢٦ | ٣٢٣٤ | ٣٩٦٠ | ٢,٣ |
| نصيب من الاجمالى ٪ | ٢١,٥ | ٢٣,١ | ٢٣,٩ | ٢٥,١ | |
| الفحم | ٢٢١١ | ٢٣٩٦ | ٣٣٣٢ | ٣٨١٣ | ٢,٠ |
| نصيب الاجمالى ٪ | ٢٦,٠ | ٢٣,٨ | ٢٤,٦ | ٢٤,٢ | |
| الطاقة النووية | ٤٩٦ | ٦٥٧ | ٧٧٤ | ٨٣٣ | ١,٠ |
| نصيب من الاجمالى ٪ | ٥,٨ | ٦,٥ | ٥,٧ | ٥,٣ | |
| الطاقة المائية والمتجددة | ٦٤٥ | ٧٨٤ | ١٠٣٦ | ١١٩٥ | ١,٩ |
| نصيب من الاجمالى ٪ | ٧,٦ | ٧,٨ | ٧,٧ | ٧,٦ | |

جدول (٢) الطلب العالمى على النفط خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٥
الوحدة = مليون برميل يوميا، مع ملاحظة أن برميلا يوميا = تقريبا ٥٠ طنا سنويا

| المنطقة | استهلاك فعلى | الطلب المتوقع عام ٢٠٢٥ | | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٢ | متوسط | مرتفع | منخفض |
| الدول الصناعية الغربية | ٤٣,٩ | ٥٤,٦ | ٥٩,٠ | ٥١,٦ |
| الولايات المتحدة | ١٩,٧ | ٢٧,٣ | ٣٠,٠ | ٢٥,٩ |
| أوروبا الغربية | ١٣,٨ | ١٤,٩ | ١٥,٩ | ١٤,١ |
| الاقتصادات المتحولة FSU + EE | ٥,٥ | ٧,٦ | ٨,٦ | ٦,٧ |
| الاتحاد السوفيتى (سابقا) | ٤,١ | ٥,٥ | ٦,٢ | ٤,٩ |
| الدول النامية | ٢٨,٧ | ٥٧,٠ | ٦٤,٧ | ٤٩,٤ |
| الصين | ٥,٢ | ١٤,٢ | ١٦,١ | ١٢,٥ |
| الشرق الأوسط | ٥,٧ | ٩,٢ | ١٠,٥ | ٧,٩ |
| باقى الدول النامية | ١٧,٨ | ٣٣,٦ | ٣٨,١ | ٢٩,٠ |
| جملة العالم | ٧٨,٢ | ١١٩,٢ | ١٣٢,٣ | ١٠٧,٧ |

يحميها من التآكل ويحافظ فى الوقت نفسه على احتياطيات الجميع من النضوب السريع فى ظل معدلات عالية من انتاج يهدر فى الأسواق بأسعار متدنية.

**رابعا- إمدادات نفطية تشح :**

تستهدف سياسة الدول الصناعية الغربية الإبقاء على سعر النفط عند مستوى متدن، استنادا إلى عدد من الاعتبارات، يأتى فى مقدمتها اتجاه تكلفة التنقيب والإنتاج الى الانخفاض نتيجة للتحسينات التقنية. ومن ثم، فان اصحاب الحقول الحدية ذوى النفقة المرتفعة سوف يكون فى مقدورهم ضخ كميات متزايدة من النفط فى اسواقه، مما يشعل المنافسة بين المنتجين، ومن ثم تنخفض الاسعار.

وقد حققت التحسينات التقنية بالفعل انخفاضا ملحوظا فى

**جدول (٣) القدرة الإنتاجية للنفط**
**[ الوحدة = مليون ب / ى ]**

| سيناريو بافتراض سعر | ٢٠٠٢ | ٢٠١٥ | | | ٢٠٢٥ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الانتاج الكلى | خارج أوبك | أوبك | الانتاج الكلى | خارج أوبك | أوبك |
| مرتفع | ٨٠ | ١٠١,٨ | ٦٦,٧ | ٣٥,١ | ١١٥,٥ | ٧٥,١ | ٤٠,٤ |
| متوسط | ٨٠ | ١٠٥,٤ | ٦١,٧ | ٤٣,٧ | ١٢٢,٢ | ٥٦,٠ | ٦٦,٢ |
| منخفض | ٨٠ | ١١٣,٣ | ٥٩,٠ | ٥٤,٣ | ١٣٥,٢ | ٦٢,٤ | ٧٢,٨ |

نفقات البحث عن النفط وتنميته وإنتاجه، ولكن النتائج النهائية لتلك التحسينات لم تنجح فى زيادة حجم الاحتياطيات النفطية المكتشفة، إذ لم يعد فى الامكان العثور على حقول عملاقة من نوع ما تحقق فى الخليج العربى. فقد انخفض حجم الحقل المكتشف من نحو ٢٠٠ مليون برميل فى المتوسط خلال عقد الستينيات، عندما ركزت الشركات جهودها الاستكشافية فى الشرق الأوسط، الى نحو ٥٠ مليون برميل خلال عقد التسعينيات. وكنتيجة لذلك، انخفض حجم النفط المكتشف على مستوى العالم من نحو ٧٠ مليار برميل سنويا فى المتوسط خلال عقد الستينيات الى نحو ٢٠ مليار برميل خلال عقد التسعينيات، وهو ما يكفى فقط لتعويض ما ينضب من الاحتياطيات بالإنتاج فى حدود ٥٥ مليون ب/ى، بينما بلغ الانتاج العالمى من النفط ٨٣,٣ مليون ب/ى خلال ٢٠٠٥.

وإذا كان خبراء جيولوجيا النفط العالميون لا يستبعدون احتمال العثور على حقول عملاقة، فإن ما يحظى بموافقة أغلبهم ان تلك الحقول سوف توجد فى المناطق النائية والصعبة وبتكلفة مرتفعة، وهو ما ينعكس فى ارتفاع تكلفة التنقيب والانتاج.

وقد جاء تقرير Merrill Lynch -الذى اذيع فى ابريل ٢٠٠٤ بعنوان :

Higher Sustained Oil Price Now
A Recognized Reality

مؤكدا اتجاه النفقة إلى الارتفاع، إذ يشير الى ان تكلفة العثور على النفط وتنميته ارتفعت منذ منتصف التسعينيات بمعدل ١٠٪ سنويا فى المتوسط، ولذلك صار لازما لتشجيع الاستثمار فى صناعة النفط ان يرتفع السعر للحفاظ على معدل العائد فى ضوء الارتفاع الذى طرأ على التكلفة.

ويؤكد التقرير أن الطاقة الانتاجية للنفط خارج أوبك أثبتت عدم قدرتها على النمو بدرجة كافية، فضلا عن ارتفاع تكلفتها، مما يعجزها عن الضغط على الاسعار فى اتجاه نزولى، كما يشير الى ان موازنات الانفاق الرأسمالى لشركات النفط العالمية المتكاملة لم تعد تجارى فى نموها الزيادة التى طرأت على تكلفة العثور على النفط وتنميته، وهو ما ينعكس سلبا على قدرتها الانتاجية.

ويستخلص تقرير Lynch أن استمرار الأسعار المرتفعة للنفط صار حقيقة واقعة، ليس فقط فى أسواقه، بل ايضا فى اسواق الأوراق المالية، وفى مجال السياسات التى تنتهجها شركات النفط العالمية المتكاملة، التى تقوم بوضع خططها الاستثمارية على اساس ان سعر البرميل سوف يتراوح حول ٢٨ دولارا (ثابت القيمة) فى المدى المتوسط.

والواقع أن ما استخلصه هذا التقرير لم يكن جديدا، اذ سبق تأكيده من جانب خبراء جيولوجيا النفط العالميين الذين يعارضون الادعاء بأن احتياطيات النفط قد ارتفعت خلال السنوات العشرين الماضية، ويصفون الزيادة بأنها وهمية، بل يؤكدون ان العالم لم يتمكن من تعويض ما استخرج من النفط على مدى السنوات العشرين الماضية. ومن ذلك، كما يوضح تقرير حديث لمجموعة IHS Energy Group، فإن اثنتى عشرة دولة مسئولة عن إنتاج ثلث الانتاج العالمى من النفط لم تستطع خلال السنوات العشر ١٩٩٢-٢٠٠١ تعويض ما نضب من احتياطياتها الا بنسب ضئيلة، بل إن اهم الدول المنتجة -وهى روسيا والمكسيك والنرويج وبريطانيا- تراوح معدل التعويض فيها بين ١٥٪ و٣١٪.

تأكيدا لما سبق، وكما يستخلص من بيانات المساحة الجيولوجية الامريكية US Geological Survey (USGS) لعام ٢٠٠٢، فإن الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة تبلغ نحو ٩٥٩ مليار برميل وذلك بنقص ١١٪ عن التقديرات المعلنة، كما تبلغ احتياطيات أوبك نحو ٦١٢ مليار برميل، وهو ما يقل بنحو ٢٨٪ عن المعلن.

ولعل مما يؤكد اتجاه الإمدادات النفطية نحو الشحة المتزايدة ما توقعته وكالة الطاقة الدولية IEA فى تقريرها :

World Energy Outlook لعام ١٩٩٨ من أن انتاج النفط التقليدى سوف يبلغ ذروته فى منتصف العقد الثانى من القرن ٢١ ليبدأ رحلة النضوب الطبيعى تدريجيا، وأن العرض العالمى من النفط بنوعيه (تقليدى وغير تقليدى) يمكن ان يقصر بحلول ٢٠٢٠ عن مواجهة الطلب عليه، بحيث يواجه العالم بحلول العام المذكور عجزا يقدر بنحو ١٩ مليون ب/ى، وهو ما ينبغى توفيره من مصادر نفطية غير تقليدية وغير معلومة.

وتختتم الوكالة دراستها بدعوة أعضائها لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الموقف، فى اشارة لما يمكن ان يحدث من ازدياد حدة المنافسة بين الدول المستوردة للنفط للحصول على احتياجاتها النفطية، أيا ما كان الثمن.

وبصرف النظر عن حالة الشحة النفطية ،التى أوضحنا بعض معالمها، وحتى بافتراض قيام أوبك بسد فجوة العجز، فان قدرتها الإنتاجية يمكن ان ترتفع خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٥ من نحو ٣١ مليون ب/ى الى نحو ٦٦ مليون ب/ى، وبذلك يرتفع نصيبها من الإنتاج العالمى من ٣٨٪ الى ٥٤٪.

وداخل أوبك، توجد ست دول فقط ممن ستكون لديها القدرة على توسيع قدرتها الإنتاجية، بحيث ترتفع خلال الفترة المذكورة من ٢٣ مليون ب/ى الى نحو ٤٤، مليون ب/ى، ويصبح فى

مقدورها الوفاء بنحو ٣٦٪ من احتياجات العالم عام ٢٠٢٥. وهذه الدول الست هي: السعودية، والإمارات، والكويت، والعراق، وايران، ثم فنزويلا. ويستخلص من ذلك ان ثمة اتجاها لازدياد التركز الاحتكارى فى انتاج النفط، وان العالم سوف يزداد اعتماده على نفط أوبك لسد ما يزيد على أكثر من نصف احتياجاته بحلول عام ٢٠٢٥، بل إن هذا الإنتاج سوف يتركز أغلبه فى ست دول فقط من اعضائها، يقع أهمها فى الخليج العربى.

أما الطاقة الانتاجية خارج أوبك، فيتوقع ان ترتفع خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٥ من ٤٧ مليون ب/ى الى ٥٦ مليون ب/ى، يتحقق نصفها تقريبا فى مناطق مصدرة للنفط (١٧ مليون ب/ى فى الاتحاد السوفيتى سابقا و٥ فى المكسيك و ٧ فى إفريقيا)، حيث يتوقع ان تتعاون تلك الدول مع أوبك -كما تعاونت معها فى الماضى - للحفاظ على هيكل الأسعار والحيلولة دون تآكله.

ومع الازدياد المطرد فى الطلب العالمى على النفط، وازدياد إمداداته شحة، بالإضافة الى تركز قدرته الانتاجية فى عدد محدود من الدول، فان تلك المجموعة من الدول المصدرة سوف يقع على كاهلها القدر الأكبر من المسئولية فى ترشيد إنتاج النفط ورفع كفاءته وإطالة عمره فى ظل أسعار عادلة، كما سنوضح بعد قليل.

ومن جانبها، ينبغى على الدول المستوردة للنفط، خاصة المجموعة الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، أن تدرك ان الأمر صار يتطلب انتهاج سياسة مخالفة لسياستها التقليدية التى تسعى لتأمين احتياجاتها النفطية بأسعار متدنية، مما انعكس سلبيا على حجم الاستثمار اللازم لتوسيع قدرات النفط الانتاجية. وعليها، اذا رغبت فى تأمين احتياجاتها Security، فى ظل الظروف السابق شرحها، ان تعمل على تحقيق تلك الغاية بمعاملة الدول المصدرة للنفط معاملة الشريك التجارى، كما تتعامل هى فيما بينها، وليس باحتلال أراضى الدول المنتجة للنفط، مع ما يقترن بذلك من تدمير للمنشآت النفطية، وإحباط لفرص الاستثمار الباحثة عن النفط خدمة لمستهلكيه.

## خامسا- الخلاف حول السعر العادل واقتسام الريع النفطى:

تتضمن أسعار النفط قدرا من الريع، وهو ما يزيد فى السعر للمستهلك النهائى فوق مجمل التكاليف. ويتوزع الريع النفطى - بعد استبعاد كافة التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة - بين الدول المصدرة للنفط (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الانتاج بمعناها الضيق وسعر تصدير النفط الخام)، وحكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه فى صورة ضرائب تفرضها على استهلاك المشتقات النفطية فى اسواقها المحلية).

وتستند حصة الدول المصدرة للنفط فى مشروعيتها الى أن النفط يعتبر مصدرا طبيعيا ناضبا، وما تحصل عليه كنصيب فى الريع يعوضها جزئيا عن نضوب تلك الثروة، ويعتبر ثمنا لها مستقلا عن تكلفة الانتاج بمعناها الضيق. ومن ناحية أخرى، فان هذا النصيب يساعدها على توفير استثمارات تستخدم فى البحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين وخدمة لهم.

ويختلف توزيع الريع النفطى بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له تبعا لقوة أو ضعف أسعار النفط الخام، اذ كلما انخفض سعر النفط الخام، تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع، والعكس صحيح.

وكان نصيب الدول المصدرة للنفط فى الشرق الأوسط من عائداته يتحدد -قبل عام ١٩٥٠- بعائد مقطوع يدفع كإتاوة ويتراوح بين ١٠ و٣٠ سنتا لكل برميل.

فلما قبلت الشركات الغربية -تحت الضغوط المتزايدة- مبدأ مناصفة الأرباح، وصار سعر النفط الخام يتخذ أساسا لحساب تلك الأرباح منذ ١٩٥٠، اتجهت تلك الشركات -بحكم سيطرتها المطلقة على الانتاج والتصدير والتسعير- الى تخفيض ذلك السعر خدمة لاقتصادات الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط ومساندة لها فى إعادة التعمير بعد الحرب العالمية الثانية. وفى ظل تلك السياسة، انخفض سعر النفط العربى الخفيف من ٢,١٨ دولار للبرميل عام ١٩٤٧ إلى ١,٨٠ دولار عام ١٩٦٠، حيث بقى ثابتا عند ذلك المستوى حتى مطلع السبعينيات.

وقد افلحت أوبك خلال عقد الستينيات فى تثبيت اسعار النفط من حيث قيمتها الاسمية، الا انها لم تفلح فى وقف تدهور الأسعار من حيث قيمتها الحقيقية، فقد ارتفع الرقم القياسى لأسعار الناتج القومى الاجمالى لمجموعة الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى OEEC(١). من ١٠٠ إلى ٢٦٠ خلال الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٠. وباستخدام المخفض المشتق من هذا الرقم GNP de-flator، يتضح أن سعر النفط الذى انخفض فى صورته الاسمية من ٢,١٨ دولار للبرميل الى ١,٨٠ دولار خلال الفترة المذكورة قد انخفض ايضا فى صورته الحقيقية إلى ٧٠ سنتا، مقومة بدولارات عام ١٩٤٧، بل إن نصيب الدول المصدرة للنفط من هذا السعر لم يكن يزيد على ٥٠٪ بعد طرح التكلفة. وبذلك، لم يكن هذا النصيب حتى عام ١٩٧٠ يتجاوز ٣٠ سنتا للبرميل، مقومة بدولارات عام ١٩٤٧ وهى القيمة نفسها التى كانت تلك الدول تتقاضاها كحد اقصى فى ظل نظام العائد المقطوع قبل عام ١٩٥٠.

ومع تدنى السعر الاسمى والحقيقى للنفط على هذا النحو، ارتفع تدفق النفط العربى الرخيص لكى يغذى الصناعات الغربية المتحولة من الفحم الى النفط من نحو مليون برميل/يوميا عام ١٩٥٠ الى ٢٢,٥ مليون ب/ى عام ١٩٧٩.

وكما ذكرنا، ظل السعر الاسمى للنفط ثابتا خلال عقد الستينيات عند ١,٨٠ دولار للبرميل، كما لم يتجاوز نصيب الدول المصدرة منه نحو ٨٥ سنتا بالدولارات الجارية Current، وهو ما يعادل ١٤٪ من صافى الريع، بينما غذيت بالباقى خزائن الدول الأوروبية المستهلكة للنفط.

وإذا كان تصحيح الأسعار بفضل حرب اكتوبر قد أدى الى اعادة توزيع الريع النفطى لصالح الدول المصدرة للنفط(٢)، فإن الدول الصناعية الغربية عادت تسيطر على تسعير النفط بتنسيق سياساتها النفطية من جهة، وبالضغط السياسى على الدول المصدرة للنفط من جهة أخرى.

ومما يذكر أن المجموعة الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة نجحت فى استدراج دول أوبك للتوسع فى الانتاج الذى تحول جانب كبير منه فى أواخر السبعينيات، خاصة فى عام ١٩٧٩، إلى مخزون بترولى استراتيجى SPR. وقد استخدم ذلك المخزون -بالاضافة الى المخزون التجارى الذى تحتفظ به الشركات فى العادة ضمن سياسات أخرى- لإجبار أوبك على اغلاق نصف طاقتها الانتاجية (من ٣١ مليون ب/ى عام ١٩٧٩ إلى ١٥ عام ١٩٨٥)، ومن ثم أخذت الأسعار فى الانخفاض تدريجيا خلال النصف الأول من الثمانينيات، ثم انهارت من ٢٨ دولارا إلى ١٣ عام ١٩٨٦.

وقد عادت الأسعار الاسمية لتستقر حول ١٨ دولارا للبرميل فى عام ١٩٨٧، واستمرت تتراوح حول هذا المستوى حتى ٢٠٠٠.

هذا عن الاسعار فى صورتها الاسمية. أما بالنسبة لقيمتها الحقيقية، Price in real terms فقد أعاد التاريخ نفسه، إذ وفقا لتقديرات أوبك، التى استبعدت من السعر الاسمى إثر التضخم وإثر تقلبات سعر صرف الدولار، مستخدمة ١٩٧٣ كسنة اساس، يتضح ان سعر النفط قد استمر فى التآكل فى صورته الحقيقية من نحو ١٦,٣٩ دولار للبرميل عام ١٩٨١ الى ان انهار فى عام ١٩٨٦ الى نحو ٦ دولارات، ثم تابع انخفاضه إلى ان بلغ نحو ٤,٥٠ دولار بدولارات ١٩٧٣ خلال النصف الثانى من عقد التسعينيات.

وفى مارس ٢٠٠٠، قامت أوبك بوضع ما عرف بآلية ضبط الاسعار، Price band mechanism التى من مقتضاها تحريك الانتاج بالزيادة أو الخفض بما يحافظ على اسعار النفط بين حدين ادنى واعلى (٢٢-٢٨ دولارا للبرميل من سلة أوبك). وقد ارتفع السعر الاسمى فى ظل تلك الآلية الى نحو ٢٥ دولارا للبرميل فى المتوسط خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣، وان كان لم يتجاوز ٦,٨٥ دولار فى صورته الحقيقية.

غير أن أحداث ٢٠٠٤ كشفت عن الأعطاب الجوهرية التى اصابت صناعة النفط نتيجة لسياسة الدول الغربية الضاغطة على الأسعار، فقد تدهور، نتيجة لتدهور أسعار النفط وعائداته، حجم الاستثمارات الموجهة لتوسيع الطاقة الانتاجية(٣)، خاصة فى دول الخليج وغيرها من دول أوبك التى تتمتع باحتياطيات غزيرة ونفقات منخفضة. وبذلك، عجزت القدرة الانتاجية الاحتياطية للنفط عن مواجهة الزيادة غير المسبوقة التى طرأت على الطلب العالمى، وبلغت نحو ٤,٥ مليون ب/ى خلال عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، كما لم تستطع تلك القدرة الانتاجية أن تخفف من حدة ارتفاع السعر المرتبطة بالعواصف الجيوسياسية التى أثارتها السياسة الأمريكية بحجة "الحرب ضد الارهاب"، واستخدمتها لاحتلال العراق ومساندة الابادة الوحشية التى تشنها اسرائيل على الشعب الفلسطينى.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن: ما هو مستوى السعر الذى يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد نفطية تواكب الزيادة المتوقعة فى الطلب العالمى على النفط، كما تحقق عائدا مجزيا للشركات، وتعويضا معقولا للدول المصدرة للنفط، والتى هى دول نامية تعيش على مصدر رئيسى واحد للدخل مآله النضوب النهائى؟(٤).

تقدر الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة إنتاج النفط فى منطقة الشرق الأوسط على مدى ربع القرن المقبل بنحو ٥٠٠ مليار دولار، وذلك لكى تواكب الزيادة المطردة فى الطلب العالمى، الذى يتوقع أن يرتفع من نحو ٨٣ مليون ب/ى عام ٢٠٠٥ الى ١٢٠ مليون ب/ى بحلول ٢٠٢٥، غير ان الأسعار المتدنية للنفط -فى صورتها الحقيقية- لا تشجع على التوسع فى الاستثمار.

وفى تقديرنا أن السعر الذى يحقق الغاية المشتركة، معبرا عنها بعائد مجز لاستثمارات الشركات العالمية وتعويض الدول المصدرة للنفط عن نضوبه النهائى، يمكن ان يتراوح فى الوقت الحاضر حول ٥٠ دولارا للبرميل، مع تحرير السعر من الضغوط التى تمارسها لإبقائه متدنيا الدول الصناعية المستوردة للنفط.

وفيما يلى، نوضح المبادئ الثلاثة التى نستند عليها فى تقدير هذا السعر، والتى سبق إقرارها فى اتفاقيات نفطية دولية:

(١) أقرت اتفاقية طهران، التى ابرمت بين أوبك وشركات النفط العالمية فى مستهل ١٩٧١، مبدأ ارتفاع الأسعار بمعدل ٢,٥٪ سنويا لمواجهة التضخم، كما أقرت مبدأ زيادة ٥ سنتات سنويا كعلاوة خاصة، باعتبار النفط ثروة ناضبة يتسارع نضوبها بازدياد الطلب عليها، مما يجعلها تستحق هذه العلاوة التى تستمد جذورها من القانون الأمريكى الذى يمنح شركات النفط إعفاء ضرائبيا يعرف باسم "مسموح النضوب" Depletion Allowance لتشجيعها على الاستكشاف. وكانت السنتات الخمسة فى اتفاقية طهران تعادل ٢,٥٪ من سعر النفط الذى كان يدور حول دولارين للبرميل. وبذلك، يصبح معدل الزيادة السنوية التى اعتمدتها اتفاقية طهران نحو ٥٪ سنويا. ومع ان اتفاقية طهران لم تعد سارية، الا أن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم ونمو الطلب على النفط ما زالا يصلحان اساسا لتدرج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية.

(٢) كذلك، أقرت اتفاقية جنيف الأولى التى أبرمت مع الشركات مبدأ تصحيح سعر النفط تبعا لما يطرأ على قيمة الدولار المستخدم لتسعيره من تغيرات فى مواجهة عدد من العملات الرئيسية. وبمقتضاها، زيدت الاسعار بنحو ٨,٥٪ اعتبارا من ٢٠ يناير ١٩٧٢ عقب صدور قرار تعويم الدولار فى ١٥ اغسطس ١٩٧١، وما تبعه من تخفيض قيمته رسميا فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١، فلما خفضت قيمة الدولار للمرة الثانية فى ١٢ فبراير ١٩٧٣، ابرمت اتفاقية جنيف الثانية فى يونيو ١٩٧٣، حيث زيدت بمقتضاها الاسعار بنحو ١١,٩٪ مع تصحيحها شهريا تبعا لتقلب العملات.

هذه هى المبادئ الثلاثة التى ينبغى اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمى للنفط حفاظا على قيمته الحقيقية. وحتى بافتراض أن تغيرات قيمة الدولار بالزيادة أو الانخفاض فى مواجهة العملات الرئيسية الأخرى يلغى بعضها بعضا فى المدى الطويل، فان معدل الزيادة السنوية وفقا لمبدأ طهران لا يقل عن ٥٪ سنويا فى المتوسط على مدى السنوات الثلاثين الماضية.

أما بالنسبة، لسنة الأساس، التى يتخذ السعر فيها كأساس لبداية التدرج، فإن السعر الذى تم تصحيحه فى ظل حرب اكتوبر، وهو ١١,٦٥ دولار للبرميل ساريا من أول ١٩٧٤، يعتبر سعرا عادلا وتعويضا منطقيا للغبن الذى حاق بالدول المصدرة للنفط على مدى ربع القرن ١٩٤٧-١٩٧٣، ولم يتجاوز نصيبها خلاله ٣٠ سنتا للبرميل، مقومة بدولارات عام ١٩٤٧.

بذلك، ومن مقتضى إعمال المبادئ الثلاثة لتقدير معدل الزيادة السنوية فى السعر الاسمى (٥٪) على مدى الفترة من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٥، فإن السعر الاسمى لبرميل من سلة أوبك -الذى يعرف الآن باسم OPEC Reference Barrel (ORB)- ينبغى ألا يقل عن ٥٠ دولارا.

هذا هو المستوى الذى يمكن للسعر ان يتحرك حوله فى الوقت الحاضر، على أن يتدرج ارتفاعا خلال المستقبل تبعا لما تكشف عنه تطورات العوامل الثلاثة التى يتحدد بمقتضاها معدل الزيادة السنوية للسعر الاسمى، وهى: معدل التضخم، ومعدل النمو السنوى للطلب على النفط، ثم تغيرات قيمة الدولار فى مواجهة العملات الرئيسية التى أقرتها اتفاقيتا جنيف.

ومن شأن هذا المستوى، الذى نقترحه فى ظل الظروف العادية، وهو ٥٠ دولارا، متدرجا فى الارتفاع وفقا للعوامل الثلاثة السابق شرحها، أن يتحقق لشركات النفط العالمية عائد مجز يشجعها على التوسع فى الاستثمارات وتوسيع الطاقة الانتاجية لمواكبة النمو السريع فى الطلب العالمى على النفط، دون ان يصدم المستهلكون بصدمات سعرية مفاجئة. ومن ناحية أخرى، فإن هذا السعر يضمن لأصحاب الثروة النفطية الناضبة الحصول على نصيب

عادل ومستقر من الريع النفطى الذى تقتنصه خزائن الدول الصناعية فى صورة ضرائب تصل فى أوروبا إلى أكثر من ٧٠٪ من السعر للمستهلك النهائى.

هذا فيما يتعلق بالسعر. أما بالنسبة للغبن الذى حاق بالنفط العربى فى مجالات أخرى عديدة، فلا يتسع المجال لتناوله. ولذلك، نكتفى هنا بالإشارة الى أمثلة، من أهمها:

(١) حرمان الدول المنتجة للنفط من توطن صناعة التكرير على أراضيها وفقدانها المنافع الاقتصادية التى تحققها تلك الصناعة.

(٢) حرمانها أيضا من نصيبها العادل من صناعة البتروكيماويات. فبينما تضيف صناعة التكرير للناتج المحلى الاجمالى نحو ٣ دولارات لكل برميل، فإن القيمة المضافة فى صناعة البتروكيماويات ترتفع الى ٣٦ دولارا فى مرحلة المنتجات الأساسية، والى ١٣٢ دولارا فى المنتجات الوسيطة، والى أكثر من ٢٦٠٠ دولار إذا حول برميل من النفط الى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر.

(٣) استنفاد كميات هائلة من احتياطيات النفط العربى لتغذية الصناعات الغربية بأسعار حقيقية غاية فى التدنى، كما أوضحنا.

**سادسا- التغيرات المتوقعة خلال المستقبل المنظور :**

كانت الحساسية المفرطة لدى المستهلك الأمريكي بالنسبة لسعر البنزين قد شجعت قاضيا فيدراليا فى ولاية الاباما لكى يصدر قرارا فى ابريل ٢٠٠١، يتهم فيه أوبك بأنها تتواطأ بهدف تقييد حرية التجارة فى النفط، مخالفة بذلك قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية، مما دفع أوبك إلى الاستعانة بمحامين للدفاع عنها، وظلت القضية تتداول فى المحاكم الأمريكية إلى ان رفضتها المحكمة العليا فى اكتوبر ٢٠٠٤.

وفى ابريل ٢٠٠٤، تقدم بعض اعضاء الكونجرس الأمريكى بمشروع قانون يستهدف تعديل قانون مكافحة الاحتكار الأمريكى بما يسمح بتجريم أى عمل يستهدف التأثير فى أسعار النفط، وكذلك الممارسات التى تتعارض مع متطلبات المنافسة. ويستهدف التعديل التشريعى المقترح إخضاع دول أوبك للمحاكمة امام المحاكم الأمريكية، باعتبارها "كارتل" يستهدف احتكار النفط وتحديد أسعاره إضرارا بالمستهلك الأمريكى.

كذلك، أعلن فى يوليو ٢٠٠٤ ثلاثة من اعضاء الكونجرس الأمريكى انهم "يعتزمون بذل الجهد لدفع ممثل الولايات المتحدة فى منظمة التجارة العالمية WTO لتقديم شكوى ضد أوبك، لأن سياستها الانتاجية قد ساهمت فى رفع اسعار البنزين فى الولايات المتحدة، ولأن أوبك تعتبر كارتل احتكاريا غير قانونى ينبغى وقف عملياتها غير القانونية".

هذه عينة من مواقف الدوائر الأمريكية غير المنصفة فى حق أوبك، رغم أنها منظمة دولية لا تختلف فى اهدافها ومهامها عما تمارسه الدول الصناعية الغربية فى اطار وكالة الطاقة الدولية IEA من تنسيق لسياسات الطاقة عموما والنفط بصفة خاصة.

كذلك، يغفل انصار تلك المواقف أن الجانب الأكبر من مشكلة الطاقة فى الولايات المتحدة يرجع إلى ما تعانيه بنيتها الاساسية من تهالك أجزاء مهمة فيها، ومن قصور فى الاستثمار اللازم لتجديدها وتوسيع امكاناتها.

فى ظل ما سبق، فإن السؤال الآن هو: ماذا سيكون عليه الحال عندما تشح الإمدادات النفطية كما هو متوقع خلال المستقبل المنظور، وتمارس الدول الصناعية المستوردة للنفط ضغطا متزايدا على الدول المنتجة للوفاء باحتياجاتها، مما قد يصيب حقول النفط بأضرار جسيمة؟ حينئذ، قد لا تجد الدول المنتجة مفرا -اذا تحررت إرادتها- من مقاومة هذا الضغط بترشيد الانتاج وتحجيمه، حفاظا على معدل معقول للنضوب.

ومما يجدر ذكره ان هذه لن تكون المرة الأولى التى تمارس فيها الدول الصناعية ضغطها على الدول المصدرة لزيادة إنتاجها من النفط، فقد سبق ان مارست تلك الضغوط خلال النصف الثانى من عقد السبعينيات، وبخاصة اثناء انعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى CIEC (حوار الشمال والجنوب) الذى عقد فى باريس على مدى ١٨ شهرا (يناير ١٩٧٦-يونيو ١٩٧٧)، وشارك فيه الكاتب كواحد من أعضاء لجنة الطاقة الخمسة عشر. وقد قاومت الدول المصدرة للنفط هذا الضغط وقتها، وطالبت بان يقتصر استخدام النفط على الاغراض النبيلة Noble uses، وان يقيد استخدامه كوقود حفاظا على قيمته العالية بالنسبة لغيره من مصادر الطاقة الأقل قيمة كالفحم. وليس من المستبعد -فى ضوء التوقعات السابق شرحها- ان يعيد التاريخ نفسه، وان تلجأ الدول النفطية لحماية احتياطيات النفط من التآكل السريع بتحديد الانتاج، ليس فقط بالنسبة للتصدير، بل ايضا بهدف ترشيد الاستهلاك المحلى منه، وهو ما نرى ضرورته من أوجه عديدة.

**المراجع :**

١- والتى حلت محلها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD منذ ١٩٦٠.

٢- ينظر دراستنا بعنوان "هل للنفط دور فى الصراع العربى - الاسرائيلى؟"، مجلة "شئون عربية"، شتاء ٢٠٠١، جامعة الدول العربية، القاهرة.

٣- ينظر فى موضوع الاستثمارات النفطية دراستنا المنشورة فى التقرير السنوى "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٥"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس ٢٠٠٥.

٤- ينظر فى إجابة تفصيلية على هذا السؤال دراستنا:

Today's Price of Oil: Is it enough to satisfy both Producers and Investors?, OPEC Bulletin, November-December, 2005, pp. 44-51, OPEC, Vienna.

(*) حسبت الجداول الثلاثة المرفقة من البيانات الواردة فى المراجع التالية :

(1) BP, Statistical Review of World Energy, June, 2005.

(2) International Energy Outlook 2005, EIA, Washington, DC, July, 2005.

(3) World Energy Outlook, 2005, IEA, Paris, July, 2005.







■ إبراهيم نوار *

النفط الخام ليس مجرد سلعة، ولكنه أداة من أدوات ممارسة النفوذ السياسى، وترى فيه الدول المنتجة للنفط مظهرا من مظاهر قوتها التى تستمد منها التأثير فى مجريات الأمور العالمية، بينما ترى الدول المستهلكة أن الاعتماد المتبادل بينها وبين المنتجين هو قناة أساسية من قنوات الحوار فى إطار العلاقات الدولية للمحافظة على المصالح المشتركة وتطويرها. فالدول المنتجة للنفط تمنح للشركات المنتجة، سواء الوطنية أو الأجنبية، امتيازات العمل فى قطاعى التنقيب وإنتاج المشتقات بهدف بيع النفط الخام ومنتجاته فى السوق العالمية. الدول المنتجة لا تنتج النفط لكى تشربه، وإنما لكى تبيعه للغير بعد أن تحصل على ما تحتاج إليه لاستهلاكها المحلى. والدول المستهلكة التى تحتاج إلى النفط المستورد أكثر من أجل سد احتياجاتها المحلية تعرف أنها يجب أن تدفع سعرا عادلا للنفط الخام خصوصا منذ انتقلت الملكية الاسمية لحقول النفط فى الدول المنتجة من الشركات النفطية الدولية إلى الحكومات الوطنية فى ستينيات القرن الماضى عقب الصدمة النفطية التى بدأها رئيس الوزراء الإيرانى محمد مصدق بتأميم صناعة النفط فى إيران، مما تسبب فى تدبير انقلاب ضده فى أوائل الخمسينيات. وقد وصلت الدول المنتجة والمستهلكة إلى قناعة مشتركة بخصوص السياسة النفطية على الجانبين، انطلاقا من إدراك حقيقة الاعتماد المتبادل، هذه القناعة هى أن المعطيات الراهنة فى سوق الطاقة بشكل عام تفرض ضرورة الحوار بين الطرفين من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- اليقين من الاستمرارية فى الإمدادات.
- ضمان أمن الإمدادات.
- ضمان كفاية الإمدادات على المدى الطويل.
- ضمان عدم حصول اختناقات فى الأجل القصير والعمل على تجنبها.
- تحقيق مبدأ عدالة الأسعار.

وحتى فى أثناء الأوقات القاسية فى سوق الطاقة، وعلى الرغم من التغيرات السياسية الحادة فى الدول المنتجة أو المستهلكة، فإن الحد الأدنى من الحوار حول الأهداف السابقة كان متوافرا.

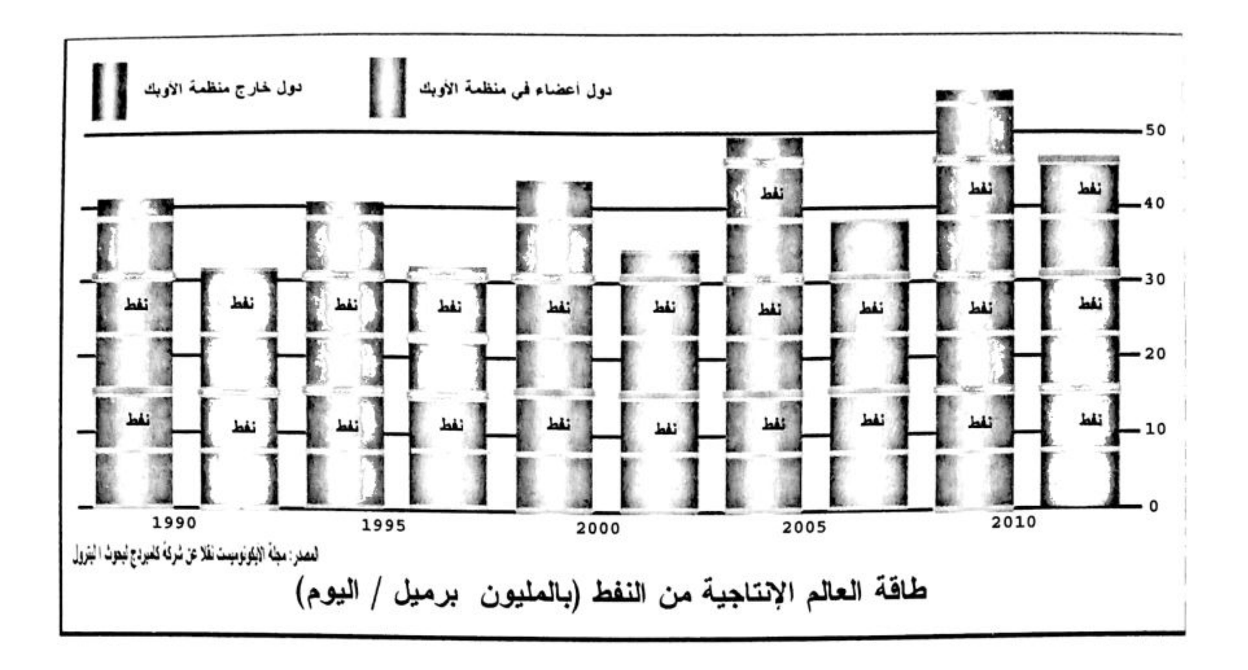
فالثورة الخمينية فى إيران فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى لم تسفر عن قطع إمدادات النفط الإيرانى عن الولايات المتحدة "الشيطان الأكبر"، كما أن حوادث سبتمبر ٢٠٠١ لم تدفع الولايات المتحدة إلى مقاطعة النفط العربى والتحول إلى مصادر أخرى رغم الاتهامات بأن دافعى الضرائب الأمريكيين ليس لهم مصلحة وطنية فى شراء النفط من دول تساند الإرهابيين أو تتستر عليهم. ومع ذلك، فإن المصالح الوطنية واعتبارات الأمن القومى لكل دولة قد تدفعان إلى محاولة التأثير فى المتغيرات التى تحكم سوق النفط فى الأجل من المتوسط إلى الطويل بغرض تعظيم المكاسب الوطنية أو زيادة درجة اليقين فى تحقيق اعتبارات الأمن القومى. فمعطيات السوق ليست كائنات جامدة، وإنما هى مثل مخلوقات حية يمكن التأثير فيها سلبا أو إيجابا.

ومن الملاحظ أن الدول المنتجة والمستهلكة للنفط تعى كل منهما حقيقة إمكان التأثير فى متغيرات العرض والطلب فى سوق النفط بهدف المحافظة على مكاسبها أو السعى لتعظيم هذه المكاسب. غير أنه من الثابت أن الدول المستهلكة هى الأكثر نشاطا حتى الآن فى هذا المجال، سواء من خلال العمل على التأثير فى معادلة الطلب من خلال سياسات الضرائب والاقتصاد فى استهلاك الطاقة، أو العمل على التأثير فى معادلة العرض من خلال سياسات الاستثمار والأبحاث والتطوير والابتكارات التكنولوجية فى مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة، والاتجاه إلى تنويع مصادر الطاقة مع التحول إلى النفط المستورد من خارج دول أوبك (١١ دولة من بينها ٧ دول عربية) على حساب الإمدادات القادمة من أوبك. أما دول منظمة أوبك، فإنها كانت فى موقع المتلقى أكثر من كونها فى موقع الفاعل، وركزت مجال محاولتها على التأثير فى جانب العرض فقط دون جانب الطلب، وهو ما أدى عمليا إلى تراجع مكانتها فى السوق وتدهور قدرتها على تحديد الأسعار. ويفتح تدهور المكانة النسبية لأوبك فى سوق النفط الباب لإعادة مناقشة دور آليات تسعير النفط فى توجيه السياسة الخارجية للدول وتحقيق اعتبارات الأمن القومى.

### أوبك وآلية ضبط الأسعار :

وصلت طاقة إنتاج النفط لدى دول أوبك إلى ذروتها مع انتقال

(*) خبير اقتصادى.




طاقة العالم الإنتاجية من النفط (بالمليون برميل / اليوم)

## ارتفاع أسعار النفط.. نعمة!

– إن الارتفاع الحالى لأسعار النفط سوف يسهم فى إنعاش حركة الاستثمار فى التنقب عن البترول واستخراجه وتكريره، بعد أن انكمشت لمدة عقدين من الزمان.

– إن الاحتياطي العالمى "المؤكد" من النفط يبلغ أكثر من ١,١ تريليون برميل، تكفى وحدها احتياجات الاقتصاد العالمى لمدة ٣٨ عاما. إن هذه التقديرات تشمل فقط الاحتياطى الذى يمكن استخراجه بالتكنولوجيا المتاحة حاليا (فى عام ١٩٨٠، كانت التكنولوجيا الموجودة تسمح باستخراج ٢٢٪ فقط من النفط الموجود فى الآبار المكتشفة، اليوم بلغت هذه النسبة ٣٥٪).

– من المتوقع أن يضاف لهذا الاحتياطى نحو تريليونى برميل فى غضون سنوات قليلة نتيجة للتطور التكنولوجى وزيادة المعلومات المتوافرة عن باطن الأرض، بالإضافة إلى الحافز الذى يشكله ارتفاع أسعار البترول لتنشيط عمليات التنقيب والاستخراج.

– الموارد النفطية فى كثير من المناطق الغنية لم يتم استكشافها واستغلالها بشكل كامل. فالاحتياطى الروسى، على سبيل المثال، حسب دراسة لواحدة من كبرى الشركات العاملة فى مجال تقدير احتياطيات النفط، يبلغ فى الواقع ثلاثة أضعاف الاحتياطى المقدر حاليا بخمسين مليون برميل. فمنذ عام ١٩٦٥، لم يتم حفر سوى ٨,٥٠٠ بئر استكشافية للبحث عن النفط فى روسيا، وهو العدد الذى تم حفره فى الولايات المتحدة فى الأعوام الخمسة الماضية فقط. كما أن صناعة النفط فى روسيا تعانى بشكل عام من عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة وسوء الإدارة، حيث يتم استخراج نحو ٢٠٪ فقط من نفط الآبار المنتجة.

– فى منطقة الخليج الفارسى، تمت حتى الآن عمليات حفر ٢٠٠٠ بئر استشكافية فقط، مقابل مليون بئر استكشافية تم حفرها فى الولايات المتحدة. وفى بلاد الشرق الأوسط ككل، كانت عمليات استخراج النفط تحت سيطرة سبع شركات عملاقة (ايكسون – شل – ب.ب. موبيل – شيفرون – جلف – تكسيكو) منذ العشرينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضى، وقد تعمدت الحد من عمليات التنقيب لتجنب إغراق السوق بالنفط الخام (وبالتالى انخفاض سعره). كما أدت عمليات تأميم صناعة النفط فى المنطقة فى السبعينيات من القرن الماضى إلى حرمانها من الاستفادة بأهم التطورات التكنولوجية فى هذا المجال. فعلى سبيل المثال، فإن التطورات التى أحدثت ثورة فى عملية استخراج النفط حول العالم منذ الثمانينيات من القرن الماضى لم تستخدم حتى الآن فى العراق.

– فى الأعوام ما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٤، لم يتم حفر سوى ٢,٥٠٠ بئر نفطية (من أنواع مختلفة) فى العراق، بينما تم حفر مليون بئر فى ولاية تكساس الأمريكية وحدها. وفى المدة نفسها، تم حفر أقل من ٣٠ بئرا استكشافية فى الأراضى السعودية، رغم أن الاحتياطى النفطى السعودى المقدر بنحو ٢٦٠ مليون برميل، أو ٢٥٪ من الاحتياطى الواعى، لا يشكل إلا الثلث فقط من الموارد النفطية المؤكد وجودها فى باطن الأرض فى هذه الدولة.

– خلال الأعوام العشرين الماضية، تم ٧٠٪ من جميع عمليات التنقيب عن البترول داخل الولايات المتحدة وكندا– اللتين تمتلكان معا أقل من ٣٪ من احتياطى النفط العالمى – بينما تم ٣٪ فقط من عمليات التنقيب فى منطقة الشرق الأوسط، رغم أنه يحوى ٧٠٪ من الاحتياطى العالمى.

– قدرت دراسة – قامت بها مؤسسة كامبريدج لبحوث الطاقة – أن طاقة العالم الإنتاجية من البترول – التى تبلغ حاليا ٨٦ مليون برميل/اليوم – سوف تتخطى، بحلول عام ٢٠١٠، مائة مليون برميل يوميا.

– إن المعلومات المتوافرة عن الموارد النفطية فى باطن الأرض لا تؤيد فكرة حدوث نقص كارثى فى إنتاجية النفط مستقبليا، بل على العكس، فالصورة تبدو إيجابية. وكلما طالت مدة ارتفاع أسعار النفط، زادت الاستثمارات، وبالتالى قويت احتمالات أن تنخفض – على المدى الطويل – أسعار النفط الخام.

"فلتحيا أسعار النفط المرتفعة"، ليوناردو موجيرى، نائب رئيس شركة ENI الإيطالية للطاقة، مجلة فورين أفيرز، عدد مارس/أبريل ٢٠٠٦.

ملكية الشركات النفطية إلى الحكومات الوطنية التى أرادت تعظيم الإنتاج من أجل الحصول على موارد أكثر وأكثر لإشباع الرغبات القوية فى التسليح والإنفاق العسكرى، وتأسيس نموذج دولة الرفاه الاقتصادى التى تعتمد على الريع النفطى خصوصا فى دول الخليج العربية. واقتربت طاقة إنتاج النفط لدى دول أوبك فى الربع الأخير من القرن الماضى حتى كادت تلامس معدل ٤٠ مليون برميل يوميا. غير أن أوبك لم تستطع المحافظة على هذا المستوى من الإنتاج كحد أدنى، كما أنها فشلت فى توفير أو جذب الاستثمارات الكافية لزيادة طاقة الإنتاج من خلال إضافة المزيد من الاحتياطيات القابلة للاستخراج. وتدهور إنتاج النفط فى أوبك خلال السنوات الثلاثين الماضية بنسبة ٢٥٪ تقريبا ليصل فى عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٣١ مليون برميل يوميا، وسجلت الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦ المزيد من التدهور بسبب تراجع الإنتاج فى إيران والعراق وليبيا. وتشير إحصاءات وكالة الطاقة الدولية -التى تمثل مصالح الدول الصناعية المتقدمة- (OECD) إلى أن إنتاج أوبك هبط فى شهر يناير ٢٠٠٦ إلى أكثر قليلا من ٢٩ مليون برميل يوميا، وأن الطلب على نفط أوبك خلال عام ٢٠٠٦ يقدر حتى الآن بنحو ٢٨,٦ مليون برميل فقط.

وتحاول دول الأوبك -وفى مقدمتها دول الخليج العربية- المحافظة على مستويات الإنتاج الحالية على أقل تقدير، ما دامت الاكتشافات النفطية الجديدة لا ترقى إلى مستوى حجم وإنتاجية الآبار الضخمة التى صنعت القيمة التاريخية لنفط الخليج مثل حقل برقان الكويتى (ثانى أكبر حقل نفطى فى العالم) والذى أعلنت شركة نفط الكويت فى شهر نوفمبر الماضى أنه وصل بالفعل إلى حده الأقصى فى الإنتاج، وكذلك الحال بالنسبة لحقل غوار فى المنطقة الشرقية فى السعودية (أكبر حقل فى العالم). إن وصول حقول النفط التاريخية فى الخليج العربى إلى ذروة إنتاجها يعنى من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية أنها تحتاج إلى استثمارات أكبر بكثير من أجل أن تستمر عند مستويات إنتاجها الحالية، غير أنها بعد فترة من الزمن (من ٣ إلى ٥ سنوات على أقصى تقدير) ستبدأ فى الانخفاض كما سترتفع فى الوقت نفسه تكلفة استخراج النفط من مثل هذه الآبار. ومن المؤكد الآن أن معدل الزيادة فى إنتاج نفط أوبك يقل عن متوسط النمو فى الإمدادات بشكل عام، ويعود ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الجديدة وزيادة اتجاه الشركات النفطية الدولية إلى تكثيف استثماراتها خارج أوبك.

وتظهر ميزانية شركة توتال النفطية (٢٠٠٥) -التى تحتل المكانة الرابعة بين شركات إنتاج النفط فى العالم- أن إجمالى استثماراتها فى عام ٢٠٠٥ زاد بنسبة ٢٦٪ ليصل إلى ١٣,٩ مليار دولار، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط على مدى العام بنسبة ٤٢٪ وارتفاع هامش الربح على المنتجات المكررة بنسبة ٢٧٪. وتهدف توتال -حسب التقرير الذى قدمه ثيرى ديزمارت رئيس مجلس الإدارة إلى المساهمين- إلى المحافظة على معدل استثمار يبلغ ١٤ مليار دولار سنويا وذلك بهدف تحقيق زيادة صافية فى الإنتاج الكلى للشركة من حقولها وامتيازاتها عبر العالم بنسبة ٤٪ سنويا. وفى المقابل، فإن دول أوبك باستثناء العراق تخطط مجتمعة لاستثمار ١٠٠ مليار دولار خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى نهاية ٢٠١٠، وذلك بهدف رفع الطاقة الإنتاجية وتحقيق معدل نمو سنوى فى الإمدادات العالمية (الإنتاج الكلى ناقص الاستهلاك المحلى) من ٢٨,٨ مليون برميل يوميا إلى ٣١,٥ مليون برميل يوميا فى نهاية الفترة، أى بمعدل نمو سنوى مقداره ١,٥٪ سنويا، أى ما يزيد قليلا على ثلث معدل النمو السنوى الذى تستهدفه رابع كبرى شركات النفط العالمية. ويلاحظ من إحصاءات أوبك أن دولتين فقط، هما السعودية ونيجيريا، تستحوذان على نسبة ٥٠٪ من الاستثمارات الكلية المستهدفة، وتعانى الدولتان من تراجع عام فى معدلات الاستثمار، وتسعيان إلى تعويض ذلك من خلال فتح قطاعها النفطى خصوصا قطاع إنتاج المشتقات النفطية للاستثمار الأجنبى. ويعنى ذلك فى التحليل الأخير أن توتال وحدها ستنفق استثمارات مقدراها نحو ٨٥ مليار دولار حتى نهاية ٢٠١٠، أى ما يعادل نحو ثلاثة أمثال ما ستنفقه المملكة العربية السعودية خلال الفترة المماثلة من أجل تطوير حقولها النفطية وزيادة إنتاجها.

إن المعطيات الراهنة فى جانب العرض من السوق النفطية توضح أن المكانة النسبية لأوبك سوف تتدهور أكثر فأكثر خلال العقد المقبل، وذلك نظرا لارتفاع الإنتاج النفطى خارج أوبك نسبة أعلى، وتراجع قدرة الدول النفطية الأعضاء فى أوبك على تمويل الاستثمارات الجديدة وانغلاق أسواق الطاقة فيها، إضافة إلى تفضيل الشركات الدولية التوسع فى الإنتاج خارج أوبك لاعتبارات تجارية وسياسية فى آن واحد، وهذا يعنى من الناحية السياسية أن دول أوبك ستكون عرضة للمزيد من الضغوط السياسية الداخلية والإقليمية والخارجية فى السنوات المقبلة، وأن سياستها الخارجية ستصبح أكثر هشاشة مع تراجع نفوذها فى السوق النفطية العالمية. غير أنه من الضرورى ألا يفهم ذلك على أنه بمثابة شطب لدور نفط أوبك وإنكار أى دور للسياسة الخارجية لدول المنظمة، فدور النفط سيظل محوريا فى سوق الطاقة العالمية، وهو ما من شأنه أن يسمح للدول المنتجة للنفط بهامش، ولو محدودا، للمناورة من أجل تحقيق المصالح الوطنية وضمان الأمن القومى.

**ارتفاع الأسعار والبحث عن بديل للنفط :**

يرى خبراء الطاقة أنه كلما ارتفعت أسعار النفط، زادت قابلية البدائل للاستخدام. فعندما ترتفع أسعار النفط إلى نحو ٧٠ دولارا للبرميل، فذلك يعنى أن تكلفة إنتاج الكيلووات من الكهرباء باستخدام النفط تقترب من تكلفة الإنتاج باستخدام البدائل، بل وربما تقل التكلفة باستخدام الغاز بافتراض إمكان تنظيم سوق دولية للغاز، لها نظام تسعير مستقل عن أسعار البترول. فمن المعروف فى الوقت الحاضر أن هناك ارتباطا فى السوق بين أسعار الغاز الطبيعى المسال وأسعار النفط، غير أنه يتم فى الوقت نفسه وبسرعة تنظيم أسواق إقليمية، ودولية للغاز من خلال شبكات انابيب نقل الغاز عبر القارات ومن خلال ربط شبكات الكهرباء المحلية والإقليمية، بحيث يسهل نقل الطاقة من مكان إلى مكان بسهولة وبتكلفة أقل. ولقد وقف انخفاض سعر النفط -مقارنة بالبدائل- عائقا أمام توليد الطاقة باستخدام البدائل المتجددة منها، خصوصا مثل الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى جانب الطاقة النووية.

ويلعب الارتفاع الحالى فى أسعار النفط دور المحفز للتحول أكثر فأكثر إلى استخدام مصادر بديلة للطاقة على حساب النفط، وهذا هو جوهر مبادرة الطاقة المتقدمة التى اقترحها الرئيس الأمريكى جورج بوش فى فبراير ٢٠٠٦ ضمن خطاب حالة الاتحاد، والتى تهدف إلى تطوير مصادر طاقة "نظيفة، أرخص ويمكن الاعتماد عليها"، وقد رصدت هذه المبادرة مبلغ ١٠ مليارات دولار لتطوير هذه المصادر وزيادة الاستثمارات فى مجالات تطوير تكنولوجيا الطاقة البديلة بنسبة ٢٢٪ عما كانت عليه قبل المبادرة. وتغطى مبادرة الطاقة المتقدمة التى اقترحها بوش مجالات استهلاك الطاقة كافة تقريبا، ابتداء من تدفئة المنازل إلى تسيير السيارات وتشغيل المصانع.

وكانت أسعار النفط قد قفزت فى العامين الماضيين (بعد غزو الولايات المتحدة للعراق، على عكس ما تصور أصحاب نظرية التفسير النفطى للغزو العراقى للعراق، والذين كانوا يتوقعون هبوطا دراميا للأسعار!) من أقل من ٣٠ دولارا فى المتوسط لسلة نفوط أوبك (٢٨,٢ دولار للبرميل) إلى أكثر من ٤٠ دولارا فى عام ٢٠٠٤، ثم إلى أكثر من ٥٠ دولارا فى عام ٢٠٠٥. ويبلغ متوسط أسعار الخامات الأمريكية الوسيطة حاليا أكثر من ٦٠ دولارا مقابل ٥٧,٣ دولار للبرميل من متوسط خامات أوبك. ومعنى ذلك أن أسعار النفط زادت خلال العامين الأخيرين بنسبة تقرب من ١٠٥٪، بما لذلك من تأثير فى إبطاء معدلات النمو وإشعال نار الضغوط التضخمية. ولم تكن أوبك هى المسئولة عن هذا الارتفاع الدرامى فى الأسعار، وإنما وقع هذا الارتفاع بسبب عوامل بيئية من ناحية وبسبب ضغوط تجارية وصناعية تعتبر الشركات النفطية الدولية مسئولة عنها من ناحية أخرى. وتمثل هذه القفزة فى أسعار النفط "صدمة نفطية" بكل المقاييس، غير أن خبراء النفط يتجنبون استخدام هذا الوصف لأسباب سياسية، لأن استخدامه من شأنه أن يزيد نقمة المستهلكين فى الدول الصناعية الغربية على الحكومات وعلى شركات النفط.

ومن أهم الأسباب التجارية والصناعية التى أدت إلى الارتفاع الحاد فى أسعار النفط، خلال عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، نقص طاقة التكرير فى المصافى الغربية عن احتياجات الاستهلاك خصوصا فى الولايات المتحدة، وأدى ذلك تلقائيا إلى رفع أسعار المشتقات النفطية بصورة حادة. والسؤال الذى قد يطرحه القارئ هنا هو: إذا كانت طاقة التكرير قد انخفضت فهل يعنى هذا انخفاض الطلب على الخام الذى هو المادة الأساسية للمصافى؟ وما دام الطلب على الخام ينخفض –وبافتراض استمرار مستوى الإمدادات على ما هو عليه– فإن أسعار النفط الخام تكون عرضة لضغوط نزولية وليس العكس، فلماذا إذن ارتفعت أسعار النفط؟

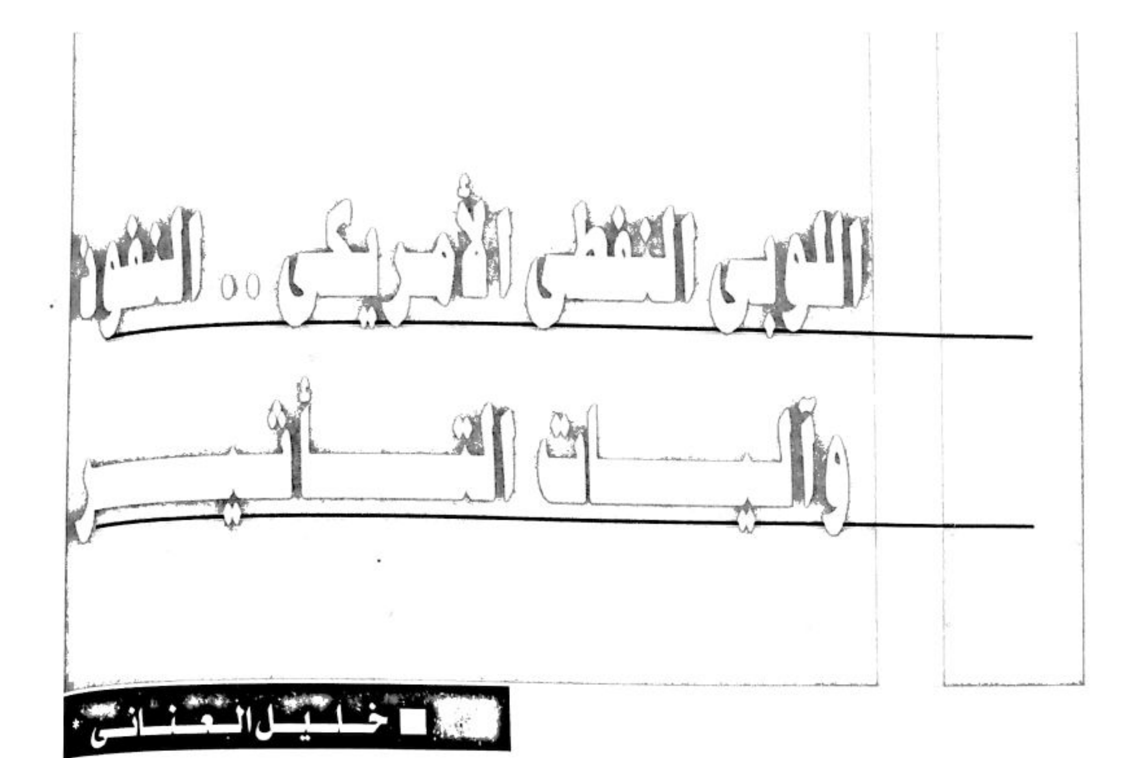
إن ارتفاع الأسعار فى السنتين الأخيرتين تفسره عوامل فنية فى السوق، وليس التغيرات فى دالة العرض والطلب فقط، فأسعار النفط والمشتقات النفطية بينهما علاقة ترابطية: إذا ارتفعت أسعار النفط الخام فى سوق البضاعة الحاضرة، فإن ذلك يقود بالضرورة إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية أيضا، ليس فقط فى سوق البضاعة الحاضرة، وإنما تسرى الزيادة أيضا على العقود المستقبلية وعقود الخيارات التى تباع وتشترى فى البورصة. وقد أدى انخفاض طاقة التكرير إلى ارتفاع أسعار المشتقات كما ذكرنا، غير أن ارتفاع أسعار المشتقات لا يتوقف عند ذلك الحد فقط، وإنما يؤثر أيضا فى أسعار النفط على الورق، أى أن السوق الآجلة للنفط الخام التى تتعامل فى العقود الورقية (على أساس علاقة محددة بين أسعار الخام وأسعار المشتقات) تتأثرهى الأخرى بارتفاع أسعار المشتقات، ومن ثم فقد ارتفعت أسعار النفط الخام، بصرف النظر عن استقرار مستويات العرض والطلب فى سوق النفط الخام. إن تقلبات سوق المشتقات النفطية هى التى تفسر الزيادة فى أسعار النفط الخام خلال العامين الأخيرين، ومن المرجح أن تظل الأمور على هذا الحال لفترة من الزمن، بينما يجرى بسرعة تطوير المصادر البديلة للطاقة، وتهدف هذه الزيادة إلى إرضاء جشع الشركات النفطية الدولية الكبرى والمحافظة على هامش مرتفع للأرباح فى عصر ما بعد النفط.

غير أن ارتفاع أسعار النفط الخام لا يفسر وحده تراجع المكانة النسبية للنفط، بوصفه المصدر الرئيسى لتوليد الطاقة فى عالمنا المعاصر. ويزيد من وتيرة الدافع إلى التحول عن النفط الاعتبارات البيئية، حيث تشترط المعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة ضرورة تخفيض نسبة انبعاث ثانى أكسيد الكربون وأول أكسيد الكربون وغيرهما من الغازات المتسببة فى ظاهرة الاحتباس الحرارى. وتتحمل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية العبء الأكبر فى تنفيذ المعاهدات الدولية الخاصة بحماية البيئة، لأنهما مسئولتان عن النسبة العظمى من الانبعاث الحرارى فوق سطح الأرض. كما يزيد من وتيرة الدافع إلى التحول عن النفط حقيقة أن النمو المتوقع فى استهلاك الطاقة يفوق بكثير معدل النمو المتوقع فى إنتاج النفط الخام. ويقدر كلود ماندل المدير التنفيذى لوكالة الطاقة الدولية (فى ورقة عرضت فى مؤتمر قمة التنمية المستدامة فى نيودلهى فى ٢-٤ فبراير ٢٠٠٦) أن الطلب على الطاقة سيزيد بنسبة ٥٢٪ خلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، ويقرر أنه من غير الممكن استمرار الاعتماد على النفط، ولا حتى على مصادر الطاقة التقليدية لمقابلة الزيادة المتوقعة فى استهلاك الطاقة. وتشير محددات العرض أيضا إلى أن إنتاج النفط فى العالم يقترب حاليا من ذروته برغم الاكتشافات الجديدة التى تعلن عنها الشركات النفطية كل يوم.

وهكذا، فإن العوامل السعرية والبيئية ومحددات العرض والطلب بشكل عام تشير –من الآن وبقوة– إلى تراجع المكانة النسبية للنفط كأهم مصدر لإمدادات الطاقة فى العالم. والواقع أن هذا التراجع هو من طبيعة الأمور، فلم يكن فى الحسبان أبدا، منذ اكتشاف النفط فى تكساس وشبه الجزيرة العربية، أن هذه المادة الخام ستبقى للأبد أهم مصادر إمدادات الطاقة فى العالم. فالثورة الصناعية اعتمدت على الفحم فى توليد البخار لإدارة محركات القطارات والمصانع منذ انطلاقها فى القرن الثامن عشر، غير أن التطور فى تكنولوجيا صناعة المحركات أدى إلى التحول بسرعة فى القرن العشرين إلى النفط، وتوسع العالم فى استهلاك النفط بسرعة فائقة وبمعدلات عالية جدا بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد حان الوقت الآن لابتكار أنواع جديدة من المحركات تعتمد على مصادر بديلة للطاقة، كما حان الوقت لابتكار أنظمة جديدة متكاملة لاستخدام وتوزيع الطاقة فى العالم من خلال البنية الأساسية التى بدأت ملامحها تتضح من شبكات لنقل الغاز إلى شبكات مشتركة لنقل وتوزيع الكهرباء، وأيضا الابتكارات الجديدة فى صناعة المحركات الصناعية ومحركات السيارات.

إن التحول عن النفط من شأنه أن يؤدى فى العقود القليلة المقبلة إلى تراجع أهمية النفط فى السياسة الدولية، ومن ثم تراجع أهمية استخدام النفط كسلاح سياسى. ومن المرجح أن تبدأ ملامح هذا التراجع فى نهاية العقد الحالى وبداية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين. فالحديث فى السبعينيات من القرن الماضى عن استخدام النفط كسلاح سياسى كان له ما يعززه، غير أن تكرار الحديث عن ذلك الآن ينطوى على نوع من الجهل بمتغيرات العالم الذى نعيش فيه، فقد استطاعت الحضارة الصناعية أن توائم نفسها بنجاح مع الصدمات التى تعرضت لها إمدادات الطاقة. صحيح أن هذا التوائم انطوى على تحمل تكلفة سياسية واقتصادية واجتماعية عالية، غير أن الاستمرار فى القدرة على مواجهة الظروف الطارئة عزز من قوة الحضارة الصناعية. ويكفى أن ننظر إلى تأثير القفزة الأخيرة فى أسعار النفط خلال العامين الأخيرين .. أين نيران التضخم؟ أين الانخفاض الحاد فى معدلات النمو ومن ثم الزيادة الواسعة فى أعداد العاطلين؟ أين تخبط صناع السياسة المالية؟ **فى الواقع لقد تعلمت الحضارة الصناعية الكثير من درس سبعينيات القرن الماضى.**





■ خليل العنانى *

يعد اللوبى النفطى الأمريكى من أقوى جماعات الضغط التى تمارس دورا مؤثرا فى صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ذلك أنه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التى تربط صانع القرار بالبيت الأبيض بالمصالح التى يمكن أن يحققها لهذا اللوبى، وهو ما ينطبق بشكل واضح على الإدارة الأمريكية الحالية، التى لا ترتبط فقط بعلاقات قوية مع أعضاء المجمع النفطى الأمريكى، ولكنها تكاد تكون مستفيدة من مصالحهم بشكل أو بآخر. ويحاول هذا التقرير إلقاء الضوء على طبيعة اللوبى النفطى فى الولايات المتحدة، وكيفية تأثيره فى عملية صنع القرار الأمريكى.

**شبكة متداخلة من المصالح :**

كان (برنارد شو) يقول: "أمريكا ليست دولة، وإنما كونسورتيوم شركات متعددة الجنسيات، يرأس مجلس إدارتها رجل يتربع سعيدا فى البيت الأبيض، ويحمل لقب الرئيس"(١).

ربما لم يشهد التاريخ الأمريكى تداخلا فى المصالح بين الإدارة والمجمع النفطى الأمريكى، مثلما شهدته إدارة الرئيس الأمريكى الحالى جورج دبليو بوش، خصوصا فى فترة حكمه الأولى، وهو ما لا يعد غريبا، باعتبار أن بوش نفسه رجل نفطى عمل قبل وصوله للبيت الأبيض فى مجال التنقيب عن النفط فى تكساس، وهو الذى جاء للرئاسة بفضل دعم شركات النفط والسلاح التى تهيمن عليها القوى اليمينية المحافظة فى الحزب الجمهورى. لذا، لم يكن غريبا أن تضم إدارة بوش الأولى ما يقرب من ستة أعضاء كانوا يعملون، قبل توليهم مناصبهم العامة، فى شركات كبيرة للنفط. فعلى سبيل المثال، يعد ديك تشينى - النائب الحالى للرئيس بوش - من أبرز الشخصيات التى جاءت من القطاع النفطى، حيث ترأس شركة هاليبرتون للطاقة حتى عام ٢٠٠٠، وحقق بفضل علاقاته السياسية أرباحا خيالية وصلت إلى نحو ٤٥ مليون دولار(٢).

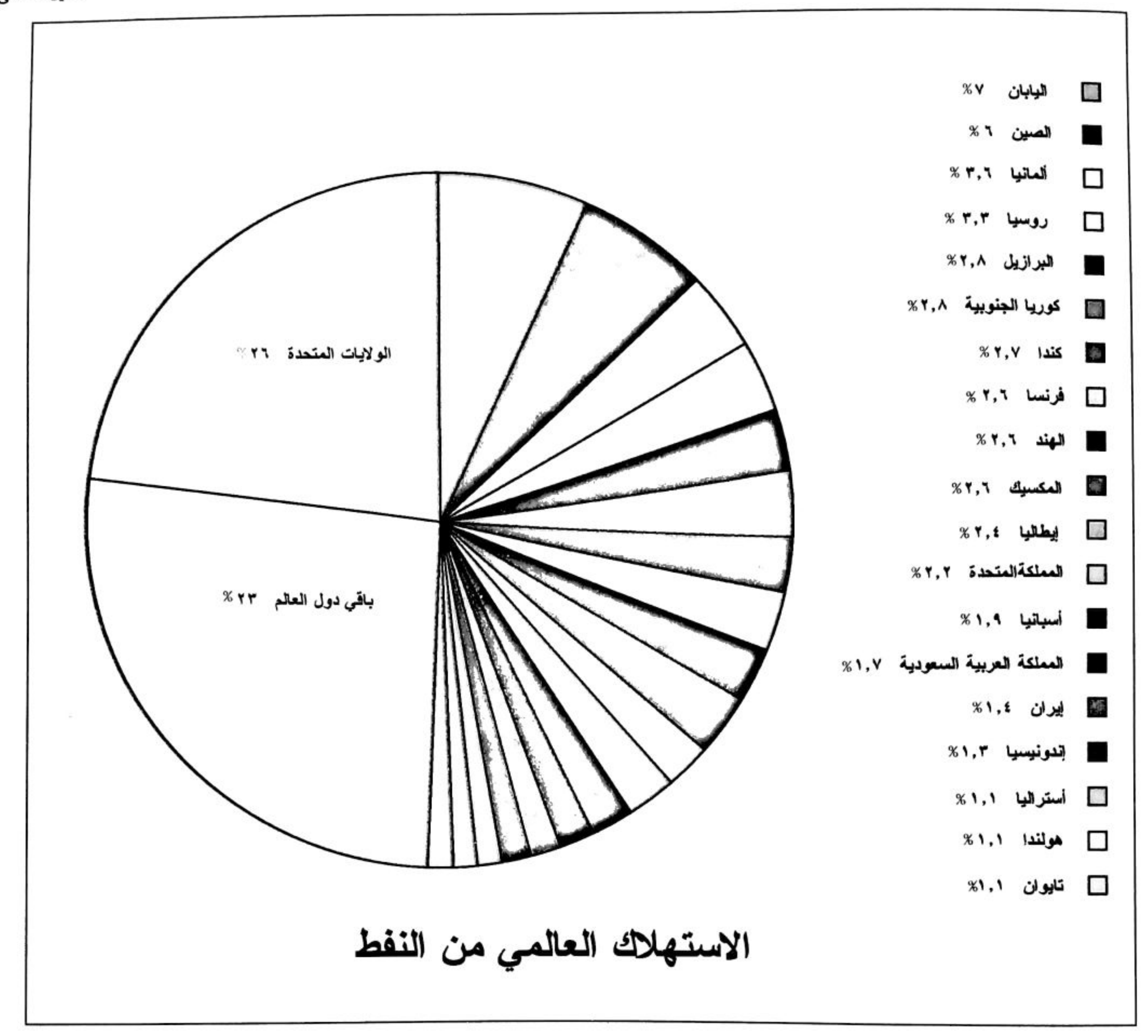
كما عملت وزيرة الخارجية الأمريكية الحالية كوندوليزا رايس كعضو مجلس إدارة فى شركة "شيفرون تكساس"، وتولى دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكى منصب نائب رئيس شركة "ويسترن" النفطية، وكان شريكا للرئيس بوش فى شركة (إنرون) العملاقة للطاقة التى كانت الأولى فى مسلسل انهيارات الشركات الأمريكية بعد الفضائح المالية التى غرقت بها أواخر عام ٢٠٠١. فضلا عن هذا، فإن - وفقا لبيانات "مركز السلامة العامة" الأمريكى - ما يقرب من مائة شخص من المسئولين فى إدارة بوش الأولى وضعوا استثماراتهم التى بلغت ١٤٤,٦ مليون دولار فى قطاع الطاقة(٣)، وهو ما دفعهم بالطبع للضغط من أجل أن تفوز شركات الطاقة الأمريكية بنصيب الأسد من البترول العراقى لضمان الحفاظ على استثماراتهم.

وبالرغم من خروج تشينى ورامسفيلد ورايس من مناصبهم "النفطية"، إلا أن علاقاتهم بالمجمع النفطى الأمريكى لم تنقطع، بل بدت أكثر متانة، وهو ما تعكسه التسهيلات التى تحصل عليها شركاتهم، سواء فى عقود إعادة الإعمار بالعراق وأفغانستان، أو دعمهم عبر تشريعات تتعلق بمسائل البيئة التى قد تتعارض مع مصالح شركاتهم.

فى الوقت نفسه، يقوم أعضاء هذا اللوبى بتمويل العديد من الحملات الانتخابية لصالح الحزب الجمهورى فى مختلف المستويات، وهو ما بدا جليا إبان الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ وليس أدل على ذلك مما ذكره تقرير لمجلة "نيوزويك" أن رئيس مجلس إدارة شركة "إنرون للطاقة" - التى أعلنت إفلاسها أواخر ٢٠٠١ - "كين لاى" يمتلك شبكة واسعة من العلاقات داخل الكونجرس، وكان من أكبر المتبرعين لحملة الرئيس بوش الانتخابية فى ولاية تكساس عام ١٩٩٤، حيث قدم تبرعات تقدر بنحو ١٤٦ مليون دولار، كما كان من أكبر الداعمين للحملة الرئاسية عام ٢٠٠٠. كما أشار التقرير إلى أن علاقة شركة إنرون قد تخطت بوش لتصل إلى نائبه "تشينى"، وكارل روف المستشار السياسى للرئيس، الذى سعى إلى تعيين كبير مخططى الحزب الجمهورى فى منصب رئيسى بالشركة عام ١٩٩٧(٤).

كما ترتبط شركة "إكسون موبيل" بعلاقات وثيقة بدوائر صناع القرار الأمريكى، وتسهم فى تمويل العديد من مراكز الفكر والمؤسسات البحثية، ولها تأثير كبير فى قرارات رجال الإدارة

(*) محلل سياسى بمجلة السياسة الدولية .




الأمريكية فيما يتعلق بالأمور النفطية. وللتدليل على ذلك، نذكر بعض الإسهامات التى قدمتها الشركة لعدد من المؤسسات ودوائر البحث التابعة للتيار اليمينى المحافظ، وذلك كما يلى(٥):

* يعتبر "ليى رايموند" رئيس شركة "إكسون موبيل" عضوا فى مجلس إدارة معهد انتربرايز انستيتيوت الأمريكى المعروف بـ "American Enterprise Institute".

كما تبرعت شركته لهذا المعهد بنحو ٢٣٠ ألف دولار عام ٢٠٠١، ومن المعروف مدى التأثير القوى الذى يمارسه هذا المعهد على صانعى القرار فى الولايات المتحدة.

* كذلك قدمت إكسون موبيل منحا وهبات لمعهد "هيرتاج فاونديشن Heritage Foundation" تقدر بنحو ٦٥ ألف دولار عام ٢٠٠١، وهو أيضا من المراكز البحثية المؤثرة فى صانع القرار الأمريكى.

* كذلك، تلقى "أنتونى كوردسمان" من مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية نحو ١٣٥ ألف دولار من إكسون موبيل عام ٢٠٠١.

**صنع القرار "النفطى":**

لم يكن غريبا أن تكون "الاستراتيجية الوطنية للطاقة" National Energy Policy هى أحد إبداعات ديك تشينى، والتى قدمها للرئيس بوش فى مايو ٢٠٠١، وعرفت لاحقا باسم "تقرير تشينى"، وذلك بهدف رسم السياسة النفطية الأمريكية طيلة العقدين المقبلين. وقد قامت هذه الاستراتيجية على مفهوم أمن الطاقة، وهو الذى لم يكن يلقى اهتماما كافيا لدى الإدارات الأمريكية السابقة، إلى أن جاء تشينى، وحاول لفت الأنظار لمخاطر اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخارجى. وللتعرف على طبيعة التأثير الذى يمارسه أعضاء اللوبى النفطى الأمريكى على عملية صنع القرار فى الإدارة الأمريكية، يصبح من المفيد التعرض للوضع النفطى للولايات المتحدة، والذى يشكل عامل ضغط يسهم فى الاستجابة لمطالب هذا اللوبى.

يبلغ حجم الإنتاج الأمريكى من النفط الخام وسوائل الغاز نحو ٥,٧ مليون برميل يوميا (م.ب.ى)، وهو ما يشكل نحو ٩,٨٪ من الإنتاج العالمى، كما تبلغ الاحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط

نحو ٣٠,٤ مليار برميل بنسبة تبلغ ٢,٩ ٪ من الاحتياطى العالمى. وتستهلك الولايات المتحدة ربع الإنتاج النفطى للعالم (٢٥٪) تستورد نصفه، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكى على النفط بنسبة ٣٣٪ بحلول عام ٢٠٢٠، حيث إنه من المتوقع أن يرتفع حجم الطلب الأمريكى على النفط إلى نحو ٢٧,٣١ (م.ب.ى) و نحو ٢٩,١٧ (م.ب.ى) عام ٢٠٢٥ بزيادة سنوية تبلغ ١,٧٪ فى المتوسط. ولذا، فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثى احتياجاتها، وتحديدا ٦٨٪ منها، بحلول عام ٢٠٢٥ وذلك بالمقارنة مع ٥٥٪ عام ٢٠٠١ و٤٢٪ عام ١٩٩٠، وذلك وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية(٦).

وتأتى أغلب الواردات الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط، وهو ما وضع المنطقة فى بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف القرن الماضى. وليس أدل على ذلك من تعبير الجنرال "أنتونى زينى" عندما كان قائدا للقيادة المركزية الأمريكية عام ١٩٩٩، حين ذكر أن (منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من احتياطيات النفط، تجعل من الضرورى أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل "Free Access" فى الإقليم والاستفادة من هذه الثروة النفطية الهائلة)(٧).

ووفقا لأحدث تقارير وزارة الطاقة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تستهلك نحو ٢٢ (م.ب.ى) من النفط الخام، سترتفع إلى نحو ٢٦(م.ب.ى) بحلول عام ٢٠٢٠ . وإذا كانت الولايات المتحدة تستورد حاليا ١١,٦٠٠(م.ب.ى) (٥٤٪ من مجمل استهلاكها الحالى)، فإن هذه النسبة سترتفع إلى أكثر من ١٦ (م.ب.ى) بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى أكثر من ٣٠ (م.ب.ى) عام ٢٠٣٠.

ونتيجة لما سبق، تحاول الولايات المتحدة دائما زيادة مخزوناتها النفطية لضمان تلبية احتياجاتها المستمرة، خاصة فى حال اضطراب الأسواق العالمية للنفط، وتلعب البيانات، التى يصدرها معهد البترول الأمريكى حول حجم الاحتياطى الاستراتيجى الأمريكى، دورا مؤثرا فى درجة استقرار أسعار النفط حول العالم. ويذكر أن الحكومة الأمريكية تشترى حاليا ما يتراوح بين ١٢٠ ألف برميل و١٥٠ ألفا يوميا لمخزونها النفطى، ويأتى معظمه من بحر الشمال. وغالبا ما تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين احتياطياتها الاستراتيجية النفطية عن طريق رفع مخزونها النفطى، وهو ما دأبت عليه خلال الشهور القليلة الماضية حتى وصل حاليا إلى أعلى مستوى له منذ إنشائه عام ١٩٧٧.

من واقع البيانات السابقة، لم يستبعد الخبراء والمحللون أن تقع الولايات المتحدة فى أزمة نفطية لو لم تستطع النجاح فى حرب العراق، بافتراض سيطرتها على مخزونات النفط العراقى واحتياطياتها الهائلة، ذلك أن الإنتاج النفطى الأمريكى يصل حاليا إلى أقل معدلاته منذ عام ١٩٨٥ نتيجة لزيادة كمية الاستهلاك اليومى، التى وصلت مؤخرا إلى نحو ٢٢ مليون برميل يوميا، فضلا عن انخفاض القدرة التشغيلية للمصافى الأمريكية التى هبطت من ٩٢,٣٪ كمتوسط فى السنوات الخمس الماضية إلى نحو ٨٧,٥٪. وكان معدل الإنتاج الأمريكى قد وصل إلى أعلى مستوياته خلال عقد السبعينيات الماضى نتيجة لزيادة الإنتاج فى حقول ألاسكا، التى وصلت إلى نحو ١,٦ (م.ب.ى) عام ١٩٧٨.

ويرى العديد من الخبراء أن نسبة الاعتماد الأمريكى على الخارج فى تلبية احتياجاتها النفطية لا تمثل مشكلة وليس لها تأثير فى أمن الطاقة الأمريكى مادامت هذه المصادر آمنة ومستقرة، ولكن يحدث العكس عندما تزداد المخاطر من عدم استقرار مصادر النفط الخارجية، وهو ما قد يؤثر فى الأوضاع الاقتصادية الأمريكية بشكل عام. ويمكن قياس مدى أمن المصادر الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة من خلال معرفة أوضاع أكبر خمسة مصدرين لمعرفة قدرة الولايات المتحدة على تحصين نفسها وقت انقطاع الإمدادات. وبالنظر للوضع الآن، نلاحظ أن الولايات المتحدة تمتلك حصانة جيدة فى مواجهة أى أزمة طاقة، وتثبت الخبرة التاريخية أن مرونة الولايات المتحدة فى تأمين مصادر وارداتها النفطية قد ارتفعت من ٦٢٪ عام ٢٠٠١ ، كى تصل إلى نحو ٧٦٪ العام الماضى(٨).

فى ظل هذا الوضع النفطى المقلق للولايات المتحدة، يصبح منطقيا أن تقع الإدارة الأمريكية رهينة طرفين، أحدهما داخلى والآخر خارجى، الداخلى يتمثل فى اللوبى النفطى الأمريكى الذى بيده مفاتيح إحداث التوازن فى المخزون الاستراتيجى من خلال هيمنته على شركات النفط الكبرى، والثانى خارجى من خلال الارتهان للاستيراد النفطى المتواصل من الخارج.

لذلك، فقد وقعت الإدارة الأمريكية رهينة المحبسين. فمن جهة، يعمل اللوبى النفطى على دفع الإدارة الأمريكية باتجاه خوض مغامرات خارجية لضمان أكبر قدر من التأمين النفطى، وهو ما يصب فى النهاية فى تدعيم مصالح شركات النفط الأمريكية، وعلى رأسها شركتا إكسون موبيل وتشيفرون تكساسو.

ومن جهة أخرى، ترتفع تكلفة التدخل الخارجى، بما يؤثر فى الوضع السياسى للإدارة الامريكية، كما هو الحال الآن فى العراق.

**- لوبى الشركات النفطية :**

هناك خمس شركات عالمية كبرى تسيطر على السوق العالمية للنفط، منها شركتان أمريكيتان، هما (إكسون موبيل، وشيفرون تكساسو) وشركتان بريطانيتان هما (البريطانية للبترول، وشل الملكية) بالإضافة إلى شركة (توتال) الفرنسية. وتعتبر الشركة الأمريكية (إكسون موبيل) هى الكبرى بين الشركات البترولية العملاقة، حيث تبلغ أصولها نحو ١٤٣ مليار دولار، وبلغت عائداتها أواخر عام ٢٠٠٥ نحو ٨٨ مليار دولار(٩). وتحتل الولايات المتحدة بصفة عامة المرتبة الأولى فى الصناعات النفطية، تليها فى ذلك المملكة المتحدة ثم فرنسا فى المركز الثالث. وكانت الشركات الأمريكية تمتلك حوالى ثلاثة أرباع الإنتاج النفطى العراقى، ولكنها فقدت هذه النسبة بعد تأميم "شركة البترول العراقى" عام ١٩٧٢(١٠). وبعد تأميم القطاع النفطى العراقى، تحولت الشراكة ناحية الشركات الروسية والفرنسية.

وقد رغبت الشركات الأمريكية والبريطانية فى استعادة وضعهما السابق فى قطاع النفط العراقى، كما حاولتا لعب دور قيادى فى صناعة النفط العالمية. فى الوقت نفسه، تدرك كل من واشنطن ولندن أهمية السيطرة على البترول الخليجى والعراقى بصفة خاصة، وتأثير ذلك فى قدراتها العسكرية والاقتصادية. كما تكمن الرغبة القوية لدى الشركات الأمريكية والبريطانية فى حرمان الشركات المنافسة لهما فى صناعة النفط من الانفراد بالبترول العراقى. وليس أدل على ذلك من تصريح "كينيث دير" المدير التنفيذى بشركة "شيفرون" الأمريكية عام ١٩٩٨، حين ذكر أن

## كبرى الشركات النفطية حول العالم *

| اسم الشركة | احتياطياتها النفطية (مليون برميل) |
| --- | --- |
| أرامكو السعودية | 259.4 |
| الشركة الوطنية للنفط (إيران) | 125.8 |
| الشركة الوطنية للنفط (العراق) | 115 |
| شركة البترول الكويتية (الكويت) | 99 |
| شركة فنزويلا النفطية (فنزويلا) | 77.8 |
| شركة أبو ظبي الوطنية للنفط (الإمارات) | 55.2 |
| شركة النفط الليبية (ليبيا) | 22.7 |
| الشركة الوطنية للنفط (نيجيريا) | 21.2 |
| شركة بيمكس النفطية (المكسيك) | 16 |
| لوك أويل (روسيا) | 17.36 |
| غاز بروم (روسيا) | 14.902 |
| إكسون موبيل (الولايات المتحدة) | 12.312 |
| يوكوس (روسيا) | 11.8 |
| شركة النفط الصينية (الصين) | 11 |
| شركة قطر للبترول (قطر) | 11 |
| شركة سونتراش (الجزائر) | 10.5 |
| بريتش بتروليوم اموكو (بريطانيا) | 10.1 |
| بتروبارس (البرازيل) | 9.8 |
| تشيفرون تكساسو (الولايات المتحدة) | 8.6 |
| توتال فينا (فرنسا) | 7.3 |

* المصدر: مجلة الإيكونوميست،عدد 30 أبريل 2005.

**أهم موردى النفط للولايات المتحدة الأمريكية حتى شهر ديسمبر ٢٠٠٥ (*)**

| الدولة | حجم الواردات الأمريكية (م.ب.ى) |
|---|---|
| كندا | ١,٨٩ |
| المكسيك | ١,٧٧ |
| السعودية | ١,٤٣ |
| فنزويلا | ١,١٨ |
| نيجيريا | ١,١٧ |
| أنجولا | ٠,٤٢٥ |
| العراق | ٠,٣٩٠ |

* الجدول يقتصر على الدول التى تصدر للولايات المتحدة أكثر من ٣٠٠ ألف برميل يوميا .
* المصدر : هيئة معلومات الطاقة الأمريكية .

"العراق يمتلك احتياطيات هائلة من النفط، وأتمنى أن يكون لشركة شيفرون حرية الولوج لهذا البلد والاستفادة من ثرواته النفطية" (١١). ولفهم مصالح الشركات النفطية الأمريكية الحقيقية التى كانت أحد دوافع الحرب على العراق، يجدر التعرف على طبيعة هذه المصالح، وذلك على النحو التالى:

**- إكسون موبيل :**

كانت شركتا "إكسون" و"موبيل" - قبل اندماجهما- تلعبان دورا مهما فى صناعة النفط العراقية حتى تم تأميم هذه الصناعة عام ١٩٧٢، وكانتا تحتفظان بما يعادل ٢٣,٧٥٪ من أسهم "شركة البترول العراقية" وذلك وفقا لاتفاقية "الخط الأحمر" التى وقعتها الولايات المتحدة مع بريطانيا عام ١٩٢٨، وكان لهاتين الشركتين الفضل فى اكتشاف حقل النفط فى "كركوك" أوائل القرن الماضى.

ومنذ تأميم صناعة النفط العراقية عام ١٩٧٢، والشركات الأمريكية والبريطانية تنظر بعين الحسد للشركات الفرنسية والروسية على مصالحهما النفطية مع النظام السياسى فى بغداد، وتتحين الفرصة للولوج لحقول النفط العراقية.

وعلى الرغم من العقوبات التى فرضت على تصدير النفط العراقى كاملا منذ عام ١٩٩٦، إلا أن الولايات المتحدة كانت تحصل على أكثر من نصف الصادرات النفطية العراقية من خلال شركات وسيطة، كما أن شركة إكسون موبيل كانت واحدة من كبرى الشركات التى تشترى النفط الخام العراقى خلال عام ٢٠٠١، ولكنها توقفت عن ذلك منذ ربيع عام ٢٠٠٢، حين وضع العراق رسوما جديدة على صادراته النفطية. ومع انخفاض قيمة هذه الرسوم، ارتفعت قيمة مشتريات إكسون موبيل من النفط العراقى من ٧٠ ألف برميل يوميا خلال يوليو ٢٠٠٢ إلى نحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا فى سبتمبر من نفس العام.

وتنبع الحاجة الشديدة من جانب إكسون موبيل للنفط العراقى نتيجة لرغبتها فى رفع مساهمتها فى سوق النفط العالمية، وليس أدل على ذلك من تصريح الرئيس التنفيذى السابق للشركة "لى رايموند"، حين ذكر" نريد الانخراط فى كل بقاع العالم النفطية وسنقدم الدعم المادى لأى اكتشافات نفطية جديدة فى أى بقعة من العالم، كما أن أى توسع اقتصادى لشركتنا لن يتم إلا من خلال نفط الشرق الأوسط"(١٢).

كما يشير "موريس فوستر" نائب رايموند إلى أن "نصف الاحتياجات العالمية من الغاز والنفطى عام ٢٠١٠ غير متوافرة حاليا، مما يتطلب اكتشاف مصادر جديدة". وتتبع إكسون موبيل استراتيجية تقوم على اكتشاف آبار وحقول نفط جديدة أكثر من تطوير أنواع جديدة من الطاقة المتجددة وذلك على عكس بقية منافسيها.

وتتركز معظم استكشافات إكسون موبيل فى حقول أمريكا الشمالية وبحر الشمال، والتى تنخفض بشكل واضح يوما بعد يوما، ولذا تتلهف إكسون موبيل على الاستئثار بالكعكة العراقية لضمان الاستمرار كأكبر قطب فى أسواق النفط العالمية، كما أنها تمتلك الأموال الكافية والنفوذ، مما يؤهلها للسيطرة على أكبر احتياطيات نفطية فى العالم، ولذا تخطط الشركة لإنفاق ١٠٠ مليار دولار على الاكتشافات الجديدة بحلول عام ٢٠١٠، وذلك لزيادة قدرتها الإنتاجية بمقدار ٣٪ سنويا كما سبق القول(١٣). وقد استغلت الشركة علاقاتها الوثيقة مع بعض رجال الإدارة الأمريكية للضغط عليهم لإقناع بوش بالسيطرة على النفط العراقى.

**- شركة هاليبرتون للطاقة :**

غنى عن الذكر تلك العلاقة الوطيدة بين ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى ورجال شركة هاليبرتون للطاقة، فقد تولى تشينى رئاسة مجلس إدارة الشركة حتى قبل ترشيحه لمنصب نائب الرئيس عام ٢٠٠٠، ولذا لم يكن غريبا أن يكون تشينى من أكثر المؤيدين لشن الحرب على العراق. ورغم تخليه عن منصبه فى شركة هاليبرتون، فقد عمل تشينى على أن يكون لشركته السابقة وجود حيوى فى العراق، سواء أثناء الحرب الأمريكية عليه من خلال اضطلاعها بإخماد الحرائق النفطية التى كان يتوقع أن يشعلها صدام حسين خلال سير المعارك الحربية، أو من خلال قيام فروعها الإنشائية بمد الجسور والكبارى لقوات التحالف أثناء الحرب، أو بعد انتهاء الحرب وسقوط النظام العراقى، وذلك من خلال النفاذ لحقول النفط العراقية وإعادة بناء المنشآت النفطية هناك، كما حصلت هاليبرتون على أكبر حصة فى عملية إعادة إعمار العراق(١٤).

## اللوبى النفطى وحروب الموارد :

كان للشركات الأمريكية دائما دورها فى إيجاد الحروب الخارجية للولايات المتحدة، بدءا من الحرب العالمية الأولى وحتى الحربين الفيتنامية والكورية، مرورا بالحرب العالمية الثانية، ذلك أن طبقة ثرية من الأمريكيين استثمروا فى الصناعات الحربية والعسكرية، وكونوا- بدءا من السبعينيات- ما يمكن تسميته (لوبى) الصناعات العسكرية الذين يدعمون الحزبين الكبيرين فى الولايات المتحدة (الديمقراطى والجمهورى) فى الانتخابات ويتبرعون لهما بكل شيء.

وكان المقابل لهذه الشركات يأتى دائما بعد نجاح الرئيس الجديد ودخوله البيت الأبيض. فعلى سبيل المثال، نشطت شركات الأسلحة بعد نجاح الرئيس (جورج بوش) الأب عام ١٩٨٨، واستطاع (لوبى) هذه الشركات إقناع الرئيس الجديد بإشعال حرب لتنشيط الاقتصاد من خلال تنشيط صناعة الأسلحة. وحسب إحصاءات أمريكية، فقد حققت حرب الخليج الثانية لأمريكا أرباحا

تزيد على ١٢ مليار دولار.

فى حين استنزفت نحو مائة مليار دولار من الدول العربية التى شاركت فى التحالف، عدا الخسائر الأخرى التى لحقت بالعراق والكويت، والتى بلغت مئات المليارات. ويرى البعض أن مجموع المبالغ النقدية التى دخلت الخزانة الأمريكية نتيجة حرب الخليج الثانية بلغ ٦٠,٦ مليار دولار، أنفقت منها على قواتها نحو ٤٨ مليار دولار، واحتفظت بنحو ١٢,٦ مليار دولار، يضاف إلى ذلك ما كسبته دول وشركات أخرى فرنسية وبريطانية وأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب، بدءا من إزالة الألغام، وانتهاء بإعادة الإعمار وتأهيل حقول النفط، وشركات الأدوية وغيرها(١٥).

وواقع الأمر، فإنه إذا كان النفط هو المحدد المهم وراء الحرب على العراق، فإنه - ووفقا لرؤية بوش ونائبه تشيني- ليس بهدف إشباع الحاجة الأمريكية الآنية له، بقدر ما هو أداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة فى العالم، كى تكتمل مقومات الإمبراطورية الأمريكية المزمع بناؤها وفقا لمشروع "القرن الأمريكى الجديد" الذى يرى دعاته، وعلى رأسهم ديك تشيني ودونالد رامسفيلد، أنه لن يتحقق دون السيطرة على النفط. ويرى كثيرون أن الولايات المتحدة قد خاضت حربى أفغانستان والعراق من أجل إيجاد موطئ قدم لها فى مناطق غنية بالنفط كالعراق، أو متحكمة فى مسارات خطوط الأنابيب كأفغانستان.

وتتأهب شركات النفط الأمريكية، بعد انتهاء العملية السياسية فى العراق، لعقد مجموعة من الصفقات للحصول على عقود احتكار للنفط العراقى بعد استقرار الأوضاع، وذلك فى هدوء بالغ وبتكتم شديد. وفى حين أن مسألة النفط كانت موضع اهتمام كبير فى الفترة التى سبقت غزو العراق، فإنها تحولت إلى مسألة أقل أهمية بعد ما تبين مستوى الإهمال الذى يعانى منه قطاع النفط العراقى. ونتيجة لذلك، فإن الولايات المتحدة لم تتمكن من ضخ كميات النفط المطلوبة لتمويل الحرب وسد النقص فى الاحتياطيات الاستراتيجية وتحقيق الربح. وقد تجد الحكومة العراقية الجديدة نفسها فى مأزق حقيقى، إذ إنها ستواجه فى آن واحد ثلاثة تحديات عسيرة فيما يتعلق بتحقيق الأمن وتهدئة الأوضاع فى البلاد، وتوفير الخدمات الأساسية، ومعالجة مسألة الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق. وستحتاج الحكومة العراقية الجديدة على الأرجح الى دعم الولايات المتحدة للنجاح فى مواجهة هذه التحديات الثلاثة. ومقابل ذلك، سيطلب من الحكومة المنتخبة أن تصدق على مشاريع لتطبيق اتفاقيات بعيدة المدى تعرف باتفاقيات تقاسم الانتاج مع شركات كبرى متعددة الجنسيات، يهيمن عليها الأمريكيون والبريطانيون، من أجل إضفاء الشرعية عليها من قبل حكومة منتخبة وذات سيادة. وتستخدم هذه العقود عادة فى التنقيب عن النفط، عندما يكون خطر عدم العثور على النفط مرتفعا وتكاليف الانتاج مرتفعة أيضا، وهو أمر لا ينطبق على العراق، اذ إن رواسب النفط متوافرة وتكاليف الانتاج منخفضة. وتحمى هذه العقود الشركات من الخسارة فى حال هبطت أسعار النفط، وقد فشلت شركات النفط الكبرى فى توقيع مثل هذه الاتفاقيات مع الكويت والمملكة العربية السعودية، لكنها على وشك تحقيق نجاح فى العراق، لا سيما فى ضوء الاستعداد الذى أبدته الحكومة العراقية الانتقالية لضمان توقيع هذه العقود بعيدة المدى فى الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٦. واذا ما تحقق ذلك وتم توقيع هذه العقود، لتضاف الى العقود التى سبق ان تم توقيعها، فإن التفاوض على المستقبل الاقتصادى والمالى للعراق يكون قد تم فى سرية شبه تامة، دون الاستفادة من نقاش وطنى حول كيفية استغلال الموارد الاستراتيجية للعراق(١٦).

---

**الهوامش :**

(١) د. سمير صارم، النفط العربى فى الاستراتيجية الأمريكية، على الرابط:
http://www.awu-dam.org/book/05/study322/05/book05-sd.007htm

(٢) المرجع السابق.

(3) Sean Gonsalves, War on Terrorism Has oily Undercurrent, (Seattle Post-Intelligencer, 2002/9/3), p.2.

(٤) إبراهيم الصياد، جريدة البيان الإماراتية، ١٥ فبراير ٢٠٠٢.

(5) The Tiger In The Tanks: ExxonMobil, oil dependency and war in Iraq, report by Greenpeace UK, February, .2003

(6) International Energy Outlook, Energy Administration Information (EAI) at: www.eia.doe.gov

(7) James A. Paul, Iraq: The Struggle for Oil, (Global Policy Forum, August, 2002), p.2.

(8) James L. Williams, A. F. Alhajji, The Coming Energy Crises?, Oil & Gas Journal, February 3, 2003

(٩) جريدة الشرق الأوسط، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٥.

(١٠) كانت المستثمرون فى شركة البترول العراقية هم (شل، والبريطانية للبترول، وإكسون موبيل، والشركة الوطنية الفرنسية).

(١١) ورد هذا التصريح فى موقع:
www.chevrontexaco.com/news/archive/chevron_speech/98/1998-11-.05asp

(12) Interviewed on After Hours with Maria Bartiromo, 23 September 2002, CBNC Television.

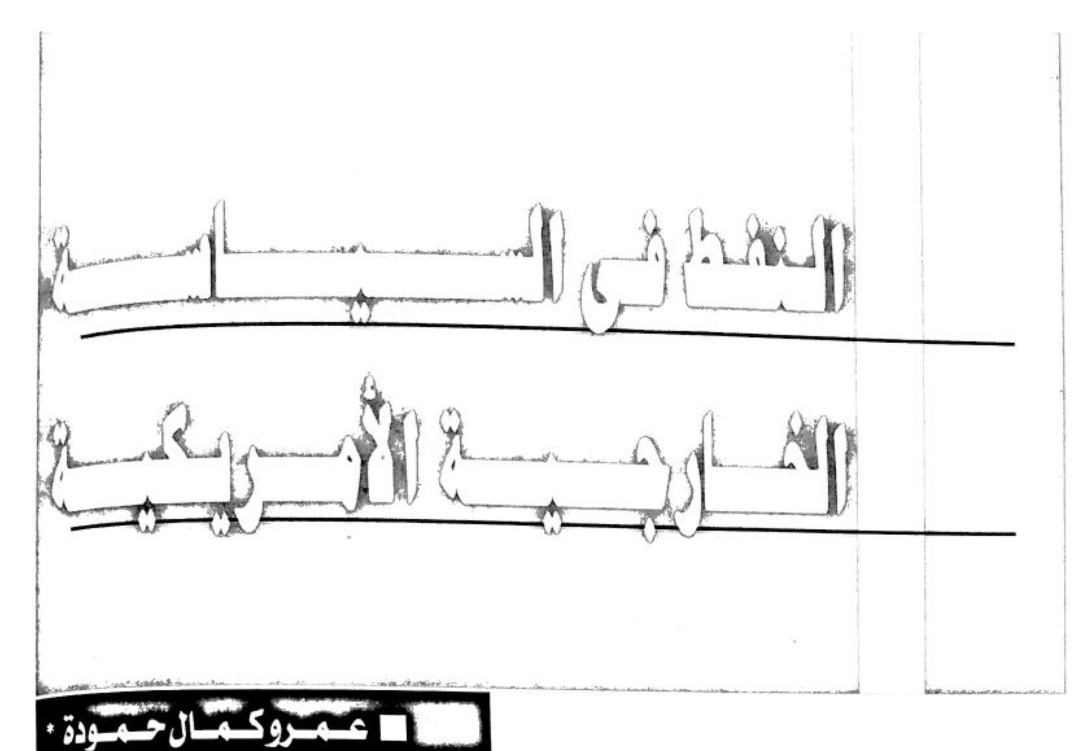
(13) Neela Banerjee, For Exxon Mobil, Size is a Strength and a Weekness, New York Times, 3/4/2003.

(14) Carolyn Koo, War Could Be Big Business for Halliburton, Reuters, 3/23/2003.

(١٥) سمير صارم، مرجع سابق، ص٦.

(١٦) غيدا فخرى، أمريكا وجائزة النفط فى العراق، جريدة الشرق الأوسط، ٢٣ مايو ٢٠٠٥.




■ عمرو كمال حمودة *

"لقد أصبحت الولايات المتحدة مدمنة للنفط، الذى يستورد من أنحاء غير مستقرة فى العالم" زينت هذه العبارة الخطاب السنوى للرئيس الأمريكى جورج بوش عن حالة الاتحاد الذى ألقاه مطلع العام الحالى، وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة تعتمد على النفط الخارجى بشكل هائل وذلك لسد استهلاكها اليومى الذى يزيد على ٢٠ مليون برميل.

وواقع الأمر، فإن مسألة النفط قد احتلت جانبا كبيرا من اهتمامات كافة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بما فيها الإدارة الحالية، التى يشكل النفط إحدى ركائز سياستها الخارجية، وذلك منذ أن وطئت قدما الرئيس بوش البيت الأبيض قبل خمس سنوات. ويحاول هذا التقرير إلقاء الضوء حول مركزية النفط فى السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يمكن تتبعه من خلال النقاط التالية:

## الحرب على أفغانستان :

لم يكن غزو أفغانستان مجرد رد فعل تلقائى على هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لأن التحضيرات وخطط العمليات العسكرية كانت مجهزة من قبل وتنتظر فقط إشارة الانطلاق. فالغزو كان سيحصل تحت أى مبرر لأهمية وضع أفغانستان فى الجغرافيا السياسية للنفط والغاز الطبيعى لمجمل المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا، وهو الحوض الضخم المسمى "أوراسيا"(١).

ومنطقة أوراسيا عبارة عن محيط من الثروة النفطية وحقل كبير للألغام السياسية، ومدار لصراع شديد الشراسة والعنف بين القوى الإقليمية والقوى الدولية، لأن "الجائزة" الاقتصادية - الاستراتيجية بهذه المنطقة "دسمة للغاية"، فهى أغنى منطقة فى العالم، بها ٦٠٪ من الناتج العالمى، و٧٥٪ من موارد الطاقة العالمية، ويسكن فيها ٧٥٪ من تعداد سكان العالم، ويقع داخلها بحر قزوين الذى يحتوى على ٣٣ مليار برميل احتياطى مؤكد من النفط، و٦٠٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعى.

وقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من نفسها أهم اللاعبين واختارت "أفغانستان" لتكون نقطة الارتكاز وقاعدة أمريكية لعملياتها العسكرية فى أوراسيا. وتتمثل الدوافع الأمريكية فيما يلى:

* ضرورة الاستيعاب العسكرى والسياسى للفراغ الناتج عن انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية.

* مواجهة تحديات نمو النفوذ الصينى فى أوراسيا وتمدد علاقتها النفطية مع دول الجمهوريات الإسلامية التى كانت خاضعة للاتحاد السوفيتى سابقا.

* محاصرة النفوذ الروسى وتقزيمه فى المنطقة، وإبعاد السيطرة الروسية على الموارد الطبيعية هناك.

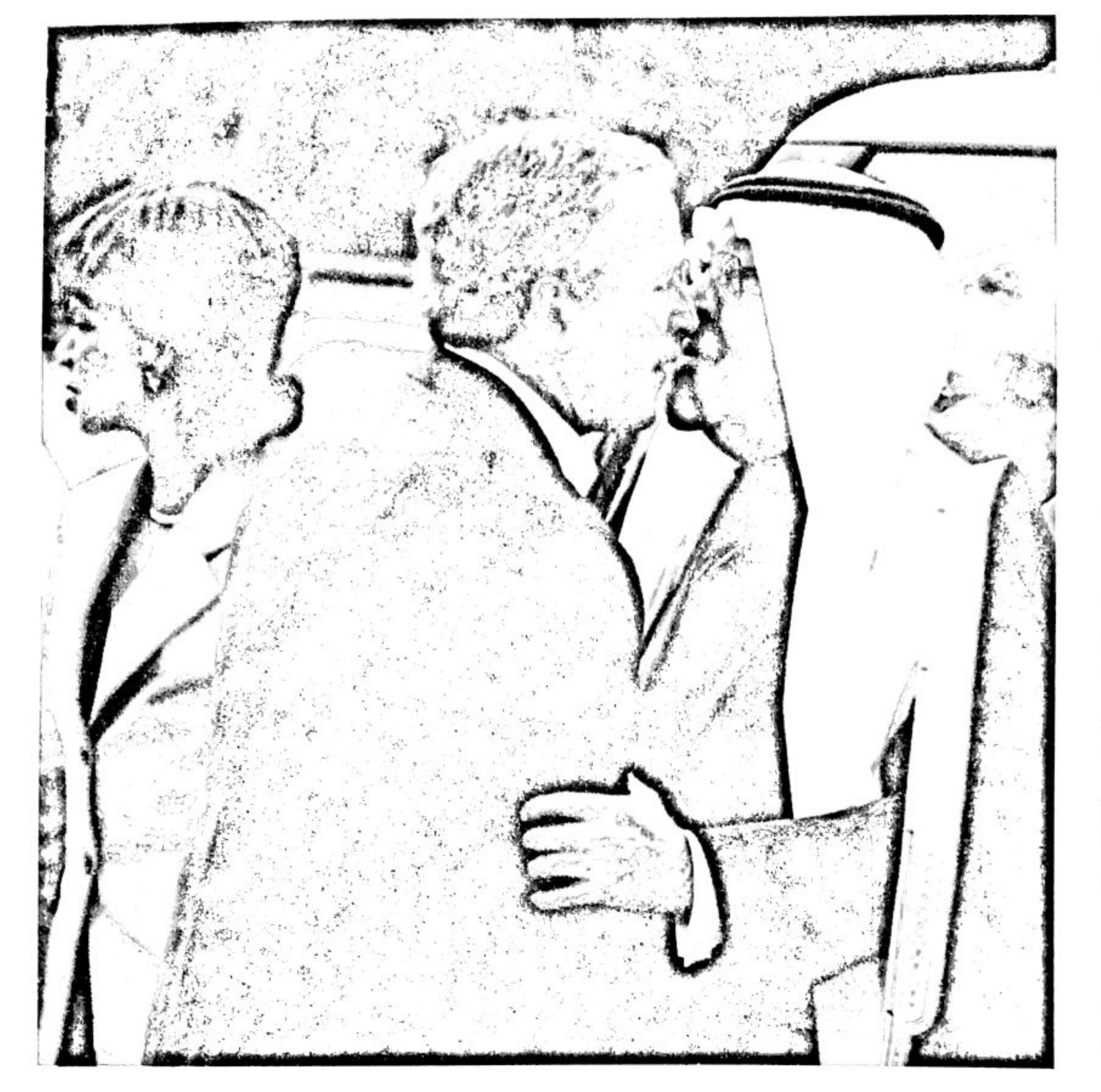
* أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية اليد العليا فى صادرات النفط والغاز فى أوراسيا وأيضا على طرق ومعابر هذه الصادرات إلى الخارج.

* إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين شركات متعددة الجنسية فى مجال النفط والغاز والخدمات البترولية والتى تنتمى إلى عدة دول غربية وروسية وصينية بالأساس، فلقد وصل التصارع بينها إلى حد "الحياة أو الموت".

* الهيمنة على المقدرات الأفغانية من النفط والغاز، فقد بلغ احتياطى أفغانستان من النفط ٦٪ من الاحتياطى العالمى، إضافة إلى احتكامها على ٤٠٪ من الاحتياطى العالمى للغاز!

ولقد تحركت الولايات المتحدة الأمريكية بفاعلية وقوة فى أرجاء منطقة "أوراسيا" لتثبيت مواطئ أقدامها وتأمين وجودها

(*) باحث فى شئون الطاقة.



**للولايات المتحدة الأمريكية علاقات تاريخية قوية مع المملكة العربية السعودية، نظرا لأهميتها كمصدر مهم للنفط. ولكن فى إطار الضغط الأمريكى من أجل الاصلاح والديمقراطية فى الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة سعت لإجراء حوار استراتيجى مع المملكة لإضفاء شكل مؤسسى على العلاقات الثنائية، والبعد بها عن إطار العلاقات الشخصية الذى تميزت به فى العقود السابقة.**

**الصورة من أرشيف مجلة نيوزويك.**

وتحقيق دوافعها. وكانت أول مهمة قام بها الجنرال "تومى فرانكس" قائد الحملة الأمريكية، التى غزت أفغانستان بعد الاحتلال، زيارة موسعة لكافة دول وسط آسيا، حيث فتح الباب لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية مقابل تسهيلات وقواعد عسكرية تتمركز بها قوات أمريكية وذلك لحماية مشروعات نفطية مهمة، بعضها كان على وشك البدء فى التشغيل، والبعض الآخر لايزال فى إطار التكوين.

فإذا كان النفط والغاز قد تم اكتشافهما بكميات واعدة فى جمهوريات أوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان على أيدى الشركات الأمريكية والأوروبية، فإن مسألة تصدير النفط والغاز إلى الخارج، سواء شمالا وغربا عبر البحر الأسود إلى أوروبا، أو شرقا وجنوبا نحو الهند والصين، أصبحت تقتضى إقامة "شبكة متكاملة من الأنابيب" تتهيكل داخل منطقة بحر قزوين وتتفرع لمختلف أنحاء أوراسيا، لأن بحر قزوين بحر مغلق بدون مخارج وخلجان بحرية.

لقد دار صراع دامٍ بين روسيا والشركات متعددة الجنسية، ومن ورائها الولايات المتحدة وبريطانيا، حول إنشاء شبكة الأنابيب، وانهزمت روسيا عندما نجح الطرف الآخر فى منعها من نقل نفط كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان عبر الشبكة الروسية، وتم إنشاء شبكة أخرى طولها ١٧٠٠ كيلومتر تبدأ من كازاخستان وتخترق جمهوريات آسيا الوسطى لتنتهى عند جورجيا وتركيا على البحر الأسود، وقد عرف خطا الأنابيب لنقل النفط والغاز باسم "خطوط أنابيب قزوين".

واللافت للنظر أن المسئول الذى كان منوطا به الإشراف على تنسيق الجهود بين شركات "تكساكو" و"شيفرون" و"أنوكال" و"بريتش بتروليم" و"النرويجية للبترول" و"الشركة التركية للنفط" أصحاب الملكية لهذا الخط بجوار حكومات أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان -كان "ديك تشينى" نائب الرئيس الحالى للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان عام ١٩٩٨ رئيسا لشركة "هاليبرتون" وهى من كبريات الشركات الأمريكية فى مجال الخدمات والمقاولات البترولية، وقال وقتها "إن منطقة بحر قزوين منطقة بترولية واعدة وتنمو بسرعة كبيرة للتحول لمنطقة

استراتيجية، لها أهمية كبرى للولايات المتحدة وللغرب بصفة عامة، لأن الغاز والبترول فيها لا يخضعان لسيطرة كارتل أوبك"(٢).

وكان لافتا للنظر أيضا بصورة غير عادية تعيين "زلمان خليل زاد" السفير الأمريكى الحالى ببغداد كأول سفير للولايات المتحدة فى أفغانستان عقب الغزو، والذى كان يعمل قبل ذلك مستشارا بشركة "أنوكال للنفط" التى كانت تتفاوض حكومة طالبان معها لإقامة خط أنابيب لنقل الغاز من أذربيجان وتركمانستان إلى الصين عبر باكستان وأفغانستان. وكان زلمان خليل الرجل الذى قام بدراسة تحديد المخاطر المالية والسياسية للمشروع.

أما الشخصية الأخرى، فهى "حميد كرزاى" الذى أتى من الولايات المتحدة إلى مقعد الرئاسة الأفغانية بعدما كان نائبا لرئيس شركة "أنوكال النفطية". ألا يثير ذلك التساؤلات المشروعة حول التداخل بين النفط والسياسة والأمن؟!

**التنافس النفطى مع الصين :**

تتابع عيون الخبراء العسكريين فى البنتاجون ومجلس الأمن القومى الأمريكى ووكالة المخابرات المركزية بدقة متناهية التحركات الصينية والمحاولات الدءوب التى تبذلها الصين لتأمين احتياجاتها النفطية، خاصة من تلك المنطقة الملاصقة لها فى بحر قزوين.

وكما ذكرنا من قبل، فإن من دوافع الولايات المتحدة للبقاء فى أفغانستان والوجود مع النفوذ القوى فى أوراسيا محاصرة التمدد الصينى فى تلك المنطقة من أجل النفط والغاز.

وتبدو قصة الصراع لشراء شركة "أنوكال" من جانب الصين موحية للغاية. الشاهد أن "أنوكال للنفط" تعمل فى أفغانستان، وتمتلك خط الأنابيب الذى سينقل الغاز على بحر العرب والصين من أواسط آسيا، ثم إنها من كبرى الشركات الأمريكية العاملة فى مجال صناعة البترول.

فى يونيو ٢٠٠٥، تقدمت شركة الصين الوطنية للنفط (الحكومية) بعرض لشراء أنوكال بمبلغ ١٨,٥ بليون دولار، متفوقة على العرض الذى قدمته شركة "شيفرون الأمريكية". ورغم ذلك، أثار خطر تملك الصين لشركة نفط أمريكية معارضة سياسية فى واشنطن وأدى ذلك لإفشال الصفقة.

ما استهدفته الحكومة الصينية من هذه الصفقة هو شراء أصول نفطية ممثلة فى شركات بترولية عملاقة، لأن ذلك يحميها من تقلب أسعار النفط، حتى لو كانت تفتقر للثروة البترولية. باختصار، يمكنها شراء شركات نفطية، فلو ارتفعت أسعار برميل البترول، فستكون الدولة على الأقل محمية جزئيا، لأن قيمة أسهم الشركة سترتفع هى الأخرى.

ويعلق جوزيف ستيجليتس -رئيس الطاقم الاقتصادى السابق للرئيس كلينتون- على فشل هذه الصفقة بقوله:

"دائما تشدد الولايات المتحدة على أهمية الأسواق الحرة، لكن رفضها العرض الصينى يناقض هذه الرسالة. فقد برهنت على أن المصالح الوطنية تأتى قبل أعمال السوق، كما بينت بشكل واضح أنه لا داعى للصين أو لأى طرف كى يصدق أن آليات السوق ستعمل خلال فترة أى نقص عالمى فى الطاقة"(٣).

إذن، فقد فهمت الصين أن عليها السيطرة على الموارد الطبيعية التى تحتاج إليها، ليس لأسباب تتعلق بإدارة رءوس أموال، إنما من أجل تأمين الإمدادات فى المستقبل. يمكن للإدارة الأمريكية أن تمنع الصين من شراء شركات نفطية داخل الأراضى الأمريكية، ولكنها لن تمنعها من الشراء فى أى مكان آخر فى العالم. وبالفعل، اتسع نشاط الصين فى مناطق أخرى وبأشكال مختلفة، فلقد طورت شراكة استراتيجية مع الهند فى الحصول معا على امتيازات نفطية، وهذا ما حدث فى سوريا (الصين ثانى بلد مستهلك للنفط فى العالم، والهند فى المركز السادس).

ومنذ عام ١٩٩٧، حصلت الشركة الصينية الوطنية للنفط على امتيازين فى جمهورية كازاخستان، بالإضافة إلى تقديمها تمويلا لدراسة إقامة مشروع خط أنابيب بطول ٣٠٠٠ كيلومتر، يبدأ من كازاخستان إلى إقليم "كسينج يانج" كمرحلة أولى، بعدها يمكن أن تكون له شبكة فرعية ترتبط بإيران وروسيا، ثم إن الصين تمتلك حقولا نفطية بالمشاركة مع الحكومة السودانية، وأيضا فى نيجيريا وأخيرا مع الحكومة الموريتانية.

وليس من قبيل المصادفة أن أول زيارة للملك عبدالله بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية، بعد توليه الحكم خارج الشرق الأوسط، كانت إلى الصين فى شهر يناير ٢٠٠٦، وقد شهدت توقيع خمس اتفاقيات، من بينها قيام تعاون وثيق فى مجال البترول والغاز الطبيعى والتعدين.

وهى التى قد تمهد لتعاون عسكرى فى المستقبل، خاصة شراء صواريخ باليستية من الصين. وقد علق الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى على تطور العلاقات النفطية مع الصين بقوله "إن الصين تتلقى أكبر كميات النفط الخام من المملكة العربية السعودية، فإذا كانت الإمدادات النفطية تشكل علاقة استراتيجية، فهذه إذن علاقة استراتيجية"(٤).

ولكن هذه التحركات الصينية أشعرت الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تغيير وسائلها فى مواجهة التحديات الصينية. وبمعنى آخر، إن توجيه اتهامات أو فرض عقوبات على الصين من أجل تعزيز حقوق الإنسان، لم يعد مجديا، خصوصا وأن تقاربا صينيا - روسيا فى منطقة أوراسيا قد عزز من حالة القلق لدى الولايات المتحدة، ومن ثم بات من الضرورى الهيمنة على الموارد النفطية والغاز فى أهم منطقتين حاليا وهما أوراسيا والشرق الأوسط، والأهم مناطق تدفق وعبور هذه الموارد.

وهناك قلق أمريكى متزايد من التفاهمات الروسية - الصينية، التى أخذت أبعادا أمنية، فلقد زادت روسيا من كميات النفط التى تصدرها إلى الصين، بينما توفر الصين لروسيا ضمانات مالية وقروضا لتحديث صناعة النفط الروسية، وقد قامت روسيا ببيع معدات وأسلحة متنوعة إلى الصين، من ضمنها قاذفات قنابل وهى طائرات سوخوى/٣٠ الحديثة، ثم إن الدولتين أجرتا مناورات عسكرية مشتركة على الحدود بينهما مطبقتين استراتيجية "الدفاع عن النفس" فى حالة التعرض للاجتياح، كما تم الاتفاق على إنشاء آلية بينهما للتشاور فى الشئون الأمنية ذات الحساسية العالية.

والروس لا يخفون استياءهم الكبير من التحركات الأمريكية فى القوقاز وبحر قزوين، وضياع مفتاح الموارد الطبيعية من نفط وغاز من أيديهم وانتقاله لأيدى الشركات الأمريكية والأوروبية، وأن المسألة تعدت ذلك إلى فرض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الأطلنطى على "معابر" النفط والغاز داخل منطقة أوراسيا، ولذلك تنشط روسيا فى علاقتها بالصين، وساهمت فى تطوير البرنامج النووى الإيرانى، وتحكم قبضتها الصارمة على إقليم الشيشان لتتحدى الطموحات الغربية فى منطقة بحر قزوين، وهى لا تنسى أن الحرب الدامية التى عصفت بدولة يوغوسلافيا كانت فى الأساس لتفكيك البلقان وإعادة ترتيبه حسب شروط حلف الأطلنطى، وتمهيد الأرض لإنشاء شبكة الأنابيب لنقل الغاز والبترول من القوقاز وبحر قزوين إلى أوروبا.

**قواعد "نفطية" حول العالم :**

بدأت العمليات العسكرية ضد يوغوسلافيا عام ١٩٩٩، وعندما انتهت منحت وزارة التجارة الأمريكية الحكومة البلغارية منحة لا ترد قدرها مليون دولار لتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط وآخر للغاز عبر البلقان. هذا المشروع، الموضوع الآن تحت التنفيذ، كانت قد تقدمت به عام ١٩٩٧ (لاحظ ذلك) شركة بريتش بتروليم وشركة هاليبرتون الأمريكية إلى الحكومة البلغارية، ليمتد خط الأنابيب من "بورجاس" فى بلغاريا ثم "سكونجى" فى مقدونيا لينتهى بميناء "فلور" فى ألبانيا.

ومع انتهاء العمليات العسكرية فى "كوسوفو"، أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية ٣٦,٦ مليون دولار لبناء قاعدة "بوندستيل" فى جنوب كوسوفو، حيث تتمركز حاليا القوات الأمريكية بها، وهى أكبر قاعدة عسكرية شيدت منذ حرب فيتنام، وكان المقاول الرئيسى شركة "براون آند رووت" أحد أفرع شركة هاليبرتون النفطية.

وإذا كان القوس الأمريكى يحيط بمنطقة أوراسيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية عززت وجودها العسكرى والأمنى فى منطقتين على قدر كبير من الأهمية، هما إقليم الشرق الأوسط، والقرن الإفريقى.

كانت الحرب ضد العراق نفطية بالأساس، لأن العراق يمتلك ثانى أكبر احتياطى نفطى فى العالم، ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية بوجودها العسكرى فى العراق تهدد إيران وتضبط الإيقاع فى منطقة الخليج برمتها، وتحرس منطقة أوراسيا من باطنها حتى لا يفكر الدب الروسى فى الوصول إلى المياه الدافئة فى الخليج أو المحيط الهندى. ويرى مخططو الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة أن القرن الإفريقى مع أوراسيا يصنعان معا دائرة واحدة من المصالح الأمريكية النفطية والأمنية. ومنطقة القرن الإفريقى تحمل ثروة نفطية واعدة. ففى الصومال، عندما تهدأ الأمور وتصبح هناك دولة مرة أخرى، سيمكن استخراج ٣٥٠ ألف برميل نفط يوميا، بينما تشير الدلائل إلى وجود كميات مماثلة فى إثيوبيا وأيضا إريتريا، بينما يعوم السودان، سواء شماله أو جنوبه، على بحيرة نفطية، ويصل الإنتاج اليومى حاليا إلى نصف مليون برميل، ناهيك عن أن السودان لديه ١٪ من الاحتياطى العالمى.

وقد شكلت الإدارة الأمريكية قيادة مركزية عسكرية مسئولة عن المحور الممتد من القرن الإفريقى إلى أوراسيا، وهى تنسق مع القواعد الحربية والجوية .. والتسهيلات الممنوحة على النحو التالى:

*** جيبوتى :**

توجد ترتيبات وتسهيلات بما يسمح بدخول وعمل القوات الجوية بالدوريات.

*** جزيرة سيشل :**

يوجد مركز اتصال تابع لهيئة الفضاء الأمريكية "ناسا" كما توجد أيضا قوة طيران.

*** كينيا :**

قواعد ممباسا ومطار "نان يوكى" وقاعدة كينيا البحرية الرئيسية، وهى تقدم مراكز اتصال ونقل وصيانة وشحن.

وقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية ٣٠ مليون دولار لتعميق مياه ميناء ممباسا بما يسمح بدخول حاملات الطائرات إليه.

*** الصومال :**

قاعدة "مقديشيو" الجوية وقاعدة "بربرة"، وهما تقدمان للقوات الجوية الأمريكية خدمات نقل برى وبحرى وتمركز قوات وإمكانيات صيانة وإصلاح محدودة.

*** سلطنة عمان :**

قاعدة نصيره، وهى قاعدة جوية بحرية ذات تجهيزات كبيرة من ناحية التموين ووسائل النقل والأجهزة الإلكترونية والطائرات والصواريخ.

ثم قاعدتا ثوماريت وسيب، وهما قاعدتا طوارئ جوية وتسهيلات للدوريات الأمريكية البحرية والجوية.

*** تركيا :**

قواعد موس وباتمان وأرضروم، وقد حصلت الولايات المتحدة على الحق فى ترتيبات غير رسمية لاستعمال القواعد الثلاث الجوية التركية قرب الحدود مع روسيا وإيران والعراق، وهى قواعد تابعة لحلف الأطلنطى، وجاهزة للطيران المقاتل وللنقل الجوى السريع.

*** قاعدة دييجو جارسيا :**

وهى قاعدة تمتلكها بريطانيا ولكن تسمح للولايات المتحدة باستعمالها، وهى قاعدة كبيرة ومتعددة الأغراض، وبها إمكانيات لإعاشة القوات وللتدريبات وللعمليات الجوية والبحرية والإبرار الجوى، بالإضافة لأجهزة التنصت والتشويش والمراقبة.

وهناك تنسيق كبير وتعاون وثيق بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتكاد تتطابق لديهما عملية الربط بين الطاقة والأمن، لضمان تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الاقتصادات الغربية دون أى عراقيل(٥).

وتدعم كلتاهما فى سبيل ذلك نظما ديكتاتورية وملكيات مطلقة بزعم الحفاظ على الاستقرار، وقد أبقت بريطانيا على عشرين ألف جندى فى منطقة الخليج، كما أصدر مجلس العموم البريطانى وثيقة مهمة عام ٢٠٠١ حول أمن الطاقة، ترصد تحول

بريطانيا إلى مستورد للنفط عام ٢٠٥٠. وتعد هذه الوثيقة الأساس الذى اعتمدته رئاسة أركان الجيش البريطانى لاستراتيجيته المستقبلية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط.

**أمن الطاقة الأمريكى :**

يرى وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر أن العالم يشهد منذ فترة عملية إعادة تركيب للخريطة الجيو/استراتيجية، وأن هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد. ووفقا لذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب وهيكلة مناطق مختلفة من العالم على قاعدة "تدفق إمدادات النفط والغاز" وذلك باستخدام آلتها العسكرية، خاصة أن الإنفاق العسكرى الأمريكى هو الأول فى العالم، بالإضافة للنصيب الأعظم للولايات المتحدة من التجارة الدولية، مما أعطاها الثقة والقدرة على ممارسة الخيارات العسكرية بيسر فى إدارتها لسياستها الكونية(٦). هذا الدور الأمريكى الحالى أدخلها فى طور استعمارى جديد غيرت من خلاله اسم العدو الذى تحاربه ليصبح "الإرهاب". ومن المثير أن خريطة الإرهاب والدول المارقة هى ذات الخريطة الرئيسية للمناطق الحيوية للنفط والغاز، سواء فى الشرق الأوسط أوأوراسيا أو القرن الإفريقى(٧).

تلك الأوصاف الجديدة "للعدو" فى الاستراتيجية الأمريكية الدفاعية ولأمن الطاقة، تسمح للولايات المتحدة بخوض حروب باستخدام أسلوب "الاقتراب غير المباشر" لتتفادى مواجهات مع دول تمتلك أسلحة نووية مثل الصين -الهند - إيران فى حال امتلاكها للسلاح النووى - روسيا، وفى نفس الوقت، تبرر وتغطى وجودها المباشر فى مناطق الصراع سواء أفغانستان أو العراق. وهى أيضا ترى الخطر الحقيقى فى ظاهرة الأصولية الإسلامية التى تستخدم وسائل شديدة العنف أحيانا لمواجهة الهيمنة الأمريكية والاحتجاج على رغبة الولايات المتحدة فى تسويق نموذجها الثقافى فى إطار التبشير بالعولمة. وينبه الأستاذ أمين هويدى -تأكيدا لما سبق- إلى "أن هناك تغييرات فى مفاهيم الأمن القومى فى ظل النظام الدولى المعاصر، وقد أصبح تدخل الولايات المتحدة فى الشئون الداخلية للدول أكبر وأعمق -وعلى عينك يا تاجر (حسب تعبيره)- فقد نصَّبت من نفسها رجل الشرطة العالمى"(٨).

ويحسن بنا أن نلقى نظرة على قائمة التهديدات للمصالح الأمريكية فى مجال الطاقة، والتى حددتها وزارة الدفاع (البنتاجون) منذ خمسة عشر عاما:

- الدول أوالجماعة التى تمتلك أسلحة كيميائية.
- الدول أو الجماعة التى تمتلك أسلحة بيولوجية.
- الدول المارقة التى تمتلك أسلحة ذرية أوفى سبيلها لذلك.
- محاور الشر التى تعتمد على وسائل الإرهاب والتخريب واختطاف الطائرات.
- الإرهاب السيبيرى.

وقد أضيف لهذه القائمة بعد أحداث ١١ سبتمبر "تنظيم القاعدة"(٩).

وعلى ضوء هذه القائمة من التهديدات، تدار الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة فى أنحاء الكرة الأرضية وفى الفضاء الخارجى أيضا، ويعتمد أسلوب الاقتراب غير المباشر، الوجود فى بؤر الاضطرابات، وكذلك إيجاد بؤر للاضطرابات حسب الأهمية والحاجة.

فمنطقة القرن الإفريقى -على سبيل المثال- استدعت وجود قوة أمريكية متمركزة حاليا فى "جيبوتى" تعتمد على التدخل السريع لمواجهة أى تهديد للمصالح الأمريكية فى القرن الإفريقى من جانب الإسلام الأصولى، ثم لتقديم الدعم لأى عمليات عسكرية تحتاج إلى تدخل عاجل فى منطقة الخليج وبحر قزوين والقوقاز.

ومن ضمن الأساليب المعتمدة استخدام القلاقل والتخريب المضاد وهز أمن النظم الأخرى، فأمريكا تنظر بقلق شديد لتنامى القدرات النووية الإيرانية، بالإضافة لتنامى نفوذها فى العراق (خاصة الجنوب حيث تشرف على الأمن الداخلى فى مناطق الشيعة) وفى سوريا ولبنان، ولذلك تدار عمليات استخباراتية مضادة منذ فترة فى إقليم "خوزستان" غرب إيران، وهناك صدامات دموية، بينما اتسعت حدة النزاعات القومية والانفصالية فى ثلاثة أقاليم إيرانية، هى سيستان وبلوشستان وأذربيجان الغربية بمحاذاة تركيا، وهى أقاليم تتميز بغالبية سنية وبوفرة النفط والغاز فى أراضيها، وقد شهدت هذه الأقاليم اضطرابات أمنية وصراعات دموية.

وخلاصة ما تقدم أن اللعبة الاستراتيجية الأمريكية يتداخل فيها الإرهاب مع النفط، ومعادلة الأمن والطاقة فى الاستراتيجية الأمريكية ضرورية لتحقيق التفوق الأمريكى على كافة الدول الأخرى فى الهيمنة على الحصول على النفط والغاز، وعلى تدفقه ومعابره وطرق مواصلاته من المنبع حتى وصوله إلى المستهلك النهائى.

هذه المعانى جاءت متضمنة فى موازنة وزارة الدفاع الأمريكية لعام ٢٠٠٧، والتى تقدم بها الوزير دونالد رامسفيلد إلى الكونجرس فى الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٠٦، وقد بلغت ٤٤٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٧٪ عن العام السابق لها.

وقد أرفقت مع الموازنة وثيقة "المراجعة الرباعية للدفاع" التى تشكل أساس الاستراتيجية الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات القادمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوثيقة تحدثت فى ١١٣ صفحة عن الواقع الحالى لخطر تنظيم القاعدة والحركات التابعة له والمنتشرة فى ٨٠ دولة. وأكدت الوثيقة الطابع الخاص وغير النمطى للحرب على الإرهاب لتهيئ الرأى العام الأمريكى لحرب طويلة تتعدى حدودها العراق وأفغانستان.

تضمنت الوثيقة أيضا فقرة مهمة عن "الخطر الإيرانى" وبها جزء خاص لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهناك فقرة مهمة وتحذير لتنامى قوة الصين العسكرية بما يشكل خللا فى التوازن الإقليمى لجنوب شرق آسيا. وقد طلبت الوثيقة زيادة عناصر قوات العمليات الخاصة لمكافحة شبكات الإرهاب إلى ٥٢ ألف فرد(١٠). وبعد التقدم بالموازنة الجديدة إلى الكونجرس، سافر دونالد رامسفيلد إلى "مدينة تورمينا" بجزيرة صقلية ليحضر اجتماع وزراء دفاع الأطلنطى، حيث حصل على قرار بزيادة "قوة إيساف" -أداة حلف الأطلنطى فى أفغانستان- من ١٠ آلاف إلى ١٦ ألف فرد.

**الهوامش :**

(١) عمروكمال حموده، غابة من الأنابيب، مجلة الأموال اللندنية، عدد يناير مارس ١٩٩٨ .

(٢) جوزيف ستيجليتس، الصين تقتحم سوق النفط العالمية، جريدة الحياة اللندنية، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

(3) Richard Russel - Dangerous Liaisons: Oil for Missiles- Wall Street Journal, 25 Jan 2006.

(4) Dan Plesh - Ending Oil Dependency, Observer, 9 Oct 2001.

(5) Henry Kissinger - La Nouvelle Puissance Americaine - Fayard 2003.

(6) Simon Tisdall - Reaching the Parts other Empires Could Not Reach - The Guardian, 18 Jan 2002.

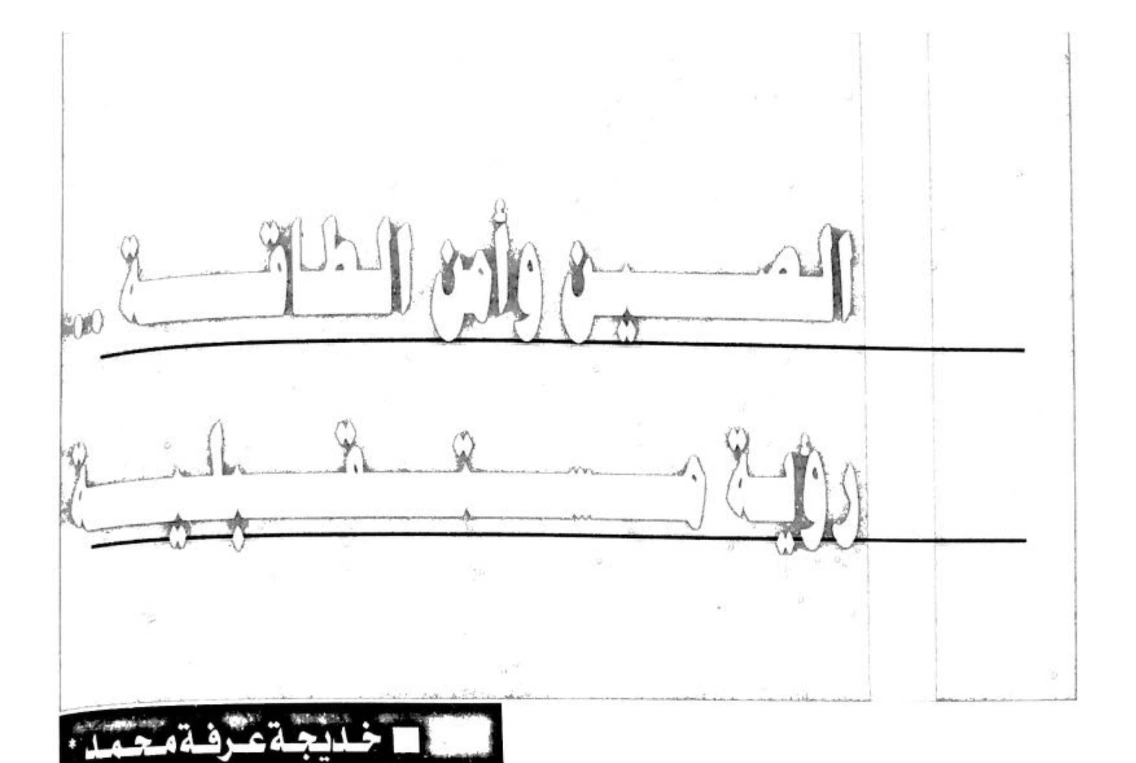
(٧) أمين هويدى، تغييرات فى مفاهيم الأمن القومى، جريدة الأهرام، ١٧ يناير ٢٠٠٦.

(8) Robert Fisk: La Grande Guerre Pour La Civilisation - La Decouverte 2005.

(9) Dr. Michael A. Weinstein: Washington's Long War and Its Strategy in the Horn of Africa, Http://www.PINR.com, 9 Nov 2005.

(١٠) جريدة الحياة اللندنية، ٨ فبراير ٢٠٠٦.




■ خديجة عرفة محمد*

تدفع معدلات النمو القوية، التي يشهدها الاقتصاد الصيني والتي تصل إلى ٩,٤ بالمائة، إلى ضرورة السعي نحو تأمين احتياجاتها من الطاقة كالنفط والغاز. لذلك، تشكل الاستثمارات الصينية الخارجية في مجال النفط إحدى القضايا المهمة عند دراسة الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة، Energy Security وذلك من خلال سعي الصين لتحقيق أمن الإمدادات النفطية لها. وبوجه عام، فقد تمكنت الصين حتى عام ١٩٩٢ من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال النفط، إذ بلغ الإنتاج المحلي من النفط في هذا العام ١٤٢,١٠ مليون طن، في حين مثل الاستهلاك المحلي ١٣٣,٥٤ مليون طن. إلا أنه بدءا من عام ١٩٩٣، بدأت الصين في الاعتماد على استيراد النفط من الخارج، وذلك للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي المتزايد(١).

## الوضع النفطي الراهن للصين :

تعد الصين ثاني أكبر دولة آسيوية وثالث أكبر دولة في العالم من حيث استهلاك النفط، وذلك بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتشير التوقعات إلى أن الصين ستصبح أكبر مستهلك للنفط في آسيا بحلول عام ٢٠١٥، وذلك في ظل توقعات تشير إلى أن كمية الاستهلاك المحلي في الصين من النفط ستصل إلى حوالي ٤٠٠ مليون طن وذلك في عام ٢٠١٥، مما يعني لجوء الصين إلى استيراد ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون طن من النفط سنويا(٢).

تعد الصين الدولة رقم (١) في العالم من حيث معدل إنتاجها السنوي من الفحم الذي يبلغ ١,١٠٠ مليار طن، إلا أنها تتمتع بدخول محدود لمصادر الطاقة الأخرى، إذ تشير التقديرات إلى أن الصين تمتلك احتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ ٢١,٣ مليار طن، في حين أن الكمية القابلة للاستخراج لا تتعدى ٦,٠٩ مليار طن، إضافة إلى أن أكثر من نصف هذه الكمية تم استخراجها بالفعل (٣,٥ مليار طن)، في حين أن النسبة الباقية المقدرة بـ ٢,٤٥ مليار طن تشكل نسبة لا تتجاوز ٢٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، وذلك في وقت يمثل فيه سكان الصين أكثر من ٢٢٪ من إجمالي سكان العالم. يضاف لذلك أن الحقول النفطية الرئيسية في الصين، والواقعة في المناطق الساحلية شرقي الصين، قد دخلت في مرحلة التراجع التدريجي وذلك بعد سنوات طويلة من الاستخراج(٣). كما تشير التقديرات إلى أن استخدام الصين من النفط من المتوقع أن يزيد بمتوسط نمو سنوي ٥,٧٪، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٠، و ٢,٩٪ خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٥(٤).

هذا، ويعد التزايد في استهلاك الصين من النفط نتيجة للتزايد في عدد سكان السكان، وكذلك تزايد مستوى النمو الاقتصادي في البلاد، إذ تعد الصين من أكثر الاقتصادات نموا في العالم في الوقت الحالي. فخلال الفترة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٢، بلغ متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الصين ٩,٤٪، وفي عام ٢٠٠٢ بلغ معدل النمو ٨٪، ثم ازداد المعدل ليبلغ ٩,١٪ في عام ٢٠٠٣، وإن تراجع في عام ٢٠٠٤ ليبلغ ٨,٦٪. وتشير التوقعات إلى انه خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٥، فمن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ٦,٤٪، ثم ٥,٣٪ وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٥(٥).

وعلى هذا الأساس، وفي ظل هذه التوقعات، يشكل تحقيق "أمن الطاقة" أحد أبرز التحديات التي تواجه الصين، وذلك في ظل التزايد في أعداد السكان وما يصاحبه من تزايد في استهلاك النفط، بحيث يصبح تحقيق أمن الإمدادات من النفط هو أحد المحددات الحاكمة لسياسة الصين في مجال النفط.

## الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة :

بتتبع الاستراتيجية الصينية القائمة على تحقيق أمن الطاقة، يتبدى أن الصين – ومنذ بداية اعتمادها على الخارج للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي من النفط –بدأت تتحرك على أكثر من مسار وذلك على المستويين الداخلي والخارجي.

على المستوى الداخلي، بدأت الصين في الآونة الأخيرة في التفكير في بناء مخزون احتياطي استراتيجي، بحيث يصل إلى ١٥ مليون طن بحلول عام ٢٠١٠، كما بدأت الصين تخطط للبحث عن بدائل للطاقة ومن بينها الـ hydroelectric. وفي الوقت الحالي، توجد دول عدة تتبع الاستراتيجية ذاتها، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مخزونا استراتيجيا من النفط يكفي

(*) باحثة في الشئون الآسيوية.

للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلى وذلك لمدة تصل إلى ٤٥ يوما، كما أن دول الاتحاد الأوروبى لديها احتياطى نفطى يكفيها لمدة ثلاثة أشهر(٦)، وتولى الصين هذا الأمر اهتماما بالغا فى الآونة الأخيرة.

على المستوى الخارجي، أخذت الصين تتحرك وفقا لأكثر من مسار. فمن ناحية أولى، لجأت الصين إلى البديل الخاص باستيراد النفط الخام. وفى هذا السياق. اعتمدت الصين على أكثر من منطقة، من بينها دول الشرق الأوسط، وروسيا، ودول آسيا الوسطى، وبعض الدول الإفريقية، إضافة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية. وقد مثلت الدول العربية (خاصة الدول الخليجية) أكبر مورد للنفط الخام للصين، إذ تشير الإحصاءات إلى أن الدول العربية يوجد لديها ٦٠٪ من احتياطى النفط العالمى المؤكد، إضافة إلى ٢٢,٤٪ من احتياطى الغاز الطبيعى العالمى، كما يبلغ إنتاج الدول العربية من النفط ما يعادل ٣٠٪ من الإنتاج العالمى. ففى عام ١٩٩٣، استوردت الصين ٧,٢١١ مليون طن من النفط الخام من الدول العربية، وهو ما مثل حوالى ٤٦٪ من إجمالى واردات الصين من النفط الخام فى العام ذاته. وفى عام ٢٠٠٥ وحده، استوردت الصين نحو ٥٥ مليون طن من النفط الخام من الدول العربية، معظمها من دول الخليج، وهو ما مثل ٤٤٪ من إجمالى واردات الصين النفطية لهذا العام، بحيث أصبحت الدول العربية أكبر مصدر لإمداد الصين بالنفط.

من ناحية ثانية، بدأت الصين فى التفكير فى بدائل أخرى، من بينها التعاون مع بعض الدول المصدرة للنفط فى استكشاف حقول جديدة بها أو إدارة الحقول القديمة القائمة بها وتطويرها(٧)، هذا إضافة إلى الاتجاه باستثماراتها الخارجية إلى مجال النفط فى هذه الدول، وهو ما يتوافق مع فكرة التعاون بين منتجى ومستهلكى النفط، وهى فكرة سبق أن نادى بها "منتدى الطاقة العالمى"، وتتمثل فى فكرة "أمن الإمدادات" الذى تطالب به الدول المستهلكة، و"أمن الطلب" الذى تنادى به الدول المنتجة للنفط(٨).

وفى واقع الأمر، فإن لجوء الصين إلى هذا البديل يرجع إلى تخوف الصين من حدوث بعض الاضطرابات السياسية التى قد تؤثر فى استيرادها للنفط الخام من بعض المناطق، ومن ذلك التخوف من تداعيات عدم الاستقرار الذى تعانى منه منطقة الشرق الأوسط على التأثير فى إمدادات النفط من المنطقة، خاصة فى ظل ما أدت إليه الحرب فى العراق من ارتفاع فى أسعار النفط، كما تخشى الصين من حدوث أى اضطرابات فى الإمدادات النفطية القادمة إليها عبر مضيق ملقا، خاصة فى ظل ما يطرحه باحثون صينيون من أن هذا الأخير يسهل إغلاقه بسهولة، يضاف لذلك أن اعتماد الصين على روسيا وبعض دول آسيا الوسطى المشاطئة لبحر قزوين -والتى تمتلك احتياطيات نفطية يعتد بها(٩)- يواجه بتحد آخر يتمثل فى الوجود الأمريكى فى آسيا الوسطى، الذى تهدف من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطويق الصين والحيلولة دون وصولها لدول آسيا الوسطى.

## الاستثمارات النفطية الصينية :

فيما يتعلق بالاستثمارات الصينية الخارجية فى مجال النفط، كأحد مجالات التحرك الصينى لتحقيق تأمين مصادرها من الطاقة، نجد أن الشركات النفطية الصينية قد بدأت فى الدخول فى مشاريع استثمارية فى مجال النفط فى الخارج، إذ بدأ توجه كبرى الشركات الصينية العاملة فى مجال النفط إلى الاستثمار فى مشروعات نفطية فى الخارج منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، ومن بين تلك الشركات: الشركة الوطنية الصينية للنفط CNPC، والمؤسسة الوطنية العامة للنفط البحرى CNOOC، والمؤسسة الوطنية العامة للبتروكيمياوات SINOPEC، وتعد هذه الشركات من بين كبرى الشركات النفطية فى الصين.

ففى عام ١٩٩٢، قامت الشركة الوطنية الصينية للبترول باستثمارات نفطية فى كندا، وإن اتسمت بأنها ذات طابع محدود، ثم اتجهت بعد ذلك للاستثمار فى دول أخرى، من بينها بيرو، وغينيا الجديدة، وتايلاند(١٠).

وبدءا من النصف الثانى من عقد التسعينيات ومع تزايد الهوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلى، أخذ هذا الأمر يكتسب بعدا استراتيجيا مهما، إذ بدأت الشركات الصينية الكبرى تنشط فى مجال الاستثمارات النفطية فى الخارج. فخلال النصف الثانى من عقد التسعينيات، بلغت قيمة استثمارات الشركة الوطنية الصينية للنفط فى الخارج ما قيمته ٨ مليارات دولار، وذلك فى دول عدة، من بينها السودان وكازاخستان وفنزويلا وبيرو وكندا والعراق وتايلاند. كما أن الشركة ذاتها أنجزت عددا مهما من المشروعات الناجحة، من بينها مركز التجميع الحديث فى الكويت، وكذلك تطوير أحد حقول النفط فى السودان(١١). وتعمل الشركة حاليا على تطوير بعض حقول النفط فى سوريا، ومن بينها حقل كبيبة، إضافة الى وجود دراسات صينية من أجل تطوير مواقع نفطية أو اكتشاف مواقع جديدة بسوريا(١٢).

وتبرز أهمية اتجاه الصين لهذا البديل فى محدودية النتائج المترتبة على اللجوء إلى البدائل الأخرى. فرغم لجوء الصين إلى البديل الخاص بالتعاون الاستكشافى، من خلال الدخول بصورة مباشرة فى التنقيب واستخراج النفط وتطوير حقول قديمة فى بعض الدول، إلا أن التقديرات ما زالت تشير إلى محدودية النتائج المترتبة على هذا البديل، حيث لم تبلغ الحصص المتولدة للصين ١٠٪ من مجمل الواردات النفطية للصين، خاصة فى ظل محدودية الخبرة الصينية فى هذا الصدد. كما أن الشركات الصينية تواجه بمنافسة شديدة من قبل شركات نفطية عالمية، خاصة تلك المتعددة الجنسيات والعاملة فى مجال النفط منذ فترة طويلة(١٣).

وبالنظر إلى الاستثمارات الصينية النفطية فى الخارج، نجد أن الشركات الصينية تنشط بالأساس فى بعض الدول العربية، إضافة إلى بعض دول آسيا الوسطى، وفى مقدمتها كازاخستان.

فيما يتعلق بالدول العربية، ففى مارس عام ١٩٩٧، تم الاتفاق بين الشركة الوطنية الصينية للنفط، ووزارة الطاقة السودانية على إنشاء مصفاة الخرطوم، التى تبلغ تكاليف إنتاجها ٦٣٨ مليون دولار. وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات الصينية فى قطاع النفط السودانى تبلغ ٣,٥ مليار دولار. ومن المتوقع أن يبدأ كونسورتيوم تقوده الصين العمل قريبا فى السودان وذلك فى مجال الاستثمار فى مجال النفط، وسيشمل هذا الكونسورتيوم الصين -كمشارك رئيسى- إضافة إلى ماليزيا ونيجيريا وشركة سودابت السودانية.

ومن بين الاستثمارات الصينية فى مجال النفط فى بعض الدول العربية نجد أنه فى عام ١٩٩٥، تم توقيع اتفاق بين مؤسسة البترول الصينية والحكومة الكويتية، يقضى باستثمار ٤٠٠ مليون دولار فى بناء المنشآت البترولية فى الكويت، كما توجد مفاوضات حاليا بين المؤسسة الوطنية الصينية العامة للبتروكيماويات ومؤسسات كويتية، تقضى بمشاركة الأولى فى تطوير الحقول النفطية فى شمال الكويت بتكلفة قد تصل إلى ٧ مليارات دولار. كما تم فى نهاية عام ١٩٩٩ تعاون بين إحدى الشركات الخاصة القطرية وشركات صينية، وذلك للتعاون فى حفر ٤٢ بئرا فى قطر بقيمة ١٨,٤ مليون دولار. وتعد عمان من

كبرى الدول العربية من حيث تصديرها للنفط الخام إلى الصين. وفى الوقت الحالى، تشير بعض التقديرات إلى أن استثمارات الشركة الوطنية الصينية للنفط فى عمان تبلغ ١٧٠ مليون دولار(١٤).

وبوجه عام، تتلاقى هذه الرغبة الصينية فى التوجه باستثماراتها الخارجية فى مجال النفط إلى الدول العربية مع وجود تحركات من قبل الدول العربية المنتجة للنفط لإنشاء مشاريع نفطية وتوجيه الاستثمارات فى مجال النفط. فعلى سبيل المثال خلال الفترة من عام ١٩٩٨، وحتى عام ٢٠٠٢، قامت الجزائر بتوجيه ١٩,٣ مليار دولار وذلك بغية تطوير صناعة النفط والغاز الطبيعى. وفى الوقت الحالى، خصصت الكويت وفى إطار خطتها الخمسية الأولى فى القرن الحادى والعشرين (٢٠٠١–٢٠٠٦) ما قيمته ٢٠ مليار دولار لتطوير الاقتصاد القومى، من بينها ١٥ مليار دولار، أى ٧٥٪ لتطوير صناعة النفط(١٥). وتبرز هذه الرغبة –بوجه خاص– فى ظل ما يواجه الدول العربية من عقبات فى صدد تطويرها لصناعة النفط بها، من بينها محدودية الموارد المحلية فى بعض من تلك الدول للإنفاق على تطوير صناعة التنقيب واستخراج النفط، إضافة إلى افتقاد الخبرة التكنولوجية المتطورة اللازمة فى هذا الصدد، مما يجعلها ترحب بالاستثمارات الخارجية فى مجال النفط.

وفيما يتعلق بالاستثمارات النفطية الصينية فى روسيا وآسيا الوسطى، نجد أنه فى عام ١٩٩٧ أعلنت الشركة الوطنية الصينية للنفط شراءها ٦٠٪ من حقل اكتيو بكازاخستان، وتقدر احتياطيات هذا الحقل بـ ٦٠٠ مليون طن من النفط سنويا، و٢٢٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعى، إضافة إلى ٢,٦ مليون طن كإنتاج سنوى من النفط.

هذا، وقد بدأت الصين فى توقيع مجموعة مهمة من الاتفاقيات ذات الشأن فى هذا السياق، إذ وقعت عام ١٩٩٧ اتفاقية لإنشاء خط أنابيب الغاز مع تركمنستان، يمتد من تركمنستان إلى إكسيمانج، وتبلغ قدرته الاستيعابية تريليون قدم مكعبة فى السنة، ويبلغ طوله ٤,١ ميل، وتبلغ تكلفة إنشائه ١٠ مليارات دولار. كما وقعت مع كازاخستان اتفاقية لنقل النفط، يمر من إقليم اكتيبانسك (كازاخستان) إلى إقليم إكسيمانج، وتصل قدرته الاستيعابية إلى ٤٠٠ ألف برميل، ويتوقع أن تصل عند اكتمال بناء الخط إلى ٨٠٠ ألف برميل فى اليوم، وتبلغ تكلفته من ٣ إلى ٣,٥ مليون دولار(١٦). وفى مارس عام ٢٠٠٣، اشترت الشركة الوطنية الصينية للنفط من شركة البترول البريطانية حصة تقدر بـ ٨,٣٣٪ من أكبر الحقول النفطية فى بحر قزوين، ويقع فى كازاخستان وذلك مقابل ٦١٥ مليون دولار. وفى الشهر ذاته، اشترت المؤسسة الوطنية الصينية العامة للبتروكيماويات حصة مماثلة فى الحقل ذاته لتصبح الصين تمتلك حصة تبلغ أكبر من ١٦٪ من أسهم الحقل. وفى يونيو من العام ذاته، وأثناء زيارة الرئيس الصينى هو جنتاو إلى كازاخستان، تم الاتفاق على إنشاء خط أنابيب كازاخستان– كارمانى. ووفقا للاتفاق، فمن المفترض أن يمد هذا الخط –فى حال إنشائه وعمله بطاقته القصوى– الصين بـ ١٠ إلى ٢٠ مليون طن من النفط سنويا.

ومنذ عام ٢٠٠١، بدأ حدوث تعاون بين الصين وروسيا فى هذا الصدد، ففى سبتمبر من هذا العام، وقعت الشركة الوطنية الصينية للنفط مع شركة "يوكوس" الروسية –التى تعد ثانى كبرى شركات النفط فى روسيا– اتفاقا لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط الروسى فى سيبيريا إلى حقل دجنج شمال شرقى الصين. وفى حال إنشاء هذا الخط، فمن المتوقع أن ينقل هذا الخط ٢٠ مليون طن من النفط سنويا للصين، ويبلغ طوله ٢٤٠٠ كم بتكلفة تقدر بـ ٢,٥ مليار برميل من النفط بقيمة ١٥ مليار دولار، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٥–٢٠٣٠. وتشير التقديرات إلى أنه فى حال نجاح هذا الخط –وفقا للتصور الصينى له– فإن الأخيرة قد تكون نجحت فى تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط بنسبة ٥٠٪ من الاعتماد الحالى.

وبالرغم من الجهود الصينية المتواصلة لتحقيق أمن الطاقة، إلا أن ذلك لا يبدو يسيرا، خصوصا فى ظل التنافس الدولى الشديد لتحقيق نفس الغرض.

---

**الهوامش :**

(١) جعفر كرار أحمد، صناعة النفط والبتروكيماويات فى الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية – الصينية، سلسلة أوراق آسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، العدد ٥٤، فبراير ٢٠٠٤.

(٢) زهانج سانج، تصورات عن توسيع التعاون الاقتصادى والتجارى الصينى والعربى فى القرن الجديد، فى آفاق العلاقات العربية – الصينية فى القرن الحادى والعشرين، (عمان، منتدى الفكر العربى، ٢٠٠٣) ص٢٠٥.

(٣) قوان تسيهواى، صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق إلى الخارج، فى آفاق العلاقات العربية– الصينية فى القرن الحادى والعشرين، المرجع السابق، ص٢٢٤.

(4) International Energy Outlook 2005, July 2005, www.eia.doe.gov/oiaf/index.html.

(5) Ibid.

(٦) جعفر كرار، مرجع سابق.

(٧) زهانج سانج، مرجع سابق، ص٢٠٥.

(٨) أنس بن فيصل الحجى، العلاقات مع الهند .. لماذا لا يتم تعميم خطوات أرامكو، العربية، ١٣ ديسمبر عام ٢٠٠٥ على الرابط:

www.alarabiya.net
Articlep.aspx?P=19444

(٩) بلغت احتياطيات النفط المؤكدة فى روسيا ٢,٧ مليار برميل، وفى تركمنستان ٠,٦ مليار برميل، وفى كازاخستان ١٠–١٧,٦ مليار برميل. أما بالنسبة لاحتياطيات الغاز المؤكدة، فبلغت فى كازاخستان ما بين ٦٥ و٧٠ تريليون قدم مكعبة، وفى تركمنستان ١٠١ تريليون قدم مكعبة. راجع: عصام إسماعيل، هيمنة الشركات الأمريكية فى حوض بحر قزوين، شئون الأوسط، العدد ١٠٩ (الإمارات، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، شتاء ٢٠٠٣).

(١٠) جعفر كرار، مرجع سابق.

(١١) المرجع السابق.

http://scs-net.org/modules.php?op=modload&name=News&file=article&sid=3140

(١٣) زهانج سانج، مرجع سابق.

(١٤) جعفر كرار، مرجع سابق.

(١٥) زهانج سانج، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(١٦) عصام إسماعيل، مرجع سابق.

## الصين وبدائل الطاقة

كان تزايد شهية الصين للطاقة فى السنوات الأربع الماضية هائلا. ولكونها الاقتصاد الأسرع نموا فى العالم والأكثر اعتمادا على الفحم، فإن حصتها من استهلاك الفحم فى العالم عام ٢٠٠٥ بلغت ٤٠ بالمائة - بليونى طن - وهى تستهلك قدرا من الفحم يزيد عما تستهلكه الولايات المتحدة والهند وروسيا معا. وبنسبة نموها الساحقة - ٩,٦ بالمائة سنويا على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية - فإن الصين لا تستطيع استخراج أو نقل الفحم بسرعة كافية تجازى الطلب، مما يؤدى الى نقص فى إمدادات الطاقة الكهربائية. وكان رد المسئولين المحليين متمثلا دائما فى بناء ما يعادل محطة طاقة هائلة أسبوعيا تبلغ قدرتها ١,٠٠٠ ميجاوات تعمل بالفحم، وهو ما يزيد على مجموع طاقة إسبانيا كلها فى السنة. وهذه المحطات هى فى غالبها محطات غير فعالة تعود الى الخمسينيات من القرن الماضى فى تقنياتها، وتهدر ثلثى الفحم الذى تعمل به. ومقابل كل دولار من الناتج الاقتصادى، فإن الصين تهدر ثلاثة أضعاف المعدل العالمى من الطاقة و١١ ضعفا من معدل ناتج الهدر اليابانى. وقد تفاقمت مشكلة هدر الطاقة فى الصين بإضافة كل هذه المحطات التى تعمل بالفحم، فقد أضيفت قدرة طاقة جديدة بلغت ١٦٠,٠٠٠ ميجاوات فى السنوات الثلاث الماضية، ومن المرجح إضافة ٢٥,٠٠٠ ميجاوات فى السنتين المقبلتين.

هذا الانتشار فى بناء محطات الطاقة غير ضرورى فى غالبه. فقد كان من الممكن أن يكون أرخص وأنظف وأكثر إنتاجية فيما يتعلق بالصين، لو أنها استثمرت بدلا من ذلك فى كفاءة الطاقة. فجعل المصانع أكثر كفاءة فى استهلاك الطاقة، وغير ذلك من الاستثمارات فى ميدان الطلب، إنما يوفر قدرا أكبر من الطاقة، ويمثل نفقات لا تزيد على ربع أو ثلث ما يتم إنفاقه على بناء المحطات الجديدة، مع نسبة تلوث تبلغ صفرا. إن انتشار بناء هذه المحطات قد أدى فى الغالب الى تغيير وجهة حملة الصين الهادفة الى تنويع مصادر طاقتها، بحثا عن مصادر طاقة بديلة. إن غالبية محطاتها التى تعمل بالفحم لا تعمل بطاقتها القصوى بسبب شبكات نقل الطاقة غير المتطورة وأنظمة السوق البالية والحمائية المحلية التى تقف حجر عثرة أمام توزيع الطاقة عبر مناطق شاسعة.

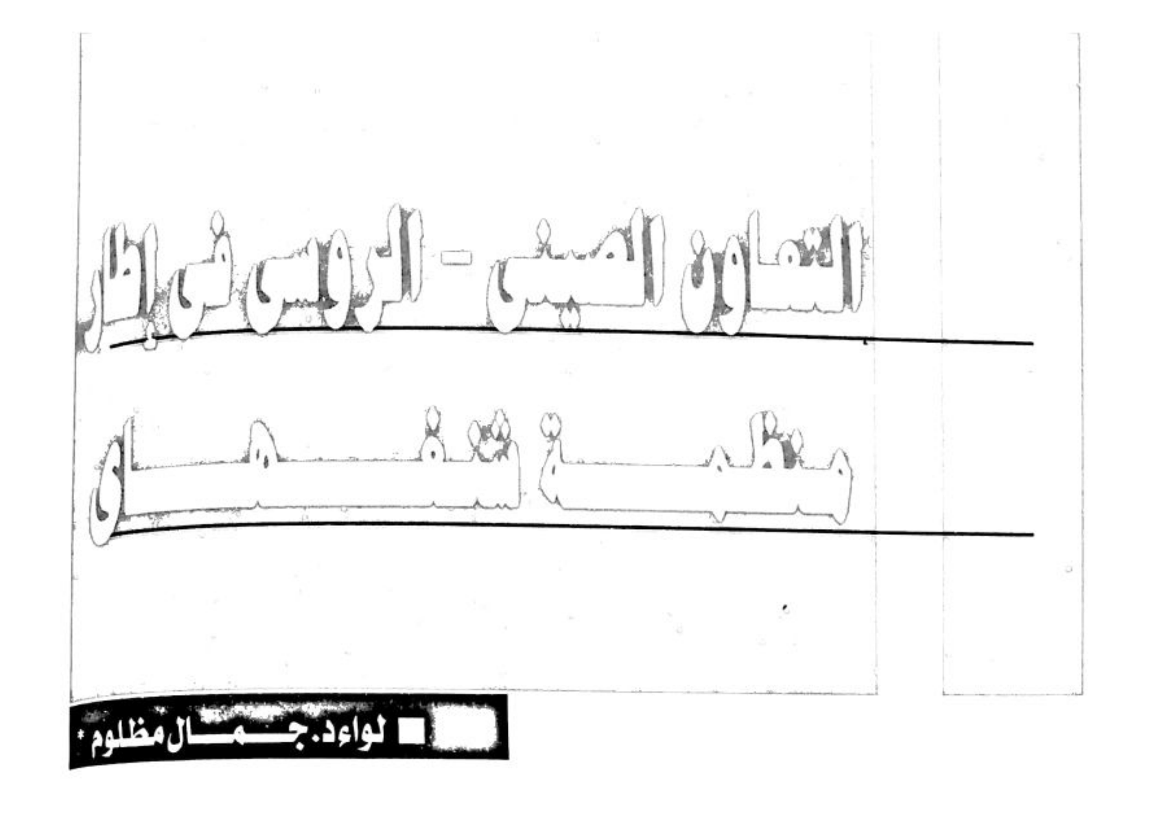
وحتى وقت قريب، كانت الصين هى البلد النامى الرائد فى مجال كفاءة الطاقة. ففى الفترة بين عامى ١٩٨٠ و ٢٠٠٠، ضاعفت الصين اقتصادها أربع مرات فى الوقت الذى لم ينم فيه استهلاك الطاقة لديها بأكثر من ربع معدل النمو الاقتصادى. وفى عام ٢٠٠١، أعلنت الصين هدفا مماثلا، أى أن تضاعف ناتجها القومى الاجمالى بأربع مرات بحلول عام ٢٠٢٠، على أن ينمو استهلاك الطاقة لديها بالمثل بنسبة لا تزيد على نصف النمو الاقتصادى، ولكن الصين قلبت هذا التوجه رأسا على عقب منذ عام ٢٠٠١، فنمو الطاقة فيها يبلغ الآن أكثر من واحد ونصف الضعف عن معدل النمو الاقتصادى، وتبلغ الاستثمارات فى كفاءة الطاقة - كنسبة من الاستثمار الكلى فى الطاقة - ليس أكثر من ثلث مستويات الذروة فى عام ١٩٨٣.

إن هنالك إشارات الآن الى أن قادة الصين بدأوا يدركون ضرورة إبطاء نمطو الطاقة، وتنويع مصادرها بعيدا عن الفحم والاستثمار فى كفاءة الطاقة، فالخطة الخماسية الـ ١١ (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) تدعو الى تحسين كفاءة الطاقة للبلاد بنسبة ٢٠ بالمائة، وسيكون هذا الهدف الطموح هو المبادرة العالمية الأكبر والأسرع لناحية خفض التلوث الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحرارى الكونى. وقد بدأت الصين فى تطبيق هذه الخطة ففى العام الماضى، تبنت معايير الاقتصاد فى استهلاك الطاقة بالنسبة للسيارات، وهى معايير أكثر تشددا بنسبة ٢٠ بالمائة عن تلك المعايير المتبعة فى الولايات المتحدة، مما من شأنه أن يخفض التلوث المسبب للاحتباس الحرارى بما يصل الى ٦٠ مليون طن، وتوفير ما يصل الى نصف مليار برميل نفط بحلول عام ٢٠٣٠. وينص قانون الطاقة المتجددة الصينى لعام ٢٠٠٥ على ضرورة أن يتم إنتاج ١٥ بالمائة من طاقة الصين من مصادر طاقة متجددة بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يصل الى ١٢٠,٠٠٠ ميجاوات من الطاقة الناتجة من مصادر متجددة، بما فى ذلك سوق الطاقة الناتجة من الرياح التى يبلغ حجمها ٤٠ مليار دولار فى الصين. وكذلك، فإن تطوير آلات منزلية أكثر كفاءة فى استعمال الطاقة مثل الثلاجات وأجهزة التكييف والاضاءة والتليفزيون يمكن أن يوفر ما نسبته ١٠ بالمائة من مجمل استهلاك الكهرباء المنزلية بحلول عام ٢٠١٠، مما ينفى الحاجة الى ٣٦ محطة إنتاج للطاقة الكهربائية الكبيرة العاملة بالفحم. وتستعد المشروعات الألف الأكبر فى الصين، التى تستهلك ثلث الطاقة الرئيسية فى الصين سنويا، لتبنى الاجراءات الأكثر تقدما فى العالم لتحديث أدائها على صعيد استهلاك الطاقة. وكذلك، فإن ٢٠ مدينة صينية تعمل على إنتاج أنظمة حافلات سريعة تقوم بنقل الناس بالكفاءة ذاتها التى يتم نقلهم بها عبر أنظمة المترو وبعشر تكلفة أنظمة المترو هذه.

ورغم كل ذلك، فإن أمام الصين مشوارا طويلا قبل أن تستعيد التوازن بين الحاجة إلى الطاقة والنمو الاقتصادى، وهى بحاجة إلى أن تستثمر نحو ٣٧ مليار دولار سنويا على تحديث المعدات التى تستعمل الطاقة الكهربائية، وهو ما يمثل ارتفاعا يصل الى ١٢ ضعفا عن معدلات اليوم. إن من شأن إدخال تحسينات مماثلة فى الكفاءة فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان أن يخفض الطلب على الطاقة بصورة كبيرة جدا، مع خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. إن بناء محطات الطاقة الكهربائية ليس الوسيلة الوحيدة فى جعبتنا.

**المصدر : نيوزويك، ١٤ فبراير ٢٠٠٦.**

**(لمزيد من التفاصيل حول استراتيجية الطاقة الصينية، يرجى مراجعة الملف الخاص بأمن الطاقة على الاسطوانة المدمجة المرفقة مع العدد).**







■ لواء د. جمال مظلوم *

شهدت العلاقات الصينية - الروسية تطورا ملموسا فى السنوات القليلة الماضية، نبع من تقارب مصالح الدولتين، خاصة فى منطقة آسيا الوسطى، فهذه المنطقة تعتبر جزا من المجال الحيوى لروسيا، كما تشترك الصين مع دولها فى حدود تصل الى سبعة آلاف كيلو متر. وتتفق الدولتان على وجوب التصدى للنفوذ المتصاعد للولايات المتحدة فى هذه المنطقة نتيجة لاستثماراتها الكبيرة، خاصة فى الدول الغنية بالبترول مثل كازاخستان ، بالاضافة الى وجودها العسكرى. وقد أثمر التعاون بين الدولتين فى هذا المجال الاهتمام بتفعيل منظمة شانغهاى للتعاون الإقليمى التى تضم - بالاضافة الى روسيا والصين - كلا من كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، كما حصلت كل من الهند وباكستان وإيران على عضوية مراقب.

ولا ينفصل التعاون بين قطبى المنظمة - الصين وروسيا - عن الصراع العالمى لتأمين الطاقة، فروسيا من اكبر مصدرى الطاقة فى العالم ، وهى تسعى لتعزيز مكانتها الدولية عن طريق التحكم فى انتاج وتجارة ونقل منتجاتها من النفط والغاز .

ومن المعروف أن معظم خطوط نقل النفط والغاز من وسط آسيا الى أوروبا تمر عبر الاراضى الروسية، مما يزيد من نفوذها.

ولذلك، تسعى الولايات المتحدة ، عبر توثيق علاقاتها مع دول وسط آسيا، إلى انشاء خطوط جديدة لا تمر عبر الأراضى الروسية، وذلك لتقويض نفوذ روسيا العالمى فى هذا المجال.

أما الصين ، فهى من أكبر مستهلكى ومستوردى الطاقة فى العالم، وقد أدى تزايد احتياجها من الطاقة إلى إشعال التنافس العالمى فى هذا المجال، لدرجة وصفها بعض المعلقين بأنها مقدمة لحرب باردة جديدة. ومن مصلحة الصين الحصول على النفط والغاز من وسط آسيا لقرب المسافة، وأيضا لضمان تعدد مصادرها النفطية. من ناحية أخرى، فإن انضمام الهند - بصفة مراقب - للمنظمة، وإعلان البلدين عن التعاون فيما بينهما فى هذا المجال للحد من التنافس الذى يرفع الاسعار وقد يؤدى الى اندلاع صراعات - يحققان مصلحة للطرفين . وكما يخدم التعاون بين دول المنظمة المستهلكين ، فإنه أيضا يصب فى صالح البلاد المنتجة ، حيث إن وجود سوق كبيرة للنفط داخل آسيا يعطى البلاد المنتجة استقلالية عن الضغط الغربى، حيث أثبتت أزمة روسيا وأوكرانيا الاحتياج المتبادل لكل من المنتج والمستهلك. فكما أن المستهلك بحاجة الى شراء النفط أو الغاز ، فإن المنتج بحاجة إلى بيعهما . وتحد عملية نقل الغاز الطبيعى من خلال خطوط أنابيب من حرية البائع فى تغيير من يصدر إليه. ولذلك، فإن أحد التطورات المهمة التى قد تترتب على هذا التعاون الإقليمى، هو مد خطوط أنابيب جديدة تمتد من روسيا وإيران وآسيا الوسطى إلى مناطق الاستهلاك الكبير فى آسيا، مما يسبب تغييرا جذريا فى التوازنات العالمية لسوق الطاقة. وتشير تطورات التعاون الأخيرة بين دول المنظمة إلى تزايد أهميتها العالمية، حيث يتوقع المراقبون أن تصبح خلال خمس أو عشر سنوات قوة إقليمية ذات ثقل مؤثر ، تدعم الحركة نحو نظام دولى متعدد القطبية ، وهو ما تسعى إليه كل من الصين وروسيا.

**نشأة المنظمة :**

تم إعلان انشاء المنظمة فى ١٥ يونيو عام ٢٠٠١ لتحل محل مجموعة شنغهاى للدول الخمس ، أو خماسى شنغهاى

(*) خبير فى الشئون الاستراتيجية .

The Shanghai Five، والتى كانت تضم روسيا والصين وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، والتى أخذت الصين زمام المبادرة بالدعوة لانشائها عام ١٩٩٦. وقد تم توقيع قيام مجموعة شنغهاى للدول الخمس، فى إطار الزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس الروسى بوريس يلتسن إلى الصين فى أبريل عام ١٩٩٦، والتى مثلت خطوة مهمة فى علاقات البلدين حيث تم توقيع ١٤ اتفاقية للتعاون المشترك بين البلدين فى شتى المجالات.

وقد نصت اتفاقية إنشاء مجموعة شنغهاى على إقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الصين والدول الأربع الأعضاء - والتى تبلغ حوالى ٨ آلاف كيلومتر - بالاضافة إلى التعهد بعدم قيام أى جيش من جيوش الدول الخمس بمهاجمة جيش دولة أخرى من الدول الأعضاء. كما حظرت الاتفاقية إجراء أية مناورات عسكرية تستهدف أيا من الدول الأخرى، وضرورة ابلاغ تلك الدول بحجم أى مناورات تنوى القيام بها.

وفى هذا الاجتماع، تم الاتفاق على دورية انعقاد القمة سنويا بالتناوب فى أقاليم الدول الأعضاء، حيث استضافت موسكو القمة الثانية فى ٢٧ أبريل عام ١٩٩٧، كما استضافت "آلما آتى" العاصمة الكازاخية اجتماع القمة الثالثة فى عام ١٩٩٨، وشهدت القمة الرابعة، التى عقدت فى أغسطس ١٩٩٩ فى العاصمة القيرغيزية "بشكيك"، جهودا نحو توسيع نطاق المنظمة من مجرد الاقتصار على التنسيق لحل قضايا الحدود، إلى توسيع نطاق التعاون فى المجالات الأمنية الأخرى، نتيجة للنجاح الذى تم احرازه فى تنظيم قضايا الحدود حيث تم الاتفاق على إبعاد القوات العسكرية على الحدود ٣٠٠ كم، أى ما يعنى الانتهاء من قضايا الحدود ثم الاتجاه للتركيز على أشكال أخرى من التعاون.

وفى العاصمة القيرغيزية "دو شانبيه"، عقدت القمة الخامسة للمجموعة فى ٥ يونيو عام ٢٠٠٠، ولأول مرة حضر الرئيس الأوزبكى إسلام كريموف كمراقب، حيث لم تنضم أوزبكستان كعضو كامل العضوية إلا عام ٢٠٠١ حيث كانت مترددة خشية أن يؤثر انضمامها للمجموعة فى علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفى القمة المنعقدة فى مدينة شنغهاى فى الفترة من ١٤ إلى ١٥ يونيو عام ٢٠٠١، تم توقيع إعلان إنشاء منظمة شنغهاى للتعاون بدلا من مجموعة شنغهاى للدول الخمس، وذلك بعد انضمام أوزبكستان إليها كعضو كامل العضوية. وبعد الإعلان عن إنشاء المنظمة، تم توقيع معاهدة للدفاع المشترك ضد الإرهاب الدولى والتطرف الدينى والحركات الانفصالية، كما تم الاتفاق على انشاء مركز إقليمى لمكافحة الإرهاب، على أن يكون مقره "بشكيك" عاصمة قيرغيزيا. وقد سيطرت على أعمال تلك القمة القضايا الأمنية، حيث أكد رؤساء الدول الست أن أمن آسيا الوسطى يشكل أمن أوراسيا كلها، وأن التهديد الأساسى لأمن آسيا الوسطى ينبع بصورة أساسية من الحركات الانفصالية والإرهاب والتطرف الدينى حيث تعهدت الصين وروسيا بمساعدة دول آسيا الوسطى فى مواجهة مشاكلها المتعلقة بالإرهاب والتدخل الأمريكى فى هذه الأعمال. وتوالت بعد ذلك دورية الانعقاد حتى قمة السادس والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٥ التى عقدت فى الكرملين بموسكو.

وتأتى أهمية هذه القمة الأخيرة من أنها القمة الثانية خلال ثلاثة أشهر، حيث كانت القمة الخامسة والأخيرة الدورية قد عقدت فى ٥ يوليو ٢٠٠٥ فى كازاخستان بحضور زعماء الدول الأعضاء فى المنظمة، والتى شهدت دعوة منغوليا كعضو مراقب.

وقد افتتح الرئيس الروسى فلاديمير بوتن مناقشات هذه القمة بالتركيز على أهمية تنامى دور المنظمة على صعيد السياسة العالمية، مشيرا إلى أن دول المجموعة تضم أكثر من ثلاثة بلايين نسمة، مما يضع مسئوليات كبرى على عاتق قادتها بصياغة سياسات تلبى مصالح غالبية سكان العالم على المستويين الاجتماعى والاقتصادى. وشدد بوتين على أن قضايا الأمن المشترك ستظل تشكل العنصر الأساسى للتعاون فى اطار المنظمة الإقليمية، ورحب بالخطوات الجارية لتأسيس هيكلية إقليمية تابعة للمنظمة، سيكون مركزها العاصمة الأوزبكية طشقند لتنظيم الجهود المشتركة فى مكافحة الإرهاب.

وصرحت مصادر روسية بأن الهيكلية الجديدة ستضم وحدات تدخل سريع لمواجهة مظاهر التطرف والحركات الانفصالية فى منطقة آسيا الوسطى، وأوضح البعض أن هدفها الأساسى منع ظهور ثورات ملونة جديدة فى الفضاء السوفيتى السابق، كما أعلن رئيس الوزراء الروسى ميخائيل فراركوف أن المنظمة وضعت خريطة طريق لتنظيم التحرك المشترك للدول الأعضاء فى مجالات عدة.

كذلك، تزامن عقد اللقاء فى موسكو مع ظهور تقارير أعدها خبراء روس تحدثت عن مشروع المنظمة فى إنشاء تحالف عسكرى، وأن هذا التحرك لإقامة هذا الحلف بدأ عمليا، وأنه سيعتمد فى البداية على جهود روسيا والصين قبل التحاق بقية أعضاء المنظمة به، مرجحين أن يتبلور فى شكل كامل فى غضون ما بين خمسة وعشرة أعوام. وقد ربط بعض المحللين ذلك بالمناورات العسكرية التى أجرتها روسيا مع الصين والهند خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٥، وتمت فيه تجربة أحدث الأسلحة الروسية على أمل تحقيق تحالف مستقبلى يضم كلا من روسيا والصين والهند.

ويتزامن هذا الإعلان والتحرك مع حالة عدم رضا تجاه الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة آسيا الوسطى عند غالبية الدول الأعضاء فى منظمة شنغهاى، معتبرا أن الوجود الأمريكى أصبح عنصر توتر إقليميا بالنسبة للمنظمة رغم اعتباره عنصر استقرار بالنسبة لأفغانستان طبقا لوجهة النظر الأمريكية، وقد رجح الخبراء أن الحلف العسكرى الذى بدأ نواته بالتشكيل لن يخوض فى مواجهة مباشرة مع حلف الأطلسى، ولكن يعتقد أن دوره سيقتصر على تقليص نفوذ واشنطن والحلف الغربى فى المنطقة.

**أهداف المنظمة :**

١ – حل المشكلات الحدودية بين الدول الأعضاء .

٢ – التعاون فى مواجهة المشاكل التى تهدد أمن المنطقة، وتنبع من مصادر ثلاثة، هى، الارهاب الدولى والتطرف والحركات الانفصالية .

٣ – محاربة الانشطة غير الشرعية كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، خاصة أنها جميعها قرب مناطق الزراعة والانتاج وتجارة السلاح .

٤ – السعى لابقاء منطقة آسيا الوسطى منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل .

٥ – تسهيل التعاون فى مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والطاقة والنقل وحماية البيئة، وباقى المجالات الأخرى.

٦ – السعى لتحقيق وصيانة الأمن الاقليمى وتأمين الاستقرار والسلام لشعوب المنطقة وتعزيز علاقات حسن الجوار والتركيز على الحلول السلمية للمشكلات الاقليمية .

**الثقل الإقليمى لدول المنظمة :**

يبلغ اجمالى مساحة دول المنظمة حوالى ٤٠ مليون كيلو متر مربع، فمساحات خمس دول فقط هى (روسيا ، والصين، والهند، وباكستان، وايران) حوالى ٣٢ مليون كيلو متر مربع، علما بأن مساحة كازاخستان ٢,٧ مليون كم٢ ومنغوليا حوالى ١,٥ مليون كم٢، اى حوالى ٤ مرات مساحة الولايات المتحدة الامريكية (٩,٣ مليون كم٢). وترتبط هذه الدول بحدود برية مشتركة، مما يساعد على تشكيل تجمع فاعل، ويقدر تعداد سكانها بحوالى ٣ مليارات نسمة، اى حوالى ٥٠٪ من سكان العالم، حيث يضم دولتين هما الصين والهند، اللتان يتجاوز تعداد سكان كل منهما مليار نسمة، كما تضم دولتين يزيد تعداد سكان كل منهما على ١٥٠ مليون نسمة.

**الإنفاق الدفاعى :**

يقدر الإنفاق الدفاعى لروسيا والصين فى حدود ٤٨ مليار دولار، ويصل اجمالى الانفاق الدفاعى لدول المنظمة إلى حوالى ١٢٠ مليار دولار، ويقدر اجمالى القوات المسلحة لدول المنظمة بنحو ٦ ملايين مقاتل .

كما تضم أربع دول نووية، منها اثنتان من الخمس النووية الكبرى فى العالم، هما روسيا والصين، كما انضمت كل من الهند (تمتلك أكثر من ٦٠ سلاحا نوويا) وباكستان (من ١٥ إلى ٢٥ سلاحا نوويا) الى النادى النووى، فأصبحت المنظمة تضم ٤ دول من أصل ٧ دول نووية على مستوى العالم، هذا بخلاف موقف ايران الغامض حتى الآن وما يتردد عن احتمال امتلاكها اسلحة نووية، طبقا للاتهامات الامريكية والاوروبية الغربية .

وهناك مصالح متبادلة بين روسيا، احد أكبر مصدرى السلاح فى العالم وبقية دول المنظمة، خاصة الصين التى يتزايد إنفاقها العسكرى، بينما تواصل أوروبا والولايات المتحدة فرض حظر بيع السلاح لها.

نستطيع القول إن كافة مقومات التعاون والتكامل متوافرة فى هذا التجمع سكانيا واقتصاديا (معدلات النمو فى الصين ٩ - ١٠٪ سنويا منذ حوالى عشرين عاما)، وفى مجال الطاقة من روسيا مع توافر التكنولوجيا، خاصة فى المجال العسكرى، وان كان يمكن تحقيق تقدم أكثر فى مجال التكنولوجيا فى ظل التعاون الكامل فى مجال البحث العلمى، ومحاولة الاقتراب من التقدم التكنولوجى فى الغرب. وفى حال نجاح منظمة شنغهاى للتعاون، ستصبح أحد المحاور الاقتصادية والسياسية والأمنية المهمة، أسوة بتجمع الآسيان والاتحاد الأوروبى والتجمع الامريكى.

# الصين وتأمين الطاقة

فى إطار دراسة مستفيضة عن التطور العسكرى الصينى وأثره فى الولايات المتحدة -قامت بها عام ٢٠٠٠ مؤسسة راند الأمريكية بالاشتراك مع سلاح الطيران الأمريكى- تعرض الباحثون لقضية الحاجة المتزايدة للطاقة فى الصين. وقد أشارت الدراسة -التى تمت تحت اشراف د. زلماى خليل زاد، السفير الأمريكى الحالى فى العراق- إلى القلق الصينى من الاعتماد على استيراد النفط، فى إطار عدم الارتياح الأمريكى للصعود السريع للصين. وقد استنتجت الدراسة أن الصين تسعى، عن طريق تنويع مصادر استيرادها، إلى أن تقلل من مقدرة الولايات المتحدة على منع حصول الصين على احتياجاتها من الطاقة.

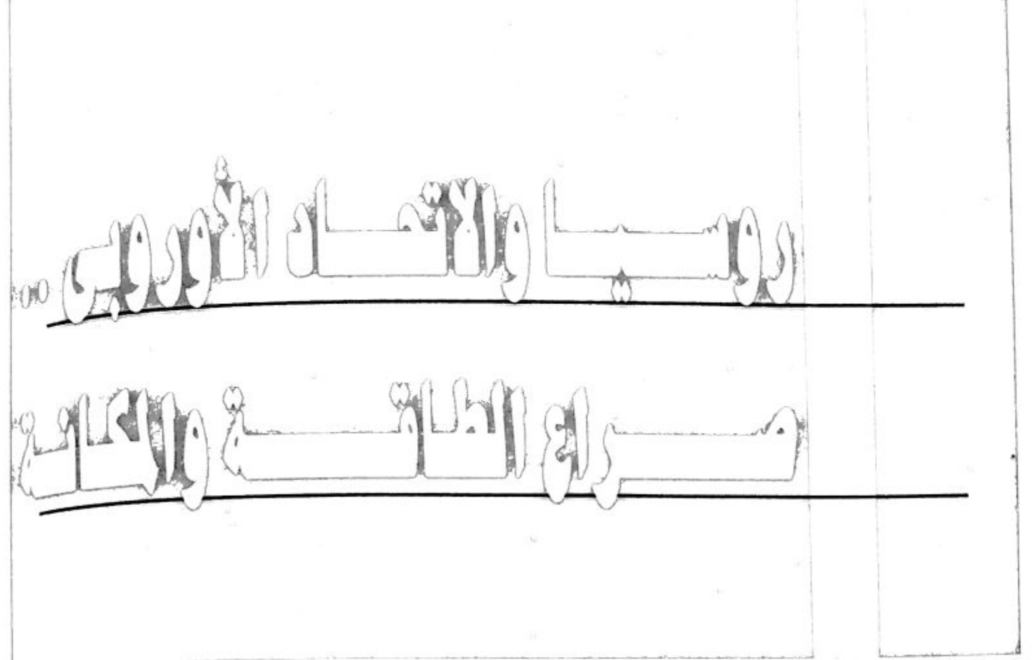
وقد استعرضت الدراسة تطور السياسة الصينية تجاه تأمين الطاقة منذ الخمسينيات، حيث كان التعاون وثيقا بين الصين والاتحاد السوفيتى فى هذا المجال، وكانت الصين تعتمد على الاتحاد السوفيتى لتوفير ما يقرب من ٥٠٪ من احتياجاتها من النفط المكرر. وعند حدوث الخلاف السوفيتى - الصينى، وانسحاب الخبراء الروس الذين لعبوا دورا مهما فى قطاع البترول الصينى، تأثر هذا القطاع بشكل كبير. ومنذ ذلك الحين، ركزت الحكومة الصينية على تنمية الموارد الذاتية من البترول، ونجحت خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى فى تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات، وإحكام سيطرة الحكومة على قطاع الطاقة، بل واستطاعت أن تصبح دولة مصدرة للبترول. ولكن بسبب تزايد سرعة النمو الاقتصادى، فقد تحولت الصين مرة أخرى فى عام ١٩٩٣ إلى دولة مستوردة، مما سبب مخاوف لدى القيادة الصينية من إعادة تجربة الصين مع الاتحاد السوفيتى فى الخمسينيات. ولذلك، فقد سعت الصين لتقليل مخاطر الاستيراد عن طريق تنويع مصادر حصولها على النفط، وهى السياسة نفسها التى اتبعتها كل من الولايات المتحدة واليابان. واعتمدت الصين صيغة جديدة للحصول على النفط من منطقة الشرق الأوسط الذى تعتمد عليه اعتمادا كبيرا، عن طريق تنمية علاقاتها الثنائية مع الدول المختلفة فى المنطقة، خاصة تلك التى لا ترحب بالوجود الأمريكى مثل إيران. وقد وثقت الصين علاقاتها السياسية والاقتصادية بالعديد من الدول فى المنطقة، مثل السعودية والجزائر، وعقدت اتفاقيات طويلة الأمد مع شركة أرامكو السعودية، والهيئة الكويتية للبترول، وشركة إيران الوطنية للنفط. كما وثقت علاقاتها فى المنطقة عن طريق التعاون العسكرى وتصدير السلاح إلى إيران وليبيا والمملكة العربية السعودية (ولاحقا إلى السودان).

ونظرا لعدم الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط، وزيادة الوجود الأمريكى فيها، فقد أبدت الصين اهتماما ملحوظا بالاستثمار والتعاون مع روسيا ودول وسط آسيا فى مجال النفط، وبحثت إقامة خطوط أنابيب مباشرة لنقل البترول من هذه المناطق إلى الصين، فى محاولة لتفادى الاعتماد على نقل النفط عن طريق البحر، حيث تقع مسارات النقل البحرى تحت حماية وسيطرة الولايات المتحدة. كما قامت الشركة القومية الصينية للبترول بالاستثمار المباشر فى مناطق متفرقة حول العالم، فى محاولة لأن تجد الصين لنفسها موقع قدم فى السوق الدولية التى تسيطر عليها شركات للنفط مملوكة للولايات المتحدة وحلفائها.

وقد خلصت الدراسة فى ذلك الوقت إلى أن الاستراتيجية الصينية لتأمين الطاقة لن تنجح فى أن تبعد الصين عن مجال النفوذ الأمريكى. فمن المحتمل ألا تخرج مشاريع مد خطوط الأنابيب إلى حيز التنفيذ، كما أن استثمارات الصين الخارجية فى مجال النفط لن تنتج -حتى نسبة معقولة- من احتياجاتها المحلية، بالاضافة إلى أن بعد المسافة وزيادة تكاليف النقل لن يمكناها من استخدام هذا النفط مباشرة، بل ستضطر إلى بيعه فى الأسواق العالمية أو مقايضته ببترول ينتج فى أماكن أكثر قربا، يتم نقله إلى الصين عن طريق المسارات البحرية المعتادة. وفى الحالتين، فإن معاملات الصين ستقع داخل دائرة السيطرة الأمريكية.

د. هدى عوض




■ د. نورهان الشيخ (*)

يعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومى الروسى بمفهومه الشامل، وأداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، باعتبارها تلعب دورا محوريا فى سوق النفط والطاقة العالمية. ويضم قطاع الطاقة فى روسيا كلا من النفط والغاز الطبيعى والفحم، وتعد روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهى تمتلك سابع أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بحوالى ٦٠ مليار برميل (٦,٤٪ من الاحتياطى العالمى) الأمر الذى مكنها من احتلال المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط فى العالم بعد المملكة العربية السعودية، حيث تستأثر بنحو ٤٠٪ من إجمالى الصادرات العالمية من النفط، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعى، حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعى بنحو ١,٧ كوادريليون (ألف تريليون) قدم مكعبة (٢٧,٥ ٪من الاحتياطى العالمى)، كما تنتج روسيا حوالى ٤٠٠ مليون طن من الفحم سنويا توجه أساسا للاستهلاك المحلى، لا سيما فى مجال الصناعة.

وتمثل صادرات قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعى) ما يزيد على نصف الصادرات الروسية، كما تسهم عائداته بأكثر من ٦٠٪ من حصيلة روسيا من العملة الصعبة.

ونظرا لأهمية قطاع الطاقة وحيوية دوره فى الاقتصاد الوطنى الروسى، فقد حرصت الحكومة الروسية -فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والتحول إلى اقتصاد السوق- على احتكار مقدرات هذا القطاع والتحكم فى أسعاره، سواء المحلية أو التصديرية. فرغم اتجاه الخصخصة السريع والمبالغ فيه فى مختلف قطاعات الاقتصاد الروسى، ظلت الصناعات الخاصة بالطاقة تتميز باحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة، وأبرزها "غاز بروم" فى مجال الغاز الطبيعى، و"لوك أويل" النفطية.

وقد كانت عملية خصخصة قطاع الطاقة من أعقد حلقات عملية الخصخصة التى تمت فى روسيا، والتى أعلنها الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين كتوجه أساسى له ولحكومته فى خطابه فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١، وبدأت فى الدخول لحيز التنفيذ بصدور المرسوم الرئاسى بشأن "الأحكام الأساسية لبرنامج خصخصة المنشآت المملوكة للدولة والبلديات فى الاتحاد الروسى"، وذلك فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩١.

ويرجع ذلك إلى أهمية هذا القطاع الحيوى، ليس فقط لما يدره من عوائد لخزانة الدولة والحكومة، ولكونه دعامة أساسية لباقى الصناعات غير النفطية، ولكن -وهو الأهم- لأهميته بالنسبة للمواطن الروسى البسيط الذى يعتمد اعتمادا كبيرا فى حياته اليومية على إمدادات الطاقة بالنظر للمناخ الروسى قارص البرودة، والذى يستحيل التواؤم معه دون استهلاك كميات كبيرة من الطاقة تفوق قدرة المواطن الروسى على سداد قيمتها الفعلية غير المدعومة من جانب الدولة.

ومن ثم، فقد ساد التخوف من أمرين، أولهما: أن تؤثر عملية الخصخصة فى حجم الإنتاج من الطاقة -ولو مرحليا- حيث انخفض حجم المستخرج من النفط انخفاضا حادا بنسبة ١٠٪ عام ١٩٩١، وبنسبة ١٣,٤٪ عام ١٩٩٢، وثانيهما: هو تأثير خصخصة قطاع النفط فى أسعار الطاقة فى السوق المحلية، ومدى قدرة المواطن العادى على الحصول على احتياجاته بأسعار مناسبة، لاسيما فى وقت كانت فيه الأزمة الاقتصادية تعتصر الدولة والمواطنين الروس على السواء. فقد شهدت أسعار الطاقة ارتفاعا ملحوظا فى نهاية عام ١٩٩١ ومطلع عام ١٩٩٢، حيث تضاعفت خمس مرات، مما أثار جدلا شديدا حول تأثير ذلك فى أسعار الطاقة للمستهلك الروسى عند تحرير الحكومة لأسعارها. أكد ذلك أن الرئيس يلتسين قام بإقالة وزير الوقود والطاقة الإصلاحى، فلاديمير لوبوخين، بسبب دعوته لتحرير أسعار الطاقة، خوفا من غضب الشعب إزاء ذلك.

إلا أن هذا التخوف لم يثن الحكومة الروسية عن عزمها خصخصة قطاع الطاقة ورفع أسعارها تدريجيا، أملا فى تحريرها بالكامل، فقامت برفع أسعار الطاقة فى ١٨ مايو ١٩٩٢، وارتفع سعر النفط بنسبة ٤٧١٪ والغاز الطبيعى بنسبة ٤١٩٪، والفحم بنسبة ٣١٦٪، ثم جاء مرسوم سبتمبر ١٩٩٢ ليقيم سوقا حرة نسبيا ترتفع فيها أسعار الطاقة، لاسيما النفط تدريجيا، وإن ظلت هذه الأسعار اقل من أسعار السوق العالمية، حيث ظلت الأسعار المحلية للغاز الطبيعى والنفط تعادل ٣٦٪ و٣٨٪ من أسعار السوق العالمية على التوالى وذلك فى يوليو ١٩٩٤.

تلى ذلك تحرير سعر البنزين فى ١٥ مايو ١٩٩٣، ثم تحرير أسعار الفحم فى الأول من يوليو من نفس العام، والتى وصفت

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

بأنها خطوة أكثر جرأة باعتبار الفحم مصدر الطاقة الرئيسى للطبقات الفقيرة وفى الريف، وعماد الصناعات المعدنية الأخرى، وهو الأمر الذى أدى إلى استمرار الدعم النسبى لصناعة الفحم حتى بعد إعلان تحرير أسعاره رسميا.

من ناحية أخرى، تم فصل الغاز الطبيعى عن باقى مصادر الطاقة (النفط والفحم)، حيث انشأت الحكومة شركة "غاز بروم" التى أصبحت المحتكر الأساسى لإنتاج وتسويق الغاز فى روسيا وخارجها، وأن لم يحل ذلك دون ظهور عشرات الشركات الاخرى فى مجال الغاز الطبيعى. وقد حرصت الحكومة من خلال شركة "غاز بروم" على الحفاظ على سعر الغاز منخفضا وفى متناول المستهلك البسيط، انطلاقا من كونها تؤدى بذلك خدمة للمواطنين وليس أسلوبا اقتصاديا لإدارتها. وقد كان ذلك أيضا سببا فى حصول شركة "غاز بروم" على دعم استثنائى من الحكومة وإعفاءات ضريبية لصادرات الغاز، كما كانت معفاة أيضا من بعض تعريفات الواردات ومن ضريبة القيمة المضافة دون غيرها من الشركات الخاصة العاملة فى هذا المجال. كما تحتكر الحكومة الروسية من خلال "شركة غاز بروم" خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعى، وتضطر الشركات الأخرى المنتجة للغاز إلى بيع إنتاجها إلى "غازبروم" بأسعار تقل كثيرا عن أسعار السوق (٢٠ و٣٠ دولارا للألف متر المكعب من الغاز).

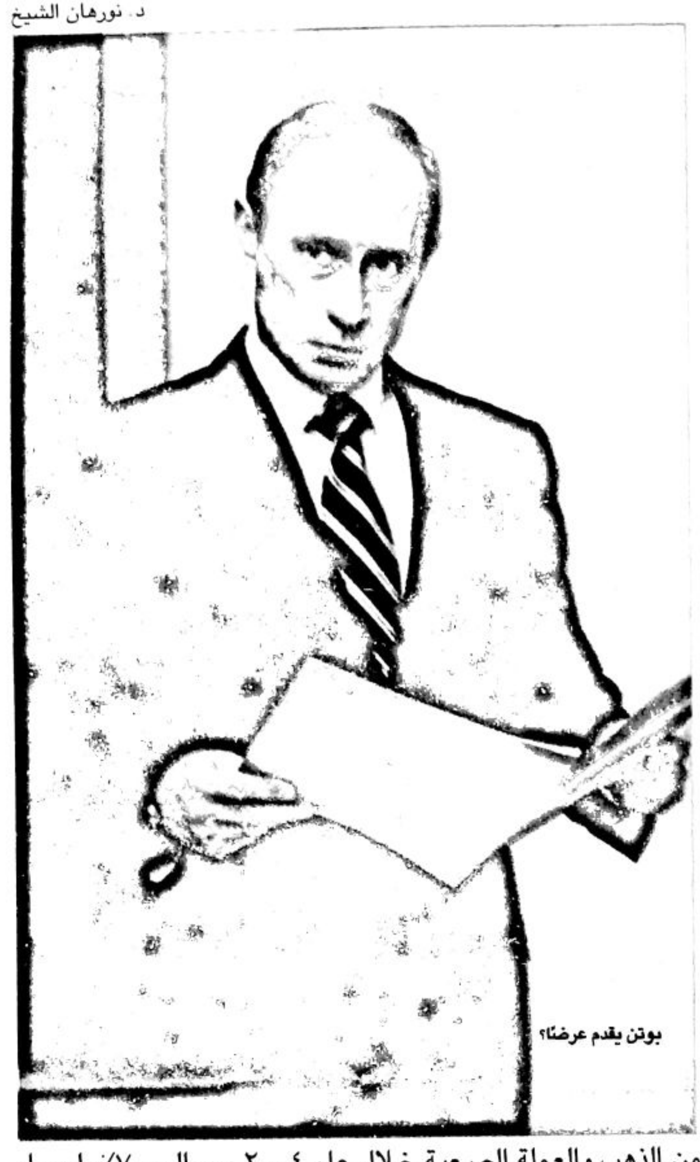
ويتبع شركة "غاز بروم" عدة شركات، أبرزها "سيب نفط"، وهناك شركات أخرى منافسة، منها "روس نفط" التى تمتلك حقل "فانكور" -ويحتوى على ٢٠٠ مليون طن من النفط- وتسعى إلى مد نشاطها فى سيبريا الشرقية، والتى تعد مصدرا أساسيا للنفط المطلوب ضخه إلى بلدان المحيط الهادى بعد أن يتم إنشاء خط الأنابيب المزمع والذى سيربط بين سيبيريا والمحيط الهادى.

وتعتبر شركة "لوك أويل" من كبرى الشركات التابعة للدولة والعاملة فى مجال النفط، والتى -وفقا لتصريح لرئيس الشركة وحيد اليكبيروف- فإنها تمتلك حوالى ألفى محطة لتعبئة الوقود فى الولايات المتحدة، وحوالى ٦٠٠ محطة فى أوروبا.

وتقوم روسيا بتصدير النفط عبر البحر الأسود وبحر البلطيق، إلى جانب النقل البحرى للنفط المستخرج من منطقة القطب الشمالى. ومن المعروف أن لدى روسيا أسطولا لناقلات البترول، ويبلغ عدد السفن العاملة فى مجال النقل الدولى ١٣٩ سفينة، وذلك وفق تقديرات الأول من يناير ٢٠٠٥، بحمولة إجمالية تصل إلى (٦٣٩١,١) ألف طن، لتحتل روسيا بذلك المرتبة الثانية عشرة فى العالم. وتتضمن خطة ٢٠٠٢-٢٠١٠ بناء ٧٣ سفينة جديدة بحمولة إجمالية تصل إلى ٤٠١٢ ألف طن من النفط الخام.

### الطاقة ومهمة إنقاذ روسيا :

عقب توليه السلطة عام ٢٠٠٠، أعلن الرئيس الروسى فلاديمير بوتين أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلى والخارجى ما دامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية، اعتمادا على مواردها الذاتية. وقد كان قطاع الطاقة إحدى دعامتين (كانت الأخرى عوائد صادرات السلاح الروسى) نهض عليهما الاقتصاد الروسى، وكان ذلك بفضل إحكام إدارة الدولة لهذا القطاع والرشادة فى توظيف عوائده لخدمة الأهداف الوطنية، فقد بلغ الحجم العام لاستخراج النفط عام ٢٠٠٤ حوالى ٤٥٠ مليون طن. وبموجب القانون، يتم تحويل إيرادات الميزانية من بيع النفط بسعر يفوق ٢٠ دولارا للبرميل إلى صندوق الاستقرار الروسى، مما أدى إلى وجود وفورات بهذا الصندوق قدرها ١٩ مليار دولار فى الأول من يناير ٢٠٠٥، نتيجة ارتفاع أسعار البترول. كما أدى هذا إلى ازدياد احتياطى روسيا



بوتن يقدم عرضنا؟

من الذهب والعملة الصعبة خلال عام ٢٠٠٤ بحوالى ٧٠٪، ليصل هذا الرصيد إلى ١٢٤ و٥٤١ مليار دولار فى يناير ٢٠٠٥، ولتحتل روسيا المرتبة الثانية بعد اليابان فى هذا الاطار.

وكان هذا عاملا أساسيا لتوقف روسيا تماما عن طلب أى مساعدات من الولايات المتحدة وباقى دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى. وتحسن أداء الاقتصاد الروسى كثيرا منذ عام ٢٠٠٠، بل إنه يحقق نموا سنويا بنسبة ٧٪ منذ عام ٢٠٠٣، وقد كان هذا التحسن وراء وفاء روسيا كليا بالتزاماتها فى دفع الدين الخارجى المستحق عليها منذ عام ٢٠٠٢. يضاف إلى ذلك الاتجاه نحو توظيف هذه الانتعاشة الاقتصادية للنهوض بباقى قطاعات الاقتصاد الروسى، وتحديث البنية الصناعية الروسية وتطويرها وإكسابها قدرات تنافسية فى الأسواق العالمية.

على صعيد آخر، أدى ذلك إلى بروز روسيا كقوة اقتصادية كبرى من المنظور النفطى واكتسابها تأثيرا واسع النطاق فى سوق النفط وأسعاره العالمية، لاسيما مع تأكيد الرئيس بوتين استعداد بلاده لأن تحل محل الشرق الأوسط كمصدر رئيسى للنفط لأوروبا والولايات المتحدة ذاتها. كل هذه العوامل كان لها تأثيرها المباشر فى قبول العضوية الكاملة لروسيا فى مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى مجموعة "الثمانى" فى يونيو ٢٠٠٢، والتى تتولى روسيا رئاستها وتستضيف قمتها هذا العام ٢٠٠٦.

### روسيا والاتحاد الأوروبى .. علاقة معقدة :

إذا كان النفط إحدى الدعامات الأساسية للاقتصاد القومى

الروسى وعاملا فاعلا فى نهوضه من كبوته بل ونموه على نحو ملحوظ، فإنه -دون شك- أداة مهمة للتأثير الدولى، لا سيما على الدول التى تمثل سوقا مهمة للنفط الروسى، وتعتمد عليه اعتمادا كبيرا، ومنها الدول الأوروبية، وأبرزها ألمانيا التى تعتبر روسيا أكبر مصدر للنفط وللغاز الطبيعى لها.

وقد عكست أزمة الغاز الروسية - الأوكرانية ذلك بوضوح، وهى الأزمة التى بدأت أواخر عام ٢٠٠٥، عندما اقترحت شركة "غاز بروم" الروسية على شركة نفط غاز أوكرانيا صفقة تتضمن رفع سعر النفط المصدر إلى أوكرانيا من ٥٠ الى ١٦٠ دولارا للألف متر مكعب اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٦، وفى الوقت نفسه رفع سعر نقل الغاز الروسى الذى يمر عبر الأراضى الأوكرانية إلى أوروبا من ١,٠٩ دولار إلى ١,٧٥ دولار للألف متر مكعب، إلا أن الشركة الاوكرانية رفضت هذا الاقتراح، وأعلنت أوكرانيا انه من حقها اخذ ١٥٠ مترا مكعبا من كل ألف متر مكعب من الغاز الروسى الذى يمر عبر أراضيها، الأمر الذى أدى إلى اتهام روسيا لأوكرانيا بسرقة الغاز الروسى المخصص للاتحاد الأوروبى والتهديد برفع دعوى ضدها إذا أقدمت على ذلك. كذلك، تشددت شركة "غاز بروم" الروسية بإعلانها بيع النفط الروسى لأوكرانيا بالأسعار نفسها التى تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوروبى والتى تتراوح بين ٢٢٠ و٢٣٠ دولارا للألف متر مكعب، بل وحددت مهلة للاتفاق على الأسعار الجديدة، ستتوقف بعدها عن ضخ الغاز إلى أوكرانيا.

ومع انتهاء المهلة التى حددتها شركة "غاز بروم"، قامت روسيا بتقليص إمدادات الغاز إلى أوكرانيا. ونظرا لما أثاره التوتر الحادث بين البلدين من مخاوف على إمدادات الغاز الروسى إلى دول الاتحاد الأوروبى، فقد اكتسبت الأزمة طابعا دوليا ووجهت الدول الأوروبية والولايات المتحدة اللوم إلى روسيا. ونتيجة للضغوط الدولية وجهود الوساطة، تم إبرام اتفاق لمدة ٥ سنوات بين روسيا وأوكرانيا يسرى من أول يناير ٢٠٠٦، ويقضى بأن تقوم شركة "غاز بروم" بشراء الغاز من دول آسيا الوسطى (تركمانستان، وأوزبكستان، وقازاقستان) بسعر ٦٠ دولارا للألف متر مكعب ثم تقوم ببيعه إلى أوكرانيا بسعر ٩٥ دولارا للألف متر مكعب، وذلك عبر شركة وسيطة تملك "غاز بروم" نصف أسهمها. كما نص الاتفاق على رفع سعر رسوم العبور التى تتقاضاها أوكرانيا على الغاز الروسى المنقول عبر أراضيها من ١,٠٩ إلى ١,٦ دولار للألف متر مكعب. ولاشك فى أن هذا الاتفاق عزز من موقف "غاز بروم" كمصدر أساسى للغاز إلى أوروبا، وفتح لها مجالات جديدة للتحكم فى أسعاره.

ويعتبر ملف الطاقة ملفا أساسيا فى العلاقات الروسية - الأوروبية، فروسيا -على النحو السابق الإشارة إليه- عملاق نفطى يطرح بديلا مهما لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا، وهى -كما أكد الرئيس الروسى- دولة أورو-آسيوية تنتمى إلى المجتمع الأوروبى وترتبط بمصالح حيوية واستراتيجية مع الدول الأوروبية، وتسعى روسيا جاهدة إلى توطيد وتدعيم علاقاتها بأوروبا على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين، ويعتبر التعاون فى مجال النفط أحد المحاور الأساسية لذلك.

فهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبى بشأن التنسيق فى مجال الطاقة وذلك منذ عام ٢٠٠٠. كما عقدت الجلسة الأولى للمجلس الدائم للشراكة فى مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبى فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٥، هذا إلى جانب اللقاء التنسيقى "حوار الطاقة" بين روسيا والاتحاد الأوروبى، والذى سيعقد اجتماعه القادم فى مايو ٢٠٠٦، ويحضره كل من وزير الصناعة والطاقة فيكتور خريستينكو، والمفوض الأوروبى لشئون الطاقة اندريس بيبالجس. كما أن هناك العديد من المشروعات الروسية - الأوروبية المشتركة فى مجال النفط والغاز الطبيعى، أبرزها:

* مشروع انبوب الشمال الأوروبى الروسى - الألمانى لنقل الغاز، والذى يمتد من منطقة فيبورج الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطئ الألمانية بطول يتجاوز ١٢٠٠كم، ومن المقرر ان يبدأ تشغيل الانبوب فى عام ٢٠١٠.

* مشروع نقل الغاز الروسى عبر أراضى تركيا إلى أوروبا الجنوبية. وتعتبر تركيا من الأسواق الأساسية للغاز الروسى، حيث تتزايد صادرات روسيا من الغاز إلى تركيا على نحو واضح، حيث ارتفعت من ١٤,٥ مليار م٢ عام ٢٠٠٤ إلى ١٨ مليار فى عام ٢٠٠٥، ومن المتوقع ان تزيد بنسبة من ٢٥ إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠٦، ويتم نقله عبر خط "التيار الأزرق". ويجرى بحث مشروع لمد خط أنابيب آخر فى قاع البحر الأسود مع حلول عام ٢٠١٥ من اجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا على النفط، وكذلك لنقله إلى أوروبا عبر تركيا. وكان هذا موضع بحث خلال زيارة رئيس شركة "غازبروم" الروسية إلى تركيا فى فبراير ٢٠٠٦.

* كذلك، أسست شركة "لوك أويل" الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة Conoco Phillips أطلق عليها "تاريانمار نفط غاز" لاستثمار حقول تيمانو- بيتشوار للنفط والغاز فى شمال الشطر الأوروبى من روسيا، والذى سيتم نقله بناقلات البترول إلى شاطئ بحر بارينتس للتصدير. وتستأثر لوك أويل بـ ٧٠٪ من أسهم الشركة، فى حين تبلغ حصة الشركة الأمريكية ٣٠٪.

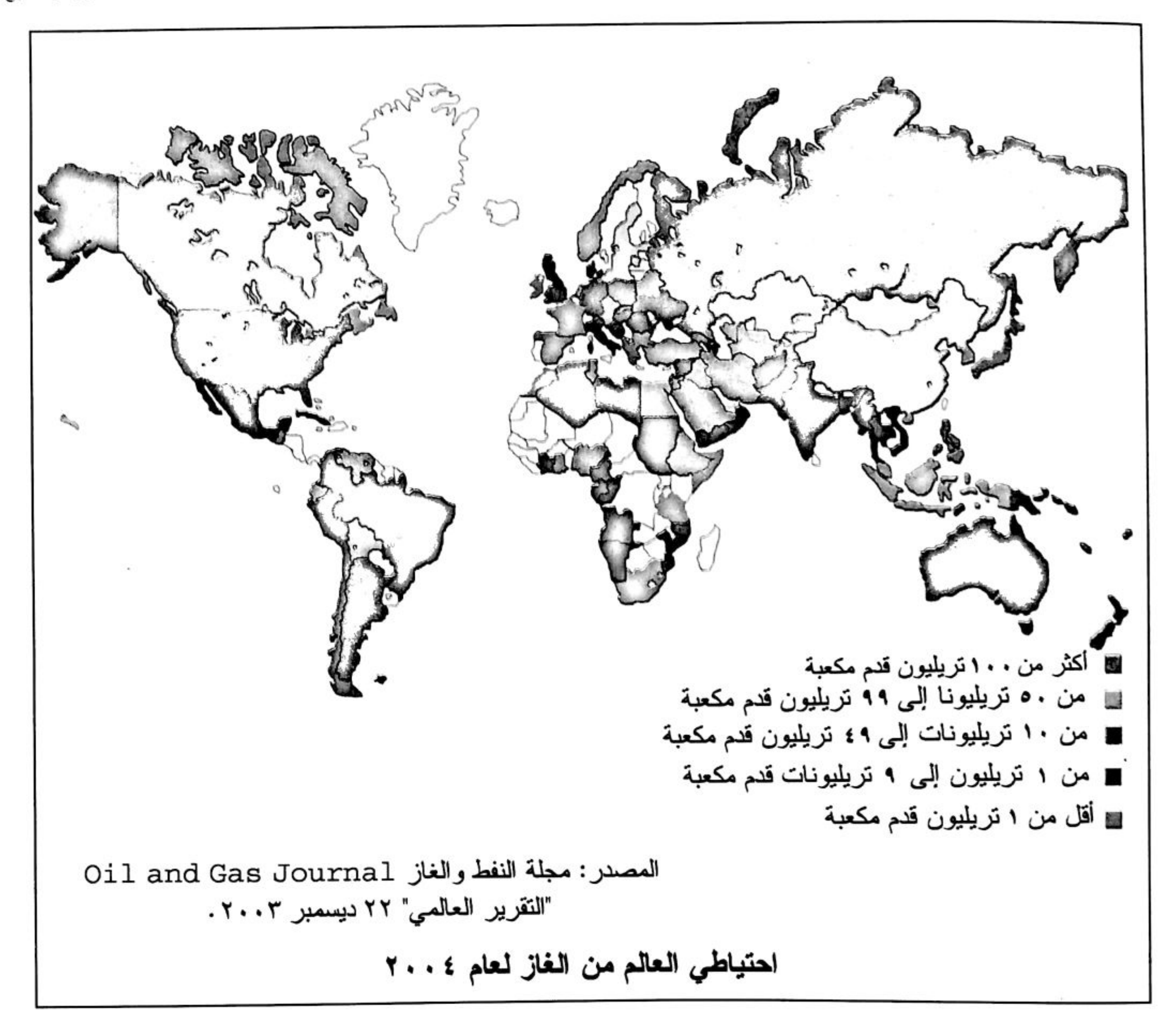
* سيتم فى ١٥ أبريل، توقيع اتفاق بين كل من روسيا واليونان وبلغاريا لمد أنبوب النفط بروجاس-الكسندروبوليس لنقل النفط من روسيا من ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود إلى ميناء بورجاس البلغارى، ومنه بأنبوب النفط الجديد إلى مدينة الكسندروبوليس اليونانية ثم إلى دول أوروبا الغربية، ليصل بذلك طول الأنبوب إلى حوالى ٣٠٠ كم يضخ فيه ٣٥ مليون طن بترول فى السنة، وتبلغ تكلفته ٧٠٠ مليون دولار.

وإزاء هذا النفوذ النفطى المتزايد لروسيا فى الأسواق الأوروبية، أعلن الاتحاد الأوروبى مرارا عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية فى إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى والقوقاز وإيران. وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا فى هذا الصدد، حيث قاربت أذربيجان على افتتاح خط أنابيب الغاز "باكو - تبليسى - جيهان" لنقل، ليس فقط، الغاز الآذرى ولكن القازاقى والتركمانى أيضا إلى ميناء جيهان التركى ومنه إلى أوروبا، وقد انشىء هذا الخط بمباركة ودعم أمريكيين واضحين ورغم المعارضة الروسية القوية له.

كذلك، هناك مشروع إيرانى لنقل الغاز عبر أراضى كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر، وصولا إلى النمسا، تبلغ قدرته الاستيعابية المعلنة ٣٠ مليار م٢ فى السنة، ومن المنتظر بدء العمل به بحلول عام ٢٠١١.

هذه التنافسية تعتبرتحديا استراتيجيا قويا لروسيا، حيث ان وجود مثل هذه المصادر البديلة يحد من قدرة روسيا على استخدام الغاز كورقة ضغط على أوروبا.

ولكن تظل روسيا ماردا نفطيا يتزايد نفوذه على نحو ملحوظ فى أسواق النفط فى أوروبا وآسيا والولايات المتحدة ذاتها، إلا أن هذا النفوذ مازال اقتصاديا بحتا، ويتعلق بالتحكم فى أسعار النفط على وجه الخصوص، والذى تعتبره روسيا موردا مهما واستراتيجيا لاقتصادها القومى، ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية وتنمية قدراتها. فرغم أن النفط يعتبر أداة واعدة للسياسة الخارجية الروسية يمكن توظيفها سياسيا -إذا أرادت القيادة الروسية- فإنه حتى الآن لا توجد أى مؤشرات لرغبة روسيا فى ذلك.




المصدر: مجلة النفط والغاز Oil and Gas Journal
"التقرير العالمي" ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣.

**احتياطي العالم من الغاز لعام ٢٠٠٤**

تعتبر شركة "غاز بروم" الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي فى العالم، حيث تنتج ٢٠٪ من اجمالى الناتج العالمى، كما تتحكم فى ١٦٪ من اجمالى الاحتياطى العالمى. شركة غاز بروم تملك وتدير أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي فى العالم، يبلغ طولها ١٥٠ ألف كم. وتبيع الشركة ثلثى انتاجها فى السوق الروسية بأسعار مدعمة وتصدر الباقى، لكنها تحصل على الثلث من إيراداتها التى بلغت ٣٩ مليون دولار من التصدير فى عام ٢٠٠٥. وعندما تسبب الخلاف بين روسيا وأوكرانيا حول أسعار الغاز فى قطع إمدادات الغاز الطبيعي عن باقى دول أوروبا، تصاعدت الاتهامات الأوروبية ضد بوتين بأنه يتصرف بطريقة غير مسئولة، ويستخدم إمدادات الغاز كوسيلة فجة للضغط فى مجال السياسة الخارجية. وقد انبرى بعض المحللين لوصف هذه الأزمة بأنها الأولى فى عصر جديد يشكل فيه الصراع على الطاقة تهديدا حقيقيا للاستقرار العالمى. وقد بادر بوتين بالرد على الانتقادات الموجهة إليه فى مقال بجريدة "وول ستريت جورنال"، انتقد فيه النظرة الأنانية فى مجال الطاقة، وأوضح أن موقف روسيا من قضية أمن الطاقة ثابت ولم يتغير، وهو مبنى على الاعتقاد الجازم بأن عملية إعادة توزيع الطاقة، التى تخدم أولويات مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة صناعيا، ليست فى صالح التقدم العالمى، وتسعى روسيا لإنشاء نظام عالمى جديد لتأمين الطاقة، يأخذ فى الاعتبار احتياجات المجتمع الدولى ككل، بحيث تحصل كل دولة على احتياجاتها من الطاقة عن طريق التعاون الدولى.

## أية استراتيجية أوروبية للطاقة؟

ياسمين فاروق

لم يكد ينتهى عام ٢٠٠٥، إلا وكانت مسألة الطاقة محور الاهتمامات الجيوبوليتيكية للقوى الدولية. فخطاب بوش عن حالة الاتحاد فى فبراير ٢٠٠٦، وأجندة مجموعة الثمانى برئاسة روسيا، والقمة الأوروبية القادمة فى يونيو، تضع مشكلة الطاقة فى طليعة أولوياتها الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية، خاصة أن معظم هذه الدول -باستثناء روسيا- تعتمد بشكل أساسى على الاستيراد من الخارج لتلبية احتياجاتها الأساسية من الطاقة.

- من مقال: آن صوفى كروزيه، أية استراتيجيات طاقة لأوروبا، من دورية "نافذة على أوروبا"، ٦ فبراير ٢٠٠٦.

Anne-Sophie CROUZET, Quelles stratégies énergétique pour l'Europe,Fenêtre sur l'Europe, 6 février 2006.

تبدأ الكاتبة المقال بالتذكير ببعض الأرقام والإحصاءات التى تحمل دلالات واضحة على أهمية الطاقة لمستقبل التكامل الاقتصادى والأمنى الأوروبى. فأوروبا، وفقا لدراسة قام بها الباحث كريستوف إسكندر لمؤسسة روبير شومان للدراسات الأوروبية، تستهلك ١٧٪ من الإنتاج العالمى للطاقة، وتستورد نصف هذه الكمية من الخارج. ويتركز استيراد أوروبا فى مجال الطاقة على البترول والغاز الطبيعى، تستورد أولهما بنسبة ٤٥٪ من الشرق الأوسط، فى حين تلبى روسيا ٤٠٪ من احتياجات أوروبا الغربية للغاز. وتشير الكاتبة إلى أنه فى كلتا الحالتين، تستورد أوروبا من مناطق تعانى من عدم الاستقرار ومن الاضطرابات، مما يزيد من هشاشة الموقف الأوروبى فى سوق الطاقة. فإلى جانب الصراعات التى يعانى منها الشرق الأوسط، تشير الكاتبة -بطريقة غير مباشرة- إلى عدم سلامة الاعتماد على روسيا بعد استعراض القوة الذى قامت به موسكو فى يناير ٢٠٠٦، عندما قررت قطع ضخ الغاز عن أوكرانيا، مما أثر فى بعض دول أوروبا الغربية خاصة ألمانيا والنمسا. وإذا كانت الدول المصدرة هى أحد عوامل القلق الأوروبى على مستقبل إمداداتها من الطاقة، فإن العامل الآخر يرجع إلى الدول المستوردة ذاتها، حيث إن الاتحاد الأوروبى يعجز عن دفع الدول الأعضاء إلى توحيد أوحتى تنسيق سياساتها فيما يخص إنتاج واستهلاك الطاقة.

وفقا للدراسة المذكورة آنفا، فإن مسألة تنسيق استراتيجية أوروبية موحدة للطاقة تدخل فيها مجموعة من الاعتبارات الثقافية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التى تعوق العمل الأوروبى المشترك فى هذا المجال وفى مجالات أخرى كالأمن والدفاع. فعلى سبيل المثال، وليس الحصر، فى حين لا تسمح فرنسا بأى تدخل خارجى -وإن كان أوروبيا- من شأنه تنظيم إنتاج واستهلاك الطاقة النووية الفرنسية، فإن نفس الغيرة الوطنية تمتد إلى البترول والغاز الطبيعى بالنسبة لبريطانيا وهولندا، فى حين أن دولا غير نووية -مثل إيطاليا والنمسا- تسعى إلى مشاركة جيرانها النوويين فى الاستفادة من الطاقة المتوافرة لديهم بدلا من بناء مفاعلات نووية وطنية.

ويزيد من حدة الآثار المترتبة على تلك الاختلافات، تصاعد الحماية الاقتصادية -أوما عرفته فرنسا مؤخرا "بالوطنية الاقتصادية"- التى تمارسها الدول الأوروبية على أسواقها الداخلية. وتعرض الكاتبة لمواقف عدة تدخلت فيها الحكومات الفرنسية والإسبانية والألمانية لتكوين مجموعات وطنية عملاقة للطاقة ولإعاقة اندماج شركاتها الوطنية مع شركات أوروبية أخرى. وآخر حلقة فى مسلسل الوطنية الاقتصادية قدمتها فرنسا خلال الشهر الماضى -مارس ٢٠٠٦- حينما تدخلت حكومة رئيس الوزراء دومينيك دى فيلبان لمنع دخول شركة إيطالية فى السوق الفرنسية، وللتعجيل بدمج شركتين فرنسيتين منتجتين للغاز الطبيعى، وهى الخطوة التى تمخض عنها ميلاد ثانى أكبر مجموعة اقتصادية عالمية فى هذا المجال، مما دفع الحكومة الإيطالية لرفع الأمر إلى المفوضية الأوروبية، متهمة فرنسا بخرق مبادئ اقتصاد السوق التى يقوم عليها التكامل الاقتصادى الأوروبى، فتحول الأمر من منافسة اقتصادية إلى مواجهة بين الحكومات. وتبرر فرنسا -ودول أخرى- هذه السياسات بالجزم بأنها تسمح بإيجاد "أبطال وطنيين" لتلافى اعتماد مصير الملايين من المستهلكين الوطنيين على مصادر خارجية، خاصة بعد ما قامت به روسيا. وتضيف الكاتبة أنه فى الحالة الفرنسية، تهدف فرنسا إلى مضاعفة قوتها الاقتصادية والمالية بما يسمح بتنمية الطاقة النووية، حيث إن هذه الأخيرة، بحسب رأى الكاتبة، هى الحل الأمثل لتخطى العقبة الثالثة أمام تشكيل استراتيجية فعالة تسمح بمواجهة مشكلة النقص فى المصادر الأوروبية الغربية للطاقة، ذلك لأنه إلى جانب عقبتى الحماية الاقتصادية والاعتماد على الخارج، فإن الدول الأوروبية وقعت بروتوكول كيوتو لحماية البيئة والالتزام بالإسهام فى تقليل درجة حرارة الأرض، مما يجعل تنمية الطاقة النووية فى مقدمة الحلول للموازنة الصعبة بين الاحتياج إلى تنمية مصادر جديدة للطاقة من جانب، والالتزام بحماية البيئة من جانب آخر. وفيما يخص الاستخدام السلمى للطاقة النووية، فإن فرنسا تأتى فى طليعة الدول الأوروبية التى تعتمد على الطاقة النووية لتوليد ٧٨٪ من استهلاكها المحلى للكهرباء، مقابل ٣٥٪ من الاستهلاك الأوروبى.

وعن موقف مؤسسات الاتحاد الأوروبى من ممارسات

الحكومات الأوروبية، فقد أورد المقال -على لسان المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية- أن استمرار تشتت سوق الطاقة الأوروبية بين دول الاتحاد الأوروبى الخمس والعشرين لن يمكن أوروبا من مواجهة العولمة الاقتصادية. كما أكدت المتحدثة عدم قدرة أية دولة أوروبية على مواجهة سوق الطاقة العالمية بمفردها مهما تكن قدراتها الاقتصادية، وقد حاولت المفوضية الأوروبية أكثر من مرة أن تتدخل لمنع إغلاق الأسواق الأوروبية أمام بعضها بعضا. ففى عام ٢٠٠٠، أصدرت المفوضية "الكتاب الأخضر .. نحو استراتيجية أوروبية لتأمين الإمدادات". وفى عام ٢٠٠٤، أصدرت فيتو منع البرتغال من اتخاذ خطوات فى اتجاه غلق السوق الوطنية للطاقة. وستكرس المفوضية القمة الأوروبية فى يونيو القادم لمناقشة ضرورة توحيد السياسات الأوروبية للطاقة، كما حددت الأول من يناير ٢٠٠٧ لتحرير أسواق الطاقة الأوروبية، إلى جانب سعيها إلى إصدار "كتاب أخضر" جديد بعدما لم تلتزم الدول الأوروبية بالتوصيات الواردة فى الكتاب السابق.

ولمواجهة المخاطر الأمنية والاستراتيجية المترتبة على نقص تكامل السياسات الأوروبية، تقدم المفوض الأوروبى للطاقة باقتراح أن تقوم دول الاتحاد الأعضاء فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية -وعددها ١٧ دولة- بالاحتفاظ بمخزون يعادل استهلاك ٩٠ يوما. وفى تقدير دراسة روبير شومان، فإن هذا الحل جزئى وقصير الأجل، لأنه لا يقضى على جذور المشكلة. وأمام ذلك، بدأت الدول الاسكندنافية فى تبنى سياسات لتنمية المصادر المتجددة للطاقة. ويعد النموذج السويدى الأكثر تقدما فى هذا المجال، حيث شكلت السويد هيئة مختصة لتحقيق هذا الهدف، ووضعت جدولا زمنيا مدته ١٥ عاما تبدأ بعدها مرحلة "ما بعد البترول".

وأخيرا، فإن المقال والدراسة اللذين أعتمد عليهما لا يريان مفرا من أزمة محتملة للطاقة غير تنسيق بل وتوحيد السياسات الأوروبية، خاصة مع تصاعد دخول مستهلكين جدد من الدول سريعة النمو، كالهند والدول الآسيوية، إلى جانب الكميات الضخمة التى تستهلكها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت كل الدراسات فى هذا المجال تدفع الدول الأوروبية إلى التكامل فى مجال الطاقة، فإن سياسات وممارسات الدول الأوروبية أوضحت صعوبة الموازنة بين حماية المصلحة الوطنية والأمن القومى للدولة من جانب، والمضى قدما فى تعميق التكامل الإقليمى والالتزام بمبادئ اقتصاد السوق والمنافسة الحرة من جانب آخر.

**(لمزيد من التفاصيل حول أمن الطاقة فى أوروبا، يرجى الرجوع إلى الوثائق الخاصة بالموضوع على الاسطوانة المرفقة مع العدد).**

## الغاز مقابل النفط

بالرغم من اطراد الحديث حول نضوب النفط خلال عقود قليلة، إلا أن مسألة البحث عن بدائل جديدة للطاقة لا تزال تواجه صعوبات كثيرة. وقد جرى الحديث حول إمكانية أن يحل الغاز محل النفط كبديل له، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، ذلك أن ثمة صعوبات تواجه عمليات استخراج الغاز، فضلا عن التكاليف الباهظة لنقله إلى الأسواق.

ويظل الغاز من أفضل أنواع الطاقة التى يمكن أن تحل محل النفط وهو ما دفع كبرى الشركات العالمية للاستثمار فى صناعة الغاز. وترى شركة رويال دويتش أن الطلب على الغاز سينمو بنسبة ٣٪ طيلة الأعوام الخمسة عشر المقبلة، وسترتفع نسبة استيراد الغاز فى أوروبا والولايات المتحدة وجنوب آسيا. كما تتوقع شركة إكسون موبيل أن أوروبا سوف تستورد ما يقرد من ٨٥٪ من احتياجاتها من الغاز خلال ربع قرن من الآن.

ويفترض هذا الوضع أن تتحول دول مثل روسيا وقطر، نظريا، إلى قوى سياسية عظمى، ولكن الأمر مختلف بالنسبة للنفط الذى يمكن نقله من خلال الحاويات الكبيرة، فى حين أن الغاز لا يمكن نقله إلا من خلال خطوط أنابيب تنقله من دولة إلى أخرى، وهو ما يفترض قدرة المنتج على تحمل نفقات نقل الغاز. أيضا كشفت أزمة الغاز التى وقعت بين روسيا وأوكرانيا قبل شهور عن أن مسألة نقل الغاز من خلال أنابيب عابرة للدولة يمكن أن تحوطها مشاكل عديدة، مما يتطلب حنكة سياسية للتعاطى مع مثل هذه المشكلات.

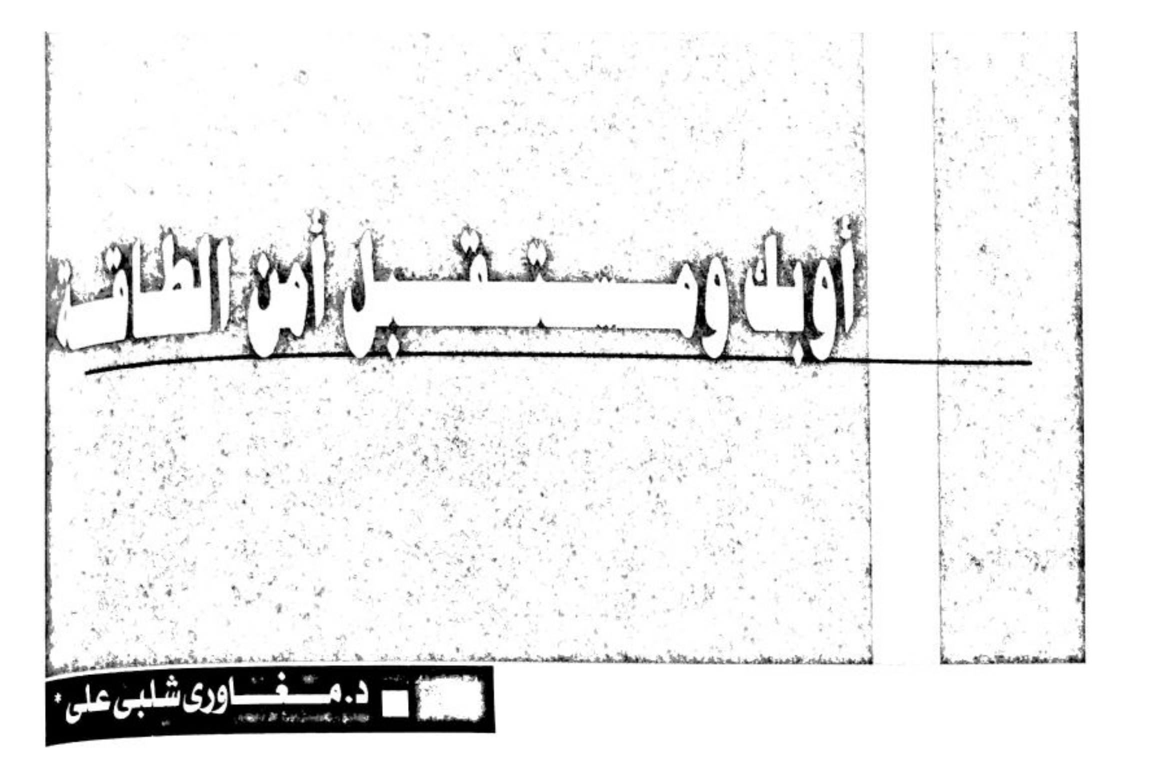
وجدير بالذكر أن ما يقرب من ٩٠٪ من الغاز الروسى المصدر لأوروبا يتم عبر أوكرانيا، والباقى عبر بولندا. ومن أجل الالتفاف على مشكلة الغاز الروسى مع أوكرانيا، ستعمد روسيا إلى تأسيس خط أنابيب جديد يمر عبر بحر البلطيق كى يصل إلى ألمانيا وبريطانيا بتكلفة تصل إلى ٥ مليارات دولار بحلول ٢٠١٠.

وقد كشفت الأزمة بين روسيا وأوكرانيا عن مدى المأزق الذى يعانيه الاتحاد الأوروبى فى تأمين طاقته المستقبلية، خصوصا أن ما يقرب من ٢٥٪ من الاحتياجات الأوروبية من الغاز و٣٠٪ من احتياجاتها النفطية تأتى من روسيا.

وفى غضون الأزمة، ذاتها طالب أندرياس بيبالجس، مسئول الطاقة فى الاتحاد الأوروبى، بضرورة العمل على تنويع مصادر الإمداد وهو ما يتطلب وضع استراتيجية أوروبية متكاملة لأمن الطاقة فى أوروبا خلال السنوات المقبلة.

الفاينانشال تايمز، (٥ يناير ٢٠٠٦).





# أوبك ومستقبل أمن الطاقة

د. مغاوري شلبي علي*

تعد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) - التي تأسست عام ١٩٦٠- الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمية، وذلك نظرا لضخامة ما تسهم به في حجم الإنتاج العالمي البالغ ٨٠ م.ب.ى (مليون برميل يوميا)، حيث وصل معدل إنتاجها مؤخرا إلى نحو ٢٨ م.ب.ى، وهو ما يعادل نحو ٣٥ بالمائة من الإنتاج اليومي العالمي البالغ ٨ ملايين برميل.

ويرى المراقبون أن أوبك ستلعب دورا رئيسيا في تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط، ومن المتوقع أن يرتفع إنتاجها كي يصل إلى نحو ٦٥ م.ب.ى عام ٢٠٣٠ (حوالي ٥٤,١٪ من إمدادات النفط العالمي وذلك مقارنة بحوالي ٣٨,٤٪ عام ٢٠٠٠)، وذلك على افتراض توافر استثمارات كافية لتحقيق هذا التوسع الضخم في الإنتاج. في الوقت نفسه، تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى ارتفاع نسبة مساهمة دول الشرق الأوسط في إنتاج المنظمة من ٢٨,٧٪ حاليا إلى ٤٢,٩٪ عام ٢٠٣٠.

وتلعب أوبك دورا حاسما في الحفاظ على مستوى مستقر لأسعار النفط، حيث حددت لنفسها آلية لضبط الأسعار تقوم على تعديل الإنتاج بواقع ٥٠٠ ألف برميل يوميا إذا خرجت الأسعار عن نطاق السعر المستهدف الذي حددته أوبك، والذي يتراوح بين ٢٢ و ٢٨ دولارا للبرميل.

كما تتمتع أوبك بوصفها كارتل اقتصاديا بقيمة سوقية هائلة نتيجة لضخامة حجم الاحتياطيات النفطية التي تستحوذ عليها دولها الإحدى عشرة (السعودية، العراق، الجزائر، الإمارات، الكويت، إيران، ليبيا، نيجيريا، فنزويلا، قطر، إندونيسيا)، والذي يعني ضمنيا ضخامة حجم المساهمة في الإنتاج العالمي اليومي.

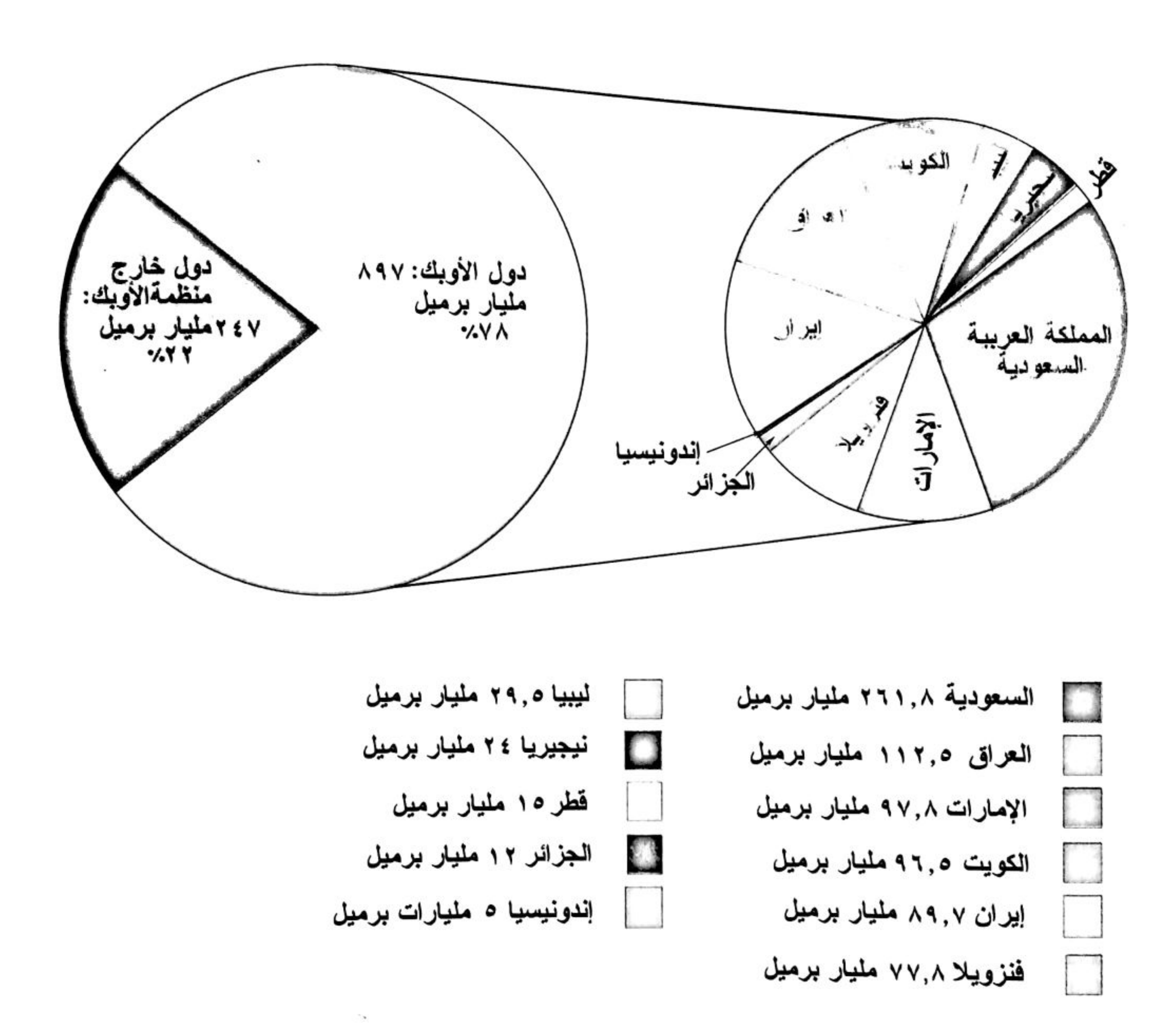
ولعل ذلك هو ما يجعل لأوبك دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي في هذه الأسواق، فضلا عن دورها المتواصل في ضبط الأسواق أثناء الأزمات والحروب، التي قد يترتب عليها حدوث نقص أو انقطاع في الإمدادات النفطية العالمية.

وقد أصبح في حكم المؤكد أن السنوات القادمة ستشهد مزيدا من النمو في معدلات استهلاك النفط، وذلك لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي الكبيرة التي تشهدها مناطق مختلفة من العالم، خاصة الصين التي قارب معدل النمو لديها حوالي ١٠٪.

ولا شك في أن هذا النمو في معدلات استهلاك النفط - رغم الارتفاع غير المسبوق في أسعاره - سيلقي بتأثيراته على التوجهات الاقتصادية والسياسية لكلا طرفي السوق: المنتجين والمستهلكين، وسوف يدعم هذه التوجهات الاقتصادية والسياسية لمنتجي ومستهلكي النفط الظروف السياسية الساخنة التي تشهدها دول مهمة في سوق النفط مثل إيران وفنزويلا، والعراق ونيجيريا، وكذلك سعي روسيا الحثيث لاستعادة دورها العالمي من خلال بوابة النفط، بعد أن تراجع هذا الدور بشدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار التجربة الاشتراكية.

وقد بدأت ملامح هذه التوجهات الاقتصادية والسياسية تتضح خلال عام ٢٠٠٦، حيث زادت توجهات العديد من حكومات دول النفط، وكذلك رءوس الأموال التي تراكمت لدى هذه الدول نحو الشرق، خاصة نحو الصين واليابان وماليزيا وكوريا وغيرها من الدول المحيطة بالصين، والتي يتوقع أن يتحول إليها زخم النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات القادمة(١)، وهو ما سيوجد مصالح اقتصادية وسياسية بين منتجي النفط وهذه الدول، في الغالب ستترجم إلى شراكة استراتيجيه (سياسيا واقتصاديا)، وهي شراكة تضمن مصادر نفط آمنة ومستقرة للمستهلكين من هذه الدول، وتضمن تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المنتجة، وتوفر طلبا مستقرا على إنتاجها من النفط في ظل ما يمثله الإعلان الأمريكي الصريح، بشأن التوجه نحو تقليص الاعتماد على نفط الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة، من تهديد لمصالح دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط.

(*) خبير في شئون الاقتصاد السياسي.




**احتياطي دول منظمة الأوبك من النفط الخام لعام ٢٠٠٤**

المصدر : موقع منظمة أوبك على شبكة الإنترنت :
www.opec.org

كما ظهرت ملامح هذه التوجهات أيضا على الصعيد السياسى من خلال محاولات الالتفاف الروسى على نتائج الحرب الباردة عن طريق النفط، وكذلك من خلال عملية خلط النفط بالسياسة من قبل كل من إيران وفنزويلا ونيجيريا.

ويركز هذا التقرير على رصد وتحليل الظروف المحيطة بسوق النفط خلال الفترة القادمة، والعوامل التى ستحكم التوجهات الاقتصادية والسياسية لطرفى السوق: منتجين ومستهلكين، وانعكاس ذلك على التحالفات الاقتصادية والسياسية، خاصة بالنسبة لروسيا وإيران وفنزويلا.

## العلاقة بين المنتجين والمستهلكين(٢) :

إن عدم وجود نمو فى احتياطيات النفط العالمية لمقابلة النمو المتواصل فى الاستهلاك يفرض على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط العديد من التحديات، ويعجل بانتقال العالم إلى مرحلة ما بعد النفط. ولكن الأمر المؤكد أن هذا الانتقال لن يتم فى الأجل القصير(٣)، مما يعنى أن هناك أزمة فى سوق النفط ستفرض نفسها على العالم، وربما تستحكم حلقاتها خلال السنوات الثلاثين القادمة إذا بقيت الظروف الحالية كما هى، وهو ما سيجعل منتجى ومستهلكى النفط يبحثون عن سياسات وآليات جديدة للتعامل مع هذه الأزمة التى لم يعد يجدى معها التأثير فى جانبى العرض والطلب كما كان يحدث طوال السنوات الماضية، لأن الطلب يتزايد رغم استمرار ارتفاع الأسعار، ولم تجد سياسات أوبك لتهدئة السوق عن طريق زيادة المعروض، على خلاف قانون العرض والطلب الذى لم يعد بقرة مقدسة فى سوق النفط العالمية خلال السنوات الأخيرة.

وإذا قمنا بتحييد العوامل السياسية مؤقتا -رغم عدم منطقية ذلك فى سوق النفط- فإن هذا الوضع سيجعل الدول المنتجة للنفط أمام معضلة تتمثل فى ضرورة مضاعفة الإنتاج خلال ثلاثة عقود قادمة، وهو أمر مكلف للغاية، وقد يكون شبه مستحيل فى ظل مؤشرات تعكس تراجع مخزون النفط العالمى بسبب الشيخوخة التى أصابت معظم حقول النفط الرئيسية فى العالم، وبسبب عدم حدوث أى اكتشافات بترولية مهمة خلال العقدين الماضيين، ناهيك عن دور الإعلان الأمريكى الأخير عن توجه الولايات المتحدة لتقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط فى تثبيط همة دول أوبك عن زيادة استثماراتها من أجل تلبية احتياجات السوق العالمية.

وفى ضوء ذلك، ستكون الدول المنتجة للنفط مضطرة للحفاظ على أسعار النفط مرتفعة لتخفيض معدلات النمو فى الطلب عليه، والتغلب على ضغوط الدول المستهلكة الرئيسية للنفط لزيادة إنتاجها واستنزاف احتياطياتها النفطية بسرعة. وهذه السياسة من جانب الدول المنتجة لن تلقى قبولا من جانب الدول المستهلكة للنفط، التى يتزايد تعطشها للنفط كلما زادت معدلات النمو الاقتصادى بها. وهذه الدول المستهلكة للنفط ستكون أمام تحديين، الأول: تبنى سياسات خارجية قائمة بالأساس على صيد النفط الذى يحقق التواصل فى معدلات النمو، ولو بأسعار مرتفعة، والثانى: البحث عن بدائل للنفط فى الأجل الطويل، ناهيك عن معالجة الآثار السياسية الداخلية لدى هذه الدول الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود، كما فى حالة الولايات المتحدة الأمريكية، أو الناجمة عن تكرار انقطاع الكهرباء فى العديد من المدن بسبب ارتفاع أسعار الوقود وزيادة الطلب على الطاقة الكهربائية، كما فى حالة الصين.

وقد يكون من المنطقى استنتاج أن مصلحة الدول المنتجة والمستهلكة للنفط خلال السنوات القادمة ستكون متوافقة، على أن يبقى سعر النفط مرتفعا حتى تحقق كل منهما أهدافها، خاصة أن توصل الدول المستهلكة إلى بدائل للنفط لن يتم إلا فى ظل أسعار نفط مرتفعة، ولكن هذا الاستنتاج يفقد كثيرا من منطقيته بسبب الإخفاق السابق للدول المستهلكة للنفط فى التوصل إلى بدائل عملية ورخيصة للنفط، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ويعزز من عدم هذه المنطقية أيضا وعود السياسيين، خاصة الأمريكيين، بعصر نفطى رخيص باتباع سياسات خارجية دبلوماسية أو حتى عسكرية لصيد النفط بأسعار منخفضة.

والأمر الذى يتضح مما سبق أن الظروف التى ستحكم سوق النفط العالمى - استهلاكا وإنتاجا - تدفع نحو تسييس النفط، وهو ما سيجعل سياسات الطاقة فى الدول المنتجة والمستهلكة للنفط خليطا بين الاقتصاد والسياسة، وسوف تكون هناك مجموعة من الدول مرشحة أكثر من غيرها لخلط النفط بالسياسة، مثل إيران وفنزويلا وروسيا، وهو ما يعنى تغيير خريطة التحالفات السياسية والاقتصادية العالمية خلال العقود القادمة.

## المنتجون خارج أوبك :

حذرت الولايات المتحدة الأمريكية روسيا أكثر من مرة من استخدام النفط كسلاح سياسى لممارسة ضغوط على بعض الدول، خاصة عندما قطعت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا بعد انتصار الثورة البرتقالية فيها. ولكن الواضح أن روسيا تتبنى بقوة سياسة تهدف إلى استعادة دورها الدولى من خلال النفط، لكونها قوة عظمى نفطية اليوم بعد أن كانت قوة عسكرية عظمى قبل انتهاء الحرب الباردة. والأرقام تؤكد أن روسيا لديها من القوة النفطية ما يجعلها مؤثرة فى سوق النفط والغاز دوليا وإقليميا، حيث تعتبر منتجا رئيسيا للنفط ولديها احتياطى من الغاز الطبيعى يتجاوز ٤٨ مليون تريليون متر مكعب، أى أنها تمثل المرتبة الأولى عالميا فى مجال الغاز الطبيعى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة الروسية أكدت فى مناسبات كثيرة - ومازالت تؤكد - أنها تستبدل النفط والغاز بالسلاح الروسى الذى ولى زمانه لتحقيق أهدافها باستعادة الدور الروسى إقليميا وعالميا، وهناك العديد من الدلائل على ذلك، أهمها(٤) :

١- استخدام روسيا لسلاح النفط ضد جمهوريات البلطيق الثلاث (استونيا - لاتفيا - ليتوانيا) عندما تحركت تلك الدول لطلب استقلالها عن روسيا، وذلك فى محاولة لإثنائها عن ذلك.

٢- اتباع شركة "غاز بروم" التى تمتلكها الحكومة الروسية سياسة سعرية تمييزية للغاز وفقا لاعتبارات سياسية، حيث إن هذه الشركة مصدر التزويد الوحيد بالغاز لدول البلطيق وسلوفاكيا، كما أنها تقدم ٩١٪من واردات الغاز لهنغاريا، و٨٠٪ من واردات بولندا، و ٧٥٪ من واردات سلوفاكيا. ومع ذلك، فإن هذه الشركة تبيع الغاز لتلك الدول بأسعار مرتفعة جدا، فى حين تبيعه بأسعار منخفضة جدا لروسيا البيضاء، لأنها تدور سياسيا فى فلك العاصمة الروسية.

٣- استخدام روسيا لسلاح الغاز فى الانتخابات الأوكرانية لدعم المرشح الموالى لها، حيث قدمت الغاز بأسعار منخفضة لم تتجاوز ٥٠ دولارا للألف متر المكعب فى صيف عام ٢٠٠٤ لدعم المرشح الموالى لها (فيكتور يانوكوفيتش). ولكن عندما جاءت نتيجة الانتخابات على غير رغبة روسيا وفاز يوشينكو فى

## تحالف جديد ضد "الإمبريالية الأمريكية"؟



بلغت إيرادات فنزويلا من النفط عام ٢٠٠٥ - ٢٦ مليار دولار، ومن المنتظر أن ترتفع هذا العام إلى ٣٤ مليار دولار، وهو رقم غير مسبوق فى تاريخ البلاد. وكما استغل الرئيس هوجو شافيز هذا الدخل الكبير لتدعيم برنامجه الاجتماعى على الصعيد الداخلى، فقد استخدم الصادرات النفطية "لتصدير" أفكاره عن مقاومة "الإمبريالية الأمريكية"، وسيطرة شركات النفط الكبرى على موارد القارة. ومن أكثر ما يقلق الولايات المتحدة فى هذا المجال العلاقات القوية مع كوبا، حيث تصدر إليها فنزويلا نحو ١٠٠ ألف برميل يوميا، تدفع كوبا ثمنها عن طريق تقديم خدمات ما يقرب من عشرين ألف طبيب ومساعد طبيب (أى ما يقرب من ربع المؤسسة الطبية الكوبية) يعملون فى جميع أنحاء فنزويلا، بالإضافة إلى اشتراك خبراء من كوبا فى إدارة برنامج للمساعدات الغذائية، وقد بلغ نفوذ السفير الكوبى فى فنزويلا الحد الذى دعا زملاءه السفراء إلى تلقيبه بـ"نائب الرئيس". ومن ناحية أخرى، فقد أسهمت المساعدات النفطية فى إنعاش الاقتصاد الكوبى، حيث حقق نموا بنسبة ٨٪ فى النصف الأول من عام ٢٠٠٥، مما يثير المخاوف فى واشنطن من أن يؤدى ذلك إلى تقوية النظام الحالى فى كوبا، وتمكينه من الاستمرار بعد وفاة كاسترو. ويشير المراقبون إلى أن شافيز له من النفوذ فى كوبا ما قد يسمح له بالاشتراك فى اختيار خليفة كاسترو. ومن ناحية أخرى، فإن الرئيس الفنزويلى يتبع سياسة مناهضة لشركات البترول الكبرى، حيث يسعى لتغيير توازن القوى بين الدول المنتجة وهذه الشركات التى تعمل فيها. وقد بدأ سياسة الضغط على هذه الشركات بمطالبتها بدفع نسبة أكبر من أرباحها للحكومة، كما يسعى لاستعادة سيادة الدولة على مواردها النفطية عن طريق تحويل العقود المبرمة مع الشركات العالمية إلى مشروعات مشاركة بينها وبين الدولة، تحظى فيها الأخيرة بحصة الأغلبية. ويبدو أن رئيس بوليفيا الجديد إيفو موراليس ينوى انتهاج سياسة مشابهة، حيث أعلن - خلال حملته الانتخابية - عن نيته فى تأميم موارد الغاز الطبيعى فى بلاده، وقد اتخذ خطواته الأولى فى هذا المجال بزيادة الرسوم التى يدفعها المستثمرون الأجانب، مقابل تصديرهم للغاز خارج بوليفيا. والجدير بالذكر أن بوليفيا بها ثانى أكبر احتياطى من الغاز الطبيعى فى أمريكا الجنوبية.

**المصدر: تقارير الفايننشال تايمز: ١٠ أكتوبر ٢٠٠٥، ٣ نوفمبر ٢٠٠٥، ٦ فبراير ٢٠٠٦، والحياة: ٤ مارس ٢٠٠٦.**

الانتخابات، وخابت محاولاتها لتزوير الانتخابات بسبب الثورة البرتقالية، لجأت شركة الغاز لرفع الأسعار ٥ أضعاف دفعة واحدة، مما أحرج الحكومة الجديدة. وعند الاعتراض على ذلك، هددت روسيا بأن تغرق أوكرانيا فى الظلام وتجعلها تعانى من الجليد، وقد تم تنفيذ هذا التهديد مما أضر بالدول الأوروبية التى تحصل على احتياجاتها من الغاز الروسى عبر أوكرانيا، وقد أراد بوتين من ذلك خنق أوكرانيا ومعاقبة الأوروبيين على انحيازهم للثورة البرتقالية.

٤- التورط الروسى فى تفجير أنبوب الغاز الذى يزود كلا من جورجيا وأرمينيا، وذلك لمعاقبة جورجيا على عدم الانصياع للسياسة الروسية.

وإذا كان هذا ما تقوم به روسيا على الصعيد الإقليمى، فإنها تتبنى نفس السياسة على الصعيد الدولى من خلال الاتجاه لتقوية علاقاتها مع دول مثل إيران لدرجة قاربت مستوى التحالف، وظهر ذلك بوضوح من موقف روسيا من الأزمة النووية الإيرانية، وكذلك التقارب الروسى- الصينى لتحقيق أهداف مشتركة فى مجال النفط، وتقوية بعضهما بعضا أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وهو محور سنعود لإلقاء الضوء عليه فى نقطة لاحقة من هذا التقرير.

### إيران وفنزويلا .. ومحاولة "تسييس" النفط:

لا شك فى أن كلا من إيران وفنزويلا لديهما العديد من القضايا الخلافية مع الغرب، وتحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبغض النظر عن عدالة هذه القضايا الخلافية من عدمه، فإن هذه الخلافات تفرض على كل من إيران وفنزويلا اتباع سياسة نضالية ضد الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحهما، كما أنه من الواضح أن البلدين غير راضيين عن نتائج الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالعالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، شأنهما فى ذلك شأن روسيا.

ومع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب عليه، تزيد احتمالات استخدام كلا البلدين النفط كسلاح سياسى فى نضالهما ضد الغرب فى حالة التصعيد، مع الأخذ فى الحسبان أن كل دولة لها أسلوبها وحساباتها فى استخدام هذا السلاح.

١- إيران: المعروف أن إيران تحقق حوالى ٧٠ مليار دولار سنويا من تصدير النفط، وذلك بمعدل ٤ ملايين برميل يوميا، كما

يقدر الاحتياطي الإيراني من الغاز بحوالي ٢٧,٥ تريليون متر مكعب، وهو يمثل حوالي ٩٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز، وتحتل المركز الثاني بعد روسيا في هذا المجال(٥).

وقد أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد - في أحد خطاباته في إطار استعراضه للأزمة النووية مع الغرب - أن الطاقة أمر مهم بالنسبة للغرب، وأن أي قرار يتعلق بها سيضر المستهلك أكثر من المنتج، وذلك في إشارة إلى إمكانية استخدام سلاح النفط في حالة قيام مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي. ورغم تأكيدات إيران، في أواخر فبراير ٢٠٠٦ أنها لن تستخدم سلاح النفط في أزمتها النووية مع الغرب(٦)، إلا أنها تتبنى سياسة استباقية في هذا المجال، كما تتبنى سياسة استباقية أيضا داخل منظمة أوبك لمنع انخفاض أسعار النفط عن المستويات التي وصلت إليها عام ٢٠٠٦، كما أنها تتجه نحو إرساء تحالفات مع روسيا وفنزويلا والصين على النحو التالي :

* محاولات مندوب إيران التنسيق مع مندوب فنزويلا داخل منظمة أوبك لحمل المنظمة على تبني سياسة تخفيض الإنتاج بمعدل مليوني برميل يوميا، ابتداء من ابريل ٢٠٠٦، لمنع انخفاض أسعار النفط عن مستواها الحالي.

* قيام إيران بتزويد الصين بحوالي ١٣٪ من وارداتها من النفط، وتوقيع عقد بين الطرفين، يصل لحوالي ٧٠ مليار دولار، يهدف إلى تطوير حقول النفط في منطقة "يادافاران" الإيرانية، وتوجه البلدين نحو إبرام شراكة استراتيجية بينهما يكون محورها النفط الإيراني والسلاح الصيني عالي التقنية.

* التوجه الإيراني نحو روسيا للتنسيق معها للاستفادة من ثروات بحر قزوين، خاصة النفط، وإعطاء إيران دورا استراتيجيا رئيسيا للدبلوماسية الروسية في إدارة أزمتها النووية مع الغرب بعد أن رفضت إيران التفاوض مع الاتحاد الأوروبي ككتجمع واحد، مفضلة التحاور مع دول الاتحاد، كل دولة على حدة.

* سعي إيران إلى أن يكون لها دور استراتيجي في منطقة الخليج العربي وذلك بتقوية نفوذها النفطي من خلال التغلغل الإيراني الشيعي في الجنوب العراقي الغني بالنفط(٧)، كبداية للسيطرة على الدول الخليجية ذات الأغلبية الشيعية، وجعلها تدور في فلكها وإجبار الغرب - من خلال استخدام النفط الخليجي - على تركها تحقق طموحاتها النووية، وهو ما قد يكون أحد الأسباب الكامنة وراء السياسة الأمريكية الساعية للاستغناء عن نفط الشرق الأوسط.

٢- فنزويلا : من الواضح أن الرئيس الفنزويلي "هوجو شافيز" لديه أهداف إقليمية تتمثل في تزعم أمريكا اللاتينية، والوقوف ضد السياسة الأمريكية في المنطقة، وهو يستخدم النفط لتحقيق أهدافه السياسية الإقليمية والدولية، خاصة في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجدير بالذكر أن فنزويلا تعد واحدة من أكبر أربعة موردين للنفط للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تصدر لها حوالي ١٥٪ من احتياجاتها من النفط، وتأتي في الترتيب بعد كندا والمكسيك والسعودية. وهناك العديد من الدلائل التي تشير إلى استخدام شافيز للنفط كسلاح سياسي، وتكوين تحالفات لممارسة ضغوط سياسية على الولايات المتحدة، ومنها ما يلي:

* تحذير شافيز لواشنطن علانية بقطع إمدادات النفط عنها إذا صعدت حدة خلافاتها مع بلاده(٨).

* التقارب الإيراني - الفنزويلي المتنامي الذي قارب درجة التحالف، ووصل إلى أن صوتت فنزويلا لصالح إيران في الاجتماعات التي عقدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد ورد على لسان رئيس الجمعية الوطنية الفنزويلية في اجتماعه مع رئيس البرلمان الإيراني "أن فنزويلا تعتبر إيران حليفا شقيقا عظيما"، مؤكدا أن فنزويلا وإيران تحملان راية الكرامة والسيادة في الوقت الذي بدأت فيه إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية في الانحلال.

* دفاع شافيز عن مصالح العالم الثالث عموما ضد الهيمنة والاستغلال الغربي، واقتناعه بأن بداية حصول العالم الثالث على حقوقه تكون من خلال تقوية منظمة أوبك بضم روسيا والنرويج والمكسيك وعُمان إليها، وطرح أوبك كمنظمة مواجهة لمنظمة التجارة العالمية، وأن تكون أوبك كارتل نفطيا يقبل العالم شرعيته، ويجبر الدول المتقدمة على قبول شراكة مع الدول النفطية، يكون محتواها البترول مقابل التكنولوجيا(٩).

* دعوة شافيز إلى إنشاء بنك يمول من منظمة أوبك لحماية مصالح العالم الثالث في مواجهة البنك الدولي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة، وليقوم هذا البنك بمراقبة حصص الدول الأعضاء في أوبك.

ولا شك في أن النشأة السياسية لشافيز تؤثر بدرجة كبيرة في السياسة النفطية الفنزويلية، فهو يتبع سياسة نفطية تسيطر عليها الاعتبارات السياسية أكثر مما تحكمها الاعتبارات والعوامل الاقتصادية.

**النفط ومستقبل التحالفات الدولية :**

يتضح مما سبق أن استخدام النفط كسلاح سياسي ليس وليد اليوم، وليس وليد الظروف الراهنة في سوق النفط العالمية، ولكن الظروف الراهنة كشفت عنه بوضوح، وهذا الاستخدام السياسي للنفط أصبح مرشحا للتزايد خاصة من قبل كل من روسيا وإيران وفنزويلا، وهو أمر ملموس بشكل واضح في الخطاب العام وفي السياسة النفطية لهذا الثالوث غير المقتنع بنتائج الحرب الباردة، ولدى كل دولة من هذا الثالوث أجندة سياسية لا يرضى عنها الغرب، بل وهناك بوادر صدام لكل دولة منها مع الولايات المتحدة الأمريكية، تجبر كلا منها على استخدام النفط كسلاح ضد الغرب. والواضح أن كل دولة من الدول الثلاث تدرك أنها لن تتمكن من استخدام هذا السلاح بفاعلية بمفردها ودون التنسيق مع دول أخرى، سواء من الدول المنتجة للنفط مثلها، أو من الدول المستهلكة للنفط مثل الصين والهند، ولذلك من السهل رصد توجهات هذه الدول لتكوين تحالفات بينها وبين أطراف أخرى عبر بوابة النفط، ومنها على سبيل المثال :

* التقارب الصيني - الإيراني من خلال تزويد إيران للصين بحوالي ١٣٪ من إجمالي وارداتها من النفط، وتوقيع عقد بحوالي ٧٠ مليار دولار، تقوم الصين بموجبه بتطوير حقول نفط في إيران، والحصول على ما يلزمها من نفط منها، مقابل حصول إيران على سلاح صيني متطور(١٠).

* الاتفاق الصيني مع فنزويلا على تولي الصين تشغيل حقول النفط في فنزويلا والاستثمار في مصافي نفط جديدة، وإحياء ١٥ حقلا لإنتاج أكثر من مليار برميل إضافي، وذلك في إطار سياسة فنزويلا لتنويع زبائنها من مستوردي النفط، وتقليل

التركيز على السوق الأمريكية (١١).

* استثمار الصين لحوالي ١٢ مليار دولار في قطاع النفط الروسي في إطار الشراكة السياسية والاقتصادية بين البلدين.

* التقارب الإيراني - الفنزويلي ومساندة فنزويلا لإيران في أزمتها النووية مع الغرب، واعتبار فنزويلا إيران حليفا، وتبني سياسة واحدة من قبل البلدين داخل منظمة أوبك لمنع تراجع أسعار النفط.

* تطور العلاقات الدافئة بين روسيا وإيران لتصل إلى درجة التحالف وتنسيق المواقف والتعاون بين البلدين للاستفادة من ثروات بحر قزوين، وحصول إيران على مستوى أفضل من التكنولوجيا الروسية في مجال الطاقة النووية، واتفاق الطرفين على كيفية تحقيق سلام واستقرار على المستوى الإقليمي(١٢).

وإلى جانب ما سبق، فقد بدأت تظهر العديد من التوجهات لدول أخرى - منتجة أو مستهلكة- للدخول في تحالفات محتواها الأساسي هو النفط، وأهمها التوجه السعودي الخليجي نحو الشرق، والذي ترجم في الجولة الآسيوية للملك عبد الله والتي زار خلالها كلا من الصين وماليزيا والهند وباكستان في بداية عام ٢٠٠٦(١٣)، والتي سيطر النفط على مفرداتها، حيث تم الاتفاق على شراكة استراتيجية بين السعودية وكل دولة من هذه الدول على انفراد. وتقوم هذه الشراكة على ضمان إمدادات النفط لتلك الدول لتلبية احتياجات النمو المتسارع بها من جانب المملكة، مقابل ضمان استقرار الطلب على النفط السعودي وتطوير صناعة النفط والبتروكيماويات في المملكة. وقد اتفق على استثمارات ضخمة في مجال النفط وإنشاء مصاف للتكرير، وكان أهم ما اتفق عليه هو تعاون المملكة والصين لإنشاء خزانات للنفط في الصين تسع ١٠٠ مليون طن(١٤)، وكذلك التوجه الاستراتيجي الصيني نحو بعض الدول الإفريقية من اجل تأمين إمدادات النفط مثل الجزائر والسودان والجابون(١٥).

من المؤكد أن تزايد استخدام النفط لممارسة ضغوط سياسية، خاصة من جانب دول مثل روسيا وإيران وفنزويلا، والتوجه نحو إبرام تحالفات في هذا الخصوص، سوف يحدث العديد من التأثيرات السياسية، كما سيؤثر في المراكز التفاوضية في بعض المناطق الساخنة في العالم، ومن أهم الآثار المتوقعة في هذا المجال ما يلي :

* الحد من الآثار الناجمة عن وضع أحادية القطبية في العالم الذي نجم عن انتهاء الحرب الباردة.

* إيجاد مواقع تفاوضية أفضل لبلدان نامية ضعيفة مثل إيران وفنزويلا أمام دول كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

* انتقال جزء أكبر من الثراء المترتب على ارتفاع عوائد النفط إلى الدول المنتجة له.

* وضع سوق النفط باستمرار تحت ضغوط سياسية ونفسية، وتراجع الاعتماد على آلية العرض والطلب في السياسات النفطية للدول المنتجة والمستهلكة على السواء.

* فتح موضوع عولمة النفط وتحويله من سلعة استراتيجية إلى سلعة تجارية، وبحث إمكانية إدخاله ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

* تراجع حماس دول منظمة أوبك لزيادة استثماراتها من اجل تلبية تزايد الطلب العالمي على النفط خلال العقود الثلاثة القادمة، خاصة بعد الإعلان الأمريكي الصريح عن توجه السياسة الأمريكية نحو تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط.

---

**الهوامش :**

(١) توني مونرو وديان كاندابا، ثروة الخليج النفطية تتجه للاستثمار شرقا، الجريدة الاقتصادية السعودية، نقلا عن رويتر، عدد ١٩ فبراير ٢٠٠٦.

(٢) د. عبد الرحمن محمد السلطان، التحولات المرتقبة في سياسات الطاقة في الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، الجريدة الاقتصادية السعودية، عدد ٢٠ فبراير ٢٠٠٦.

(٣) وليد خوري، الغرب يعمل لعصر جديد من الطاقة، جريدة الحياة، عدد ١٩ فبراير ٢٠٠٦.

(٤) حازم صاغية، روسيا وإيران وفنزويلا .. السياسات الراديكالية الجامحة : سياسات الالتفاف بالنفط على نتائج الحرب الباردة، جريدة الحياة، عدد ٢ فبراير ٢٠٠٦.

(٥) مجلة الأسبوع الاقتصادية السعودية، انتعاش الطلب العالمي وزيادة الأسعار يرفعان عائدات أوبك ١٠٪ عام ٢٠٠٦، عدد ٤ يناير ٢٠٠٦.

(٦) إيران تتعهد بعدم استخدام النفط كسلاح في أزمتها النووية، الأهرام، عدد ٢٣ فبراير ٢٠٠٦.

(٧) الملف النووي الإيراني وتهديد الأمن القومي الخليجي، الأهرام، عدد ٢٣ فبراير ٢٠٠٦.

(٨) زينب مكي، شافيز يهدد بقطع إمدادات النفط عن الولايات المتحدة إذا تجاوزت الحد، موقع محيط، ١٣ فبراير ٢٠٠٦.

(٩) حازم صاغية، مرجع سابق.

(١٠) الصين يزداد استهلاكها من النفط عام ٢٠٠٦، وكالة الأنباء الصينية، (شنخوانت)، ١٣ ابريل ٢٠٠٦.

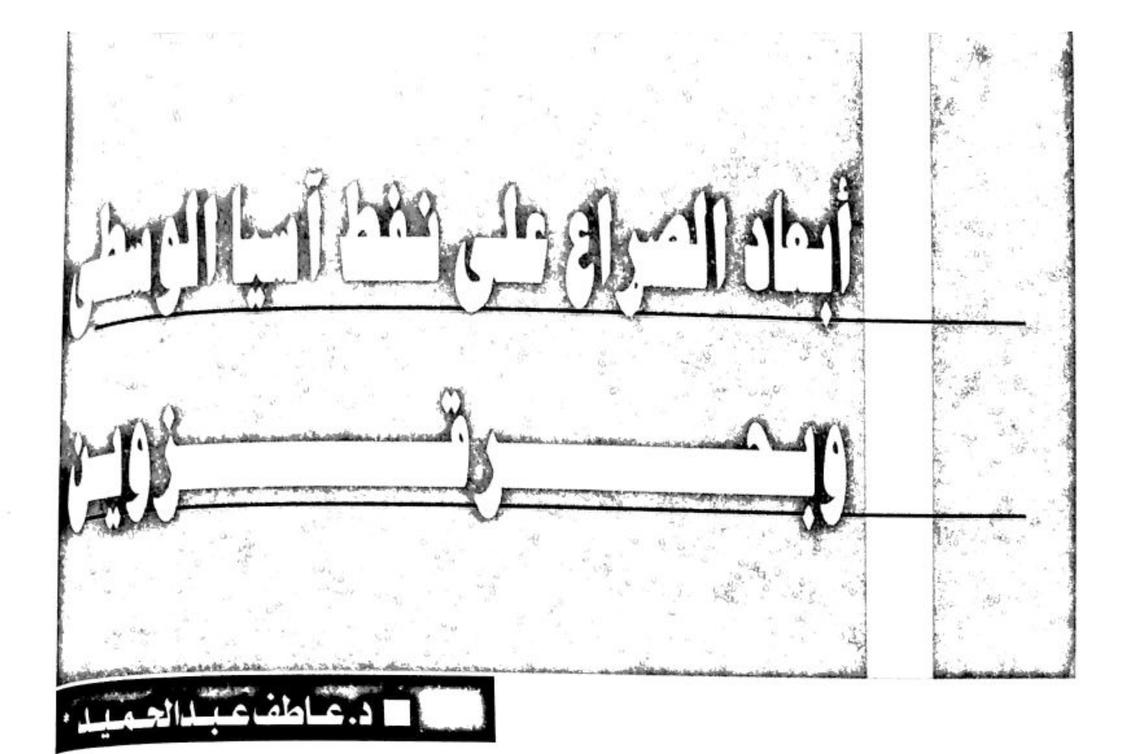
(١١) حازم صاغية، مرجع سابق.

(١٢) نبيه الأصفهاني، مستقبل التعاون الروسي - الإيراني في ضوء التقارب الأخير، مجلة السياسة الدولية، عدد أبريل ٢٠٠١.

(13) Saudi Arabia and India agree to develop a strategic Energy partnership, Gulf Daily News, Jan 28.

(١٤) مجلة الأسبوع الاقتصادية السعودية، زيارة الملك الآسيوية.. حصيلة كبيرة من الشراكة الاقتصادية، عدد ٤ يناير ٢٠٠٦.

(١٥) طارق الشيخ، الصين وتجديد سياساتها الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، عدد أبريل ٢٠٠٤.




د. عاطف عبد الحميد *

تمثل منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين أهم الرقع الجغرافية التى ثار بشأنها جدل واسع منذ عام ١٩٩١، بين مبالغ فى قدراتها على تأمين الطاقة العالمية وبسعر متدن يصل إلى عشرة دولارات، ومهون من مكانتها، معتبرا أن مرور ١٥ سنة دون تحولها إلى خليج عربى جديد -كما تفاءل البعض- ليس إلا دليلا على تواضع مكانتها فى خريطة النفط العالمية.

وتزداد الأوراق اختلاطا حينما تزدحم الخريطة بقوى دولية وإقليمية متنافسة للسيطرة على المنطقة، ليس فقط من قبل روسيا والصين وتركيا وإيران بميراث تاريخى وجغرافى أصيل، بل بولوج الولايات المتحدة وإسرائيل بتطلعات وافدة طامعة فى الإقليم وفى موارده.

وفى خضم ذلك التنافس، تموج المنطقة بحركات إسلامية مسلحة لا تشتبك مشروعاتها مع مطامع السيطرة الخارجية فحسب، بل وتتصادم مع النظم الحاكمة فى صراعات دامية أوصلتها فى بعض الفترات إلى كارثة الحرب الأهلية. وإذا أردنا اختزال خريطة المنطقة فى ظل التنافس السياسى والعسكرى والاقتصادى، فبوسعنا رؤيتها "جزيرة من الثروة يحيطها بحر من الأيديولوجيا".

### القدرات النفطية لآسيا الوسطى :

من بين دول آسيا الوسطى الخمس -كازاخستان وقرغيزيا وأوزبكستان وتركمنستان وطاجيكستان- تشاطئ كازاخستان وتركمنستان الأحواض الترسيبية الكبرى على الساحل الشرقى لبحر قزوين، بينما تمثل بقية الدول -التى لا تمتلك حقولا نفطية ثرية- أهمية من نوع آخر تكمن فى موقعها الاستراتيجى لنقل النفط والغاز من هاتين الدولتين إلى أسواق شرق وجنوب آسيا.

ومن بين دول القوقاز الثلاث -أذربيجان وجورجيا وأرمينيا- تمثل أذربيجان أكبر دول قزوين امتلاكا للثروة النفطية، بينما تكمن أهمية الدولتين الأخريين فى فعالية الموقع الجغرافى لنقل النفط والغاز إلى تركيا وجنوب أوروبا.

تصل تقديرات الاحتياطى النفطى فى أذربيجان إلى ٣٠ مليار برميل، وكانت من أولى دول العالم التى بدأ فيها ضخ النفط فى مطلع القرن العشرين، ووصل إنتاج النفط بها خلال الحرب العالمية الثانية إلى نصف مليون برميل يوميا. وقد تطور الإنتاج الأذرى من ٢٥٩ ألف برميل يوميا عام ١٩٩١ إلى ٣٢٠ ألف برميل عام ٢٠٠٥. وتعقد الآمال على أن يصل الإنتاج إلى مليون برميل فى عام ٢٠١٠، وتصدر أذربيجان نحو ٦٠٪ من إجمالى إنتاجها(١).

ويشير تاريخ الاستثمار النفطى فى أذربيجان إلى حصول الشركات الأمريكية (مثل رامكو، أموكو، يونيكال، بنزأويل، وإيكسون) على نحو ٤٠٪ من أسهم التنقيب، مقابل ٢٥٪ لشركات بريطانية ونرويجية، و١٠٪ لشركة "لوك أويل" الروسية، والباقى لشركات يابانية وإيطالية وتركية ووطنية، وإن كان كثير من هذه الشركات قد صفى أعماله فى أذربيجان منذ عام ٢٠٠٠ مع الصعوبات الكبيرة التى اكتنفت عمليات التنقيب فى ظل اكتشاف الخامات على أعماق بعيدة من مياه بحر قزوين(٢).

تمثل الخامات الأذرية واحدا من أربعة أحواض ترسيب للهيدروكربون فى بحر قزوين، ويتفاوت احتياطى بحر قزوين المؤكد من النفط بين ٢٠ و٤٤ مليار برميل، بينما يبلغ احتياطى

(*) أستاذ الجغرافيا، جامعة القاهرة.




**احتياطي العالم من النفط لعام ٢٠٠٤**

الغاز ٢٥٠ تريليون قدم مكعبة. وعلى الجانب الآخر من بحر قزوين، تحظى كازاخستان بأكبر احتياطى مؤكد للنفط بكمية تتراوح بين ١٠ و٣٠ تريليون برميل، ويبلغ إنتاجها ١,٢ مليون برميل في اليوم، ولا تستهلك من هذا الإنتاج سوى ١٥٪. أما تركمنستان، فرغم إنتاجها الأقل نسبيا في النفط (٣٠٠ ألف برميل يوميا) إلا أنها صاحبة الإنتاج الأكبر فى الغاز الطبيعى، حيث تصل كمية إنتاجها السنوى إلى اكثر من تريليونى قدم مكعبة، ويتوقع أن يصل فى ٢٠١٠ إلى ٤ تريليونات قدم مكعبة(٣).

وتمثل هذه الدول المصادر الموعودة لسوق أوروبا الشرقية والجنوبية والوسطى، وكذلك لكل من تركيا والصين والهند، وهو ما يجعل تصدير النفط والغاز من منطقة وسط آسيا والقوقاز محط تنافسات بين الدول القادرة على مد شبكات الأنابيب عبر أراضيها إلى السوق العالمية، وأهم هذه الخطوط تلك التى تمر عبر روسيا إلى أوروبا، وعبر جورجيا إلى تركيا، ومن كازاخستان إلى الصين، ومن تركمنستان إلى آسيا الجنوبية.

لكن أهم الخطوط التى تلقى دعما من الولايات المتحدة ذلك الأنبوب الذى يمر من العاصمة الأذرية باكو إلى العاصمة الجورجية تبليسى، وصولا إلى الميناء التركى جيهان على البحر المتوسط، ومنه إلى السوق العالمية. وسيبدأ الضخ الفعلى عبر هذا الخط فى نهاية العام الجارى ٢٠٠٦. ويمثل تدشين الأنبوب النفطى باكو -تبليسى- جيهان تحديا لصعاب كثيرة، أهمها ارتفاع تكلفة مد الأنبوب فى الأراضى الجبلية، وهو ما يتطلب الحفاظ على تقنية ضخ البترول فى الأنابيب بالدفع المستمر عبر ٨ محطات للضخ فى الدول الثلاث، مما يجعل كل كيلومتر من هذا الخط أكثر تكلفة عدة مرات من باقى أنابيب النفط المتوافرة فى الأراضى الروسية أو الإيرانية. وتبلغ تكلفة المشروع ثلاثة مليارات دولار فى مراحله الأولى، وهى ليست إلا جزءا من تكلفة إجمالية تبلغ ١٢ مليار دولار، وذلك حينما يصل المشروع إلى اكتماله بنقل مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٩. ويبلغ طول الخط ١٧٦٠كم، ويمتد على مسافة عرضية تبلغ ٤٤ مترا تبدأ مكشوفة أثناء الحفر، ثم تختفى تحت الأرض كأنبوب مغطى فى أغلب قطاعات الخط(٤).

وهناك عدة عقبات تحول دون وصول النفط القزويني بقدراته الاحتياطية الكبرى إلى السوق الدولية، أهمها عدم تمكن الدول الخمس المشاطئة لبحر قزوين من الوصول إلى اتفاق حول الإطار القانوني لاستغلال وتنمية مخزون قزوين من النفط والغاز بسبب اختلاف تحديد كل دولة لهوية بحر قزوين. فإذا اعتبر قزوين بحرا دوليا، فستعين الحدود البحرية للدول الخمس المطلة عليه وفقا لقطاعات قومية. وإذا ما وافقت الدول على استغلاله "جماعيا"، فلابد من اللجوء إلى لجنة مشتركة تراعى مصالح الدول معا تحت عنوان "بحر واحد وقاع مقسم"، وهو ما زال حلما بعيدا إلى الآن. وحلت محل هذا الاتفاق المعاهدات الثنائية بين الدول، بعيدا عن موقف مشترك، وهو ما يعطل الاستغلال الأمثل للثروة. وتعتبر إيران أكثر الخاسرين نتيجة إصرارها على ضرورة تقسيم موارد بحر قزوين بالتساوى، ومبدؤها أن لها الحق فى الحصول على ٢٠٪ من ثروة هذا البحر، استنادا إلى الاتفاقات التى أبرمتها مع الجانب السوفيتى فى عامى ١٩٢١ و١٩٤٠. وقد وصل تصلب الموقف الإيرانى إلى درجة دفعت العلاقات الإيرانية - الأذرية إلى حافة التلويح بالحرب(٥).

ومن العقبات التى تشغل منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وتهدد مسارات خطوط الأنابيب تزايد النزاعات العرقية على طول مسارات نقل النفط والغاز وحول حقول البترول الرئيسية، وأهمها المشكلة الشيشانية، ومشكلة ناجورنو كاراباخ، والاضطرابات السياسية فى جورجيا، والصدام بين الحركات الإسلامية المسلحة وحكومات أوزبكستان وقرغيزيا وطاجيكستان.

**عسكرة المنطقة :**

غدت آسيا الوسطى -بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١- جزءا من خريطة القواعد العسكرية للولايات المتحدة التى تسعى إلى إرساء إمبراطورية بر-مائية فى جنوب ووسط آسيا، فأقامت خمس قواعد فى قرغيزيا وطاجيكستان وتركمنستان. وتقوم القاعدة الأمريكية فى قرغيزيا -بحسب دراسة باتريك مارتن-(٦) على مساحة ٤٠ هيكتارا على بعد نحو ٣٠كم من العاصمة بيشكيك، وتعرف بقاعدة ماناس -نسبة إلى المطار الذى تقع إلى جواره- وهى قاعدة جوية ضخمة تسع ٣٠٠٠ عنصر من سلاح الجو وتقوم بمهام الإمداد والتموين للقوات الأمريكية فى أفغانستان وتحوى عدة طائرات مقاتلة، ويعتقد أنها فى طريقها لضم طائرات الأواكس ذات المهام التجسسية على الدول المجاورة. ولا تستغرق الرحلات العسكرية الجوية من ماناس إلى أفغانستان سوى عدة دقائق للوصول بالسلاح والتموين والوقود إلى شمالى كابول. وتقوم حاليا بدور القاعدة الاحتياطية لأية أعطاب يمكن أن تحدث أو تأخير فى وصول الإمدادات من القواعد الأمريكية الموجودة فى باكستان.

وتتسم القاعدة الأمريكية فى قرغيزيا -بحسب الدراسة السابقة- بأنها الأولى من نوعها التى تجمع بين الوظيفتين الجوية والبرية فى آن، كما تستقبل قوات أوروبية من دول التحالف للتدريب وإجراء العمليات مع القوات الأمريكية. وفى أوزبكستان وعلى بعد ٩٠٠كم إلى الغرب من قاعدة ماناس، أقامت الحكومة الأوزبكية قاعدة أمريكية فى خان أباد إلى جوار مدينة كارشى الواقعة قرب الحدود مع تركمنستان، وهى قاعدة متوسطة تسع نحو ١٠٠٠ عسكرى من كل من القوات البرية والجوية. أما فى طاجيكستان، فهناك ثلاث قواعد للقوات الأمريكية فى كل من كوليب فى منطقة استراتيجية بين قرغيزيا وأوزبكستان مشرفة على وادى فرغانة، وفى خوقند وقورغونتيب، وهما قاعدتان تقعان قريبا من خط التماس مع الحدود الأفغانية.

وعلى الرغم من عدم وجود قواعد عسكرية فى أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان، فإن التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة تزايد بشكل نوعى منذ أحداث سبتمبر، وهناك حرص أمريكى على التغلغل بين السكان المحليين وجعلهم يقطفون ثمار الوجود العسكرى، تحقيقا على ما يبدو للتوصية التى خلص إليها الباحثون الأمريكيون من دراسة "كيف نجحت القاعدة الأمريكية فى أكيناوا فى اليابان فى إخماد الاعتراضات الشعبية عليها؟".

فعلى الرغم من أن العالم يعرف أن القاعدة على أرض يابانية، فإن أكيناوا ليست إلا جزيرة فقيرة نائية عن أرخبيل جزر اليابان وتعانى من تأخر التنمية مقارنة بنظيرتها فى الجزر الشمالية. فى أكيناوا، تزداد المنح الحكومية للسكان المحليين كلما رفعوا اعتراضا على وجود القاعدة. ومن جانبها، تقوم إدارة القاعدة الأمريكية بتقديم منح زراعية للسكان المحيطين، وتشترى منهم جزءا مهما من إنتاجهم الزراعى والتجارى لإعاشة جنود القاعدة.

التوصية التى يقدمها كيمبرلى مارتن فى دراسته لقاعدة أكيناوا(٧) أن تطبق الولايات المتحدة السياسة نفسها فى دول آسيا الوسطى، فتشرك السكان المحليين فى مشروعات تنموية، وتقدم لهم المنح بل وتستقدم الآلاف منهم لخدمة القواعد، على أن تنشئ على أطراف هذه القواعد خدمات طبية ورياضية باسم الولايات المتحدة، والنتيجة أن يتم تحويل حالة العداء إلى حالة صمت، ثم انتفاع، فاستئناس ونسيان.

أما الوجود العسكرى الروسى فى قرغيزيا -حسب مصادر عسكرية روسية-(٨) فيتألف من:

- قاعدة "كانت" الجوية التى تشمل ٢٥ طائرة مقاتلة ساعدت الحكومة القرغيزية فى تعقب نشاط الحركات الإسلامية المسلحة فى البلاد، خاصة فى وادى فرغانة.

- قاعدتين عسكريتين لتوجيه الغواصات النووية عبر الاتصال بالأقمار الصناعية.

- محطة استقبال المعلومات من الأقمار الصناعية العسكرية لتوجيه الصواريخ الباليستية.

أما فى جورجيا، فتوجد القوات الروسية فى قاعدة أخالاكالاكى الواقعة فى أهم مدن الأقلية الأرمينية، وفى قاعدة باتومى فى أهم مدن الأقلية الأدجارية، كما كانت قاعدة جوداتى كذلك فى أبخازيا قبل الإخلاء مركزا عسكريا مهما لروسيا على البحر الأسود، وهناك قوات روسية تحت أسماء مختلفة فى أوسيتيا الجنوبية على الحدود مع الشيشان. وإضافة إلى القواعد الروسية السابقة، تشترك القوات الروسية ضمن القوات الأجنبية فى جورجيا تحت مسمى قوات حفظ السلام التابعة

للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى وكومنولث الدول المستقلة، وتعمل هذه القوات على الفصل بين الأطراف التى تحاربت خلال عقد التسعينيات وحماية اللاجئين فى أوسيتيا الجنوبية ولمراقبة وقف إطلاق النار فى أبخازيا.

وكانت الولايات المتحدة قد أرسلت جنودها لأول مرة إلى جورجيا فى نهاية فبراير ٢٠٠٢ تحت عنوان تدريب القوات الجورجية لمحاربة الفارين من أفغانستان أو من المقاتلين الشيشان الذين تسللوا إلى جورجيا من وادى بنكيسى على الحدود الروسية. والرقم الذى أعلنته الصحافة الأمريكية آنذاك للقوات الأمريكية فى جورجيا يتراوح بين ٥٠٠ و١٠٠٠ خبير عسكرى.

وقد كشفت مصادر صحفية روسية فى عام ٢٠٠٣ عن وجود كتيبة بحرية جورجية فى قاعدة "كوماندوز" فى ميناء بوتى، تتلقى تدريبات منتظمة من قبل خبراء من البنتاجون. ويحصل الضباط الجورجيون فى القواعد التى يعمل بها خبراء البنتاجون على رواتب تزيد بنحو أربع مرات قدر رواتبهم من الحكومة الجورجية.

وفى المقابل، يعسكر فى القاعدتين الروسيتين فى جورجيا - فى قاعدتى أخالاكالاكى وباتومى- نحو ٨٠٠٠ عسكرى و١٥٣ دبابة و٢٤١ مركبة مدرعة و١٤٠ مدفعا. أما فى أرمينيا، فيستند الوجود العسكرى الروسى على اتفاقية مارس ١٩٩٥ الموقعة بين الطرفين لإبقاء القوات الروسية على الأراضى الأرمينية لحماية حدودها مع تركيا، ويسرى مفعول هذه الاتفاقية حتى عام ٢٠٢٠. وإذا تفككت القواعد العسكرية فى جورجيا، فستبقى القوات الروسية فى أرمينيا منعزلة لعدم وجود اتصال جغرافى بين الأخيرة وروسيا(٩).

هذا، وقد فشلت موسكو وبكين -عبر منتدى شنغهاى- فى مواجهة الأطماع الخارجية، وكذلك فشلت اتفاقية الأمن الجماعى بين دول الاتحاد السوفيتى السابق فى إيقاف التغلغل الأمريكى للمنطقة. وحينما اتضح أن الولايات المتحدة تخطط لإبقاء قواتها فى المنطقة لفترة طويلة مقبلة، طالبت بكين وموسكو، فى يونيو ٢٠٠٥، واشنطن بسحب قواتها من كل من قرغيزيا وأوزبكستان. وقد جاءت كلمات وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد قاطعة آنذاك حين أعرب بالقول "ليست هناك نية لسحب قواتنا من قرغيزيا وأوزبكستان"، واتهمت وسائل الإعلام الأمريكية روسيا والصين بابتزاز حكومات المنطقة وإرهابها لتفكيك القواعد الأمريكية.

ومن زاوية أخرى، فإن القدرات النفطية الكبرى فى المنطقة لا تخضع لتأثير القواعد الأمريكية والروسية فحسب، فهناك مستوى آخر من التهديد المسلح ينبع من الصدام بين الحركات الإسلامية المسلحة وحكومات دول آسيا الوسطى والقوقاز. وأهم هذه الحركات:حزب النهضة، والحركة الإسلامية الأوزبكية، وحزب التحرير الإسلامى. وبينما تصنف الولايات المتحدة الحركة الإسلامية الأوزبكية كمنظمة إرهابية، تصنف روسيا حزب التحرير كتنظيم إرهابى يسعى إلى إسقاط نظام الحكم فى روسيا ودول آسيا الوسطى(١٠).

وعلى الجانب الآخر من الخريطة، وفى القطاع الروسى من قزوين، تعول الشيشان على استعادة شهرتها كمركز لتكرير النفط. فرغم استنزاف إنتاجها خلال الحقبة السوفيتية وتوقف عمليات التكرير فيها منذ اشتعال الحرب الروسية - الشيشانية، فإن مستقبل الشيشان الاقتصادى يعتمد على استعادة البنية الأساسية لتكرير النفط.

وقبل الحربين المدمرتين اللتين عانتهما الشيشان (١٩٩٤-١٩٩٦ و١٩٩٩-٢٠٠٤) كان لدى الشيشان ثلاث مصافٍ لنفط هى الأكبر فى كل جنوب روسيا بطاقة تكريرية مقدارها ٣٠ مليون طن سنويا. وبإعادة إعمار القطاع النفطى فى الشيشان، ستستفيد روسيا من موقع الشيشان على طول خط الأنابيب باكو- نوفاراسيسك لتكرير النفط القزوينى. وتتهم وزارة الداخلية الروسية آلاف الشيشانيين بالانخراط فى أعمال "سرقة" النفط القزوينى عبر آلاف الثقوب غير القانونية فى أنابيب النفط المخترقة للأراضى الشيشانية(١١).

**اللاعبون الكبار :**

تنظر روسيا إلى نفط آسيا الوسطى من زاويتين متناقضتين، فهى وإن بدت حريصة على أن تستثمر شركاتها فى الحقول الواعدة فى تلك المنطقة، فإن ازدياد الاستثمار الغربى والصينى فى الإقليم يقلقها بما يسرع من خطى التصدير، فيمنح تلك الدول استقلالية اكبر عن نفوذها وقربا اكثر من الغرب.

وفى بحر قزوين، تأمل روسيا أن تتعطل لأطول فترة ممكنة الاستثمارات النفطية حتى لا تحصل جورجيا وأرمينيا وأذربيجان على استقلالية سياسية واقتصادية. ويبدو محور التحالف النفطى بين أذربيجان وتركيا الأكثر خطرا على النفوذ الروسى فى الإقليم، وسيزداد ذلك فعليا مع اكتمال تشغيل خط باكو - تبليسى - جيهان.

والفائدة الكبرى لتأخر تصدير نفط آسيا الوسطى والقوقاز تتمثل فى استمرار أسعار النفط والغاز فى مستويات عالية تحتاجها موسكو للنهوض بأعبائها. وقد بدت جلية خطورة الاعتماد على روسيا فى تأمين الطاقة الأوروبية فى أزمة الغاز الشهيرة فى مطلع عام ٢٠٠٦، والتى صرفت الأنظار إلى تركمنستان وكازاخستان كبديلين ضروريين لتأمين الاحتياجات الأوروبية(١٢).

وبالنسبة لأوكرانيا، يمثل نفط آسيا الوسطى والقوقاز مخرجا حيويا للفكاك من احتكار روسيا لتوريد الغاز والنفط. فقد اتفق الرئيسان الأوكرانى والجورجى، فى فبراير من عام ٢٠٠٥، على استعداد بلديهما لتوظيف شبكة أنابيب النفط والغاز التى تمر فى أراضى الدولتين بما يسمح بضخ نفط وغاز تركمنستان عبر البحر الأسود إلى جورجيا وأوكرانيا -وفى بعض الخطط الطموح من العراق عبر تركيا إلى أوكرانيا- ليصل فى النهاية إلى السوق الأوروبية دون الحاجة للنفط أو الغاز من روسيا. ولا تفعل جورجيا وأوكرانيا ذلك بقرارات مستقلة. فبحسب صحيفة كييف بوست، استشارت أوكرانيا واشنطن فى صيف ٢٠٠٤ فى إعادة تشغيل أنبوب نفط روسى قديم ينتهى فى أوديسا على البحر

الأسود، لكن واشنطن رفضت علانية، ونصحت كيف بعدم تشغيل الخط المذكور، لأن ذلك سيزيد اعتمادها على روسيا وسيمنح الأخيرة نفوذا أقوى. ولم يخل الأمر من مبررات بيئية، حين أكدت الولايات المتحدة أن ذلك الخط سيضر بالبيئة البحرية فى البحر الأسود، وبصفة خاصة فى مضيق البوسفور.

يتشابه القلق الصينى تجاه منطقة الشرق الأوسط مع نظيره الأمريكى، مما يدفع بكين إلى تنويع اعتمادها على مناطق بديلة، وأهمها سيبيريا الروسية، ونفط كازاخستان، مما يجعل نفط آسيا الوسطى وقزوين أهم المصادر التى تعول عليها بكين لتغذية صناعاتها الشرهة. ولقد نجحت الصين فى تثبيت أقدامها على مشارف بحر قزوين، حينما استثمرت فى ثلاثة حقول رئيسية فى غربى كازاخستان، ووقعت عدة اتفاقات مع كازاخستان لمد خط أنابيب ينقل النفط من قزوين إلى إقليم شينجيانج فى غربى الصين ومنه إلى شنغهاى فى شرقى البلاد. ولأن هذا المشروع يحتاج إلى عشرة مليارات دولار لإتمامه، فإن شركة النفط الصينية (CNPC) أبدت استعدادا لإشراك مستثمرين أوروبيين، كما أنها بدأت بالفعل فى التنقيب عن النفط فى أوزبكستان(١٣).

ويمثل التحدى الأكبر للصين فى آسيا الوسطى فى الحضور المتنامى لشركات النفط الأمريكية، الذى يجعل الصراع على النفط فى حقيقته حربا على الأنابيب بين دولة تريد توجيه النفط شرقا، وأخرى تريد تحويله إلى الغرب، وهاتان الدولتان - الولايات المتحدة والصين- هما أكبر المستهلكين للنفط فى عالم اليوم. وقد أشار كليفمان -فى كتابه "الدم والنفط فى آسيا الوسطى"- إلى المقابلات التى أجراها مع رؤساء شركة (CNPC) الصينية فى كازاخستان، والذين أعربوا له فيها أن الولايات المتحدة حينما تزرع قواعدها فى آسيا ترهب حكومات هذه المنطقة من أن تبرم صفقات مستقبلية لاستخراج ونقل النفط مع شركات غير أمريكية، وبصفة خاصة مع شركات صينية(١٤).

من جانبها، اقتربت إسرائيل من خط باكو - جيهان عبر البوابة العسكرية، إذ تعد اتفاقية التعاون العسكرى الموقعة بين إسرائيل وتركيا فى ٢٣ فبراير عام ١٩٩٦ التتويج الرسمى للتوصية الأمريكية بقيام تحالف إسرائيلى - تركى لمواجهة التحالف الروسى - الإيرانى - السورى. وتزداد أهمية الشراكة التركية الإسرائيلية حول نفط قزوين بتحول إسرائيل من استهلاك النفط إلى الغاز، وبالتالى الاستفادة من أنابيب الغاز التى تمر بتركيا آتية من روسيا. ويرى برادفورد ومصباحى أن عدم الثقة السياسية بين إسرائيل ومصر جعلت إسرائيل ترجح كفة نقل الغاز الروسى عبر تركيا(١٥). وبعد انضمام تركمنستان إلى مشروع باكو - تبليسى - جيهان فى شهر مايو ٢٠٠٥، فإنها قد تكون المرشحة الأولى لنقل الغاز إلى تركيا، ومنها إلى إسرائيل بدلا من استيراده من روسيا.

وتؤكد بعض الدراسات وجود علاقة نفطية بين إسرائيل و تركمنستان، تجسدها شركة نفطية تعرف باسم مجموعة ميرهاف Merhav Group وهى المسئولة عن تطوير شبكات الغاز الطبيعى بالأراضى التركمانية، ولديها خطة لإقامة مصفاة للنفط فى مدينة تركمانباشى على بحر قزوين. وتعمل ميرهاف على كسب السباق مع روسيا للوصول إلى تغطية السوق التركية بحاجتها المتزايدة، ومن هناك إلى السوق الإسرائيلية، وهى مسئولة فى الوقت نفسه عن تأمين خط الأنابيب باكو - جيهان فى كل من الأراضى الأذرية والجورجية، وجزء كبير من الأراضى التركية(١٦).

ولدى باحثين يهود(١٧)، فإن ما يجمع أذربيجان وإسرائيل أكثر من خط أنابيب، فالخوف من إيران، والفزع من الجهاد الإسلامى، والشك فى المواقف الروسية، والصداقة مع تركيا، والرغبة فى الاندماج مع الغرب، كلها قواسم مشتركة. وحسبما تقول الحكمة السياسية، فإن الدول المحاطة بأعداء مثل أذربيجان وإسرائيل عادة ما تبحث عن التحالف مع بعضها بعضا.

**نظرة إلى المستقبل :**

بوسعنا، فى الختام، أن نرى الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والسياسية فى آسيا الوسطى والقوقاز أسيرة عدة قوى متعارضة وتعمل لمصالح متنافرة، هى:

- القواعد العسكرية الأمريكية والروسية ذات الأهداف الجيوسياسية فى حقيقة الأمر والساعية إلى الحفاظ على مصالح "الإمبراطورية" وإن تقنعت فى الظاهر بشعارات محاربة الإرهاب الدولى، وإقرار الأمن الجماعى.

- نشاط الحركات الإسلامية المسلحة التى تصطدم بالحكومات المحلية والساعية إلى إقامة حكومات إسلامية، والتخلص مما تسميه ميراث الحكم الشيوعى فى المنطقة.

- النزاعات العرقية والاشتباكات الحدودية التى تتفاوت بين الساخنة والباردة والمجمدة، والتى تبقى المنطقة محل الدراسة فى دائرة التوتر، وتهيمن لسنوات طويلة مقبلة على استمرار والتوجس بين الأطراف المتجاورة، وتبقى مخاوف التناحر على مرمى البصر.

- قوى الحراك الديمقراطى المدعومة بسند خارجى، والتى بلغت ذروة نجاحها فى ثورة المخملية فى جورجيا ٢٠٠٣، وفى الثورة السوسنية فى قرغيزيا عام ٢٠٠٤ واللتين حاولتا إحداث تغيير راديكالى فى المنطقة.

- هيمنة الأبعاد القبلية والتحالفات المحلية على الحراك الديمقراطى فى دول المنطقة وتعارضه مع المشاريع القومية والإسلامية مما يزيد من أبعاد التوتر فى المنطقة

وبوسع هذه المتغيرات أن تبقى آسيا الوسطى ودول حوض بحر قزوين لعقود مقبلة فى حالة من التوتر والركود واستمرار مطامع الولايات المتحدة وروسيا فى الهيمنة على المنطقة، استغلالا لما فيها من ثروة كبرى ومشروعات دينية وحركات مد قومى متعارضة المصالح ومتشابكة الأهداف.

الهوامش :

1- US Energy Information Administration (2005) Azerbaijan Country Analysis Brief.

٢- جادجييف (٢٠٠١)، جيوبوليتيكا القوقاز، دار العلاقات الدولية، موسكو. ص٤١٢ (باللغة الروسية).

3- US Energy Information Administation (2005) Caspian Sea Regional Statistics.

4- Brookings Institute. Baku -Tbilisi-Ceyhan roundtable Event Summary, 4 March, 2003.

٥- جادجييف (٢٠٠١)، مرجع سابق.

6- Patrick .M (January 2002) US bases have the way for long-term intervention in Central Asia. World Socialist web site.

7- Kimberly .M (November 2003) U.S. Military Bases in Post-Soviet Central Asia, Economic Lessons from Okinawa. PONARS Policy Memo .311 Barnard College, Columbia University.

٨- جيورجي ستيبانوف ( ٢٠٠٥)، المعارضة القيرغيزية تزحف نحو العاصمة، صحيفة إزفيستيا الروسية، ٢١ مارس ٢٠٠٥.

٩- لمزيد من التفاصيل، انظر عاطف عبد الحميد (٢٠٠٣)، التنافس الروسي - الأمريكي في جورجيا .. إعادة رسم الخريطة، دراسة بصفحة قضايا وتحليلات، الجزيرة.نت.

10- Raman.B(2005) Islamic blame game. Asia Times, 17 May 2005.

١١- عاطف عبد الحميد (٢٠٠٤)، الصراع الروسي - الشيشاني في ضوء الرؤية الجغرافية لنزاعات القوقاز، دار الحرير، القاهرة، ص١٩٦.

١٢- راجع للتفصيل عاطف عبدالحميد (٢٠٠٦)، حرب أنابيب الغاز في شرق أوروبا، صحيفة الحياة، ٦ يناير ٢٠٠٦.

13- US Energy Information Administration (2005) China Country Analysis Brief.

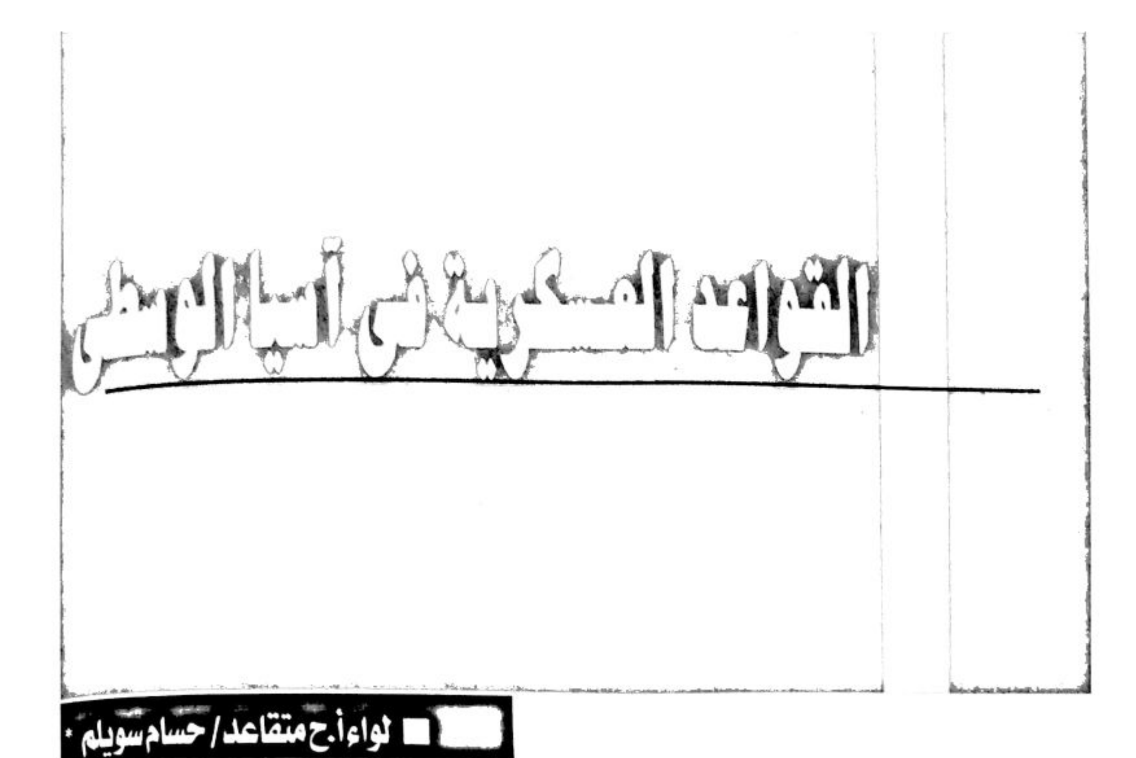
14- Kleveman, Lutz (2004) The New Great Game: Blood and Oil in Central Asia. The Guardian. Grove Pr.

15- Bradford.M Mesbahi.M (2000) Americas drive to the Caspian. In Amirahamdi.H (ed) The Caspian region at a crossroad. St.Martins press. New york

16- Bollyn.C (2001) The Great Game - The war for Caspian oil and gas. American free press.net

17- Greene.R (2002) Greater ties for Israel,Azerbaijan. Cleveland Jewish News.




# القواعد العسكرية فى آسيا الوسطى

■ لواء أ.ح متقاعد/ حسام سويلم *

تتمتع منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بأهمية جيواستراتيجية خاصة، بالنظر لكونها تشكل حلقة الوصل بين قارتى أوروبا وآسيا، كما تعد هذه المنطقة بمثابة الجسر الذى يربط الشمال بالجنوب، والشرق بالغرب، حيث كانت -ولا تزال- تمثل أهم طرق الترانزيت فى العالم. وتمثل مجموعة دول آسيا الوسطى الخمس- طاجيكستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، تركمنستان، كازاخستان- كتلة إقليمية متجاورة. أما أذربيجان، فإنها تدخل فى إطار مجموعة بحر قزوين الثلاث مع جورجيا وأرمينيا.

وتتمتع دول هذه المنطقة بثروات نفطية ضخمة تجذب إليها أنظار القوى الإقليمية والدولية الكبرى، بعد الكشف عن ثروات النفط والغاز الطبيعى فى بحر قزوين، وما استتبع ذلك من إنشاء خط أنابيت نفط وغاز (باكو - تبليسى - جيهان) الذى ينقل النفط والغاز من حقوله فى أذربيجان إلى الميناء التركى (جيهان) بامتداد أراضى جورجيا.

وقد ضاعف من الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول قربها من مواقع مؤثرة ساخنة فى آسيا، تتصارع فيها القوى الدولية والإقليمية العظمى، أبرزها أفغانستان وإيران، إلى جانب اقترابها من منطقة الخليج والحرب الدائرة فى العراق، بالإضافة للتنافس التقليدى القديم بين كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين على بسط هيمنة كل منها على منطقة آسيا الوسطى.

وقد ساعد على دخول هذه المنطقة فى دائرة الاستقطاب الدولى ما تعانيه من تهديدات وتحديات أمنية، تتمثل فى ضعف قدراتها الدفاعية والاقتصادية بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتى السابق، ومشاكل ترسيم الحدود فيما بينها من جهة، وبينها وبين جيرانها من جهة أخرى، بالإضافة إلى مشاكل اللاجئين، وتجارة المخدرات، والمعارضة الإسلامية المقرونة بالإرهاب، ومشكلات البيئة.

## القواعد العسكرية الروسية فى آسيا الوسطى:

تعتبر روسيا أن مجموعة دول آسيا الوسطى تشكل عمقا استراتيجيا لها، إلى جانب ما تمثله من نطاق أمنى جنوبى لها. لذلك، وفى إطار اتفاقية الأمن الجماعى، والاتفاقيات الثنائية التى وقعتها روسيا مع دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، تحتفظ روسيا بثلاثين قاعدة عسكرية لها داخل هذه الدول، زادت أهميتها مع اقتراب حلف الناتو من الحدود الروسية فى شرق أوروبا ودول البلطيق وفى أفغانستان. ومع ضعف اتفاقية الأمن الجماعى- شأنها شأن الضعف الذى أصاب كومنولث الدول المستقلة- انسحبت أوزبكستان عام ١٩٩٩ منها، وأخذت الترتيبات الأمنية الثنائية تحل محل ترتيبات الأمن الجماعى. وبموجب هذه الترتيبات، أصبح لروسيا نحو ١٠ آلاف جندى من الفرقة ٢٠١ المدرعة فى طاجيكستان، إلى جانب ١٥ ألف جندى آخرين يعملون فى تأمين الحدود الطاجيكية- الأفغانية. إلا أن هذه الترتيبات الأمنية لم تكن لترقى لمواجهة التهديدات الأمنية التى تتعرض لها المنطقة، ذلك أن قوات الانتشار السريع -التى تم تشكيلها فى مايو ٢٠٠١ لتصبح آلية الكومنولث فى الحرب ضد الإرهاب- لا تزيد على ١٥٠٠ جندى تشكلهم أربع دول هى روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، كما تركز نطاق حركتها فقط فى مواجهة الإرهاب الناتج عن الأصولية الإسلامية القادمة من أفغانستان وإيران. وينطبق الحال ذاته من الضعف على مركز مكافحة الإرهاب، الذى بدأ العمل فى يونيو ٢٠٠١، حيث لم توفر الدول المشاركة فيه -قيرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان- المستحقات المالية اللازمة لعمله.

(*) خبير فى الشئون الاستراتيجية.

ومن أبرز الترتيبات الأمنية الجديدة، التى اتخذتها دول آسيا الوسطى مع روسيا، الدخول فى منظمة شنغهاى للتعاون، ومجموعة جوام، وبرنامج الناتو "الشراكة من أجل السلام"، ومبادرة التفاعل وإجراءات بناء الثقة فى آسيا (السيكا).

وبغض النظر عن ضعف النفوذ الروسى فى المنطقة، إلا أن التطورات، التى أعقبت أحداث ١١ سبتمبر والغزو الأمريكى لأفغانستان ثم العراق، قد أدت إلى تقسيم منطقة آسيا الوسطى والقوقاز من وجهة النظر الروسية إلى قسمين، الأول: يمثله محور جمهوريات أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، ويقع هذا المحور فى القوقاز الجنوبية. أما القسم الآخر، فيقع فى القوقاز الشمالية ويضم تركمنستان وأوزبكستان وقيرغيزستان. وتحظى هذه المنطقة بأهمية استراتيجية خاصة، حيث أصبحت بعد الاحتلال الأمريكى لأفغانستان، منطقة تنافس وصراع بين الولايات المتحدة وروسيا، لاسيما بعد احتلال الأولى لقواعد عسكرية مهمة فى تعظيم دول هذه المنطقة.

ولقد استطاعت روسيا فى أواخر عام ٢٠٠٣ أن تخطو خطوة كبيرة لدعم نفوذها فى آسيا الوسطى، عندما وقعت مع قيرغيزستان اتفاقية تسمح الأخيرة بموجبها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط فى قاعدة (كنات) الجوية فى منطقة (بشكيك) عاصمة قيرغيزستان. وتعتبر (كنات) أول قاعدة جوية خالصة فى المنطقة، حيث تحتوى على وجود عسكرى برى وجوى روسى مكثف، هذا إلى جانب حاميات عسكرية روسية فى حدود من ٨٠٠ إلى ١٥٠٠ جندى فى قواعد عسكرية فى أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان. ويؤكد وزير الدفاع الروسى أن القواعد العسكرية الروسية فى آسيا الوسطى والقوقاز هدفها تأمين والدفاع عن الحدود الجنوبية لروسيا وجيرانها.

وتتلخص التحديات الأمنية التى تواجهها روسيا فى هذه المنطقة فى سبعة تهديدات، تتمثل فى الآتى: الوجود العسكرى الأمريكى والأوروبى فى آسيا الوسطى، واحتمالات تدعيمه بشبكة صواريخ مضادة للصواريخ فى إطار مشروع الدفاع الصاروخى، ومطالب أذربيجان وأرمينيا للانضمام للناتو، وخروج القوات الروسية من منطقة القوقاز، وتزايد قواعد الناتو العسكرية فى المنطقة، والسيطرة على خطوط نقل الطاقة، وصياغة نظام قانونى لبحر قزوين، وأخيرا المعاهدات السياسية والأمنية التى تعقدها دول المنطقة (مثل معاهدة جوام) والتى تتسبب فى مزيد من إضعاف دول الكومنولث المستقلة. ولمواجهة هذه التحديات، تقدمت روسيا بمشروع أمنى يضم جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وروسيا- وهو ما يعرف بنظام ٣ + ١- حيث يشير نمو المشروع إلى اعتزام روسيا البقاء فى منطقة القوقاز، والحيلولة دون وجود قوى خارجية فى منطقة النفوذ الروسى القديم.

خلاصة القول إن روسيا، فى سعيها للحفاظ على مصالحها فى آسيا الوسطى وبحر قزوين، لا تزال تملك قوة عسكرية إقليمية لا يستهان بها، وستظل جيوش دول آسيا الوسطى الضعيفة فى حاجة ملحة للدعم السوفيتى العسكرى بالنظر لاعتمادها على الترسانة الروسية فى الإمداد بقطع الغيار وعمرات الطائرات والمساعدات الخدمية الأخرى. كما لا تزال جيوش دول آسيا الوسطى تتبنى العقيدة العسكرية الروسية، ويجرى تنظيمها وتدريبها وتسليحها طبقا لهذه العقيدة، وهذا هو السبب فى ارتباط هذه الجيوش حتى اليوم بمؤسسات عسكرية روسية عديدة، لها أفرع فى القواعد العسكرية الروسية الموجودة فى جميع دول آسيا الوسطى.

### القواعد العسكرية الأمريكية فى آسيا الوسطى :

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة فى آسيا الوسطى، بعد إزالة نظام حكم طالبان من أفغانستان، وتدمير نسبة كبيرة من البنية الأساسية لتنظيم القاعدة الإرهابى، فى عدة أهداف على النحو التالى: استمرار مواجهة الإرهاب الناجم عن التنظيمات المتطرفة فى آسيا الوسطى، وتأمين الاستقرار السياسى والأمنى والوجود العسكرى الأمريكى الدائم فى أفغانستان، واحتواء روسيا فى جناحها الجنوبى والصينى فى جناحها الغربى، مع إزالة النفوذ الروسى والإيرانى من آسيا الوسطى واستبداله بنفوذ أمريكى، هذا مع تأمين مصادر النفط والغاز الطبيعى فى آسيا الوسطى، وحوض بحر قزوين وخطوط نقلها الجديدة من باكو إلى ميناء جيهان التركى، واستكمال محاصرة إيران من الشرق والشمال، بجانب إزالة الأسلحة والمواد النووية من بلدان آسيا الوسطى، وإيقاف تجارة المخدرات وانتقال الأسلحة الصغيرة عبر الحدود. لذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكرى فى هذه المنطقة باعتبارها موقع تلاقى ثلاث مناطق كبيرة، هى: الشرق الأوسط، ووسط آسيا، وجنوب آسيا، وحيث تبرز أربع قوى إقليمية كبرى، هى: الصين وروسيا والهند وإيران، وحيث يمكن استخدام القواعد الأمريكية فى أفغانستان وآسيا الوسطى كنقط انطلاق نحو هذه القوى الإقليمية العظمى المنافسة للولايات المتحدة، كما أن دخول الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا إلى آسيا الوسطى يربط مساحة واسعة من الأرض الآسيوية ذات أهمية فى الاستراتيجية الأمريكية لتأمين السيطرة على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندى. فإذا ما تمكنت الولايات المتحدة من ربط آسيا الوسطى بأفغانستان وباكستان والهند، فعندئذ يمكن لها أن تفتح ممرات جوية وبرية للقوات الأمريكية نحو المحيط الهندى. وبإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ - سواء المخصصة لمسرح العمليات THAAD أو مشروع NMD - فى القواعد العسكرية الأمريكية بآسيا الوسطى، فإنه يمكن للولايات المتحدة أن تحيد بدرجة كبيرة الهجمات الصاروخية القادمة ضدها من روسيا والصين وإيران، خاصة بعد أن انتهت الصين من نشر ٧٢٥ صاروخا باليستيا قبالة سواحل تايوان، وإنتاج الصين الجيل الجديد من الغواصات المزودة بالرءوس النووية، مما يجعلها تملك قوة الهجوم المعاكس فى الحرب النووية، ناهيك عن امتلاك إيران قواعد ثابتة ومتحركة لنحو ١٥٠ صاروخ شهاب -٣ تهدد بها القواعد الأمريكية فى الخليج والعراق وأفغانستان.

ولقد أعدت البنتاجون تقريرا تم فيه تحديد دائرة يبلغ نصف قطرها ١٨ ألف كم لعمليات عسكرية تنفذها القوات الأمريكية فى آسيا الوسطى وأفغانستان والخليج وأوروبا الشرقية، وقد نجحت الولايات المتحدة، حتى اليوم، فى إقامة ١٣ قاعدة عسكرية فى ٩

دول فى آسيا الوسطى والقوقاز بما فيها أفغانستان. ولقد سبق الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا الوسطى وبحر قزوين أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، سواء من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع كل من أوزبكستان وكازاخستان بشأن العقائد الدفاعية ونظم التدريب، أو من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام وفيلق آسيا الوسطى (سنترازيات) المكون منذ عام ١٩٩٥، ومن خلاله تجرى تدريبات عسكرية مشتركة فى المنطقة، وأيضا من خلال مبادرة الخارجية الأمريكية فى عام ١٩٩٨ بشأن الأمن فى آسيا الوسطى، والتى تركز على التعاون الأمنى، وبالذات مع أوزبكستان فيما يتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة، وتقوية الخطوط الحدودية بين دولها وبؤر التوتر الإقليمى. وأثناء إدارة كلينتون الثانية فى النصف الثانى من التسعينيات، دعا الرئيس الأمريكى كلا من رؤساء أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان لزيارة البيت الأبيض، فى محاولة لإقناعهم بالموافقة على إنشاء خط سكة حديد يربط بحر قزوين بتركيا، مقابل وعود بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية، وكانت جهود البنتاجون فى هذه الفترة مركزة على النفاذ إلى منطقة آسيا الوسطى لإقامة وجود عسكرى أمريكى بها، وقد تم التمهيد لذلك بإجراء تدريبات عسكرية ومناورات مشتركة مع جيوش دول المنطقة، وتقديم مساعدات عسكرية فى شكل أسلحة ومعدات، وقد بلغ حجم المعونات العسكرية الأمريكية لهذه الدول فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ حوالى ١٫٦ مليار دولار، كما نجحت الولايات المتحدة فى دفع كازاخستان إلى التخلى عن الأسلحة والمواد النووية التى كانت تملكها، حيث نقلت إلى روسيا الصواريخ النووية و٦٠٠ كيلو جرام يورانيوم عالى التخصيب إلى الولايات المتحدة، مقابل مساعدات اقتصادية وعسكرية، أبرزها عدد من الزوارق المسلحة للقيام بدوريات بحرية نشيطة فى بحر قزوين.

ثم جاءت الحرب فى أفغانستان فى نوفبر ٢٠٠١ لتدعم الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا الوسطى، حيث خططت القيادة الأمريكية لنشر أكثر من ٣٠ ألف جندى فى الدول المحيطة بأفغانستان. ففى إطار اتفاق تعاون مع أوزبكستان، سمحت الأخيرة للقوات والطائرات الأمريكية باستخدام القواعد الجوية والمطارات والمجال الجوى ومنشآت البنية العسكرية الأخرى تحت تصرف القوات الأمريكية التى تمركزت فى قاعدة (خان أباد) بمدينة ترمز الأوزبكية على الحدود مع أفغانستان، والتى تمتد لمسافة نحو ١٤٠ كم. وقد حذت الدول الأخرى فى المنطقة آنذاك حذو أوزبكستان، حيث وافقت طاجيكستان على السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قواعدها الجوية ومطاراتها على طول حدودها مع أفغانستان وطولها ١٢٠٠ كم، وهو نفس ما فعلته تركمنستان ذات الحدود البرية مع أفغانستان بطول ٧٤٤ كم، وحتى دول آسيا الوسطى الثلاث الأخرى (قيرغيزستان، وكازاخستان، وأذربيجان)، التى لا تملك حدودا مع أفغانستان أبدت نفس الاستعداد للتعاون العسكرى مع الولايات المتحدة، وقد كان ذلك بموافقة مسبقة من الرئيس الروسى بوتين، على أمل أن تساعده أمريكا مستقبلا فى ضرب قواعد المتطرفين الإسلاميين فى منطقة القوقاز الروسية. وفى المقابل، دفعت واشنطن ٢٧٠ مليون دولار لأوزبكستان، مقابل استئجار قاعدة (خان أباد) بالإضافة إلى ١٠٠ مليون دولار سابقة منحة أقرها الكونجرس، كما منح بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى قرضا لأوزبكستان قيمته ١٠٠ مليون دولارا، وحصلت كازاخستان على ٥٢ مليون دولار، وقيرغيزستان ١٢٠ مليون دولار، مقابل تأجير قاعدة (ماناس). وبالاجمالى، ارتفع حجم المساعدات المالية الأمريكية لبلدان آسيا الوسطى من ٢٧٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ إلى ٤٠٨ ملايين دولار فى عام ٢٠٠٢ إلى ٥٠٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣، ثم قفز إلى ٦٥٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤. وتعتبر قاعدة (خان آباد) أبرز قاعدتين أمريكيتين فى آسيا الوسطى، تليها فى الأهمية قاعدة (كولياب) فى طاجيكستان، هذا بخلاف تسع قواعد عسكرية فى أفغانستان.

بدأت قاعدة (خان آباد) بنشر ١٥٠٠ جندى فى أكتوبر عام ٢٠٠٢ من الفرقة ١٠ مشاة جبلية، و٣٠ هليكوبتر، و١٢ مقاتلة F-15 E وقد أنفقت الولايات المتحدة على هذه القاعدة حوالى٥٠٠ مليون دولار لتحسين حالة الممرات، وتوفير أنظمة إضاءة حديثة واتصالات متطورة ومنشآت إيواء ونقاط حراسة، وتخطط القيادة الأمريكية لجعل هذه القاعدة مستقبلا قادرة على استيعاب وتشغيل حتى ٦٠ طائرة قتال، كما يوجد بها كتيبة قوات خاصة وعناصر دعم لوجيستى وجوى وأفراد شرطة عسكرية ويحيطها نطاق أمنى بقطر ٦ كم يمنع الاقتراب منها. أما قاعدة (ماناس) الجوية القريبة من العاصمة القيرغيزية (بشكيك)، فتقوم الولايات المتحدة فيها ببناء قاعدة جوية حديثة على مساحة ٣٧ هكتارا، وقد وصل إليها ٣٠٠٠ جندى أمريكى فى عام ٢٠٠٢ وبها تجهيزات لوجيستية لإيواء أكثر من هذا العدد، ويوجد بها الوحدة (٨٦) انتشار سريع، وسرب مقاتلات F-ISE، و٤ طائرات K2-135 للإمداد بالوقود من الجو، وطائرات نقل C-130 كما أقامت الولايات المتحدة محطة استطلاع الكترونى فى الجبال المحيطة بالمطار لجمع المعلومات من أفغانستان وباكستان وباقى دول المنطقة. وقد وافق برلمان قيرغيزستان على استخدام غير مقيد بواسطة القوات الأمريكية وحلفائها لهذه القاعدة، وتبلغ تكلفة كل طلعة إقلاع أو هبوط حوالى ٧٠٠٠ دولار. ومع الوجود العسكرى الأمريكى فى قاعدة (ماناس)، يوجد أيضا فى المقابل بقاعدة (كنات KNAT) شرق العاصمة (بشكيك) فى قيرغيزستان قاعدة روسية، على مسافة تحليق من قاعدة (ماناس) لا تزيد على دقيقتين وتستخدم قاعدة (ماناس) أيضا كمقر إدارى ومركز إمداد لوجيستى رئيسى، حيث تم تخصيص ٦ ملايين دولار لبناء تسهيلات إيواء ومستشفى ومستودعات. ويعتبر المطار ملائما لإقلاع المقاتلات والقاذفات الحديثة وطائرات النقل العملاقة. ومن شأن هذه القاعدة أن تجعل من قيرغيزستان محور عمليات إعادة البناء فى أفغانستان لوقوعها على مدى دقائق من (كابول)، هذا إلى جانب توفير الاستقرار فى آسيا الوسطى، وقد تم إعفاء الأمريكيين فى هذه القاعدة من قيود الدخول والخروج إلى قيرغيزستان، حيث يرتدون الزى الأمريكى ويحملون السلاح، ويتمتعون بحصانة ضد الاستجواب من قبل السلطات المحلية.

كما وقعت واشنطن أيضا اتفاقيات تعاون عسكرى مع طاجيكستان لاستخدام قواعدها فى (Torgan- Tinby Khjand, kulyab)

وأيضا مع كازاخستان لتطوير بنيتها الأساسية العسكرية

فى المنطقة الغربية منها بهدف تحسين قدراتها الأمنية فى بحر قزوين، بالإضافة لتدريب قواتها على مكافحة الإرهاب، وتطوير قواتها الجوية، وتزويد بحريتها بقطع بحرية حديثة. وكانت كازاخستان قد أرسلت كتيبة مهندسين عسكريين إلى العراق للمساعدة ونزع الألغام وتنقية مياه الشرب، هذا إلى جانب اتفاق مع تركمنستان لاستخدام مجالها الجوى.

إلا أن أوزبكستان- ونتيجة للضغوط الروسية والصينية - أعلن رئيسها إسلام كريموف- فى اجتماع قمة شنغهاى(SCO) فى ٥ يوليو ٢٠٠٥ -أن واشنطن تسعى إلى بقاء دائم لقواتها فى قواعدها بآسيا الوسطى لخدمة أهدافها الجيوبوليتيكية فى بسط الهيمنة على المنطقة، وطالبها بعد أن انتهت الحرب فى أفغانستان بإنهاء وجودها فى أوزبكستان، وهو ما نفته واشنطن وردت عليه باتهام حكومته بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان، وقطع المساعدات الاقتصادية عن بلاده، وأن القوات الأمريكية ستبقى ما دامت لها حاجة لمكافحة الإرهاب وتوفير الاستقرار فى أفغانستان.

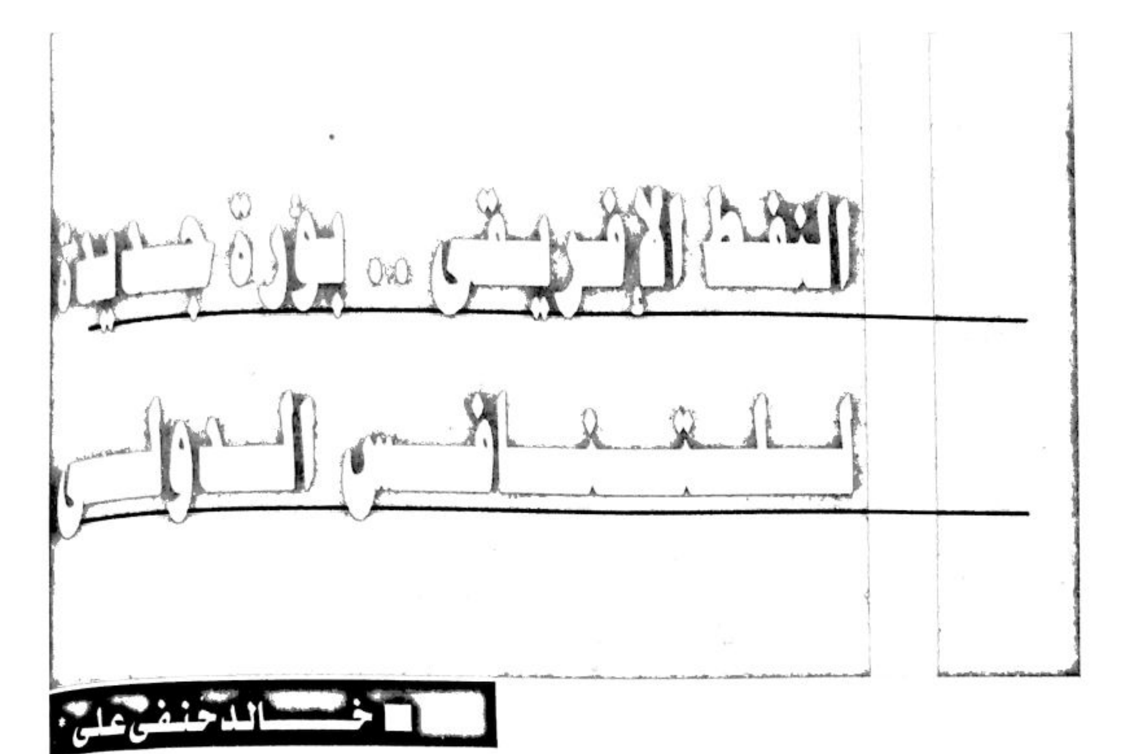
ومع استمرار الوجود العسكرى الأمريكي والناتو فى أفغانستان، واستهداف محاصرة إيران، ستقوم الولايات المتحدة بإقامة ٩ قواعد عسكرية جديدة فى أفغانستان فى ضواحى جلماند، ونيمروز، وبالخ، وخوست وباكينا، هذا بالإضافة للقواعد الرئيسية فى (باجرام)، (قندهار) و(شنداد) وتهتم الولايات المتحدة مستقبلا بإنشاء قواعد وتسهيلات كثيرة وصغيرة، وليس بها أحجام كبيرة من القوات والطائرات حتى لا تثير مشاعر مضادة داخلية وخارجية، خاصة من قبل روسيا والصين، مع تجهيزها هندسيا جيدا لتكون مستعدة فى أوقات الأزمات لاستقبال أحجام كبيرة من القوات والطائرات والمعدات، وكقاعدة انطلاق نحو أهداف فى بلدان داخل وخارج منطقة آسيا الوسطى، وكل منطقة الخليج حتى مضيق هرمز، وكل الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشمالا بما يغطى بحر قزوين والقوقاز الروسى، وشرقا فى وسط الصين وبما يضع منشآتها النووية فى

فى مدى ٢٠٠ ميل من مواقع المقاتلات الأمريكية فىLop Nor قاعدة (ماناس). وتعرف البنتاجون القواعد العسكرية الجديدة بأنها مواقع عمليات، وهى ذات مستويين، المستوى الأول: قواعد عمليات متقدمة، وهى بمثابة مراكز إمداد لوجيستى. أما المستوى الآخر، فهو محلات عمليات متقدمة، وتتميز بأنها قريبة من مسارح العمليات ونقاط انطلاق القوات الجوية والقوات الخاصة. وفى وقت السلم، يجرى تشغيل هذه القواعد المتقدمة بأطقم محدودة من العناصر الجوية والبرية لأغراض تأثير المستودعات والمنشآت واستقبال القوات عند التدريب.

وتبدى الولايات المتحدة رغبة فى تأسيس بنية تحتية قوية متكاملة فى سلسلة قواعدها العسكرية، بحيث تكون جاهزة مستقبلا لشن حملات عسكرية ضخمة على وزن الحملة ضد أفغانستان عام ٢٠٠١. ولأجل ذلك، تبحث واشنطن عن حلفاء أكثر بين دول آسيا. لذلك أجرت محادثات مطولة مع الهند لإدخالها فى مظلتها الدفاعية عن الصواريخ NMD. وفى باكستان، سمحت حكومة الجنرال مشرف للقوات الأمريكية باستخدام ثلاث قواعد جوية فى مطار (جاكوباباد) -٤٢ كم شمال كراتشى- و(دالبندين)، و(باستى) فى حملتها العسكرية بأفغانستان، كما استخدمت أيضا القاعدة الجوية فى (شاهباز)، وذلك للإمداد اللوجيستى للقوات الخاصة، وعمليات المخابرات، وتنطلق يوميا من هذه القواعد طائرات النقل C-17 لتوفير الإمدادات للقوات الأمريكية وأفغانستان، كما نشرت القوات الأمريكية عناصر منظمة مجاهدى خلق المعارضة لنظام الحكم فى إيران فى الإقليمى الغربى من إقليم بالوشستان الباكستانية المتاخمة للحدود الشرقية لإيران، تحسبا لتنفيذ عمليات خاصة تخريبية داخل إيران، وهو ما أثار قبائل البلوش، خاصة أن هذا الإقليم يعد مصدر باكستان الرئيسى للغاز الطبيعى. وكان الأمريكيون قد طلبوا استخدام قاعدة باكستانية فى هذا الإقليم على مقربة من مدينة (خوزدار)، وقد أعرب المسئولون الأمريكيون عن رغبتهم فى تشكيل منظمة أمن جماعى آسيوية، يمكن أن يطلق عليها (الناتو الآسيوية).

فإذا ما وضعنا فى الاعتبار قيام واشنطن بدعم روابطها العسكرية والأمنية مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وبلدان جنوب شرقى آسيا واستراليا، لأمكن لنا تصور أهداف وأبعاد الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة فى آسيا، حيث زاد حجم القوات الأمريكية فى منطقة آسيا الوسطى وجنوب آسيا من ٢٥ ألف جندى قبل الحرب ضد الإرهاب إلى ٨٠ ألف جندى، كما تشكل هذه القواعد قوس حصار أمريكيا حول الشرق الأوسط، يمتد من تركيا للسعودية والكويت والبحرين وقطر والعراق، ومن باكستان إلى أفغانستان إلى بلدان آسيا الوسطى، وحوض بحر قزوين. وسيكون هذا الخط الحصارى هو نفسه خط المواجهة الأمامى للحرب الأمريكية المتوقعة ضد إيران، وفى المدى البعيد لخدمة هدف بسط الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط. ولذلك، عندما وضع الأمريكيون أقدامهم فى هذه القواعد العسكرية، فإنه لن يكون من السهل أن يرحلوا عنها، بل إنهم يستهدفون بقاء طويلا فيها لخدمة هذه الأهداف الاستراتيجية الكونية لهم.




بين من يرونه فرصة لإعادة الاعتبار للقارة السمراء، كفاعل مؤثر في النظام العالمي، ومن يرونه مدخلا جديدا للرأسمالية العالمية لتواصل استغلالها لثروات الأفارقة، يدور الجدل حول النفط الإفريقي الذي فرض نفسه بقوة على أجندة العالم في السنوات الخمس الأخيرة، لاسيما في ظل تعطش القوى الصناعية الكبرى لتنويع مصادر إمداداتها النفطية، حتى تواصل نموها الاقتصادي.

وما يزيد النفط الإفريقي أهمية على الصعيد العالمي، ليس فقط الحديث عن تزايد مستوى إنتاجه واحتياطيه والاكتشافات الجديدة في وسط وغرب القارة، بل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية لم يشهدها من قبل في العامين الأخيرين، مما يؤثر في الاقتصادات الرأسمالية التي تشتعل بينها المنافسة على مصادر الطاقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين، اللتان تحتلان المركزين الأول الثاني على التوالي في استهلاك الطاقة على المستوى العالمي.

في الوقت نفسه، فإن النفط الإفريقي قد يمثل أملا لتلك القارة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في القارة، خاصة أنه مصدر جيد للنقد الأجنبي لدعم الاستثمارات والتنمية، لكن الكثيرين يرون أن ذلك الأمر صعب المنال، ما لم تتحقق شروط الحكم الصالح في القارة، ومن أبرزها : الديمقراطية الحقيقية، والشفافية، ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات، والمسئولية أمام الشعب.

إن النفط الإفريقي، وهو يختط لنفسه مكانا وسط خريطة الطاقة العالمية، تلزمه رؤية وطنية قارية للتعامل مع هذه الثروة، حتى لا تذهب كسابقاتها من الثروات ليصب بعضها في أي أيدي نخبة إفريقية محدودة، والبعض الآخر في تنمية القوى الصناعية، والتي بدا أنها تتنافس بقوة، وتصيغ استراتيجيات للتعامل مع البلدان الإفريقية النفطية، وهو ما سنحاول رصده وتحليله في السطور القادمة.

### القدرات النفطية الإفريقية :

تحتل القارة الإفريقية موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، حيث بلغ إنتاج القارة اليومي ٩ ملايين برميل يوميا عام ٢٠٠٤، حسب تقرير اللجنة الإفريقية للطاقة (أفراك) في عام ٢٠٠٥، أي ١١٪ من الإنتاج العالمي. في الوقت نفسه، فإن الإستهلاك النفطي للدول الإفريقية وصل إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا عام ٢٠٠٤، وقد زاد إنتاج النفط الإفريقي خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة ٣٦٪، مقابل ١٦٪ لباقي القارات(١).

أما احتياطات القارة من النفط الخام، فتبلغ ٨٠ مليار برميل، وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي ما نسبته ٨٪ من الاحتياطي العالمي الخام، وتتركز هذه الاحتياطيات في نيجيريا (نحو ٧٠٪)، وليبيا، وغينيا الاستوائية. ورغم أن الاحتياطي الإفريقي يعلو احتياطي نفط قزوين الذي بلغ -في بعض التقديرات- نحو ٣٣ مليار برميل، إلا أنه لا يقارن بدولة كالسعودية التي تقدر احتياطياتها النفطية المؤكدة بـ ٢٦٠ مليار برميل، بينما تقدر الاحتياطات المؤكدة لدى دول الخليج العربي بـ ٦٧٩ مليار برميل(٢).

ويتوزع إنتاج واحتياطي القارة الإفريقية من النفط على مناطق القارة المختلفة كالتالي(٣):

١- منطقة غرب إفريقيا، وهي المنطقة الأهم في إنتاج النفط

(*) باحث في الشئون الإفريقية .

فى إفريقيا، حيث تضم نيجيريا المنتج الأول للنفط فى إفريقيا، وهى عضو فى منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)، ويبلغ احتياطيها ٣٦ مليار برميل، وبحجم إنتاج يومى يصل إلى ٢,٧ مليون برميل، وهنالك جهود متواصلة لرفع القدرة الإنتاجية إلى سقف ٤ ملايين برميل بحلول عام ٢٠١٠. أما غينيا الاستوائية، التى تمتلك الآن أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط، فهى تنتج يوميا ٤٢٠ ألف برميل نفط يوميا، بينما يصل احتياطيها إلى نصف مليار برميل، بينما تقدر أرقام أخرى هذا الاحتياطى بمليارى برميل، وتسعى الشركات العالمية، خاصة الأمريكية، إلى رفع إنتاج هذا البلد إلى ٧٤٠ ألف برميل يوميا فى عام ٢٠٢٠.

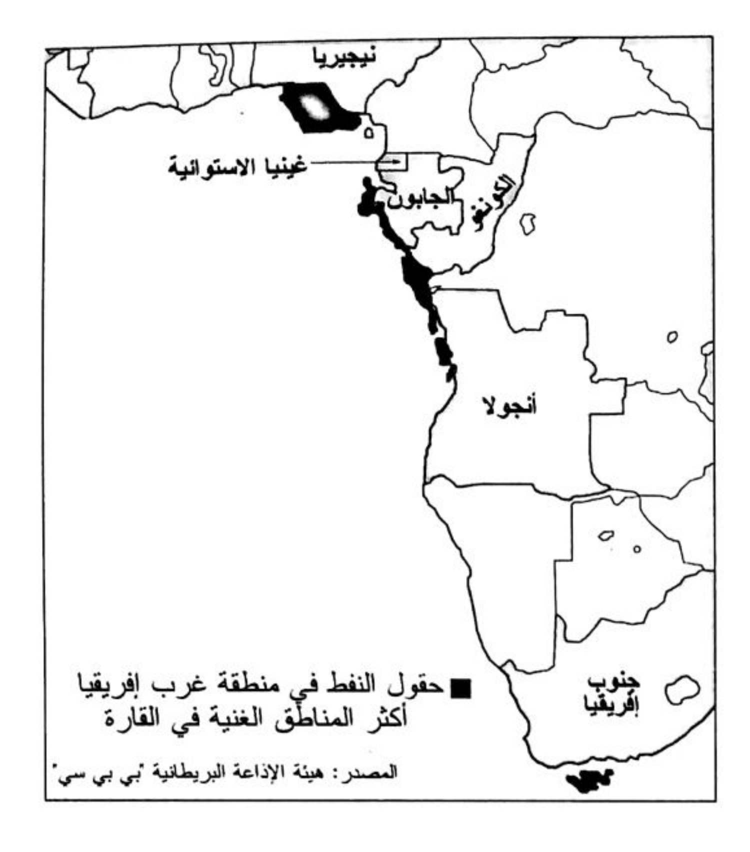
الجابون هى الأخرى من قدامى المنتجين للنفط فى غرب إفريقيا، وقد شهد إنتاجها تراجعا كبيرا ليقف فى عام ٢٠٠٥ عند ٢٦٨ ألف برميل يوميا، بينما يصل الاحتياطى إلى ١,٩ مليار برميل. وهناك الكاميرون التى تنتج ٨٣ ألف برميل يوميا، أما الاحتياطى فيقدر بـ ٨٥ مليون برميل، وكذلك موريتانيا التى ستبدأ خلال النصف الأول من العام الحالى (٢٠٠٦) فى إنتاج النفط، ويتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٨٥ ألف برميل يوميا، لكن الاحتياطى عليه مشكلات فى تقديره، فالبعض يقدره بـ ٩٥ مليون برميل، بينما تتحدث أرقام أخرى عن مليار برميل احتياطى.

يلى هذه الدول مجموعة أخرى فى غرب إفريقيا من ذوات الإنتاج الضعيف مثل: ساحل العاج التى تنتج ٣٢,٩ ألف برميل يوميا، أما احتياطيها فيبلغ ٢٢٠ مليون برميل، بينما يقدر إنتاج غانا اليومى بـ ٨ آلاف برميل نفط، أما الاحتياطى لديها، فيصل إلى ٨,٥ مليون برميل نفط.

٢- منطقة شمال إفريقيا، وهى تضم عضوين فى أوبك، هما ليبيا والجزائر، حيث يقدر احتياطى ليبيا من النفط بحوالى ٤٠ مليار برميل، وهى تنتج يوميا ١,٦ مليون برميل، بينما يصل إنتاج الجزائر اليومى إلى ١,٣ مليون برميل، وبلغ احتياطيها ١٢,٤ مليار برميل. أما مصر، فيصل إنتاجها اليومى إلى قرابة ٧٠٠ ألف برميل يوميا، ولديها احتياطى نفطى يقدر بـ ٢,٧ مليار برميل.

وهناك منتجون آخرون للنفط، ولكن من المستوى الضعيف مثل: المغرب التى تنتج ٣٠٠ ألف برميل يوميا، ويصل احتياطيها إلى ١٠٠ مليون برميل. أما تونس، فتنتج ٧٧,٧ ألف برميل يوميا، ولديها احتياطى يصل إلى ١,٧ مليار برميل.

٣- منطقة وسط إفريقيا، بالنسبة لتشاد، فقد بدأت إنتاج أول برميل من النفط فى شهر يوليو ٢٠٠٣ من حوض دوبا فى جنوب البلاد، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج اليومى فى تشاد خلال العام الحالى (٢٠٠٦) إلى ٢٢٥ ألف برميل، وسوف يكون التصدير بواسطة خط الأنابيب التشادى - الكاميرونى، الذى يبلغ طوله ١٠٥٠ كيلومترا، لأن مرفأ كريبى الكاميرونى هو المخرج لتصدير النفط التشادى إلى الخارج من ساحل الأطلنطى. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك الكونغو برازافيل التى يصل إنتاجها إلى ٥ آلاف برميل يوميا، بينما تصل احتياطياتها إلى ٩٣,٥ مليون برميل. أما الكونغو الديمقراطية، فلا يتعدى إنتاجها اليومى ٢٢ ألف برميل، لكن تصل احتياطياتها إلى نحو مليار ونصف مليار برميل.




٤- منطقة شرق إفريقيا، وهى أضعف مناطق القارة فى إنتاج النفط باستثناء السودان الذى ينتج حاليا نحو ٥٠٠ ألف برميل يوميا. وتتركز حقول النفط حاليا فى وسط وجنوب السودان، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج مع الاكتشافات النفطية الجديدة إلى ٦٠٠ ألف برميل، بينما تقدر احتياطياتها النفطية فى الوقت الحاضر بنحو ١,٢٥ مليار برميل.

٥- منطقة جنوب إفريقيا، وتضم أنجولا التى تحتل المركز الثانى فى إنتاج النفط فى إفريقيا، وتملك احتياطيات تقدر بـ ٢٥ مليار برميل، وتسعى الشركات العالمية لرفع طاقتها الإنتاجية اليومية من ١,٦ مليون برميل إلى مليونى برميل فى عام ٢٠٠٨. وعدا ذلك، فإن بقية دول جنوب القارة فقيرة نفطيا، ففى جنوب إفريقيا، يصل الإنتاج اليومى إلى ٢١٦ ألف برميل يوميا، بينما يقدر احتياطيها بـ ٧,٨ مليون برميل، بينما تنتج زامبيا ١٣٠ ألف برميل يوميا، ومدغشقر ٩٠ ألف برميل يوميا.

ومن خلال هذه الخريطة لتوزيعات النفط فى القارة، فإن خليج غينيا الذى يضم نيجيريا وغينيا الاستوائية والكاميرون والجابون وأنجولا والكونغو (برازافيل) هى منطقة التمركز النفطى، سواء من حيث الإنتاج أو الاحتياطى، أى أن النفط يتركز فى الغرب والوسط، وأجزاء من الشمال الإفريقى. فى الوقت نفسه، يقل النفط من حيث الإنتاج والاحتياطى، كلما اتجهنا شرقا وجنوبا باستثناء السودان وأنجولا.

هذا التركز الجغرافى فرض خريطة أخرى من المتنافسين الدوليين على هذه المنطقة، خاصة الولايات المتحدة والصين، كما فرض أيضا استراتيجيات دولية للتعامل مع هذه المنطقة الغنية بالنفط، ومما يعمق المنافسة امتلاك النفط الإفريقى مميزات تجعله

محط أنظار القوى الرأسمالية الكبرى، ومن أبرز هذه المزايا(٤):

- رغم أن استخراج النفط الإفريقي أعلى تكلفة من استخراج نفط الشرق الأوسط، فإنه أفضل منه جودة ونوعية، وخصوصا بسبب احتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت، مما يجعله نفطا خفيفا، وأكثر غنى طبيعيا بالبنزين والغاز، وهما الوقودان الأكثر طلبا فى الاستهلاك العالمى.

- إن الدول الإفريقية المنتجة للنفط تعانى أزمات داخلية، بما يجعلها عرضة للاختراق من جانب القوى الكبرى، لكن هذه الميزة قد تنقلب إلى سلبية، خاصة أنه فى أوضاع غير مستقرة قد لا تستطيع شركات النفط العالمية أن تواصل إنتاج النفط.

- موقع إفريقيا يسهل عليها كثيرا تصدير إنتاجها النفطى إلى أمريكا الشمالية وأوروبا، لاسيما أن المنطقة الإفريقية أقرب من الخليج العربى إلى الولايات المتحدة، مما يخفف تكاليف النقل بحوالى ٤٠٪، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى خفض أسعار النفط.

- احتواء قوانين بلدان خليج غينيا على ضمانات قضائية مهمة لحماية الاستثمارات الأجنبية، سواء على مستوى العمليات النفطية أو على المستوى الجمركى.

- الدول الإفريقية النفطية خارج سيطرة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عدا الجزائر ونيجيريا وليبيا، وهو ما يمثل أداة للضغط من قبل المستهلكين الرئيسيين على المنتجين داخل أوبك، فضلا عن إمكانية الخروج عن السقف الإنتاجى.

- استهلاك النفط فى إفريقيا منخفض مقارنة بمناطق العالم الأخرى، بسبب تدهور النمو الاقتصادى، وهو ما يتيح للقوى الدولية الكبرى الاستفادة من النفط دونما عوائق من السوق المحلية فى القارة.

## المتنافسون على النفط الإفريقى :

مثلت مميزات النفط الإفريقى تلك، فضلا عن عوامل أخرى تتعلق بتنويع الإمدادات النفطية، مدخلا للمتنافسين الكبار لصياغة استراتيجيات وخطط للسيطرة والتصارع على نفط القارة، خاصة إذا علمنا أن الاستهلاك العالمى للطاقة سيرتفع حتى عام ٢٠٢٠ بمعدل ٥٩٪، وأبرز القوى المتنافسة هى: الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين، والهند، واليابان، ويمكن تفصيل رؤيتها للنفط الإفريقى، كما يلى:

١- الولايات المتحدة: وهى تستورد ١٥٪ من حاجاتها النفطية من إفريقيا، ويتوقع أن ترتفع صادرات القارة إلى الولايات المتحدة إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٠، ومبعث الاهتمام الأمريكى هو تزايد الاحتياجات من النفط خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، وهو ما سيحتم على الولايات المتحدة أن تستورد ٦٠٪من النفط فى عام ٢٠٢٠ زيادة عما استوردته فى عام ٢٠٠١(٥).

ومن هنا، لابد من تنويع واشنطن مصادرها، خاصة أن الكميات المستوردة تأتى من أربعة مصادر رئيسية، هى: كندا بواقع ١,٨ مليون برميل يوميا، تليها السعودية بواقع ١,٤ مليون برميل يوميا، ثم المكسيك ١,٤ مليون برميل، وفنزويلا بواقع ١,٤ مليون برميل، وتأتى نيجيريا فى المرتبة الخامسة، حيث تصدر للولايات المتحدة حوالى ٩٠٠ ألف برميل، أو ما نسبته ٩,٧٪ من إجمالى الواردات الأمريكية من النفط الأجنبى.

لذلك، تنصح مراكز القرار الأمريكية بزيادة حصة إفريقيا من النفط، وذلك فى ضوء التهديدات التى تمارسها فنزويلا ضد الولايات المتحدة بين الحين والآخر، فضلا عن المخاطر التى يتعرض لها الشرق الأوسط، كما أن الولايات المتحدة تستورد ما يقرب من ٧٤٪ من إجمالى وارادتها من منظمة أوبك، وهو ما يفرض عليها ضغوطا، خاصة فى ضوء رغبة أوبك فى عمل توازن بين سقف الإنتاج والأسعار(٦).

ولعل ما يشير إلى رغبة الولايات المتحدة فى عمل تنويع حقيقى لوارداتها النفطية، وتقليل الاعتماد على الشرق الأوسط، هو التصريح الأخير للرئيس الأمريكى فى شهر فبراير ٢٠٠٦، وخصوصا إشارته إلى إدمان الولايات المتحدة النفط، ونية إدارته فى العمل على الاستعاضة عن الواردات النفطية من منطقة الشرق الأوسط (والمقصود منطقة الخليج العربى) بمقدار ٧٥٪بحلول عام ٢٠٢٥ بمصادر نفط أخرى(٧).

وخلافا لذلك، تسعى الولايات المتحدة، عبر السيطرة على النفط الإفريقى محاصرة النفوذ الأوروبى فى القارة، فضلا عن إحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، مما يسهل تحكمها فى اقتصادات الدول الكبرى المنافسة بشكل أكبر، فاليابان تستورد ٩٨٪ من احتياجاتها النفطية، بينما تستورد أوروبا ٥٢٪ من احتياجاتها النفطية. ولعل السيطرة على نفط العراق، ثانى أكبر الاحتياطيات العالمية بعد احتلاله فى عام ٢٠٠٣، والاقتراب من نفط قزوين بعد إسقاط نظام طالبان فى ٢٠٠١، يمثلان أحد محاور الخطة الأمريكية للسيطرة على نفط العالم.

واستنادا لهذه الأهداف، ثمة تحركات أمريكية تجاه النفط الإفريقى عبر ثلاثة محاور، أولها -كما يشير تقرير مؤسسة "أكسفورد أنليتيكا" للأبحاث والدراسات فى شهر سبتمبر ٢٠٠٣- هو تكثيف التعاون العسكرى فى خليج غينيا، حيث توصلت واشنطن إلى اتفاقيات عسكرية مع الكاميرون والجابون وغينيا الاستوائية، يتم السماح بموجبها للأمريكيين باستخدام مطارات تلك الدول، كما تخطط الولايات المتحدة لاستخدام قواعدها الجوية فى نيجيريا وبنين وساحل العاج حال حدوث اضطرابات فى هذه المنطقة(٨).

المحور الثانى للتعامل مع خليج غينيا وباقى مناطق النفط الإفريقية هو إيجاد بيئة سياسية مستقرة من خلال تسوية الصراعات، كما حدث فى أنجولا فى أبريل ٢٠٠٢، والكونغو الديمقراطية، ثم جنوب السودان يناير ٢٠٠٥، والتغاضى عن مثالب وفساد بعض الأنظمة مادامت تستطيع تحقيق استقرار.

المحور الثالث هو سعى الولايات المتحدة لتطوير حجم التجارة بينها وبين القارة، والذى بلغ خمسة مليارات دولار عام ٢٠٠٤، وتذهب النسبة الكبرى منها مع نيجيريا، التى تعد ثانى أكبر دولة إفريقية بها استثمارات أمريكية بعد جنوب إفريقيا، كما رفعت الولايات المتحدة من مساعداتها لإفريقيا جنوب الصحراء فى عام ٢٠٠٣ لأكثر من ٤,٦ مليار دولار، أى أكثر من ثلاثة أضعاف ما قدمته سنة ٢٠٠١، وأكثر من أى مانح ثنائى آخر(٩).

هذه المحاور تمثل الأرضية التى تنشط على أساسها الاستثمارات الأمريكية فى النفط الإفريقى، خاصة فى خليج غينيا، لرفع إنتاج هذه الدول. فعلى سبيل المثال، فى نيجيريا، التى تمد واشنطن بنصف إنتاجها النفطى، تستثمر الشركات الأمريكية أكثر من ٧,٤ مليار دولار، لرفع إنتاجها إلى ٤ ملايين برميل عام ٢٠١٠. وثمة ضغوطات أمريكية على الحكومة هناك للانسحاب من (أوبك) لكنها رفضت، رغم الإغراءات الأمريكية، كما دعمت واشنطن بقوة سيطرة نيجيريا على المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

وفى أنجولا، التى تصدر نحو ٤٠٪ من إنتاجها للولايات المتحدة، فإن شركة شيفرون الأمريكية تسيطر على ٧٥٪ من إنتاج النفط، وتسعى الإدارة الأمريكية إلى ضخ مليارات الدولارات خلال السنوات الخمس القادمة لرفع إنتاج أنجولا. أما فى الجابون التى تصدر ٤٤٪ للولايات المتحدة، فإن الشركات الأمريكية، خاصة أميرادا هيس وسانتافى وأونوكال، تهيمن على إنتاج البلاد، ويتكرر المشهد فى غينيا الاستوائية التى تشير بعض التقارير أن الولايات المتحدة تهيمن على ثلثى ما ينتج فى هذا البلد(١٠).

ثانيا: الصين، وهى المنافس القوى للولايات المتحدة على النفط الإفريقى، لاسيما أن حاجاتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالى بحلول عام ٢٠٣٠، وتستورد بكين أكثر من ٢٥٪ من وارداتها النفطية من القارة السمراء، ومن أبرز الدول التى تستورد منها الجزائر، وأنجولا، وتشاد، والسودان.

وتسعى الصين لاختراق خليج غينيا الغنى بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية، وبالفعل نجحت فى وضع موطئ قدم لها فى أنجولا، ونيجيريا، والجابون، وغينيا الاستوائية، كما استغلت بكين خروج الولايات المتحدة من السودان عام ١٩٩٥ لتحظى باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقا لأرقام عام ٢٠٠٤. و تمكنت شركة النفط الصينية من شراء ٤٠٪ من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية فى السودان، والتى تضخ ٣٠٠ ألف برميل يوميا، كما قامت شركة "سينوبك" الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول ١٥٠٠ كيلومتر لنقل الإنتاج النفطى إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين.

وفى تشاد، حصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام فى أنجامينا له علاقات دبلوماسية بتايوان، غير أن المصالح الاقتصادية تعلو على مبدأ (الصين موحدة)، الذى تتمسك به بكين، وتضعه معيارا حاكما لعلاقاتها الدولية(١١).

ولعل هذا الاختراق الصينى للنفوذ الأمريكى فى مناطق تمركز النفط فى إفريقيا جاء نتاج استراتيجية على عدة محاور، منها أن بكين تلعب دور المورد للسلاح لإفريقيا بعد الرفض الأمريكى لتصدير الأسلحة للقارة، كما استطاعت الصين تقوية علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا عبر منتدى التعاون الصينى - الإفريقى، الذى أنشئ بمبادرة من بكين عام ٢٠٠٠، وضم ٤٦ دولة إفريقية. ومن أهم إنجازاته إسقاط ١,٢ مليار دولار من ديون القارة. وهناك أيضا مجلس الأعمال الصينى - الإفريقى، الذى أنشئ فى نوفمبر ٢٠٠٤، بغرض دعم استثمارات القطاع الخاص الصينى فى كل من الكاميرون، وغانا، وموزمبيق، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، وتنزانيا(١٢).

كما حققت التجارة المتبادلة بين الصين والدول الإفريقية زيادة قدرها ٥٠٪ بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ لتصل إلى ١٨,٥ مليار دولار، ويتوقع أن تزيد إلى ٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٦، ويتوقع الخبراء أن تصبح الصين الشريك التجارى الثالث لإفريقيا، بعد الولايات المتحدة وفرنسا فى نهاية ٢٠٠٥(١٣).

ثالثا- أوروبا، وهى المناطق الفقيرة نفطيا، حيث تستورد نصف احتياجاتها النفطية، باستثناء النرويج وبريطانيا رومانيا، بل إن بريطانيا ستتحول إلى دولة مستوردة للنفط بشكل كامل قبل نهاية العقد الأول من القرن الحالى، وهو ما قد يفسر بعض الشئ انسياق رئيس الوزراء البريطانى بلير وراء مخططات الرئيس الأمريكى فى غزو العراق.

وانطلاقا من مميزات القرب الجغرافى للنفط الإفريقى، تعتمد أوروبا بشكل كبير على نفط الشمال الإفريقى، خاصة ليبيا التى تصدر ٧٠٪ من إنتاجها إلى أوروبا، وازدادت أهمية الصناعة النفطية الليبية بعد رفع العقوبات عام ٢٠٠٣. وتنافس الدول الأوروبية الولايات المتحدة على النفط النيجيرى، فبريطانيا ترى أنها الأولى بالاستفادة من بترول نيجيريا، لكونها كانت مستعمرتها لفترة طويلة، يضاف إلى ذلك أن نيجيريا عضو فى رابطة الكومنولث، فضلا عن كون شركة "شل" البريطانية العالمية من أقدم الشركات وجودا فى منطقة دلتا النيجر، حيث آبار النفط النيجيرى. وتذكر بعض المصادر أن بريطانيا تعتمد على ١٠٪ من البترول النيجيرى. ومن هنا، سمحت أبوجا لبريطانيا بالقيام بدور فى تأمين المنطقة من خلال تعاون أمنى بين البلدين(١٤).

رابعا- قوى آسيوية أخرى، ومن أبرزها اليابان والهند وكوريا الجنوبية، وهى تعانى من فقر نفطى، فاليابان تستورد ٩٨٪ من احتياجاتها النفطية، وتعتمد على ٨٥٪ من وارداتها من الشرق الأوسط، وهو ما يمثل قلقا لها فى ظل السيطرة الأمريكية على المنطقة. ومن هنا، بدأت تخترق مناطق النفط الإفريقى، خاصة الشمال، ومنافسة أوروبا والولايات المتحدة، وبالفعل استطاعت خمس شركات يابانية الفوز بحقوق تطوير حقول النفط فى ليبيا(١٥).

كما تمكنت كوريا الجنوبية مؤخرا من الحصول (عبر شركة النفط الوطنية الكورية) على ٦٥٪ مؤخرا من حقوق إنتاج النفط والغاز الطبيعى فى اثنتين من أهم المناطق الغنية بالاحتياطيات فى نيجيريا، بينما حصلت شركة النفط والغاز الطبيعى الهندية على ٢٥٪ من هذه الصفقة، وكوريا الجنوبية والهند هما رابع وسادس مستهلك للطاقة على مستوى العالم.

أما الهند، فتمتلك حصة كبيرة فى مشروع نفط النيل الأعظم فى السودان، وقد بلغ حجم الاستثمارات الهندية فى قطاع النفط السودانى نحو ٧٠٠ مليون دولار. وهناك منافسة حادة بين الصين والهند للحصول على أكبر نصيب من موارد الطاقة الإفريقية، وهو ما ظهر جليا فى أكتوبر ٢٠٠٤، عندما عرضت

الهند على الحكومة الأنجولية شراء حقوق استغلال بعض حقول النفط، لكن الصين تقدمت بعرض تضمن سعرا أعلى، وبالفعل تمكنت من الحصول على الصفقة.

**البحث عن رؤية إفريقية :**

فى مواجهة هذا التنافس بين القوى الدولية على النفط الإفريقى، ثمة رؤى إفريقية تنادى بضرورة توظيف الثروة النفطية فى تنمية إفريقيا. وعلى سبيل المثال، تؤكد اتفاقية الشراكة الجديدة "نيباد" أهمية أن تستغل دول إفريقيا مصادر الطاقة خاصة النفط فى التنمية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادى، وجلب التكنولوجيا الحديثة إلى دول القارة، لمحاربة الفقر والتخلف.

غير أن ثمة عوائق قد تحول دون تحقيق رؤية نيباد، لعل أبرزها تجذر الفساد المؤسسى الذى يحد من فائدة عوائد النفط للشعوب الإفريقية، فضلا عن عدم وجود رؤية وطنية داخل الدول الإفريقية للتعامل مع هذا المورد بما يكفل الاستفادة منه للأجيال الإفريقية القادمة، بحيث لا يستنزف من قبل الشركات العالمية، دون أن ينعكس ذلك على التنمية الاقتصادية.

على سبيل المثال، فى تحقيقات أجرتها جمعية حقوق الإنسان الأمريكية، تبين أن ٤,٢ مليار دولار من العوائد النفطية فى أنجولا قد تبخرت فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٧ و٢٠٠٢. أيضا، فإن نيجيريا، باعتبارها أكبر دولة نفطية فى القارة تمثل نموذجا فى إهدار عوائد النفط وعدم تحقق التنمية الاقتصادية، وهو ما قاد إلى احتجاجات من المواطنين تجاه ضد الشركات الأجنبية وتكفى الإشارة إلى أنه فى الوقت الذى تجاوزت فيه إيرادات نيجيريا النفطية ٣٠٠ مليار دولار على مدى ربع القرن الماضى فإن متوسط دخل الفرد بها لم يزد على دولار واحد يوميا(١٦).

ومن هنا، يمكن فهم تشكل حركات احتجاجية، مثل حركة تحرير دلتا النيجر، التى تطالب بنصيب لسكان منطقة دلتا النيجر التى يتركز فيها معظم النفط النيجيرى بالحصول على نصيب أوفر من هذه العوائد لاستغلالها فى تنمية مناطقهم، وتقوم هذه الحركة بهجمات على مناطق النفط، حيث تختطف العمال الأجانب بشكل منتظم، كما خربت أنابيب نفط، وأدت هذه الهجمات إلى سحب الشركات -ومنها شل- لبعض عمالها.

إن هذا النموذج النيجيرى يشير إلى أن النفط قد لا يكون دائما موردا للخير إذا صاحبه فساد وتواطؤ مع الشركات العالمية، غير أن الاحتجاجات تشكل من جانب آخر عنصرا مهما يقول إن المنافسة الدولية على النفط الإفريقى تواجه بيئة داخلية محتقنة، وغير مستقرة قد تعرقل فى بعض الأحيان جهود استنزاف الرأسمالية العالمية للقارة الإفريقية.

---

**الهوامش :**

(١) موقع الجزيرة.نت، ١٩ مايو ٢٠٠٥.

(2) How important is African oil, bbcnews, 9 july 2003,

(٣) تم تجميع أرقام الانتاج والاحتياطى من وزارة الطاقة الأمريكية، والكتاب السنوى للمخابرات الأمريكية، على الروابط:

- http://www.eia.doe.gov/oiaf/aeo/index.html
- http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/index.html

(٤) هناك عدد من المقالات تحدثت عن مميزات النفط الإفريقى، منها: عبدالكريم حمودى، الولايات المتحدة تضع النفط الإفريقى ضمن قائمة الأهداف الاستراتيجية،قدس برس، ٢٠٠١.

- http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=11&artid=11011

- تقرير وكالة أورينت برس، النفط الإفريقى .. بديل أمريكى - غربى للنفط العربى!

- صحيفة الصحافة السودانية،

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147498276

(٥) جان كريستوف سرفان، الهجمة على الذهب الأسود الإفريقى، على الروابط:

- http://www.mondiploar.com/jan03/articles/servant.htm

(6) Warren Vieth, U.S. Quest for Oil in Africa Worries Analysts, Activists. Los Angeles TIMES, 13 jan.2003.

وأنظر أيضا: ريت جولدشتاين، إفريقيا والنفط والعسكرية الأمريكية، ترجمة خالد الفيشاوى، أبريل ٢٠٠٤ :

- http://www.kefaya.org/ArabicZNet/040523ritgoldstein.htm

(٧) كامل عبد الله الحرمى، خفض اعتماد أمريكا على النفط .. خطاب للاستهلاك الداخلى، صحيفة الحياة، ٢١ فبراير ٢٠٠٦.

(٨) أمارتن بلاوت، إفريقيا القاعدة الجديدة للقوات الأمريكية، على الروابط:

- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_3120000/.3120012stm

(٩) موقع وزارة الخارجية الأمريكية (وثائق وأخبار وبيانات رسمية حول الأنشطة الأمريكية فى إفريقيا :

- http://usinfo.state.gov/af/africa/aid_to_africa.html

(10) US targets oil in Africa , August 05, 2005, the People's Daily newspaper; China: http://english.people.com.cn/05/200508/eng20050805_.200508html

- صحيفة الشرق الأوسط، إفريقيا الوافد النفطى الجديد، ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥.

(11) Chietigj Bajpaee "Sino-U.S. Energy Competition in Africa:

- http://www.pinr.com/report.php?ac=view_report&report_id=378&language_id=1

(12) Ibid.

(١٣) عمر راشد ، كيف تتعامل الصين مع قارة إفريقيا؟، ملف الأهرام الاستراتيجى، العدد ١٢٩، ص ١٠٥-١٠٦. عبدالله صالح، التنافس النفطى بين الصين والولايات المتحدة،

(١٤) محمد عبد العاطى، النفط فى نيجيريا وعلاقته بالأزمة فى البلاد، الجزيرة.نت، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤.

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7FFF8A33-F030-4AD6-B3E1 89D05A44BB.12htm?wbc_purpose=Basic_Current_Current_Current_Current_Current

(١٥) موقع أخبار ليبيا

- http://www.akhbar-libya.com/modules.php?name=News&file=article&sid=23317

(16). Militants Attack Nigerian Oil Company:

- http://www.cbsnews.com/stories/18/02/2006/world/main.1330007shtml

news in cbs, 18-2-2006.

- Nigerian militants free kidnapped oil workers By Dino Mahtani in Lagos Published: January 31 2006 02:00 | Last updated: January 31 2006 02:00.







■ عادل سيد أحمد*

تعد خطوط أنابيب النفط بين البلدان المختلفة هى أحد المؤشرات التى يستدل منها على حال العلاقات الدولية بين طرفى البدء والانتهاء، وكذلك أطراف المرور التى يعبرها الخط فعبر ذلك الخط، تتجسد توارنات العلاقات الدولية المتأرجحة بين نقطتى التعاون Cooperation والنزاع Conflict، وما بينهما من أمور وسطية.

ونظرا لأن خطوط الأنابيب هى الناقل للسلعة الاستراتيجية العالمية "النفط"، أحد أهم العناصر المهمة فى العلاقات الدولية، فإن تتبع المسارات الجغرافية لخطوط الأنابيب يعكس المسارات السياسية للعلاقات بين الدول المنتجة (عدد كبير منها ينتمى للبلدان النامية) والدول المستهلكة (عد كبير منها ينتمى للبلدان المتقدمة الصناعية)، وكذلك الدول التى تعبرها خطوط الأنابيب.

ولا تنشأ خطوط الأنابيب لنقل النفط بين دولتين أو أكثر إلا بحدوث توافق سياسى بين الدول التى يعبرها خط الأنابيب. وبقيام الخط، تنشأ الأهمية السياسية لكل طرف يعبره الأنبوب للأطراف الأخرى، مما يشكل عامل ضغط فى أى من الاتجاهين. ولاستمرار خط الأنابيب فى القيام بدوره الاقتصادى والتنموى، يستلزم استمرار "التوافق السياسى" الذى قد يؤدى غيابه (أو تذبذبه) إلى وقف ضخ الخام فى الأنبوب الذى أصبح شريانا اقتصاديا (حالة التهديد الروسى بوقف إمدادات الغاز لاوكرانيا وبالتالى الى اوروبا)، أو إيقاف العمل بالخط نهائيا وتحويله للاستخدام الداخلى (حالة خط IPSA العراقى بالاراضى السعودية).

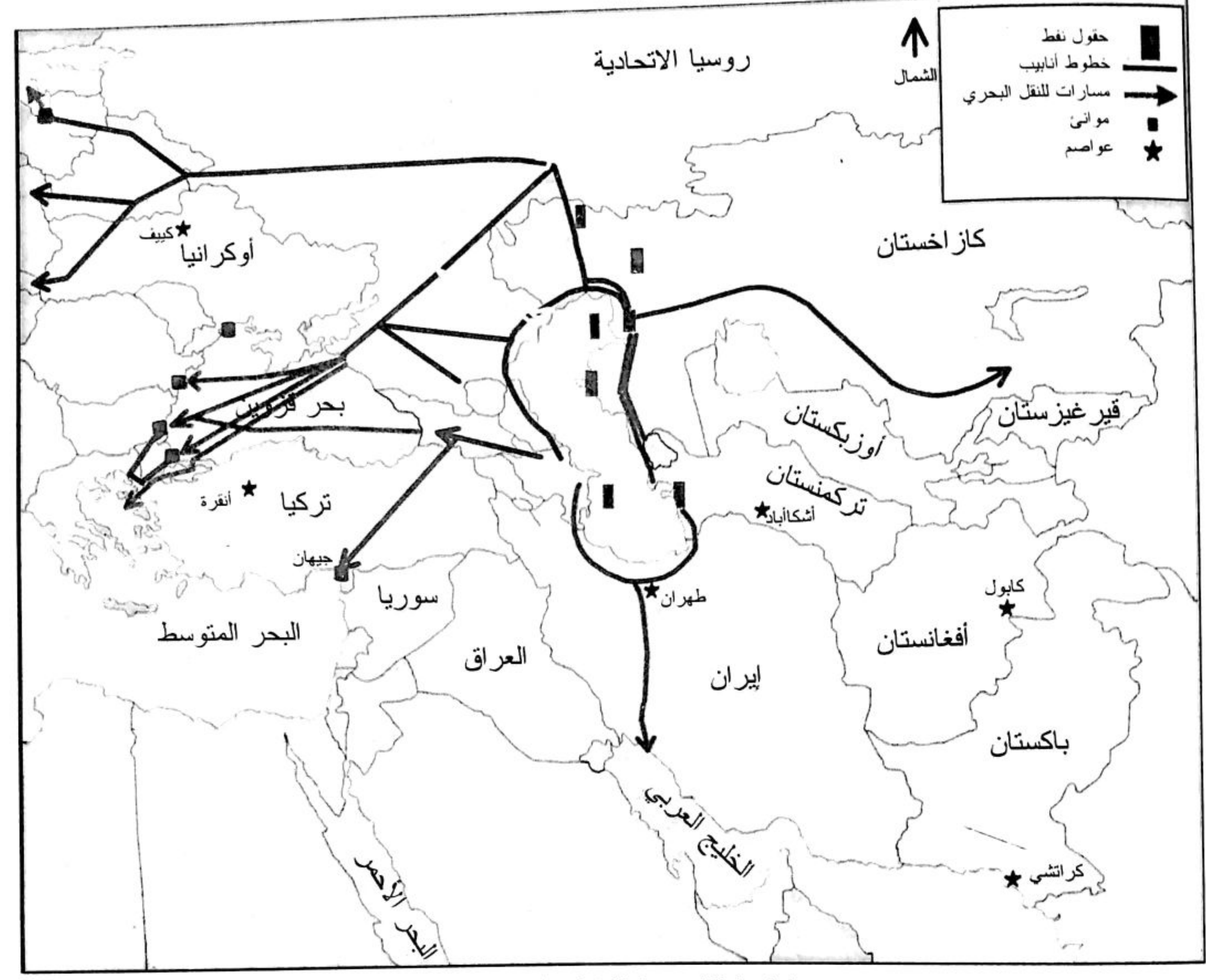
## خطوط الانابيب فى المنطقة العربية والشرق الأوسط:

### ١- الخليج وشبه الجزيرة :

تتميز قطر - وهى أحد أصغر بلدان الخليج العربى - باحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعى (حوالى ٩١٠ تريليونات قدم مكعبة) وتميزت بوحدات إسالة الغاز الطبيعى LNG وتصديره بالناقلات العملاقة إلى كبار مستوردى الغاز المسال (اليابان وكوريا الجنوبية) حيث باتت تلك التكنولوجيا بمثابة خطوط أنابيب محمولة Mobile Pipeline تنافس خطوط الأنابيب الثابتة، وتتغلب على العوائق الجغرافية لنقل الغاز الطبيعى.

أما مشاريع النقل عبر خطوط الأنابيب، فلدى قطر مشروع دولفين الذى ينقل الغاز من قطر الى دولة الامارات العربية وسلطنة عمان مع إمكان مد خط بحرى من عمان الى باكستان ويتكلف مشروع دولفين نحو ١٠ مليارات دولار تشمل الشبكات الداخلية لتوزيع الغاز فى كل من الامارات وعمان. وسوف تبدأ قطر هذا العام ٢٠٠٦ ضخ نحو ٧٣٠ مليار قدم مكعبة سنويا عبر خط انابيب بحرى من حقل شمال إلى أبو ظبى، ثم تستكمل المسارات بين ابوظبى ودبى وعمان لاحقا. وفى الوقت نفسه، وقعت قطر مع الكويت (التى اعلنت مؤخرا فى مارس ٢٠٠٦ عن اكتشافات كبيرة من الغاز شمالى البلاد) اتفاقية فى يوليو ٢٠٠٠ لبيع الغاز. كما تجرى مفاوضات مع البحرين لتزويدها بالغاز الطبيعى عبر المياه الاقليمية السعودية، الأمر الذى تعطل على خلفية بعض التوترات السياسية فى العلاقات القطرية - السعودية فى السنوات الماضية(١)، مما يشى بأن قراءة مسارات

(*) باحث فى العلاقات الدولية




**خطوط أنابيب النفط فى آسيا الوسطى**

خطوط الأنابيب هى قراءة لمسارات العلاقات الدولية والاقليمية.

أما المملكة العربية السعودية، فتمتلك شبكة من أنابيب النفط الخام، يبلغ طولها ٦٤٠٠كم ونحو ١٥٠كم لنقل المشتقات النفطية وحوالى ٢٢٠٠كم لنقل الغاز الطبيعى(٢). فالمملكة لديها نحو ٢٦١,٩ مليار برميل احتياطى نفطى مؤكد بما يمثل نحو ربع الاحتياطى العالمى. وتعد السعودية أكبر منتجى ومصدرى النفط بالعالم، فضلا عن موقعها الجغرافى فى منطقة الشرق الأوسط التى تموج بالتفاعلات الدولية والاقليمية بلا انقطاع بوجه خاص فى نصف القرن الماضى، وكان الوصول الى النفط أو تأمين مساره عنصرا مهما فى تلك التفاعلات.

وقد بلغ انتاج المملكة نحو ١٠,٩ مليون برميل يوميا فى الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠٠٥، فى حين من المتوقع أن يصل الى نحو ١٢ مليون برميل يوميا فى عام ٢٠٠٩، وقد يصل الى نحو ١٥ مليون برميل يوميا. هذه الطاقة الانتاجية وما يدعمها من احتياطيات ضخمة تنتقل عبر شبكات خطوط أنابيب داخلية تصل من مناطق الانتاج فى المنطقة الشرقية الى مصافى التكرير على البحر الأحمر، ويتم تصدير معظم النفط الخام من الخليج العربى عبر مصفاة أبقيق الضخمة التى تعالج نحو ثلثى منتجات النفط بالمملكة.

ورغم ذلك، تدرس المملكة انشاء خط انابيب لينقل النفط من منطقة الربع الخالى الى حضرموت باليمن ومنها الى البحر العربى(٣)، مما يعنى الحرص على وجود بدائل متعددة لنقل الخام النفطى السعودى بما يمثله من ثقل فى سوق النفط العالمية، التى قد لا تتحمل أى تعطل أو توقف فى هذا الشريان الدولى. فقد كانت - ولا تزال - منطقة الخليج العربى مسرحا لتوترات إقليمية - إقليمية، وإقليمية - دولية مثل الحرب العراقية - الإيرانية وغزو الكويت ثم الاحتلال الأمريكى للعراق، وأخيرا التوترات بشأن الملف النووى الايرانى.

ولا يقتصر الأمر على ذلك الخط التصديرى قيد الدراسة، فلدى السعودية قدرات نفطية تخزينية حول العالم فى روتردام

وكوريا الجنوبية والفلبين والكاريبى والولايات المتحدة ومصر(٤)، ويمر بالأخيرة خط انابيب من العين السخنة بالبحر الأحمر الى سيدى كرير بالبحر المتوسط ويعرف بخط سوميد، ويمثل الخط بديلا لقناة السويس فى نقل النفط من منطقة الخليج العربى الى البحر المتوسط، ويبلغ طوله نحو ٢٠٠ ميل، ممتدا من ميناء العين السخنة بخليج السويس الى سيدى كرير بالقرب من مدينة الاسكندرية على ساحل البحر المتوسط، وتبلغ سعة الخط نحو ٢,٥ مليون برميل يوميا(٥). وقد بدأ تشغيل الخط عام ١٩٧٧ بطاقة قدرها ٤٠ مليون طن سنويا، تضاعفت عام ١٩٧٨ ثم وصلت الى ١٢٠ مليون طن سنويا(٦).

تمتلك خط انابيب سوميد الشركة العربية لخطوط الأنابيب، حيث تشارك مصر، التى يمر الخط بأراضيها، بنسبة ٥٠٪، والسعودية ١٥٪، والكويت ١٥٪، وقطر ٥٪. وتمثل هذه الشركة نموذج تعاون إقليميا ناجحا بين أطرافه العربية. وطوال هذه السنوات، تمتع الخط باستقرار كبير بما يعكس التوافق السياسى بين البلدان المشاركة.

### ٢- خط الغاز العربى :

هذا التعاون الاقليمى ينقلنا الى نموذج اقليمى آخر فى التعاون بين بلدان المنطقة فى مجال الطاقة، ولكن هذه المرة حول الوقود الأفضل بيئيا: الغاز الطبيعى، فيما يعرف بخط الغاز العربى الذى يتخذ مساره الجغرافى عبر أربع مراحل تم الانتهاء من اثنتين منها:

المرحلة الأولى : العريش / طابا / العقبة الأردنية.

المرحلة الثانية : العقبة / الرحاب.

المرحلة الثالثة : رحاب / حمص السورية / بانياس السورية على البحر المتوسط / الحدود السورية اللبنانية/ طرابلس اللبنانية.

المرحلة الرابعة : تركيا / شرق ووسط أوروبا.

وقد انتهت بالفعل أعمال المرحلتين الأولى والثانية فى نهاية عام ٢٠٠٥ ليصل الغاز المصرى الى الأردن. وقد بلغت تكلفة المرحلة الأولى نحو ٢٠٠ مليون دولار، حيث اشتملت على إنشاء خط أنابيب برى بطول ٢٤٨ كيلو مترا وقطر ٣٦ بوصة من منطقة العريش بمصر الى شاطىء خليج العقبة جنوب طابا، ثم خط بحرى من جنوب طابا الى ميناء العقبة الأردنى بطول ١٦ كيلو مترا وقطر ٣٦ بوصة فى عمق مياه يصل الى ٨٥٠ مترا عبر خليج العقبة.

أما المرحلة الثانية، فبلغت تكلفتها ٢٥٠ مليون دولار وتمتد داخل الأردن بطول ٣٩٠ كيلو مترا وبقطر ٣٦ بوصة من مدينة العقبة جنوب الأردن حتى منطقة الرحاب فى شمال الأردن على بعد ٢٤ كيلو مترا من الحدود السورية ويشمل خط الغاز العربى محطة لضواغط الغاز ونظام تحكم آليا.

المرحلة الثالثة تمتد شمالا من الحدود الأردنية - السورية الى الحدود السورية - التركية، وغربا الى بانياس و طرابلس بلبنان. أما المرحلة الرابعة، فيمتد فيها خط الأنابيب الى تركيا وشرق ووسط اوروبا.

وقد وقعت البلدان الأربعة - مصر وسوريا ولبنان والأردن - فى يناير ٢٠٠٣ اتفاقية تم بمقتضاها انشاء الهيئة العربية للغاز، ومقرها بيروت، للتنسيق بين الشركات المسئولة عن انشاء وتملك خط أنابيب الغاز العربى ومراقبة الأداء وجودته واجراء الدراسات الفنية ومراجعة تعريفة نقل الغاز المار عبر الخط للتصدير(٧).

### ٣- إسرائيل .. الغائب "الحاضر" دائما:

يلاحظ أن المسار السياسى لخط الغاز العربى تجنب المرور بإسرائيل رغم وقوعها فى المسار الجغرافى الطبيعى لخط الغاز، ونشير هنا إلى أن الفكرة الأساسية للخط كانت تتضمن مشاركة إسرائيل فيها، حيث بدأ التفكير فى انشاء الخط فى ضوء التطورات السياسية الايجابية التى سادت منطقة الشرق الأوسط بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وذلك بالتوصل الى اتفاق أوسلو بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، وما أعقبه من تسوية سلمية بين الأردن وإسرائيل، والحديث عن "وديعة رابين" بشأن الانسحاب من الجولان. لكن اغتيال رابين وصعود اليمين الإسرائيلى أدخلا المنطقة الى حالة توقف لعملية السلام، كما أديا إلى ازدياد العنف بالمنطقة، وقد أثرت تلك الأجواء المتوترة فى مشروعات التعاون الاقليمى، فكان طبيعيا أن يتخذ خط الغاز العربى مسارا جغرافيا يجعله فى مأمن من التوترات الاقليمية. ويبدو أن مصر قد اختارت الاستقرار على خط الغاز العربى، وفى الوقت نفسه تركت المجال مفتوحا لمشاركة إسرائيل لاحقا حسب تطورات عملية التسوية السلمية بالمنطقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود مشروع لخط يمر بإسرائيل، يبدأ من العريش بشبه جزيرة سيناء الى المدينة الساحلية الاسرائيلية اشكيلون. ويبلغ طول الخط نحو ٨٠ ميلا، ويتكلف نحو ٣٠٠ مليون دولار، وينقل نحو ٢٤٧,٢ مليار قدم مكعبة من الغاز سنويا . وقد تكونت شركة شرق المتوسط للغاز

East Mediterranean Gas Company (EMG)

بين كل من هيئة البترول المصرية وشركة ميرهاف الإسرائيلية ورجل الأعمال المصرى حسين سالم بغرض متابعة المشروع. وقد أنشأت شركة اينى الإيطالية خط الأنابيب عبر ساحل البحر المتوسط داخل مصر الى العريش التى تعد نقطة بدء مشتركة فى خط تصدير الغاز، سواء الى مسار خط الغاز العربى او الى إسرائيل. ومن الممكن انشاء خط أنابيب بحرى من شمالى سيناء الى اشكيلون باسرائيل مباشرة دون المرور بقطاع غزة، وقد تم التوصل الى اطار عمل حول المشروع بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية فى فبراير ٢٠٠٥، ويجرى التفاوض للتوصل الى عقد بيع الغاز مع شركة الكهرباء الاسرائيلية

Israel Electric Corporation (IEC)(٨).

والحضور الإسرائيلى فى خريطة أنابيب النفط والغاز قديم،

وليس وليد مرحلة السلام مع الحرب، فلدى اسرائيل خط انابيب يسمى "التيبلاين" Trans-Israel pipeline "Tipline" تم بناؤه عام ١٩٦٨ لنقل الخام الإيرانى -أثناء حكم الشاه - الى الأسواق الأوروبية، حيث ينقل الخام من ميناء ايلات على البحر الأحمر الى ميناء أشكيلون Ashkelon على البحر المتوسط. وبقيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ توقف التعاون الايرانى - الإسرائيلى واهمل الخط الذى يبلغ طوله نحو ٢٥٤ كيلو مترا وقطره ٤٢ بوصة وسعته نحو ١,٢ مليون برميل يوميا. وفى يونيو ٢٠٠٣، أدخلت تعديلات فنية على الخط بحيث يسمح بضخ النفط فى اتجاه عكسى، أى من أشكيلون بالبحر المتوسط الى ميناء ايلات على ساحل البحر الأحمر بسعة ٤٠٠ ألف برميل يوميا. وقد وقعت إسرائيل وروسيا اتفاقا يقضى بتزويد الأسواق الآسيوية بالنفط الروسى عبر الخط فى المسار العكسى، حيث ينقل النفط الخام الروسى من ميناء "نوفوروسيك" الروسى على البحر الأسود بواسطة ناقلات الى ميناء Novorossiysk اشكيلون الإسرائيلى بالبحر المتوسط، ليبدأ الضخ عبر خط التيبلاين فى اتجاه ايلات على ساحل البحر الأحمر، ومن ايلات يتم نقل النفط الروسى بواسطة الناقلات الى الأسواق الآسيوية.

ويعتبر هذا المسار أقصر من مسار دوران الناقلات حول إفريقيا، الى جانب أن الشركة الاسرائيلية تحاول جعل تكلفته اقل من رسوم مرور الناقلات عبر قناة السويس(٩)، بما يبرز الدور السياسى لخط الأنابيب كوسيلة ضغط حتى على بلدان لا يمر بها ذلك الخط.

وتهدف إسرائيل من إعادة تشغيل الخط إلى أن تتحول إلى نقطة عبور نفطية رئيسية فى مسار آمن للنفط من بلدان ديمقراطية غربية الى الأسواق الآسيوية عبر دولة ديمقراطية فى منطقة يسودها العنف والتوتر، هى منطقة الشرق الوسط(١٠)، بل ويعتبره البعض دليلا على أن التعاون بين تلك البلدان الغربية واسرائيل من شأنه أن يُوجد حلولا فنية واقتصادية لتأمين إمدادات الطاقة بعيدا عما تتعرض له امدادات الطاقة من تهديدات إرهابية، أى ان "المسار السياسى" لهذا الخط (روسيا/إسرائيل/آسيا) يعد مسارا آمنا، ويضيف قيمة سياسية لاسرائيل، خاصة فى حال حذو الولايات المتحدة حذو روسيا بقيامها بضخ النفط العراقى من الموصل الى ساحل البحر المتوسط من ميناء حيفا شمالى إسرائيل مرورا بالأردن، بعيدا عن مياه الخليج العربى الأقل أمنا(١١).

لكن قبل أن تسعى إسرائيل إلى الاستحواذ على موضع المعبر الآمن وسط منطقة متوترة، فإن مجرد وجود (دولة) إسرائيل واحتلالها الأراضى العربية كان سببا فى تدمير أو تجميد كثير من المشاريع والخطوط التى كانت"آمنة" تماما قبل ظهور إسرائيل. فهناك خط "التابلاين"

Trans Arabian Pipeline "Tapline"

الذى أنشىء فى أربعينيات القرن الماضى بسعة ٥٠٠ ألف برميل يوميا، وكان مقررا له أن ينقل النفط من المملكة العربية السعودية الى البلدان الغربية، مرورا بالأردن ثم ميناء حيفا التى كانت جزءا من فلسطين قبل الاحتلال الاسرائيلى. وقد ادى قيام دولة اسرائيل الى تحويل مسار الخط إلى صيدا بلبنان (مرورا بسوريا)، وأدى اشتعال الحرب الأهلية اللبنانية - بالاضافة الى أسباب اقتصادية أخرى - الى تعثر الخط عام ١٩٧٥ حتى اغلق الجزء المار بلبنان تماما عام ١٩٨٣، وظل الخط يزود الأردن بالنفط حتى أوقفت المملكة العربية السعودية تلك الترتيبات ردا على الموقف الأردنى الداعم للعراق فى حرب الخليج عام ١٩٩٠. وفى أوائل العام الماضى ٢٠٠٥، قام الأردن باعادة تأهيل واصلاح الخط بتكلفة تراوحت بين ١٠٠ و ٣٠٠ مليون دولار، واعتباره معبرا استراتيجيا مهما يساعد على وفاء الحكومة الأردنية باحتياجات البلاد النفطية.

ورغم تلك المشكلات، يظل ذلك الخط مسارا تصديريا محتملا لنقل نفط الخليج الى أوروبا والولايات المتحدة، حيث تقل تكلفة نقل النفط خلال هذا الخط الى حيفا ثم أوروبا بنحو ٤٠٪ عن تكلفة شحنه بناقلات البترول عبر قناة السويس(١٢).

**٤- العراق .. شبكة معقدة من خطوط الأنابيب :**

لدى العراق عدة خطوط انابيب لنقل النفط الى البلدان المجاورة، وكانت جميعها موضع تأثير التقلبات السياسية الإقليمية والدولية بما فى ذلك الحروب الطويلة التى شهدتها المنطقة بوجه عام والعراق بوجه خاص. فالخط الأول هو خط كركوك / جيهان (تركيا) ويبلغ طوله ٦٠٠ ميل وقطره ٤٠ بوصة، وطاقته القصوى نحو ١,١ برميل يوميا. الخط الثانى يمر موازيا للخط الأول بقطر ٤٦ بوصة وطاقته نحو ٥٠٠ ألف برميل، وتم تصميمه ليحمل صادرات البصرة النفطية، سعة الخطين معا ١,٦ مليون برميل يوميا. كان الخط الأول هدفا للتخريب منذ يونيو ٢٠٠٣، وكان الخط قد تضرر جراء انهيار أحد الكبارى على جزء من مساره قرب مدينة بيجى إثر الضربات الجوية الأمريكية فى بدايات الحرب الأمريكية على العراق، وقد تم اصلاح معظم تلك الأضرار فى أواخر عام ٢٠٠٥.

وهناك خط أنابيب بانياس الذى يرجع انشاؤه الى نحو خمسين عاما، وقطره ٣٢ بوصة، وينقل الخام من حقول كركوك شمالى العراق الى ميناء بانياس السورى على البحر المتوسط (وطرابلس بلبنان). وينقل الخط نحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا من نفط جنوبى العراق الى معامل التكرير السورية بحمص وبانياس. وبين عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، استخدمت سوريا والعراق خط بانياس للتحايل على العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة. وكانت الدولتان - قبل الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله - تدرسان اقامة خط جديد مواز لخط بانياس، وقد توقف الضخ فى الأنبوب فى مارس ٢٠٠٣. وحتى مارس ٢٠٠٤، كانت حالة الخط تسمح بضخ نحو ٢٥٠ ألف برميل يوميا(١٣).

خلال الحرب العراقية - الإيرانية، ونتيجة التنسيق السياسى العالى بين العراق ودول الخليج، تم إنشاء خط أنابيب عبر المملكة العربية السعودية يعرف باسم IPSA وبسعة نحو ١,٦٥ مليون

برميل يوميا". وكما كانت اقامة الأنبوب خلال فترة "تعاون سياسي"، فقد أغلق الخط عقب "توتر سياسي" إثر احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠.

وفي يونيو ٢٠٠١، صادرت المملكة العربية السعودية الخط رغم الاحتجاجات العراقية. وفي يونيو ٢٠٠٣ (أي عقب الاحتلال الأمريكي للعراق)، أعلن مسئولون عراقيون الرغبة في استخدام الخط مرة أخرى، لكن المملكة قامت بتحويل الخط الى نقل الغاز الطبيعي الى مدينة ينبع الصناعية على البحر الأحمر لخدمة أغراض التنمية(١٤).

وهناك أيضا خط انابيب مقترح لنقل النفط العراقي من منطقة "الحديثة" الى منطقة العقبة الأردنية، وتقدر تكلفته بنحو ملياري دولار وسعته ١,٢ مليون برميل يوميا. وسوف يساعد - في حال تنفيذه - على زيادة الصادرات النفطية من العراق فور الانتهاء من تطوير الطاقات الانتاجية الاضافية(١٥).

في الوقت ذاته، أدى الصعود الشيعي بالعراق الى تقارب نسبي مع إيران، وبرز ذلك في مذكرة التفاهم التي وقعتها ايران مع العراق في يوليو ٢٠٠٥ لانشاء خط أنابيب بطول ٢٤ ميلا وسعة ٣٥٠ ألف برميل يوميا، يمتد من البصرة الى مصفاة عبدان جنوب غربي إيران، مقابل أن تقوم إيران بشحن المشتقات النفطية مرة اخرى الى العراق. بالاضافة الى ذلك، تسمح إيران للعراق بتصدير النفط الخام من خلال جزيرة خرج واستيراد المشتقات النفطية من ميناء بندر ماهشهر الايراني(١٦).

**٥- إيران "المشاغبة" سياسيا .. مطلوبة اقتصاديا:**

رغم الضجة والمعارك المتتالية التي تخوضها إيران ضد الولايات المتحدة والدول الغربية حول برنامجها النووي، وقبله حول قضايا وخلافات متعددة نشبت بين الجانبين منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، إلا أن إيران "الاقتصادية"مطلوبة عالميا وتحظى باحترام الدول المستهلكة للطاقة في العالم، بما فيها تلك الدول التي تبدو في عداء مباشر معها، وكثيرا ما وقعت بينهما خلافات ومشكلات، ومثال ذلك مشروع إسالة الغاز المقرر أن يبدأ تشغيله في عام ٢٠٠٨، وتقوم به شركة بي جي البريطانية لصالح إيران، حيث اتفق الجانبان في فبراير ٢٠٠٥ على إقامة وحدة إسالة بتكلفة ٢,٢ مليار دولار على ساحل الخليج العربي بسعة ٤ ملايين طن سنويا(١٧).

وكانت ايران قد وقعت في مارس ٢٠٠٢ اتفاقا مع اليونان بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لمد خط الأنابيب لنقل الغاز الطبيعي من ايران الى تركيا الى شمالي اليونان، حيث ينقل الغاز بعد ذلك الى بقية اوروبا عبر بلغاريا أو رومانيا. وقد وقع البلدان مذكرة تفاهم بهذا الشأن في يناير ٢٠٠٣، ثم وقعت ايران مذكرة تفاهم مع النمسا بشأن وصول الغاز اليها عبر تركيا في مشروع خط الغاز المقدرة تكلفته بنحو ٥ مليارات دولار. ومن الممكن - في حال اكتماله - أن يمتد لاحقا الى ايطاليا التي من المقرر أن يصل إليها الغاز "الافريقي" من الجزائر ونيجيريا عبر خطوط أنابيب تنقل الغاز من الجزائرعبر عدة مسارات تنتهي في اوروبا. وبهذا، تتقابل خطوط الغاز الطبيعي قادمة من آسيا و افريقيا الى الشريان الاوروبي في دلالة واضحة على التقدم الصناعي والتكنولوجي لدى الشمال المشتري لمصادر الطاقة، والجنوب البائع لها لتخلف بنيته الصناعية والتكنولوجية. وهنا، تظهر قراءة خطوط الأنابيب وضعا اقتصاديا تنمويا واضحا.

جدير بالذكر أنه كان من المقرر اتخاذ قرار بشأن هذا الخط (من ايران الى اوروبا) عام ٢٠٠٥، ولكن التوترات السياسية الخاصة بالملف النووي الإيراني أسهمت في تأجيل اتخاذ القرار. وفي حال الموافقة على اقامة الخط، فإن الغاز الإيراني قد يتدفق الى أوروبا بحلول عام ٢٠١١.

المسار الأوروبي للغاز الايراني يقابله أيضا مسار آسيوي يتسم بالتوتر والميراث السياسي الملتهب، فلكي تحصل الهند على الغاز الإيراني، فعليها أن تختار أحد الوسائط التالية:

١- نقل الغاز عبر ناقلات بحرية بعد إسالته فيما يعرف بتكنولوجيا الغاز المسال.

٢- خط أنابيب بحري عميق.

٣- خط أنابيب بري بطول ١٧٠٠ ميل، منها نحو ٤٧٥ ميلا تمر بمنطقة البلشيستان جنوبي باكستان.

من الناحية الاقتصادية، يعد الخيار الثالث (خط انابيب بري) الأفضل، حيث تقل تكلفته عن ربع قيمة تكلفة أي وسيلة نقل من الوسيلتين المذكورتين(١٨). لكن مرة أخرى، يصطدم "المسار الجغرافي" بالمسار السياسي لخط الأنابيب جراء العلاقات السياسية المتوترة بين الهند وباكستان. فالأولى لا يمكنها أن تضع شريانا للطاقة يخدم اقتصادها كورقة ضغط لدى جارتها باكستان بكل ما بينهما من ميراث تاريخي من العداء، ولكن التحسن النسبي في العلاقات بين البلدين دعا الهند الى دراسة المشروع الذي تقدر تكلفته بنحو ٤ مليارات دولار، وسيذهب ثلث الغاز الى باكستان و الباقي الى الهند.

أما إيران، فإن مشاركة الهند معها في هذا الأنبوب من شأنها أن توجد لها سوقا جديدة للطاقة من الناحية الاقتصادية، فضلا عما تحققه من دعم سياسي لإيران التي تواجه ملفا شائكا مع المجتمع الدولي تحت ضغط أمريكي لوقف برنامجها النووي. ولهذا، فقد منحت إيران عقودا لشركات هندية عاملة في مجالي الطاقة والنفط بنحو ٤٠ مليار دولار. كما تشكل باكستان أهمية لإيران، حيث توجد قوات أمريكية في العراق وأفغانستان، مما يعد تهديدا لأمن إيران وحدودها. أما القوة العظمى، فلم تكن بعيدة عن هذا الأنبوب وما يشكله من أوراق ضغط لصالح الجمهورية الاسلامية بايران الداعمة لحزب الله بلبنان ولحركة حماس بفلسطين. فأنبوب الغاز الإيراني - الباكستاني - الهندي يربط ثلاث دول ذات علاقات دولية متباينة مع واشنطن. ولهذا السبب - ضمن أسباب أخرى - جاءت زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الى الهند مؤخرا لمزيد من محاصرة ايران وإسقاط بعض أوراق التفاوض منها، مما يسهل الضغط عليها. ففي سبتمبر ٢٠٠٥، ألغت ايران صفقة قيمتها ٢١ مليار دولار تبيع

بمقتضاها الى الهند نحو ٥ ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعى المسال لمدة ٢٥ سنة بدءا من عام ٢٠٠٩، وذلك ردا على تصويت الهند ضد إيران فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونظرا لما تمثله واردات الطاقة من أهمية قصوى للاقتصاد الهندى متسارع النمو والمتعطش لكافة أشكال الطاقة، فقد سارع الرئيس الأمريكى جورج بوش خلال تلك الزيارة الى الاعلان عن تزويد بلاده للهند بعدة مفاعلات نووية فى اطار التحدى الأمريكى - الايرانى المتبادل.

### ٦- منطقة المغرب العربى :

لدى الجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعى الى أوروبا، وسيلتقى بعضها مع خطوط الأنابيب المقترحة لنقل الغاز من ايران الى أوروبا. الخط الأول طوله ٦٧٠ ميلا وينقل نحو ٢,٣٢ مليار قدم مكعبة يوميا عبر البحر المتوسط وتونس الى ايطاليا. وقد اكتمل بناء الخط فى عام ١٩٨٣، وتضاعفت سعته عام ١٩٩٤، فضلا عن توسعات مستقبلية ليتمكن من ضخ ٤٨ مليار قدم مكعبة يوميا.

الخط الثانى هو خط الغاز الأوروبى - المغربى بطول ١٠٠٠ ميل وسعة ضخه ٨٢٠ مليون قدم مكعبة يوميا، وقد تم بناؤه عام ١٩٩٦ ويربط بين حقل حاسى رميل وقرطبة بالمغرب وإسبانيا ومنها الى شبكة الغاز الإسبانية والبرتغالية.

الخط الثالث من المقرر له أن يبدأ العمل فى عام ٢٠٠٨، حيث بدأ العمل به فى يوليو ٢٠٠١ وبتكلفة ١,٣ مليار دولار وبطول ١٢٠ ميلا من الجزائر الى إسبانيا. وسعة الخط ٣٩٠ مليون قدم مكعبة يوميا تزداد لاحقا الى ١,٥٥ مليار قدم مكعبة يوميا. الخط الرابع يتم بشراكة إيطالية - ألمانية وبطول ٩١٠ أميال وبسعة تصل الى ٩٩٠ مليون قدم مكعبة يوميا وتبلغ تكلفته مليارى دولار، ويتم استكماله فى عام ٢٠٠٨.

الخط الخامس: اتفقت شركات نيجيرية وجزائرية على إنشاء خط بطول ٤٥٥٠ ميلا لنقل الغاز الطبيعى من نيجيريا الى الجزائر عبر النيجر، ثم ينتقل الغاز الإفريقى الى الأسواق الأوروبية. ويتكلف الخط نحو ٧ مليارات دولار وبتمويل من البنك الدولى(١٩).

### إفريقيا .. القارة الصاعدة :

تمتلك الكاميرون نحو ٤٠٠ مليون برميل احتياطيا مؤكدا من النفط وذلك فى يناير ٢٠٠٦، وتقع معظم هذه الاحتياطيات فى المواقع البحرية بمنطقة حوض ريوديلرى بدلتا النيجر. ويقع جزء أقل من هذه الاحتياطيات فى أحواض كريبى كامب على الساحل الغربى للكاميرون وشمالى حوض لوجو نوبيرنى، بالاضافة إلى احتياطيات مؤكدة فى شبه جزيرة باكاسى محل نزاع بين الكاميرون ونيجيريا.

أما تشاد، فتبلغ الاحتياطيات المؤكدة للنفط بها نحو ٩٠٠ مليون برميل. وحتى عام ٢٠٠٣، لم تكن تشاد تنتج نفطا من أراضيها. وفى يوليو ٢٠٠٣، تم استكمال بناء خط أنابيب بطول ٦٧٠ ميلا من حوض دبا (بتشاد) الى حوض لوجونو بيرنى (بالكاميرون) حيث ميناء كريبى، ويقع نحو ٨٥٪ من خط الأنابيب داخل الأراضى الكاميرونية، وتقدر سعة الخط بنحو ٢٢٥ ألف برميل يوميا. ويبلغ انتاج تشاد نحو ٢٤٩ ألف برميل يوميا، فى حين لا يتجاوز انتاج الكاميرون من النفط ٦٠ ألف برميل يوميا، وتحتاج الدولتان إلى نحو ٢٥ ألف برميل يوميا، للاستهلاك المحلى وفق استهلاك العام الماضى ٢٠٠٥.

وبوصول النفط إلى كريبى بالكاميرون، ينتقل الى محطة الإنتاج البرية الخاصة بتسهيلات الإنتاج، ومنها الى خط الأنابيب البحرى المتصل بتسهيلات الانتاج والتخزين العائمة.

وقد تكلف إنشاء هذا الخط وتسهيلات الانتاج المكملة له نحو ٣٥٠٠ مليون دولار. وكانت تشاد أول دولة تقبل قرضا مشروطا من البنك الدولى يقيد منافذ انفاقها لعائدات النفط. فوفق قانون ادارة العوائد النفطية الذى تبنته تشاد فى عام ١٩٩٩، كشرط مسبق للحصول على تمويل البنك الدولى، يتم تخصيص نحو ٨٠٪ من عائدات النفط التشادية لتخدم قطاعات الصحة والتعليم والتنمية الريفية والشئون البيئية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى، بينما تقسم النسبة الباقية (٢٠٪) من عائدات النفط بين الإنفاق الحكومى (١٥٪) وتنمية منطقة"دبا"(٥٪). أما الكاميرون، فتحصل على ٤٦ سنتا عن كل برميل يتم تصديره عبر هذا الخط الذى يمر معظمه داخل أراضيها.

أما الغاز الطبيعى، فلا تمتلك تشاد احتياطيات مؤكدة منه، فى حين تمتلك الكاميرون نحو ٣,٩ تريليون قدم مكعبة، ويقع معظمه فى احواض "ريوديل" و"دولة" و"كريبى". وتدرس الكاميرون حاليا إقامة محطات إسالة للغاز الطبيعى لتصديره عبر الأطلنطى(١٠).

وهكذا، يتدفق الغاز والنفط من بلدان المغرب العربى وإفريقيا الى أوروبا ليلتقى مع نظيره الآسيوى القادم من ايران عبر تركيا، ويتدفق معهما المهاجرون واللاجئون الى القارة الاوروبية، بكل ما يحمله التدفق الأول من منافع اقتصادية، وما يوجده التدفق الثانى من مشكلات اجتماعية.

### أوروبا والتهديد الروسى :

اتفقت روسيا وألمانيا فى سبتمبر ٢٠٠٥ على اقامة خط شمال اوروبا NEGP للغاز لينقل الغاز الروسى الى منطقة غرب اوروبا، بطول ٧٥٠ ميلا و بتكلفة ٥ مليارات دولار. ونظرا لوقوع ألمانيا فى وسط أوروبا، فهى تعد مركزا انتقاليا لواردات الغاز الطبيعى من روسيا الى بحر الشمال، وتمتلك ألمانيا شبكة من خطوط انابيب نقل الغاز الطبيعى الدولية، من أهمها خط STEGAL الذى يسمح لألمانيا باستيراد الغاز من روسيا عبر شبكات نقل الغاز من جمهوريتى التشيك وسلوفاكيا، وكذلك خط MEGAL، وخط غاز عبر اوروبا الذى يربط الحدود الألمانية والهولندية بإيطاليا، كما يسمح بنقل الغاز الجزائرى والليبى المصدر لإيطاليا الى ألمانيا(٢١).

وقد أثارت روسيا أزمة كبرى عرفت بحرب الغاز لتثبت أن التوترات وقطع امدادات الطاقة او التهديد بها ليست حكرا على بلدان الشرق الأوسط أو البلدان النامية فقط. ففى أواخر عام ٢٠٠٥، أعطت الشركة الروسية "جازبروم" مهلة لأوكرانيا قبل قطع الغاز لرفع السعر المتفق عليه، وبانتهاء المهلة خفضت روسيا امدادات الغاز، واستمرت المفاوضات بتدخل الاتحاد الأوروبى حتى تمت الموافقة على زيادة السعر، مما يعكس حالة من الضغوطات السياسية التى تكمن وراء استخدام الطاقة وما يوجده خط الانابيب من وسائل ضغط على اطرافه.

وفى آسيا، يبرز التعاون بين كازاخستان و الصين فى انشاء خط أنابيب بطول ١٠٠٠ كيلومتر من وسط كازاخستان الى غرب الصين بتكلفة نحو ٧٠٠ مليون دولار، ويعتبر أول خط أنابيب لتصدير النفط من كازاخستان دون المرور عبر الأراضى الروسية التى يخترقها خطان ينقلان النفط عبر روسيا. الخط الجديد سيبدأ العمل منتصف العام الحالى ٢٠٠٦ بطاقة ١٠ ملايين طن سنويا". وتسعى كازاخستان لانشاء خط ثان يرتبط بالخط الجديد، وينطلق من منطقة قزوين غرب كازاخستان، كما تتفاوض كازاخستان على تصدير نفطها عبر خط باكو/ جيهان الذى ينقل النفط من بحر قزوين الى البحر المتوسط(٢٢).

والخط الأخير يبلغ طوله ١٧٦٧كم وتكلف نحو ٤ مليارات دولار ونحو ١٠ سنوات من العمل الشاق عبر بيئات جغرافية وعرة، ويمر الخط BTC بثلاث دول: أذربيجان (باكو) وجورجيا (تبليسى) وتركيا (جيهان). وقد شهدت البلدان الثلاثة تقلبات سياسية داخلية متباينة، ولكن جمعها جميعا الرعاية الأمريكية للمشروع والرغبة الأمريكية فى الحصول على الخط كبديل أكثر أمنا من نفط الخليج العربى. وقد بدأ ضخ النفط فى الخط من أذربيجان فى ١٠ مايو ٢٠٠٥، ومن المقرر أن تصل أولى الشحنات الى ميناء جيهان التركى على ساحل البحر المتوسط فى ربيع ٢٠٠٦(٢٣).

## خاتمة :

تبرز قراءة المسارات الجغرافية لخطوط أنابيب النفط فى معظم مناطق العالم جوانب مهمة فى العلاقات الدولية :

١- أغلب الخطوط تنطلق من بلدان نامية تملك موارد الطاقة (فضلا عن المواد الخام) لكنها لا تملك القاعدة الصناعية التى تستهلك تلك الموارد، فضلا عن انها تصدر ايضا المهاجرين واللاجئين الى البلدان الغربية التى تشكو بدورها من ارتفاع سعر الاولى (الطاقة) وعدم اندماج الثانية (البشر).

٢- أغلب المستقبلين لنهايات الأنبوب ينتمون لبلدان صناعية، سواء آسيوية (الهند والصين واليابان) أو أوروبية (دول الاتحاد الاوروبى). ويرغبون فى تحقيق استقرار للخطوط لكى يضمنوا استمرار تدفق الطاقة الى شرايين الاقتصاد الصناعى. لذلك، قد يقومون برعاية مباشرة لاقامة بعض خطوط الانابيب مثل رعاية الولايات المتحدة (القوة العظمى غربيا و عالميا) لخط باكو/تبليسى/جيهان.

٣- خطوط الأنابيب تحتاج الى استقرار فى العلاقات الاقليمية والدولية بين مختلف الأطراف، كما أنها توجد ظروفا ضاغطة على البلدان المار بها الأنبوب، بل ايضا قد تشكل ضغطا تنافسيا على بلدان لا يمر بها الخط (دول الخليج فى حالة خط باكو/جيهان، ومصر فى حالة خط التبلين).

٤- البلدان الكبرى أيضا - وليس النامية فقط - تستخدم سلاح التهديد بوقف امدادات الطاقة (الحالة الروسية مع أوكرانيا والاتحاد الاوروبى).

٥- السياسة تقهر الجغرافيا أحيانا، فالرغبة الغربية فى ايجاد بدائل مع/عن نفط الخليج العربى غير المستقر ادت الى ١٠ سنوات من العمل لانجاز خط باكو / تبليسى / جيهان BTC فى ظروف جغرافية صعبة.

---

**الهوامش :**


1- www.doe.gov/emeu/cabs/qatar/html Dated February, 2005.

٢- د. عمار على حسن، ممرات غير آمنة، مركز الخليج للأبحاث، دبى، ٢٠٠٣.

3- Saudi Arabia. Country Analysis Briefs. Energy Information Administration.

4- Egypt. Country Analysis Briefs. Energy Information Administration. www.eia.doe.gov/emeu/cabs/egypt.html dated on 2005/5/18

5-Saudi Arabia. Country Analysis Briefs. Energy Information Administration. www.eia.doe.gov/emeu/cabs/saudi.html dated on 2005/4/10

٦- مجلة البترول، سبتمبر ٢٠٠٣، ص١٨، الهيئة المصرية العامة للبترول.

7- www.eia.doe.gov/emeu/cabs/eastmed.html dated on 2005/8/16

8- Gal Luft. Energy Security. www.igas.org/no033/.044htm Dated on 2004/3/31

9- Gal Luft. Energy Security. www.igas.org/no033/.044htm Dated on 2004/3/31

10- Eastern Mediterranean Region. Country Analysis Briefs. www.eia.gov/eneu/cabs/eastmed.html Dated on 2005/8/16

11- Eastern Mediterranean Region. Country Analysis Briefs. www.eia.gov/eneu/cabs/eastmed.html Dated on 2005/8/16

12-www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Iraq/full.html Dated on 2005/12/28

13-www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Iraq/full.html Dated on 2005/12/28

14-www.eia.doe.gov/emeu/cabs/eastmed.html Dated on 2005/8/16

15-www.eia.doe.gov/emeu/cabs/eastmed.html dated August 2005

16-www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Iraq/Full.html Dated Dec. 2005

17-www.eia.doe.gov. Country Analysis Briefs، Iran. January 2005

18- Gal Luft, Energy Security, www.iags.org/no.115042htm. Dated, 2005/1/12

19-www.eia.doe.gov/emeu/cabs/algeria.html Dated 2005/3/10

20- Chad and Cameron. Country Analysis briefs. Energy Information Administration. www.eia.doe.gov dated on 2005/12/20

٢١- مجلة البترول، يناير ٢٠٠٦، ص٤٧، الهيئة المصرية العامة للبترول.

٢٢- مجلة البترول، يناير ٢٠٠٦، ص٤٩، الهيئة المصرية العامة للبترول.

23-www.atimes.com/atimes printN.html Dated 2006/2/27




# الطاقة البديلة.. تحديات وآمال

د.م/ محمد مصطفى الخياط *

تدخل الطاقة فى كل مناحى الحياة بصور مختلفة، تختلف من تطبيق لآخر. ولو جاز لنا قراءة تاريخ الإنسانية، من وجهة نظر الطاقة، لوجدنا أن الحضارة الأقوى هى التى كانت تجيد استعمال الطاقة بشكل أكثر فاعلية وإنتاجا من الحضارات الأخرى. ومنذ اخترع الإنسان الآلة البخارية، مفتتحا بها ثورته الصناعية، تفجر نهمه للطاقة، فزادت معدلات الاستهلاك، ليتزايد معها القلق من نضوب مواردها، النفط تحديدا، والذى يعد عصب التنمية فى الوقت الحاضر. وحيث إن النظام الحالى للطاقة غير موثوق به أو ميسور التكلفة بما يكفى لدعم النمو الاقتصادى الواسع النطاق، فإن أى تغير -ولو كان طفيفا- فى أسعار الطاقة يؤثر بشكل مباشر فى أسعار المنتجات المستهلكة لها.

ومع الارتباط المباشر بين الطاقة والعديد من القضايا الاجتماعية التى تؤثر فى التنمية المستدامة -من قبيل الفقر والعمل والصحة وتغير المناخ- نشأت علوم ومناهج اهتمت بدراسة الطاقة، مثل اقتصادات الطاقة، وإدارة وتخطيط الطاقة ... إلخ، وأصبح نصيب الفرد من الطاقة أحد مؤشرات التنمية. ومن ناحية أخرى، بدأت رحلة البحث عن بدائل يمكن الاعتماد عليها فى المستقبل، وما بين متفائل بوجود بدائل عقد عليها الآمال، ومتشائم من جدواها نظرا لما تواجهه من تحديات، تداخلت الرؤى، وصارت الأمور فى حاجة إلى شىء من إيضاح.

من هنا، صار من الواجب علينا أن ننظر فى مصادر الطاقة التى نعتمد عليها فى الوقت الراهن، وأن نتعرف على احتياجاتنا منها مستقبليا، وبحث إمكانية وجود بدائل يمكن الاعتماد عليها فى الوقت الحاضر -إن أمكن- أو فى المستقبل القريب، مع بحث إشكاليات الاختيار، وهذا التقرير محاولة للرد على هذه الأسئلة، إلى جانب تساؤلات أخرى بخصوص الطاقة والحاجة الملحة إلى ضمان أمن إمداداتها وذلك، بغض النظر عن تكلفتها.

## المشهد الراهن للطاقة :

تشير الإحصاءات إلى أن حوالى ٦,٥ مليار شخص يعيشون على ظهر كوكب الأرض(١)، يحتاجون يوميا إلى قدر هائل من الطاقة لإنجاز أعمالهم، وتقدر الوكالة الدولية للطاقة أن حوالى ١,٦ مليار إنسان لا يمكنهم الوصول إلى الطاقة الحديثة، وحتى الاستثمارات الطموح التى يجرى التخطيط لها حاليا -والتى تفترض أنه سينفق أكثر من تريليونى دولار لتطوير قطاع الكهرباء فى العالم الفقير بحلول عام ٢٠٣٠- ستترك نحو ١,٤ مليار نسمة يعيشون دون إمكان الوصول إلى الطاقة الحديثة فى غضون ثلاثة عقود من الزمن. وتنقسم المصادر الحالية للطاقة التى تزود البشر بالجزء الأساسى من احتياجاتهم إلى:

١- الوقود الأحفورى، وهو الذى يشكل عصب مصادر الطاقة الحالية ويضم الفحم والنفط والغاز.

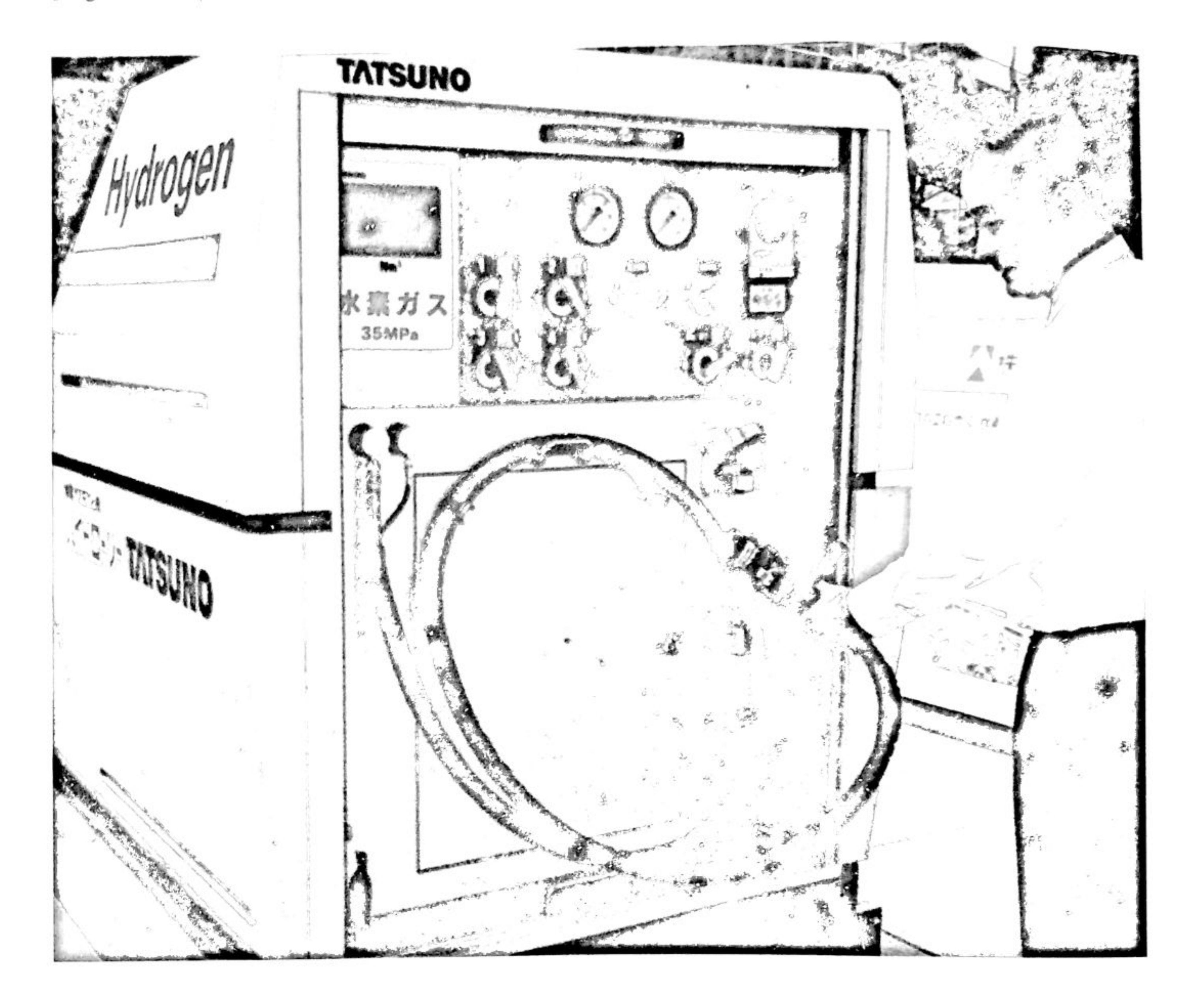
٢- الطاقة المائية، ويعتمد عليها فى توليد الكهرباء من مساقط المياه والسدود.

٣- الطاقة النووية، ويقصد بها محطات توليد الطاقة الكهربائية باستعمال الحرارة الناتجة عن عمليات الانشطار النووى.

اكتشف النفط على شكل طبقات فى باطن الأرض، مر على تكوينها من ٥٠ إلى ٣٥٠ مليون سنة، حيث دفنت بفعل الترسبات كميات كبيرة من النباتات وبقايا الحيوانات، وعزلت عن الهواء. وبفعل الحرارة والضغط لملايين السنين، حدث تحول كيميائى لهذه المواد، فتكون الفحم الحجرى والنفط والغاز. ونظرا لأن المصادر الأحفورية تتكون فى ملايين السنين، ويصعب تعويض الكميات المستهلكة منها، لذا، فإن هذه المصادر غير متجددة.

يوجد نوعان رئيسيان من زيت النفط يعرفان تجاريا بالزيت

(*) مدير إدارة طاقة الرياح، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.




الخفيف والزيت الثقيل، ويعتمد هذا التصنيف على كثافة النفط، وترجع خاصية اختلاف الكثافة إلى نسبة الهيدروكربونات. فكلما زادت هذه النسبة، زادت كثافة النفط، ويعتبر النفط الخفيف أكثر طلبا فى السوق وأغلى سعرا وذلك بسبب إمكانية الحصول منه على العديد من المشتقات، خاصة السولار والبنزين، وهما المشتقان الأكثر طلبا فى العالم.

تجدر الإشارة إلى أن أول تسعير للنفط جرى عام ١٨٦٠ بنحو ٩ دولارات للبرميل، ثم بدأت مسيرة الانخفاض المستمر ليصل فى نهاية الحرب العالمية الأولى إلى نحو دولارين، وفى نهاية الحرب العالمية الثانية لم يتجاوز ١,٨ دولار/برميل. وبرغم تأسيس منظمة أوبك(٢) إلا أن سعر برميل النفط لم يتجاوز ٢,٧٥ دولار (يوليو ١٩٧٣) إلا بعد حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣، حيث تخطى الأربعين دولارا. منذ ذلك الحين، تراوح سعر البرميل من ٢٠ إلى ٣٥ دولارا، ثم هبط فى النصف الثانى من التسعينيات إلى ما بين ٢٠ و٢٢ دولارا/برميل لسلة خامات أوبك، ثم ارتفع إلى ٢٩ دولارا عام ٢٠٠٢، واستمرت الأسعار فى جذب وشد حتى بلغت حاجز السبعين دولارا للبرميل فى صيف ٢٠٠٥.

ومع أن الأسعار الحالية لم تصل بعد إلى مستويات ١٩٧٣-١٩٧٤ -إذا أخذت نسب التضخم بالحسبان- إلا أن ما بلغته الأسعار حاليا كان من الممكن أن يؤدى إلى ركود اقتصادى عالمى، وعلى الأخص فى الولايات المتحدة لولا وجود توليفة من السياسات الاقتصادية الكلية الجيدة إلى جانب المرونة الاقتصادية الجزئية المحسنة(٣)، حيث ارتفعت أسعار النفط فى الوقت الراهن (يونيو ٢٠٠٥) بأكثر من ٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤(٤).

فى الوقت الراهن، يستهلك العالم نحو ٨٠ مليون برميل نفط يوميا تشارك أوبك فيها بنحو ١١٪(٥)، تنتج الدول العربية منها قرابة ٢٠ مليون برميل. وإذا أضيف إنتاج إيران إلى إنتاج الدول العربية، تصبح المشاركة نحو ٣١٪ من الإنتاج اليومى العالمى. ويبلغ الاستهلاك العالمى اليومى للطاقة الأولية ٢١٠ ملايين برميل بترول مكافئ، يشارك فيها النفط والفحم والغاز بنسب ٣٥٪، و٢٣٪، و٢٢٪ على الترتيب، فى حين تأتى الطاقات المتجددة

(شمس، رياح، حرارة باطن الأرض) بنسبة ٠,٥٪، وتتم تغطية باقى النسبة من الطاقات المائية، والنووية، والكتلة الحيوية. ويصل إجمالى القدرات المركبة عالميا إلى ١٤ ألف جيجا وات(٦)، تنتج ما يربو على ٦٦ مليون طن ثانى أكسيد الكربون/يوم(٧).

ولاستكمال جوانب المشهد، علينا أيضا أن نضع نصب أعيننا أن حجم الإنتاج السنوى من النفط يصل إلى ٣٠ مليار برميل، فى حين تبلغ الكميات الجديدة التى يعثر عليها نحو ١٠ مليارات برميل سنويا. أما بخصوص عمليات التنقيب، فتقريبا يجرى حفر ٣٠٠٠ بئر فى العام خارج أمريكا الشمالية وبلدان الاتحاد السوفيتى سابقا، علما بأن عدد عمليات التنقيب فى تراجع مستمر، هذا إلى جانب أن الطاقة تأتى على رأس المشاكل العشر الكبرى التى ستواجه الإنسانية فى الخمسين عاما القادمة تليها مشكلة المياه، فى حين تأتى الديمقراطية وزيادة السكان فى المركزين الأخيرين!!(٨).

**المشهد المستقبلى للطاقة :**

يشير أحد التقديرات (المتحفظة) إلى أن إجمالى الكميات المتوقع إنتاجها مستقبليا من النفط يقدر بنحو ١٠٢٨ مليار برميل، وتستحوذ السعودية، والكويت، وإيران، والعراق، والإمارات المتحدة على ٥١,٢٪ من هذا الاحتياطى(٩)، فى حين يبلغ نصيب كل من أمريكا الشمالية وأوروبا وباقى دول آسيا مجتمعة حوالى ١٠٪. أما التقديرات الأخرى، فمنها ما اعتمد على ثبات الاستهلاك العالمى الحالى، ومنها ما توقع تغير نمو الطلب على النفط بمعدل ١,٥٪ سنويا، وهذه النسبة تساوى متوسط معدل النمو المتحقق منذ عام ١٩٧٥ تقريبا. وفى كلا التصورين، فرض تراجع الإنتاج بمعدل يبلغ ٢,٥٪ سنويا. وانطلاقا من هذين السيناريوهين، تراوح إجمالى التوقعات بين ٢٠٠٠ و٢٢٠٠ مليار برميل، وهو ما يعادل ضعف التقدير المتحفظ السابق ذكره، وأشارت التوقعات إلى أن الإنتاج سيصل إلى ذروته فى أحد الأيام الواقعة بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠١٠(١٠)، وتتفق هذه النتائج مع ما جاء بالدراسة، التى أعدها معهد جيمس بيكر(١١). ويتوقع رايت(١٢)، أن يلى الوصول إلى ذروة الإنتاج انحدار منحنى الإنتاج عبر الزمن، حتى تصل مشاركة النفط من إجمالى الطاقات إلى ٧٪ وذلك بحلول عام ٢٠٥٠، وفى هذا الوقت ستكون خريطة الطاقة العالمية قد اكتمل تغيرها، لنجد أن الغاز يشارك بنسبة١٠٪، وطاقتى الانشطار والاندماج النووى ١٥٪. أما الطاقات المتجددة (الشمس، الرياح، وحرارة باطن الأرض)، فستصل مساهماتها إلى ٤٥٪.

تشترك حقول النفط فى أن منحنى الإنتاج يتخذ -عبر الزمن- شكل الناقوس، أى أن إنتاج الحقل يرتفع فى البداية بمعدلات متزايدة، حتى يصل إلى ذروة الإنتاج، بعدها يبدأ الإنتاج فى الانخفاض حتى يضمحل مع الزمن. ومع تعرض جميع القارات لأقصى درجات الحفر والجس طوال القرن الماضى، فإن خبراء النفط مقتنعون بوجود القليل من الحقول العملاقة "الأفيال" التى لم تكتشف بعد على اليابسة. وحتى الاكتشافات فى الدول المحيطة ببحر قزوين، لا يمكن أن تعد ضمن قطيع الأفيال، فلا يوجد فى بحر قزوين ما يكفى من النفط، لكى يحدث اختلاف فى معادلة الطاقة العالمية. وإلى جانب حجم الاستكشافات، تأتى مشكلة عمليات الاستخراج، فالنفط يوجد داخل باطن الأرض فى مكامن قد تمتد تحت مياه الخلجان والبحار أو المحيطات، والوصول إلى هذه المكامن يجعل تكلفة الاستخراج من المياه العميقة مرتفعا مقارنة بتكلفة استخراجه من المياه الضحلة أو اليابسة(١٣).

ويعلق فيتيسواران(١٤)، بأن الكميات المتاحة حاليا للاستخراج هى الأمر المهم بالنسبة إلى إشباع حاجة العالم من النفط ولتحديد الأسعار فى السوق. وسيتوقف التطور المستقبلى على ما إذا كان فى الإمكان خلال الأعوام القادمة أن يتم التوسع فى الاستخراج أم لا، كما لا يجوز أن يسأل المرء عن اللحظة الزمنية التى لن يكون فيها النفط الموجود كافيا لسد الحاجات. لكن المؤكد أنه من تلك اللحظة -انخفاض الإنتاج- سيغير ذوو الشأن من طرائق تفكيرهم ووجهات نظرهم بشأن سياسة الطاقة، ليحدث تحول جذرى ومستديم فى السلوك الاستثمارى، بمعنى تحول الاستثمارات من النفط إلى بدائل أخرى.

تتأثر أسعار النفط الحالية -والمستقبلية- بعدة عوامل، هى: حجم الاستكشافات، ونوعية الخام، والأوضاع الاقتصادية والسياسية(١٥). وباعتبار ٥٠ دولارا كسعر متوسط للبرميل فى الفترة الأخيرة، و٢,٥٪ معدل تضخم، نجد أن السعر المتوسط للنفط سوف يقفز إلى ٦٥ دولارا للبرميل فى غضون عشر سنوات، وستستمر الزيادة المطردة فى الأسعار مع مرور الوقت، ليس بسبب معدلات التضخم فقط ولكن بسبب الهلع الذى سيصيب الأسواق مع توقعات قرب نضوب النفط، حيث سيتراوح السعر المتوسط من ٩٠ إلى ١٥٠ دولارا للبرميل فى الفترة من ٢٠٣٠ إلى ٢٠٥٠. ويتوقع عدنان شهاب الدين(١٦) السكرتير العام لمنظمة أوبك- بأن الأسعار أن ترتفع فى المستقبل القريب إلى معدلات قد تبدو غير مقبولة فى الوقت الراهن.

**أسعار متغيرة واقتصاد مضطرب :**

تمثل الآثار الاقتصادية لتغيرات سعر النفط قلقا وهاجسا للكثيرين، سواء بالربح أو الخسارة، ويمكن رصد هذه الآثار على مستويين، الأول: هو مستوى الشركات الكبرى، وتعتبر شركة المعادن الألمانية أحد أمثلتها، حيث بلغ إجمالى خسائرها ١٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٣(١٧)، والمستوى الثانى هو مستوى الدول. فإذا علمنا أن إجمالى النفقات على الطاقة بأنواعها فى الولايات المتحدة يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار سنويا، منها ٢٠٠ مليار دولار على قطاع الكهرباء فقط(١٨)، لصار متوقعا حجم الخسائر التى تصيب الاقتصاد الأمريكى جراء تقلبات الأسعار، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، ٤٠ دولارا/برميل، إلى خسارة للاقتصاد الأمريكى فى ذلك العام، بلغت ٣٥٠ مليار دولار. أما تغير الأسعار خلال الثلاثين عاما الماضية (١٩٧٣ - ٢٠٠٣)، فقد كبد الاقتصاد الأمريكى ما قيمته ٧ تريليونات دولار، أى ما يعادل ٢٣ مليار دولار سنويا. من ناحية أخرى، بلغ فائض المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٤ نحو ٤٠مليار دولار كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط، كما زادت إيرادات شركة أكسون موبيل للنفط بمقدار ٣٩٪ فى العام نفسه(١٩).

وحتى نكون منصفين، فإن تقلبات الأسعار لا تسبب خسارة للمستهلكين فقط بل وللمنتجين أيضا، وربما كان ما حدث فى

أكتوبر ١٩٩٩ دليلا على ذلك، حيث انخفض سعر البرميل إلى نحو ١٢ دولارا تحت المعتاد، فوصل إلى ١٦ دولارا فقط بعد أن كان قد بلغ ٢٨ دولارا. وفي تقدير المتخصصين أن هذا الخفض قد أدى إلى نتائج سلبية لاقتصادات دول أوبك، تعادل خسارة مقدارها ٢٥٠ مليار دولار. وعلى الجانب الآخر -المستهلكين- تحققت طفرة اقتصادية وآفاق من الرخاء تكفل نقل الدول الصناعية من حالة الركود إلى الانتعاش الاقتصادي.

**البحث عن مخرج :**

أيقن العالم أن استهلاك الطاقة هو أحد مصادر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فقد أكدت الدراسات أن استهلاك الطاقة في التطبيقات المختلفة مثل النقل وتوليد الكهرباء يسهم بالجزء الأكبر من انبعاثات غازات الدفيئة(٢٠)، وهو ما سبب ظاهرة الاحتباس الحراري، أو ما يمكن وصفه بالانفلات البيئي، مما أدى إلى اعتلال صحة كوكب الأرض. فعلى الصعيد العالمي، يستهلك النقل البرى وحده ٨٢٪ من منتجات مشتقة من النفط، في حين يولد قطاع النقل العالمي حوالي ٦٠٪ من انبعاثات أول أكسيد الكربون و٤٢٪ من أكاسيد النيتروجين و٤٠٪ من المواد الهيدروكربونية، كما أن الضوضاء الصادرة عن النقل -لاسيما المركبات البرية- هي الأكثر تأثيرا بين مصادر الضوضاء الأخرى، هذا بالإضافة إلى ضخ ما يزيد على ٦٦ مليون طن ثاني أكسيد كربون يوميا كنواتج احتراق الوقود الأحفوري في محطات توليد الكهرباء على مستوى العالم، والتي يبلغ إجمالي قدراتها المركبة نحو ١٤ ألف جيجا وات، مما أدى إلى إجراء دراسات على بدائل للبترول مثل الوقود الكحولي (الإيثانول والميثانول) والغاز الطبيعي للاستخدام كوقود للمحركات(٢١).

ويبدو المشهد العام للطاقة أشبه باللغز، فلا العالم يستطيع التخلي عن النفط، ولا باستطاعته أيضا كبح جماح أسعاره، لتتولد لدى الجميع رغبة محمومة في البحث عن حلول تساعد في التخلص من عبء ارتفاع أسعار النفط وطفراته الحادة، وما تسببه من تداعيات سيئة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا قد لا تستطيع الإنسانية تحملها، وخوف مصطنع من استخدام النفط كسلاح اقتصادي أو سياسي مؤثر، كما تزامن ذلك مع إدراك للمشاكل البيئية المترتبة على إنتاج وحرق الوقود الأحفوري. فكانت الدعوة -في البداية- إلى ترشيد استهلاكات الطاقة، والتي يتوقع دكتور هشام الخطيب(٢٢) -نائب الرئيس الفخري لمجلس الطاقة العالمي- ألا تقل التحسينات المستقبلية لكفاءة استخدام الطاقة عن ١,٢٪ سنويا، ثم تبع ذلك البحث عن بدائل للبترول، يمكن معها تقليل الاعتماد عليه وبالتالي تقليل مخاطر انفلات الأسعار. ويضيف اتكين(٢٣) أن السياسات الموجودة حاليا والخبرات الاقتصادية التي اكتسبها العديد من البلدان، جراء تطبيقات الطاقات المتجددة، تكفي لتحفيز الحكومات لاتخاذ خطوات جادة وبعيدة المدى، تعجل بالتوسع في الاعتماد على الطاقات المتجددة، والمضي قدما للتحول الكامل نحوها.

**الطاقات البديلة ومستقبل النفط :**

تعتبر الشمس هي المصدر الرئيسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة، حتى إن البعض يطلق شعار "الشمس أم الطاقات". تسخن الشمس سطح الأرض، والأرض بدورها تسخن الطبقة الجوية التي توجد فوقها، فتنشأ الرياح، كما تتبخر مياه البحار والأنهار بفعل حرارة الشمس، فتتكون السحب فنحصل على الأمطار والثلوج. وإلى جانب طاقتي الشمس والرياح، توجد طاقة المد والجزر، وحرارة باطن الأرض، والطاقة النووية، ويطلق على هذه الأنواع مصطلح الطاقات "البديلة أو المتجددة".

وبصفة عامة، تعتبر الطاقات البديلة مصدرا نظيفا للطاقة لا تنتج عنه ملوثات بيئية، كما أن بعضها يمكن استخدامه بشكل دائم على مدى اليوم مثل طاقة المحيطات والوقود الحيوي، وبعضها متقطع مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وذلك لارتباطهما بظواهر مناخية تتغير على مدى الوقت. وسوف نستعرض فيما يلي -باختصار- بعضا من تكنولوجيات الطاقات البديلة، وبيان وضعها الحالي والمستقبلي وهل يمكن أن تحل محل النفط أم لا؟

**١- الطاقة الشمسية :**

تستخدم الطاقة الشمسية مباشرة في العديد من التطبيقات، منها: التدفئة، إضاءة المباني، تسخين المياه، إنتاج البخار، وفي إعذاب وضخ المياه، وفي توليد الكهرباء حراريا، وتتوقع الجهات الدولية أنه بحلول عام ٢٠٢٥، سوف تسهم النظم الشمسية الحرارية لتوليد الكهرباء بحوالي ١٣٠ جيجاوات(٢٤)، أيضا تستخدم الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء مباشرة عن طريق الخلايا الفوتوفلطية. وكنتيجة للأبحاث المستمرة، انخفضت تكلفة إنتاج الطاقة من ١٠٠ سنت دولار/ك.و.س في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٥ سنت دولار/ك.و.س في الوقت الراهن(٢٥). ويذكر اتكين(٢٦) أن حجم المبيعات العالمي للخلايا الفوتوفلطية بلغ ٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، ومن المتوقع أن يصبح ٢٧,٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٢.

**٢- طاقة الرياح :**

تشير المراجع العلمية والمخطوطات التاريخية إلى أن الفرس هم أول من استخدم طاقة الرياح في إدارة الطواحين لطحن الحبوب وضخ المياه، وقد بلغ إجمالي القدرات المركبة من توربينات الرياح عالميا إلى ما يزيد على ٤٨ ألف ميجاوات في نهاية عام ٢٠٠٥(٢٧)، وذلك بمتوسط زيادة سنوي مقداره ٢٨٪ للفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥، ويعد هذا مؤشرا إيجابيا ينافس ثورة الاتصالات التي حدثت في العقدين الأخيرين، مما ساعد في خفض تكلفة الطاقة المنتجة من ٤٠ سنت دولار/ك.و.س عام ١٩٨٠ إلى أقل من ٥ سنتات دولار/ك.و.س(٢٨) ويصل عدد الدول التي تستخدم طاقة الرياح في إنتاج الطاقة الكهربية إلى ٤٥ دولة، وينافس سعر الكهرباء المنتجة من الرياح سعر الكهرباء المنتجة من محطات القوى المعتمدة على الوقود الأحفوري، وبخاصة في الدول التي لا تقدم دعما لهذا الوقود، ويتوقع تغطية ١٢٪ من احتياجات الكهرباء العالمية بواسطة توربينات الرياح بحلول عام ٢٠٢٠.

**٣- الطاقة الحيوية :**

كان تحكم الإنسان بالنار خطوة عظيمة في تاريخ البشرية، خطوة مكنت الإنسان من طهو طعامه وتدفئة منزله، ولهذه الأغراض استخدم الإنسان -ولا يزال- الأخشاب والزيوت

النباتية والسماد الطبيعى المستقى من فضلات الحيوانات وغير ذلك. وللحصول على الطاقة الضرورية لحرث التربة ونقل البضائع، استخدم الإنسان الحيوانات، بل واستخدم القوة البشرية ذاتها، هذه القوة يستمدها الإنسان مما يتناوله من مواد غذائية، وهو ما يجعل المصادر الحيوية أو البيولوجية أهم مصدر للطاقة. وحاليا، تشارك الطاقة الحيوية بنسبة ١١٪ من الطاقة الأولية، وإلى جانب فوائدها البيئية فهى متوافرة ولا يخشى من محدوديتها(٢٩).

**٤- طاقة حرارة باطن الأرض :**

يصف هاموند(٣٠) طاقة حرارة باطن الأرض بأنها أحد أهم مصادر الطاقة، ويرى العلماء أنها تكفى لتوليد كميات ضخمة من الكهرباء فى المستقبل. فمنذ آلاف السنين، استمد منها الإنسان الحرارة، ثم فى إنتاج الكهرباء على مدى التسعين عاما الماضية، ويذكر اتكين(٣١) أن طاقة حرارة باطن الأرض تعد مصدرا أساسيا للطاقة المتجددة لنحو ٥٨ دولة، منها ٣٩ دولة يمكن إمدادها بالكامل بنسبة ١٠٠٪ من هذه الطاقة.

**٥- الهيدروجين :**

"نعم يا أصدقائى، إننى أعتقد أن الماء سيستخدم كوقود فى يوم من الأيام، وأن العنصرين المكونين له -الهيدروجين والأكسجين- سيزوداننا معا أو منفصلين بمعين لا ينضب للحرارة والضوء، وبشدة لا يستطيع الفحم مجاراتها، سيكون الماء هو فحم المستقبل"، كانت هذه كلمات أو بالأحرى نبوءة جول فيرن(٣٢) فى كتابه "الجزيرة الغامضة" الذى نشر عام ١٨٧٤.

تمثل خلايا الوقود رهانا مستقبليا يماثل جودة أى مصدر آخر للتزود بالطاقة، فهى تعمل بالهيدروجين الذى يمكن الحصول عليه من الوقود الأحفورى أو المصادر المتجددة، وقد بدأت العديد من دول العالم باستخدام خلايا الوقود فى تطبيقات مختلفة، ومازالت الأبحاث مستمرة لتحسين اقتصاداتها ولتنافس المحركات التقليدية(٣٣). ففى فبراير ٢٠٠٥، خصص الرئيس الأمريكى جورج بوش ١,٢ مليار دولار لدعم أبحاث الهيدروجين فى مجال تصنيع عربات تعمل بخلايا الوقود بحلول عام ٢٠٢٠(٣٤).

**٦- الطاقة النووية :**

تزود الطاقة النووية دول العالم بأكثر من ١٦٪من الطاقة الكهربية التى تحتاج إليها، فهى تلبى ما يقرب من ٣٥٪ من احتياجات دول الاتحاد الأوربى، ففرنسا وحدها تحصل على ٧٧٪ من طاقتها الكهربية من المفاعلات النووية ومثلها ليتوانيا. أما اليابان، فتحصل على ٣٠٪. وفى الوقت الحالى، يعكف العلماء على أبحاثهم بغية التحكم فى عمليات الاندماج النووى، فى محاولة لصنع مفاعل اندماجى لإنتاج الكهرباء، لكنهم مازالوا يواجهون مشاكل حول كيفية التحكم فى عملية الاندماج التى تجرى فى حيز محدود(٣٥).

**الطاقات البديلة والوقود التقليدى .. إشكاليات الاختيار :**

بعد استعراض مشهدى الطاقة التقليدية، وتحديدا النفط فى الوقت الراهن والمستقبلى، وبعد عرض بعض أنواع الطاقات البديلة وبيان المتاح منها وموقفها عالميا، يطرح السؤال نفسه: هل يمكن أن تحل الطاقات البديلة محل الوقود التقليدى؟ وأى من هذه الأنواع يمكن أن يسهم بشكل اقتصادى فى أن يحل محل النفط؟

لسنوات طويلة، ظل استهلاك الطاقة فى العالم النامى ضئيلا جدا بالنسبة إلى استهلاك العالم المتقدم، ومن المتوقع فى السنوات القادمة تزايد الطلب على الطاقة بسبب نمو الاقتصادات الآسيوية وبخاصة الهند والصين، بحيث تصبح أكثر ثراء، وتمدنا، إلا أن الاعتماد على الوقود الأحفورى أدى إلى انبعاثات أضرت بالبيئة وصحة الإنسان. ويضيف الخولى(٣٦) أن تأثيرات تغير المناخ على الزراعة سوف تؤدى إلى خفض إنتاج الغذاء، وبالتالى زيادة أعداد الناس المهددين بالمجاعة، وستتأثر الدول التى تعتمد على استيراد غذائها من الخارج تأثرا عميقا. من المعروف أن الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ(٣٧) تشجع إقامة مشروعات الطاقة المتجددة، كبديل للطاقات التقليدية بغرض تخفيض نسب التلوث الحالية. ومع هذا، فإن علينا أن نذكر أن الانتفاع المستقبلى من الطاقات المتجددة يرتبط بتخصيص مساحات شاسعة من الأراضى الضرورية لطاقتى الشمس والرياح، وسيلمس الإنسان أثر هذه المساحات عندما يصبح الطلب على هذه الطاقات كبيرا.

وخلافا لمصادر الطاقة الأحفورية، التى تكونت عبر ملايين السنين، تمن علينا الشمس بطاقة متجددة بلا توقف أو انقطاع، طاقة لا خوف من نفادها أبدا. ومع أن تكنولوجيات الطاقات البديلة مازالت تتلمس الطريق بحثا عن أفضل السبل والوسائل للتعامل معها، إلا أن تكثيف الاهتمام بها سيؤدى إلى تطويرات مستقبلية فى تقنياتها، وإن كانت بنسب متفاوتة، تحددها سرعة النمو فى الأبحاث والتكلفة الاقتصادية لكل بديل على حدة. ومن وجهة نظرى، إن أنسب البدائل المستقبلية هى تلك التى يتوافر لها عنصران مهمان، هما الإتاحية والتكلفة الاقتصادية، بمعنى أن الأولوية يجب أن تكون للتكنولوجيا التى تستطيع البلدان - وبخاصة النامية- أن تستنبتها داخل تربتها، أو على الأقل تستطيع تصنيع أكبر قدر من أساسياتها ومستلزماتها، شريطة أن تكون هذه البدائل هى الأقل كلفة، وربما استدعى الأمر أن تكون لدينا عدة بدائل تكاد نسب مشاركتها فى حزمة الطاقة تتقارب، فى حين قد نجد فى بلد آخر أن أحد البدائل يمثل نسبة مشاركة تفوق البدائل الأخرى، وبالتالى فإن منتظرى الإجابة السحرية -اسم بديل النفط- مطالبون بمزيد من الانتظار، فنحن الآن لا يمكننا تحديد بديل بعينه، مع اليقين بتزايد مشاركة الطاقات المتجددة مع الوقت.

إن التوقف عن استخدام الوقود الأحفورى تماما، وفى الحال، سيكون قرارا أحمق وباهظ الثمن دون داع، لكن التحول المدروس والمرحلى إلى الطاقات البديلة لن يؤدى إلى ذلك، مع العلم بأن التكنولوجيات الجديدة تحمل فى طياتها وعودا بتحول زهيد التكلفة ومزيد من الوثوقية.

**سياسات بديلة :**

نستعرض هنا بعض السياسات الناجحة التى طبقتها بعض الدول فى مجال الطاقة، ويرجع سبب تقديم هذه النماذج إلى أن عرض التجارب الناجحة هو خير من سرد سياسات تقترب من

اليوتوبيا، أكثر من قربها من الواقع، وكذلك فإن عرض هذه النماذج الناجحة سيكون عملية مقنعة لما يمكن تحقيقه من سياسات، وبالمزايا البيئية والاقتصادية المترتبة عليها، وقد حاولت قدر الإمكان عرض سياسات متباينة تجاه بدائل أكثر تباينا، ويجب لفت الانتباه إلى أن بعض هذه السياسات (نجحت) فى دول عديدة (وفشلت) فى البعض، حيث إن الفيصل فى تطبيق سياسة ما هو دراسة مدى مناسبتها لآليات السوق المراد تطبيقها فيها.

### أولا- تغذية الشبكة :

تعتمد سياسة "تغذية الشبكة" على أن تحدد الحكومة - بالاتفاق مع منتجى الطاقة من مصادر متجددة- حافزا على كل ك.و.س تسدده الحكومة للمنتجين نظير وفائهم بالتزاماتهم المحددة، وهو ما يعنى ضمان المنتجين سعرا مجزيا لبيع الكهرباء، وتعتبر هذه السياسة جاذبة للمستثمرين، وبالتالى فهى تساعد فى نشر الطاقات المتجددة وإدارة المحطات بكفاءة عالية. وقد تم تطبيق هذه السياسة فى عدد من الدول، منها إسبانيا وفرنسا، وكذلك ألمانيا التى طبقتها عام ١٩٩٠، مما أدى إلى ازدهار أسواق الطاقات المتجددة هناك ونشر تطبيقاتها، وبالتالى نمو الشركات العاملة فى المجال إلى الحد الذى جعل من الشركات الألمانية شركات رائدة فى مجالات الطاقات المتجددة عالميا.

وقد يؤدى تطبيق هذه السياسة إلى تحميل ميزانيات الدول بأعباء مالية كبيرة، وهو ما دعا الحكومة الألمانية إلى رصد القروض البنكية قليلة الفائدة لمشروعات الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى فرض رسوم ضئيلة تمثل نسبة من الفاتورة الشهرية لمستهلكى الطاقة، يحصل عائدها لصالح دعم الطاقات المتجددة(٣٨).

### ثانيا- سلة مصادر الطاقات :

يتطلب التحول العالمى للطاقات البديلة ربط مصادرها بالشبكة المحلية، وذلك لدعم وزيادة الإنتاج وخفض الأسعار وضمان وثوقية نظم الطاقة، ويمكن تقسيم نسبة مشاركة الطاقات المتجددة إلى نسب مختلفة تستوعب أغلب المصادر المتاحة(٣٩)، وهو ما حدث فى ولايتى أريزونا ونيفادا الأمريكيتين، حيث تم تخصيص نسب محددة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية. وبالرغم من صعوبة تنفيذ هذا التحديد فى كل الأماكن، إلا أنه أثبت نجاحه بهاتين الولايتين. وهناك أيضا البرنامج اليابانى لتركيب ٧٠ ألف نظام خلايا فوتوفلطية، والذى بدأ عام ١٩٩٤ وينتهى بنهاية هذا العام، حيث أدى إلى خفض تكلفة النظام على المستهلك بحوالى ٤١٪ فى عام ٢٠٠٢ عما كانت عليه الأسعار عام ١٩٩٥.

### ثالثا- السوق الخضراء :

يقصد بمصطلح السوق الخضراء الاستثمار فى طاقة تم الحصول عليها من مصادر متجددة صديقة للبيئة، وتعتبر تجارة الانبعاثات إحدى السياسات المهمة لتنمية سوق الطاقات المتجددة من خلال بروتوكول كيوتو الذى تم تبنيه فى مؤتمر "الأطراف" الثالث الذى عقد بمدينة كيوتو اليابانية عام ١٩٩٧، حيث عين البروتوكول تعهدات ملزمة لعدد ٣٩ دولة متقدمة واقتصادات انتقالية بتقليص انبعاثاتها من غازات الدفيئة بمتوسط ٥,٢٪ عما كانت عليه عام ١٩٩٠ خلال فترة الالتزام الأولى ٢٠٠٨ -٢٠١٢، وذلك بمساعدة الدول النامية على إحراز التنمية المستدامة(٤٠). كما تأخذ سياسة السوق الخضراء شكلا آخر، يتمثل فى موافقة المستهلكين على رفع قيمة فاتورة الكهرباء مقابل زيادة مشاركة الطاقات المتجددة، وهو ما حدث فى هولندا عام ٢٠٠٣.

### رابعا- حوافز عادلة للطاقات المتجددة :

تعتبر الأسواق الحالية لمصادر الطاقات التقليدية ضعيفة ومشوهة للغاية، نظرا لوجود الدعم المالى المستمر من جانب الحكومات، والمشكلة أن هذا الدعم يضر بتكنولوجيات الطاقات المتجددة، ولسوء الحظ أن بعض صانعى السياسات يقترحون تدبير مصادر دعم مالى جديدة للمصادر المتجددة، متناسين أن مصادر الطاقات التقليدية حصلت -وما زالت تحصل- على دعم مالى كبير، نتجت عنه أسعار غير حقيقية للطاقة المولدة باستخدام الوقود الأحفورى، مما يتعذر معه قدرة البدائل المتجددة على المنافسة. إن عدم المساواة المستمر فى دعم الطاقات يعطى فكرة خاطئة عن إمكانات الطاقات المتجددة، كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار المخاطر وعدم استقرار الأسعار عند توزيع الدعم على المصادر المختلفة، بالإضافة إلى حساب الآثار البيئية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق تكنولوجيا معينة، وقد طبقت هذه السياسة بأمريكا عام ١٩٩٩ وقت تخصيص الدعم المقرر للطاقات(٤١).

### خاتمة :

يثبت العلم يوما بعد يوم أن نصيب مشاركة الطاقات المتجددة يتزايد -ربما بمعدلات ضئيلة فى الوقت الحاضر- لكنها ملموسة مع مرور الوقت، كما ستؤدى الأزمات، التى يتوقع الخبراء اندلاعها مستقبلا فى أسواق النفط، إلى زيادة مشاركة الطاقات المتجددة، وإلى تكثيف الجهود الرامية لتحقيق ابتكارات جذرية فى تكنولوجيا محركات السيارات وفى مواد الوقود المستخدمة، كما ستعمل على التسريع بطرح هذه الابتكارات الجديدة فى الأسواق لأغراض الاستخدامات اليومية.

وعلى الرغم من أن بعض مخططى الطاقة مازالوا يسبحون ضد التيار، إلا أن الواقع سيفرض على الجميع الاستقلال الحقيقى فى مجال الطاقة، والذى لن يتحقق بإضافة ملعقة من نفط الخليج، أو مغرفة من صيانة الموارد، بل من تشجيع التطوير السريع لبدائل النفط، كما أن الإشارات القوية مثل ضرائب الكربون -والتى تعنى أن البيئة ذات أهمية- يجب أن تمثل جزءا مهما من الإستراتيجية.

وفى النهاية، يمكن التذكير بما قاله فيتسواران(٤٢) على لسان "لوفينز أحد خبراء الطاقة" بشأن الوضع المستقبلى لخلايا الوقود قائلا:"سيتمكن المستهلكون من استخدام خلايا الوقود المزودة بها سياراتهم، وسيمكنهم تزويد منازلهم أو مكاتبهم بوحدات الطاقة المصغرة -تبلغ طاقتها ١٠ ميجاوات أو أقل- وسيتم استخدام مولدات هذه السيارات كمولدات إضافية تستخدم أثناء السفر أو فى المناطق النائية، ولن يوجد ما يمنع من توصيل هذه السيارة بمقبس الجدار خلال ساعات الذروة لبيع الطاقة الناتجة لمرفق الكهرباء بهدف الربح".

## الهوامش :


1- US Government Report (2005), "World Fact Book".

٢- تأسست منظمة أوبك يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط (السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا) فى اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وتضم المنظمة حاليا إحدى عشرة دولة، ويقع مقرها فى العاصمة النمساوية فيينا.

٣- عقل، عبد الرحمن (١٥ يناير ٢٠٠٦)، الناس والاقتصاد، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٥٠٤.

٤- إبراهيم، عادل (٢٧ يونيو ٢٠٠٥)، سامح فهمى لـ "الأهرام" مصر خارج دائرة تقلبات البورصات العالمية، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٣٠٢.

5- OPEC (2005), Annual Statistical Bulletin.

٦- الجيجا وات هى وحدة لقياس القدرة، ١ جيجا وات= ١٠٠٠ ميجاوات= مليون كيلو وات.

7- Wright, Robert (February 2005), "Carbon Sequestration Creating Opportunity for New Energy Technologies", Office of Fossil Energy, U. S. Department of Energy, Washington, Energy Outlook Conference.

8- Carr, Tim (2003), "Where Does Kansas Gas Come From and Where Does Kansas Gas Go?", Geological Survey, Kansas University, Energy Research Center.

٩- وعلى الرغم من هذا -فإننا كعرب- لا نملك شركة تنقيب أو استخراج عربية خالصة، وهو ما يعنى أن كل الإنتاج العربى يتقاسمه الشريك الأجنبى كمقابل لعمليات التنقيب التى يقوم بها !!.

١٠- كامبيل، كولن وآخرون (سبتمبر ٢٠٠٤)، نهاية عصر النفط، عالم المعرفة، العدد ٣٠٧، ترجمة عدنان عباس.

11- Baker Institute Study (Nov. 2000), "Running On Empty? Prospects For Future World Oil Supplies", http://bakerinstitute.org.

١٢- مرجع سبق ذكره.

١٣- البنبى، حمدى (١٩٩٩)، النفط بين النظرية والتطبيق، مكتبة الأسرة.

١٤- فيتيسواران، فيجاى (نوفمبر ٢٠٠٥)، الطاقة للجميع، عالم المعرفة، العدد ٣٢١، ترجمة عاطف أحمد.

١٥- أحمد، إبراهيم (٣ نوفمبر ٢٠٠٤)، ارتفاع أسعار النفط .. من الرابح ومن الخاسر؟، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٠٦٦.

16- Shihab Eldin, Adnan (March 2005), "Forecasting Future Oil Prices Is Extremely Difficult", http://www.opec.org/.

17- Wahrenburg, Mark (1996), "Hedging Oil Price Risk: Lessons From Metal gesellschaft", University of Cologne.

18- CQ Researchers (March 1999), "The Politics Of Energy", CQ Series, Vol. 9, No. 9.

١٩- مرجع سبق ذكره.

٢٠- ثانى أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز، مركبات الهيدروفلوروكربون، المركبات الكربونية الفلورية المشبعة، سادس فلوريد الكبريت.

٢١- الخياط، محمد مصطفى (٢٠٠٥)، الطاقة: مصادرها .. أنواعها .. استخداماتها، (غير منشور).

٢٢- الخطيب، هشام، (مايو ٢٠٠٥)، وجهات نظر فى الطاقة والتنمية، الشعبة القومية المصرية لمجلس الطاقة العالمى، العدد الأول.

٢٣- اتكين، دونالد (٢٠٠٥)، التحول إلى مستقبل الطاقة المتجددة، المنظمة الدولية للطاقة الشمسية، ترجمة هشام العجماوى.

٢٤- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا -إسكوا- (٢٠٠١)، إمكانات وآفاق توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة فى دول الإسكوا، الجزء الثانى: النظم الشمسية الحرارية.

٢٥- مرجع سبق ذكره.

٢٦- مرجع سبق ذكره.

٢٧- هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، الإدارة العامة لطاقة الرياح (٢٠٠٥)، طاقة الرياح على المستويين المحلى والعالمى.

٢٨- مرجع سبق ذكره.

٢٩- مرجع سبق ذكره.

٣٠- هاموند، آلان وآخرون، الطاقة والمستقبل، مكتبة الوعى العربى، ١٩٧٣.

٣١- مرجع سبق ذكره.

٣٢- كاتب فرنسى ولد فى ٨ فبراير عام ١٨٢٨ بمدينة نانت بفرنسا، ويعد من الكتاب الرواد فى مجال الخيال العلمى، وقد توفى فى ٢٤ مارس ١٩٠٥.

٣٣- صبرى، مصطفى كمال (٢٠٠٥)، لمحات عن الطاقة الكهربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

34- CQ Researchers (Feb. 2005), "Alternative Fuels", CQ Series, Vol. 15, No. .8

٣٥- مرجع سبق ذكره.

٣٦- الخولى، أسامة (٢٠٠٢)، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، عالم المعرفة، العدد ٢٨٥.

٣٧- تقرير مؤتمر الأطراف، الجزء الثانى (٢٠٠١)، الدورة السابعة، مراكش، المغرب.

٣٨- مرجع سبق ذكره.

39- Markowitz, Harry M. (December, 1990),"Foundations Of Portfolio Theory", Nobel Prize Lecture.

٤٠- مايونج، كايوون لى وآخرون (٢٠٠٤)، دليلك إلى آلية التنمية النظيفة، الطبعة الثانية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، ترجمة ماهر عزيز.

٤١- مرجع سبق ذكره.

٤٢- مرجع سبق ذكره.






## د. جورج فاسيليو

### رئيس جمهورية قبرص الأسبق:

# "أوروبا لا ترفض انضمام تركيا بسبب الدين"

حوار :
سوسن حسين

* جورج فاسيليو، السياسى المحنك ورجل الأعمال المرموق، رأس جمهورية قبرص فى الفترة بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٣ . عرفت الجزيرة فى عهده نموا اقتصاديا لم تعرفه من قبل، ولم تتكرر معدلاته فى عهد من خلفوه فى الحكم.

* درس فاسيليو فى قبرص، وحصل على الدكتوراه فى الاقتصاد من المجر، عاش فى أوروبا فترة طويلة. وعند عودته إلى قبرص عام ١٩٦٢، أسس أكبر مكتب استشارى للتسويق فى الشرق الأوسط، امتدت فروعه إلى إحدى عشرة دولة.

* رشح فاسيليو نفسه فى الانتخابات الرئاسية فى فبراير ١٩٨٨ كمستقل، فلم يكن ينتمى إلى أى حزب سياسى. وقد سانده الحزب الشيوعى، لأن أجداده هم الذين أسسوا هذا الحزب تحت اسم "الحزب التقدمى للشعب العامل"، وجاء فوزه على خصميه - كلاريدس وكبريانو - مفاجأة ودليلا على اقتناع الشعب القبرصى بالمنهج الجديد الذى اقترحه لحل المشكلة القبرصية، ويعود إليه الفضل فى طرح هذه المشكلة على الساحة الدولية، وكاد فاسيليو ينتزع هذا الحل انتزاعا لتوحيد الجزيرة تحت لواء دولة فيدرالية، لولا تراجع الجانب التركى فى آخر لحظة، بالإضافة إلى الانتقادات التى وجهت إليه داخليا.

* يتولى فاسيليو حاليا العديد من المناصب الدولية فى أوروبا والشرق الأوسط، وقد لعب دورا بارزا فى انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبى، وحقق نجاحا باهرا، كرئيس للفريق المفاوض، انطلاقا من إيمانه بأن انضمام قبرص إلى الاتحاد سيكون له أثر إيجابى فى تسوية المشكلة القبرصية.

* له مؤلفات عديدة، نذكر بعضها :

"نحو حل المشكلة القبرصية" (١٩٩٢) . "السياحة والتنمية المستدامة" (١٩٩٥) . "القضاء على اللامبالاة" (١٩٩٤) . "نحو اتحاد أوروبى أوسع وأكثر فعالية" (١٩٩٩) .

وهناك كتاب له تحت الطبع عن عملية انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبى.

**ما الذى دعاك إلى ترك حياة المال والأعمال، حيث حققت نجاحا ملحوظا، لترشح نفسك فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨، رغم أنك لم تكن تنتمى إلى أى حزب سياسى ولم تبد من قبل اهتماما بالعمل السياسى؟**

● أولا أود أن أشير إلى أننى نشأت فى أسرة تهتم كثيرا بالسياسة، وتعودت منذ الصغر على أن أتابع جميع التطورات السياسية رغم أننى لم أعمل بالسياسة، ولم أنتَم - كما قلت - إلى أى حزب سياسى.

إن ما دفعنى إلى اتخاذ هذا القرار وترشيح نفسى فى الانتخابات الرئاسية كمستقل هو التدهور الذى وصلت إليه الأوضاع فى الجزيرة من ركود اقتصادى واستمرار المشكلة القبرصية بلا حل، ووصولها إلى طريق مسدود، وشعرت فى ذلك الوقت بأن شيئا يجب أن يحدث. وتصورت أننى لو رشحت نفسى فى الانتخابات، كمرشح مستقل فلربما أستطيع تغيير هذا المناخ السائد، وأسهم فى حل المشكلة القبرصية، وإنعاش الاقتصاد.

**• رشحت نفسى للرئاسة أملا فى إيجاد حل للمشكلة القبرصية**

**لقد كان الجميع يلقبونك بـ "الرئيس رجل الأعمال" .. ماذا كان شعورك تجاه ذلك؟**

● إنها الحقيقة .. لقد كنت رجل أعمال سابقا، ولكننى، فى الواقع، أعتبر نفسى اقتصاديا قام بتأسيس منظمة كبيرة للبحث الاقتصادى والتسويقى، ثم أصبح رئيسا للجمهورية. ومما لا شك فيه أن خلفيتى، كرجل أعمال، أثرت فى سلوكى كرئيس دولة. فقد كنت دائما أتخذ قراراتى بعد بحث جاد وعميق لكل الظروف والاحتمالات، ودراسة سلبيات وإيجابيات أى قرار، فإذا رجحت كفة الإيجابيات، أقدم فورا على اتخاذ القرار، وأعتقد أن الشعب القبرصى كان معجبا بأسلوبى فى الإدارة.

**إن عائلتك هى التى أسست الحزب الشيوعى فى الجزيرة .. هل تأثرت بأى شكل من الأشكال بالفكر اليسارى؟**

● لقد كان لوالدىَّ انتماء حقيقى لهذه الأيديولوجية وقد حاولا دائما مساعدة الشعب القبرصى بكل الطرق الممكنة، ولم يترددا مطلقا بالتضحية بمصالحهما ومصالح عائلتيهما من أجل تحقيق ما اعتبراه واجبهما الأول تجاه وطنهما ومواطنيهما.

**• خلفيتى كرجل أعمال أثرت فى أسلوب إدارتى للبلاد**

فمثلا، تطوع أبى فى الجيش وقت الحرب ضد الفاشية، وبعد ذلك خدم هو ووالدتى كأطباء فى الحرب الأهلية القبرصية، وقد تعلمت منهما الالتزام، وأن أبذل قصارى جهدى لخدمة وطنى.

**عندما فزت فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨، هزمت شخصيتين من عتاولة السياسة القبرصية، هما: كبريانو وكلاريدس .. حدثنا عن أبرز أحداث هذه المعركة الانتخابية.**

● كانت المهمة الأولى أمامى، خلال الحملات التى سبقت الانتخابات، هى أن أهزم كبريانو فى الجولة الأولى لكى أضمن دخولى إلى الجولة الثانية أمام كلاريدس زعيم الجناح اليمينى فى التجمع الديمقراطى، وركزت خلال حملتى الانتخابية على ضرورة تبنى منهج جديد لإنعاش اقتصاد البلاد، وحل المشكلة القبرصية. وفى الوقت نفسه، أكدت عزمى انتهاج سياسة مستقلة - بحق - لتوحيد صفوف الشعب القبرصى، لا تقسيمه إلى يمين ويسار ووسط. وقد حاولت توصيل هذه الرسالة إلى جميع الناخبين، وقمت بزيارات متكررة إلى مدن وقرى الجزيرة، حيث كثفت جهودى لإقناع الأهالى بأسلوبى الجديد .. وهكذا، استطعت هزيمة كبريانو وتنحيته فى الجولة الأولى. أما هزيمة كلاريدس فى الجولة الثانية، فلم تكن سهلة على الإطلاق، وانتهت المعركة بفوزى بنسبة ٥١,٦٠٪ من الأصوات.

**لقد ركزت فى حملاتك الانتخابية - كما قلت - على ضرورة تبنى منهج فكرى جديد من أجل حل المشكلة القبرصية .. كيف رأى زملاؤك السياسيون هذا الفكر الجديد؟ وما هى أهم الصعوبات التى صادفتك من أجل تطبيقه؟**

● حقا، لقد وعدت بانتهاج فكر جديد لحل القضية القبرصية، وكنت جادا ومصرا على تنفيذ خطتى. الحقيقة أن الغزو

**• الحل المثالى للمشكلة القبرصية لم يعد ممكنا**

التركى عام ١٩٧٤، وما نتج عنه من تشريد نحو ٢٠٠ ألف لاجىء، يعتبر مأساة مفجعة بكل المقاييس فى حياة الشعب القبرصى. وبالتالى، كان من الطبيعى أن يتوقع القبارصة اليونانيون أن أى حل سيعود بالأوضاع إلى سابق عهدها. ولكن للأسف، فإن عودة الأوضاع - كما كانت قبل الغزو والاحتلال بشكل كامل - لم تعد ممكنة. إن الأسقف مكاريوس، الزعيم التاريخى للجزيرة، قد تنبه إلى هذه الحقيقة، وقام بتوقيع الاتفاقيات الشهيرة مع دكتاش عام ١٩٧٧، التى قبلت بفكرة منطقة ثنائية تحت حكم فيدرالى، وقد اعترف مكاريوس بأنه سعى طوال حياته إلى تحقيق الحل المثالى، وإعادة توحيد الجزيرة فى دولة مستقلة. ولكنه فى النهاية، قبل بما هو ممكن، وتخلى عن فكرة دولة واحدة مستقلة وقبل بنظام فيدرالى. ولكن للأسف، هناك الكثير من السياسيين وجزء كبير من الشعب القبرصى مازالوا يتطلعون إلى الحل المثالى، رغم أن هذا الحل لم يعد ممكنا.

**كيف تأثرت قبرص بسقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة؟**

● الاتحاد السوفيتى كان صديقا دائما ومخلصا لقبرص، لذلك لم يسعد معظم القبارصة بسقوطه. ولكن فى الوقت نفسه، تجب الإشارة إلى أن سقوط الاتحاد السوفيتى لم يؤثر بشكل كبير فى قبرص، لأن قبرص لم تكن عضوا فى حلف وارسو، وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد السوفيتى كانت محدودة للغاية. ورغم ترحيب معظم القبارصة بنهاية الحرب الباردة، فإنهم كانوا يخشون من التأثير السلبى لاختفاء الاتحاد السوفيتى على فرص إيجاد تسوية عادلة لمشكلة قبرص، وذلك بسبب شعورهم بأن الولايات المتحدة صديقة قوية لتركيا.

**ما هو رأيك فى الخطة التى اقترحتها الأمم المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٢ لإعادة توحيد الجزيرة؟ وهل تعتقد أن هذه الخطة كان من الممكن تعديلها؟**

● أنا، شخصيا، ساندت خطة كوفى أنان سكرتير عام الأمم المتحدة، ليس لأنها خطة مثالية ولكن لثقتى فى الاتحاد الأوروبى وبأننا من الممكن أن نبدأ مع القبارصة الأتراك بداية جديدة . فى الواقع، إن الخطة يمكن تعديلها، بل ويجب تعديلها. لذلك، نحن نحتاج إلى مفاوضات جادة واستعداد من الجانبين لقبول الحلول الوسط.

**هل يمكن أن تشرح لنا أسباب رفض كثير من القبارصة اليونانيين لهذه الخطة؟**

● حقا، إن كثيرا من القبارصة اليونانيين رفضوا هذه الخطة، وأعتقد أن السبب الرئيسى لهذا الرفض هو الخوف من الجانب التركى وعدم الثقة به. إنهم مؤمنون بأن ظلما فادحا قد وقع على الشعب القبرصى، وقد اعتقدوا أن تركيا لن تلتزم بهذه الخطة أو تنفذها رغم النقاط الإيجابية التى تتضمنها.

**• فرص تسوية المشكلة القبرصية تأثرت بسقوط الاتحاد السوفيتى**

**لماذا إذن قبل القبارصة الأتراك بهذه الخطة؟**

● إن القبارصة الأتراك يريدون رؤية الجزيرة تنعم بالوحدة، حتى يستطيعوا هم أيضا الاستفادة من مزايا الحل الفيدرالى والانضمام إلى الاتحاد الأوروبى.

**هل ستؤثر رغبة تركيا فى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى فى موقفها من المشكلة القبرصية؟ وهل سيتغير هذا الموقف عندما تبدأ فى التفاوض مع الاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠٧؟**

● بلا شك، فإن رغبة تركيا فى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى ستؤثر فى موقفها وسلوكها تجاه قبرص. ولكن حتى يومنا هذا، لم نشهد أى تغيرات تذكر فى هذا الموقف. والحقيقة أن تركيا تعلم تماما أنها لن تستطيع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى إذا استمرت المشكلة القبرصية بلا حل، حتى لو مرت عشرات السنين، ولكننا لا نرغب فى تأجيل الحل كل هذه السنوات، لأن الحل لن يكون حلا حقيقيا فى هذا الوقت، بل سيكون مجرد تقنين للوضع القائم. لذلك، نحن مؤمنون تماما بأن جهودا مكثفة يجب أن تبذل من أجل إيجاد حل للمشكلة فى المستقبل القريب. إن تركيا بحاجة لتأكيد حسن نياتها والتزامها باحترام حقوق الإنسان أمام الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، وقد يشكل ذلك العنصر الحاسم فى الجهود المبذولة لحل المشكلة القبرصية.

**ما هى رؤيتك للدور الأمريكى فى هذه الجهود المبذولة لإيجاد تسوية للأزمة القبرصية؟**

● فى الواقع، إن الولايات المتحدة عبرت مرارا عن رغبتها فى إعادة توحيد قبرص، ولكنها لم تقدم على اتخاذ موقف واضح يقف إلى جانب القبارصة اليونانيين بسبب علاقتها الخاصة بأنقرة. وفى الفترة الأخيرة، أظهرت واشنطن اهتماما خاصا بالقضية خلال الجهود التى بذلت، واشتركت فى محادثات الفارو دى سوتو، وقد شاركت عن كثب فى تطوير الصيغة النهائية لخطة أنان، ولكن الكثير من القبارصة اليونانيين اعتبروا أن الجوانب السلبية فى هذه الخطة هى نتيجة لتدخل الولايات المتحدة.

**هل تعتقد أن الدين له دخل فى معارضة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى؟**

● إنه بلا شك عامل من العوامل، ولكنه ليس بالأهمية التى قد يتصورها البعض. إن العامل الأهم فى هذا الشعور بالرفض هو أن تركيا دولة كبيرة ذات مساحة شاسعة، يسكنها نحو ٨٠ مليون نسمة، ويتنامى هذا العدد بمعدلات تفوق معدلات أية زيادة سكانية فى أى دولة أخرى فى الاتحاد الأوروبى. لهذا السبب، تخشى الدول الأوروبية من تغيير توازن القوى الحالى داخل الاتحاد إذا انضمت تركيا، هذا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير فى التقاليد الثقافية، كما أننا يجب ألا ننسى عنصرا مهما، هو اقتناع الدول الأوروبية بأن التوسع جاء سريعا، ولابد من التمهل ومرور فترة من الهدوء. إن رئيس الوزراء التركى الحالى مسلم معتدل، وتسانده الأغلبية العظمى من الشعب التركى فى حملته للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، وكل ذلك يدعم موقف تركيا فى هذا المجال. إن رئيس الوزراء يعطى انطباعا جيدا عن الإسلام، وهو يؤكد أن ممارسة الحرية الدينية داخل الاتحاد مكفولة ومؤكدة، كل ذلك أسهم كثيرا فى الإقلال من أهمية العامل الدينى.

**● حاجة تركيا لإثبات حسن نياتها قد تكون حافزا لإيجاد الحل**

**هل يمكن أن تؤثر تسوية المشكلة القبرصية بشكل إيجابى فى مشكلة الشرق الأوسط؟**

● بلا شك، إن تسوية المشكلة القبرصية سيكون لها أثر إيجابى فى أزمة الشرق الأوسط، والعكس صحيح، إن حل أزمة الشرق الأوسط سيؤثر إيجابا فى حل المشكلة القبرصية. إن هاتين الأزمتين قد استمرتا وقتا طويلا، وهناك رغبة قوية جدا من جانب المجتمع الدولى لحلهما. ولكن يجب ألا نبالغ، لأن القضيتين تحكمهما الظروف القائمة وتوازن القوى فى منطقتيهما. وبالتالى، فإن أثر العوامل الخارجية محدودا جدا.

**ما هو رأيك فى رفض فرنسا وهولندا للدستور الأوروبى؟ وإلى أين يجب أن تتجه أوروبا انطلاقا من هذا الرفض؟**

● إن رفض فرنسا وهولندا للدستور الأوروبى كان أمرا مؤسفا جدا، وهناك شك فى الوقت الحالى حول إمكان تطبيق هذا الدستور الجديد، رغم أن هذا الدستور قد جاء ثمرة جهود سنين طويلة من المفاوضات والمناقشات والمباحثات بين مختلف الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، وبإشراف الرئيس الفرنسى الأسبق جيسكار ديستان. والحقيقة، إن هذا الرفض الفرنسى - الهولندى للدستور يعود بالدرجة الأولى إلى مشاعر عدم الارتياح للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة فى البلدين، أكثر من عدم الرضا عن البنود المختلفة التى يتضمنها هذا الدستور، هذا بالإضافة إلى إحساس الشعبين الفرنسى والهولندى بالاغتراب عن العملية السياسية فى ستراسبورج وبروكسل.

**● البعض يرى أن الجوانب السلبية فى خطة أنان سببها تدخل الولايات المتحدة**

**ما هو تقييمك لتطوير خطة الاتحاد الأوروبى من أجل إعادة صياغة الدستور الأوروبى؟**

● إن الاتحاد الأوروبى قد استمر يعمل بدستوره القديم لسنوات طويلة، وسيضطر إلى الاستمرار فى العمل به رغم التوسع لفترة طويلة أيضا، وستأتى مرحلة - نتمنى ألا تتأخر - سيضطر فيها الزعماء الأوروبيون إلى البحث عن طرق لإجراء المزيد من التعديلات على الدستور، وتقديم دستور معدل للشعب الأوروبى للموافقة عليه. وأعتقد أن مثل هذا الإجراء سيتم تأجيله لبضع سنوات لأسباب عملية ونفسية. إن زعماء الدول الأوروبية الخمس والعشرين أعضاء الاتحاد الأوروبى يعلمون الآن أن المزيد من المرونة مطلوب، وقد بدأوا بالفعل فى التفكير والعمل رغم المصاعب التى تواجههم فى هذا الصدد.

**إن العلاقات القبرصية - المصرية قد تحسنت كثيرا فى عهدكم .. ما الذى يمكن عمله من أجل المزيد من دعم الروابط بين البلدين؟**

● بالفعل، تحسنت العلاقات بين البلدين فى أثناء فترة رئاستى، وقد كنت حريصا على ذلك، وقد استمرت هذه العلاقات ودية وطيبة حتى يومنا هذا، ربما تكون هناك حاجة إلى تركيز المزيد من الجهد لتوثيق العلاقات بشكل أكبر. واليوم وقد انضمت قبرص إلى الاتحاد الأوروبى، فإن العلاقات مع مصر ستنصب أساسا على الجبهة الاقتصادية، لأن الجبهة السياسية ستكون مهمة الاتحاد الأوروبى ككل، وليس كل دولة على حدة.

**• الشعبان الفرنسى والهولندى بعيدان تماما عن الحقائق السياسية فى بروكسل وستراسبورج**

فى الواقع، إن هناك الكثير يمكن عمله فى المجال الاقتصادى مثل تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، والدفع قدما بالسياحة المشتركة بالاضافة إلى الخدمات التى تقدمها قبرص للشركات المصرية .

**هل استطاع الرؤساء، الذين خلفوك، الاحتفاظ بالمستوى الاقتصادى المرتفع الذى عرفته البلاد فى عهدك؟**

● إن مستوى النمو الاقتصادى منذ عام ١٩٩٣ قد انخفض انخفاضا ملحوظا عن السنوات السابقة. وفى الواقع، هناك حاجة ملحة إلى دفعة جديدة الآن، رغم أن المعدلات التى سجلها النمو الاقتصادى فيما بين ١٩٨٨ و ١٩٩٢، والتى بلغت ٧٪ و ٩٪، أصبح من الصعب تحقيقها لأسباب كثيرة.

**ما هى خططك المستقبلية؟ وما هى أهدافك التى تتمنى تحقيقها؟**

● أعتقد أن كل قبرصى يجب أن يكرس جزءا أساسيا من وقته لمحاولة إيجاد حل للمشكلة القبرصية، وينطبق ذلك - بشكل خاص - على شخص مثلى كان له شرف الخدمة كرئيس للدولة لمدة خمس سنوات. أنا مؤمن بأن التقسيم الحالى للجزيرة ضار بالطرفين اليونانى والتركى. لذلك، أشارك بكل قوتى وإمكانياتى فى الجهود المكثفة المبذولة لإيجاد الحل. وفى الوقت نفسه، أقوم بتطوير العلاقات وتحسينها بين الأحزاب السياسية فى قبرص اليونانية والتركية، والتوصل إلى درجة أعلى من الفهم المتبادل بين المجتمعين .

**• التقسيم الحالى للجزيرة يضر بالطرفين التركى واليونانى**

أما على المستوى الشخصى، فأنا أمارس الكتابة التى أعشقها، وأقوم فى الوقت الحالى بإعداد كتاب عن تاريخ انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبى، وسيسهم فى الكتاب المشاركون الرئيسيون فى هذه العملية منذ بدايتها وحتى نهايتها، كما أننى سأواصل - بنشاط - الاشتراك فى المنتديات الدولية، وفى الإسهام فى تحسين العلاقات الأوروبية - المتوسطية.

وأخيرا، أتمنى تكريس المزيد من الوقت للعائلة، خاصة أحفادى الخمسة، فهم مصدرسرور وسعادة بالنسبة لى.

# المأزق القبرصى .. ماذا بعد؟

شهد شهر أبريل عام ٢٠٠٤ آخر جولات عملية السلام المتعلقة بقبرص، وانتهت هذه الجولة برفض الجالية اليونانية القبرصية لخطة أنان. ورغم أن هذا لم يعرقل دخول قبرص الاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٤، فإن القضية القبرصية تظل فى مأزق، خاصة فى ظل غياب دعم واضح لخطة أنان من قبل أعضاء الاتحاد الأوروبى والمجتمع الدولى.

وقد نشرت منظمة International Crisis Group تقريرا فى ٨ مارس ٢٠٠٦ بعنوان "المأزق القبرصى .. ماذا بعد؟" تناولت فيه القضية القبرصية، ووضعت بعض التوصيات الموجهة لكل من مؤسسات الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء: الولايات المتحدة، الأمم المتحدة، القبارصة اليونانيين، اليونان، القبارصة الأتراك، وتركيا.

ويرى التقرير أنه فى ظل غياب مفاوضات التسوية، فإن الطريق الوحيد للحل يكمن فى الاتجاه إلى الأمام من خلال الجهود أحادية الجانب من قبل الفاعلين المحليين والدوليين من أجل دفع عملية التسوية فى الشمال والدفع نحو تغيير سياسى فى الجنوب ودفع الوفاق بين الجاليات المختلفة. ويضيف التقرير أنه على الفاعلين الخارجيين ان يسعوا إلى ممارسة الضغوط على النخب السياسية فى المجتمعين القبرصيين لإحياء المفاوضات مرة أخرى بشكل فورى، فضلا عن بذل كل ما بوسعهم لمنع عزل الشمال. وطبقا للتقرير، فإن الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة والولايات المتحدة لديها أدوار مهمة فى إيجاد البيئة المناسبة حتى يمكن التقدم فى عملية التسوية. ففى عام ٢٠٠٤، نادى كل من سكرتير عام الأمم المتحدة، ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبى، ووزير الخارجية الأمريكى، بإنهاء عزل الشمال، وحان الوقت الآن لتتحول الكلمات إلى أفعال. وحث التقرير اليونان على أن تتخلى عن سياسة الصمت، وأن توضح للمجتمع الدولى موقفها تجاه خطة أنان كأساس لبدء المفاوضات مرة أخرى وايجاد حل للصراع القبرصى. أما تركيا، فعليها أن تبدأ فى أخذ خطوات لبناء الثقة لتأكيد تعهدها للتسوية.

وعلى هذا الأساس، تقدمت منظمة International Crisis Group بعدة توصيات، وفيما يلى ملخص لتلك التوصيات:

**مؤسسات الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء :**

- إنهاء عزل شمال قبرص ضرورة استراتيجية للاتحاد الأوروبى.
- تطبيق نظام المعونة للشمال القبرصى، ووضع إطار زمنى لإنشاء نظام تجارى مشترك.
- تأسيس فرع للمفوضية فى الشمال لتنسيق عملية تسليم المعونات المالية.
- ضمان تمثيل القبارصة الأتراك بشكل عادل داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبى.
- مراجعة العروض الحالية للتجارة المباشرة لتشمل دمج الشمال القبرصى فى نظام جمارك الاتحاد الأوروبى مع تركيا، وتعديل نظام الخط الأخضر والادارة المشتركة لميناء فاماجوستا بين القبارصة الاتراك والمفوضية.
- على الدول الأعضاء تأسيس اتصالات ثنائية مع السلطات والمجتمع المدنى فى شمال قبرص.
- على بريطانيا أن تحافظ على تعهدها لخطة أنان بالتخلى عن بعض الأراضى البريطانية فى قبرص لدولة ما بعد التسوية.

**الولايات المتحدة :**

- تطوير مكتب القنصلية الأمريكية فى شمال قبرص ليكون فرعا للسفارة الأمريكية فى العاصمة القبرصية نيقوسيا.
- زيادة الاتصال - على كل المستويات - مع المسئولين والمجتمع المدنى فى شمال قبرص.

**الأمم المتحدة :**

- تبنى استنتاجات تقرير أمين عام الأمم المتحدة - الذى صدر فى مايو ٢٠٠٤ - كقرار لمجلس الأمن من أجل تقوية نداءات الأمم المتجدة لإنهاء عزل شمال قبرص.
- الاستعداد للانهماك الفعال فى تجهيز مفاوضات جديدة عندما يحدد القبارصة اليونانيون نقاط اعتراضهم على خطة أنان.
- المضى قدما فى إنشاء صندوق لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى لشمال قبرص.

القبارصة اليونانيون :

- على الحكومة أن تبدأ فى العمل مع الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية، ويكون هذا بتقديم قائمة باعتراضاتها على خطة أنان، كما طلب أمين عام الأمم المتحدة .

**المعارضة ومؤسسات المجتمع المدنى :**

- بدء حوار جديد حول مستقبل الجزيرة.
- دعم التنمية الاقتصادية فى شمال قبرص واتخاذ الاجراءات لإنهاء عزلها وتطبيق سياسة خالية من التأشيرات للأتراك المستوطنين الذين حصلوا على الجنسية طبقا لخطة أنان.
- العمل على إعادة صياغة حوار القبارصة اليونانيين عن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبى، مؤكدين المكاسب الأمنية من ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبى.

**اليونان :**

- دعم أصوات السياسيين ومنظمات المجتمع المدنى القبارصة اليونانيين المشجعة للتسوية ودعم إعادة إحياء المفاوضات المبنية على خطة أنان.
- إيقاف العمل بمبدأ الدفاع المشترك وإنهاء النشاط العسكرى بين اليونان والقبارصة اليونانيين ووقف الاشتراك فى عمليات وتعيين الحرس القومى القبرصى.

**القبارصة الأتراك :**

- التأكد من أن إجراءات لجنة ممتلكات القبارصة الأتراك متسقة مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

- المواصلة فى إجراءات الثقة.
- الاستمرار فى العمل مع لجنة المفقودين من أجل حل ٢٥٠٠ قضية متعلقة بقبارصة يونانيين وأتراك مفقودين بسبب أحداث الستينيات من القرن العشرين والعمليات العسكرية فى عام ١٩٧٤.
- إيقاف أى إنشاءات على ممتلكات القبارصة اليونانيين.
- البدء فى التخطيط لإنشاء قرى بتركيبة سكانية مختلطة.

**تركيا :**

- تطبيق تعهدها بشأن مسألة الرسوم الجمركية.
- البدء فى انسحاب محدود للقوات التركية فى شمال الجزيرة.
- التعهد بإعادة عدد من الاتراك إلى تركيا.

## تطورات القضية القبرصية

١٩٦٠- قبرص تعلن عن استقلالها بعد أن تصل الجاليات التركية واليونانية إلى اتفاق على الدستور، وتتمسك بريطانيا بسيادتها على قاعدتين عسكريتين فى قبرص

١٩٦٣- رئيس الاساقفة مكاريوس الذى تم انتخابه رئيسا لقبرص فى عام ١٩٥٩ يثير مخاوف الاتراك بعدما اقترح تعديلات دستورية، مؤداها الغاء اتفاقية تقسيم السلطة، وتندلع أحداث العنف بين الجاليات المختلفة وتنسحب تركيا من اتفاقية تقسيم السلطة.

١٩٦٤- تدخل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

١٩٧٤- تدعم الميليشيات فى اليونان انقلابا ضد مكاريوس ويهرب مكاريوس خارج البلاد. وخلال أيام، تصل القوات التركية إلى شمال قبرص، ويهرب اليونانيون القبارصة، تاركين ديارهم.

تصل القوات التركية -بعد أحداث انقلاب- مدعومة من اليونان ويفشل الانقلاب، فتحتل القوات التركية ثلث الجزيرة، وتفرض انقسام بين الشمال والجنوب، ويعين جلافكوس كليرايدس رئيسا حتى يرجع مكاريوس فى ديسمبر.

١٩٧٥- يؤسس الاتراك القبارصة ادارة مستقلة ويصبح رءوف دنكتاش رئيسا.

١٩٨٠- استئناف المفاوضات المدعومة من الأمم المتحدة.

١٩٨٣- ينسحب دنكتاش من المفاوضات ويعلن عن جمهورية شمال قبرص التركية، ولا يعترف بها أحد باستثناء تركيا.

١٩٨٨- انتخاب جورجيوس فاسيليو رئيسا لليونانيين القبارصة.

١٩٩٢- استئناف المفاوضات ولكنها تفشل.

١٩٩٣- يصبح جلافكزس كليرايدس رئيسا بدلا من فاسيليو.

١٩٩٤- تحكم محكمة العدل الأوروبية بأن التجارة المباشرة بين شمال قبرص والاتحاد الأوروبى امر غير شرعى.

١٩٩٦- ازدياد العنف والتوترات على الخط الفاصل.

١٩٩٨- تهدد حكومة كليرايدس بتأسيس الصواريخ الروسية المضادة للطيران، وتهدد تركيا باتخاذ اجراءات عسكرية، وينتهى الأمر بأن يقرر كليرايدس عدم نشر الصواريخ فى قبرص.

٢٠٠١- يونيو: يجدد مجلس الأمن مهمتها التى طالت ٣٦ عاما، ويتم وضع ٢٤٠٠ جندى من قوات حفظ السلام لمراقبة الخط الفاصل بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، وتحافظ تركيا على ٣٥٠٠٠ جندى فى الشمال.

٢٠٠١- يوليو: اندلاع المظاهرات ضد القاعدة البريطانية فى أكروتيرى، لأنها تخطط لبناء مبانى اتصالات يزعم أنها قد تؤدى إلى اخطار صحية.

٢٠٠١- نوفمبر: تهدد تركيا بأن تضم الشمال إليها لو انضمت جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبى قبل أن يتم التوصل لتسوية.

٢٠٠٢- يناير: يبدأ كليرايدس ودنكتاش مفاوضات مدعومة من الأمم المتحدة.

٢٠٠٢- نوفمبر: يقدم امين عام الأمم المتحدة، كوفى أنان، خطة شاملة لقبرص لديها رؤية لفيدرالية مكونة من منطقتين وتتم ادارة الفيدرالية من خلال رئاسة متناوبة.

٢٠٠٢- ديسمبر: تدعو قمة الاتحاد الأوروبية فى كوبنهاجن قبرص للانضمام فى ٢٠٠٤، بشرط ان تتفق الجاليتان على خطة الأمم المتحدة قبل رب

٢٠٠٣- بدون وحدة سيتم ادماج قبرص اليونانية المعترف بها دوليا فقط فى الاتحاد الأوروبى.

٢٠٠٣- مارس: تنتهى المهلة التى وضعتها الامم المتحدة للاتفاق على الوحدة ويعترف كوفى أنان بفشل الخطة.

٢٠٠٣- أبريل: تسهل السلطات التركية - القبرصية القيود وتعبر الجاليتان الخط الأخضر الفاصل لأول مرة منذ ٣٠ عاما.

تم عقد استفتاءين على خطة الأمم المتحدة للوحدة، ويتم رفضها من قبل القبارصة اليونانيين ويدعمها القبارصة الاتراك.

٢٠٠٤- ١ مايو: تدخل قبرص الاتحاد الأوروبى على أساس انها جزيرة مقسمة.

٢٠٠٤- ديسمبر: تتفق تركيا على انها ستعترف بقبرص كعضو فى الاتحاد الأوروبى قبل ان تستأنف المفاوضات فى أكتوبر ٢٠٠٥.

٢٠٠٥- مايو: يبدأ القبارصة اليونانيون المفاوضات مع الأمم المتحدة لتوضيح امكان جهود سلمية جديدة.

المصدر: http://news.bbc.co.uk/1/low/world/europe/country_profiles/.1021835stm

# قضايا السياسة الدولية

- ☐ فلسطين بين حكومة حماس وسلطة فتح
- ☐ بعد ثلاث سنوات احتلال .. أى عراق نشهد؟
- ☐ تطورات الشرق الأوسط
- ☐ فى الشأن السودانى
- ☐ الأمريكتان
- ☐ مستقبل الردع النووى
- ☐ تحت الضوء

# الرؤية الإسرائيلية لفوز حركة حماس



د. عماد جاد *

**ما إن أعلنت حركة المقاومة الإسلامية - حماس - قبل نحو ثلاثة أشهر نيتها خوضها الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية - التى تقرر أن تجرى فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦ - حتى أعلنت الحكومة الإسرائيلية بقيادة شارون رفضها هذه الانتخابات، وأكدت أنها لن تسمح بإجراء انتخابات فلسطينية تشارك فيها حركة المقاومة الإسلامية. وبعد ذلك، بدأت تل أبيب حملة دبلوماسية باتجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لضمان موقف مساند، يضغط على السلطة الوطنية لمنع حماس من خوض الانتخابات، أو يتفهم أى موقف إسرائيلى متشدد تجاه الفلسطينيين.**

ومع إعلان الرئيس الفلسطينى محمود عباس تمسكه بإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية فى موعدها المحدد، وحق حماس فى خوض هذه الانتخابات، والتمسك أيضا بمشاركة فلسطينيى القدس الشرقية فى هذه الانتخابات وفق الصيغة التى تمت فى الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦، وأيضا الانتخابات الرئاسية العام الماضى، أكدت الحكومة الإسرائيلية أنها لن تتعامل مع أى حكومة فلسطينية تشكلها حماس أو تشارك فيها. وتدريجيا، تبلورت مواقف دولية مسايرة لهذه الرؤية الإسرائيلية، فجاء قرار مجلس النواب الأمريكى بوقف المساعدات الأمريكية فى حال فوز حماس فى هذه الانتخابات، ورفض الاتحاد الأوروبى مشاركة أى حركة لا تعترف بإسرائيل وتمارس الإرهاب فى الحكومة الفلسطينية، وهو الموقف الذى صدر أيضا عن اللجنة الرباعية.

ولكن فى الوقت نفسه، كانت بعض دوائر اليمين الإسرائيلى ترى فى خوض حماس الانتخابات التشريعية مصلحة لإسرائيل، حيث سيؤدى هذا الأمر إلى تعزيز معسكر اليمين الإسرائيلى الذى يمكن أن يستفيد من هذا الوضع. وهناك من رأى أن مجرد مشاركة حركة حماس فى الانتخابات، وحصولها على عدد من المقاعد يكفى للمشاركة فى الحكومة القادمة، سوف يخدم إسرائيل، أولا: من خلال توظيف موقف دولى معاد لحماس، ومن ثم يمكن تكريس مقولة عدم وجود شريك فلسطينى للسلام، وبالتالى يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تواصل فرض التسوية التى تراها من جانب واحد، فتضم ما تريد من أراضى الضفة الغربية. وثانيا: من خلال تزايد الضغوط الدولية على حركة حماس، الأمر الذى يضعها أمام اختيار ما بين التجاوب مع هذه الضغوط ومن ثم التخلى عن ميثاقها الداعى إلى تدمير إسرائيل والعمل وفق اتفاق أوسلو، ومواصلة رؤيتها، ومن ثم تجنى إسرائيل مزيدا من التأييد الدولى.

وكانت التقديرات الإسرائيلية تقول إن حركة حماس سوف تحصل على نحو ثلث مقاعد المجلس التشريعى، مقابل نحو أربعين فى المائة لحركة فتح، والضغط هنا يكون من أجل أن

(*) رئيس تحرير مجلة مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

تمثل حماس المعارضة، لا أن تشارك فى الحكومة. وقد استندت التقديرات الإسرائيلية على تقديرات أجهزتها الاستخبارية، وعلى نتائج استطلاعات الرأى العام الفلسطينى التى كانت تتسم بالدقة إلى حد بعيد.

**"إسرائيل ستستمر فى صراعها ضد حركة حماس، حتى إذا ترأست الحكومة الفلسطينية .. حماس لا تمثل تهديدا على وجودنا، لقد أصبح الواقع بعد وصول حركة حماس للحكم معقدا وأصعب مما كنا نتمناه، ولكن حان الوقت لأن نقول إن حركة حماس هى عدو صعب، وإن اقتضت الضرورة سنعرف كيف نواجهه بكل قوة، وبكل حكمة، وبكل شجاعة .. إسرائيل ترغب حقا فى استمرار المفاوضات السياسية، وستواصل سعيها لإحلال السلام. ولكن إذا لم يتحقق ذلك، فسنحاول تحقيق الحد الأقصى من الانفصال عن الفلسطينيين، لإيجاد دولة ذات حدود دائمة وضمان أغلبية يهودية".**

**إيهود أولمرت، القائم بأعمال رئيس الوزراء الإسرائيلى، موقع المنظمة العربية لمناهضة التمييز، نقلا عن موقع إذاعة الجيش الإسرائيلى، ٢٨ فبراير ٢٠٠٦.**

وقد مثلت نتائج الانتخابات صدمة للحكومة الإسرائيلية التى غاب عنها رئيسها شارون بسبب المرض، وبدأت موجة جديدة من الانتقادات للأجهزة الأمنية الإسرائيلية بسبب فشلها فى التنبؤ بفوز حماس وحصولها على الأغلبية المطلقة فى المجلس، والتى تكفى لأن تشكل الحكومة بفردها. وما إن أعلنت هذه النتائج، حتى بدأت الحكومة الإسرائيلية فى توظيفها عبر إعادة التأكيد على أن إسرائيل لن تتعامل مع حكومة تشكلها حركة حماس، وعملت على دفع القوى الدولية الكبرى على تبنى هذا الموقف، والتمهيد لقبول أى قرار إسرائيلى من منطلق عدم وجود شريك فلسطينى للسلام.

وفى الوقت الذى أكدت فيه قوى اليسار الإسرائيلى مسئولية الحكومة الإسرائيلية عن فوز حركة حماس عبر إضعاف الرئيس محمود عباس وحكومة "فتح"، فإن قوى اليمين رأت فى فوز حماس فرصة نموذجية لتحقيق رؤية اليمين عبر استغلال تشكيل حماس لحكومة جديدة، سواء منفردة أو بالائتلاف مع حركة فتح، لتأكيد غياب شريك فلسطينى للسلام، ومن ثم يمكن أن تقدم الحكومة الإسرائيلية على فرض ما تريد من تسوية من جانب واحد.

وفى الوقت الذى عمل فيه تكتل الليكود - برئاسة نيتانياهو - على توظيف هذه النتائج من أجل تحسين الفرص فى الانتخابات البرلمانية القادمة - التى ستجرى فى الثامن والعشرين من مارس ٢٠٠٦ - فإن حزب شارون الجديد بقيادة إيهود أولمرت ركز على أن أفضل السبل للتصدى لحركة حماس يتمثل فى مواصلة نهج شارون فى حماية أمن الدولة والمواطن من ناحية، والإعداد لتكرار فكرة الحل أحادى الجانب من ناحية أخرى.

وبعد مرور نحو أسبوع على إعلان نتائج الانتخابات، كانت إسرائيل قد نجحت فى تعميم موقفها وتسويق رؤيتها تجاه فوز حركة حماس فى الانتخابات التشريعية، فقد وضعت أطراف اللجنة الرباعية - الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة - شروطا محددة طالبت حركة حماس بقبولها - أولا - كشرط لمواصلة تقديم المساعدات والمعونات من ناحية، ومواصلة الدور السياسى من ناحية أخرى.

وقد تزايدت الضغوط على حركة حماس حتى وصلت إلى صدور تصريحات منسوبة للرئيس الفلسطينى، تشترط على حركة حماس الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والإقرار بالتفاوض كشرط مسبق لموافقة الرئيس أبو مازن على تكليفها بتشكيل الحكومة، مع تلويح بأن القانون يعطى الحق للرئيس أبو مازن فى تكليف حركة أخرى بتشكيل الحكومة، فى إشارة إلى إمكان تكليف حركة فتح، وهو أمر، وإن توافق مع الدستور، فإنه يظل غير ممكن واقعيا، لأن حماس تملك أغلبية مقاعد المجلس التشريعى، وبإمكانها منع تشكيل أى حكومة عبر رفض منحها الثقة. ويبدو مهما أن صدور هذه التصريحات المنسوبة للرئيس أبو مازن فى القاهرة، وبعد لقائه بالرئيس مبارك، يوحى فى

**"سوف ننتظر بترقب ماذا سيحدث فى السلطة الفلسطينية، فنحن ليست لدينا النية مطلقا لإمكان إجراء مفاوضات مع منظمة تعلن عن رغبتها فى إبادة إسرائيل، فلن نجرى مفاوضات مع منظمة إرهابية".**

**عامير بيرتس، رئيس حزب العمل، جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، ٢٦ يناير ٢٠٠٦.**

الوقت نفسه وكأن هناك تفهما مصريا وربما تأييدا أو تبنيا لهذه الشروط، الأمر الذى يعنى أنه يمكن أن يكون تعبيرا عن موقف عربى رسمى - على الأقل - من عدد من الدول العربية الفاعلة.

وإذا كانت حركة حماس لا يمكنها أن تقبل هذه الشروط دفعة واحدة وفورا لاعتبارات أيديولوجية وعملية فى الوقت نفسه، وأيضا رفض حركة فتح تشكيل حكومة ائتلافية مع حركة حماس، فإن فوز الأخيرة فى الانتخابات قد تحول من مكسب إلى عبء، ومن فرصة للاحتفال إلى مصدر للخوف والقلق على حاضر ومستقبل الحركة. ويبدو أن إسرائيل بذلك قد نجحت فى تحويل مكسب حماس الانتخابى إلى مأزق فلسطينى داخلى،

وباتت حركة حماس تواجه مشكلة حقيقية تتمثل فى عجز واضح فى القدرة على تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة منفردة، لاسيما وأن حركة فتح ترفض مساعدة حماس فى العثور على مخرج عملى عبر تشكيل حكومة ائتلافية، تتولى فيها حركة فتح مسئولية الوزارات التى تقتضى تفاعلات إقليمية

**"أدركنا منذ البداية أن هناك تحولا فى السياسة، وأن فوز حماس قلب الأمور رأسا على عقب، وأن الرسالة الأولى التى ينبغى أن نبعث بها إليهم هى أنه لا يمكن منحهم أراضى أو أموالا، وينبغى انتهاج سياسة الحائط الحديدى ضدهم. ولكن هذه ليست سياسة أولمرت، الذى قرر منح حماس أموالا وتسبب فى حدوث تحول فى الموقف الدولى".**

**بنيامين نيتانياهو، رئيس حزب الليكود، جريدة معاريف الإسرائيلية، ٢٦ يناير ٢٠٠٦.**

ودولية تتصادم مع ثوابت حماس الراهنة والتى يمكن أن تتغير تدريجيا، هذا إلى جانب الضغوط الدولية والتهديدات والتلويح بوقف المساعدات فى حال رفض التغير والتكيف مع الموقف الدولى، وهو تكيف ثمنه هجر الميثاق ونبذ الثوابت.

وفى الرابع من مارس ٢٠٠٦، قدم أعضاء فتح فى المجلس التشريعى توصية للمجلس الثورى للحركة برفض الاشتراك فى حكومة تقودها حركة حماس. فى التوقيت نفسه، كان وفد الحركة بقيادة خالد مشعل يستمع فى موسكو إلى الموقف الذى سبق أن عبرت عنه واشنطن وعواصم أوروبية أخرى، والذى يطالب حركة حماس بأن تعترف بإسرائيل وأن تنبذ العنف وتعترف بالاتفاقيات التى سبق أن وقعتها سلطة حركة فتح. وهكذا، وجدت حركة حماس نفسها بين أزمة داخلية تتمثل فى قيود الائتلاف مع فصائل فلسطينية أخرى، وقيود إقليمية ودولية حاصرتها من أجل تغيير موقفها الرسمى.

وبدا واضحا أن فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعى الفلسطينى قد مثل أزمة حقيقية للحركة التى لا يمكنها، عمليا، تشكيل حكومة فلسطينية دون مشاركة فتح، وفى الوقت نفسه، لا يمكنها أن تلبى مطالب اللجنة الرباعية الخاصة بالاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات السابقة ونبذ المقاومة المسلحة. ولا يعنى ذلك جمود الحركة، فالحركة تتسم بالعملية والقدرة على التكيف، ولكنها - كغيرها من الحركات التى تستند إلى أساس أيديولوجى - يتسم إيقاع تكيفها مع المتغيرات بالبطء الشديد والتدرج، هذا فى وقت يتسم فيه إيقاع التحرك الإسرائيلى على الأرض بالسرعة، وهو الأمر الذى يعنى أنها يمكن أن تنفذ على الأرض ما تراه من تصورات من منطلق "أحادى الجانب"، استنادا إلى حجة "عدم وجود شريك فلسطينى للسلام".

من هنا، فإن فوز حركة المقاومة الإسلامية - حماس - بالانتخابات التشريعية الفلسطينية ينظر إليه إسرائيليا على أنه يتيح اختيارين لإسرائيل، الأول: تسويق مقولة غياب الشريك الفلسطينى، ومن ثم مواصلة تطبيق خطط الانفصال "أحادى الجانب" على الأرض، وذلك فى حال استمرار أزمة تشكيل الحكومة الفلسطينية أو تشكيلها من حماس دون مشاركة من حركة فتح. أما الاختيار الثانى، فيتمثل فى إمكان إبرام تسوية سياسية شاملة مع حكومة تقودها حركة حماس، وذلك بعد التوصل إلى تفاهم عبر أطراف إقليمية ودولية يستند إلى تسوية وفق القرار ٢٤٢، وانسحاب إسرائيلى من الأراضى التى احتلت فى حرب ١٩٦٧ . وإذا كانت هناك تعديلات على الحدود، فسوف تكون على نحو تبادلى مع حل مقبول لقضيتى القدس الشرقية واللاجئين الفلسطينيين.

ويعتمد التوجه نحو أى من الخيارين على مجموعة عوامل، منها قدرة حركة حماس على إبداء مرونة سياسية واضحة، وفوز تيار يمين الوسط فى الانتخابات الإسرائيلية، ممثلا فى حزب "

**"بعد فوز حماس فى الانتخابات الفلسطينية البرلمانية، من الواجب على إسرائيل أن تتخذ قرارا خلال عام يتعلق بعملية إخلاء أخرى أحادية الجانب لمناطق فى الضفة الغربية .. فالصورة السياسية ستتضح بانتهاء العام. وإذا عدم وجود شريك فلسطينى بما لا يدع مجالا للشك، اتضح، فعلى إسرائيل أن تقوم بوضع حدود فى المفاوضات، جديدة يمكن الدفاع عنها أمام الفلسطينيين .. السلطة بقيادة حماس لن تسمح بالعودة إلى خريطة الطريق، وهذا ما سيلزم إسرائيل بإيجاد بديل يتطلب الاعتماد على موافقة قومية موسعة من الجمهور الإسرائيلى على ضمان دولة يهودية وديمقراطية ذات أغلبية يهودية قوية، وعلى إعداد خريطة استيطان أكثر راحة للدولة، وفى المقابل التخلى عن المستعمرات المنعزلة لصالح الأغلبية السكانية".**

**شاؤول موفاز، وزير الدفاع الإسرائيلى، وعضو حزب كاديما، جريدة هآرتس، ٣١ يناير ٢٠٠٦.**

كاديما"، وأيضا دور الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يعنى ذلك أن الآفاق فى الأراضى الفلسطينية تتراوح بين هذين الاختيارين فقط، فهناك اختيارات أخرى، وبعضها قد يترتب على تطورات غير متوقعة من أى من الجانبين، بما فيها سيناريو فوضى واضطراب.

## الهجوم الإسرائيلى على سجن أريحا الفلسطينى

فى أول تهديد جدى للسلطة الفلسطينية بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية وتكليفها تشكيل الحكومة الفلسطينية، شن الجيش الإسرائيلى هجوما صباح يوم الثلاثاء ١٤ مارس ٢٠٠٦، استهدف اقتحام وتدمير سجن أريحا الفلسطينى شرق الضفة الغربية، واعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات وعدد من رفاقه، وعشرين رجلا من أعضاء كتائب شهداء الأقصى، واثنين وستين من السجناء الجنائيين. وقد سبق عملية الاقتحام - التى بدأت منذ الساعة التاسعة والنصف صباحا حتى السابعة مساء - انسحاب المراقبين الأمريكيين والبريطانيين الموجودين بمبنى المقاطعة ، الأمر الذى اعتبرته السلطة الفلسطينية بمثابة تواطؤ أمريكى - بريطانى مع إسرائيل، حيث وجه الرئيس الفلسطينى محمود عباس، أبو مازن، انتقادات شديدة اللهجة للجانبين الأمريكى والبريطانى، واصفا العملية بأنها جريمة لا تغتفر وإهانة للفلسطينيين وخرق فاضح للاتفاقيات. فطبقا لاتفاق تم التوصل إليه عام ٢٠٠٢، فإن السلطة الفلسطينية هى المسئولة عن الأوضاع فى سجن أريحا، يسجن فيه خمسة فلسطينيين، يتقدمهم أحمد سعدات، وتتهمهم إسرائيل بالتورط فى اغتيال وزير السياحة الإسرائيلى "رحبعام زئيفى" عام ٢٠٠١، انتقاما لقيام إسرائيل باغتيال الأمين العام الراحل للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (أبو على مصطفى)، وقد عم الإضراب العام جميع الأراضى الفلسطينية فى الضفة وغزة، احتجاجا على الهجوم الإسرائيلى، وكان هدف إسرائيل من هذه العملية، على حد قول وزيرة الخارجية الإسرائيلية "تسيبى ليفى" "لم يكن أمام إسرائيل من خيار سوى شن عمليتها العسكرية بعد مغادرة المشرفين الأمريكيين والبريطانيين بهدف منع الإفراج عن قتلة زئيفى"، فى حين نفى وزير الدفاع الإسرائيلى أن يكون للعملية علاقة بالانتخابات البرلمانية الإسرائيلية للتأثير فى الناخبين بعد تراجع شعبية حزب كاديما فى الأيام الأخيرة، مدعيا أن العملية لم تتم بالتنسيق مع الأمريكيين والبريطانيين، فى حين واجهت الدبلوماسية البريطانية انتقادات حادة من الأوساط السياسية والأكاديمية فى لندن، حيث وصفت جريدة "تايمز" البريطانية المحافظة الدبلوماسية البريطانية بأنها لم تعد تساوى شيئا، ووصفت مصادر أكاديمية الهجوم العسكرى بأنه سيكون فى نظر الفلسطينيين بمثابة خيانة وتواطؤ بين الحكومة البريطانية وإسرائيل، سيكون لها عواقب وخيمة على صورة بريطانيا فى المنطقة. بينما نفت الحكومة البريطانية هذه الاتهامات، معللة مغادرة المشرفين البريطانيين والأمريكيين من السجن بأنه إجراء وقائى لحمايتهم.

وقد كان رد الفعل الأمريكى غريبا، ولكنه متوقع، حيث دعت وزيرة الخارجية "رايس" حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إلى الاعتراف بدولة إسرائيل لضمان السلام فى الشرق الأوسط، متجاهلة الحادث بالكامل، ملقية بالمسئولية على عاتق حماس، فى حين أعربت روسيا عن قلقها بسبب الهجوم الإسرائيلى على سجن أريحا، ودعت جميع الأطراف، بما فيها حركة "حماس"، إلى ضرورة ضبط النفس، وعدم الانجرار وراء التصعيدات الاستفزازية، والتمسك بقدر عال من روح المسئولية.

وقد أدان البرلمان الأوروبى الهجوم الإسرائيلى، وأعربت النمسا - التى تترأس الاتحاد الأوروبى - عن قلقها من تدهور الأوضاع فى الشرق الأوسط، ودعت مجلس الأمن إلى تهدئة الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية، كما دعت الأمم المتحدة الطرفين إلى المحافظة على الهدوء وعدم اللجوء للعنف.

وقد توالت ردود الفعل العربية المنددة بالهجوم الإسرائيلى، حيث أدانت الجامعة العربية الحادث، وطالب أمينها العام عمرو موسى الأمم المتحدة بالتدخل لإيجاد حل لهذه الأزمة. فى حين اعتبرت سوريا الهجوم الإسرائيلى نموذجا من نماذج إرهاب الدولة فى أبشع صوره، مطالبة بإطلاق سراح أحمد سعدات وكافة المختطفين. واعتبرت لبنان أن إسرائيل تثبت بهذا العمل ضربها بعرض الحائط كافة المواثيق والأعراف الدولية.

فى حين اعتبر مجلس التعاون الخليجى الهجوم العسكرى على سجن أريحا أنه يكرس الاحتلال، ويفرض سياسة الأمر الواقع بقوة السلاح على حساب الشعب الفلسطينى، وطالب المجلس الأسرة الدولية بموقف واضح بالضغط على إسرائيل لوقف هذه الاعتداءات الوحشية ضد الشعب الفلسطينى، ودعوة اللجنة الرباعية إلى القيام بمسئولياتها تجاه حماية الفلسطينيين. أكثر من ذلك، دعت قطر مجلس الأمن إلى إدانة العملية، وطالبت إسرائيل بإعادة جميع السجناء الفلسطينيين إلى سلطة الاعتقال الفلسطينية، وسحب جميع قواتها من أريحا.

# الموقف الدولى واستراتيجية حماس البديلة

■ أبوبكر الدسوقى *

**تباينت ردود الفعل الدولية والإقليمية والعربية تجاه الفوز التاريخى، الذى حققته حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التى جرت فى ٢٥ يناير ٢٠٠٦، وحصولها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعى (٧٤ من ١٣٢)، وتوج هذا الفوز بتكليفها رسميا بتشكيل الحكومة الفلسطينية لأول مرة فى تاريخها وتاريخ المنطقة العربية، لتصبح شريكا أساسيا فى معادلة الحكم الفلسطينى، وفى قيادة القضية الفلسطينية التى احتكرتها حركة "فتح" لسنوات طويلة جنحت خلالها لخيار الحل السلمى التفاوضى مع إسرائيل، والذى أسفر عن اتفاقيات سلام جزئية مرحلية، تتراجع عنها إسرائيل بين الحين والآخر، بينما آثرت حركة "حماس" خيار المقاومة المسلحة، فقدمت تضحيات هائلة، وتعرض رجالها للبطش والتنكيل والتصفية والاغتيال، الأمر الذى جعلها تبدو أكثر مصداقية أمام الناخب الفلسطينى من حركة "فتح" التى تورط كثير من قادتها فى قضايا الفساد، فى الوقت الذى لم يسفر فيه خيارها السلمى عن نتائج مرضية للشعب الفلسطينى.**

لكن التساؤل الذى شغل الجميع هو: كيف تتولى حركة مقاومة راديكالية مسلحة مسئولية قيادة الحكومة الفلسطينية -وليدة اتفاقيات أوسلو للسلام مع إسرائيل- التى ترفضها حماس أساسا، فضلا عن عدائها المعلن والصريح لإسرائيل، الأمر الذى أثار ذعر الأخيرة وتخوف حلفائها وقلق وترقب الدول العربية والإقليمية، وتفاؤل البعض الآخر؟

ولكن التساؤل الأهم يكمن فى مدى إمكان قيام حركة حماس بتغيير استراتيجيتها فى ظل بيئة خارجية قلقة ومعادية لتوجهاتها، هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال رصد عام للمواقف الدولية والإقليمية والعربية، واستراتيجية حماس للتعامل معها فى ظل التطورات الراهنة.

## أولا- الموقف الدولى :

فقد أحدث فوز حماس غير المتوقع بأغلبية المجلس التشريعى الفلسطينى ارتباكا وانزعاجا فى الموقف الدولى، خاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى، إذ تعتبران حركة حماس منظمة إرهابية يدعو ميثاقها إلى القضاء على إسرائيل، ولا يعترف بحقها فى الوجود، وتقوم بأعمال عنف وترفض السلام مع إسرائيل. ولذا، جاء موقفهما أكثر تشددا، فى حين نهجت كل من روسيا وفرنسا نهجا أكثر اعتدالا، ودعا إلى ضرورة الحوار مع حماس التى تعتبرها موسكو قوة فاعلة فى المجتمع الفلسطينى، باعتبارها حركة شرعية وليست تنظيما إرهابيا متطرفا. ومن هنا، كانت دعوة الرئيس الروسى بوتين السبّاقة لقادة حماس بزيارة بلاده، فى حين جاء موقف فرنسا متواكبا وداعما للموقف الروسى، وأصبحت هناك قناعات مشتركة بين موسكو وباريس فى تأكيد تعزيز فرص الحوار مع حركة حماس واحترام الخيار الديمقراطى للشعب الفلسطينى. ورغم وجود هذا التفاوت النسبى فى المواقف الغربية تجاه حماس، فإنها جميعها لم تخرج عن عباءة اللجنة الرباعية التى اتخذت موقفا محددا.

وقد سعى كل طرف لاتخاذ سياسات، انطلاقا من مواقفه، وهى كالتالى:

موقف اللجنة الرباعية: فبعد مرور أيام قليلة من فوز حماس - وبالتحديد فى ٣٠ يناير ٢٠٠٦- عقدت اللجنة الرباعية اجتماعا فى لندن للتشاور واتخاذ موقف بحكم كونها اللجنة الراعية للسلام وخريطة الطريق بين إسرائيل والفلسطينيين، وهى مكونة من الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، وروسيا الاتحادية. وقد أشار البيان الصادر عن اجتماع لندن إلى التأكيد

(*) سكرتير تحرير المجلة .

على أن حل الدولتين للصراع يتطلب أن ينبذ كل المشاركين فى العملية السلمية العنف والارهاب، ويقبلوا بحق إسرائيل فى الوجود وينزعوا أسلحتهم، وذلك فى إشارة واضحة لحماس للقبول بحل الدولتين ونبذ العنف والاعتراف بإسرائيل ونزع سلاحها(١).

- الولايات المتحدة: فقد كان الموقف الأمريكى هو الأكثر تشددا لاعتبارات مرتبطة بإسرائيل أو وفقا لمصالحها الخاصة، فحركة حماس فى المنظور الأمريكى منظمة إرهابية، وليست حركة مقاومة مشروعة للاحتلال، الأكثر من ذلك أنها تدعو إلى تدمير إسرائيل وعدم الاعتراف بحقها فى الوجود، كما أنها لا تقر باتفاقيات السلام التى وقعتها السلطة الفلسطينية بقيادة فتح مع إسرائيل الأمر الذى يتهدد معه أمن إسرائيل ويصبح معرضا للخطر، إضافة لمرجعيتها الأيديولوجية، كونها تنتمى للتيارات الإسلامية المناهضة للنفوذ الأمريكى فى المنطقة. فالتحدى القائم أمام واشنطن فى صعود طرف لا يقبل بقواعد اللعبة، ذى مرجعيات مناهضة. فرغم كون حماس فصيلا فلسطينيا معارضا وصل إلى سدة الحكم عن طريق انتخابات ديمقراطية شهد المراقبون بنزاهتها وشفافيتها، فإنها قد تشكل سابقة فريدة ومشجعة على وصول تيارات معادية لها إلى الحكم فى المنطقة.

ولذا، سارع أركان الحكم فى واشنطن بالإعلان عن مقاطعة حماس والتهديد بقطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية إذا لم تغير حماس من استراتيجيتها، وتقدر هذه المساعدات بنحو (٤٠٠) مليون دولار سنويا، بلغت إجمالى ما يقارب (١,٥) مليار دولار منذ عام ١٩٩٣(٢). فقد أكد الرئيس بوش أنه من المستحيل مساعدة الحكومة الفلسطينية، وحماس جزء منها، وهى التى تدعو إلى تدمير إسرائيل الطرف الآخر الشريك فى السلام مع الفلسطينيين، طبقا لاتفاق أوسلو ١٩٩٣. أما وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، فقد أكدت أن واشنطن لن تقدم أموالا لحكومة تشكلها حماس، فكيف يمكن أن يكون لها قدم فى السياسة وأخرى فى العنف، مؤكدة أن موقف واشنطن من حماس لن يتغير(٣).

ولذا، سارعت واشنطن باتخاذ عدة سياسات لمواجهة الموقف، بداية بتهديد المسئولين الأمريكيين بقطع المساعدات، وقد عزز من ذلك صدور قرار من مجلس النواب الأمريكى يحث على وقف المعونات الأمريكية المباشرة للسلطة الفلسطينية، وتسعى واشنطن أيضا إلى عزل حركة حماس دوليا بمساعدة حلفائها أو بممارسة الضغوط على الدول الأخرى لمنع الاتصال بحماس أو تقديم المساعدات لها. وقد حملت كوندوليزا رايس فى جولتها الأخيرة لمنطقة ودول الخليج رسائل تفيد هذا المعنى، وقد كشفت جريدة نيويورك تايمز الأمريكية -فى عددها بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٦- عن وجود خطة أمريكية - إسرائيلية لزعزعة استقرار حماس من الداخل، تعتمد على مواصلة الضغوط السياسية والاقتصادية، وحجب الأموال، وتشديد الخناق على الحواجز العسكرية، والتحكم فى المعابر، وطرد العمال الفلسطينيين، وعزل الضفة عن قطاع غزة، واعتبار فلسطين كدولة عدو، والشرطة الفلسطينية كجيش معاد، الأمر الذى تستحيل معه حياة الفلسطينيين، عندئذ يشعرون بوطأة الحياة فى ظل حكم حماس، الأمر الذى قد يؤدى إلى انهيارها من الداخل بالدعوة لاجراء انتخابات مبكرة تعود معها فتح مجددا إلى رئاسة الحكومة، أو إذعان حماس للمطالب الدولية للتعاون. فإذا ما استعصت حماس على الانهيار أو الإذعان، فسيكون الخيار العسكرى بمواجهة إسرائيلية مباشرة ضدها.

ومع ذلك، فقد كانت هناك رؤى أمريكية متزنة تدعو لعدم معاقبة الفلسطينيين، حيث دعا الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر -الذى أشرف على الانتخابات الفلسطينية- إلى تجنب فرض عقوبات ضد حماس، فهى لن تزيد أوضاع الفلسطينيين إلا سوءا، ولن تحول سياسات حماس المتشددة إلى سياسات أكثر اعتدالا، داعيا أيضا إلى بذل مزيد من الجهود الدولية، كى تعدل حماس من سياساتها وتصبح أكثر اعتدالا(٤).

- الاتحاد الأوروبى: الذى يعتبر أحد أهم مصادر التمويل الداعمة للشعب الفلسطينى، حيث يقوم الاتحاد بتحويل ما يقرب من (٦٠٠) مليون دولار سنويا للسلطة الفلسطينية(٥). وكان الاتحاد الأوروبى قد أعلن أنه لن يمول حكومة تقودها حماس إلا بعد أن تعلن الحركة عن اعترافها بإسرائيل وتخليها عن العنف.

ثم عاد الاتحاد الأوروبى ليقترح تحويل المساعدات الأوروبية إلى الرئيس أبومازن مباشرة، وليس إلى الحكومة الفلسطينية من أجل تجنب تحويلها إلى حماس، ثم قرر الاتحاد الأوروبى تقديم مساعدات مالية طارئة للحكومة الفلسطينية الانتقالية لإنقاذها من الانهيار قدرت بـ (١٢٠) مليون يورو، إذ أعلن مفوض الشئون الخارجية فى الاتحاد الأوروبى "بينيتافيريرو" لهيئة الإذاعة البريطانية -فى ٢٨ فبراير ٢٠٠٦- قائلا "علينا أن نمنحهم بعض

---

من الضرورى جدا، بينما يتم تنفيذ نتائج الانتخابات، أن نعرف كيف تكون المرحلة الانتقالية، ومدى أهمية الإجراءات التى يمكن أن تنفذها إسرائيل والولايات المتحدة ....

ومن المهم جدا أن تلعب كل من إسرائيل والولايات المتحدة أدوارا إيجابية. إن أى اتفاق -علنيا كان أو سريا- بين الدولتين لعرقلة المسيرة من خلال فرض العقوبات على الشعب الفلسطينى ستكون له نتائج عكسية ومضاعفات خطيرة. ولسوء الحظ، يبدو أن إسرائيل والولايات المتحدة قد بدأتا فرض العقوبات ....

هذا الإصرار على تركيع حكومة، تتكون من مسئولين منتخبين من حركة حماس من خلال معاقبة المواطنين العاديين، قد يحقق هدفه، ولكن النتائج المتوقعة هى: تعذيب الفلسطينيين الأبرياء، الذين يعانون سلفا من القمع، وإثارة العنف، وزيادة التأثير الداخلى لحركة حماس، والاحترام الدولى لها. ومن الأكيد أن هذا الإجراء الأمريكى لن يجعل حركة حماس أو المتشددين الآخرين يتحولون إلى سياسات أكثر اعتدالا ....

إن إعطاء الفلسطينيين أموالهم لا يشكل تجاوزا لأى مبدأ سياسى، من الممكن أن تستمر المساعدات الإنسانية من خلال الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة، ويجب تشجيع روسيا ومصر ودول أخرى للتأثير على حماس، كى تصير سياستها السلبية أكثر اعتدالا، ولا بد من تشجيع محمود عباس فى جهوده لتخفيف حدة التوتر وتجنب العنف واتخاذ خطوات من أجل سلام دائم.

**الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر**

**واشنطن بوست، ٢٠ فبراير ٢٠٠٦.**

الوقت"(٦). كما أجرى الاتحاد مباحثات مع الحكومة الإسرائيلية من أجل إمداد الأخيرة للفلسطينيين بالخدمات الحيوية من كهرباء ووقود ومياه، على أن يقوم الاتحاد الأوروبى بدفع ثمن هذه الخدمات الحيوية مباشرة لإسرائيل(٧). وخلاصة القول إن الاتحاد الأوروبى يحاول إقناع حماس بتغيير مواقفها عن طريق التهديد بحجب المساعدات المالية عنها وليس عن الشعب الفلسطينى، وبذا يكون أكثر اعتدالا من الموقف الأمريكى.

"ليست لدينا مخاوف من قطع التمويل، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لديهما مصلحة فى استمرار التمويل، لأنهما سيكونان فى وضع حرج من دول العالم فى هذه الجزئية، لو حاولا معاقبة شعب عبر ببساطة عن رغباته الديمقراطية.

**سعيد صيام، عضو المجلس التشريعى، أحد قياديى حركة حماس، واشنطن بوست، ٣٠ يناير ٢٠٠٦.**

- فرنسا: فقد أكدت أن وصول حماس إلى السلطة عن طريق انتخابات حرة، فإن ذلك يمثل إرادة الشعب الفلسطينى، وأنه لابد من احترام هذه الإرادة وعدم الاعتراض عليها، وعبرت عن رفضها لفكرة فرض عقوبات ضد حماس يتحمل تبعاتها الشعب الفلسطينى. ومع ذلك، فلم يخرج الموقف الفرنسى إجمالا عن موقف اللجنة الرباعية، حيث أكد الرئيس الفرنسى شيراك ضرورة اعتراف حماس وقيادتها بإسرائيل وبالاتفاقيات الموقعة معها ونبذ العنف، إلا أن فرنسا لا تعول كثيرا على خيار العقوبات بقدر ما تعول على ضرورة استمرار الاتصالات مع حماس وإجراء حوار معها(٨). ومن هنا، فقد باركت باريس مسعى موسكو للحوار مع قادة حماس بهدف إعادة الأخيرة إلى مواقف تسمح بتحقيق هدف إنشاء دولتين تتعايشان فى سلام بما يدعم مواقف اللجنة الرباعية. وبذا، نلاحظ أن فرنسا تحاول أن تكون أكثر استقلالية عن مواقف واشنطن بشكل عام، وهى تحاول دعم المواقف الأكثر اعتدالا واستقلالا عن واشنطن دون الصدام معها.

- روسيا: اتخذت موقفا أكثر جرأة من نظيراتها الأوروبية، أو أطراف اللجنة الرباعية، بدعوة الرئيس الروسى بوتين لقادة حماس بزيارة موسكو بعد أيام من فوزها، دون التشاور مع شركائه فى الرباعية مستبقا بموقفه المغاير كافة الأطراف الغربية، إذ عبرت موسكو بذلك عن احترامها لإرادة الشعب الفلسطينى وتأكيدها شرعية حركة حماس، باعتبارها قوة فاعلة فى المجتمع الفلسطينى وليست تنظيما إرهابيا، فى حين أعربت حركة حماس عن تقديرها للموقف الروسى، باعتباره موقفا متميزا سيؤدى إلى قدر من التوازن الدولى. واعتبرت موسكو أن الدعوة للحوار هى السبيل الوحيد لتعزيز عملية السلام، فى حين اعتبرت مصادر روسية غير رسمية أن الولايات المتحدة مخطئة بمعاملة حماس كحركة إرهابية بعد انتصارها السياسى، وأنه يجب ألا تقطع مساعداتها عن الفلسطينيين.

وقد أرسلت روسيا توضيحات لشركائها فى اللجنة الرباعية حول تحركاتها تجاه حماس، والتى هدفت من خلالها إلى تقريب وجهات النظر بين حماس ومطالب اللجنة الرباعية. وبالفعل، كان التوجه الروسى فى اتجاه إقناع حماس بتغيير مواقفها والتعامل ببراجماتية أكثر مع إسرائيل والمضى قدما فى اتجاه التسوية من خلال المفاوضات(٩).

ولا يخفى على أحد أن الموقف الروسى ينطلق من ثوابت محددة، إذ تحاول روسيا -وريثة الاتحاد السوفيتى والعضو الدائم بمجلس الأمن- أن تؤكد استقلالية القرار الروسى عن السياسة الأمريكية. لذا، فهى تحاول أن تستعيد دورها فى عملية السلام ،أو أن تقوم بدور سياسى فى المنطقة من خلال القوى المناوئة للمشروع الأمريكى، وحتى تكف واشنطن يدها عن التدخل فى الشيشان.

## ثانيا- الموقف الإقليمى :

ويتمثل فى موقف كل من إيران وتركيا، حيث اتسم الموقف الإقليمى بالتفاوت النسبى بين التفاؤل الفرح لإيران، والترقب الحذر لتركيا، رغم أهمية كلتا الدولتين بالنسبة لحماس، فالأولى نموذج للإسلام الثورى ولها توجهات مقاربة لحماس، رغم الاختلاف المذهبى بينهما، ولكن إيران تشارك حماس عداءها المعلن لإسرائيل ورفضها للسلام. أما تركيا، فهى دولة مسلمة يحكمها حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية فى ظل نظام حكم علمانى، ولها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة وإسرائيل، فهى نموذج للتعايش بين الإسلاميين والعلمانيين فى إطار من الواقعية البراجماتية.

- موقف إيران: أعربت طهران عن فرحتها بفوز حماس، وهنأتها على فوزها، مشيدة باختيار الناخبين مواصلة النضال والمقاومة ضد الاحتلال. وقد دعا مرشد الثورة الإيرانية على خامنئى -خلال استقباله خالد مشعل فى طهران- الشعوب الإسلامية إلى تقديم مساعدة مالية سنوية للقضية الفلسطينية(١٠)، وقد تعهدت إيران رسميا فى ٨ مارس ٢٠٠٦ بتقديم مساعدة مالية للسلطة الفلسطينية، حيث أعلن على لاريجانى، أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى، أن بلاده ستقدم قطعا دعما ماليا لحكومة حماس حتى يمكنها الوقوف أمام قمع أمريكا، كما صدق البرلمان الإيرانى على تشكيل لجنة دعم الثورة الإسلامية فى فلسطين لتقديم الدعم المالى والمعنوى للشعب الفلسطينى فى مقاومته للاحتلال(١١).

ورغم قوة الدفع الهائلة التى فجرها فوز حماس لتنمية علاقاتها بإيران، فإن العلاقة بينهما لن ترقى لدرجة الحليف الاستراتيجى، وذلك لمجموعة من الأسباب، أهمها حرص حماس على علاقاتها القوية بالدول العربية (السعودية - الامارات - مصر) كما أن حماس لا تقر لإيران بزعامتها للعالم الإسلامى مثل حزب الله. أما إيران، فهى تفضل حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين عن حماس، ومساعداتها المالية لحلفائها -حزب الله فى لبنان- شجيحة(١٢). ومع ذلك، تعتبر إيران نفسها المنتصر الأول بعد فوز حماس فى الانتخابات الفلسطينية، وذلك نكاية فى إسرائيل والولايات المتحدة التى تلاحقها بالضغوط والتهديدات على صعيد الملف النووى، فى حين قد تساوم إيران الولايات المتحدة بمواقفها تجاه حماس وسوريا وحزب الله، مقابل تخفيف الولايات المتحدة لضغوطها على طهران.

- تركيا: إحدى القوى الإقليمية المؤثرة والفاعلة فى أحداث المنطقة بحكم الامتداد الجغرافى الطبيعى وبحكم العلاقات التاريخية والروابط المشتركة، وهى تحاول ممارسة دورها الإقليمى فى ظل حكومة رجب طيب أردوغان التى تمثل حزب العدالة والتنمية الإسلامى، الذى تعود جذوره إلى حركة الإخوان المسلمين. وقد حافظت هذه الحكومة على علاقات تركيا الوثيقة بإسرائيل، اتساقا مع متطلبات سياستها الخارجية ومصالحها المتشعبة مع الولايات المتحدة وأوروبا. وقد أعلنت تركيا عن رغبتها فى القيام بدور الوسيط، وفقا لمبادرة رئيس الوزراء التركى -التى كشف عنها فى منتدى دافوس- حيث أكد أنه بحث مع الرئيس

الباكستانى برويز مشرف مبادرة مشتركة، يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامى دور فيها، تنطوى على قيام تركيا -وربما باكستان معها- بدور الوسيط على أساس التبادلية بين إسرائيل وحماس، بحيث تكف حماس عن عدم الاعتراف بإسرائيل، وتكف إسرائيل عن عدم الاعتراف بحماس فى الحكومة(١٣).

وقد جاءت زيارة حماس لتركيا فى إطار رغبة الأخيرة فى ممارسة دورها الإقليمى، حيث عقدت عدة لقاءات مع متخذى القرار فى أنقرة بصفتهم الحزبية، رغم انتقادات إسرائيل ومعارضتها للزيارة المفاجئة التى لم يعلم بها سوى الأمريكيين وفى اللحظات الأخيرة، وبذلك، فقد استبقت ردود فعل الولايات المتحدة وأوروبا. ومع ذلك، فقد استجابت لضغوط الولايات المتحدة، وعدل رئيس وزرائها أردوغان عن استقبال وفد حماس، حتى ولو بصفته الحزبية، واقتصرت اللقاءات على وزير الخارجية، بصفته الحزبية، وقادة آخرين من حزب العدالة والتنمية. ومع ذلك، فقد نجحت أنقرة فى دعوة المجتمع الدولى إلى ضرورة إعادة النظر فى موقفه من حماس بعد فوزها فى انتخابات حرة وديمقراطية. وقد يفسر ما قامت به تركيا على أنه محاولة لممارسة دورها الإقليمى على مستوى القضية الفلسطينية، وقد تكون رسالة للأوروبيين بأن أنقرة يمكنها أن تتجه شرقا.

> "وفر انتصار حماس المذهل لبعض الزعماء فى الغرب الفرصة لكشف مراءاتهم والكيل بمكيالين، فقد انضم عدد من الزعماء الأوروبيين إلى الرئيس بوش فى مناشدته حماس التخلى عن العنف والاعتراف بإسرائيل، دون أن يدلوا بكلمة استنكار واحدة لسياسة إسرائيل فى اغتيال المناضلين الفلسطينيين، وسرقة الأراضى، وتدمير المنازل، وخنق الاقتصاد الفلسطينى بواسطة عدد لا يحصى من العقبات والحواجز. هكذا، تم استنكار إرهاب حماس. أما إرهاب الدولة الإسرائيلى، فقد غضوا النظر عنه بل أيدوه".
>
> **باتريك سيل، متخصص بريطانى فى شئون الشرق الأوسط، الحياة، ٣ فبراير ٢٠٠٦.**

### ثالثا- الموقف العربى:

تفاوتت ردود الفعل العربية تجاه فوز حركة حماس بين الارتباك والتفاؤل، لكن الاتجاه العربى العام يصب فى اتجاه مساعدة "حماس" كجزء من الالتزام العربى الثابت بمساندة ودعم القضية الفلسطينية، رغم ما قد يترتب على هذا الفوز من تداعيات على المستوى الداخلى بما يمثله ذلك من تشجيع للتيارات الإسلامية الأخرى فى باقى البلدان العربية. ولكن الموقف العربى قد يتفاوت من دولة لأخرى -كل وفق حساباته ومصالحه- وقد تضطر دول عربية إلى إعادة رسم سياساتها تجاه القضية الفلسطينية بعد وصول حماس للحكم، بعد أن اعتادت التعامل مع فتح بمفردها فى قيادة القضية الفلسطينية.

- بالنسبة لمصر: الالتزام بدعم القضية هو التزام ثابت وأصيل فى السياسة الخارجية المصرية. وقد رحبت مصر -على لسان رئيسها حسنى مبارك- بفوز حماس المفاجىء، مشيدا بنزاهة التجربة الفلسطينية. ومن هنا، كانت زيارة حماس للقاهرة، العاصمة العربية الأولى التى لها دور واضح فى القضية، ولها علاقاتها الوثيقة مع جميع أطرافها وفصائلها فى الداخل والخارج. وقد كانت مصر سباقة فى مد جسور التفاهم والحوار مع حماس من خلال تبنيها حوارات الفصائل الفلسطينية بالقاهرة. ويمكن لحماس أن تستفيد من مقومات مصر ودورها الحيوى وعلاقاتها الخارجية بفتح قنوات اتصال على العالم الخارجى، واكتساب مهارات الاستماع والتفاوض من خلال رؤى قائمة على الحسابات الواقعية.

وقد أكدت مصر لقادة حماس موقفها الداعم للشعب الفلسطينى، وشددت على أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وتجنب الانقسام والاقتتال بين أبناء الشعب الفلسطينى، والتعامل مع الواقع بعقل مفتوح دون التخلى عن المبادىء. وشددت مصر أيضا على أنه أيا كان الفائز فى الانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية، فعليه أن يتعامل مع التوافق الدولى العام حول قضية السلام فى الشرق الأوسط، وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة. وقد حرص الرئيس مبارك - فى اتصالاته وجولاته الأخيرة بالخارج - على امتصاص حالة القلق الغربى، مطالبا بضرورة إعطاء حماس الفرصة ومتسعا من الوقت(١٤).

ولا شك فى أن وجود حماس فى السلطة سوف يرتب أعباء جديدة على الدبلوماسية المصرية التى ينطلق دورها أساسا فى الملف الفلسطينى على قاعدة التفاهم والتنسيق بينها وبين إسرائيل وفلسطين، والذى قد يفتقد إذا لم يحرص عليه الطرفان، كما أن الصدام المتوقع بين حماس وإسرائيل -إذا لم يحدث أى تقدم بينهما- سوف يلقى بتبعاته على القاهرة التى تجد نفسها على خط التماس المباشر مع إسرائيل إذا قدر لها إدارة غزة، أو حدوث انفلات أمنى على الحدود. ولكن فى كل الأحوال، سوف تبقى مصر على التزاماتها الدولية وخيارها نحو السلام.

السعودية : فقد رحبت بفوز حماس، واعتبرته تعبيرا عن إرادة الشعب الفلسطينى، وطالب الملك عبدالله بن عبدالعزيز المجتمع الدولى بقبول نتائج الانتخابات الفلسطينية والتعامل مع حماس بشكل موضوعى، وتجنب الأحكام المسبقة والمواقف المتعجلة، داعيا حركة حماس إلى تشكيل حكومة تعمل على تحقيق تقدم فى عملية السلام(١٥).

وينطلق الموقف السعودى من التزام ثابت وأصيل فى السياسة الخارجية السعودية بنصرة القضايا العربية والإسلامية، وبخاصة القضية الفلسطينية، بغض النظر عن الفصيل الذى يحكم. وقد عمدت السعودية إلى تأكيد استمرار مساعداتها المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عام ١٩٩٣ وحتى الآن، والتى بلغت قرابة (٣٦١) مليون دولار، وذلك لتمكين السلطة من الوفاء بالتزاماتها الداخلية، وحذرت من تداعيات منع المساعدات الدولية عنها.

وهناك جهود عربية تجرى حاليا لإقناع حماس بقبول مبادرة السلام العربية التى أطلقها الملك عبد الله (ولى العهد السعودى آنذاك) فى قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢، والتى تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وفقا لحدود ١٩٦٧.

قطر: دعت على لسان أميرها الشيخ حمد بن خليفة إلى ضرورة دعم حماس، معتبرا موقف بلاده مثل موقف مصر التى اعتبرت أن حماس جاءت للحكم بطريقة ديمقراطية، مؤكدا استمرار دعم قطر للمشاريع الصناعية والطبية فى الأراضى الفلسطينية(١٦). والأكثر من ذلك أن قطر سعت لتقريب وجهات النظر بين قادة حماس والأردن التى أبعدت قادة الحركة عنها فى سبتمبر ١٩٩٩، من خلال زيارة وزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم، وذلك فى إطار الجهود العربية الرامية إلى وضع خطة عمل عربية للتحرك المشترك من خلال مشروع قرار عربى يستند إلى المبادرة السعودية للعرض على قمة الخرطوم العربية(١٧).

سوريا: كانت أكثر الدول العربية ابتهاجا بفوز حماس وإن لم تعلن ذلك صراحة، لأن هذا الفوز يعزز من موقفها تجاه إسرائيل، ويعطيها أوراق ضغط إضافية، كما يخفف من الضغوط الأمريكية والدولية، ويكسر الحصار الذى تحاول الولايات المتحدة فرضه عليها منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى، كما يعطى هذا الفوز دعما معنويا لجبهة الصمود التى تمثلها دمشق وطهران وحزب الله. ولكن إمكانيات التأثير السورى على حماس تخضع لحسابات أخرى تحددها حماس بنفسها.

لبنان: فقد جاء فوز حماس ليعزز من موقف حزب الله، ولكنه ألقى بتحديات جديدة على الداخل اللبنانى فيما يتعلق بالوجود الفلسطينى فى المخيمات وإمكان ضبط ونزع السلاح منها، وكذلك من المقاومة اللبنانية ممثلة فى حزب الله وفقا للقرار ١٥٥٩، فى حين أن أهم أولويات حماس الاستمرار فى أعمال المقاومة ضد إسرائيل، الأمر الذى يضع الحكومة اللبنانية أمام تحديات جسام.

الأردن: وهى الدولة العربية الثانية التى وقعت اتفاق سلام مع إسرائيل، ولها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، ولها دور حيوى فى إطار عملية السلام، فقد رحبت بفوز حماس وهنأت قادة حماس فى الداخل الفلسطينى، رغم الخلافات القائمة بين الأردن وقادة حماس فى الخارج (مشعل وأبو مرزوق) اللذين تم إبعادهما من العاصمة الأردنية عمان عام ١٩٩٩. ويشوب الموقف الأردنى بعض القلق والخوف من انتقال عدوى انتصار حماس إلى النظام الأردنى الذى يضم تيارا إسلاميا قويا، ولكن استمرار دعم الأردن للقضية الفلسطينية وسلطة حماس مرهون بتغيير الأخيرة لمواقفها وخطابها(١٨).

ويمكن القول عموما إن استمرار الموقف العربى السائد لحكومة حماس سيتوقف إلى حد بعيد على قدرة حماس على تفهم طبيعة الموقف الراهن، وطبيعة سياساتها واستراتيجيتها المقبلة تجاه الداخل والخارج.

## رابعا- استراتيجية حماس البديلة :

من الصعب التكهن حاليا بإمكان قيام حركة حماس بتغيير استراتيجيتها وثوابتها التقليدية التى أكسبها شرعيتها الحالية، ولكن تظل احتمالات التغيير قائمة، فالعبرة ليست بالتمسك بالاستراتيجيات بقدر تحقيق نتائج إيجابية على الأرض. فحركة حماس تؤكد أن هدفها هو تحرير فلسطين، وتكوين دولة إسلامية فى فلسطين بتعريفها التاريخى، وأن المقاومة المسلحة هى خيارها الاستراتيجى، وأن عدم الاعتراف بإسرائيل هو أحد ثوابتها، وقد يكون هذا الخطاب من حماس -الحركة- أمرا مقبولا، ولكن حماس -الحكومة- ستجد نفسها مكبلة بالعديد من الضغوط أو القيود التى قد تجبرها على تغيير استراتيجيتها بأخرى بديلة، أو التمسك باستراتيجيتها الثابتة والقبول بالتنازل عن السلطة والعودة إلى مواقعها النضالية من جديد. وبين هذا وذاك، تحاول حماس الصمود.

أ- توجهات نحو الصمود : حيث سعت حماس إلى تنفيذ مجموعة من السياسات لدعم الصمود أمام الضغوط والتهديدات الدولية فى ظل نشوة الانتصار غير المتوقع، وهذه السياسات تمثلت فى :

– محاولة إيجاد مصادر تمويلية بديلة، لتعويض الحجب المتوقع للمساعدات من خلال الاعتماد على إيران والدول العربية والإسلامية والدول الصديقة، إلا أن هذه السياسة غير مضمونة للوفاء بالتزامات السلطة المالية التى تقدر بمليارى دولار. وبافتراض توافر المقدرة المالية لهذه الأطراف، فإن الحسابات السياسية الخاصة بكل طرف سوف تحول دون استمرار هذه المساعدات فى وقت ما.

– محاولة بناء تفاهمات مع الدول الصديقة، وفتح قنوات اتصال معها من خلال القيام بجولات مكوكية دولية لشرح وجهات نظر الحركة، ومحاولة كسب تعاطف ودعم هذه الدول. وقد قامت حماس بالفعل بجولات خارجية لمصر وتركيا وروسيا وإيران والسودان والإعداد لسلسلة جولات أخرى للإمارات والكويت والسعودية ودول أمريكا اللاتينية.

– محاولة كسب ود الأطراف الدولية المناهضة للسياسة الأمريكية، وإقامة علاقات جديدة للحصول على الدعم السياسى والمادى، مثل إيران، فى حين رحب هوجو شافيز رئيس فنزويلا باستقبال قادة حماس فى عاصمة بلاده (كراكاس) المعارضة للهيمنة الأمريكية.

– حرص حماس على استقلالية قرارها، وعدم السماح لأى طرف بالافتئات أو فرض وصاية عليها، أو التحدث باسمها، سواء كانت دولا صديقة، مساندة أو ممولة، فحماس حريصة على ألا تكسب طرفا على حساب علاقاتها بباقى الأطراف، وظهر ذلك فى رد حماس العقلانى على دعوة الظواهرى (الرجل الثانى فى تنظيم القاعدة) لحماس برفض السلام ومواصلة الكفاح المسلح وعدم الدخول فى العملية السياسية، ومقاطعة علمانيى فتح الذين باعوا فلسطين ورضوا بالفتات، حيث أوضحت حماس أن الظواهرى لا يعبر سوى عن رأيه وأن الأوضاع على الساحة الفلسطينية تقتضى دخول العملية السياسية، وأن ذلك لا يعيبها، ما دامت تستند على المقاومة، وترفض الخضوع للضغوط الخارجية مع احترام رأى المخالفين، وأن قيادة حماس وحدها هى التى تتخذ القرارات والمواقف التى تكون فى مصلحة الشعب الفلسطينى(١٩).

> "لن نتخلى أبدا عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وليس هناك من شىء فى الدنيا يمنع حماس من مواصلة النضال من أجل هدفها فى العودة والتحرير .. نزاعنا ليس دينيا، بل هو سياسى .. لن نعترف بأى دولة تسرق أرضنا وتنكر حقوقنا الوطنية .. إذا كانت إسرائيل مستعدة لقبول هدنة طويلة الأمد، فنحن على استعداد للتفاوض عليها، حماس تطلب من إسرائيل المعاملة بالمثل، حماس مستعدة لوقف العمليات الاستشهادية، إذا أوقفت إسرائيل من جانبها عمليات الاغتيال المستهدف".
>
> **خالد مشعل، رئيس المكتب السياسى لحركة حماس، الجارديان البريطانية، ٣١ يناير ٢٠٠٦.**

– واقعية أطروحات حماس، التى لا تخلو من وجاهة. فقادة حماس يعرفون أنفسهم بكونهم مقاومة شرعية ضد الاحتلال، ويؤكدون أنهم لن يعترفوا بإسرائيل كدولة لها كيان، ولكنهم سيعترفون بها كواقع مؤقت على الأرض، أى اعتراف تكتيكى وليس استراتيجيا، وقد يكون ذلك كافيا فى المرحلة الحالية. وبالنسبة للمقاومة، فقد أعلنت حماس أنها ستقوم بضوابط تحددها مصلحة الشعب الفلسطينى وباتفاق جميع الفصائل الفلسطينية، كما أبدت حماس استعدادها لعقد هدنة طويلة مع إسرائيل بشروط محددة يلتزم بها الطرفان، كما أعلنت حماس أيضا عن استعدادها للحوار والتفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة على أساس من الندية والتكافؤ والمعاملة بالمثل(٢٠). وقد طرحت حماس فى موسكو عرضا بوقف العمليات الاستشهادية

إذا أوقفت إسرائيل أعمال العنف ضد المدنيين الفلسطينيين.

ب- عوائق سياسية : ومع ذلك، فهناك عوائق كثيرة قد تحد من تطلعات حماس نحو الصمود، وقد تدفعها إلى استبدال استراتيجيتها بأخرى بديلة. وتتعدد هذه العوائق على كافة المستويات، ومنها :

- وجود بيئة دولية معادية لثوابت حماس الاستراتيجية، قد تمارس ضغوطها، بدءا بقطع المساعدات وانتهاء بتوفير رعاية دولية لإسرائيل تمكنها من استباحة كل الداخل الفلسطيني، وتدمير كل ما تم إنجازه.

- تراجع الخيار العسكرى العربى فى مواجهة إسرائيل، فحماس لن تجد طرفا يقاتل معها، فى ظل التوافق العربى العام على خيار التسوية السلمية نهجا لحل الصراع العربى - الإسرائيلى فى إطار المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل.

- التشكك فى مصادر التمويل البديلة، ومدى قدرتها على تقديم المساعدات المالية، ومدى استمرارها فى ذلك، فضلا عن الحسابات الخاصة بكل طرف ومصالحه. فإيران مثلا قد يسبب تمويلها لحماس حرجا دوليا لها تستفيد منه الولايات المتحدة فى تضييق الخناق عليها، واستصدار قرارات دولية لمعاقبتها، باعتبارها من الدول الراعية للتنظيمات الإرهابية.

- معارضة حركة فتح : فرغم عدم فوز فتح بالأغلبية فى المجلس التشريعى، إلا أن كوادر فتح متغلغلة فى الشارع الفلسطينى وفى الجهاز الحكومى والأمنى، هذا فضلا عن سيطرتها على مؤسسة الرئاسة الفلسطينية، كل ذلك قد يمكنها من العمل على إفشال حماس فى مهمتها.

- القيود التشريعية : فالسلطة الفلسطينية أنشأتها اتفاقيات أوسلو، والتى ترفضها حماس، ومع ذلك فهى لا تستطيع تغيير هذه الاتفاقيات، لأن ذلك يستلزم موافقة أغلبية الثلثين فى البرلمان، وحماس لا تملك هذه الأغلبية الآن، وبذلك تصبح أوسلو ملزمة لها. وطبقا لأوسلو، فإن آليات صنع السياسة الخارجية تصبح من اختصاصات منظمة التحرير الفلسطينية التى يرأسها الرئيس أبو مازن. أما واجبات الحكومة التى من المفترض أن تقوم بها حماس، فتنحصر فى إدارة الشئون الحياتية للشعب، مثل تأمين موارد الكهرباء والماء، الذى تسيطر عليها إسرائيل أساسا، الأمر الذى ستصبح معه حماس مضطرة للتعامل مع إسرائيل(٢١).

وخلاصة القول إن حركة حماس قد تجد نفسها مضطرة للقبول بتغيير استراتيجيتها، والبحث عن استراتيجية بديلة ترتضيها جميع الأطراف فى إطار معايشة التجربة الواقعية وما ستفرزه من ضغوط، لكن لن تتنازل حماس عن مواقفها فجأة وبدون ثمن، فقد تقبل بالتنازل التدريجى عن مواقفها، مقابل الاستجابة التدريجية لمطالبها، وإلا فالعودة لقواعدها النضالية مرة أخرى. فالحركة لم تنتصر سياسيا كى تستسلم للتعنت والجمود الذى صبغت به إسرائيل عملية التسوية، وعدم التزامها بكل اتفاقيات السلام دون مواجهة أو ضغوط، وهذه مسئولية الأطراف الدولية الراعية لعملية السلام فى الشرق الأوسط التى قد تجد نفسها فى مأزق كبير لا مخرج منه سوى بمبادرات خلاقة وفعالة من الجميع.

## المراجع :


١- الحياة، ١ فبراير ٢٠٠٦.

٢- الاهرام المسائى، ١١ فبراير ٢٠٠٦.

3- www.washingtonpost.com, 30/1/2006.

4- www.washingtonpost.com, 20/2/2006.

5- www.arabs48.com, 7/3/2006.

6- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news, 6/3/2006.

7- www.aad-online.net, 9/3/2006.

٨- الشرق الأوسط، ٧ مارس ٢٠٠٦.

9- www.aljazeera.net, 9/3/2006.

١٠- الحياة، ٢١ فبراير ٢٠٠٦.

11- www.demana.com/articles, 9/3/2006.

12- www.al-ayyam.com/2news/site, 9/3/2006.

١٣- الحياة، ٣ فبراير ٢٠٠٦.

١٤- الحياة، ٢٣ فبراير ٢٠٠٦.

١٥- الحياة، ٣ فبراير ٢٠٠٦.

١٦- الحياة، ٢٨ فبراير ٢٠٠٦.

١٧- الحياة، ٢١ فبراير ٢٠٠٦.

١٨- مجلة القدس، العدد (٨٧)، مارس ٢٠٠٦.

١٩- الحياة، ٦ مارس ٢٠٠٦.

٢٠- الحياة، ٢٧ فبراير ٢٠٠٦.

٢١- الحياة، ٣ فبراير ٢٠٠٦.

# مستقبل العلاقة بين حكومة حماس ورئاسة أبو مازن




**تشهد الساحة الفلسطينية، منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦، تداعيات ومتغيرات عدة، اتسم بعضها بالتوتر على مستويين: المستوى القيادي المتمثل في احتدام الجدل وتبادل الاتهامات بين كوادر حركة فتح وقيادتها(١)، والمستوى الشعبي المتمثل في المظاهرات والمسيرات المسلحة، التي شارك فيها شبان فتحاويون غاضبون من الحركة بعد ما منيت به من فشل، مطالبين لجنتها المركزية بالاستقالة، ومحذرين من أي مشاركة فتحاوية في حكومة تشكلها "حماس"(٢).**

وقد كشف هذا عن مدى الصعوبات التي ستواجهها حماس في تشكيل حكومتها الأولى لإدارة أجهزة ومؤسسات السلطة التي أسستها حركة "فتح"، وزجت فيها ما يصل إلى ١٥٠ألف موظف، غالبيتهم العظمى من أعضائها وكوادرها وقيادتها(٣)، وهو ما دعا أحد أبرز الشخصيات التشريعية المستقلة الدكتور (عزمي الشعبي)، لأن يقول: "فلنتخيل وضعا يرفض فيه قائد جهاز أمني، وهو من فتح، تنفيذ أمر صادر عن وزير الداخلية، وهو من حماس، ألا يؤدي هذا لحدوث التصادم والانهيار؟(٤)".

ويثير ذلك عدة تساؤلات، منها: هل تستطيع "حماس" أن تشكل حكومة قوية قادرة على العمل؟ وهل يمكنها التنازل عن ثوابتها وقبول الشروط المفروضة عليها كي تكلف بتشكيل الحكومة؟ وما مصير أجهزة ومؤسسات السلطة التي أقيمت على أساس هيمنة "فتح" على النظام السياسي؟ وما هو المتصور عن شكل العلاقة بين حكومة حماس ورئاسة فتح؟

### أولا- شكل النظام السياسي الفلسطيني :

قبل استشراف شكل العلاقة المؤسساتية بين "فتح" و"حماس"، لا بد من التعرف أولا على شكل النظام السياسي الفلسطيني. فبالعودة إلى القانون الأساسي المعدل والصادر في مارس ٢٠٠٣، يتضح أنه نظام مختلط يجمع ما بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، ويشكل هذا النظام أحد العوائق أمام تفرد أي من مؤسسة الرئاسة أو الحكومة بالقرار السياسي(٥). وينظم القانون الأساسي - الذي يعتبر بمثابة الدستور المؤقت للسلطة الفلسطينية - العلاقة بين أطراف السلطات الثلاث، فهو المرجعية الأولى لأي تداخل في صلاحياتها.

وبالرغم من أهمية ذلك القانون، إلا أنه قد ولد متعسرا. فمنذ أن بدأ المجلس التشريعي أعماله عام ١٩٩٧، ثار جدل صاخب بين المجلس والسلطة التنفيذية حول طرح مسودة القانون الأساسي ومناقشتها، مما أدى إلى تعطيل مشاريع قوانين كثيرة، وأبقى السلطة التنفيذية دون مرجعية قانونية وبالتالي طليقة اليدين، كما استخدمت رئاسة السلطة موقعها في منظمة التحرير الفلسطينية للاستقواء على المجلس التشريعي عبر الإصرار على أن المنظمة هي المرجعية العليا لعمل المجلس (وللسلطة التنفيذية)، والتحذير من محاولات تجاوز المنظمة وشطب دورها(٦)، ولم يتمكن المجلس التشريعي بسبب صراعه مع مؤسسة الرئاسة من إقرار أول قانون أساسي فلسطيني سوى في عام ٢٠٠٢، وهو ما صبغ النظام السياسي الفلسطيني - منذ اتفاقية أوسلو - بصبغة الفردية، إذ إنه نظام قائم على فرد متمثل في شخص رئيس السلطة "عرفات" الذى عمل على إيجاد مراكز قوى ذات مصالح متضاربة، ولكنها في الوقت نفسه مدينة له(٧)، وطفت عيوب النظام السياسي - فترة عرفات - على السطح، خاصة عندما استحدث منصب رئيس الوزراء الذي سلب بعضا من سلطات عرفات، مما أدى إلى سلسلة من الأزمات داخل حركة فتح، بل فيما بين قيادات السلطة.

### ثانيا - العلاقات بين السلطات طبقا للقانون الأساسي:

يمثل النظام المختلط عقبة أمام استئثار أي من المؤسستين (الرئاسة أو الحكومة) بالقرار، إلا أن النظام الفلسطيني يمنح رئيس السلطة صلاحيات واسعة تقابلها صلاحيات غامضة للحكومة، مما يؤدي إلى تضارب وتداخل بين المؤسستين. وبتشكيل حكومة جديدة برئاسة حماس، تبرز مخاوف عديدة من حدوث أزمة سياسية سببها وجود رأسين للسلطة، خاصة أن رئيس السلطة مازال يتمتع بصلاحيات غير محددة، إذ يجمع بين

(*) باحثة متخصصة فى الشئون الفلسطينية .

رئاسة السلطة ورئاسة منظمة التحرير الفلسطينية التي ما فتئت تضع يدها على الملف السياسي، وعلى السياسة الخارجية بكل تفاصيلها من مفاوضات وغيرها أيضا، بينما تقتصر صلاحيات الحكومة على وضع وتنفيذ برنامج إدارة الحياة اليومية للشعب الفلسطيني في الداخل(٨). كما يمنح القانون الأساسي الفلسطيني صلاحيات واسعة لرئيس السلطة الوطنية خصوصاً في مجال الأمن والتشريع، بينما يحصر دور رئيس الحكومة في الشئون الداخلية، وهو ما أدى إلى وقوع خلافات عدة بين الرئيس عرفات وحكومة أبو مازن.

لقد كان منتظرا من تعديل القانون الأساسي الصادر عام ٢٠٠٣ توضيح الصلاحيات الخاصة بكل مؤسسة من مؤسسات السلطة، إلا أنه جاء ليضفي حالة من الغموض بين مهامها، خاصة مع إغفاله عدة جوانب كانت في أمس الحاجة إلى تنظيم، مما أدى إلى وقوع خلل واضح وتناقض في العلاقة الدستورية والقانونية والوظيفية بين الرئيس ورئيس الوزراء. ولقد صرح رئيس لجنة صياغة الدستور، الدكتور أحمد الخالدي، بأن القانون الأساسي "يحتوي على تناقضات".

فقد جاءت المادة (٣٨) والمستحدثة لتحديد السلطات التنفيذية لرئيس السلطة لتقول: "يمارس رئيس السلطة الوطنية سلطاته ومهامه على الوجه المبين في هذا القانون"(٩) من دون تحديد لهذه السلطات بشكل دقيق وواضح، ثم جاءت المادة (٣٩) لتمنح رئيس السلطة مزيدا من الصلاحيات بحكم أنه القائد الأعلى للقوات الفلسطينية، إذ إن أجهزة الأمن الفلسطينية مرتبطة بشكل مباشر برئيس السلطة لكونه رئيسا لمجلس الأمن القومي(١٠). وحسب قانون خدمة قوى الأمن الفلسطيني، يستطيع بشكل مباشر ودون الرجوع إلى أحد أن يعين قائد الأمن الوطني ويستطيع عزله. أما المادة (٤٥) المستحدثة، والتي إن ألغت صلاحية رئيس السلطة بتشكيل الحكومة وأوكلته إلى رئيس الوزراء، فإنها رهنت بقاءها بقرار من رئيس السلطة، حيث منحته حق إقالة رئيس الوزراء من غير ربطها بأسباب موجبة(١١)، إضافة إلى إغفال القانون الأساسي لذكر تشكيل مجلس الوزراء ممن يحظى بالأغلبية في الانتخابات التشريعية. وتبعا لذلك، فإن رئيس السلطة ليس محكوما بقانون من أجل أن يكلف شخصا من الغالبية البرلمانية بتشكيل الحكومة، بل يستطيع أن يكلف شخصا من أي طرف يريد رئاسة الحكومة ومن حقه أن يقيل أي رئيس حكومة(١٢). كما جاءت المادة (٦٦) المستحدثة أيضا لتضع مهلة دستورية أمام رئيس الوزراء المكلف للانتهاء من تشكيل الحكومة، فلم يكن هذا التحديد قائما عندما كان رئيس السلطة هو الذي كان يتولى آليات تشكيل الحكومة. وفي حالة فشل المكلف الأول خلال المهلة الدستورية في تشكيل الحكومة، يقوم رئيس السلطة بتكليف آخر(١٣).

ورغم أن العلاقة بين السلطة والحكومة هي علاقة مشاركة سياسية، وكلتاهما محكومة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعد المؤسسة الناظمة لكل هذه المؤسسات، لم يستطع القانون الأساسي - أمام سلطات عرفات - أن يوسع من مهام رئيس الوزراء، أو - على الأقل - أن يحددها بشكل دقيق، إلى أن زادت وطأة الضغوط على عرفات وأرغم على قبول التعديل الدستوري، فجاءت هذه الضغوط من قوتين : قوة دولية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها إسرائيل، وقوة إقليمية متمثلة في مصر، إلا أن السلطات التي تمتع بها أبو مازن وهو في رئاسة الوزراء عند مواجهة عرفات لم تكن راجعة إلى قوة القانون الأساسي بقدر ما كانت ترجع إلى قوة اللجنة الرباعية ورغبتها في أن يكون له مثل هذا النفوذ، والتي تدعي أنها تسعى لتطوير النظام السياسي للسلطة الفلسطينية لتحسين حياة الشعب الفلسطيني. فإذا ما حاولنا استرجاع تاريخ إقرار المجلس التشريعي للقانون الأساسي الفلسطيني، فسنجده يعود إلى أكتوبر ١٩٩٧، وبقي مخبأ في أدراج مكتب الرئاسة الفلسطينية إلى أن جاءت اللجنة الرباعية الدولية وطرحت مشروعها الإصلاحي، فاستحضر القانون وطرح للتعديل ليتم الاستناد إليه في استحداث المناصب الجديدة. وبين شد رئيس السلطة وجذب الرباعية، ضاعت أهم ملامح القانون الأساسي، مما تسبب في تفجر الأوضاع والانفلات الأمني في فلسطين بما كان ينذر بحرب أهلية ما بين السلطة والكوادر الفتحاوية.

لم تكن محاولات رئيس السلطة الاستئثار بالصلاحيات مركزة على منصب رئيس الوزراء فقط، ولكن كانت تسعى لتطول مهام وصلاحيات المجلس التشريعي أيضا. فبالرغم من نص المادة (٦٤) من القانون الأساسي السابق على تقديم التشكيلة الحكومية الجديدة "في أول جلسة يعقدها المجلس"، نستذكر هنا أن الحكومة التي شكلها الرئيس عرفات في ٩ يونيو ٢٠٠٢ أدت اليمين الدستورية أمامه، واجتمعت يوم ١٣ يونيو وشكلت لجنة وزارية ذات صلاحيات واسعة، لكنها لم تقدم إلى المجلس التشريعي سوى يوم ١١سبتمبر ٢٠٠٢، مع أن المادة ذاتها تقول في فقرتها الرابعة "لا يجوز لأي من الوزراء ممارسة مهام منصبه إلا بعد الحصول على الثقة من المجلس التشريعي" مما اضطر المجلس التشريعي إلى حجب الثقة عن الحكومة مما أدى إلى حلها، وأصدر رئيس السلطة على أثر ذلك قرارا بتشكيل حكومة جديدة(١٤). وتجنبا لوقوع مثل هذا الحدث، جاءت المادة (٦٧) المعدلة لتعمل على تحديد مدة أقصاها أسبوع لانعقاد المجلس التشريعي للتصويت على الثقة بالتشكيلة الحكومية الجديدة بعد تقديم رئيس الوزراء المكلف طلبا بذلك. ويعاني القانون الأساسي من نقص واضح في بعض مواده. فإذا فشل الشخص المكلف بتشكيل الحكومة خلال الفترة المحددة - والتي هي ثلاثة أسابيع ثم أسبوعين على سبيل التمديد - فيكلف شخص آخر، فإذا لم ينجح الثاني في تشكيل الحكومة، فما المخرج في مثل هذه الحالة؟(١٥). لا نجد في نصوص القانون الأساسي ما يعالج هذا النقص، وهو ما يؤكد لنا مدى حاجة القانون الأساسي إلى تكملة.

لقد برزت نقاط النقص في القانون الأساسي على الساحة الفلسطينية فترة رئاسة عرفات وحكومة أبو مازن ومن بعدها حكومة قريع، ونجح عرفات في تجنيد عملية المأسسة لتدعيم السياسات التي كان يرغب في تنفيذها. وبالرغم من كونها مؤسسات فتحاوية، فقد تميزت العلاقات فيما بينها بالصراع والتوتر المستمر، ولنا أن نتصور ماهية العلاقة بين السلطات في ظل سيطرة فتح على مؤسسة الرئاسة، وسيطرة حماس على مؤسستي التنفيذ والتشريع.

### ثالثا - العلاقة بين فتح وحماس :

#### أ) طبيعة العلاقات بين حركتي فتح وحماس :

لا ريب فى أن الخلافات السياسية تضرب بقوة في عمق العلاقة التي تربط بين حركة حماس وحركة فتح، حيث إن الأخيرة حركة علمانية تبنت رؤى وأفكارا واتجاهات ومبادئ براجماتية منذ انطلاقها مطلع عام ١٩٦٥، بالرغم من انشقاق معظم قياداتها عن

الإخوان المسلمين في منتصف الخمسينيات. وفي المقابل، تتبنى حماس فكرا إسلاميا صافيا واتجاها جهاديا واضحا. ومنذ أن أعلن عن ظهور حركة إسلامية جديدة تسمى "حماس"، اتسمت العلاقات بينها وبين "فتح" بالتذبذب على شكل منحنى صاعد أحيانا وهابط أحيانا أخرى. فكلما عصفت أزمة بالشعب الفلسطيني، انفرجت العلاقة بينهما مثلما حدث في انتفاضة الثمانينيات، ثم طفت أحداث أوسلو لتوسع هوة الخلاف بينهما، وزاد التأزم الذي صاحب تشكيل السلطة عام ١٩٩٤، واعتبار فتح حركة شرعية وحماس حركة غير شرعية بل بؤرة للإرهاب والتطرف، واستمرت السلطة في ملاحقة "حماس" تجاوبا مع الضغوط التي مورست عليها لوقف أعمال المقاومة والعمليات الاستشهادية ضد إسرائيل. وخلال تلك الفترة، مهدت محاولات عدة لإيجاد أرضية للحوار والاتفاق بين الفصيلين ولكنها لم تصل إلى شيء، حتى مجيء أحداث الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ التي صعدت بمنحنى العلاقات بينهما إلى التوافق مع انطلاق شرارتها الأولى، ولكن سرعان ما عادت العلاقات بينهما إلى التوتر مرة أخرى، خاصة مع استحداث منصب رئيس الوزراء الذي عمد إلى جمع سلاح المقاومة، وأعقب ذلك قبول حماس دخول معترك الحياة السياسية، وفوزها في الانتخابات البلدية والتشريعية، مما وسمها بطابع الشرعية، مثلها في ذلك مثل فتح.

**ب) العلاقة بين رئاسة فتح وحكومة حماس:**

دخلت الساحة الفلسطينية في حالة مد وجزر بين برنامجين مختلفين، بل قد يكونان متعارضين، فقد قام البرنامج الأول الذي ينتهجه أبو مازن – ومن ورائه فتح والسلطة – على الاعتراف بالدولة العبرية وحل القضية الفلسطينية عبر المفاوضات، ووقف عسكرة الانتفاضة، ونزع سلاح فصائل المقاومة. وقام البرنامج الثاني الذي تنتهجه حماس على "تحرير" كامل الأرض عبر الكفاح المسلح، فضلا عن رفض الاعتراف بالدولة العبرية أو إجراء مفاوضات معها قبل انسحابها من الضفة والقطاع والقدس على الأقل.

وهذا الاختلاف هو ما دعا البعض إلى الاعتقاد بأن اتجاها صراعيا سيحول دون التقاء الحركتين على نقاط اتفاق وقد غذى هذا الرأي بعض المؤشرات، منها :

١) معارضة فتح للمشاركة في حكومة ائتلافية، فهي تدرك مدى حاجة حماس إلى مشاركتها في الحكومة الجديدة، وبامتناع فتح عن الالتئام في ظل حكومة ائتلافية من شأنه أن يضع حماس في مأزق، يجعلها عاجزة عن القيام بمسئولياته، مما يعرضها للسخط الشعبي، الأمر الذي سيوفر فرصة، ليس لإضعاف الحركة بشكل تكتيكي وآني فقط، بل كسرها بشكل نهائي، ويتجه مؤيدو عدم المشاركة إلى تبرير ذلك بقولهم "إن الشراكة تتطلب التوافق على برنامج ذي قواسم مشتركة"(١٦)، كما ترتفع الأصوات داخل فتح، وتتصايح داعية إلى المقاطعة، حتى وصف أحدها المشاركة في حكومة حماس بأنها عار !!(١٧). كما أن فتح تفضل أن تنتظر في صفوف المعارضة، فوجود حماس الآن ربما يكون فرصة حقيقية لحركة "فتح" كي تساهم في الإصلاح بعيدا عن صراعات القوة والنفوذ التي أجهضت مشروعها(١٨).

٢) الخطوات الاستباقية لإعادة التعيينات داخل الوزارات ومؤسسات المجلس التشريعي، حيث قامت وزارات السلطة بإجراء سلسلة من الترقيات والتعيينات واسعة النطاق، شملت عناصر فتح دون غيرهم لتحقيق هدفين، أولهما : إحكام سيطرة فتح على الوزارات والمؤسسات، والثاني : إرهاق حكومة حماس الجديدة والإثقال عليها(١٩)، كما حاول المجلس التشريعي المنتهية ولايته – سن بعض القوانين التي تكرس واقعا وظيفيا معينا بغض النظر عن الكفاءة والمصلحة العامة لشرائح المجتمع الفلسطيني، ومحاولة تقسيم البلد بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة، وسحب صلاحيات من مجلس الوزراء مادامت عملت فتح ورموزها على سحبها من الرئاسة(٢٠).

ففي آخر جلسة للمجلس التشريعي المنتهية ولايته، تم تمرير قانون يمنح أبو مازن صلاحية إنشاء المحكمة الدستورية، برئيسها وقضاتها، بعد التشاور مع مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل، وكان الوضع السابق يشترط تصديق البرلمان على ذلك التشكيل، الأمر الذي يعني أن القرار الأخير سلب المجلس التشريعي اختصاصه، ووضع الأمر كله بيد الرئيس أبو مازن، وجعل منه المرجعية الدستورية الأولى، لأنه وحده الذي سيختار رئيس المحكمة وأعضاءها(٢١). كما شملت المراسيم الرئاسية أيضا - التي صدق عليها المجلس التشريعي – مرسوما يقضي بتعيين رئيس لديوان الموظفين تابع للرئاسة، وهو ما يمنح الرئيس – ومن خلفه فتح – سيطرة على قطاع الموظفين(٢٢). ومن المفارقة أن الرئيس محمود عباس خاض صراعا مع الرئيس الراحل ياسر عرفات عام ٢٠٠٣ لتحويل منصب رئيس ديوان الموظفين من سلطة الرئيس إلى سلطة رئيس الوزراء(٢٣).

كما قضى مرسوم رئاسي ثان بتعيين أمين عام للمجلس التشريعي، ليحل محل أمين سر المجلس الذي يشغله نواب منتخبون في العادة. وبموجب التعيين الجديد، يكون الأمين العام للتشريعي مسئولا عن جميع موظفي المجلس، وهو ما يحول دون تمكين حماس من إحداث أي تغيير في بنيته الحالية، ويقضي مرسوم رئاسي ثالث بتعيين مدير جديد لديوان الرقابة الإدارية والمالية.

لكننا لا نستطيع تعميم هذه المواقف المتشددة والساعية إلى إفشال حماس اليوم على كافة عناصر فتح. لذا فإننا، نرى أنه مع وجود التيار الصدامي والمتربص في فتح لإفشال "حماس" ومحاصرتها وتلغيم الطريق أمامها، إلا أن موقف الرئاسة يميل إلى مهادنة حماس، ونستطيع أن نتلمس ذلك في عدد من تصريحات الرئيس أبو مازن منذ إعلان فوز حماس. فحين أعلن المجلس التشريعي الجديد، والمشكل من أغلبية حماسية، عزمه تجميد قرارات المجلس المنتهية ولايته، جاء موقف أبو مازن حياديا وموضوعيا، حيث صرح بأن المجلس التشريعي "سيد نفسه"(٢٤)، ويبدو أن الرئيس أبو مازن أكثر حرصا على تماسك الداخل الفلسطيني وحفظ العلاقات الجيدة. وكما سبق أن قام أبو مازن بمحاولات من الخارج لإقصاء حماس، فقد وجه رسائل إلى الأطراف الدولية المعنية بالقضية الفلسطينية، مفادها ضرورة الفصل بين الحكومة القادمة وحركة حماس، ومحاسبة هذه الحكومة بناء على برنامجها وليس بناء على برنامج حماس(٢٥). فالرئيس أبو مازن لا يبحث اليوم عن دور للمواجهة مع حماس، حيث إن الظروف والأوضاع ليست في صالح ذلك الاتجاه، وهو من الحكمة بمكان ما يجعله مسايرا للتيار لا ضده، كما يدرك جيدا حقائق الأمور التي تجعل من الصعب إفشال حماس اليوم، مثل:

**١- التأييد الشعبي لبرنامج حماس:**

ففي الوقت الذي استند فيه أبو مازن على برنامجه الذي منحه

كرسي الرئاسة لتقوية موقفه أمام حماس، فإن ثمة سببا رئيسيا حاسما صوت الفلسطينيون لأجله مؤخرا، وهو نهج التحدي الذي اتبعته حماس، إذ سئم الشعب سياسة التنازلات التي استخدمتها فتح والتي لم تجن من ورائها أية فائدة مرجوة، كما أن الشعب قد أعطى لـ "أبو مازن" عاما كاملا لم تقدم فيه السلطة أي جديد على صعيد المفاوضات، بالإضافة إلى رغبة الشعب الفلسطيني في التخلص من الفساد الفتحاوي. إذن، فإن رغبة الشعب في تداول حقيقي للسلطة قد تصحح الخلل وتقضي على الفساد وتعيد الأوضاع إلى نصابها الصحيح.

**٢- عدم قدرة فتح على مواجهة إرادة الشعب:**

إن ما منحه الشعب لحماس من قوة هائلة وضع حاجزا أمام فتح لتصعيد التوتر مع حماس، خاصة أنها في وضع يتسم بالضعف والتفكك، ويلزمها وقت لإعادة بنيتها وتصحيح أوضاعها. وعلى الرغم من أن رئيس السلطة الفلسطينية يتمتع بحق إقالة الوزراء، أي حل الحكومة دون إبداء أسباب، فإنه لا يجرؤ على فعل ذلك في ظل الضعف الذي تعاني منه فتح اليوم، لأن ذلك قد يؤدي إلى انتخابات مبكرة تنال فيها حماس الأغلبية مرة أخرى، ويكون الحل الأمثل آنذاك هو استقالة محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية لحفظ ماء الوجه - وهو النفوذ الوحيد الذي مازالت تتمتع به فتح - والدعوة إلى انتخابات رئاسية جديدة، وهو ما يجعلنا نرى أن سياسة الرئاسة الفتحاوية المستقبلية تجاه حكومة حماس سوف تتميز في مجملها بالمرونة، فلا فرصة أمامها سوى تلطيف العلاقات مع حماس وإعطائها هامشا من الحركة، وذلك حسب التوافق الأدنى بين البرنامجين حتى وإن كان ذلك في البداية فقط، لعلها تستطيع فيما بعد أن تتحين الفرصة التي من خلالها ستتمكن من إفشال حكومة حماس وإزاحتها من السلطة، وهو ما قد يدفعها إلى قبول المشاركة في حكومة ائتلافية بالرغم من بروز عدد من القيادات والشخصيات الفتحاوية التي تعارض هذه المشاركة.

إن ما يجعلنا نتوقع أن العلاقات بين فتح وحماس سوف تسير بشكل إيجابي ليس موقف رئاسة السلطة الفلسطينية تجاه حماس فقط، ولكن أيضا موقف حكومة حماس من الرئاسة بالرغم من كافة الضغوط التي تمارس عليها، إذ تتطلع إلى فتح صفحة جديدة مع حركة فتح، ولا تنوي الانقلاب على السلطة وذلك لعدة أسباب، منها : رغبة حماس في الحفاظ على استراتيجيتها المقاومة دون استنزاف طاقتها في صدامات ومشاحنات مع فتح، فضلا عن رغبتها في الحفاظ على شعبيتها، إذ إن دخولها في عملية مكايدة للرئيس سيفقدها دعم الشارع الذي ستتضرر مصالحه اليومية، لذا فهى تتجنب الصدام مع رئاسة السلطة من خلال عدة سبل وهو ما يبدو واضحا في:

١- سعيها لتشكيل حكومة ائتلافية: سرعان ما أعلنت حماس عن رغبتها في مشاركة سياسية مع الفصائل الأخرى، خاصة حركة فتح، وأنها لن تستأثر بالسلطة(٢٦)، وأن برنامج الحكومة سوف يكون برنامج إجماع وطني(٢٧). إن نجاح حماس في تشكيل ائتلاف حكومي يقوم على الشراكة، خاصة مع حركة فتح، يمنح الحركة مساحة من المرونة ويمنح الحالة الفلسطينية نوعا من الصلابة والقدرة على التحدي، فاعتماد حماس على نفسها في تشكيل الحكومة سيصعب من وضعية الحركة وسيؤزم العلاقة بينها وبين رئيس السلطة الوطنية، وسيبدو الكيان السياسي الفلسطيني سائرا في خطين متوازيين(٢٨). لذلك، لم تذهب إلى اتخاذ موقف متسرع من تصريحات بعض قادة "فتح" الرافضين للمشاركة، إذ وصفتها بأنها مجرد "آراء شخصية"(٢٩) وليست موقفا رسميا، وفضلت انتظار إعلان الموقف الرسمي لفتح، كما قامت بمشاورات مع قيادات الفصائل الأخرى، ومنها الجهاد التي أصرت على الرفض، والجبهة الديمقراطية التي تركت الباب مواربا ولم تعط موقفا نهائيا، وأخيرا مشاوراتها مع أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية.

٢- وقف تمويل السلطة : إذا كانت فتح ستتذرع بضرورة اقصاء حماس عن الحكم، نظرا للضغوط المالية التي تمارس على السلطة الفلسطينية، فإن حماس أيضا ستسعى إلى مواجهة ذلك، فمن المرجح أن تقوم بمغالبة قضية تمويل السلطة عبر ثقافة الزهد والتقشف واستنفار ملكات الاعتماد على الموارد المحلية، وقليل هذه الموارد يمكن أن يصبح كثيرا إذا ما تم التعامل معه بحسن التدبير ومحاربة الإنفاق الترفي(٣٠)، خاصة أن حماس تعلم جيدا مدى تأييد الشعب لها، والذي يمكنه أن يتبع سياسة شد الحزام من أجل إنجاح حكومته، فلم يجن الشعب شيئا طوال سنوات الحكم السابقة رغم ما عاناه من حرمان، فلماذا لا يستمر في تحمله اليوم في ظل حكومة يستبشر بها خيرا؟ كما أن حماس تعول كثيرا على المساعدات المالية التي يمكن أن تتدفق عليها من البلاد الإسلامية والعربية، فهي تعمل على توسيع أفق الموارد الفلسطينية، معتمدة على هذا الجانب، وهو ما ينقلنا إلى النقطة التالية .

٣- بناء جدار دعم خلفي بمساندة إقليمية دولية : إذا كانت فتح تستند في كثير من مواقفها على المساندة الدولية لها ولسياستها، فإن هدف حماس من وراء ما تقوم به من جولات خارجية لعواصم عربية وغير عربية هو أيضا بناء جدار دولي يضفي عليها مزيدا من الاعتراف والشرعية ويؤازرها في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية كذلك، حتى إن روسيا قد حذرت من محاولة عزل حماس لما له من نتائج عكسية.

٤- مسيرة السلام مع إسرائيل : تمكنت حماس من المواءمة في خطابها بين ما هو ثابت واستراتيجي وبين ما هو متغير وتكتيكي، كي لا تقع في صدام مع رئاسة السلطة الوطنية التي وضعت ثلاثة شروط لتشكيل الحكومة، ألا وهي: نبذ العنف عن طريق إعلان هدنة مفتوحة ونهائية، والقبول بالتزامات السلطة التي تم توقيعها، وإلغاء كل ما يشير إلى "تدمير" إسرائيل من وثائق الحركة وأدبياتها(٣١). وفي مقابل ذلك، أكدت حماس أنها لن تتخلى عن ثوابتها، ولكن تغيير الثوابت والسياسات شيء، والمرونة في التعبير عنها وإضفاء طابع الدبلوماسية عليها شيء آخر. ففيما يخص المفاوضات، ستخفف حماس من حدة الضغوط التي تمارس عليها من خلال المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية - حسبما جاء في حوار القاهرة ٢٠٠٥ _لأنها المؤسسة المعنية بالمفاوضات. وبالتالي، فإنها ستستتر خلف المنظمة لإظهار حسن النيات في قبول المفاوضات، وفي الوقت نفسه تتحين الفرصة التي تستطيع من خلالها تغيير المنظمة ذاتها وإصلاحها، كما أنها حاولت المراوغة في حديثها عدة مرات عن أن المفاوضات ليست محرمة، فقد قام الرسول عليه الصلاة والسلام بالتفاوض مع اليهود، ثم تعود وتذكر أن السلطة منذ عشر سنوات وهي تتفاوض مع إسرائيل، فماذا جنت؟

أما فيما يتعلق بالتزامات السلطة التي وقعتها مع الجانب الإسرائيلي، فقد أكدت حماس أنها لن تحرق دفاتر السلطة، ولن تستطيع أن تقول للالتزامات لا، ولن تمزق الاتفاقيات الموقعة، وقد

أعلن خالد مشعل (رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس") أن حماس ستحترم الاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل على أساس أنها باتت "أمرا واقعا"، كما أكدت حماس أيضا أنها ستحترم الاتفاقيات التي في صالح الشعب. لكن التي في غير صالح الشعب، فمن حقها إعادة النظر فيها(٣٢).

وعن مسألة الاعتراف بإسرائيل، تحاول حماس أيضا المراوغة من صدام متوقع مع رئاسة السلطة حول هذا الجانب من خلال تأكيدها أن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها، ولكنها تصفها بأنها "غير شرعية"، لأنها تغتصب حقوق الآخرين.

وبالنسبة لمسألة نبذ العنف وانتهاج مقاومة شعبية ذات طابع سلمي، فقد لجأت حماس إلى عدة طرق التفافية، منها اقتراح هدنة طويلة لمدة تتراوح بين ١٠و١٥ سنة، كما جاء في تصريح إسماعيل هنية المكلف بتشكيل الوزارة لصحيفة الحياة في ٧ فبراير ٢٠٠٦، وذلك بعد الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

وفي النهاية، ستحاول الحركة - في سياق مهادنتها مع مؤسسة الرئاسة وتجنب مصادماتها - التركيز على الوضع الداخلي واستحقاقاته ومتطلباته، مستفيدة من رغبة الناخب والمواطن الفلسطيني في التخلص من كثير من سلبيات الماضي والفوضى والانفلات الأمني والفساد الإداري والمالي، وبالتالي، ستسعى إلى تشكيل حكومة تكنوقراط فنية، لا حكومة سياسية، بحيث يكون هدفها الرئيسي هو البناء الداخلي واستخدام الكفاءات والشخصيات المشهود لها بالنزاهة في تلبية متطلبات الشعب الفلسطيني، كما أنها ستحاول البحث عن طريقة لتنحية الموضوع السياسي جانبا، حتى ولو بعد حين.

**الهوامش :**

١ -الحياة، ١٥ فبراير ٢٠٠٦ .

٢ - الحياة، ٢٩ يناير ٢٠٠٦ .

٣ -الحياة، ٧ فبراير ٢٠٠٦ .

٤ - الحياة، ٧ فبراير ٢٠٠٦ .

٥ -الحياة، ٢٩يناير ٢٠٠٦ .

٦-جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو .. دراسة تحليلية نقدية، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٨) ص٢٣٧، ص٢٣٨

٧- بيسان عدوان، الأجهزة الأمنية الفلسطينية وصراع السلطة، مجلة القدس، العدد ٦٨، أغسطس ٢٠٠٤، ص ٦٣ .

٨ - الحياة، ٢٢ فبراير ٢٠٠٦ .

٩- القانون المعدل للقانون الأساسي، المادة ( ٣٨)

١٠- مصطفى الصواف، برلمان ورئاسة السلطة الفلسطينية، شراكة أم صدام؟ www.islamonline.net ، ٣٠ يناير ٢٠٠٦ .

١١- المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قبل الرحيل.. في السياسة والنظام الفلسطيني (بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والنشر، ط١، مايو ٢٠٠٥) سلسلة الطريق إلى الاستقلال، العدد ١٤، ص ٢٠٤ .

١٢- الحياة، ٢٢ فبراير ٢٠٠٦ .

١٣- المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، المرجع السابق، ص ٢٠٥ .

١٤- يحيى نافع الفرا، دور السلطة التشريعية في بناء الدولة الفلسطينية .. دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٣)، ص٩٢

١٥- عبد الله عبد الله عضو المجلس التشريعي: نريد إصلاحا إداريا وتصويبا للأداء القانوني.
http://www.radiosawa.com/article.aspx?id=

١٦- علاء النادي، حماس وتحديات اليوم التالي، مجلة القدس، العدد ٨٦ فبراير ٢٠٠٦، ص ٣٩ .

١٧- الحياة ٢٩ يناير ٢٠٠٦ .

١٨- الحياة ١٣ فبراير ٢٠٠٦ .

١٩- الشرق الأوسط ١٧ فبراير ٢٠٠٦ .

٢٠- مؤمن بسيسو، مشروع حماس السياسي يسير على طريق الثبات والنجاح.
http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/press/2006_23/1_2_06_.6htm

٢١- الشرق الأوسط، ٢٢ فبراير ٢٠٠٦ .

٢٢- الحياة، ١٤ فبراير ٢٠٠٦ .

٢٣- الحياة، ١٤ فبراير ٢٠٠٦ .

٢٤- www.aljazeera.news.net ٢١ فبراير ٢٠٠٦ .

٢٥- الحياة، ١٥ فبراير ٢٠٠٦ .

٢٦- الحياة، ٢٧يناير ٢٠٠٦ .

٢٧- الحياة، ٧ فبراير ٢٠٠٦ .

٢٨- علاء النادي، حماس وتحديات اليوم التالي، مرجع سابق، ص ٤٠ .

٢٩- الحياة، ٢٩ يناير ٢٠٠٦ .

٣٠- محمد خالد الأزعر، مستقبل السلطة تحت قيادة حماس .. أفكار أولية، مجلة القدس، العدد ٨٦، فبراير ٢٠٠٦، ص ٣٢ .

٣١- الحياة، ٧ فبراير ٢٠٠٦ .

٣٢- الحياة، ١٩ فبراير ٢٠٠٦ .

# من هم قادة حماس؟

## إسماعيل هنية (مرشح حركة المقاومة الإسلامية "حماس" لرئاسة الحكومة)

يعتبر إسماعيل هنية، المرشح لرئاسة وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية، من أبرز قادة الحركة منذ إنشائها، وكان أحد المقربين من مؤسسها الشيخ أحمد ياسين. ولد هنية عام ١٩٦٢ فى مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين فى غزة لأسرة من قرية "الجورة" قرب عسقلان الساحلية داخل الحدود التى قامت عليها دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وتابع دراسته إلى أن تخرج فى الجامعة الإسلامية فى غزة عام ١٩٨٧، متخصصا فى الأدب العربى. وهو لا يزال يقيم فى مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين.

اعتقلته إسرائيل أربع مرات، وكانت أطول فترة اعتقال عام ١٩٨٩، واستمرت ثلاث سنوات. ثم أبعد إلى جنوب لبنان مع ٤٠٠ ناشط فلسطينى آخر، منهم محمود الزهار، و د. عبد العزيز الرنتيسى. ومع عودته عام ١٩٩٣، تم تعيينه رئيسا للجامعة الإسلامية فى غزة.

تولى هنية مسئولية إدارة مكتب الشيخ ياسين عندما أفرج عن الأخير من السجون الإسرائيلية عام ١٩٩٧، مما أدى إلى تعزيز حضوره فى صفوف الحركة، وقد نجا من محاولة الاغتيال التى استهدفت الشيخ أحمد ياسين عام ٢٠٠٣ وأودت بحياته. وعقب اغتيال الشيخ، قررت "حماس" تعيين قيادة جماعية عام ٢٠٠٤، وقد ضمت هنية إلى جانب محمود الزهار وسعيد صيام و د. عبد العزيز الرنتيسى الذى اغتالته إسرائيل أيضا.

فى ٢٥ يناير ٢٠٠٦، ترأس هنية قائمة "الإصلاح والتغيير" التى حققت فوزا ساحقا فى المجلس التشريعى الفلسطينى.

## خالد مشعل (رئيس المكتب السياسى لحركة حماس)

ولد فى ٢٨ مايو ١٩٥٦ فى قرية سلواد قضاء رام الله لعائلة متدينة هاجرت إلى الكويت عام ١٩٦٧، ودرس الثانوية العامة فى مدرسة عبد الله السالم، ثم انضم إلى جامعة الكويت عام ١٩٧٤، حيث درس الفيزياء فى كلية العلوم بمنطقة الخالدية، وتخرج عام ١٩٧٨، حيث عمل مدرسا للفيزياء. وفى عام ١٩٩١، غادر الكويت إلى الأردن إثر اجتياح الكويت. وقد انضم مشعل إلى المكتب السياسى لحركة حماس منذ تأسيسها نهاية عام ١٩٨٧ . ولدى عودته إلى الأردن، تفرغ للعمل السياسى، وانتخب عام ١٩٩٦ رئيسا للمكتب السياسى لحماس منذ تأسيسه، وكان ذلك سببا فى بزوغ نجمه وتألقه على الصعيد السياسى. وقد نجح - بحكم ملكاته وقدراته الخاصة - فى رفع أسهم حماس عربيا وإسلاميا ودوليا، ولذا حاولت إسرائيل اغتياله يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٩٧ فى العاصمة الأردنية (عمان) على أيدى عملاء "الموساد"، لكن قدر له النجاة، واستطاعت الأردن أن تعقد صفقة مع إسرائيل، يتم بمقتضاها الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين "مؤسس حركة حماس" وزعيمها الروحى الذى كان معتقلا بالسجون الإسرائيلية، مقابل تسليم الأردن منفذى العملية لإسرائيل، ولكن المقام لم يدم له طويلا بالأردن، حيث أُبعد منها فى نوفمبر ١٩٩٩، ليستقر فى النهاية فى سوريا.

وبعد استشهاد الشيخ أحمد ياسين، تولى مشعل مسئولية قيادة حركة "حماس" التى واصلت نضالها، الذى توج مؤخرا بفوز حماس بأغلبية المجلس التشريعى الفلسطينى، وتكليفها بتشكيل الحكومة الفلسطينية.

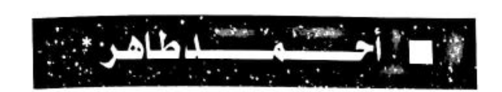
## محمود الزهار (عضو القيادة السياسية فى قطاع غزة، والمرشح وزيرا للخارجية)

أحد قياديى حركة المقاومة الإسلامية "حماس" السياسيين فى قطاع غزة التى ولد بها، وهو سليل عائلة "الزعبوط" فى حى الزيتون لأم مصرية وأب فلسطينى. عاش فترة طفولته الأولى فى مدينة الإسماعيلية بجمهورية مصر العربية، وحصل على البكالوريوس فى الطب العام فى جامعة عين شمس بالقاهرة عام ١٩٧١، وحصل على الماجستير فى الجراحة العامة عام ١٩٧٦، ثم عمل رئيسا لقسم التمريض ومحاضرا فى الجامعة الإسلامية بغزة حتى الآن. تولى رئاسة الجمعية الطبية فى قطاع غزة خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ . اعتقل فى سجون الاحتلال الصهيونى لمدة ستة أشهر عندما تعرضت الحركة عام ١٩٨٨ لأول وأكبر ضربة شاملة بعد ستة أشهر من تأسيسها، وكان من ضمن الذين تم إبعادهم إلى مرج الزهور عام ١٩٩٢، حيث قضى عاما كاملا فى المنفى. وقد قضى بضعة أشهر فى سجون السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٦، حيث تعرض خلالها لتعذيب شديد جدا نقل على أثره إلى المستشفى وهو فى حالة صحية حرجة. كما تعرض لمحاولة اغتيال فى ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣، إذ قصف منزله بطائرة إف - ١٦ أدت إلى إصابته بجروح وإلى مقتل ابنه وابنته وحارسه الشخصى، ويرأس مجلس إدارة مركز النور للدراسات والبحوث فى قطاع غزة، وله عدة مؤلفات فكرية وسياسية وأدبية، وهى: إشكالية مجتمعنا المعاصر .. دراسة قرآنية، لا مكان تحت الشمس، الخطاب الإسلامى السياسى، رواية على الرصيف.

## عزيز الدويك (رئيس المجلس التشريعى الفلسطينى)

ولد فى القاهرة عام ١٩٤٨، وحصل على الدكتوراه فى التخطيط العمرانى من جامعة بنسلفانيا فى الولايات المتحدة الأمريكية، ويعمل أستاذا لمادة الجغرافيا فى جامعة النجاح فى نابلس، وكان الدويك قد أبعد إلى مرج الزهور فى جنوب لبنان سنة ١٩٩٢ مع ٤٠٠ من قادة حركتى حماس والجهاد. ونظرا لثقافته ومعرفته باللغة الإنجليزية، فقد كان الناطق باسم المبعدين أمام وسائل الإعلام، وقد تم انتخابه نائبا عن حماس فى المجلس التشريعى الفلسطينى فى انتخابات ٢٥ يناير ٢٠٠٦ التاريخية عن دائرة الخليل جنوب الضفة الغربية، ويعتبر من جناح الحمائم فى حركة حماس، وله عدة مؤلفات، أهمها: المجتمع الفلسطينى، والتربية السكانية فى فلسطين.

# حماس والأزمة الاقتصادية


أحمد طاهر *

**لم يحدث، منذ أمد بعيد، أن انشغلت دول العالم بنتائج الانتخابات فى دولة ما، مثلما حدث فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية التى فازت فيها حركة المقاومة الإسلامية (حماس).**

فكما لم يكن الفوز الذى حققته حركة حماس سهلا، فإن ما ستواجهه الحركة من تحديات لا يقل صعوبة بل سيزداد. فإذا كانت الحركة قد رفعت شعارات استطاعت من خلالها أن تحصد أصوات الناخبين، من محاربة الفساد والمحسوبية، وتبنى سياسة الشفافية، إلى ضمان الوظائف للعاطلين، إلى تدبير سبل الحياة الكريمة للمواطنين، فلا شك فى أن إطلاق مثل هذه الشعارات شئ، ووضعها محل التنفيذ على أرض الواقع شئ آخر، خاصة إذا علمنا أن الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية تعد من أبرز العقبات التى تواجهه، ليس فقط الحكومة الفلسطينية الجديدة، وإنما أى سلطة وطنية، وذلك نظرا لما يعانيه الاقتصاد الفلسطينى فى الأساس من أزمات. فإلى جانب الأزمات المعروفة المتعلقة بالاحتلال، هناك أزمات أخرى، أهمها أزمة التبعية المفروضة على الاقتصاد الفلسطينى، سواء تبعيته للمولين الأجانب أو اعتماده على بعض جهات الدعم العربية، هذا بالإضافة إلى حالة التبعية التى يفرضها واقع ارتباط الاقتصاد الفلسطينى بالاقتصاد الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧.

وفى ضوء هذا الواقع، أضحى الملف الاقتصادى هو الملف المهم على مائدة الحكومة الفلسطينية الجديدة، بما يثيره ذلك من تساؤلات حول واقع الاقتصاد الفلسطينى الراهن، وكذلك مستقبل هذا الاقتصاد فى ضوء ردود الفعل الرافضة لما أسفرت عنه الانتخابات من نتائج، كان من شأنها قيام حركة حماس ببدء تشكيل الحكومة الجديدة، وما ارتبط بذلك من التهديد بوقف المساعدات والدعم، وقيام إسرائيل من جانبها بتجميد المستحقات المالية للحكومة الفلسطينية.

## أولا - السياسة الإسرائيلية والاقتصاد الفلسطينى:

ارتكزت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية فى الضفة والقطاع، منذ عام ١٩٦٧، على ركائز أساسية، هدفت من خلالها إلى العمل على تبعية الاقتصاد الفلسطينى وربطه بالاقتصاد الإسرائيلى، وتمثل أهمها فى: الاستيلاء على الأرض والموارد الطبيعية، وإقامة المستوطنات، وتقييد حركة الموارد البشرية، وتبديد الموارد المالية من خلال منع التراكم الرأسمالى للحيلولة دون قيام استثمارات وطنية تؤدى إلى دفع القاعدة الاقتصادية وتحسين أدائها.

واستمرت هذه الأوضاع حتى بعد التوصل لاتفاقيات أوسلو والبروتوكول الاقتصادى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الموقع فى أبريل ١٩٩٤، والذى عرف بـ "بروتوكول باريس".

فعلى الرغم من التسهيلات التى تضمنها هذا الاتفاق، إلا انه جعل الأمن مرجعية لتطبيق هذه التسهيلات، وهو ما فتح مدخلا واسعا استغل بتعسف من قبل الأجهزة الإسرائيلية

(*) باحث بمجلس الشورى.

لإحباط الاستفادة الفلسطينية من المزايا التى سمح بها البروتوكول، إذ استمرت إجراءات الإغلاق ومنع تدفق التجارة بين الضفة والقطاع، وعدم تطبيق بعض المواد فى هذا الاتفاق، خاصة فيما يتعلق بالصادرات الفلسطينية الزراعية، وإبقاء الإجراءات الأمنية لفحص الصادرات والواردات كما كانت فى السابق، هذا إلى جانب تحديد ساعات فتح وإغلاق المعابر، حيث اقتصر دور السلطة الفلسطينية على مجرد تنظيم الشاحنات حسب ترتيب الدور فقط. أما المتحكم الوحيد فى تلك المعابر والمنافذ، فهو الجانب الإسرائيلى، هذا فضلا عن طرد العمال الفلسطينيين من أعمالهم بقرارات إدارية تعسفية.

وقد ترتب على تلك الحالة من التبعية، التى انتهجتها إسرائيل تجاه الاقتصاد الفلسطينى، العديد من الآثار السلبية، تمثل أهمها فيما يلى :

– ارتفاع درجة الاعتماد المعيشى على مصادر الدخل الخارجية، سواء من عوائد العمل داخل إسرائيل، أو من المساعدات الخارجية، وهو ما رفع حساسية الاقتصاد الفلسطينى للتقلبات الخارجية.

– اتساع الفجوة الاقتصادية بين الضفة الغربية – التى يعمل معظم أهلها فى قطاع الخدمات المعاون للاقتصاد الإسرائيلى – وقطاع غزة.

– تنامى حجم الاستهلاك الكلى وتجاوزه للناتج المحلى الإجمالى، فقد بلغ حجم الاستهلاك العام والخاص فى المناطق الفلسطينية نحو ٥٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤، فى حين بلغ حجم الناتج المحلى الإجمالى نحو ٤,٥ مليار دولار، بما يعنى أن الاستهلاك يزيد على الناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,٤ مليار دولار، وتزايد الاعتماد فى تلبيته على الواردات بصفة عامة والإسرائيلية بصفة خاصة، إذ يصل حجم ما يستورده الفلسطينيون من إسرائيل إلى نحو ٧٥٪ من مجمل استيرادهم، كما تبلغ قيمة الصادرات إلى إسرائيل ٩٠٪ من مجمل الصادرات الفلسطينية، وهو ما يعنى سيطرة إسرائيلية على التجارة الخارجية الفلسطينية.

– العجز فى الموازين الداخلية والخارجية للحكومة الفلسطينية، فقد بلغ عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٦٠٨ ملايين دولار، وبلغ عجز الميزان التجارى نحو ١٤٨٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ، ليرتفع عجز الموازنة عام ٢٠٠٦ الى ٩٥٠ مليون دولار، بل من المتوقع أن يصل إلى مليار دولار.

– تراجع قدرة القطاع الخاص الفلسطينى على إيجاد فرص عمل، خاصة فى مجال المنشآت الصغيرة التى يتجاوز عدد العاملين فى الواحدة منها أربعة عمال، وتشكل نحو ٩٠٪ من مجموع المنشآت الاقتصادية، فقد تراجع عدد العاملين فيها بنسب تتراوح ما بين ١٤٪ و ٢٧٪.

– ارتفاع معدلات البطالة داخل الأراضى الفلسطينية لتصل إلى ٧٥٪، بل تجاوزتها فى بعض المناطق لتصل إلى ٨٥٪.

– الاعتماد فى تكوين الإيرادات العامة على مصادر الإيرادات الخارجية، فنجد على سبيل المثال مصادر الميزانية الفلسطينية لعام ٢٠٠٥، والتى قدرت بنحو ١,٩٦ مليار دولار، موزعة على النحو التالى :

أ– المعونة الخارجية، وتبلغ ١,١ مليار دولار، ويتمثل أهم المانحين فيما يلى:

* الاتحاد الأوروبى: ٢٩٥ مليون دولار، ومعظمها معونات تنموية.

* الولايات المتحدة: ٢٣٤ مليون دولار، وأغلبها مشروعات تنموية.

* دول أوروبية منفردة: ٣٠٠ مليون دولار (أكبرها ألمانيا ٥٦ مليون دولار، وبريطانيا ٥٠ مليون دولار، والنرويج ٦٠ مليون دولار).

* دول عربية: ٢٠٤ ملايين دولار.

* اليابان: ٣٠مليون دولار.

ب– عوائد الضرائب: ٣٩٦ مليون دولار.

ج– رسوم الجمارك والضرائب (ضريبة المكوس ١٧٪) والتى تحصلها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية: ٥٠ مليون دولار.

د– معونة خارجية وقروض من البنك الدولى : ٤٠٠ مليون دولار.

– تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية، وذلك بسبب السيطرة الإسرائيلية على كافة الموارد والمعابر والحدود، هذا فضلا عن ارتفاع أسعار المنتجات الفلسطينية، نتيجة لارتفاع تكلفة الإنتاج، وهو ما اضعف قدرتها على المنافسة فى الأسواق العالمية، ناهيك عن تدنى مستوى جودتها مقارنة بالدول المتقدمة.

– وجود تشوهات فى البنية الاقتصادية الفلسطينية، حيث تدنت مساهمة القطاعات الإنتاجية فى الناتج المحلى والتشغيل والصادرات، وتعرض قطاع الخدمات إلى تشوهات من نوع معين، حيث نمت بعض الأنشطة التى تخدم الاقتصاد الإسرائيلى، مثل تجارة الجملة والتجزئة والنقل بهدف تسهيل تدفق السلع المستوردة من إسرائيل إلى المناطق الفلسطينية، وتسهيل نقل العمالة إلى إسرائيل، حيث تشير التقارير إلى أن نحو ٢٥٪ من الأيدى العاملة الفلسطينية تعمل فى خدمة الاقتصاد الإسرائيلى، هذا فضلا عن سيطرة إسرائيل على المرافق العامة وتحكمها فى الموارد الطبيعية، واعتماد الفلسطينيين على إسرائيل فى توفير احتياجاتهم من الكهرباء والمياه والتنقل بين الضفة والقطاع، ناهيك عما يعانيه قطاعا التعليم والصحة من تدهور، خاصة مع ازدياد عمليات القمع الإسرائيلى.

ونتيجة لذلك، فقد انخفض نصيب الفرد الفلسطينى من الناتج المحلى الحقيقى من ٨٢٠ دولارا عام ٢٠٠٠ إلى ٥٩٠

دولارا عام ٢٠٠٤، وانخفض نصيبه من الدخل الحقيقى من ٩٧٠ دولارا إلى ٧٣١ دولارا خلال الفترة نفسها.

## ثانيا - حماس ومستقبل الاقتصاد الفلسطينى :

جاء فوز حماس فى الانتخابات التشريعية الأخيرة ليشكل تحديا كبيرا أمام الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة حماس فى المرحلة الراهنة، خاصة أن الاقتصاد الفلسطينى قد واجه - منذ الدعوة إلى إجراء الانتخابات وإعلان حركة حماس المشاركة فيها - تراجعا كبيرا، حيث تفاقمت الأوضاع الاقتصادية نظرا للتهديدات التى صدرت، سواء عن الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبى، بوقف المساعدات والمعونات المقدمة للسلطة الفلسطينية ، هذا إلى جانب تهديد إسرائيل بتجميد الأموال المستحقة للفلسطينيين، وذلك إذا سمح لحماس بالمشاركة فى الانتخابات. ثم تغيرت تلك اللهجة فى ضوء ما أسفرت عنه نتيجة الانتخابات، حيث تراجعت تلك الأطراف عن تهديداتها لتربط استمرارها فى تقديم المساعدات بشروط ثلاثة، تمثلت فى : الاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات الموقعة معها، ونزح السلاح، ونبذ العنف، وهى الشروط التى رفضتها حماس، واعتبرتها صورة من صور "الابتزاز للشعب الفلسطينى".

وفى مقابل ذلك، قابلت الحركة هذه الشروط بلاءات ثلاث أعلنها خالد مشعل، رئيس المكتب السياسى للحركة بتأكيده أنه "لا اعتراف بشرعية الكيان الصهيونى، ولا تنازل عن أى جزء من الحقوق الفلسطينية، ولا تراجع عن خيار المقاومة، باعتباره الطريق الاستراتيجى لتحرير فلسطين. وطرحت الحركة أيضا شرطين لوضع حد لكفاحها المسلح ضد إسرائيل، تمثلا فى : اعتراف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين، والالتزام بالانسحاب من جميع الأراضى الفلسطينية المحتلة.

إلا أنه يجب أن يكون واضحا منذ البداية أن إقدام حماس على اتخاذ مثل هذا الموقف يثير التساؤلات حول مدى قدرتها على مواجهة الواقع الاقتصادى المتردى، وما هى البدائل المتاحة أمامها؟ وهل تلك الأطراف جادة فى تهديداتها، أم أنها مجرد تهديدات لممارسة المزيد من الضغط على الحركة للرضوخ لمطالبهم؟

فى حقيقة الأمر، وقبل الإجابة على هذه التساؤلات، يجب أن نأخذ فى الاعتبار نقطتين أساسيتين، هما:

- النقطة الأولى: إن حماس تسلمت السلطة فى ظل أوضاع مالية متدهورة للغاية، إلا أنها ازدادت تدهورا فى أواخر العام الماضى بسبب النفقات الحكومية الخارجة عن السيطرة، خاصة تلك الزيادة السريعة فى أجور القطاع العام والمساعدات الاجتماعية، حيث يذكر فى هذا الصدد أن السلطة الفلسطينية قامت فى سبتمبر ٢٠٠٥ بتطبيق قانون الخدمة المدنية وزيادة رواتب العاملين فى الأجهزة الأمنية، والذى بمقتضاه أصبحت تكلفة الرواتب تقدر بـ ٨٠ مليون دولار سنويا بدلا من ٥٧ مليون دولار، هذا بالإضافة إلى تعيين نحو ١٥ ألف موظف من أعضاء المجموعات المسلحة التابعة لحركات المقاومة الفلسطينية بهدف احتواء هذه المجموعات.

- أما النقطة الثانية، فتتعلق برؤية حماس للاقتصاد الفلسطينى، وهنا تثار قضيتان هما :

* الأولى إن ميثاق الحركة لم يتضمن أى رؤية للحركة حول الأوضاع الاقتصادية، أى لم يكن الاقتصاد موضع اهتمام من قبل مؤسسى الحركة.

* الثانية: إن البرنامج، الذى طرحته الحركة على الكتل البرلمانية الفلسطينية قبل تشكيل الحكومة، لم يتضمن أيضا رؤية الحركة للاقتصاد الفلسطينى، وكيف يمكن مواجهة الانهيار الاقتصادى المتوقع، وإن كان هذا لم يمنع من طرح الحركة بعض الأفكار الاقتصادية، منها الدعوة إلى سياسة التقشف وترشيد الاستهلاك، أو تأكيد دور القطاع الخاص وأهمية مشاركته فى التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه مجرد أفكار دون وضع رؤية أو استراتيجية اقتصادية متكاملة.

فى ضوء هاتين النقطتين، أصبح على حماس أن تدرك أن الجميع قد يجدر عذرا لها فى البداية حول سياساتها ومواقفها. ولكن إذا طال الوقت، فلن يستطيع المواطن أن ينتظر، وهو ما يفرض على الحركة سرعة العمل لإنقاذ الوضع الاقتصادى المتردى، ويصبح أمام الحركة حسم موقفها تجاه أحد البدائل المطروحة، والمتمثلة فيما يلى :

١- رضوخ الحركة للمطالب الدولية والإسرائيلية لضمان استمرار تدفق المعونات والمساعدات من جانب تلك الأطراف، إلا أن هذا السيناريو يواجه صعوبتين فى التطبيق، الأولى: إن ميثاق الحركة وبرنامجها السياسى الذى طرحته فى الانتخابات يرفضان مثل هذه الشروط، والثانية: إن الشعب الفلسطينى، عند تصويته للحركة ضد مرشحى فتح، إنما يعنى رفضا شعبيا لسياسات فتح ونهجها، سواء فى سياستها الداخلية أو فى مسارها التفاوضى.

٢- اللجوء إلى إيران استجابة للعرض الإيرانى السخى بتقديم الدعم المالى والسياسى للسلطة، عوضا عن الأموال والمعونات التى تم قطعها، إلا انه من غير المنتظر أيضا أن يكون لهذا الخيار أولوية أمام حماس، وذلك لسببين، هما :

- العلاقات القوية والوطيدة بين حماس وبعض الدول العربية، خاصة دول الخليج. فاللجوء إلى إيران فى الوقت الراهن قد يمثل خسارة لحماس فى علاقاتها مع هذه الدول، ويدعم هذا كذلك الاختلاف الأيديولوجى بين إيران الشيعية وحماس السنية.

- المشكلات الاقتصادية التى تواجهها إيران، خاصة فى الوقت الراهن. فبرغم ارتفاع أسعار النفط، إلا أن إيران لديها مشكلات اقتصادية عديدة ومتنوعة، ولذا، فإنه من غير المنتظر أن تتمكن من تعويض الدعم الغربى. ويتأكد هذا الرأى إذا نظرنا إلى حجم المساعدات أو الدعم الذى تقدمه إيران إلى حزب الله المحسوب عليها، فلا يتجاوز ٧٥ مليون دولار سنويا،

فى حين تحتاج الحركة إلى ما يقرب من مليارى دولار سنويا.

٣- الاتجاه إلى الدول العربية والإسلامية لزيادة حجم الدعم المقدم، وهو الاتجاه الذى تبنته الحركة منذ فوزها، حيث أرسلت الحركة وفدا من مسئوليها لزيارة العديد من الدول العربية والإسلامية فى مسعى منها لتوفير الأموال اللازمة، وبالفعل نجحت الحركة فى توفير بعض الاحتياجات. فنجد على سبيل المثال تعهد كل من المملكة العربية السعودية وقطر بمنح السلطة الفلسطينية ٣٣ مليون دولار على شكل مساعدات عاجلة، على أن تدفع السعودية ٢٠ مليون دولار، وقطر ١٣ مليون دولار. ويذكر أيضا أن الأمر لم يقتصر على الدول العربية والإسلامية فقط، بل اتجهت الحركة كذلك إلى دول أمريكا اللاتينية وروسيا.

والواقع أنه مع تبنى الحركة هذا الاتجاه، يجب أن يكون واضحا أنه وإن كان من المنتظر أن تتأثر المساعدات والمنح المقدمة للفلسطينيين، خاصة فى المرحلة الأولى التى أعقبت الانتخابات وتشكيل الحكومة لمعرفة التوجه السياسى أولا، فإنها لن تتأثر على المدى الطويل، وقد برز ذلك جليا فى تغير الموقف الأمريكى والأوروبى الداعى إلى الاستمرار فى تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، حيث أكدت وزارة الخارجية الأمريكية استمرار تقديم تلك المساعدات، حتى لو شكلت حركة حماس الحكومة الفلسطينية، شريطة ألا تستفيد الحركة منها، هذا إلى جانب إبقائها على المساعدات الإنسانية. كذلك جاء موقف الاتحاد الأوروبى بالموافقة على الإفراج عن مساعدات رئيسية لتغطية الاحتياجات الأساسية للسلطة الفلسطينية بمبلغ ١٢٠ مليون يورو، أى ما يوازى ١٤٢ مليون دولار، بل أكثر من ذلك، إذ دعت المفوضية الأوروبية الدول العربية المجاورة إلى الاستمرار فى تقديم الدعم إلى السلطة الفلسطينية.

ولم يبق إلا تأكيد أن مستقبل الحكومة الفلسطينية الجديدة، التى تشكلها حماس، إنما يتوقف على قدرتها على تحويل شعاراتها الانتخابية إلى واقع ملموس يشعر به المواطن الفلسطينى من خلال الخروج بالاقتصاد الفلسطينى من أزمته الراهنة. فقد أعلنت الحركة عن قيامها بتغييرات شاملة فى هيكل الاقتصاد الفلسطينى، متضمنة تغييرات فى أساليب إدارة السلطة، والخدمات العامة، والزراعة، والخدمات الاجتماعية، والصحة والتعليم، لكنها لم تطرح رؤية تفصيلية حول جوهر تلك التغييرات ومضمونها وكيفية تطبيقها. إلا أنه يجب عليها أن تتبنى سياسة اقتصادية داخلية قائمة على فلسفة الإنتاج والتنمية، وليس على فلسفة المعونات والمساعدات والدعم الخارجى، وإن كانت الحكومة الفلسطينية فى المرحلة الراهنة لا يمكنها الاستغناء عن تلك المساعدات والمعونات، ولكن يجب أن تضع الحكومة الفلسطينية القادمة فى اعتبارها أن هذا الاعتماد إنما هو مرحلى فقط، وأنه نقطة انطلاق لإقامة اقتصاد فلسطينى مستقل وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، على أن تراعى عند وضعها لتلك السياسة ما يلى:

١- مواجهة مشكلة الفساد ومكافحته، باعتباره القضية المحورية فى تدهور الاقتصاد الفلسطينى، حيث تذكر بعض المصادر أن حجم الفساد - الذى تم الإعلان عنه حتى الآن - وصل إلى ٧٠٠ مليون دولار مع توقع وصوله إلى مليار دولار مع انتهاء التحقيقات كليا.

وفى هذا الصدد، يقترح انشاء "جهاز وطنى مستقل" تكون مهمته مكافحة الفساد، على أن يتمتع هذا الجهاز بقدرة كاملة على النفاذ لكل المعلومات المتعلقة بمالية الدولة والتصرفات فيها على جميع الأصعدة والذمم المالية لموظفى الدولة، على أن يقدم هذا الجهاز قضايا الفساد إلى القضاء والرأى العام والسلطة التشريعية مباشرة. ويرتبط بذلك أيضا تفعيل صندوق "إصلاح السلطة الفلسطينية" الذى يشرف عليه البنك الدولى منذ عام ٢٠٠٤ والبالغة موارده ٣١٠ ملايين دولار.

٢- تحسين المناخ الاستثمارى عن طريق تبسيط الإجراءات الاستثمارية والإعفاءات الجمركية، وترتيب القطاع المصرفى بوضع ضوابط تحكمه فى مجال استثمار ودائع المواطنين وأموالهم فى مشاريع محلية يستفيد منها المواطن، وتوفير المعلومات المهمة عن الاقتصاد الفلسطينى لمعرفة احتياجاته، وإفساح المجال واسعا أمام القطاع الخاص. إلى جانب ذلك، تفعيل "صندوق الاستثمار الفلسطينى" الذى تقدر استثماراته بمليار ونصف المليار دولار، هذا بالإضافة إلى تفعيل اتفاقية المعابر التى تتيح حرية التصدير الحر للأسواق العربية، التى لم يتم استغلالها حتى هذه اللحظة.

٣- استثمار القروض والتبرعات التى تقدم من الأطراف المختلفة بشكل أفضل، واستغلالها فى مشاريع اقتصادية منتجة ومهمة للاقتصاد الفلسطينى.

٤- إعادة توجيه المساعدات المقدمة من الدول والجهات والمؤسسات المالية لتوفير الدعم المادى للقطاع الصناعى، وتعزيز هذا القطاع بأصحاب المؤهلات العلمية والخبرات المناسبة، مع الاهتمام بالصناعات كثيفة العمالة للحد من نسبة البطالة وزيادة نسبة التوظف.

٥- فتح أسواق خارجية لتسويق المنتجات الفلسطينية، خاصة الأسواق العربية، باعتبار أن ذلك يمثل حافزا شديد الأهمية لنمو الاقتصاد الفلسطينى، وهو ما يتطلب من الدول العربية أن تخفف، بل أن تزيل كل العوائق الجمركية والكمية من أمام الصادرات الفلسطينية.

٦- دعوة الدول العربية إلى تمويل بناء مشروعات صناعية وخدمية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة لاستيعاب العمالة الفلسطينية، سواء العاملة فى إسرائيل أو الداخلون الجدد إلى سوق العمل الفلسطينية. وعلى الرغم من صعوبة هذا المقترح فى ظل السياسة الإسرائيلية المدمرة فى الأراضى الفلسطينية، إلا أنه سيظل هو الخيار الأفضل الذى يسهم - بلا شك - فى بناء الاستقلال الاقتصادى والسياسى للأراضى الفلسطينية، وصولا إلى الدولة الفلسطينية المستقلة.

## بعد ثلاث سنوات احتلال .. أى عراق نشهد؟

# العراق المحتل .. تقويض الدولة والنظام



■ سامح راشد *


**فى التاسع من أبريل ٢٠٠٦، يكون العراق قد أكمل سنوات ثلاثا تحت الاحتلال. ورغم محدودية هذه الفترة زمنيا، إلا أن ما شهده العراق خلالها يحمل كثيرا من الدلالات، ليس لمستقبل العراق فحسب، بل ربما أيضا لمستقبل المنطقة كلها.**

**نقطة البدء :**

انطلق المسار السياسى للعراق الجديد منذ سقوط بغداد فى التاسع من أبريل ٢٠٠٣، فقد كان حدث اكتمال غزو العراق وانهيار نظام الرئيس (السابق) صدام حسين بمثابة نقطة البدء الأساسية، ليس فقط للوضع الراهن الذى يمر به العراق، لكن أيضا بالنسبة للمستقبل الذى ينتظر الوضع السياسى فى العراق.

ومثلت هذه البداية حجر الأساس الذى انطلقت من خلاله بقية المراحل التالية، التى تبلورت فيما بعد، سواء على مستوى المؤسسات أو المواثيق أو الأطر الحاكمة للعراق الحالى من الناحية السياسية، وهو ما يمكن التعرف عليه من خلال الملامح التالية:

١- إلغاء الدولة العراقية: لعب الوضع الذى كان عليه العراق عقب الغزو مباشرة دورا كبيرا فى تشكيل وتوجيه الوضع السياسى العراقى الراهن، وهو ما يعنى التأثير أيضا فى المراحل المقبلة من مستقبل العراق سياسيا، إذ لم يكن العراق بعد الغزو "دولة" تحت الاحتلال بالمعنى المعروف، فما حدث هو تدمير شامل وكامل للدولة العراقية بكل أركانها، إذ لم يعد العراق يحتفظ بأى من أركان الدولة المتعارف عليها بالمعنى القانونى أو السياسى، حيث سقطت السلطة المركزية التى تحكم الشعب، كما أصبحت الأرض تحت سيادة وسيطرة سلطة أخرى غير وطنية. أما الشعب (الركن الثالث فى الدولة)، فقد تم تحييده وخرج من نطاق معادلة التأثير فى الوضع العراقى، ليس فقط خلال فترة السيطرة المباشرة لسلطة الاحتلال، لكن أيضا بعد ذلك أثناء فترة مجلس الحكم الانتقالى وحتى إجراء الانتخابات التأسيسية التى جرت فى يناير ٢٠٠٥. إجمالا، ما حدث لم يكن مجرد احتلال أو غزو لدولة قائمة وإفقادها سيادتها على أراضيها، أو حتى إسقاط السلطة القائمة فيها وإحلال غيرها، لكن ما حدث بواسطة الغزو الأنجلو-أمريكى فى التاسع من أبريل ٢٠٠٣ هو عملية محو كامل لكيان "الدولة" العراقية من الوجود.


(*) محلل سياسى بالمجلة.

٢- سيطرة الاحتلال: بحكم الوجود المادى (عسكريا)، كان لقوة الاحتلال سيطرة كاملة على الوضع السياسى بالعراق، ليس فقط أثناء الأشهر الثلاثة الأولى كما سبقت الإشارة، وإنما أيضا فى المراحل التالية لها، وذلك من خلال التدخل المباشر فى تشكيل مجلس الحكم الانتقالى، واختيار أعضائه استنادا إلى معيار تلبية المصالح والأهداف الأمريكية من الوجود فى العراق. فجاءت تشكيلة المجلس ممن يعرفون بالارتباط السياسى المباشر بالولايات المتحدة الأمريكية، سواء ممن كانوا خارج العراق مثل أحمد الجلبى، أو المقيمين فى العراق وكانوا يتضررون سياسيا من نظام الرئيس السابق صدام حسين، بمن فيهم من رموز وساسة أكراد وشيعة وعلمانيين.

٣- دحر الاقتصاد العراقى: توازيا مع التدمير الشامل لبنية الدولة العراقية بالمعنى السياسى، جرت أيضا عملية "سحق" للاقتصاد العراقى، بكل ما فيه من بنية أساسية وهياكل صناعية ومؤسسات إدارة وتشغيل، فضلا بالطبع عن الخدمات. ومقومات الحركة الاقتصادية بمختلف أشكالها خصوصا الطرق والنقل والاتصالات، مما يعنى تدمير وتخريب كل قطاعات الاقتصاد العراقى، خاصة قطاعى الصناعة والخدمات. ولم تستثن قوات الغزو سوى قطاع النفط لأهميته فى استمرار تدفق البترول العراقى إلى الخارج، بل إن محاولات تخريب هذا القطاع والعمليات التى استهدفته لم تقع أثناء الغزو، وإنما بعد وقوع الاحتلال، ومن جانب جماعات المقاومة العراقية التى وجهت بعض عملياتها إلى المنشآت النفطية، إدراكا منها لأن النفط والغاز يمثلان مصلحة أمريكية أساسية فى العراق. ما يهمنا أن كل المراحل السياسية التى شهدها العراق المحتل جرت على أرضية اقتصادية مدمرة بالكامل، وغير صالحة لتشغيل أو دعم أى توجه سياسى، حيث لا مورد حياة أو مصدر قوت للعراقيين أو مصنع ليعملوا فيه.

هذا هو ما فعله الغزو فى العراق، وهو ما مثل الخلفية التى استندت إليها بدايات ومداخل العراق الجديد الذى تبلورت ملامحه على مدى السنوات الثلاث التى تلت الغزو .. فما هى أهم تلك المداخل؟

### أسس العراق الجديد :

١- الطائفية: أدى إسقاط السلطة المركزية فى العراق إلى انكشاف الغطاء السلطوى الذى كان يحكم المجتمع العراقى ويحفظه فى بوتقة واحدة. فبسقوط نظام صدام حسين، انكسر الكابح المركزى للنزعات والهويات الجزئية العراقية التى تتنوع بين العرق والدين والمذهب واللغة. وبعد أن كان المجتمع العراقى يرزح تحت سطوة وجبروت سلطة ديكتاتورية تلغى كل الهويات والانتماءات الجزئية لدى كافة العراقيين لحساب الولاء لها، راح كل من أفراد المجتمع يستعيد هويته الأصلية وانتماءه الضيق، وأصبح لكل مجموعة من العراقيين مرجعية يستندون إليها ويستمدون الإحساس بالانتماء والتوافق الجمعى حولها، وهى سمة لازمت الطوائف والجماعات العراقية جميعها، بحيث أصبحت تلك المرجعية، سواء كانت دينية أو مذهبية أو عرقية أو حتى سياسية (العلمانيين والشيوعيين)، هى الوازع الأول والوحيد -أحيانا- لها، أى أنه مع انهيار الدولة المركزية، انهار أيضا الرابط الاجتماعى الذى يمكن وصفه بالعام أو الوطنى أو المجتمعى (بمعنى شموله كل الأنسجة الاجتماعية العراقية داخل حدود العراق) الذى كان العراقيون منخرطين فيه -وإن رغما عنهم- فعاد كل إلى الرابط الضيق تحت الوطنى الخاص بفئة معينة. وبالتالى، كان من الطبيعى أن يتمسك كل عراقى بهذا الانتماء القديم المستعاد.

وتأجج هذا النزوع إلى الهويات الضيقة المحدودة مع استعادة ذاكرة الصراعات والخلافات والتناقضات القديمة التقليدية بين تلك الهويات وبعضها بعضا، مما كان من الطبيعى أن يستتبع إعلاء الطائفية كمحرك ودافع رئيسى فى مواقف العراقيين وتوجهاتهم، أفرادا وجماعات، وهو أيضا ما ساعدت عليه المراحل السياسية التى تمت خلال السنوات الثلاث منذ وقوع الاحتلال، خصوصا على صعيد القوانين والمواثيق والمؤسسات السياسية، فكل هذه العناصر فى المنظومة السياسية الداخلية تم وضعها وترتيبها، بحيث تكرس الطائفية من جهة، وتعزز تشبث كل طائفة بموقفها أو بموقعها.

٢- الفيدرالية: وهى الوجه السياسى للطائفية، أو بالأحرى الإطار السياسى والشكل المظهرى الذى بدئ من خلاله وتحت مظلته، ليس فى تأجيج الطائفية، وإنما فى استيعابها ومعالجتها (بمعنى البناء عليها) وتطوير تجلياتها وتداعياتها. وكما هو واضح، فقد أدى انكسار السلطة المركزية وانهيار الدولة ككل إلى إتاحة الفرصة لبناء جوهر جديد وأساس مختلف للدولة العراقية الجديدة، يعتمد الفيدرالية طبيعة للدولة وجوهرا لنظامها، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا المسمى (الفيدرالية) لم يكن سوى مدخل لتنمية بذور الانقسام والتقسيم ذات الخلفية الاجتماعية وإزهارها فى الإطار السياسى للعراق الجديد.

٣- إعادة الإعمار: رغم أن موضوع إعادة إعمار العراق يندرج فى النطاق الاقتصادى بالأساس، إلا أنه لم يخل من جوانب سياسية وأخرى أمنية جعلته من أهم مداخل الوضع الجديد فى العراق، والذى ينتظر أن يستمر سنوات أخرى قادمة، وذلك من المنظور السياسى وليس الاقتصادى فحسب. فقد تم توظيف فكرة "إعادة الإعمار" كباب واسع، يتم من خلاله تمرير حزمة من الإجراءات والسياسات ذات طابع استنزافى للقدرات والموارد العراقية على كافة المستويات، الأمر الذى انعكس فى النهاية -وبعد ثلاث سنوات من طرح الفكرة والترويج لها- فى وقوف العراقيين فى نفس المكان، فضلا بالطبع عن تبادل المزايا والمنافع السياسية والمالية بين الاحتلال ورموز السياسة العراقية الموالين له خلال هذه السنوات الثلاث.

على هذه الأسس، انطلقت العمليات السياسية فى العراق

المحتل، لتتكامل وتتراكم فوق بعضها مشكلة، معا، حزمة من القواعد يصعب اختراقها أو تعطيلها، فأصبحت آليات التحرك نحو بناء العراق الجديد أشبه بكرة الثلج التى امتنع الجميع عن منع حركتها، وهى صغيرة كى لا تتهشم وتنهار العملية برمتها ويحدث فراغ. وبينما هى تتضخم تدريجيا بكل مساوئها وسلبياتها، تزداد فى الوقت ذاته صعوبة وقفها أو تعديل تركيبتها.

### المظاهر والآليات :

من أجل إعادة تشكيل العراق وفق الأسس الجديدة، كان لابد من اتباع بعض الآليات، واستحداث عدد من المظاهر الضرورية لإضفاء شرعية داخلية وخارجية على الوضع الجديد. ومن أبرز ما تم فى هذا الاتجاه ما يلى:

١- بناء المؤسسات: كما سبقت الإشارة، كان الغزو قد دمر المؤسسات العراقية بالكامل، ليس فقط المبانى والمنشآت المادية على الأرض، لكن أيضا الهياكل السياسية والتراكيب القانونية المؤطرة للعمل العام وإدارة الدولة فى العراق، حيث انهارت جميعها مع سقوط النظام، ولم يعد هناك لا أطقم إدارية ولا كوادر سياسية ولا مسئولون. بالتالى، سارعت سلطة الاحتلال بنفسها أولا، ثم من خلال مجلس الحكم الانتقالى، ثم بعد ذلك بواسطة الحكومات الانتقالية، إلى إعادة إنشاء المؤسسات والهياكل السياسية والإدارية العراقية. وكانت -ولا تزال- مهمة هذه المؤسسات الرئيسية هى تسيير الأعمال، أى ليس التخطيط أو وضع سياسات، وإنما تنفيذ قرارات واتباع تعليمات. كما أن المؤسسات العراقية برمتها تعمل فى ظل قيدين شديدى الوطأة عليها، هما التقسيم الطائفى والمحاصصة التى تحكم توزيع المناصب فى كل المستويات، ونقص الإمكانات وافتقاد المورد المالى، مما يقيد حركتها ويجعلها عاجزة حتى عن تنفيذ أبسط المهام وتلبية المتطلبات الأساسية للعراقيين.

٢- صك المواثيق: شهد العراق فى السنوات الثلاث الماضية تركيزا كبيرا على مسألة سن قوانين وصك مواثيق تؤطر للدولة الجديدة، بدءا من قانون إدارة الدولة المؤقت، انتهاء بالدستور الذى تم تمريره بعد معارك سياسية ومشاحنات عنيفة بين القوى والتيارات السياسية والاجتماعية العراقية، مرورا فيما بينهما بعدد من المراسيم والقوانين الجزئية المتعلقة بمواضيع محددة، من أهمها قانون الانتخابات، وقرارات إنشاء المفوضية العليا للانتخابات ولجنة صياغة الدستور، وغيرهما من الوثائق والمخطوطات التى كان همها الأول -وأحيانا الوحيد- تقنين الوضع القائم أولا، ثم تكريسه وإضفاء المشروعية القانونية عليه، بحيث يصعب تغييره لاحقا.

٣- إشراك العراقيين: من الأركان الأساسية للديمقراطية والحكم الجيد، أن تكون هناك مشاركة سياسية فاعلة وحقيقية من جانب الشعب فى مختلف الفعاليات السياسية والعامة فى الدولة، هذا على المستوى النظرى. أما عمليا، فإن هذا الركن يستلزم توافر عناصر عديدة، من أهمها أن تجرى تلك المشاركة وفق قواعد وضوابط موضوعية تكفل الحياد والشفافية والتعبير الدقيق عن اتجاهات المواطنين أصحاب المشاركة. ما تم فى العراق هو تطبيق عملية المشاركة بالفعل، لكن وفق القوانين والمواثيق التى سبق صكها بغرض (قولبة) العملية السياسية، بحيث تفرز فى النهاية نتائج محددة، وهو ما يمكن التعرف عليه تفصيلا بالنظر إلى بنود الدستور الدائم، وكذلك قانون الانتخابات الذى قسم الدوائر الانتخابية ووزع مقاعد البرلمان وفق معايير طائفية متعمدة.. وهكذا، جرت بالفعل مظاهر المشاركة السياسية من جانب المواطنين العراقيين، وتجسدت فى أكثر من مرحلة، بدءا بانتخابات الجمعية التأسيسية فى يناير ٢٠٠٥، ثم الاستفتاء على الدستور فى أكتوبر ٢٠٠٥، ثم أخيرا فى الانتخابات التشريعية الأخيرة التى جرت فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥. لقد كانت المشاركة السياسية للعراقيين عبارة عن مشاركة فعلية حقيقية، تم بموجبها إقرار دستور وتشكيل برلمان، لكنها تبقى فى النهاية مشاركة "انتقائية"، ليس من جانب العراقيين أنفسهم، وإنما من جانب الأطر المنظمة لها والمعايير التى استندت إليها، وبالتالى خرجت تلك المشاركة بالنتائج التى أسهمت فى تكريس البعد الطائفى فى السياسة العراقية. وليس أدل على ذلك من الخلافات الشديدة التى تسود عملية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، بل والاختلاف حول شخص بعينه أو منصب محدد، فالأكراد يرفضون الجعفرى رئيسا للوزراء مرة أخرى، والسنة يشاركونهم الرفض، وبعض الشيعة يصرون عليه، بينما فصائل منهم لا تستحسن وجوده .. وهكذا، أصبحت المذاهب والأعراق، والخبرات السابقة فيما بينها، هى المحرك للمواقف والدافع وراء إجراءات يفترض انها تحدد وتشكل مستقبل العراق.

٤- الدمج خارجيا: أو ما كان يسمى فى عهد الرئيس السابق صدام حسين (إعادة تأهيل العراق) بمعنى إعادة دمجه فى البيئة المحيطة، سواء عربيا أو إقليميا. ولاعتبارات عديدة، لم تنجح محاولات استعادة العراق اندماجه فى تلك البيئة المحيطة به خصوصا فى الإطار العربى. ومن المفارقات أن تلك المحاولات التى استغرقت بضع سنوات بعد حرب الخليج الثانية، ثم باءت بالفشل، لم تستغرق بضعة أشهر بعد غزو العراق قبل أن تنجح ويعود العراق بالفعل إلى الإطار العربى. ففى مطلع سبتمبر ٢٠٠٣، أى بعد شهرين فقط من تشكيل مجلس الحكم الانتقالى العراقى، قرر مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية قبول أن يشغل مجلس الحكم الانتقالى مقعد العراق فى الجامعة. ورغم حرص الجامعة على عدم الاعتراف القانونى بالمجلس كممثل لدولة العراق، إلا أن المدلول الفعلى لتلك الخطوة لم يكن يختلف كثيرا عن الاعتراف، وهو ما أكدته التطورات اللاحقة فى المواقف العربية من العراق والتطورات السياسية التى جرت فيه خلال السنوات الثلاث. فسواء على المستوى القطرى من جانب كل دولة على حدة، أو على المستوى الجماعى التنظيمى، مجسدا

فى الجامعة العربية، أو على المستوى الجماعى فى المحافل والمنتديات الإقليمية (مثل اجتماعات دول الجوار العراقى)، لم يواجه العراق أى مشكلة فى الاندماج والانخراط سريعا فى الإطار العربى، وذلك على اختلاف المؤسسات أو التشكيلات التى تضطلع بتمثيل العراق، وبغض النظر عن خلفية أو ارتباط تلك التشكيلات والمؤسسات بالوضع السياسى الداخلى فى العراق كدولة تحت الاحتلال منزوعة السيادة، وبالتالى فاقدة لسلطة وطنية. ورغم التحفظات العديدة التى وجهت للموقف العربى (أو بالأصح المواقف العربية) من العراق بعد الاحتلال، فإن محاولات عربية محدودة جرت لاستدراك ما فات الدور العربى فى العراق، من أهمها الزيارة التاريخية التى قام بها أمين عام الجامعة العربية إلى العراق فى أكتوبر ٢٠٠٥، والتى مثلت محطة مهمة فى موقف الجامعة من العراق، وأيضا فى موقف العراق من الجامعة ومن الإطار العربى ككل. وبعد أن كان الموقف العربى من العراق يصب فى مجمله فى اتجاه مسايرة الوضع القائم، أيا كان وليس التدخل فيه أو حتى التفاعل معه كما يجب، انتقل هذا الموقف - خصوصا من جانب الجامعة العربية- إلى التعامل مع التطورات الحاصلة فى العراق من داخلها، والتفاعل معها، والعمل على التأثير فيها بصورة أو بأخرى، مع الاحتفاظ بعدم تجاوز خط التدخل فى الشأن الداخلى أو فرض موقف محدد على العراقيين، وهو ما جسده نجاح موسى أثناء وجوده فى العراق فى الاتفاق على عقد مؤتمر وفاق عراقى يضم كافة الفصائل والقوى العراقية، وتم بالفعل اجتماع تحضيرى لهذا الغرض، حضره ممثلون لكافة التيارات العراقية وكذلك كل الأطراف المعنية بالوضع فى العراق وذلك فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة (٢٠-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥). وتجدر الإشارة هنا إلى أنها كانت المرة الأولى التى يشارك فيها ممثلون لجماعات المقاومة المسلحة العراقية فى حوارات سياسية تفاوضية حول مستقبل الوضع فى العراق سياسيا وأمنيا، مع ملاحظة أن مشاركة تلك الجماعات لم تتم بشكل علنى، واتفق المجتمعون فى اجتماع القاهرة التحضيرى على عقد مؤتمر الوفاق الموسع فى العراق فى فبراير ٢٠٠٥، بيد أن الأوضاع الأمنية، وتأخر تشكيل الحكومة العراقية، أفضيا إلى تأجيل المؤتمر إلى يونيو ٢٠٠٦.

بناء على التطورات السابقة، والآليات التى استخدمتها سلطة الاحتلال من جانب، والمؤسسات العراقية التى تم تشكيلها أو انتخابها خلال السنوات الثلاث السابقة من جانب آخر، اتخذ العراق الجديد صورته الراهنة، عراقا محتلا، فاقدا للسيادة، يتمتع بمؤسسات سياسية وهياكل إدارية وتنظيمية، وتستند التطورات فيه إلى دستور وقوانين ولوائح منظمة للحياة السياسية ولمختلف جوانب الحياة العامة. لكن هذه الملامح جميعها لا تشكل دولة جديدة، بقدر ما تشكل غلافا ظاهريا لدولة، دون جوهر أو أساس متين تستند إليه. وإذا كان كل من المسارين السياسى والاقتصادى يحملان إشارات إيجابية، أو يحتملان المجادلة بأن ثمة إيجابيات فيما شهداه من تطورات خلال السنوات الثلاث الماضية، فإن المسار الأمنى لا يحتمل التشكيك أو المحاججة. لذا، آثرنا عدم الإشارة إلى هذا المسار سابقا، كونه يحتفظ بوضع ثابت منذ وقوع الغزو وحتى الآن. فالوضع الأمنى فى العراق يشكل المحور الأساسى الذى يشكك فى كل ما يثار حول التقدم والتطور الإيجابى، سياسيا واقتصاديا، نحو عراق حر، مستقل، ديمقراطى.

والأهم من ذلك أن التدهور الأمنى المستمر والثابت فى العراق المحتل، ينذر بتقويض ما تم من تطورات على المسار السياسى، وكذلك فى المسار الاقتصادى، بمعنى أن القليل الذى تم -حتى وإن كانت عليه تحفظات ويحمل من السلبيات الكثير- ليس فى مأمن وغير مضمون استمراره فى ضوء الانفلات الأمنى السائد.

لذا، ينبغى التذكير بأن الوضع الأمنى لم يكن فى دائرة اهتمام سلطة الاحتلال ولا المؤسسات التى شكلها خلال السنوات الثلاث الماضية، بل إن التركيز الأكبر من جانب قوات الاحتلال فى مجال الأمن كان على المنشآت النفطية وتأمين تدفق النفط والغاز العراقى. ويستحضر كثير من المراقبين التحذيرات التى تلقتها سلطة الاحتلال من قيامها -عقب الغزو- بتفكيك الجيش العراقى، وتسريح قوات الشرطة، وهو الإجراء الذى جعل العراق والعراقيين فى مهب رياح العنف والعمليات المسلحة، وهو أيضا الذى مهد الأرضية للتذرع بالضرورات الأمنية، كى يستمر الاحتلال فى الوجود فى الأراضى العراقية، بحجة أن خروج قوات الاحتلال سيحدث فراغا أمنيا.

إلا أن الضربات المتتالية، التى تعرضت لها قوات الاحتلال فى العراق على أيدى جماعات المقاومة العراقية المسلحة، أجبرت الإدارة الأمريكية على اتخاذ قرار بالخروج من العراق، أو على الأقل خفض حجم القوات الموجودة هناك تدريجيا. وهنا، ظهرت معضلة البحث عن بديل لقوات الاحتلال، مما أثار مجددا الحديث عن إمكان إرسال قوات عربية وإسلامية إلى العراق لحفظ الأمن هناك، وهى مسألة شائكة وتثير محاذير وتحفظات عديدة. فرغم أن وجهة النظر التى تؤيدها تستند إلى مبررات سياسية وأمنية ولوجيستية، فإن قرار إيفاد قوات عربية أو إسلامية أو كلتيهما إلى العراق ينبغى أن يبحث فى إطار أوسع من مجرد الوضع الأمنى المتدهور فى العراق، أى فى إطار أوسع يشمل الدلالات التى يحملها كسابقة من نوعها بإرسال قوات بديلة لقوة احتلال أجنبية، خصوصا إذا لم تكن قوة الاحتلال تلك قد خرجت تماما من الدولة المحتلة. كذلك الأمر بالنسبة لما قد يؤدى إليه هذا التحرك من انعكاسات سلبية على علاقة العراق بالدول المرسلة للقوات، وغير ذلك كثير من المحاذير والقيود التى ينبغى التفكير فيها مليا.

إجمالا، العراق الجديد، أى عراق ما بعد ثلاث سنوات من

الاحتلال، هو عراق مفتوح على كافة الاحتمالات، فهو ليس دولة بالمعنى السليم للكلمة، كما أصبح كل تحرك أو تطور يشهده العراق ينطلق من دافع طائفى ضيق، ويستهدف أيضا مصالح طائفية ضيقة.

وفى ضوء هذا الوضع، لا يمكن توقع أن يستعيد العراق سيادته أو استقلاليته الكاملة قبل عقود، ليس بسبب الوجود الفعلى المادى لقوة احتلال (ستخرج تدريجيا)، وإنما غرسه الاحتلال من بذور انقسام وتناحر، تجعل كل عراقى أحرص على ولائه وهويته الجزئية من انتمائه الوطنى. ومع ارتباط معظم التيارات والقوى العراقية، عقائديا أو عرقيا أو سياسيا بأطراف خارجية، الانقسام مرشحة لمزيد من النمو، خاصة إذا لقيت من تلك الامتدادات الخارجية.

## الطائفية والصراع الأهلى .. الحرب القادمة فى العراق

أثارت الاحداث الأخيرة فى العراق مخاوف من اندلاع صراع طائفى فى العراق، قد ينتهى بحرب أهلية تؤدى إلى تدهور الحال فى هذا البلد أكثر مما هو عليه. ومن هذا المنطلق، أصدرت منظمة International Crisis Group تقريرا يناقش الوضع فى العراق، ويضع توصيات لحل الأزمة الحالية.

يؤكد التقرير - الصادر فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٦ - أن عام ٢٠٠٥ شهد تصاعدا فى العنف الطائفى الذى انعكس فى الخطاب السياسى والانتخابات التى رسخت الطائفية الدينية، حيث تحولت منابر المساجد إلى مقار حزبية وارتدى رجال الدين ثياب السياسيين، وسعى المتمردون إلى تحويل الوضع فى العراق فى اتجاه حرب أهلية. وفى الوقت ذاته، بدأ الإطار المؤسسى ينهار، واختفى التيار العلمانى، وأصبحت الدول المجاورة تبحث عن مصالحها الاستراتيجية على حساب تعهداتها السابقة بدعم سلامة ووحدة الأراضى العراقية.

فى ضوء هذا، يتساءل التقرير عما يجب عمله لوقف الانهيار العراقى، وتجنب اندلاع حرب أهلية. وردا على هذا السؤال.

وضع التقرير بعض التوصيات إلى القوى الفائزة فى انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥، والإدارة الأمريكية، والمانحين، والدول المجاورة للعراق. وفيما يلى ملخص هذه التوصيات:

*** القوى الفائزة فى الانتخابات:**

- إدانة كل أعمال العنف الطائفية والحث على تقييد ردود الفعل لتلك الأعمال.

- تأسيس حكومة وحدة وطنية تحظى بالدعم الجماهيرى. ولكى يتم هذا، يوصى التقرير بالتالى:

- ضم أعضاء من أكبر خمسة تحالفات انتخابية.

- تقسيم الوزارات الأساسية (وزارات الدفاع والداخلية والتخطيط والخارجية والمالية والنفط) على هذه القوائم، وإعطاء وزارة الدفاع أو الداخلية إلى أحد القادة السُنة غير الطائفيين، والأخرى إلى أحد قادة الائتلاف العراقى الموحد.

- تعيين أشخاص ذوى خبرة تقنية عالية واستقامة شخصية فى المناصب العليا فى الحكومة.

- تبنى أجندة بأولويات تحترم حكم القانون، وتوفير فرص العمل، والخدمات الأساسية.

- مراجعة الدستور الحالى.

- وقف الهجمات الطائفية وانتهاكات حقوق الانسان التى تقوم بها قوات الأمن.

- تفكيك البعث ومحاكمة الأعضاء السابقين فى الحزب على أساس الجرائم التى ارتكبوها، وليس على أساس توجهاتهم الدينية والسياسية، بالإضافة إلى تأسيس لجنة مستقلة تحت اشراف مجلس الوزراء للإشراف على هذه العملية بحياد. ويؤكد التقرير محاكمة كل من ارتكب جرائم ضد حقوق الانسان امام محاكم مستقلة.

*** الإدارة الأمريكية :**

- الضغط على حلفائها العراقيين لتأسيس حكومة وحدة وطنية والسعى إلى عدم إعطاء وزارتى الدفاع والداخلية إلى أعضاء من قوة واحدة أو إلى طائفيين.

- تشجيع التعديلات الضرورية للدستور الحالى للخروج بوثيقة تحمى المصالح الأساسية للجميع.

- المساعدة فى بناء قوات أمن غير طائفية ومدربة ومسلحة بكفاءة.

- مشاركة الدول المجاورة، بما فيها إيران، للمساهمة فى حل الأزمة العراقية.

- وفى حين يرى التقرير ضرورة فى أن تعلن الولايات المتحدة نيتها فى الانسحاب، إلا أنه يؤكد أهمية أن تكون هذه العملية تدريجية، وأن يؤخذ فى الاعتبار وجود قوات أمن عراقية غير طائفية.

*** المانحون :**

- توزيع التمويل للوزارات والمشاريع الحكومية ومبادرات المجتمع المدنى التى تحترم مبادئ الشفافية والكفاءة.

*** الدول المجاورة للعراق :**

- المساعدة فى استقرار العراق عن طريق:

- دعم تشكيل حكومة وحدة وطنية ومراجعة الدستور الحالى.

- تقوية الجهود لمنع تمويل المتمردين وعبورهم عبر الحدود المشتركة إلى العراق.

- دعم مؤتمر الوفاق العراقى فى بغداد، وإرسال ممثلين للمشاركة فيه.

**سالى سامى**

**يمكن الاطلاع على النص الكامل للتقرير على موقع مجموعة الأزمات الدولية** www.crisisweb.org

# الآفاق المحتملة لإرسال قوات عربية - إسلامية إلى العراق

■ د. صبحي ناظم توفيق *

**ظهرت مجددا فكرة إرسال قوات عربية وإسلامية للإسهام فى حفظ الأمن بالمدن الرئيسية فى العراق، بغية تخفيف حدة الموقف والعمليات المسلحة، ولفترة زمنية محددة، فضلا عن المشاركة فى تدريب الكوادر الأمنية العراقية، تمهيدا لخروج قوات التحالف من المدن، ولمغادرة العراق فى خطوة لاحقة.**

والفكرة ليست جديدة، لكنها تحتاج إلى إعادة تحليل، خاصة مع بدء الخفض التدريجي للقوات الأمريكية، بينما لايزال التدهور يسود أوضاع العراق الأمنية.

فبعد انقضاء ثلاث سنوات على احتلال العراق، وفى ضوء استمرار الانفلات الأمني، وممانعة الأمم المتحدة من العودة الى العراق فى الظروف الحالية، يجدر النظر فى فكرة إرسال قوات عسكرية إسلامية الى العراق تحت مظلة دولية أو إقليمية لتشارك فى حفظ أمنه.

فما هى الدول الإسلامية التى قد ترشح لإرسال وحدات عسكرية من جيوشها إلى العراق؟ وما المزايا الكامنة وراء هذه المشاركة؟ وما المعوقات التى قد تجابهها؟ وما هى المهمات التى يمكن أن توكل إليها؟ ولمن يمكن أن تناط قيادة هذه القوات؟. وهى مجموعة تساؤلات يحاول هذا التحليل تسليط الضوء عليها.

**نظرة إلى الماضى القريب :**

ليس جديدا أن تشارك قوات عسكرية متعددة الجنسيات تحت مظلة دولية فى مهام لحفظ الأمن، أو لمراقبة تطبيق وقف إطلاق النار، أو منع التسلل عبر الحدود بين دولة وأخرى(١).

وقد شهدت المنطقة العربية عدة أمثلة لهذا النوع من الوجود العسكرى الدولى، بدءا بحرب ١٩٤٨(٢)، ثم حرب ١٩٦٧(٣)، ثم حرب ١٩٧٣(٤)، كما أن هناك قوات دولية لاتزال موجودة على الحدود بين لبنان وإسرئيل إلى يومنا هذا.

ولم يكن العراق بمنأى عن القوات الدولية، فقد تواجدت على حدوده الشمالية مع إيران قوات جزائرية بمباركة الأمم المتحدة بعد انهيار قيادة الملا مصطفى البارزانى إثر "اتفاقية الجزائر" ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٠(٥)، ثم تمركزت قوات مراقبة متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة على الحدود العراقية - الإيرانية بعد وقف إطلاق النار بين الدولتين منذ ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٠(٦)، كما تولت قوة أخرى مراقبة الأوضاع على الحدود العراقية - الكويتية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وحتى احتلال العراق فى ٢٠٠٣.

**عراق ما بعد الاحتلال :**

إثر تفاقم أوضاع العراق الأمنية، بعد سقوط نظام صدام حسين فى ٩ أبريل ٢٠٠٣، طلبت "إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة" بزعامة السفير بول بريمر من الحكومة التركية إرسال ما يربو على (١٠ آلاف) جندى من قواتها البرية إلى العراق، مشاركة منها فى حفظ الأمن.

وبينما كانت أنقرة مستعدة لتنفيذ هذا المطلب الأمريكى لأسباب عديدة(٧)، فإن المواقف المعلنة للقيادات الكردية المتمتعة بالسيطرة الكاملة على ثلاث محافظات من شمالى العراق(٨)، فضلا عن مواقف مضادة أخرى لفصائل عراقية مؤثرة على الساحة السياسية، فرضت ذاتها على مسألة وجود قوات تركية فى أرض العراق(٩)، مما أدى إلى تراجع "أنقرة" عن إرسال قواتها فى حينه(١٠).

وفى أواخر يوليو ٢٠٠٤، طرح وزير خارجية المملكة العربية السعودية -لدى بحث أوضاع العراق مع نظيره الأمريكى- مشروعا يقضى بتشكيل قوات عسكرية تشترك فى تأليفها دول إسلامية بعيدة عن العراق نسبيا، دون أن تشارك فيها دول من الجوار، بغية الحفاظ على استتباب الأوضاع فى هذا البلد(١١).

(*) الخبير بمركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد.

## المشروع المنتظر:

على الرغم من خفوت المشروع السعودى، فقد ظلت طروحات وجود قوات عسكرية إسلامية، تشترك فى صفوفها وحدات من جيوش عربية محددة، قائمة بين آونة وأخرى فى تصريح هنا ورؤية من هناك، ورغبة مشروطة فى عاصمة معينة ورأى معاكس فى غيرها، فى ظرف يتلمس فيه الجميع أن القوات متعددة الجنسيات، وخصوصا الأمريكية منها، قد أصابها الإخفاق فى شأن استقرار البلد، بينما تسببت تصرفاتها غير المقبولة فى تصاعد مظاهر الغضب لدى العراقيين(١٢).

## الدول المرشحة للمشاركة :

هناك أكثر من دولة إسلامية يمكن أن تعرض عليها المشاركة فى هذا المشروع، وقد تأتى كل من "باكستان، وإندونيسيا، وبنجلادش وماليزيا" على رأس القائمة، لامتلاكها جيوشا ذات أعداد كبيرة، لا يؤثر استغناؤها عن بعض وحداتها وتشكيلاتها العسكرية على مهمات الحفاظ على حدودها ومياهها وأجوائها وأوضاعها الأمنية العامة داخل أوطانها.

كما أن هناك حقيقة يجدر ذكرها فى هذا الصدد، وهى أن تلكم الدول الإسلامية لديها وحدات عسكرية مدربة على مستوى عال، ومجهزة بشكل خاص، لمثل هذه المهمات الدولية خارج أوطانها، وأن البعض منها سبق أن خاض تجارب ناجحة تحت مظلة الأمم المتحدة أو غيرها فى بقاع ساخنة مختلفة من العالم خلال العقود المنصرمة، وما زالت قائمة بذلك.

وهناك عدد من الدول العربية غير المجاورة للعراق، يمكن أن تنطبق على جيوشها ما أسلفنا ذكره فى شأن الدول الإسلامية، وقد تأتى "مصر، وليبيا، والجزائر، والمغرب، وتونس، والسودان" فى مقدمتها، وتأتى بعدها "الإمارات العربية، وسلطنة عمان، واليمن".

## صعوبات مشاركة دول الجوار :

التوجه العام السائد لدى العراقيين هو رفض مشاركة دول الجوار فى حفظ الأمن داخل العراق، وذلك لسببين:

* الأول: أنه بالرجوع إلى التاريخ سنجد أن جميع الدول المجاورة للعراق -عدا إيران- بقيت فى معظمها "ولايات" تابعة للدولة العثمانية الإسلامية الكبرى حتى أواسط العقد الثانى من القرن العشرين(١٣)، وبذلك تمتع مواطنوها بالحرية الكاملة فى التنقل عبر أرجائها الشاسعة، مستقرين فى مدنها والعيش فى ربوعها أينما وجدوا مصالحهم دون جواز مرور أو تأشيرات دخول، فتداخل أبناء القبائل والعشائر والعوائل وتزاوجوا وتصاهروا كيفما شاءوا طيلة ما يزيد على أربعة قرون متواصلة، حيث لم تستطع الحدود الدولية تفريق أواصرهم، على الرغم من تشكيل حكومات ذات سياسات واستراتيجيات مختلفة فيما بينها، إذ بقيت العلاقات عبر الحدود قائمة دون انقطاع.

* السبب الثانى: ظهور خلافات حدودية، وأخرى سياسية، وثالثة مائية، ورابعة اقتصادية، فرضت أوزارها بين القيادات السياسية لدول المنطقة وشعوبها، وأدت الى أحقاد وضغائن فى بعضها، وعلاقات إنسانية طيبة فى البعض الآخر، تراكمت شيئا فشيئا مع انقضاء السنين، ويحتمل أن تتأجج فى حال مشاركة هذه الدول بقوات عسكرية تستقر فى العراق، حتى إذا أبرمت اتفاقيات ثنائية أو إقليمية أو دولية بشأنها.

ويضاف إلى ذلك أن النظام العراقى السابق خاض عددا من المغامرات السياسية والعسكرية طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وعلى رأسها الحرب مع إيران، والتوتر الذى كانت عليه الأوضاع مع النظام السورى، ثم غزو الكويت، الذى كان له أعظم التأثيرات السلبية على مجمل النظام العربى.

فضلا عن ذلك، كان النظام العراقى يعتبر تركيا العدو المحتمل الثانى بعد إيران وفق الحسابات الاستراتيجية، لكونها حليفا ثابتا للولايات المتحدة الأمريكية، وعضوا فى حلف "ناتو"، إضافة إلى مواقفها حيال العراق منذ عام ١٩٩٠، وتأمين حماية الأكراد بقوات جوية وبرية غربية تمركزت فى قواعدها ومعسكراتها(١٥).

وبينما كانت العلاقات جيدة مع الأردن خلال سنوات الحرب مع إيران، وحتى النصف الأول من عقد التسعينيات، جاء لجوء الفريق حسين كامل وأخيه -صهرى الرئيس صدام حسين وولدى عمه- الى عمان، واستضافة الملك حسين لهما مع أفراد عائلتيهما فى أحد القصور الملكية، ليكونا سببا فى تدهور العلاقات مع الدولة الهاشمية.

إن تلك الخلافات المتشابكة، يضاف إليها جملة مواقف سياسية استجدت بعد سقوط النظام العراقى بين "بغداد المحتلة" وعواصم من دول الجوار، تمخضت عن عدم تقبل أية حكومة عراقية وجود قوات عسكرية من هذه الدول، خاصة مع احتمال أن يميل أفرادها إلى هذا العرق أو ذاك المذهب، ولهذه الطائفة أو تلك العشيرة، أو لربما تنفذ رؤى حكوماتها أو قياداتها العسكرية أو مخابراتها العامة.

## المشروع المقترح :

فى ضوء المعطيات السابقة، من الأفضل أن تشارك دول إسلامية وعربية غير مجاورة للعراق، ضمن مشروع يسمى "قوات حفظ السلام الإسلامية" تقوم بموجبه بمهمات شبه عسكرية لحفظ الأمن الداخلى، وتحل محل القوات الأجنبية متعددة الجنسيات، والتى يفضل إما أن تعود الى بلادها، أو تنسحب من داخل المدن لتتمركز فى معسكرات خارجها، لتبتعد عن أنظار العراقيين ولا تحتك بحياتهم اليومية، ولتشكل قوات ضاربة لا تتدخل إلا فى حالة حدوث مشكلات كبيرة لا تقدر القوات الإسلامية على معالجتها.

## مزايا المشروع المقترح :

يمكن لهذا المشروع أن يحقق مزايا عديدة، وفقا للنقاش الدائر بهذا الشأن، قد يكون أهمها:

- إن الأغلبية الساحقة من العراقيين ربما يرحبون بهذه القوات، ما دام همهم الأعظم بات يكمن فى استتباب الأمن فى بلدهم، وما داموا يبتغون استقراره كأسبقية أولى وإبعاد شبح حرب أهلية ضروس.

- وحتى إن كانت الأقلية من العراقيين لديها رفض لقوات إسلامية، فإنها -مع مضى الوقت- ستكتشف أن الجنود المسلمين والعرب هم أفضل بكثير من عناصر القوات ذوى الجنسيات المتعددة، سواء من حيث كون القوات المقترحة على دين واحد، أو

ليكون أفرادها شرقيين يتمتعون بتقاليد وعادات أقرب الى نفوس العراقيين من أى جندى أجنبى، لذلك فإن التعامل معهم قد يكون أيسر وأفضل.

– لدى معظم الدول الإسلامية – العربية المرشحة لهذه المهمة تجارب سابقة فى إرسال وحدات عسكرية الى بعض بقاع العالم تحت سلطة المنظمة الدولية، وتتمتع بخبرات نافعة تؤهلها للتصدى إلى وضع مشابه فى العراق على الرغم من اختلاف الظروف.

– إن تشكيل مثل هذه القوة يتيح فرصا أفضل للعراق لأن يواصل إعادة تأسيس جيشه ويعيد بناء مؤسساته ومعسكراته.

– إن تلك البلدان –إذا ما تحقق المشروع– قد تحصل على مكاسب عظيمة ومقاولات ضخمة فى عمليات إعادة إعمار العراق، والتى لا يمكن أن تكسبها إن لم تشارك فى حفظ أمنه.

– تضفى هذه المشاركة صبغة دولية أفضل، وتخفف من الإحراج الدائم للحكومات العراقية، بمختلف مسمياتها، فى شأن كون الوطن تحت الاحتلال.

**المعوقات القائمة والمحتملة :**

على الرغم من تعدد المزايا، فهناك معوقات عديدة قائمة ومحتملة، يمكن أن تحول دون اتخاذ قرار يدفع المشروع الى حيز التنفيذ، ومنها ما يلى:

– يأتى القرار السياسى على رأس المعوقات، وكانت التصريحات السابقة لبعض قادة الدول الإسلامية أو العربية المرشحة بأنهم ليسوا عازمين على اتخاذه، على الرغم من انتمائهم رسميا، ومنذ عقود، الى منظمة المؤتمر الإسلامى أو جامعة الدول العربية. ووفقا لوجهات نظر بعض العراقيين، فإن القادة العرب لا يعيرون أهمية تذكر حيال ما ابتلى به العراق من نكبات متتالية.

– اعتقاد بعض فصائل المقاومة العراقية بأن أية قوات عسكرية تحضر إلى العراق ينبغى اعتبارها مرتبطة بأوامر واشنطن، ويجب أن تعامل وفق هذا الأساس.

– إضافة إلى المقاومة الحقيقية، هناك الإرهابيون المشحونون عقائديا، والذين لا يفرقون بين جندى أمريكى أو بريطانى، ومسيحى أو بوذى أو هندوسى، وبين جندى مسلم أو عربى.

– وهناك التهم الجاهزة المعلبة التى اعتاد على إطلاقها "الثوريون" وأصحاب الأقلام المعروفة نحو زعماء المسلمين والعرب الذين قد يتخذون قرار إرسال قوات من جيوشهم الى العراق.

– قد ينتقد الرأى العام لدى تلك الدول هذا المشروع، ويثير مظاهرات تطالب بعدم التضحية بأرواح الشباب وصرف الأموال من أجل العراق، لاسيما وأنه بعيد عن أقطارهم، بحيث لا يؤثر ما يجرى فيه على الاستقرار القائم لديهم.

– يشكل البعد الجغرافى لتلك البلدان عن العراق صعوبات حقيقية، خصوصا فى النواحى اللوجيستية.

– المشكلات الداخلية التى قد تحدث فى تلك الأقطار إن تعرضت وحداتها العسكرية الى مقاومات أو جوبهت بعمليات إرهابية.

– التكاليف المالية الباهظة التى قد تتحملها ميزانيات هذه الدول لغرض نقل وتموين وإعاشة القوات العسكرية وإدامتها ومعالجة أفرادها.

**المهمات المقترحة :**

على أى حال، فإنه فى حالة تحقق ذلك، فمن المتوقع ألا تكون هذه القوات الإسلامية – العربية ثقيلة التسليح والتجهيز، وإنما ستزود بأسلحة خفيفة، ما دامت مهمتها الأساسية الحفاظ على الأمن الداخلى دون مواجهات ميدانية، وفق متطلبات الحرب المعروفة بين الجيوش. لذلك، يمكن الاكتفاء فى تسليحها بالرشاشات الثقيلة والمتوسطة، معززة بهاونات مختلفة، وقاذفات (آر. بى. جى) أو مثيلاتها، إضافة إلى المدرعات الخفيفة السريعة، وعدد من الطائرات المروحية.

ويمكن أن تناط لهذه الوحدات المهمات الأساسية الآتية:

– التمركز داخل عدد من المدن العراقية الكبرى تباعا، كى تكون ظهيرا لأفراد الشرطة العراقية ووحدات التدخل السريع.

– حماية المقر الرئيسى للأمم المتحدة فى بغداد وفروعها فى بعض المحافظات، فضلا عن مكاتب المنظمات الإنسانية والمؤسسات الخيرية، فى حالة عودتها الى العراق.

– المرابطة فى أجزاء من حدود العراق مع دول الجوار، والتى يشك أن الإرهابيين يتسللون من خلالها، أو أن أنظمتها تغض الطرف عن تدفقهم، أو أنها غير قادرة على ضبط حدودها بإمكاناتها المتاحة.

– قد تشارك فى تدريب عناصر من الشرطة العراقية وأفراد التشكيلات الأمنية، وقسم من ضباط صف وجنود بعض وحدات الجيش العراقى، وخصوصا إن كانت مجهزة بأسلحة ومعدات متشابهة.

**القيادة والسيطرة :**

تعرف "القيادة والسيطرة" –كمصطلح عسكرى– بأنها جملة الترتيبات والتسهيلات ووسائل تداول المعلومات وتحليلها وإدامتها وتوزيعها، وكذلك الأشخاص الذين يستخدمهم القائد لتنفيذ خطط العمليات العسكرية وإدارتها، والسيطرة على القوات والإشراف على تحركاتها ميدانيا(١٦) .. وهى من أهم الفقرات التى ينبغى التركيز عليها وتوضيحها والاهتمام بتفاصيلها وربط نهاياتها ضمن أية خطة حركات عسكرية، وفى جميع المستويات، لأن أى إخفاق فى فهمها أو ضبطها قد يؤدى الى إرباك حتمى، وربما الى كارثة.

والأمثلة على ذلك متعددة فى تاريخ الحروب ومعاركها، وقد كان آخرها فقدان القيادة العراقية العليا سيطرتها على عموم القوات المسلحة خلال الأسبوع الأخير من الحرب التى سبقت الاحتلال عام ٢٠٠٣، والذى جعلها تتخبط فى توجيه الأوامر إلى القوات التى كانت تدافع عن بغداد بشكل خاص.

وفى شأن "قيادة" القوات متعددة الجنسيات الموجودة فى العراق و"السيطرة" عليها، سواء فى حالها القائم، أو إذا انضمت إليها قوات إسلامية وعربية وفق هذا المشروع، هناك عاملان ينبغى وضعهما فى الاعتبار:

* الأول– سياسى: إذ لا يمكن أن تتقبل أى حكومة أمريكية

إناطة قيادة قوات عسكرية والسيطرة عليها إلى قيادة غير أمريكية، وخير مثال على ذلك هو تزعم الأمريكيين لقيادات حلف "ناتو" منذ ما يزيد على نصف قرن، على الرغم من وجودها فى أوروبا ذات الإمكانات الهائلة.

* والثانى- عسكرى: فلا يعقل أن تناط قيادة حوالى ١٥٠ ألف جندى أمريكى مع مئات من الطائرات والدبابات والمدرعات والمدافع وآلاف السيارات المحملة بالأسلحة، والمعدات ذات التكنولوجيا المتطورة، إلى قيادة غير أمريكية إرضاء لبعض الأهواء التى قد تطالب بذلك.

إذن، فقيادة القوات متعددة الجنسيات، والتى ينبغى أن تنضم إليها الوحدات العسكرية الإسلامية - العربية، حتى إن باتت تحت المظلة الدولية، ستبقى أمريكية دون أدنى شك.

ولكن، قد يطرح تساؤل فى هذا الخصوص حول الأسلوب العملى لقيادة القوات الجديدة والسيطرة عليها، فنقول فى هذا الصدد إن هناك مسلكين لا ثالث لهما:

* الأول: أن تناط الى الوحدات والتشكيلات الإسلامية - العربية مسئولية الحفاظ على الأمن فى قطاع محدد من المحافظات العراقية المتاخمة بعضها للبعض الآخر. عندئذ، يمكن أن تكون جميعا تحت قيادة إسلامية - عربية واحدة تشكل لهذا الغرض، ولكن ارتباطها الأعلى يبقى بطبيعة الحال بالقيادة الأمريكية العليا فى بغداد.

* والثانى: إذا ما انتشرت هذه الوحدات والتشكيلات فى عدد من المحافظات العراقية غير المتباعدة، عندئذ ينبغى تشكيل أكثر من قيادة إسلامية - عربية واحدة، تناط إليها مسئولية القيادة والسيطرة، كل منها فى قطاع محدد، ولكنها بالضرورة ترتبط أيضا بالقيادة العسكرية العليا فى بغداد.

## الخلاصة :

إن مشروع "قوات حفظ سلام إسلامية - عربية" يمكن اعتباره أفضل المسالك لتحسين بعض أوضاع هذا البلد وتوجيهها الى حيث الاستقرار وبعض الأمان، ولكن هذا المشروع يظل مشوبا بالكثير من الضبابية والقيود التى تفرضها المشكلات والمعضلات الأمنية القائمة فى العراق، ومحدودية اهتمام أنظمة الحكم الإسلامية والعربية بما يجرى فى العراق.

## الهوامش :

١- ج. ب. ديروزيل، التاريخ الدبلوماسى فى القرن العشرين، الجزآن الأول والثانى، ترجمة د. خضر خضر، دار المنصور، طرابلس - لبنان، ١٩٨٥.

٢- اللواء الركن خليل سعيد، حرب فلسطين ١٩٤٨، سلسلة الثقافة العسكرية، مديرية التدريب العسكرى، شعبة التوجيه المعنوى، وزارة الدفاع العراقية، ١٩٦٢، ص ص٢٣٥-٢٣٨.

٣- العميد الركن حسن مصطفى، حرب يونيو ١٩٦٧، الجزء الثانى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، ١٩٧٣، ص٢٤٧.

٤- صبحى ناظم توفيق، مستقبل الطائرة والدبابة فى ضوء حرب أكتوبر ١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأركان والقيادة العراقية، ١٩٧٤، ص ص ١٢٣-١٢٤.

٥- تنسيق شخصى بحكم العمل كضابط ركن عمليات مع ضباط جزائريين فى قطاع (حاج عمران) خلال شهرى ابريل ومايو ١٩٧٥.

٦- العميد إحسان عبد الرزاق العانى، يوميات مترجم مع قوات المراقبة الدولية على الحدود العراقية - الإيرانية (١٩٨٨ - ١٩٩٠)، مذكرات غير منشورة.

٧- صبحى ناظم توفيق، مشاركة تركيا بقوات عسكرية لحفظ الأمن فى العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٢٢)، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ص ٥٩-١٠٤.

٨- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر، مؤسسة العبيكان، السعودية، ٢٠٠١، ص٢٠٨.

٩- كان الباحث ضمن حضور فى السفارة التركية ببغداد لدى دعوة عدد من رؤساء عشائر "الدليم" ورجال الدين من محافظة الأنبار إلى السفارة لمناقشة هذا الموضوع يوم ٢١ أغسطس ٢٠٠٣.

١٠- مناقشات "مجلس الحكم الانتقالى" فى الأيام (١٢-١٤ سبتمبر ٢٠٠٣).

١١- صحيفة الزمان، طبعة بغداد، ومعظم صحف العراق الصادرة فى الأيام (٢٨ - ٣٠ يوليو ٢٠٠٤).

١٢- وليام بولك، الواقع والخيارات فى حرب العراق، مجلة "المستقبل العربى"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣١١)، يناير ٢٠٠٥، ص٨.

١٣- صبحى ناظم توفيق، مواقف تركيا من قضية فلسطين، السلسلة الوثائقية، الرقم (١)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص ص ٥-٢٠.

١٤- د. حسن أبو طالب، المشكلة العراقية والنظام الإقليمى العربى، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، مؤسسة الأهرام، مصر، أكتوبر ٢٠٠٢، ص٩٨.

١٥- بشير عبد الفتاح، العلاقات الأمريكية - التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، مؤسسة الأهرام، مصر، أكتوبر ٢٠٠٢، ص١٣٦.

١٦- الفريق الركن محمد فتحى أمين، قاموس المصطلحات العسكرية، بغداد، العراق، ص٢١٤.

# حصاد جهود إعادة إعمار العراق

■ كرم عبد العزيز أصلان *

**يعد موضوع إعادة إعمار العراق أحد أهم الملفات التي تنتظر الحكومة العراقية القادمة، فالعراق الذى كان يوما بلدا يمتاز بغزارة موارده الطبيعية، حيث يمتلك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، واحتياطيا كبيرا من الغاز الطبيعي والمياه الوفيرة، بات بلدا مدمرا بسبب مزيج معقد من الحروب والتخريب. فلقد أدت الحرب الأنجلو - أمريكية، التي شنت علي هذا البلد في عام ٢٠٠٣، إلي تدمير بنيته التحتية تدميرا هائلا، حيث استهدفت هذه الحرب - من خلال إلقاء آلاف الأطنان من المتفجرات والقنابل بمختلف أنواعها - تدمير البني التحتية العراقية من خطوط الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط مياه الشرب والصرف الصحي، والمراكز الصحية والتعليمية، ومحطات الري، والطرق والجسور، وكذلك المباني والمصانع والمنشآت الحكومية والمرافق العامة والمخازن الكبيرة والمستودعات، التى تم حرق الكثير منها وتدميرها، وكذلك مراكز ومختبرات الأبحاث العلمية تم تدميرها بالقصف ونهب وحرق المتبقي منها، وقد تم تدمير الخدمات الأساسية وقطاعي الزراعة والصناعة كليا.**

خلاصة القول، إنه لم يبق أى شئ في العراق لم تطله عمليات التدمير والنهب المنظم من خلال القوات الغازية او المتحالفين معها، تجدر الإشارة إلي انه تم استثناء طرق المواصلات والجسور، والموانئ، والمطارات الضرورية لعمليات التحالف الهجومية واللوجيستية التي تحتاج إليها القوات الأمريكية والبريطانية الغازية بشكل فوري بعد الهجوم(١).

**الجهود الدولية وعملية إعادة الإعمار :**

نتيجة لما تقدم، ولكي تتدارك الولايات المتحدة الأمريكية الأمر وتحسن صورتها أمام العالم، فقد دعت إلى إعادة إعمار العراق، وعمدت إلى توجيه البنك الدولي والأمم المتحدة لإعداد تقديرات بالمبالغ المطلوبة لإعاده إعمار ما دمرته الحرب. وتنفيذا لهذا التوجيه، تم تحديد (٦) قطاعات لمنحها الأولوية في الإعمار، ثم ارتأت سلطة الاحتلال إضافة (٩) قطاعات أخرى لكي تصبح (١٥) قطاعا ذات أولوية وخلال فترة زمنية حددت بأربع سنوات ( ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ )، وبلغت التقديرات الاجمالية لإعادة إعمار العراق حوالي ٥٦ مليار دولار أمريكي، استحوذ قطاع البنية التحتية (النقل والاتصالات، والمياه، والكهرباء، والإسكان) على ٤٣,٨٪ من إجمالي التقديرات، يليه قطاع النفط الذي استحوذ على نسبة ١٤,٥ ٪، وكان نصيب قطاع التعليم والصحة والعمل نسبة ١٣ ٪. أما الجانب الأمني، الذي يمثل بقطاع الأمن والشرطة، فقد بلغت النسبة المقدرة ٩ ٪ من المجموع الكلي للتقديرات، ويوضح الجدول رقم (١) تقديرات المبالغ اللازمة لإعادة إعمار العراق، موزعة حسب القطاعات والمفردات التي لم تدخل ضمن القطاعات الرئيسية ( والتي تم تقديرها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة)(٢).

ولغرض تأمين المبالغ اللازمة لإعادة إعمار العراق، وفقا للتقديرات المبينة بالجدول رقم (١) ، فقد وضعت خطة عمل

( *) باحث اقتصادى .

**جدول (١) تقديرات المبالغ اللازمة لإعادة إعمار العراق**

| القطاع | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥-٢٠٠٧ | الجملة |
|---|---|---|---|
| الصحة والتعليم والعمالة | ١٨٨٠ | ٥٣١٠ | ٧١٩٠ |
| البنية الأساسية | ٥٨٣٦ | ١٨٣٦٨ | ٢٤٢٠٤ |
| منها: النقل والموصلات | ١٠٤٣ | ٢٣٦٦ | ٣٤٠٩ |
| المياه والصرف الصحى | ١٨٨١ | ٤٩٦١ | ٦٨٤٢ |
| الكهرباء | ٢٣٧٧ | ٩٧٤٥ | ١٢١٢٢ |
| الإسكان | ٤٢٥ | ٩٩٣ | ١٤١٨ |
| الزراعة والمواد المائية | ١٢٣٠ | ١٧٩٧ | ٣٠٢٧ |
| قطاعات أخرى | ٣٢٦ | ٨٤٢ | ١١٦٨ |
| جملة تقديرات البنك والأمم المتحدة | ٩٢٧٢ | ٢٦٣١٧ | ٣٥٥٨٩ |
| يضاف إليها تقديرات CPA | ٨٢٤٠ | ١١٢٠٠٠٠ | ١٩٤٤٠ |
| منها: الأمن والشرطة | ٥٠٠٠ | - | ٥٠٠٠ |
| النفط | ٢٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ٨٠٠٠ |
| قطاعات أخرى | ١٢٤٠ | ٥٢٠٠ | ٦٤٤٠ |
| إجمالى تقديرات احتياجات الإعمار | ١٧٥١٢ | ٣٧٥١٧ | ٥٥٠٢٩ |

* المصدر: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، ٢٠٠٤ .

واسعة للتحرك على دول العالم المتقدمة والغنية، بدءا بالدول المتحالفة في حربها على العراق ، وبدعم وضغط مباشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبمساعدة الاتحاد الأوروبي واليابان ودولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث تم تنظيم عدد من المؤتمرات تحت شعار إعادة إعمار العراق في كل من إسبانيا (مدريد) ، والأردن ، وجمهورية مصر العربية ، ولبنان ، والبحرين ، وتركيا ، واليابان. كان أهم هذه المؤتمرات هو المؤتمر الدولي للدول المانحة لإعادة إعمار العراق الذي عقد في إسبانيا - مدريد فى الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣ . وقد حضر المؤتمر السكرتير العام للأمم المتحدة وممثلو (٧٣) دولة و(٢٠) منظمة دولية و(١٣) منظمة غير حكومية ورئيس وأعضاء مجلس الحكم الانتقالي العراقي. وقد التزمت الدول المانحة التي حضرت هذا المؤتمر بتقديم ما بين ١٤ و١٨ مليار دولار، ٤ مليارات منها في صورة منح لا ترد، والباقي ١٠ - ١٤ مليارا في صورة قروض وتسهيلات، فبلغ إجمالي ما نسب إلي مؤتمر مدريد نحو ٣٣ مليار دولار( ١٨,٦ من الولايات المتحدة الأمريكية و١٤ مليارا من الدول المانحة المشاركة في المؤتمر)، على أن يتم إنفاق هذا المبلغ من خلال مكتب إدارة المشروعات في العراق (CPA) وهو مكتب شكل من قبل الإدارة الأمريكية، وبإدارة مباشرة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون ) للإشراف على عملية منح العقود للمشاريع التي تنفذ في العراق. وتستحوذ اليابان على المركز الثاني من إجمالي التعهدات ، حيث شكلت المنحة اليابانية نسبة (١٥٪) من إجمالي التعهدات، وبلغ مقدارها (٥) مليارات دولار، منها (١,٥) مليار دولار منحا والباقي قروض ميسرة.

أما الدول العربية، فان مجموع تعهداتها لم يتجاوز (١,٨) مليار دولار، هي في حقيقتها مساعدات إنسانية مقدمة من دول الخليج (السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر، وسلطنة عمان )، كما تم في مؤتمر مدريد للدول المانحة الاتفاق على تأسيس صندوق دولي لإعادة إعمار العراق لإدارة أموال المنح والقروض. ويقسم هذا الصندوق إلى صندوقين فرعيين، أحدهما بإشراف البنك الدولي، والآخر بإشراف الأمم المتحدة ( برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ) لمتابعة تنفيذ برامج ومشاريع إعادة الإعمار في القطاعات الـ ١٥ المدرجة في الجدول رقم (١). ويوضح الجدول رقم (٢) التزامات الدول المانحة المشاركة في مؤتمر مدريد ٢٠٠٣ لإعادة إعمار العراق حتى عام ٢٠٠٧(٣).

**الوضع الراهن للبنية التحتية العراقية:**

تشير التقارير إلى أن مشاريع إعادة إعمار البنى التحتية في العراق تسير بمعدل أقل بكثير عما كان مقررا في الخطط الأساسية لإعادة الإعمار، خاصة في البنى التحتية الكهربائية والصحية المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي، وقد أرجع المحللون هذا الفشل إلى تحويل جزء كبير من الميزانية المخصصة لإعادة الإعمار إلى عمليات أمنية، وبسبب الفساد، سواء من قبل

**جدول (٢) المنح والقروض التى تم التعهد بها أثناء مؤتمر مدريد**

| الدولة | منح لا ترد | قروض |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | ١٨٦٠٠ | |
| اليابان | ١٥٠٠ | ٣٥٠٠ |
| بريطانيا | ٥٠٠ | |
| السعودية | | ١٠٠٠ |
| الكويت | ٥٠٠ | |
| إسبانيا | ٣٠٠ | |
| كندا | ٢٣٠ | |
| الإمارات | ٢١٥ | |
| كوريا الجنوبية | ٢٠٠ | |
| ألمانيا | ٢٣٣ | |
| قطر | ١٠٠ | |
| الدنمارك | ٥٤,٧ | |
| الهند | ٣٠ | |
| الصين | ٢٤,٢ | |
| النرويج | ١٦ | |
| البنك الدولى | | ٣٠٠٠-٥٠٠٠ |
| صندوق النقد الدولى | | ٢٥٥٠-٤٢٥٠ |
| الاتحاد الأوروبى | ٢٣٣ | |
| الإجمالى | ٢٢٧٣٥,٩ | ١٠٠٥٠-١٣٧٥٠ |

* المصدر : تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، ٢٠٠٤ .

العراقيين أنفسهم أو من قبل سلطة الاحتلال، وسوف نتناول ما وصلت إليه عمليات إعادة الإعمار في بعض المرافق والخدمات علي النحو التالي:

**الصحة :**

تعرضت أغلب مستشفيات العراق للنهب والسلب والتدمير بعد الحرب الأنجلو - أمريكية علي العراق، وتشير التقارير إلي وجود شحة ونقص كبيرين في عدد لا يستهان به من الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية الأساسية، بالإضافة إلى تردي حالة الغرف والمرافق الخاصة بالمستشفيات، وأن ما تم تعميره وتأهيله من هذه المستشفيات كان بجهود ذاتية من قبل إدارة هذه المستشفيات وبتبرعات من جهات غير حكومية. فعلى سبيل المثال، فإن مستشفى ابن البيطار قد تم تعميره وتأهيل أجزاء كبيرة منه بدعم مالي من قبل بعض المرجعيات الدينية.

وقد تم تطوير مراكز الرعاية الصحية الأولية في جميع المحافظات من خلال خطة إعادة الإعمار، كما تم الانتهاء من العمل في ٢٢ مركزا في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥, ومن المتوقع استكمال تجهيز المراكز الـ ١٤٢ الأخرى في الربع الأول من عام ٢٠٠٦، وأقيمت حملتا تلقيح خلال صيف عام ٢٠٠٥ في إطار الأيام الوطنية للتحصين ضد شلل الأطفال، حيث تم تلقيح نحو ٩٨٪ من الفئة المستهدفة (٤,٧ مليون طفل)، ويجري حاليا أيضا تنفيذ ٢٢ مشروعا مهما في ٢٠ مستشفى، من بينها مشروع تجديد مستشفى النجف التعليمي بتكلفة ١٥ مليون دولار، وكان من المتوقع أيضا أن يتم الانتهاء من ١٥مشروعا من هذه المشروعات في نهاية عام٢٠٠٥(٤).

**التعليم :**

اتخذت وزارتا التربية والتعليم العالي خطوات مهمة في إطار تحسين نظام التعليم في العراق، حيث تم تدريب أكثر من ٣٦ ألف

مدرس (١٣,٤٥٠ منهم في الفترة بين يونيو وسبتمبر ٢٠٠٥)، وهناك ٦٢٨ مدرسة لا تزال قيد الإنشاء و١٣ أخرى استكملت بين شهري مايو وأكتوبر ٢٠٠٥ . في الوقت نفسه، تم الانتهاء من تجديد ٢٦٠ مدرسة، بينما لا تزال ٢٦٦ مدرسة أخرى قيد التجديد. وبالإجمال، جرى منذ نهاية الحرب تجديد أكثر من ٣,٣٩٠ مدرسة، تم في عام ٢٠٠٥ إكمال ( ٧٢ ) من اصل أكثر من ( ٨٤ ) مدرسة نموذجية، واستمرت معدلات الالتحاق بالمدارس في تحقيق تحسن ملحوظ، من خلال الشراكات الدولية، وتمت إعادة فتح (٩) جامعات و(٣٣) قسما علميا جديدا في (١٣) جامعة، وحصلت الموافقة على استحداث (٥) كليات جديدة في ثلاث جامعات العام المقبل، ولقد تمت الموافقة على ٢٧٩ مشروع إعادة إعمار في القطاع الجامعي، جرى استكمال ١١ منها، ويستمر العمل في ١٥٨ من هذه المشاريع، بينما سيبدأ العمل قريبا في الـ١١٠ مشاريع المتبقية(٥).

**الكهرباء :**

كشف تحليل كامل لقطاع الكهرباء – أجرته وزارة الكهرباء العراقية – عن أن حالة البنية التحتية للكهرباء هي أسوأ مما تم تقديره أساسا، وكان من الواضح أن هناك حاجة لاستثمار جوهري في القدرة على التوليد ونظم التوزيع، بالإضافة إلى تحديث المؤهلات التقنية، وهو أمر يتطلب سنوات عدة لتحقيقه.

إضافة إلى هذه الصعوبات، أدت أعمال سرقة ونهب الكابلات والإمدادات وتدمير الأعمدة والأبراج وتخريب أنابيب النفط إلى تراجع إمكانية تزويد العراقيين بالطاقة الكهربائية، وخصوصا في بغداد. كذلك، شهد الطلب على الكهرباء تزايدا سريعا، فبلغ نسبة ٢٣٪ عما كان في السنة الماضية، وذلك في ظل استمرار تنامي الاقتصاد. لقد وصل الحجم الأقصى للطلب على الكهرباء في شهر يوليو ٢٠٠٥ إلى ٨٣٤٥ ميجاوات، مقابل ٤٨٠٠ ميجاوات فقط في فترة ما قبل الحرب، فيكون تزايد الطلب على الكهرباء عما هو الحال قبل الحرب بنسبة أكثر من ٩٠٪، في حين أن القدرة الإنتاجية لشبكة الكهرباء قد بلغت ٢١٠٩ ميجاوات بدلا من ٣٤٠٠ميجاوات كانت متوقعة أصلا، ولا تزال عملية انقطاع التيار تحدث بصفة مستمرة ولأوقات طويلة قد تصل في بعض الأماكن إلي ١٦ ساعة علي مدى اليوم، كما خفضت الميزانية المخصصة لشبكة الكهرباء بمعدل الربع لتصل إلى ٣,٤مليار دولار، بدلا من ٥,٥ مليار دولار، وقد لا يكون مفاجئا في ظل هذه الحال أن يشعر الناس بأن المؤشرات بتحسن الأمور لا تزال قليلة(٦).

**المياه والإمدادات الصحية :**

كانت منظومة الماء الصالح للشرب تعمل بفعالية وبنسبة (٩٥٪) للمناطق الحضرية و(٧٥٪) في المناطق الريفية وبكفاءة (٢١٨) وحدة معالجة مياه قبل عام ٢٠٠٣ . أما في الوقت الحاضر، فان (٣٤) وحدة معالجة مياه فقط تعمل بمستوى جيد. أما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي، فقد كانت تغطي (٧٥٪) من المناطق الحضرية و (٥٠٪) من المناطق الريفية. أما الآن، فان الصرف الصحي يشكل خطورة بيئية وصحية كبيرة، وإن آخر التقارير يؤكد أنه لا توجد وحدات لمعالجة ماء المجاري تعمل خارج بغداد، وإن ماء المجاري يذهب مباشرة إلى النهر، وأن تآكل أنابيب المجاري وضغط المياه الجوفية تسببا في تلوث الماء الصالح للشرب وشحته، وإن نحو ٥٠٪ من المياه القذرة توجه إلى الأنهار، وان بغداد وحدها تسهم بما نسبته ٧٥٪ من هذا التلوث، كما خفضت الميزانية المخصصة لشبكة المياه لتصل إلى ١,٢مليار دولار، بدلا من ٣,٤ مليار دولار(٧).

**مجال النقل :**

ما زالت اغلب الطرق والجسور داخل المدن وخارجها تعاني من الإهمال وعدم الإصلاح لما خرب ودمر منها . ومدينة بغداد العاصمة مثال واضح لذلك، فالطرق التي تنتشر فيها الحفر والتشققات والمطبات بفعل الآلة الحربية لقوات الاحتلال ما زالت كما هي، ولم يتم تعمير شبكات الطرق الداخلية والخارجية المرتبطة بها .

**الاتصالات :**

حسب التقرير الصادر عن مجلس الوزراء العراقي الأسبق برئاسة إياد علاوي، فإن استخدام الانترنت والهواتف الخلوية بات متاحا للجميع بعد أن كان مقتصرا على بعض الأشخاص حتى عام ٢٠٠٣، وأصبح هناك ٣,٥ مليون مشترك في شبكة الهواتف المحمولة بعد أن كان عددهم صفرا قبل الحرب. وقد قامت ثلاث شركات دولية باستثمار أكثر من ٦٠٠ مليون دولار لتطوير شبكة الهاتف الخلوي.

في يونيو ٢٠٠٥، بدأ المقاولون بوضع شبكة ألياف بصرية ستقوم بربط قطاعات السكك الحديدية والكهرباء والاتصالات فيما بينها، وتمكين مسئولي وزارة الكهرباء من مراقبة شبكة الكهرباء من موقع مركزي واحد، ويغطي توزيع البريد حاليا ٨٠٪ من مناطق العراق، وتمت إعادة ربط خطوط الاتصال الدولية الأرضية ووضعت خطة لمد خط اتصال بحري وخط معلومات لتوفير اتصال مباشر مع المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة.(٨)

أهم التحديات التي تواجه عملية إعادة الإعمار

**أولا- الفساد :**

**(أ) المسئولون العراقيون :**

تفشت ظاهره الفساد الإداري وسوء استخدام المال العام والرشاوى في عموم أجهزة الدولة العراقية، مما اثر سلبيا فى مجمل الإدارة الاقتصادية وحال دون تحقيق تقدم ملحوظ في الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار، حيث كشفت صحيفة (الاندبندنت) البريطانية عن فضيحة مالية وصفتها بأنها من كبرى السرقات في التاريخ، تتعلق باختلاس مليار دولار من وزارة الدفاع العراقي، كانت مخصصة بالأساس لتدريب وتجهيز الجيش العراقي، وقالت الصحيفة إن وزارة الدفاع العراقية تعرضت لعملية (نصب) بقيمة مليار دولار مما أعاق قدرتها على فرض الأمن في العراق. ونقلت (الاندبندنت) عن وزير المالية علي علاوي قوله (لقد اختفت مبالغ كبيرة جدا، وبالمقابل لم نحصل سوى على خردة معدنية). وقالت الصحيفة إن عملية الاختلاس، التي خطط لها بشكل دقيق، أضعفت الجيش العراقي، وحدت من قدرته على حماية بغداد من هجمات المسلحين دون الاستعانة بالقوات الأمريكية، الأمر الذي يعقد ويزيد من صعوبة انسحاب ١٣٥ ألف جندي أمريكي يسعون لبناء جيش عراقي قوي، على حد قول مسئولين في واشنطن.

وبهذا الصدد، نقلت الصحيفة عن مسئولين عراقيين،" إن المهارة في عملية الاختلاس هذه توحي بأن العراقيين المتورطين هم من رجال (الصف الأول) فضلا عن عناصر مرتشية داخل الجيش الأمريكي والمخابرات المركزية الأمريكية ممن لعبوا دورا حاسما من وراء الكواليس"، وكان من المفترض أن ينفق المبلغ المختلس على شراء أسلحة من بولندا وباكستان.

وأكدت الصحيفة أن مجمل المبالغ المفقودة في جميع وزارات

الحكومة العراقية الانتقالية، التي عينت في يونيو ٢٠٠٤، قد يصل إلى ملياري دولار، ويضيف وزير المالية أن هناك أيضا ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون دولار اختفت من وزارات الكهرباء والنقل والداخلية، الأمر الذي يفسر عدم توافر الطاقة الكهربائية في بغداد بالرغم من ادعاءات المسئولين العراقيين والأمريكيين أنهم يبذلون قصارى جهودهم لتحسين القدرة الكهربائية(٩).

**(ب) سلطة الاحتلال :**

حسبما جاء في تقرير ٢٠٠٥ "لمنظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد"، فإن العراق ربما يشهد أكبر فضيحة فساد مالي في التاريخ، ويشكل هذا التقرير اختبارا حقيقيا لجدية القيادة العراقية الحالية في التعامل مع قضايا الفساد والرشاوى، وأشار تقرير "منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد" - صدر مؤخرا - إلى أن برنامج "النفط مقابل الغذاء" الخاص بالعراق والمدار من قبل الأمم المتحدة، اتسم بفساد مالي وبتقديم الرشاوى بشكل لم يسبق له مثيل. وألقت المنظمة باللوم على الولايات المتحدة الأمريكية، متهمة إياها بسوء إدارة منح عقود البناء من أجل إعادة إعمار العراق وتحيزها للشركات الأمريكية بمنحها النصيب الأكبر من تلك العقود(١٠)، كما أوردت التقارير العديد من الملاحظات علي منح وقيمة العقود الممنوحة للشركات الأمريكية في عملية إعادة الإعمار في العراق حتى الآن، ومنها:

**الفساد في منح عقود إعادة الإعمار:**

حيث تشير مؤسسات مستقلة أمريكية وأوروبية إلى أن إرساء عدد من عقود الإعمار اتسم بالمحاباة والعشوائية خلال الفترة الماضية، وأوضحت أن العديد من الشركات الأمريكية التي حصلت على عقود باهظة التكاليف لإعادة إعمار العراق تنتمي إلى قائمة الشركات الممولة لحملات الرئيس الأمريكى جورج بوش السياسية.

وأشارت مؤسسات اقتصادية أمريكية إلى أن شركة "كيلوج براون أند روت" أحد فروع شركة هاليبرتون العاملة في مجال النفط - التي كان يرأسها نائب الرئيس الامريكى ديك تشينى قبل تقديم استقالته منها في عام ٢٠٠٠ للانضمام إلى حملة الرئيس جورج بوش - قد تلقت عقودا بقيمة ٣,٢ مليار دولار للعمل من اجل إعادة إعمار العراق، كما جاءت شركة "بكتل جروب" وهى إحدى شركات الإنشاءات ومقرها كاليفورنيا في المرتبة الثانية خلف هاليبرتون، حيث تلقت عقودا بقيمة مليار دولار، وكان جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى الأسبق إبان حكم الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة.

* ارتفاع تكلفة العقود المنفذة من جانب الشركات الأمريكية واستبعاد الشركات العراقية من عملية إعادة الإعمار.

حيث تشير التقارير إلي ارتفاع تكلفة العقود المنفذة من جانب الشركات الأمريكية بمعدلات تتراوح بين ١٠و٥٠ ضعفا. فحسبما جاء في تقرير ٢٠٠٥ "لمنظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد"، فقد وجه انتقادات عديدة لإدارة بوش بسبب منحها لعقود تتعلق بإعادة إعمار العراق لشركتي هاليبرتون وبكتل في الوقت الذي كان يمكن فيه إرساء تنفيذها بمبالغ أقل لشركات عراقية. كما أرسل (هنري واكسمان) النائب الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا رسالة إلى مدير الميزانية في البيت الأبيض (جوشوا بولتين) عبر فيها عن قلقه بشأن ما وصفه بأنه إفراط في الإنفاق وغياب الشفافية في عمليات إعادة إعمار العراق. وقال (واكسمان) النائب الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا في رسالته "إن مخاوفه تنبع من محادثات أخيرة مع أعضاء من مجلس الحكم الانتقالي"، وأوضح أن أعضاء المجلس "ابلغوا خلالها موظفي المكتب أن النفقات التي تقع على كاهل دافع الضرائب الأمريكي يمكن أن تخفض ٩٠٪ إذا منحت المشاريع إلى شركات محلية بدلا من الشركات الكبرى التي أعطتها الحكومة الامريكية عقودا مثل شركة)هاليبرتون) و(بكتل)". وورد بالتقرير العديد من الأمثلة على المغالاة في العقود، نذكر منها ما ذكره الجنرال (بتراوس) قائد الفرقة ١٠١ المحمولة جوا - لأعضاء لجنة الإصلاح الحكومي التي زارت العراق كجزء من وفد تقصي الحقائق - من أن التكلفة التقديرية التي وضعتها هاليبرتون وبكتل لتشغيل مصنع الاسمنت المتوقف عن العمل في منطقة مسئوليته بالموصل، بلغت ١٥,١ مليون دولار. ولأنه لا يتوافر لديه المبلغ ولا الصلاحيات لإنفاقه، فقد استعان بشركة عراقية، تمكنت من تشغيل المصنع بثمانين ألف دولار، أي أن تكلفة هاليبرتون وبكتل أعلي ١٨٨ مرة من الشركة العراقية(١١).

* التحايل في وصف العقود واعتبار عمليات الصيانة أو الترميم البسيطة مرادفة لتنفيذ المشاريع : مثال ذلك ما كشف عنه تقرير محاسبي أعده محققون عينهم الجانب الأمريكي أن احد المقاولين حصل علي ١٠٠الف دولار لتجديد مسبح أوليمبي، وقد تحقق الأمريكيون من إنجاز العمل بشكل كامل، لكن تبين في وقت لاحق أن المقاول قام فقط بتلميع المنشأة التي عثر علي أنها تحوي عيوبا، ولم يستخدم حوض السباحة منذ ذلك الوقت(١٢).

**ثانيا - الأمن :**

إن عدم الاستقرار في الجانب الأمني، بسبب ما يسود العراق من موجات عنف ونهب واختطاف وانفلات وتفجيرات ومفخخات، أدى إلى إعاقة عملية إعادة الإعمار وتحويل الموارد الحكومية من الاستخدام في المجالات الإنتاجية إلى دعم الأجهزة الأمنية وتوفير متطلبات الأمن، كما انعكس ذلك على خروج كافة الشركات الأجنبية والعربية العاملة في العراق، وعزوف الشركات الجديدة عن العمل تحت ظروف افتقاد الأمن والاستقرار.

وعليه، فإن استمرار العنف في العراق يعد أحد أهم التحديات التي واجهت عملية إعادة الإعمار، إذ تشير التقارير إلي أن الشركات الأمريكية التي حصلت علي عقود لإعادة إعمار البني التحتية في العراق لم تكن تتوقع هذه الدرجة من العنف هناك، واضطرت إلي إنفاق أكثر من ٧٦٠ مليون دولار لتوفير أمنها. وأضاف التقرير - الذي أعدته هيئة التدقيق في الحسابات المنبثقة من الكونجرس الأمريكي - أن استمرار العنف في العراق منع أيضا كثيرا من الشركات من إنجاز مشاريع إعادة الإعمار، فالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ألغت لأسباب أمنية في مارس من العام الماضي مشروعي بناء محطتين كهربائيتين بقيمة ١٥ مليون دولار، وأشار التقرير إلي أن هذا المبلغ استخدم لدفع أجور الموظفين الأمنيين لحماية محطة أخري في جنوب بغداد. وقد بلغ إجمالي ما أنفقته الشركات الأمريكية في العراق ٧٦٦مليون دولار لتوفير أمنها بين نهاية الحرب وديسمبر ٢٠٠٤ . وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن ٦٠ شركة أمنية موجودة في العراق وتستخدم ٢٥ ألف شخص، وأوضحت هيئة التدقيق في الحسابات أن نحو ٢٠٠ موظف من شركات إعادة الإعمار لقوا مصرعهم في العراق. ولا يدخل في نطاق عمل الجنود الأمريكيين المنتشرين في العراق، توفير الحماية للشركات المتعاقدة، لكن الجيش يتدخل في الحالات الطارئة ويوفر مساعدة طبية للجرحى.

## جدول (٣) الالتزامات المالية على العراق حسب جهة التقدير

| | البنك الدولى وبنك التسويات الدولية (٢٠٠١) | قسم الطاقة الأمريكى (٢٠٠١) | صندوق النقد الدولى (ديون نادى باريس) | مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية | اتحاد البنوك السويسرية | نادى باريس |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الديون الخارجية | ٨٠,٧ | ٦٢,٢ | ٦١ بضمنها الفوائد | ١٢٧ | ١٢٣-١٠٩ | ٢١,٠١٧ |
| الفوائد | ٤٧ | | | | | |
| التعويضات | – | | | | | |
| العقود المعلقة | – | | | | | |
| المجمـــــــوع | ١٢٧,٧ | ٦٢,٢ | ٦١ | ١٢٧ | ١٢٣-١٠٩ | ٤٢,٠١٧ |

* المصدر : تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، ٢٠٠٥ .

كما أدي ارتفاع النفقات الأمنية إلي تحويل جزء كبير من الميزانية المخصصة لإعادة الإعمار إلي عمليات أمنية، حيث جاء في لقاء مع المفتش العام ستيوارت باوين - نشرته صحيفة واشنطن بوست - أن نحو ٨ - ١٠ مليارات دولار فقط هي التي تم تخصيصها لإعادة الإعمار من ١٨,٦ مليار دولار، وبقية المرصود ذهب إلى قضايا الاهتمامات الأمنية أو التي لا علاقة لها بإعادة الإعمار (١٣).

### ثالثا - الديون :

من أهم التحديات التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، والتي سوف يكون لها أثر بالغ في عملية إعادة الإعمار، هي المديونية الكبيرة للعراق، فقد ورث العراق تركة النظام السابق بسبب سياساته الخاطئة التي استنزفت ثرواته النفطية، وجعلت من العراق بلدا مدينا للعالم الخارجي. وتجدر الإشارة إلي أن حجم الديون المستحقة علي العراق قد بلغ - وفق التقديرات الدولية - نحو ١٢٧ مليار دولار كديون خارجية (انظر الجدول رقم - ٣)، بالإضافة إلي التعويضات المفروضة علي العراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٥لسنة ١٩٩١، والتي تبلغ نحو ٣٢٠مليار دولار. وجدير بالذكر أيضا أن مجلس الأمن قد أصدر قراره الذي نص علي اقتطاع ٣٠٪من عوائد النفط العراقية، وتسديدها لصندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة، ثم خفضت هذه النسبة إلي ٢٥٪ بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٣٠ لسنة ٢٠٠٠، ثم إلي ٥٪بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ . وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتخفيف من حدة هذه الديون لتخفيف الضغط علي الاقتصاد العراقي المنهك، حيث قام الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بتعيين وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر كمبعوث شخصي له ليتولى موضوع إلغاء ديون العراق تجاه دول العالم، ووافق نادي باريس علي شطب جزء من ديون العراق بلغ نحو ٣٠٪ من الديون البالغة نحو ٦١مليار دولار دون أي شروط، إضافة إلي تخفيض ثان يبلغ نحو ٣٠٪ مشروط بموافقة العراق علي برنامج يعده صندوق النقد الدولي. وعليه، فان المديونية العراقية هي كابح ومحدد رئيسي في قدرة الحكومة الجديدة في المرحلة القادمة، يضاف إلي ذلك الفوائد المترتبة عليها والتي تبلغ ٤٧ مليار دولار(١٤).

### الهوامش :


١- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام.
٢- إعادة إعمار العراق.. وعود وتعهدات، د. ماجد محمد خورشيد صحيفة بغداد، العدد ١٢٣٤ .
٣- المصدر السابق.
٤- تقرير منشور بصحيفة بغداد عن إنجازات حكومة إياد علاوي.
٥- المصدر السابق.
٦- د. ماجد محمد خورشيد، مصدر سبق ذكره.
٧- http://www.newsabah.com
٨- تقرير منشور بصحيفة بغداد، مصدر سبق ذكره.
٩- صحيفة (الاندبندنت) البريطانية.
١٠- تقرير منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد، ٢٠٠٥ .
١١- مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٥، مارس ٢٠٠٦ .
١٢- المصدر السابق.
١٣- http://www.newsabah.com
١٤- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره.

# أبعاد إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن

أحمد السيد تركي*

**بعد فشل اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التوصل - على مدى ثلاثة أيام من ٦ إلى ٨ مارس ٢٠٠٦ - إلى حل وسط يرضي جميع أطراف الأزمة، قرر المجلس إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن للتوصل إلى تسوية، الأمر الذى يعنى أن كل الاحتمالات أصبحت واردة، وإن كانت ردود الفعل الأولية قد أشارت إلى احتمالات تغليب الحل الدبلوماسى.**

فقد تضمن تقرير الوكالة الدولية المرفوع إلى مجلس الأمن الدعوة إلى العودة للمفاوضات والترحيب بالمبادرة الروسية التي كانت تقترح السماح لطهران بتخصيب اليورانيوم على نطاق محدود لأغراض الأبحاث، مقابل وقف التخصيب على نطاق واسع، فضلاً عن أن روسيا والصين تعارضان فرض عقوبات على إيران بحكم المصالح الاقتصادية المشتركة بينهما. وبالتالى، يمكن تفعيل الاقتراح الروسي الجديد، الذي يقضي بإقامة نظام دولي للطاقة النووية يتم وضعه تحت مراقبة الوكالة الدولية لضمان استخدام مختلف الدول للطاقة النووية بصورة سلمية. في ضوء ذلك، دخلت الأزمة الإيرانية منعطفًا شديد الخطورة وأصبحت كل السيناريوهات مطروحة. وقبل الخوض في تفاصيل هذه السيناريوهات والاعتبارات الحاكمة لها ومدى تغليب أي من السيناريوهات على الآخر، تجدر الإشارة إلى التطورات التي لحقت بالملف النووي الإيراني قبل إحالته إلى مجلس الأمن الدولي.

**المحطات الأخيرة للأزمة :**

**أولاً- قرار مجلس الوكالة في سبتمبر ٢٠٠٥ وسياسة التصعيد المحسوب :**

مع صدور قرار مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرابع والعشرين من سبتمبر لعام ٢٠٠٥، والذي يقضي بإدانة إيران لانتهاكها الالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، جاء قرار الوكالة حينئذ قائمًا على فكرة الوسطية بين موقف طرف متشدد، وهو الأمريكي - الأوروبي الذي يطالب بنقل الملف إلى مجلس الأمن، نظرًا لانتهاكات إيران لمعاهدة منع الانتشار النووي، وموقف طرف يبدو أكثر واقعية، وهو الموقف الروسي - الصيني المدعوم من الهند ودول عدم الانحياز، التى تعترف بحق إيران كدولة موقعة على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ثم تطالبها بالتخلي طواعية

(*) باحث بمركز ابحاث ودراسات الشرق الأوسط وكالة أنباء الشرق الأوسط .




عن إتمام دورة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم، بسبب الشكوك في نياتها برغم قبولها الرقابة الكاملة لوكالة الطاقة الذرية على أنشطتها.

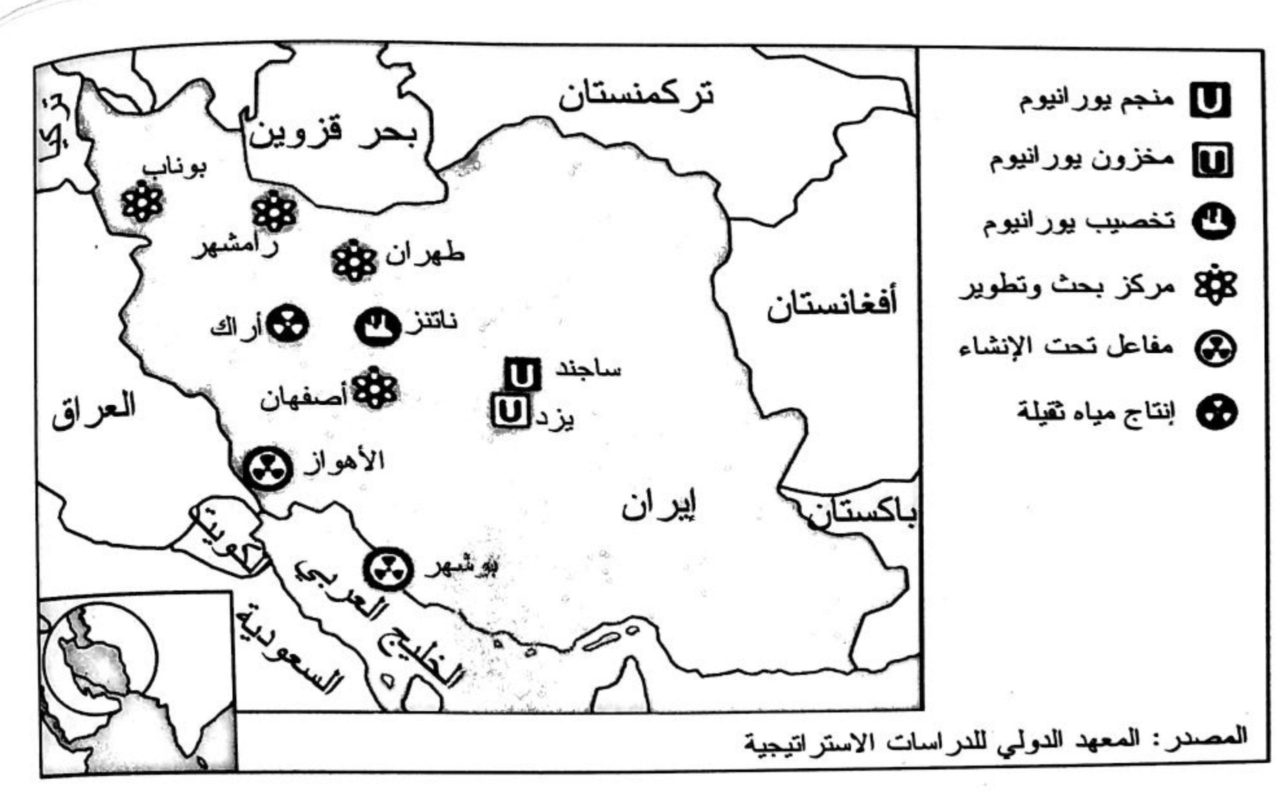
### ثانيا- الأفكار الإيرانية للخروج من الأزمة :

منذ اندلاع أزمة الملف النووي والتفتيش الدولي على منشآتها النووية، اتبعت إيران سياسة المفاوضات الطويلة لكسب مزيد من الوقت مع الجانب الأوروبي المعني بالأزمة. وبعد الرفض الإيراني للمقترحات الأوروبية وقيام إيران باستئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان النووية، جاءت الأفكار والمقترحات الإيرانية الأخيرة لفتح الباب مجدداً أمام المزيد من المفاوضات مع الجانب الأوروبي، لاستحداث آلية جديدة للبحث عن تسوية للأزمة من خلال الدعوة إلى توسيع المفاوضات، بحيث لا تقتصر على إيران ودول الترويكا الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا)، وإنما توسيعها لكي تشمل دولا أخرى من أعضاء مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما روسيا والصين ومجموعة عدم الانحياز، مثل جنوب إفريقيا والبرازيل وماليزيا، بحيث يكون أي اتفاق يتم الوصول إليه من خلال هذه المفاوضات معبراً عن توافق دولي واسع، وليس عن اتفاق ذي قاعدة ضيقة تقتصر فقط على عدد محدود من الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة.

وكان هدف إيران من ذلك هو محاولة حشد أكبر قدر ممكن من التأييد للموقف الإيراني، وكشف عن الازدواجية التي تمارسها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاه الدول الأعضاء الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكسب المزيد من الوقت لإطالة أمد المفاوضات الموسعة لأطول فترة ممكنة.

### ثالثا- الاتجاه نحو الحل الدبلوماسي :

في ظل حالة الضبابية والتعقيد التي شهدها الملف النووي الإيراني، بدا أن هناك تحولاً جذريًا على مستوى الخطاب السياسي والإعلامي، حيث تراجعت حدة الانتقادات الأمريكية لإيران، وبدت مؤشرات حقيقية نحو إمكانية التوصل إلى حلول دبلوماسية وسياسية بشأن الملف النووي الإيراني، وقد ظهرت بوادر هذه المؤشرات قبيل اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر ٢٠٠٥، والذي جاء قراره تتويجاً لهذه المؤشرات الإيجابية، حيث يقضي قرار الوكالة الدولية بموافقة الاتحاد الأوروبي على إعطاء مزيد من الوقت لإجراء



المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

## المواقع النووية في إيران

حوار دبلوماسي مع إيران بناءً على اقتراح روسي. كما دعا د. محمد البرادعي (مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية) إلى استئناف الحوار بين إيران والأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل شامل يأخذ في الاعتبار مخاوف إيران بشأن حقها في استخدام الطاقة النووية بشكل سلمي ومخاوف الأسرة الدولية حول الطبيعة السلمية لهذه النشاطات، مطالبًا إيران مجددًا بالتجاوب مع المطالب المتعلقة بإجراءات إضافية من الشفافية.

### حسابات ومواقف الأطراف :

### أولاً- بالنسبة للولايات المتحدة والترويكا الأوروبية:

مع الإصرار الإيراني على امتلاك القدرات النووية وتشغيلها بذاتها ثم مبادرتها إلى استئناف أنشطتها النووية والتهديد بأن المساس ببرنامجها النووي هو مساس بكرامتها الوطنية وأمنها الوطني، لم يعد أمام واشنطن والاتحاد الأوروبي سوى تقديم بعض التنازلات من أجل تفادي أي صدام مباشر مع إيران، ومن مؤشرات هذا الاتجاه ما يلي:

١- اقتراح كل من واشنطن ولندن وباريس وبرلين تسوية تستمر بموجبها إيران في تحويل اليورانيوم على أراضيها إلى غاز، على أن ترسل لاحقًا هذه المادة إلى روسيا لتخصيبها واستخدامها في المحطات النووية، وقد كان هذا الاقتراح هو جوهر المبادرة الروسية في هذا الصدد، أي أن هناك اتفاقا على أن تضمن إيران للدول الكبرى والمجتمع الدولي أن اليورانيوم المخصب لن يعاد استخدامه في برامج تسليح نووية أو أي أنشطة غير معروفة، بيد أن الخلافات انصبت كلها حول الطريقة التي يمكن بها تحقيق هذا الضمان دون إتاحة الفرصة لطهران للمناورة مستقبلاً.

٢- إعلان مندوب الولايات المتحدة لدى الوكالة أن شن حرب على إيران بسبب برنامجها النووي أمر غير مطروح، وأن هدف المفاوضات هو التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة، وأن أمام إيران فرصة للانفتاح على الغرب، مشيرًا إلى أن الاتحاد الأوروبي كان قد قدم عرضًا لإيران يتضمن حصول إيران على التكنولوجيا النووية السلمية والاستفادة من الطاقة النووية دون الحصول على قدرات تخصيب اليورانيوم التي تسبب القلق.

٣- اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء السفير الأمريكي لدى بغداد زلماي خليل زاد اتصالات مباشرة مع إيران، وهي الأولى من نوعها على هذا المستوى بين واشنطن وطهران منذ قطع علاقاتهما في عام ١٩٧٩، وهذا الاعتراف يحمل دلالة قوية على أن واشنطن لم تعد تملك رفاهية الاستمرار في الوضع القائم بشأن الملف النووي الإيراني.

٤- كما أن الموقف الأوروبي نفسه من الملف النووي الإيراني اتسم من البداية بالمرونة والوسطية، فقد كان أقل تشددًا من موقف الولايات المتحدة. ومن هنا، فإن هذا الموقف ساند وشجع الولايات المتحدة على تبني خيار الدبلوماسية لإنهاء هذا الملف المعقد.

٥- كشفت تصريحات المسئولين الأمريكيين عن وجود أفكار جديدة لدى واشنطن تجاه هذا الملف، وهو ما سماه بعض المحللين "وجود صفقة نووية ما". فقد بدا واضحًا من تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية بخصوص رفض قيام إيران بتخصيب اليورانيوم بمعرفتها أن تحولاً جديداً طرأ على موقف واشنطن من الملف النووي الإيراني، فهذا الشرط يعني ضمنيًا أنه ليس لدى واشنطن مانع من مبدأ امتلاك طهران قدرات نووية، بل أيضًا لا تمانع في مباشرة إيران تشغيل دورة الوقود النووية مع الوقوف عند خط أحمر هو عملية التخصيب ذاتها. وبعبارة أخرى، إن ثمة ممانعات أمريكية لن تصمد طويلاً أمام التشدد الإيراني من جهة، والرغبة الأمريكية في الوصول إلى تسوية قريبة من جهة أخرى.

## ثانيًا- بالنسبة لإيران:

هناك قناعة إيرانية بأن التصعيد المستمر ليس هو الطريقة الوحيدة الحكيمة لإدارة الملف النووي، وأن امتلاك أوراق وأدوات مضادة للتعامل مع الضغوط النووية عبر ملفات أخرى لا يصلح دائمًا وفي جميع الأوقات كعامل ردع في الملف النووي. ويكمن جوهر التحول في وصول القادة الإيرانيين إلى اقتناع بأن التصعيد المستمر مع واشنطن وأوروبا والأمم المتحدة من شأنه تحويل حالة الاستياء القائمة لدى هذه الأطراف من المستوى المعنوي والنطاق السياسي إلى المستوى العملي والنطاق التنفيذي، وهو ما تمثل في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

في ضوء تلك المواقف من الجانبين، منحت الوكالة الدولية إيران مهلة شهر، بدءا من ٦ فبراير الماضى، لتجنب إحالة الملف لمجلس الأمن، ولكن مع عدم التوصل إلى حلول وسط ترضي جميع أطراف الأزمة، تمت إحالة الملف إلى مجلس الأمن. وعقب ذلك، بدأت التحركات تتزايد في اتجاه الحل الدبلوماسي، حيث تعارض روسيا وبريطانيا وألمانيا فرض عقوبات على طهران، واعتبرت مصادر دبلوماسية أن الحل الأمثل لحفظ ماء وجه الأوروبيين يكمن في أن توافق إيران على عدم البدء بأنشطتها الصناعية قبل سنتين. وفي المقابل، ومن أجل حفظ ماء وجه إيران، يجب القبول بأن تتابع طهران أنشطة الأبحاث التي تقوم بها في هذه المرحلة بإشراف تام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

## اعتبارات حاكمة للمستقبل :

وفي ضوء ما سبق، ثمة اعتبارات حاكمة لمستقبل الملف النووي الإيراني، وتغليب أحد السيناريوهات على الآخر، وتتمثل أهم هذه الاعتبارات في الآتي:

١- الخبرة التاريخية تشير إلى أن الموقف الرسمي الإيراني من الولايات المتحدة دائما يختلف عن الموقف غير الرسمي، فقد مولت أمريكا إيران بالسلاح في حرب الخليج الأولى، كذلك في المواقف التي احتاجت فيها أمريكا لإيران كانت تلبي مثل مساعدتها لها في العراق وتوسط إيران خلال أزمة مقتدى الصدر. فإيران تتحدث بخطاب فيما يتعلق بالولايات المتحدة، بينما تحتفظ لنفسها بحق الاستعانة بالولايات المتحدة حيثما تحتاج إليها، وكذلك الولايات المتحدة تحتفظ بالحق ذاته، وهذه الازدواجية تميز كلا من السياسة الإيرانية، والسياسة الأمريكية. وفي ضوء هذه الخبرة، ليس من المستبعد أن يتوصل الطرفان الأمريكي والإيراني إلى تسوية تحقق مصالحهما المشتركة وبعيداً عن الوسائل العسكرية.

٢- الرأي العام الإيراني ومدى حساسيته فيما يتعلق بالملف النووي، فهو ذات طبيعة مركبة ومعقدة، لأن تأييد الرأي العام الإيراني لموقف حكومته من هذه المسألة واستعداده للتصدي لأي عدوان ينجم عن ذلك إنما يمثل رصيد قوة للموقف الإيراني في معادلة الصراع المحتملة، بل إن هذا الدعم الداخلي قد يدفع الأطراف الخارجية للامتناع عن تنفيذ خططها العدوانية المحتملة إذا أيقنت أنها سوف تؤدي إلى نشوء مواقف في الداخل الإيراني بصورة معاكسة لما هو مستهدف من مثل هذه الضربات. مثل هذا التوجه من جانب الرأي العام الإيراني يعني في واقع الأمر أن حدوث تنازلات جوهرية من جانب حكومة طهران، وتخليها عن بعض التوجهات التي ظلت لفترة طويلة تحشد التأييد الداخلي حولها، يمكن أن يتسببا في إحباط وردة فعل عنيفة من جانب قطاعات واسعة من الرأي العام الإيراني، لا سيما أن هذه المسألة تتزامن مع وضع سياسي داخلي شديد التعقيد، إذ إن قطاعات واسعة من الشعب الإيراني حسمت خياراتها لصالح المحافظين بتوجهاتهم المتشددة في كافة المجالات، ومن بينها المجال النووي، ورفضت في المقابل منح دعمها للإصلاحيين بعدما كانت أيدتهم في فترات سابقة، لأنهم لم يستطيعوا تقديم بديل حقيقي للقضايا الجوهرية في السياسة الإيرانية ومن بينها المسألة النووية. ولن يكون ممكنًا - والحال كذلك - للرأي العام الإيراني أن يقبل بحدوث تنازلات من جانب رئيس حكومة منح تأييده ودعمه الكامل لبرنامجها السياسي، لا سيما في المسألة النووية. غير أن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن الداخل الإيراني غير ملائم لخوض معركة من العيار الثقيل، وتستند وجهة النظر هذه إلى تردي الأحوال الاقتصادية في الداخل الإيراني، ذلك أن عائدات النفط الضخمة لن تكون كافية بعد أن ضاعفت التطورات الأخيرة بإحالة الملف النووى إلى مجلس الأمن من مخاوف المستثمرين، مما أدى إلى اهتزازات في السوق، لم تسلم من آثارها سائر القطاعات التقليدية للاستثمار المحلي. ففي مجال الإسكان، مثلاً، توقفت عمليات بناء البيوت وشرائها، وآثر الممولون التحفظ على أموالهم في انتظار أن تتضح الأمور، وهو ما يعاكس الوجهة التي سادت في السنوات القليلة الماضية واتّسمت بالتوسع في أنشطة التعمير وشراء الأملاك. كذلك، تتجمّع معطيات تفيد بأن نقص السيولة بدأ ينعكس فى سلوك المواطنين، حيث لوحظ أن أثرياء إيرانيين كثيرين شرعوا، في الأسابيع الأخيرة، فى إرسال تحويلاتهم النقدية إلى الخارج. ويرى بعض المحللين أن الدولة الإيرانية قد تستطيع، بسيطرتها الواسعة على الاقتصاد، أن تسدّ بعض ثغرات انكماش الاستثمار، إلا أنها ستعجز حتمًا عن رفد السوق بالمال الكافي لتعزيز الثقة بها، وهو أمر سيزداد سوءاً

إذا ما فرضت عقوبات دولية على إيران، مما يتأثر به جميع قطاعات الاستيراد بلا استثناء. فكيف وقد أبدت الوكالة الدولية للطاقة الاستعداد لاستخدام احتياطيها الاستراتيجي من النفط للتعويض عما قد يتسبب به وقف التصدير الإيراني (٢,٧ مليون برميل يوميًا)، وكان المدير التنفيذي للوكالة، كلود مانديل، قد أعلن أن في الوسع تأمين التعويض هذا لفترة تتجاوز السنة ونصف السنة؟ وفي ضوء هاتين الوجهتين، فإن إيران سوف تعمل على تغليب المصالح الاستراتيجية على الاعتبارات الأيديولوجية.

٣- الاعتبار المتعلق بالنتائج المترتبة على امتلاك إيران أسلحة نووية، حيث يعكس القلق الشديد بشأن برنامج الطاقة النووية لإيران حكمًا مفاده أن إيران إذا تحولت إلى إنتاج الأسلحة النووية، فإنها ستهدد الولايات المتحدة والعالم تهديدًا كبيرًا. ولكن هذه النتائج ليست حتمية، ولا هي تفوق قدرات الولايات المتحدة وحلفائها على منعها، وأن وجود سباق تسلح في الشرق الأوسط فكرة مخيفة، لكنها بعيدة الاحتمال. ففي حال حصول إيران على أسلحة نووية، فليس من المتصور أن يستطيع من بين جيرانها - غير إسرائيل ومصر والسعودية وتركيا - أن يدبر الموارد اللازمة لملاحقتها في السباق.

٤- الاعتبار المتعلق بمدى إمكانية توجيه ضربة أمريكية وإسرائيلية لإيران، المعلومات المتوفرة لدى كلا الطرفين تؤكد أن توجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية أمر ليس سهلاً، ولن يحقق أغراضه، لأن الإيرانيين بنوا استراتيجيتهم على أساس أنهم سيتعرضون لضربات من الطرفين بسبب كثرة التصريحات التي قيلت في هذا الشأن، ولهذا قاموا ببناء المحطات والمنشآت النووية في أماكن كثيرة ومختلفة، وكثير منها تحت الأرض ويصعب ضربه إلا بتعليمات معقدة وإمدادات لوجيستية باهظة التكاليف، يضاف إلى ذلك أن لدى كل الأطراف معلومات مؤكدة بأن إيران قادرة على إعادة بناء ذلك في أقل من ستة أشهر بعد أن تكون قد ردت ردًا موجعًا لكلا الطرفين. يضاف إلى ما سبق أيضا أن الثمن الذي سيدفعه الطرفان باهظ جدًا، فلدى إيران أنواع من الصواريخ المتعددة الأغراض والمهام، أبرزها بالطبع صاروخ شهاب - ٣ الإيراني الصنع الذي يصل مداه الآن إلى أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر، وإسرائيل تعرف جيدًا أنه يصل إلى تل أبيب وأنه مجهز لحمل رءوس نووية وكيماوية وبيولوجية، كما أن إسرائيل لديها معلومات بأن إيران اشترت أسلحة نووية عندما تفكك الاتحاد السوفيتي، لأن إسرائيل نفسها اشترت من نفس السوق، ولهذا، فإن المحللين السياسيين والعسكريين يرون أن توجيه ضربة إسرائيلية لإيران ليس نزهة سهلة، ولو كان كذلك لفعلته منذ زمن طويل، كما فعلت ذلك مع مفاعل تموز العراقي الذي سوته بالأرض عام ١٩٨١، كما أن إسرائيل تعلم أن لدى إيران قنابل موقوتة في فلسطين عبر بعض الفصائل والأفراد الذين سيقومون بعمليات موجعة ضدها، وكذلك حزب الله في لبنان الذي لن يصمت حال حدوث ذلك. أما عن قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة، فإيران تقول في هذه الحالة إن ١٤٠ ألف جندي أمريكي في العراق سيصبحون رهائن لدى إيران، لأنهم محاصرون من كل جانب بالشيعة وهم تحت النيران الإيرانية. ويتضح مما سبق أن توجيه ضربة عسكرية أمريكية لطهران سيكون آخر الخيارات الأمريكية في حالة فشل كل المساعي الدبلوماسية لتسوية الأزمة. ويستند الموقف الإيراني في التصعيد على عدة أوراق، هي:

الورقة الأولى: إن لدى إيران جيشًا عقائديًا يصل تعداده لأكثر من نصف مليون جندي، والأكثر من هذا أنه لدى إيران من قوات الحرس الثوري والمتطوعين قرابة العشرة ملايين جندي.

الورقة الثانية: أوشكت إيران على إنتاج صاروخ شهاب - ٤ الذي يستطيع الوصول إلى واشنطن ويستطيع أن يحمل أقمارًا إلى الفضاء، وإيران تعلم أن أضعف نقطة في التسليح الأمريكي في الخليج هو سلاح البحرية، ولهذا اشترت أحدث الغواصات الروسية، التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية، ونجحت إيران في تصنيع فرقاطات بحرية. ولهذا، قال علي شمخاني إن بوسع إيران في ربع ساعة أن تحول الخليج إلى قطعة نار، وعندما احتجزت إيران الزوارق البريطانية في الخليج العام الماضي كانت رسالة موجهة للجميع.

الورقة الثالثة: إن إيران تسيطر على خليج هرمز الذي يمر فيه ٤٠٪ من البترول العالمي، وإنها تستطيع أن تغلقه تمامًا، كما أن إيران يمكن أن توقف ضخ بترولها في حال تعرضها لأى اعتداءات، وهو ما تلوح به إيران بعد إحالة الملف إلى مجلس الأمن.

الورقة الرابعة: لدى إيران علاقات اقتصادية قوية مع كل من روسيا والصين، ويكفي أن آخر صفقة تمت بين إيران والصين بلغت ١٢٠ مليار دولار، وكذلك مع الهند، إلا أن روسيا والصين قد تقدمان تنازلات للجانب الأمريكي إذا ما ارتأتا أن مصالحهما قد تتعرض للإضرار من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الأخيرة قد نجحت فى إبرام اتفاق نووي مع الهند خلال زيارة بوش لها مؤخرًا.

الورقة الخامسة: لإيران أصدقاء في العديد من الدول مستعدون للدفاع عنها مثل لبنان وفلسطين وأفغانستان والعراق وباكستان وأذربيجان، وكلها بلدان بها العديد من المصالح الأمريكية.

الورقة السادسة: هو الموقف الدولي الراهن وانحشار أمريكا في كل من أفغانستان والعراق، وكم الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بأمريكا وتدهور سمعتها الدولية على المستوى الأدبي والأخلاقي.

هذه الأوراق وغيرها هي التي أعطت القوة للرئيس أحمدي نجاد وللموقف الإيراني بوجه عام للمطالبة بحقها في تخصيب اليورانيوم واستخداماته المدنية.

وعلى الرغم من عدم استبعاد العمل العسكري ضد إيران في حالة استمرار تصلب موقفها بحقها في تخصيب اليورانيوم، إلا أن الخارجية الأمريكية تؤكد أن الأشهر القادمة ستشهد

عملاً دبلوماسيًا شاقًا في مساعي منع إيران من تطوير برنامجها النووي، مشددة على تصدر الخيار الدبلوماسي باقي الخيارات، وهو ما يفسره بعض المحللين بوجود صفقة ما بين إيران والولايات المتحدة. في الوقت نفسه، تؤكد إيران أن الباب لا يزال مفتوحًا للتفاوض حول برنامجها النووي رغم إحالة الملف لمجلس الأمن.

هذا الموقف الإيرانى القوى يثير بحد ذاته مزيدًا من الشكوك حول دوافع إيران النووية ويزيد من المخاوف من أن إيران تسعى بالفعل لامتلاك السلاح النووي.

### سيناريوهات مستقبلية :

وفي ضوء الاعتبارات سالفة الذكر، فإن ثمة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية مطروحة في هذا الصدد، السيناريو الأول: إن الولايات المتحدة - إلى جانب القوى الكبرى في النظام الدولي ومنها بالطبع دول الترويكا الأوروبية - لن تقوم بمجازفة جديدة في الشرق الأوسط، تقوم على توجيه ضربة عسكرية، تكتيكية كانت أم شاملة، ضد إيران على خلفية مضاعفات الأزمات التي خلفتها الحرب على العراق على مجمل الاستقرار والأمن الإقليمى والعالمي، وهذا السيناريو يتسم بنوع من الواقعية.

السيناريو الثاني : وهو على النقيض تماماً من السيناريو الأول، ويقوم على فكرة مفادها أن الولايات المتحدة عازمة على إزالة الطرف الأقوى في محور الشر - حسب رؤية الرئيس بوش - وأنه لا سلام ولا استقرار في الشرق الأوسط إلا بإزالة النظام السياسي القائم في إيران، خصوصاً عندما يصر النظام على امتلاك قدرات تخوله التأثير فى مجمل التطورات الإقليمية، وهو ما يؤدى إلى زعزعة البنية القائمة لموازين القوى التي أعقبت الحرب على العراق، وانهيار فكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ويقوم هذا السيناريو على فرضية فتح مواجهة شاملة ضد طهران، ويأتي هذا إما عن طريق الضغط المتواصل عبر توجيه ضربات استباقية عسكرية تشل الحركة الإيرانية وتضعف قواها، وإما عن طريق فرض عقوبات اقتصادية عبر قرارات صارمة من مجلس الأمن ضد إيران، وهو ما تلوح به الولايات المتحدة بعد انتهاء الجولة الثانية من مفاوضات الدول الخمس دائمة العضوية بشأن الملف النووي، الأمر الذي يؤدى إلى تشابك الداخل الإيراني مع الخارج، وربما يعمل على زعزعة الاستقرار في الداخل الايرانى. السيناريو الثالث : يقوم على فرضية عدم حرمان إيران من امتلاك تكنولوجية نووية لأغراض سلمية من جهة، وإعطاء المزيد من فرص نجاح الدبلوماسية الدولية لتتمكن إيران من إنشاء جسور الثقة بينها و بين الأسرة الدولية من جهة أخرى، ويأتي ذلك عن طريق تفعيل دور روسيا في الأزمة، وتبنيها لموقف يتوافق والموقف الأمريكى والأوروبى المتعلق بضرورة استمرار الحلول الدبلوماسية. وهذا السيناريو هو الخيار المرجح، وفي حالة فشله، سيكون السيناريو الثانى "فرض عقوبات اقتصادية على طهران" هو الأقرب للواقع العملي، خاصة في ظل تأكيد الرئيس بوش أن إيران و كوريا الشمالية تمثلان تهديداً للأمن القومي، إلا أنه يريد تسوية الأزمة دبلوماسياً.

# اتفاق نصرالله - عون .. إعادة تشكيل التوازنات السياسية فى لبنان

■ خالد عمر عبد الحليم*

**تعد وثيقة التعاون، التى وقعها - فى ٦ فبراير الماضى- حسن نصرالله، الأمين العام لحزب الله اللبنانى (شيعى)، وميشيل عون، زعيم التيار الوطنى الحر وكتلة الإصلاح والتغيير (مارونى)، هى التغير الأبرز على الساحة اللبنانية منذ تكوين تحالف قوى الرابع عشر من مارس المناهض لسوريا فى لبنان فى مايو ٢٠٠٥، حيث صاغت الوثيقة معالم تحالف جديد فى الحياة السياسية اللبنانية -وإن نفى الطرفان أنه تحالف- وأعادت التوازن مرة أخرى إلى الساحة اللبنانية، ليبرز تحالف شيعى - مسيحى فى مواجهة آخر سنى - درزى. ثم جاءت التطورات التالية للاتفاق، وأهمها الحوار الوطنى اللبنانى، لتعكس أهمية الاتفاق وعمق تأثيره فى الساحة السياسية اللبنانية.**

### تطور العلاقات بين الطرفين :

استمر التوتر فى العلاقات بين الطرفين طيلة ١٥ عاما قضاها الجنرال عون فى منفاه فى باريس، غير أن حادثة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى وما أعقبها من استصدار القرار رقم ١٥٥٩، الذى يقضى بنزع أسلحة حزب الله وانسحاب القوات السورية من لبنان، ثم انسحاب تلك القوات فعليا، كل ذلك لعون بالعودة لبيروت، غير أن هذا لم يحسن العلاقات بين تيار عون وحزب الله، حيث اعتبر عون بعد عودته لبلاده أن حزب الله "منظمة إرهابية" لا تختلف كثيرا عن القاعدة(١)، ثم انضم عون لتحالف قوى الرابع عشر من مارس المناهض لسوريا والمطالب بنزع أسلحة حزب الله، بل وتحالف عون ضد نصرالله فى الانتخابات اللبنانية الأخيرة.

لذا، جاء لقاء نصرالله عون الذى انتهى بوثيقة تعاون بمثابة مفاجأة حقيقية فى ظل علاقات تراوحت طوال تاريخها بين التوتر والعداء، وهو ما يجعل من المهم الوقوف على أهمية هذا الاتفاق وأسبابه ودلالاته ونتائجه.

يمكن القول إن العامل الأساسى الذى جمع بين حزب الله وتيار عون، رغم الاختلافات الكبيرة بينهما، هو أن كليهما بدأ يستشعر الضغوط والسلبيات التى يحدثها انفراد تيار الحريرى بإدارة الحياة السياسية فى لبنان، حيث وجد حزب الله أن سلاحه بات مكشوفا فى مواجهة الضغوط الأمريكية - الفرنسية المطالبة بنزعه، لاسيما فى ظل تراجع شعبية الرئيس اللبنانى إميل لحود، وبعد أن تحول تيار الحريرى تماما عن دعم الحزب فى مواقفه. فبعد أن رفض التيار نزع أسلحة حزب الله خلال الانتخابات النيابية الأخيرة، تحول موقفه قليلا ليصف سلاح الحزب بـ "الأمر الداخلى"، الذى يتم حسمه بين اللبنانيين، قبل أن يؤيد تيار الحريرى موقف جنبلاط المطالب بـ "تنفيذ اتفاق الطائف بكل بنوده" بما فى ذلك نزع أسلحة جميع الميليشيات اللبنانية(٢).

أما عون، فقد وضح افتقاده الحليف القوى القادر على مساندته فى سعيه للوصول للرئاسة اللبنانية. وبدا واضحا - بعد استبعاد عون من الحكومة اللبنانية، ثم من قوى ١٤ مارس- أنه سيكون على عون اللجوء لطرف لبنانى آخر بخلاف الحريرى وجنبلاط لمساندته، لاسيما أن خروج عون من تحالف قوى

( * ) صحفى بجريدة "المصرى اليوم".

مارس جاء بعد خلاف كبير معلن بينه وبين جنبلاط. كما شكا العديد من أقطاب التيار الوطنى الحر من محاولات تيار الحريرى لتهميشهم، وبدا هذا واضحا فى تصريحات أنطوان حرب، أحد أبرز قادة التيار الوطنى، الذى قال إن تيار الحريرى حاول أن يفرض شروطه على التيار الحر حتى يتحالف معه، وإلا فسيكون مصيره التهميش(٣).

وعلى الرغم من نفى العديد من أقطاب التيار الوطنى الحر أن يكون التحالف مع نصرالله بمثابة محاولة للحصول على حليف فى سعى عون للوصول لسدة الحكم، إلا أن التيار بلا شك استشعر أن جبهة ١٤ مارس بدأت فى الضغط على إميل لحود حتى يقدم استقالته، وهو ما يبرر سعى التيار للاستعداد لمرحلة "ما بعد لحود"، لاسيما أن تاريخ عون يوضح أنه كان متمسكا برئاسة الوزراء حتى آخر لحظة عام ١٩٩٠، حتى إن القوات السورية اضطرت لاستخدام القوة العسكرية لإجباره على التنازل عن السلطة، ثم نفيه بعد ذلك(٤).

ويظهر هنا عنصر آخر دفع حزب الله وتيار عون للتقارب - بجانب رغبة كليهما فى الحصول على حليف يدعم مطالبه ومواقفه- هو الرغبة التى أعلن عنها الطرفان -كل على حدة- فى إجراء انتخابات نيابية مبكرة(٥)، بعد أن شعر الطرفان بأن سيطرة تيار الحريرى على الحياة السياسية اللبنانية أصبحت تؤثر سلبا فى كافة القوى اللبنانية، وهو ما يدعو للتكتل فى مواجهة تزايد نفوذ تيار الحريرى، لاسيما فى ظل إدراك أن "الحالة" التى سادت فى لبنان قبيل إجراء الانتخابات اللبنانية، وأدت لحصول الحريرى وتحالفه على الأغلبية، لم تعد قائمة بنفس القوة الآن.

## مضمون الاتفاق ودلالاته :

يلاحظ عند استعراض الوثيقة، التى أبرمها نصرالله مع عون، أنها طالبت بتغيير نظام الانتخابات الذى أقر عام ٢٠٠٠، حيث يؤكد التيار الوطنى الحر أن هذا القانون لا يسمح للمسيحيين سوى باختيار ١٩ نائبا من أصل ٦٤ مقعدا مخصصة لهم لتقسيمة الدوائر على أساس يجعل السنة يؤثرون فى اختيار باقى النواب بشكل كبير. وطالبت الوثيقة هنا بتغيير نظام الانتخابات ليصبح بنظام التمثيل النسبى.

وقد نجح حزب الله فى الحصول على دعم عون لغالبية مطالبه فى الوثيقة المعلنة، فحصل على دعم عون لاستثناء سلاح الحزب من القرار ١٥٥٩ الذى يقضى بنزع أسلحة الفصائل فى لبنان، وذلك من خلال النص فى الوثيقة أهمية سلاح المقاومة للتصدى للخطر الإسرائيلى، بل وأكدت الوثيقة ضرورة الحفاظ على سلاح حزب الله، ما دامت إسرائيل محتلة لمزارع شبعا، وما دام هناك لبنانيون باقين فى السجون الإسرائيلية.

كما تؤكد الوثيقة موافقة طرفيها على "لبنانية" مزارع شبعا، فى ظل التأكيدات من جانب زعيم الحزب الاشتراكى وليد جنبلاط بأن شبعا ليست لبنانية. ويعد هذا تحولا فى مواقف عون، يسهم فى تدعيم حزب الله فى مواجهة الضغوط الدولية والمحلية، لاسيما أن عون انتقل من خندق المناهضين للإبقاء على سلاح حزب الله إلى خندق مؤيديه.

كما حصل حزب الله على دعم عون لإقامة علاقات مع سوريا على أساس الاحترام المتبادل، وهو ما يعد انقلابا آخر فى مواقف عون الذى كثيرا ما أشار لنفسه بصفته السبب الرئيسى فى خروج "الاحتلال السورى" من لبنان، وكان دائما ما يصف سوريا بـ "العدو الأول" لبلاده، وكان عنصرا فعالا فى الدعوة إلى خروجه من لبنان من خلال نشاطاته المختلفة فى المنفى.

وقد منح نصرالله عون مقابل تغيير مواقفه، حيث صرح بأن عون يعتبر من أفضل المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية فى لبنان -وهو منصب حصرى للموارنة- وهو ما يبدو اتفاقا آخر -غير مكتوب- بدعم عون للتقدم لمنصب رئاسة الجمهورية، وهو ما يعد انقلابا فى موقف نصرالله هو الآخر الذى ظل يدعم الرئيس الحالى إميل لحود بصفته حليفا لسوريا، وبصفته مساندا لسلاح حزب الله. إلا أن تراجع الدعم الشعبى للحود، واستمرار الضغوط الشعبية المطالبة باستقالته جعلا الحزب يعيد تقييم مواقفه، وليتحالف مع الطرف الأقدر على حماية مواقفه، لاسيما أن البديل لعون -كرئيس للبنان- هو سمير جعجع المتحالف مع حركة ١٤ مارس، والذى يتخذ نفس مواقف الحركة المطالبة بنزع سلاح الحزب، وفقا لاتفاق الطائف الذى ينص على نزع أسلحة كافة الفصائل اللبنانية دون أن يستثنى من ذلك أى فصيل.

كما وافق حزب الله أيضا على عودة اللبنانيين الموجودين على الأراضى الإسرائيلية، وهم من المسيحيين من أنصار جيش أنطوان لحد الذى حُل عام ٢٠٠٠ أساسا، وهو ما يرفع من شعبية عون كثيرا فى الأوساط المسيحية، لاسيما أنه نجح فى الحصول من حزب الله على ما فشلت الدولة اللبنانية أو أى زعيم مسيحى آخر فى انتزاعه.

وتضمنت الوثيقة عددا من البنود التى بدت محاولة للاقتراب من "الاجماع اللبنانى"، ربما كوسيلة لتوسيع دائرة المؤيدين لتلك الوثيقة، فنصت على ضرورة إجراء تحقيق عادل فى مسألة اغتيال الحريرى، وكذلك على استقلال القضاء والسعى لإطلاق المعتقلين اللبنانيين لدى إسرائيل، فضلا عن كشف مصير المفقودين خلال الحرب الأهلية اللبنانية، علاوة على إجراء إصلاحات فى الأجهزة الأمنية اللبنانية، كما تضمن الاتفاق "عنصر إجماع" لبنانيا آخر يتمثل فى عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين بلبنان.

كما يلاحظ أن اتفاق نصرالله- عون جاء مكتوبا، وهى حالات نادرة فى التحالفات بين القوى اللبنانية منذ اتفاق الطائف، باستثناء قوى ١٤ مارس المعارضة لسوريا، وهو ما يؤكد أهمية وقوة الاتفاق ورغبة الطرفين فى الالتزام به، وبأن هذا التحالف لن يكون مؤقتا مثل العديد من التحالفات التى ظهرت فى الانتخابات النيابية الأخيرة، حيث تحالف حزب الله مثلا مع تيار الحريرى فى بعض الدوائر، ثم ظهرت الانقسامات فيما بعد الانتخابات.

وجاء عقد اللقاء كذلك فى كنيسة مارميخائيل فى ضاحية بيروت الجنوبية، وهى منطقة كانت ضمن الخط الأخضر الذى كان يقسم بيروت إبان الحرب الأهلية ليحمل دلالة عن رمزية،

## حسن نصرالله

ولد حسن نصر الله عام ١٩٦٠ بحى الكرنتينا، وهو الأخ الأكبر لثلاثة أشقاء وخمس شقيقات، كان فى طفولته هادئا خجولا متدينا كثير القراءة. وعندما بدأ يهتم بالسياسة، تأثر بالإمام موسى الصدر، وكان يعتبره مثلا أعلى له، فانضم إلى حركة أمل التى أسسها الصدر. وفى عام ١٩٧٦، سافر حسن نصر الله إلى مدينة النجف فى العراق، لكى يتلقى العلوم الدينية فى المؤسسة الدينية الشيعية (الحوزة).

كان نصرالله شديد التفوق فى دراسته، حيث أنهى المرحلة الأولى من الدراسة، التى تحتاج عادة إلى أربع أو خمس سنوات فى سنتين فقط، وهو ما عُد دليلا على نبوغه المبكر. وفى عام ١٩٧٨، غادر العراق، متخفيا متواريا عن أنظار النظام العراقى، نظرا لمعاناته من الاضطهاد الذى مورس ضد الحوزات الدينية (علماء وطلابا)، ثم عاد إلى لبنان ليواصل دراسته فى مدرسة أسسها السيد عباس الموسوى، وأصبح مسئولا تنظيميا فى حركة أمل بمنطقة البقاع.

إلا أن الثورة الإسلامية الإيرانية التى قامت عام ١٩٧٩ تسببت فى انقسام حركة أمل إلى معسكرين، الأول رأى أن المرجعية الشيعية لحركة أمل يجب أن تكون من داخل لبنان، بينما دعا التيار الثانى إلى اتخاذ الخمينى كمرجع شيعى أعلى للشيعة فى كل أنحاء العالم، بما فى ذلك لبنان. وقد تكرس ذلك الانقسام بانشقاق حزب الله عن حركة أمل عام ١٩٨٢ مع الاجتياح الإسرائيلى لبيروت، حيث اعترض عباس الموسوى، ومعه حسن نصرالله، على تحالف أحد قادة حركة أمل، وهو نبيه برى مع بشير الجميل المؤيد للصلح مع إسرائيل، حيث رأى نصر الله التمسك بخيار المقاومة العسكرية، واستعادة ثقافة الاستشهاد.

كان لنصرالله دور بارز فى تعبئة المقاتلين ضد إسرائيل خلال سنوات المواجهة اللبنانية - الإسرائيلية، قبل أن يسافر إلى مدينة قم أواخر الثمانينيات، وقد ساهمت الفترة التى قضاها نصرالله فى إيران فى توطيد علاقته مع القادة الإيرانيين، فتولدت لديه قناعة -مازال يؤمن بها إلى الآن- بأنه لا غنى عن الدعم الإيرانى والسورى لحزب الله، حتى يواصل الحزب مقاومته للإسرائيليين.

تولى نصرالله مسئولية قيادة حزب الله عام ١٩٩٢ إثر استشهاد السيد عباس الموسوى، حيث اختير بإجماع مجلس شورى الحزب أمينا عاما للحزب، على الرغم من كونه أصغر أعضاء مجلس الشورى سنا.

وقد حقق نصرالله العديد من الإنجازات لحزبه، حيث لم يعد مجرد حركة مقاومة لبنانية مسلحة فقط، لكنه أيضا أسس العديد من الهيئات الاجتماعية، ومنها مؤسسات لرعاية أسر وأبناء الشهداء، هذا فضلا عن الأداة الإعلامية التى امتاز نصرالله بحسن استخدامها، ومنها قناة المنار الفضائية التابعة للحزب.

صاغ نصرالله نظرية توازن الرعب، حيث رد على عملية عناقيد الغضب عام ١٩٩٦ بقصف متواصل وعنيف لمستوطنات إسرائيل الشمالية بصواريخ الكاتيوشا، وهو ما منع الإسرائيليين من اقتراف مجازر أخرى ضد اللبنانيين منذ ذلك الحين. إلا أن الانتصار الأبرز لنصرالله كان إخراج الإسرائيليين من الجنوب اللبنانى، باستثناء مزارع شبعا، وقد استشهد أحد أبناء نصرالله (هادى) أثناء قيامه بعملية ضد الإسرائيليين عام ١٩٩٧.

ويمتاز نصرالله، الذى يتصدر قائمة اغتيالات الموساد حاليا، بشخصيته الكاريزمية، حيث يتمتع بحضور قوى تدعمه موهبة طبيعية فى الخطابة، وكثيرا ما يستخدم موهبته فى التقليل من شأن إسرائيل، من خلال السخرية من قادتها، كوصفه لباراك بـ "الفأر" ولشارون بـ "الضفدع"، ويرجع هذا إلى قناعته، التى كثيرا ما يكررها، بأن إسرائيل قوية فى أذهاننا فقط، وعندما نسقط هذا، فسنجد أنها أوهن من بيت العنكبوت.

تحمل رغبة فى عدم العودة إلى "مشاحنات الماضى"، كما أعلن عدد من أقطاب حزب الله والتيار الوطنى الحر.

أما عن دلالات هذا الاتفاق، فلعل أولاها هى اختفاء النمط القديم فى التحالفات اللبنانية، الذى كان سائدا قبل اتفاق الطائف (١٩٨٩)، وأسهم -مع عوامل أخرى- فى اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، وكانت تحالفات تقوم على تحالف المسلمين (سنة وشيعة) مع الفلسطينيين من جانب فى مواجهة المسيحيين من جانب آخر. أما الآن، فقد أصبح التحالف شيعيا - مسيحيا فى مواجهة تحالف سنى - درزى.

كما أن اتفاق حزب الله وكتلة عون يعنى انتهاء نمط التحالفات الذى ساد فى لبنان منذ اغتيال رفيق الحريرى فى فبراير ٢٠٠٥، أى أن التحالفات بين القوى اللبنانية على أساس أنها قوى موالية أو معارضة لسوريا (الموالاة والمعارضة) ،فحزب الله هو أبرز القوى المتحالفة مع سوريا داخل لبنان، بينما يعد الجنرال عون الطرف الوحيد الباقى داخل لبنان ممن حملوا السلاح فى مواجهة سوريا إبان الحرب الأهلية اللبنانية، وهو ما يشير كذلك إلى أن المصلحة أصبحت هى العامل الحاكم للتحالفات بين القوى اللبنانية، وليست التوجهات الأيديولوجية كما كان سائدا من قبل.

### نتائج اللقاء وآثاره :

عارضت قوى الرابع عشر من مارس اتفاق نصرالله - عون، وسعت لإعطاء الاتفاق بعدا دوليا يفوق الحفاظ على سلاح حزب الله فى مواجهة الضغوط الأمريكية، فاعتبرت القوات اللبنانية بزعامة ميشيل جعجع أن هذا التحالف قد يجر لبنان إلى محور دمشق - طهران القائم حاليا فى الشرق الأوسط، بينما حذر أفراد من تيار الحريرى وآخرون موالون لجنبلاط من أن هذا الاتفاق قد يقود لأن تصبح لبنان مرة أخرى "موطنا لصراعات القوى الخارجية" فى إشارة واضحة إلى سوريا، بل اعتبرت بعض القوى السياسية الموالية لتيار الحريرى أن اتفاق حزب الله مع التيار الوطنى الحر يأتى فى إطار "استراتيجية طهران الشاملة" للتعامل مع الشرق الأوسط، وأنه يستهدف الإبقاء على بيروت فى حالة مواجهة مع إسرائيل، وهو ما يفيد المصالح الإيرانية(٦).

## ميشيل عون

ولد ميشيل عون عام ١٩٣٥ فى عائلة فقيرة بضاحية بيروت الجنوبية، وانتسب الى المدرسة الحربية فى ١٩٥٥.

وبرز الجنرال عون فى عام ١٩٨٣ خلال الحرب الأهلية اللبنانية، حيث خاض معارك عنيفة ضد ميليشيا الزعيم الدرزى وليد جنبلاط، وعين قائدا عاما للجيش فى يونيو ١٩٨٤ فى عهد الرئيس أمين الجميل، اصغر ضابط سنا يتولى هذا المنصب، حيث كان عمره حينها ٤٩ عاما.

تولى ميشيل عون رئاسة حكومة عسكرية كلفه بتشكيلها الرئيس أمين الجميل عام ١٩٨٨ كمحاولة للسيطرة على الأوضاع المتدهورة فى البلاد، ثم رفض عون اتفاق الطائف الذى أنهى الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٨٩، وذلك لأن الاتفاق يقضى بانتشار سورى على الأراضى اللبنانية، وأطلق حملة لتحرير لبنان من "الاحتلال" السورى، حصل فيها على مساندة فرنسية وعراقية. وبعد معارك ضارية، تم إقصاء ميشيل عون من قصر بعبدا الرئاسى فى أكتوبر عام ١٩٩٠، بعملية لبنانية- سورية مشتركة، فاضطر إلى اللجوء إلى السفارة الفرنسية، وتوجه من بعدها إلى باريس، وطيلة وجوده بالمنفى كان يرفع شعار "إعادة لبنان إلى اللبنانيين".

عاد ميشيل عون إلى لبنان فى عام ٢٠٠٥ من منفاه فى باريس، التى قضى فيها ١٥ عاما، وتسببت عودته فى إرباك الساحة المسيحية اللبنانية، كما هاجم العديد من القوى اللبنانية فور عودته، سواء القوى المعارضة لسوريا (التى أكد أنه صاحب الفضل الرئيسى فى إزاحتها) أو القوى المتحالفة معها وعلى رأسها حزب الله.

يتزعم عون التيار الوطنى الحر، إحدى كبرى القوى المسيحية اللبنانية، ويعد من أكثر السياسيين اللبنانيين إثارة للجدل، حيث يعتبره البعض زعيما وطنيا، بينما يعتبره آخرون من دعاة الحرب الأهلية والفتنة فى لبنان.

بل ويلاحظ أن رد فعل قوى ١٤ مارس على وثيقة عون - نصرالله جاء عنيفا، حيث تصاعدت لهجة القوى المنتقدة لحزب الله ولسوريا، ولعل أبرزها ما جاء على لسان جنبلاط بالمطالبة بنزع سلاح حزب الله، وبنفيه للبنانية مزارع شبعا بصفتها سببا لاحتفاظ الحزب بسلاحه، ووصف الرئيس السورى حافظ الأسد بـ "الإرهابى"، كما ظهرت مطالبات باستخدام "الجماهير" فى الإطاحة بلحود، وهو ما دعا نصرالله إلى التعليق على تلك التصريحات بأن "البعض" يودون جر لبنان نحو حرب أهلية(٧).

كما صعدت قوى الرابع عشر من مارس لهجتها فى الهجوم على رئيس الجمهورية إميل لحود لإدراكها أنه بات "الحلقة الأضعف" فى التحالف المضاد لها، ولإدراكها ضرورة أن تتم الإطاحة بلحود سريعا، وقبل أن يتسع تحالف عون - نصرالله، وهو ما قد يجعل جهود قوى ١٤ مارس للإطاحة بلحود تنصب بالأساس لصالح التحالف الأخير.

إلا أنه يرجح أن يكون التصعيد من جانب قوى ١٤ مارس تصعيدا مؤقتا، حيث إن تحالف حزب الله مع التيار الحر يملك العديد من الأدوات التى لم تكن كلتا القوتين منفردة تمتلكها. ولعل أبرز تلك الأدوات هى التعداد اللبنانى السكانى الكبير الذى ينضوى تحت راية هذا التحالف، فحزب الله مع حركة - أمل حليفته- يستحوذ على دعم الشيعة اللبنانيين جميعا، الذين تقدر نسبتهم -وفقا لإحصائيات غير رسمية لغياب تلك الرسمية الموثوقة- بـ ٣٣٪ من سكان لبنان، بينما يحظى عون بدعم ما لا يقل عن ١٥٪ من اللبنانيين، وهو ما يجعل نصف اللبنانيين تقريبا مواليا -بشكل أو بآخر- لهذا التحالف، هذا بالإضافة إلى سعى الطرفين إلى الحصول على دعم الأطراف السنية غير المؤيدة للنهج الذى يتبعه تيار الحريرى فى إدارة الدولة.

وتراهن قوى ١٤ مارس فى مواجهة هذا التحالف على عنصرين أساسيين، هما الأداتان الإعلامية والاقتصادية الكبيرتان اللتان يمتلكهما تيار الحريرى، حيث نجحت الآلة الإعلامية فى الاستمرار فى حشد الدعم لصالح تيار المستقبل منذ اغتيال الحريرى فى فبراير ٢٠٠٥، كما ضمنت الآلة الاقتصادية استمرار الدعم الاقتصادى لتحالف قوى ١٤ مارس. أما العنصر الثانى، فيتمثل فى الأغلبية النيابية التى تحوزها قوى ١٤ مارس فى البرلمان اللبنانى، فضلا عن منصب رئيس الوزراء، وهو المنصب الأهم فى السلطة التنفيذية بلبنان.

وظهر إدراك حزب الله والتيار الوطنى الحر لأهمية الأداة الإعلامية من خلال النص فى الوثيقة على ضرورة "توفير فرص متكافئة" لاستخدام وسائل الإعلام، وكذلك تقديرهما لأهمية الآلة الاقتصادية فى رفض استخدام "المال السياسى" فى الحياة السياسية اللبنانية، وهو ما يعد إشارة مباشرة إلى تيار الحريرى.

غير أن هناك تراجعا ملموسا فى قدرة تيار الحريرى على حشد السنة وراءه بعد أن فتر التعاطف مع التيار بمرور ما يزيد على العام على اغتيال الحريرى، وبروز قوى سنية أخرى غير موالية لسوريا، ولكنها ترغب فى اتخاذ نهج أكثر اعتدالا فى التعامل مع سوريا.

وعلى الجانب الآخر، يظهر حزب الله وميشيل عون درجة كبيرة من التماسك، فحزب الله يسيطر بصورة شبه كاملة على الساحة الشيعية، بينما يستحوذ عون على دعم غالبية المارونيين، بل وأظهرت استطلاعات الرأى أن نسبة تأييده بين الموارنة ارتفعت بعد إبرامه وثيقة "التعاون" مع حزب الله.

ويلاحظ أن تخوف غالبية اللبنانيين من اندلاع حرب أهلية ورغبتهم فى التهدئة -كما أوضحت غالبية استطلاعات الرأى- يدفعان بهم إلى الاقتراب نحو مواقف حزب الله وعون -حتى لو على المدى الطويل- حيث تبنى كلاهما خطابا يدعو للحوار والتهدئة، وطالبا باعتبار الوثيقة المشتركة بينهما أساسا يمكن

البناء عليه لتجميع القوى اللبنانية المختلفة على مائدة التوافق مرة أخرى، بينما تتسم لهجة قوى ١٤ مارس بالخطاب التصعيدى، وهو ما قد يبعد عنها نسبة كبيرة من اللبنانيين على المدى البعيد(٨).

ولاشك فى أن إدراك كلا الطرفين -قوى ١٤ مارس وتحالف حزب الله وعون- لما يملكه الطرف الآخر من أدوات قوة وتأثير كان الدافع الرئيسى للاتجاه لعقد جلسات الحوار الوطنى للاتفاق على القضايا الخلافية الأساسية، وهى مصير لحود، ولبنانية مزارع شبعا، وسلاح حزب الله، حيث تأكد لقوى ١٤ مارس أنها بحاجة للتفاوض مع حزب الله وعون للإطاحة بلحود، لأنها لا تملك أغلبية الثلثين فى البرلمان، كما بدا جليا أن عدم التفاوض مع حزب الله وعون يعنى توسيع الهوة بين اللبنانيين على المستوى الشعبى.

وبدا واضحا أن الملف الوحيد، الذى يمكن أن يتوصل إليه المؤتمرون فى جلسات الحوار الوطنى إلى حل فيه، هو ملف لحود، لأن حزب الله لم يعد يرغب فى أن يتحمل عبء الإبقاء على لحود، بينما يرغب تحالف ١٤ مارس فى تحقيق أول انتصاراته. أما قضيتا سلاح حزب الله ومزارع شبعا، فقد جرى الاتفاق -حتى وإن أعلن خلاف ذلك- على إرجاء البت فيهما، تجنبا لتوسيع هوة الخلاف بين الجانبين.

ويلاحظ أن الحوار الوطنى ظهر فيه تأثير التحالفات الدولية والإقليمية جليا على الساحة اللبنانية. فالزيارات المتعاقبة والمتكررة من جانب سفراء كل من الولايات المتحدة وفرنسا ومصر والسعودية، بجانب الحديث عن اتصالات من دمشق وطهران، بالإضافة إلى زيارة جنبلاط للولايات المتحدة، يوضح أن الفرقاء اللبنانيين يتعرضون لضغوط ولمحاولات فرض أجندات خارجية فى إطار الصراع بين الولايات المتحدة وفرنسا من جهة، وطهران ودمشق من جهة أخرى، وهو ما يجعل الاتفاق بين اللبنانيين صعبا للغاية، لأن الاتفاق لا يخضع هنا لتوازنات الداخل وضروراته فقط، ولكن لمطالب الخارج وضغوطه.

وعلى الرغم من أهمية تحالف عون - نصرالله وعمق تأثيره فى النظام السياسى اللبنانى، إلا أنه يظل فى حاجة إلى حليف سنى قوى حتى تتشكل جبهة قادرة على فرض إرادتها السياسية على الساحة اللبنانية، لاسيما إذا نجحت فى الحصول على حليف درزى وآخرين من بين القوى السياسية غير المارونية. غير أن الأزمة الحقيقية التى تواجه هذا التحالف تكمن فى التراجع الواضح فى تأثير معظم الرموز السنية فى مواجهة نفوذ تيار الحريرى المتنامى، وهو ما يجعل هذا التحالف مطالبا بالبحث عن "البديل السنى" لتيار الحريرى.

إذن، فقد نجح نصرالله وعون -من خلال وثيقتهما- فى إعادة رسم ملامح التحالفات وتوازنات القوى فى النظام السياسى اللبنانى. وعلى الرغم مما يعنيه تحالف حزب الله مع التيار الوطنى الحر من وجود طرف آخر قوى ومؤثر فى مواجهة قوى ١٤ مارس التى ظلت منذ الانتخابات اللبنانية بلا منافس، وهو ما يشير إلى احتمال صياغة اتجاهات سياسية لبنانية توافقية، تسعى إلى الوصول لحلول وسطية بين القوى اللبنانية المتوازنة، وهو ما اتضح من خلال إقامة جلسات الحوار الوطنى -إلا أن الاحتمال الغالب هو حدوث المزيد من الاستقطاب السياسى فى البلاد، لاسيما إذا ما استمرت "حرب المظاهرات المليونية" التى يسعى فيها كل طرف لإبراز حجمه الحقيقى فى الشارع اللبنانى.

وعلى الرغم من استبعاد الغالبية الساحقة من اللبنانيين نشوب حرب أهلية جديدة فى بلادهم، إلا أن استمرار حالة الاستقطاب السياسى الحادة، وعدم قدرة أى من القوتين الرئيسيتين على الساحة اللبنانية حاليا على فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى، وتضارب الأجندات السياسية إلى درجة التعارض، من شأنه أن يعيد لبنان إلى الحالة التى كانت قائمة قبيل الحرب الأهلية، لاسيما إذا ما استمرت القوى الداخلية المختلفة فى الاستعانة بالقوى الدولية والإقليمية لمحاولة فرض أجندتها على الأطراف الأخرى، وهو ما ظهر جليا خلال جلسات الحوار الوطنى، وهو ما سيعيد لبنان بالفعل مرة أخرى مسرحا لحروب "الآخرين"، ويفتح احتمالات الصراع السياسى فى البلاد على مصراعيها ما بين احتمالات الشلل السياسى والدستورى، وأخطار نشوب حرب أهلية.

## المراجع :


١- البيان الإماراتية، ٩ أغسطس ٢٠٠٥.

٢- صحيفة النهار، ١٩ يناير ٢٠٠٦.

٣- موقع التيار الوطنى الحر على شبكة الإنترنت http://www.tayyar.org

٤- الخليج الإماراتية، ١٦ فبراير ٢٠٠٦.

٥- المستقبل اللبنانية، ٩ فبراير ٢٠٠٦.

٦- البيان الإماراتية، ١٠ فبراير ٢٠٠٦.

٧- الشرق الأوسط، ١٥، ١٦ فبراير ٢٠٠٦.

8- http://www.tayyar.org

وانظر أيضا: www.aljazeera.net

## النقاط الرئيسية فى اتفاق التعاون بين حزب الله والتيار الوطنى الحر

## ٦ فبراير ٢٠٠٦

*** الحوار :**

– مشاركة الأطراف ذات الحيثية السياسية والشعبية والوطنية.

– الشفافية والصراحة.

– شمول كل القضايا ذات الطابع الوطنى، التى تقتضى التوافق العام.

*** قانون الانتخاب :**

– الحد من تأثير المال السياسى والعصبيات الطائفية.

– توافر فرص متكافئة لاستخدام وسائل الإعلام المختلفة.

*** بناء الدولة :**

– الاستقلالية التامة لمؤسسة القضاء.

– احترام عمل المؤسسات الدستورية وإبعادها عن التجاذبات السياسية.

– معالجة الفساد من جذوره.

– تفعيل مؤسسات ومجالس الرقابة والتفتيش المالى والإدارى، مع التأكيد على فصلها عن السلطة التنفيذية.

– العمل على إصلاح إدارى شامل.

*** الإصلاح الأمنى :**

– إصلاح الأجهزة الأمنية جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الشامل.

– وضع خطة أمنية متكاملة تقوم على مركزية القرار الأمنى.

– تحييد الأجهزة الأمنية عن الاعتبارات السياسية.

– الإجراءات الأمنية يجب ألا تتناقض مع الحريات الأساسية التى نص عليها الدستور.

*** العلاقات اللبنانية – السورية :**

– اتخاذ الخطوات والإجراءات القانونية المتعلقة بتثبيت لبنانية مزارع شبعا وتقديمها الى الأمم المتحدة.

– ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا.

– مطالبة الدولة السورية بالتعاون الكامل مع الدولة اللبنانية من أجل كشف مصير المعتقلين اللبنانيين فى السجون السورية.

– إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين وتوفير الظروف الملائمة لها.

*** العلاقات اللبنانية – الفلسطينية :**

– حق العودة للفلسطينيين هو أمر أساسى ثابت، ورفض التوطين هو أمر يجمع عليه اللبنانيون.

– معالجة ملف إنهاء السلاح خارج المخيمات وترتيب الوضع الأمنى داخلها.

*** حماية لبنان وصيانة استقلاله وسيادته :**

حمل السلاح ليس هدفا بذاته وإنما وسيلة شريفة مقدسة تمارسها أى جماعة أرضها محتلة.

وفى هذا السياق، فإن سلاح حزب الله يجب أن يأتى ضمن مقاربة شاملة تقع بين حدين، هما :

الحد الأول هو الاستناد إلى المبررات التى تلقى الإجماع الوطنى والتى تشكل مكامن القوة للبنان واللبنانيين فى الإبقاء على السلاح، والحد الآخر هو تحديد الظروف الموضوعية التى تؤدى إلى انتفاء أسباب ومبررات حمله.

**ويمكن الاطلاع على النص الكامل للاتفاق فى الاسطوانة المدمجة المرفقة مع المجلة.**

# العلاقات السورية - اللبنانية .. بين الماضى والحاضر

د.رضـــــوان زيادة *

**تمر العلاقات السورية - اللبنانية بأكثر فتراتها صعوبة، وذلك على خلفية اغتيال الشهيد رفيق الحريرى وما لحقه من تداعيات أثرت سلبا فى مجمل العلاقات بين البلدين، وهما اللذان تمتعا بعلاقات وثيقة دامت لأكثر من ثلاثة عقود. ويحاول التقرير التالى التعرض للطبيعة الخاصة للعلاقات السورية - اللبنانية طيلة الفترة الماضية، فضلا عن التعرف على وضع هذه العلاقة حاليا، وما يمكن أن تصير إليه مستقبلا.**

*** تطور الدور السورى فى لبنان :**

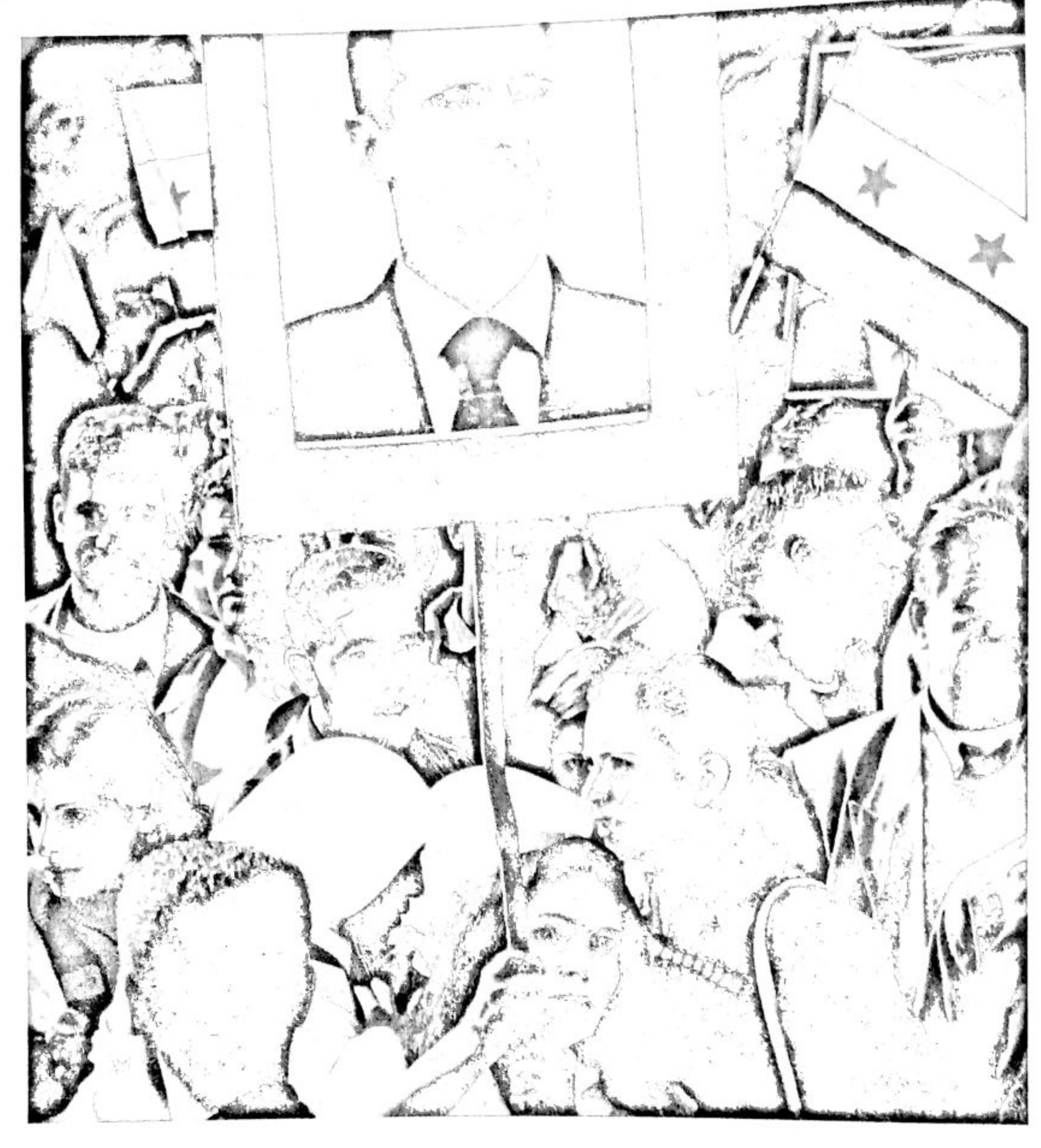
بفضل حرب أكتوبر ١٩٧٣، تجاوزت سوريا صراعاتها الداخلية، كما خرج الرئيس الراحل حافظ الأسد أيضا بشعبية ورمزية لم يحظ بها رئيس سورى من قبل، وساهم ذلك كله فى تحويل سوريا من موقع يتنافس عليه الجميع إلى طرف فاعل يطلب وده الجميع. وهذه هى الفرضية الرئيسية التى عمل الباحث الإسرائيلى موشيه ماعوز على إثباتها، حيث يعتبر أن سوريا، تحت قيادة حافظ الأسد، من بلد ضعيف، هش سريع العطب، إلى دولة تبدو قوية ومستقرة، وإلى قوة إقليمية فى الشرق الأوسط. فسوريا، التى كانت لعقود متتالية هدفا لسياسات جيرانها العرب التوسعية، ولخطر القدرة العسكرية الإسرائيلية، أصبحت، بقيادة الأسد، إحدى أكثر قوى المنطقة نفوذا وتأثيرا، ولذلك أطلق على الأسد لقب "أبو هول" دمشق(١).

وقد بدأ الدور الإقليمى الجديد الذى كان على سوريا أن تلعبه فى زيارة نادرة إلى لبنان فى ٧ يناير ١٩٧٥، ولم تمض ثلاثة أشهر على الزيارة حتى اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية فى ١٣ أبريل ١٩٧٥(٢)، ودخلت لبنان مرحلة من الصراعات المتقلبة والتحالفات المتبدلة، أنهت تماما سلطة الدولة، وتحولت لبنان إلى مقاطعات تحكمها عصابات مسلحة تدير مناطقها وفق تحالفاتها الطائفية والسياسية. وقد جاء التدخل السورى السياسى مبكرا بهدف وقف القتال بين الأطراف المتناحرة، وذلك قبل أن تلجأ إلى التدخل العسكرى، حيث حاول الأسد أول الأمر تسوية الصراع بين الأطراف سياسيا، ولعب وزير الخارجية -آنذاك- عبد الحليم خدام دورا نشيطا من خلال زياراته ولقاءاته المتكررة حتى لقبه اللبنانيون بـ "الوالى"، وأصر الأسد على الوصول إلى تسوية سياسية للحرب بين الطرف المسيحى المارونى والحركة الوطنية اللبنانية، وهو ما تم حين رعت دمشق الإعلان عن الوثيقة الدستورية اللبنانية فى ١٤ فبراير ١٩٧٦(٣).

استمر التصعيد الإسرائيلى المستمر على لبنان بهدف تأجيج الانقسام الطائفى فيها، خاصة أن كل عملية إسرائيلية كانت تستهدف الفلسطينيين فى لبنان، كان الموقف ينقسم بشأنها فى لبنان إلى خصمين، الطرف المسيحى كان يرى ضرورة أن تعاقب الدولة الفلسطينيين، كى لا تتكرر عملياتهم من داخل الأراضى اللبنانية، فى حين أن الطرف المسلم واليسارى، الذى تزعمه الراحل كمال جنبلاط(٤) بامتياز، كان يطالب بأن يتدخل الجيش اللبنانى ليدافع عن الفلسطينيين ويقوم بحمايتهم، واشتدت الهجمات الإسرائيلية ردا على العمليات الفدائية التى قام بها الفلسطينيون داخل إسرائيل.

لكن هذه الهجمات الفلسطينية المتكررة والمتواترة بحدة وضعت المنطقة على شفا حرب جديدة، مما أشعر وزير

(*) كاتب وباحث سورى.



الخارجية الأمريكى - آنذاك - كيسنجر بضرورة التدخل من جديد ووضع حد لها وقطع طريق إمدادها وتغذيتها الرئيسى الذى كثيرا ما اعتبرت واشنطن أنه كامن فى دمشق، فنقلت إلى الأسد - وعبر سفيرها فى دمشق ريتشارد مورفى - أن إسرائيل قد تضطر للتدخل إلى لبنان لوضع حد للعمليات الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية، شعر الأسد عندها بأن الحلم الإسرائيلى فى الاستيلاء على أراض جديدة لم ينته بعد، وما عزز مخاوفه هو أن رئيس الوزراء الإسرائيلى - المنتخب حديثا فى تلك الفترة - كان اسحق رابين وهو"بطل"حرب يونيو ١٩٦٧.

رغم ذلك، فقد كان الأسد مترددا فى الدخول إلى لبنان خاصة مع التحذيرات الأمريكية التى كان ينقلها السفير الأمريكى لدى دمشق (ريتشارد مورفى) وأخطرها كان فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٥، الذى حذر صراحة بأن إسرائيل تعتبر أى تدخل أجنبى (سورى) مسلح فى لبنان، تهديدا خطيرا للغاية.

من ناحية أخرى، حدث توافق نادر بين المصالح الأمريكية - السورية فى ضرورة التدخل السورى فى لبنان لحماية المسيحيين، فضمنت الولايات المتحدة عدم تدخل إسرائيل لحفظ المصالح السورية فى لبنان. وبالمقابل، حافظت سوريا فى تدخلها العسكرى على الوجود المسيحى - المارونى الذى كان مواليا لإسرائيل، ووافق الطرفان على ما سمى اتفاقية الخط الأحمر، وهى الاتفاقية غير المكتوبة وغير الموقعة، والتى لا تعترف بوجودها سوريا، وتقضى هذه الاتفاقية - كما جاء فى رسالة بعث بها وزير الخارجية الإسرائيلى إيجال آلون إلى كيسنجر نقلها بدوره إلى دمشق - بأن يكون الانتشار السورى فى البحر والجو محدودا ولا يتجاوز شمالى خط صيدا - جزين (الخط الأحمر)، وألا تجلب القوات السورية معها صواريخ سام إلى الجنوب من طريق دمشق وبيروت، مقابل ذلك تعترف إسرائيل بالمصالح السورية فى أجزاء من لبنان(٥). وأرسل الأسد فى ١ مايو ١٩٧٦ قوة مسلحة تعدادها ٤٠٠٠ جندى مع ٢٥٠ مصفحة لدخول لبنان، وسحب معظم وحداته المسلحة على خط وقف إطلاق النار فى مرتفعات الجولان ووزعها بين لبنان والحدود السورية - العراقية المتوترة، وتمكنت تلك القوات من فك الحصار عن المسيحيين المتمركزين فى مدينة زحلة الواقعة فى



Scanned by CamScanner

وادى البقاع (٦)، لكن تدخل الأسد هذا- الذى قدر له فى البداية أن يكون محدودا - امتد شيئا فشيئا فى الأراضى اللبنانية، وأخذ شكلا مأساويا فى أواخر يونيو ١٩٧٦، عندما كانت القوات السورية تحاصر المعاقل الفلسطينية فى ميناء صيدا فى الجنوب وحوله، عندما وقعت الدبابات السورية فى كمين نصبته لها القوات الفلسطينية، وحدثت عمليات قتل غير إنسانية آلمت الأسد وخلقت لديه منذ تلك اللحظة عداء شخصيا لا يزول مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. لكن معركة صيدا لم تكن النهاية، بل كانت بداية التورط السورى الحقيقى فى الحرب الأهلية اللبنانية، ذلك أن سوريا بعدها لم تعد راعيا إقليميا للبنان، بل أصبحت طرفا فى هذه الحرب التى ازدادت وحشية مع معركة تل الزعتر التى حاصر فيها جيش كميل شمعون (النمور) - بقيادة ابنه داني- ثلاثين ألفا من اللاجئين الفلسطينيين والشيعة، حتى سقط المخيم فى النهاية فى ١٢ أغسطس ١٩٧٦ مسدلا الستار على مذبحة وحشية، راح ضحيتها ثلاثة آلاف مدنى على أيدى جيش النمور(٧).

أثار التدخل السورى فى لبنان لتأييد الطرف المسيحى على حساب الطرف الفلسطينى عاصفة من الرفض، ممزوجة بالغضب، وزالت عن الأسد تلك الصورة التى استحقها عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، صورة الزعيم الذى يحرص على مصالح أمته العربية ويسعى جاهدا لتحقيق التضامن العربى فى وجه العدو الصهيونى، فقد كانت تلك الحرب قد منحته شعبية على مستوى العالم العربى، كان يطمح باستمرار إلى تعزيزها ليصبح الوريث الشرعى للزعيم المجد فى الذاكرة العربية جمال عبد الناصر، لكن الاحتجاجات تصاعدت داخليا وعربيا ودوليا، غير أن كل ذلك لم يكن ليثنى الأسد عن تدخله الذى رأى فيه واجبا قوميا، وسعى بالفعل إلى إضفاء هذه الصفة على التدخل فى لبنان فى أثناء مؤتمر المصالحة الذى عقد فى الرياض فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٦، عندما تم الاعتراف بالقوات السورية على أساس أنها قوات الردع العربية، مما اعتبر نصرا دبلوماسيا للرئيس الأسد الذى حصل أيضا على دعم مادى من كل من الكويت والسعودية بعد أن كان قد انقطع بسبب دخول القوات السورية إلى لبنان.

وتعزز موقف الأسد عربيا بعد مؤتمر القاهرة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦، حيث أقرت جامعة الدول العربية نهائيا تشكيل قوات الردع العربية من ٣٠ ألف جندى، بمشاركة عدد من البلدان العربية كالسعودية والكويت وليبيا وتونس والسودان، لكن العدد الأكبر من هذه القوات كان سوريا(٨).

### * سوريا ولبنان والدور الإقليمى :

بعد حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، أدرك الأسد أن هدفه فى تحقيق التوازن الاستراتيجى مع إسرائيل أصبح غير ممكن بسبب التحولات الطارئة فى الاتحاد السوفيتى، حليفه الرئيسى، فتكيف بشىء من الحذر مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى المنطقة، لكنه لم يتخل عن تطوير قوته العسكرية بما يؤهلها لردع الإسرائيليين عن المجازفة والدخول فى مخاطر غير محمودة العواقب، وما عزز من قدرة سوريا على الردع هو احتفاظها بقواتها فى الأراضى اللبنانية ووضعها فى مواقع عسكرية استراتيجية لحماية الحدود الغربية والجنوبية - الغربية فى حال نشوب أى هجوم إسرائيلى مفاجئ. ومن هذا المنطلق، تحول الأسد فى تخطيطه الاستراتيجى للصراع مع إسرائيل من تحقيق "التوازن الاستراتيجى" من طرف واحد، إلى إثبات "قدرة الردع العسكرية" من طرف واحد أيضا، وأصبح اعتماده على كوريا الشمالية، التى احتفظت معها سوريا بعلاقات سياسية وعسكرية، لكن ذلك لم يمنع الأسد فى المقابل من استثمار حرب الخليج للحصول على مكاسب سياسية ومالية، بعدما تيقن أن الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة التى بإمكانها الضغط على إسرائيل.

أصبح الأسد بعد ذلك يستخدم لبنان كمسرح لتغيير الخريطة الإقليمية لدى كل مرة يشعر فيها بالتهميش أو الخسارة. فعقب قمة شرم الشيخ فى عام ١٩٩٦ - على سبيل المثال- لجأ الأسد إلى لبنان، ذاك المسرح الذى ظل لأكثر من عشرين عاما الميدان الذى ألحق فيه الأسد الهزيمة بعدد كبير من التحديات الإقليمية والدولية، وأفسد المجهودات الأمريكية لإعادة ترتيب المنطقة دون سوريا، بدءا من مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣، ومرورا بمبادرة ريجان ١٩٨٢، فخطة شولتز ١٩٨٧، وانتهاء بعملية تصفية الحسابات ١٩٩٣(٩).

فحين بدأت إسرائيل عمليتها فى الجنوب اللبنانى التى أطلقت عليها اسم "عناقيد الغضب" وذلك بدءا من ١١ أبريل وامتدت حتى ٢٦ أبريل ١٩٩٦، بهدف إنهاء الهجمات التى يقوم بها حزب الله نهائيا على "المنطقة الآمنة" فى الجنوب اللبنانى، وحصلت خلالها مجزرة قانا الشهيرة - استثمر الأسد ورطة بيريز تلك بشكل ناجح، حيث شعر بأن عملية "عناقيد الغضب" كانت موجهة ضده، وبعد أن كان بيريز يشترط على الأسد شروطا لاستئناف مفاوضات السلام تتضمن وقف دعم الإرهاب، فإنه أصبح الآن يناضل قدر استطاعته لتخفيف عبء الشروط التى فرضها الأسد عليه، وظهر الأسد مجددا إلى دائرة الضوء بعد محاولة عزله فى شرم الشيخ، فوزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا وأيرلندا، كلهم بدأوا يطرقون بابه لإقناعه بالتوصل إلى وقف فورى لإطلاق النار.

### * معطيات جديدة فى العلاقة بين البلدين :

بعد وفاة الأسد ومجىء الرئيس الحالى بشار الأسد، دخلت العلاقة السورية -اللبنانية منعطفا جديدا، بدأ بالانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى فى مايو ٢٠٠٠ قبل وفاة الأسد بأيام قليلة، ثم صعود الاحتجاجات الداخلية المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان، وفقا لاتفاق الطائف، نظرا لانتهاء دورها. لكن التغير الدولى كان الأهم فى حجمه، فحدث ١١ سبتمبر مع مجىء إدارة أمريكية جديدة بأجندة دولية وإقليمية مختلفة، ثم احتلال العراق وانتهاء بصدور القرار ١٥٥٩، الذى دعا إلى احترام سيادة لبنان، وكان بمثابة الصفعة الموجهة إلى دمشق بعد دعمها للتمديد للرئيس لحود بعد تعديل دستورى

(١٠) ، كل ذلك أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان.

كانت سوريا قد أعادت انتشار قواتها العسكرية من لبنان أربع مرات قبل صدور القرار الدولي، لكن الجديد هذه المرة كان التشدد الفرنسي إزاءها. ولذلك، وجدت نفسها في مأزق صعب في لبنان. وتمثلت الخسارة السورية الكبرى من هذه الخطوة في توتر "العلاقة الاستراتيجية" مع فرنسا، بعدما وصلت هذه العلاقة إلى مستوى متقدم جدا من التنسيق والتوحد في المواقف، فأعاد الموقف الفرنسي في مجلس الأمن، الذي كان المحرك الفعلي لصدور القرار، العلاقة السورية - الفرنسية إلى زمن التوجس والترقب والحذر.

لكن، ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ، بدأت حقبة جديدة ذات عناوين مختلفة، إن لم تكن جذرية على مستوى علاقات سوريا مع لبنان وعلى مستوى علاقات سوريا الإقليمية والدولية، فبالنسبة للمعارضة اللبنانية التي أطلقت "انتفاضة الاستقلال"، حان الوقت بالنسبة لها كي تصاغ هذه العلاقة وفق منطق مختلف عن "المسار الواحد" أو الشعار الشهير "شعب واحد في دولتين"، إذ بدا أن هناك مسارات عدة في لبنان وحدها، فكيف يمكن الحديث عندئذ عن مسار واحد يجمع سوريا ولبنان؟.

أما بالنسبة للمجتمع الدولي الذي دفع بالقرار ١٥٥٩ بعد اغتيال الحريري إلى قائمة أولوياته، واتفقت عليه الرؤيتان الأمريكية والأوروبية، فإنه أصبح لا يرى في العلاقة السورية - اللبنانية إلا احتلالا سوريا قائما على الهيمنة والسيطرة الأمنية والمخابراتية. ولما كانت سوريا قد اتهمت باغتيال الحريري، أو هي مسئولة بشكل غير مباشر عن اغتياله بسبب سيطرتها المحكمة على الوضع الأمني في لبنان(١١)، وقد ألمح إلى ذلك وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، وزاد وزير الخارجية البريطاني بأن حمل سوريا مسئولية التورط المباشر في التنفيذ، فاغتيال الحريري لم يظهر مواقف كانت موجودة مسبقا، وإنما أوجد مواقف جديدة، وصنع رؤى سياسية داخل لبنان وخارجه. فالمعارضة اللبنانية التي أصبحت فيما بعد تسيطر على معظم مقاعد مجلس النواب بعد فوزها في الانتخابات النيابية، امتلكت زمام المبادرة بشكل كامل، لكن دمشق تتحمل مسئولية كاملة عن تدهور علاقتها مع لبنان، وذلك لتجاهلها التام لضرورة تأسيس هذه العلاقة وفق أسس جديدة تتجاوز مبادئ "الخاصرة الرخوة" وهو ما راكم الأخطاء بشكل أتاح لها الانفجار دفعة واحدة في وجه دمشق.

وباغتيال الحريري وتوجيه أصابع الاتهام إلى سوريا، بدت دمشق محاصرة من قبل المجتمع الدولي بأطرافه كافة، بل جرى توافق أمريكي- أوروبي نادر فيما يتعلق بالملف السوري - اللبناني وأولوية تطبيق القرار الدولي ١٥٥٩، وضاعف المشهد سوء ضعف القيادة السورية في إدارة الأزمة إعلاميا وسياسيا وحتى شعبيا، مما جعل الشكوك تزداد بدل أن تتبدد. فالقيادة السورية ظهرت مرتبكة وغير قادرة على اتخاذ القرار، ولم تفلح مسيرة خمسة عشر عاما من "العلاقات التاريخية والمميزة" وفوقها "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" في إبعاد الشبهة، وزاد الوضع سوءا عدم قدرة السياسيين السوريين على اتخاذ المبادرة الصحيحة في اللحظة المناسبة.

ثم جاء الإعلان السوري بانسحاب قواتها واستخباراتها الكاملة قبل نهاية شهر أبريل ٢٠٠٥ ليطوي بالكامل صفحة الدور الإقليمي السوري، فلبنان افتتحت الدور الإقليمي لسوريا في عام ١٩٧٦، وهي نفسها التي اختتمته.

لقد نفذت دمشق الشق المتعلق بها في القرار ١٥٥٩ تحت ضغط دولي شديد وصل درجة التلويح بخيارات أخرى استنادا إلى البند السابع. لقد استخدمت كافة العصي المكنة، لكن دون إظهار أية جزرة، ولذلك لم يعد المنطق الذي كان يعتمده النظام السوري في عهد الرئيس حافظ الأسد، أي منطق المقايضة، واقعيا أو قابلا للتحقق. فالإدارة الأمريكية الحالية ترى أن على دمشق تنفيذ الالتزامات المتعلقة بها فيما يتعلق بالعراق ولبنان وفلسطين دون شكر على واجبها المنوط بها. وفي الوقت نفسه، تبدو دمشق مقتنعة تماما بأن الانسحاب لن يكون نهاية الضغوط الأمريكية عليها، وهذا ما حصل فعلا، فالولايات المتحدة انتظرت ملف الانسحاب حتى أغلق بشكل نهائي، لتفتح ملفا آخر يتعلق بالوجود الاستخباراتي والضغط لتنفيذ الشق الآخر من القرار ١٥٥٩ المتعلق بنزع سلاح حزب الله.

*** أمريكا والعلاقات السورية - اللبنانية :**

يرى النظام السياسي في سوريا أن الولايات المتحدة لن تنهي ضغوطها على دمشق، لكنها - وفي الوقت نفسه - لن تخوض حربا ضدها، فتكرار التجربة العراقية مؤلم، مهما حاولت الإدارة الأمريكية تجميله، ولذلك تماطل القيادة السورية، وتراهن على الزمن أو على نشوء تبدلات إقليمية جديدة بفعل الفاعلين الجدد في الساحة الدولية، وهي الجماعات والمنظمات الأصولية التي تخوض حربا مفتوحة مع الولايات المتحدة. ولذلك، يرى النظام السياسي أن دوره ما زال مطلوبا لجهة ضمان الاستقرار في المنطقة، وفي الوقت نفسه، غياب البديل الواضح له في سوريا، فالمعارضة ضعيفة وأيديولوجية وتفكر بمنطق العقيدة لا بمنطق السياسة.

ولذلك، يبدو النظام السوري مطمئنا نوعا ما. إذ برغم الضغوط، فإن فرصة ما لتسوية الملفات ما زالت قائمة، سيما أن قرارا أوروبيا بتغيير النظام السوري لم يتخذ حتى الآن.

لكن ما يجب إدراكه أن الولايات المتحدة تدرك امتداد الأدوات الإقليمية السورية في المنطقة. ولذلك، تنتظر الولايات المتحدة حتى يتم نزع هذه الأدوات الإقليمية الواحدة تلو الأخرى، حتى يصبح النظام معزولا تماما، وعندها يمكن الإجهاز عليه بيسر وسهولة، فهناك نظرية في العلاقات الدولية تقول إن انحسار التمدد الإقليمي يتبع بالتأكيد انحسارا وضعفا في الداخل، فجزء من القوة الداخلية مستمد من القدرة على الإيذاء في الخارج.

ولذلك، يصح القول تماما إن قرارا أمريكيا بتغيير النظام قد اتخذ. وتكرار رايس أكثر من مرة، أنه ليس لأمريكا مشكلة مع سوريا وإنما لسوريا مشاكل مع جيرانها ومع العالم، دليل يشير إلى ذلك. وهنا، يبدو الوضع أكثر خطورة، فقبل الوصول إلى هذه الخطوة لابد من المرور بمستويات متعددة سوف تلجأ إليها الولايات المتحدة لتحقيقها، وأولى هذه الخطوات وأشدها وطأة هى ما يسمى "الدبلوماسية القذرة" القائمة على إبراز الوجه السيئ للنظام، عبر فتح ملف انتهاكاته فيما يتعلق بحقوق الإنسان والفساد وشبكات التهريب وغير ذلك، كما أن استقبال الخارجية الأمريكية لمعارضين سوريين فى الخارج جزء من ذلك التوجه، وكذلك الدور الذى لعبه عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السورى السابق، عبر انشقاقه العلنى.

وتوازيا مع ذلك، نص قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ على عدم تعاون سوريا الكافى مع مجلس الأمن، مما جعل التلويح بالعقوبات الدولية - كعصا غليظة - قابلا للتطبيق فى أية لحظة، خاصة أن القرار الدولى قد أعطى لجنة التحقيق الدولية المستقلة صلاحيات مطلقة، شبهها البعض بلجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق، ثم أتى التقرير الثانى لميليس ليفتح الباب أمام تأكيد القرار الدولى السابق بقرار آخر رقم ١٦٤٤.

إن الولايات المتحدة، وبعد فشلها فى العثور على أسلحة الدمار الشامل فى العراق، تبنت قضية نشر الحرية فى العالم العربى كاستراتيجية تمنع انتشار الإرهاب، وهو ما أدى إلى هذا الاهتمام الأمريكى المفرط بالقضية اللبنانية عقب اغتيال الحريرى، إذ مثلت رأس حربة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

وهنا، تطرح مسألة الإصلاحات الداخلية، بوصفها الطريقة الأنجع والأقل تكلفة سياسية وأمنية للمحاولة على الالتفاف على الضغوط الخارجية بل واحتوائها. ولذلك، بدا سؤال الإصلاح بالنسبة إلى الرئيس بشار الأسد مصيريا وحساسا وصعبا بحكم كبر الإرث الذى تركه الرئيس حافظ الأسد. لكن التغيير المطلوب يشترط تغييرا هيكليا فى مؤسسات الحزب والدولة وفى الأشخاص القائمين عليها، مما يضع على المحك إمكان استمرار النظام نفسه، وهو مصدر الصعوبة المستحيلة، فتجديد النظام ذاته على الأسس نفسها أشبه بالمعادلة المستحيلة غير القابلة للحل.

---

**الهوامش :**

١- انظر:

- Moshe Ma'os, The Emergence of Modern Syria, in (Syria under Assad) Moshe Ma'os and Arner Yanir (eds) (London: Groom Helm, 1986), P.9.

وانظر أيضا:

- Moshe Ma'os, Assad: The Sphinx of Damascus (New York: Weidenfeld and Icolson, 1988).

٢- للاطلاع على تفاصيل بداية الحرب الأهلية اللبنانية والظروف التى ساعدت على استمرارها، راجع:

- Kamals. Salibi, Crossroads to Civil War: Lebanon, 1958-1976 (London: Lthaca Press, 1976).

وأيضا:

- John Bulloch, Death of a Country: The Civil War in Lebanon (London: Weiden feld and Nicholson, 1977).

3- Adeed I. Dawisha, Syria and The Lebanese Crisis (London: Macmillan Press, 1980) P. 120.

٤- للمزيد حول شخصية كمال جنبلاط وزعامته، راجع: ايجور تيموفييف، كمال جنبلاط، الرجل والأسطورة، (بيروت: دار النهار، ط١، ٢٠٠٠).

٥- باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط (بيروت، شركة المطبوعات، ١٩٨٦) ص٤٥٣، وانظر أيضا: زئيف شيف، السلام مع الأمن .. المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل فى مفاوضاتها مع سوريا (دمشق،

مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٢) ص٤٠-٤٣، حيث اقتنعت إسرائيل بأن التدخل السورى سيؤدى إلى تورطها فى مشاكل لبنان المعقدة، إضافة إلى أن الجولان ستغدو أولوية أدنى بالنسبة لها، وهذا ما دعم رأى رئيس الوزراء اسحق رابين. وانظر:

- Z. Schiff, Dealing with Syria, Foreign Policy, No. 55, Summer 1984,

وأيضا: موشيه ماعوز، سوريا وإسرائيل .. من الحرب إلى صناعة السلام (عمان، دار الجليل، ١٩٩٣) ص١٦١.

6- Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, P. 136.

٧- باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط (م، س)، ص٤٦٠.

8- Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, P. 163.

٩- انظر: رضوان زيادة، السلام الدانى.. المفاوضات السورية - الإسرائيلية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

١٠- المستقبل، (بيروت)، ٤ سبتمبر ٢٠٠٤، وانظر: المستقبل، (بيروت)، ٣ سبتمبر ٢٠٠٤، والسفير، (بيروت)، ٣ سبتمبر ٢٠٠٤.

11- Michael Young , All eyes turn to Syria, International Herald Tribune, Thursday, February 17, 2005.

وانظر: تقرير مجموعة الأزمات الدولية:

- Syria After Lebanon, Lebanon After Syria ,Middle East Report N12,39 April 2005.

# أمن الخليج فى السياسة الأمريكية

أشرف محمد كشك *

**يعد الخليج العربى إحدى أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية بالنسبة للمصالح الغربية عموما والأمريكية بوجه خاص، ابتداء بالموقع الاستراتيجى المهم لتلك المنطقة، ومرورا بأهميتها الاقتصادية المتمثلة فى معدلات التبادل التجارى بين الجانبين، وانتهاء بالأهمية النفطية، حيث تعد المنطقة أهم مستودع للنفط فى العالم، إذ تمتلك أكثر من ثلثى الاحتياطى العالمى من النفط ، أى السلعة الاستراتيجية التى يتوقف عليها النمو الاقتصادى العالمى.**

ولا تقتصر أهمية الخليج بالنسبة للولايات المتحدة على النفط. فمنذ أن تولت الولايات المتحدة مسئولية الأمن فى الخليج عقب الانسحاب البريطانى من المنطقة عام ١٩٧١ وحتى الآن، ظلت هناك خمسة أهداف على أجندة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بشأن أمن الخليج، هى:

١- تعزيز الأمن الإقليمى.

٢- ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق.

٣- الحفاظ على حرية الملاحة.

٤- حماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات.

٥- تدعيم أمن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين(١).

وفى إطار سعيها لتحقيق تلك الأهداف، انتهجت الولايات المتحدة عددا من السياسات، ابتداء بمبدأ نيكسون عام ١٩٦٩ الذى عرف بـ"سياسة العمودين المتساندين"، ومرورا بمبدأ كارتر عام ١٩٧٩ وتضمن إنشاء قوة التدخل السريع، وانتهاء بسياسة ريجان فى عام ١٩٨١، وصولا إلى سياسة بوش الأب وكلينتون وبوش الابن التى استهدفت إيجاد قوات أمريكية بشكل دائم فى الخليج. وقد نجحت الولايات المتحدة فى ذلك، حيث أضحى الخليج الآن محاطا بحزام عسكرى أمريكى استراتيجى، وبالتالى خرج من معادلة الأمن الهشة ليدخل ضمن مظلة الأمن الأمريكى، وتعتمد تلك المظلة بشكل أساسى على وجود عسكرى أمريكى مباشر بلا وسطاء آخرين كما كان الأمر من قبل(٢). وتثير تلك الآليات تساؤلا مهما مفاده: هل أدت السياسات الأمريكية تجاه قضية أمن الخليج إلى ضبط التفاعلات بين وحدات الإقليم الذى يعانى خللا أمنيا واضحا، أم أن تلك السياسات أسهمت فى تكريس ذلك الخلل؟ وإذا كانت تلك السياسات قد أخفقت، فما هى البدائل المطروحة لضمان أمن تلك المنطقة؟ وما هو دور الدول الخليجية الست فى تلك البدائل؟.

بتحليل السياسات الأمريكية تجاه منطقة الخليج منذ الانسحاب البريطانى عام ١٩٧١ وحتى الآن، يمكن القول إن تلك السياسات قد أخفقت فى تحقيق أمن المنطقة، حيث إن الهدف المبدئى لأى استراتيجية أو إطار عمل أو تحالف أو مؤسسة أمنية، سواء كانت أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف، هو توفير النظام فى بيئة مكونة من دول فردية ذات مصالح وقيم وأيديولوجيات متصارعة ومتداخلة. وقد أكدت التجارب الأمنية العملية أن فكرة النظم الأمنية تتعارض مع إصرار طرف ما على تحقيق مصالحه من خلال التهديدات والقهر، إذ إن النظام الأمنى يتم بناؤه من خلال الحلول الوسط التى لم تسع إليها الولايات المتحدة، بل إنها سعت إلى تكريس هيمنتها على المنطقة، دون الأخذ فى الاعتبار مصالح الأطراف الإقليمية المختلفة، ويؤكد ذلك ما يلى:

أولا: منذ سنوات الحرب الباردة -الخمسينيات إلى السبعينيات- استهدفت الولايات المتحدة بناء تحالفات محلية قوية، كانت بمنزلة دعائم للهيمنة على المنطقة دون الأخذ فى الاعتبار الجانب الداخلى للأمن فى الخليج، وذلك من خلال دعم المملكة العربية وشاه إيران، بيد أن هذه الاستراتيجية أخفقت، خاصة عندما أطاح الانقلاب الإيرانى عام ١٩٧٩ بالشاه من السلطة، فضلا عن التغيرات الداخلية التى شهدتها المملكة العربية السعودية.

ثانيا: عندما حاولت الولايات المتحدة فى الثمانينيات، ومعها

(*) باحث فى شئون الخليج .

الدول الخليجية الست، أن تقيم توازنا فى المنطقة، سعت إلى دعم العراق فى حربه مع إيران، غير أن تلك الاستراتيجية سمحت للعراق ببناء قوة عسكرية هجومية، كان أول مؤشراتها غزو دولة الكويت عام ١٩٩٠. وعندما أرادت الولايات المتحدة إعادة التوازن للمنطقة، فرضت عقوبات على العراق طيلة ثلاثة عشر عاما، انتهت بالإطاحة بالنظام العراقى السابق، وتدمير مؤسسات الدولة العراقية، إذ خلطت بين العداء للنظام والعداء للدولة، بحيث ترتب على الغزو الأنجلو - أمريكى للعراق دولة مدمرة تتناحر فيها المذهبيات والإثنيات المختلفة(٣).

ثالثا: غياب دور الدول الخليجية الست فى تلك التطورات، ففى تحليل هيكلية تفاعلات النظم الإقليمية، يمكن التمييز بين ثلاثة أدوار تفاعلية تقوم بها ثلاث قوى داخل الإقليم، هى دور القوة المهيمنة على الإقليم أو الساعية إلى الهيمنة، ودور القوة المناوئة التى تتحدى دائما وترفض هذا الدور المهيمن، وأخيرا دور القوة الموازنة التى تعتبر الأهم داخل الإقليم. وقد شهد إقليم الخليج محاولات للهيمنة، ابتداء بطموحات العراق، ومرورا بالسياسة الإيرانية، وانتهاء بالهيمنة الأمريكية. وفى ظل تلك السياسات، لم تستطع الدول الست أن تقوم بدور الموازن، وذلك نتيجة لعاملين، أولهما: التمايز بين سياسات تلك الدول إزاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية رغم انضوائها فى تجمع واحد هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وثانيهما: التحالف بين الدول الست والولايات المتحدة، بحيث تكاد تتطابق توجهات الجانبين إزاء عدد من السياسات.

ولعل اقتراح ولى العهد السعودى الأمير سلطان بن عبد العزيز بتفكيك قوات درع الجزيرة بعد ٢٠ عاما من إنشائها - وهى البديل الذاتى لأمن الخليج- يمثل خطأ استراتيجيا، حيث إن الأمن الذاتى الخليجى أحد أهم البدائل المطلوبة فى ظل تغير الوضع الاستراتيجى فى منطقة الخليج، وتبدل مصادر التهديد بعد إسقاط النظام العراقى السابق، وبروز خطر الإرهاب، وصعود إيران كقوة إقليمية مؤثرة لها حضور قوى فى العراق، وإصرارها على امتلاك قدرات نووية وصواريخ بعيدة المدى، فضلا عن الخلل الواضح بين جيوش الدول الخليجية الست وإيران، حيث يبلغ عدد قواتها ٤٠٠ ألف جندى، مقارنة بالقوة الإيرانية التى تبلغ ٨٠٠ ألف مقاتل. وعلى الرغم من أن دول الخليج أنفقت ٣٤ مليار دولار على الأمن والتسلح فى عام ٢٠٠٥، فإن جهودها لاتزال غير متكاملة، إذ إن المادة ٦ من نظام الدفاع المشترك لدول المجلس تعطى الحق لكل دولة فى بناء قدراتها حسب حاجتها(٤)، فضلا عن أن عدد سكان الخليج أكثر من ٣٠ مليون نسمة، ثلثهم من الأجانب، ولا يتجاوز عدد المجندين فى الجيوش الخليجية ١,١٪(٥).

### السياسات الأمريكية إزاء قضية أمن الخليج منذ التسعينيات:

عقب حرب الخليج الثانية، وتحديدا فى ربيع عام ١٩٩٣، أعلنت الولايات المتحدة مبدأ الاحتواء "المزدوج" تجاه كل من العراق وإيران لتحقيق الأمن فى الخليج، إلا أن هذا المبدأ لم يحقق أى نجاح يذكر. وقبل مغادرة الرئيس كلينتون البيت الأبيض، تلقى تقريرا بشأن تدعيم الأمن فى المنطقة، عرف لاحقا باسم استراتيجية الأمن القومى، وقد ورد فيه فيما يتعلق بمنطقة الخليج "إن هذه المنطقة يجب التركيز عليها وعدم تعرضها للتهديد من أجل الاستقرار الإقليمى، وأمن مصادر الطاقة، والوقوف فى وجه التهديدات التى تشكلها الدول التى تمتلك أسلحة الدمار الشامل وحماية أمن شركائنا فى المنطقة بصفة خاصة من التهديدات .. إننا سوف نستمر فى تشجيع أعضاء مجلس التعاون الخليجى، على أن يعملوا معا وبطريقة وثيقة من أجل التوصل إلى ترتيبات دفاعية وأمنية جماعية ومساعدة كل دولة من دول المجلس للوفاء بمتطلباتها الدفاعية وتطوير العلاقات الدفاعية الثنائية"(٦).

وقد تمت ترجمة هذه الرؤية الأمريكية لأمن الخليج فى استمرار معاهدات الدفاع المشتركة الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجى، حيث تم تجديدها لعدة سنوات أخرى مع منح بعضها صفة حليف من خارج حلف الناتو (البحرين والكويت) وما يترتب على تلك الصفة من استحقاقات عسكرية وسياسية أمريكية تجاه تلك الدول، حيث إنه بموجب هذه الصفة تحصل كل من الكويت والبحرين على نوعين من المميزات، الأول يمنح من جانب الرئيس الأمريكى نفسه، والثانى يمنح من جانب وزارة الدفاع الأمريكية، ويوضح الجدول المرفق أحد أوجه العلاقات الأمنية بين أمريكا ودول الخليج الست، وهو وجود القوات الأمريكية واستخدامها المنشآت العسكرية، وكذلك الدعم الذى تتلقاه من الدول المضيفة.

وينبغى تأكيد أن هناك قبولا خليجيا لتلك السياسة الأمريكية، حيث إن العلاقات الأمنية مسألة استراتيجية ولا علاقة لها بما حدث فى العراق، وهذا ما أكده وزير الدفاع الكويتى الشيخ جابر المبارك الصباح خلال شهر يونيو ٢٠٠٣ بالقول "إن الوجود الأمريكى فى الكويت تحكمه اتفاقيات أمنية موقعة بين البلدين ولا علاقة له بما يحدث فى العراق". من ناحية أخرى، فإن دول الخليج الصغرى تعتبر أن العلاقة الأمنية بالولايات المتحدة هى بوليصة التأمين الأخيرة بالنسبة لها باعتبارها دولا صغيرة وغنية محاطة بجيران أكبر وربما معادون.

ومع انتهاء حرب احتلال العراق التى أسفرت عن الإطاحة بالرئيس العراقى السابق، تردد الحديث عن تشكيل الولايات المتحدة وجودا عسكريا أمريكيا متقدما فى العراق بهدف القيام بدور "الموازن للقوة العسكرية الإيرانية". وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد جعلت هدف الوجود فى المنطقة هو مضمون سياستها تجاه قضية أمن الخليج على مدى عدة عقود، فإن تلك السياسة لم تحقق استقرار وأمن الخليج، نظرا لافتقارها إلى توجه واضح يستهدف بالفعل تحقيق استقرار وأمن الخليج، بل استمرت فى تكريس هيمنتها على المنطقة من خلال آليات ثلاث، أولاها: احتلال العراق الذى لم يتحقق منه حتى الآن سوى الاسم، وثانيتها: تفعيل الترتيبات العسكرية الثنائية مع الدول الخليجية، وثالثتها: العزلة الكاملة لإيران. وحول تلك السياسة، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

١- التحول المرجو فى العراق، كما أعلنته الولايات المتحدة بأنه سوف يكون نموذجا للتحول الديمقراطى فى دول أخرى بالمنطقة، أوجد بذور حرب أهلية محتملة، استنادا إلى خليط معقد من الجماعات الإرهابية العابرة للقوميات، فضلا عن عمليات المقاومة المحلية والانقسامات الإثنية والدينية، بالإضافة إلى الميليشيات المستقلة المسلحة.

٢- محاولات التصدى للبرنامج النووى الإيرانى من خلال الدبلوماسية القهرية التى تنطوى على العزلة الاقتصادية والضغوط

**القوات الأمريكية وتسهيلاتها فى دول مجلس التعاون الخليجى**

| الدولة | القوات الأمريكية / استخدام المنشآت | دعم الدول المضيفة (١٩٩٩) |
|---|---|---|
| **السعودية** | - نحو ٢٢٠ فردا<br>- مركز العمليات الجوية المشتركة بقاعدة الأمير سلطان الجوية. | ٨٠ مليون دولار غالبيتها دعم غير مباشر |
| **الكويت** | - نحو ٥٠ ألفا من الجيش يدعمون عملية "حرية العراق". | ١٧٧ مليون دولار غالبيتها دعم مباشر |
| **الإمارات** | - نحو ٥٧٠ غالبيتهم من القوات الجوية بزيادة ضئيلة عما كان عليه الحال قبل ١١ سبتمبر.<br>- استخدام ميناء جبل على وطائرات إعادة التزود بالوقود وطائرات بدون طيار. | ١٤,٦٨ مليون دولار غير مباشرة |
| **قطر** | - نحو ٣٣٠٠ بزيادة كبيرة عما كان عليه الحال قبل ١١ سبتمبر حيث كان أقل من ١٠٠ فرد.<br>- طائرات كى سى ١٠ وكى سى ١٣٥ لإعادة التزود بالوقود ومعدات فى قاعدة العديد ومركز قيادة جوى هناك.<br>- مقر القيادة المركزية فى السيلية. | ١١ مليون دولار كلها غير مباشرة |
| **عُمان** | - نحو ٥٥٠ بزيادة عن عدد الجنود قبل ١١ سبتمبر حيث كان ٢٠٠ فرد.<br>- بعض معدات القوات الجوية والدخول إلى صعب وثمريت ومسيرة والمثنى. | ٣٥ مليون دولار كلها غير مباشرة |
| **البحرين** | - نحو ٤٥٠٠ فرد غالبيتهم من البحرين.<br>- مقر الأسطول الخامس.<br>- قاعدة الشيخ عيسى الجوية. | ١,٤ مليون دولار غالبيتها غير مباشرة |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، واستمد بياناته من:
١- تقرير التوازن العسكرى ٢٠٠٣-٢٠٠٤، المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية، لندن.
2- Kenneth Katzman, The perisan Gulf states: Issues for U.S. policy, 2004 page 30.
وهو تقرير صادر عن خدمة أبحاث الكونجرس الأمريكى.
٣- تقارير صحفية.

الدبلوماسية، فضلا عن التهديدات المستترة بتوجيه ضربات عسكرية تقليدية أخفقت جميعها فى إحداث أكثر من توقف مؤقت فى متابعة إيران عمليات تخصيب اليورانيوم، وأدت هذه الأساليب القهرية -إلى جانب رفض الولايات المتحدة الاعتراف رسميا بشرعية وسيادة جمهورية إيران الإسلامية- إلى اشتداد عزيمة القادة الإيرانيين وتصلبهم فى تأمين خيار نووى للأغراض السلمية، فضلا عن أن الضغوط الأمريكية قد أدت إلى تحويل البرنامج النووى إلى قضية كبرياء وطنية لكل الإيرانيين، ليبراليين ومعتدلين ومحافظين على السواء(٧). وهنا، ينبغى تأكيد أن أى عمل عسكرى أمريكى ضد إيران سوف يترتب عليه تهديد لأمن دول مجلس التعاون الخليجى التى ترتبط بعلاقات تحالف أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قد يأخذ الرد الإيرانى الأشكال التالية:

- وقف العلاقات التجارية الحيوية مع السوق الإيرانية المهمة.

- تحريض الطوائف الشيعية وغالبيتها تنحدر من جذور إيرانية على الثورة ضد النظم.

- إطلاق صواريخ باليستية على القواعد الأمريكية فى المنطقة أو زرع ألغام لوقف التجارة فى بحر العرب.

- إعاقة جهود مجلس التعاون الخليجى فى مكافحة الجماعات الأصولية من خلال مساعدة تلك الجماعات بشكل سرى عبر الحدود(٨).

٣- قيام الولايات المتحدة بدمج هدف مكافحة انتشار الأسلحة التقليدية مع جهود مكافحة الإرهاب العابر للقوميات، مما أساء إلى توصيف طبيعة التهديدات الإرهابية الفعلية، فضلا عن أن الولايات المتحدة لا تزال تشعر بأن أحداث ١١ سبتمبر تمثل هجوما على هوية أمريكا الثقافية وقيمها فى الداخل والخارج، وبالتالى الولايات المتحدة فى طريقها لخوض حرب عالمية، استنادا

إلى فهمها الخاص للتهديدات، اعتقادا منها بأن هناك جماعات داخل الدول والمجتمعات الإسلامية تسعى لتدمير الحضارة الغربية. ومن ثم، فإن الولايات المتحدة -وفقا لهذا الفهم- تسعى لإثارة حرب الحضارات، وهو الهدف نفسه الذى يسعى إليه تنظيم القاعدة، وهذه السياسة الأمريكية سوف تعطى شرعية للجماعات المتطرفة.

٤- على الرغم من استمرار الولايات المتحدة فى تكريس وجودها فى المنطقة من خلال الوجود الأمنى، فإن أكبر تحد يواجهها هو غياب الدعم الشعبى لتلك السياسات.

## الصيغ المطروحة لأمن الخليج :

إزاء إخفاق السياسات الأمريكية المتتالية للحفاظ على أمن الخليج، طرحت عدة صيغ من جانب عدد من مراكز الدراسات فى الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن عرضها باختصار كما يلى:

١- الوجود قبالة السواحل: كان هذا الخيار متبعا فى حقبتى السبعينيات والثمانينيات، إلا أنه لم يحقق نجاحا يذكر، لأن العراق وإيران كانتا -آنذاك- فى موضع قوة، بيد أن الأوضاع قد تغيرت الآن. ومضمون هذا البديل أن تقوم الولايات المتحدة بتقليص وجودها العسكرى فى المنطقة إلى حد كبير، وتترك فقط الحد الأدنى من الترتيبات الحالية فى موضعها. وعلى المستوى السياسى، تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقاتها الرسمية مع الدول الخليجية الست، بالإضافة إلى علاقة مميزة مع العراق، مع الاستمرار فى احتواء إيران، وفائدة هذه السياسة أنها ستؤدى إلى الحد من المشاكل الإقليمية الناجمة عن الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج، لعل أبرزها المعارضة الشعبية التى تواجهها من جانب بعض التيارات داخل الدول الخليجية الست(٩).

٢- إقامة نظام أمنى متعدد الطبقات، بحيث يكون التعاون الثنائى بين الدول الخليجية الست والولايات المتحدة هو الطبقة الأساسية، ويتعين أن يتخذ هذا النظام الصيغة المؤسسية فى الوقت الذى تتحرك فيه القوات الأمريكية فى المنطقة نحو وضع جديد يستند على تمركز عدد أقل من القوات والمعدات فى المنطقة، وبالتالى مع وجود قوات أمريكية أقل، فإن المناورات على المستوى القيادى والمناورات العسكرية المنتظمة فى هذه الدول ستكون أكثر أهمية لأمن الخليج. أما الطبقة الثانية بالنسبة لهذا النظام، فستكون هى الأوسع والأكثر تعددا للأطراف من حيث طبيعتها وستنطوى على إقامة منظمة أمنية جديدة يمكن أن تسمى من الناحية النظرية "منتدى الأمن الإقليمى للخليج" Gulf Regional Security Forum وستكون دول شمال الخليج وجنوبه -دون استثناء- هى الأعضاء الأساسيين فيه إلى جانب دول من خارج المنطقة ومنظمات لها اهتمام بالخليج. ويجب أن يسعى هذا المنتدى إلى توسيع إجراءات بناء الثقة بين الجيوش، وهذا النظام سوف يربط أطراف الخليج بشبكة من الترتيبات الأمنية التى يمكن تهيئتها أو توسيعها وفقا للضرورة، ويتعين أن يقتدى هذا المنتدى بتجربة منتدى الآسيان الإقليمى ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، حيث إنه من الأفضل أن تكون البداية صغيرة وبترتيبات مرنة بدلا من البنى الشكلية الصلبة، وقد يشمل هذا المنتدى أطرافا أخرى من جيران الخليج مثل أفغانستان وتركيا وباكستان عند التركيز على قضايا إقليمية مثل الإرهاب، وتوزيع المياه، وتهريب المخدرات، وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل. والهدف النهائى من إقامة مثل هذه الترتيبات هو إيجاد بيئة أمنية، تشعر كل دولة فيها بأن مصالحها الجوهرية الأمنية وأهدافها القومية يتم احترامها من كل جيرانها(١٠).

٣- الناتو الشرق أوسطى: ويستهدف إيجاد حلف دفاعى إقليمى على غرار الذى نجح فى أوروبا أثناء الحرب الباردة، ويضم هذا الحلف دول مجلس التعاون الخليجى والحكومة الجديدة فى العراق وإيران. وعلى الرغم من أن هذا الحلف يعنى وجود التزام أمريكى ثابت بأمن المنطقة، فإنه قد لا يقتصر على دول المجلس والعراق وإيران، وإنما قد يتسع ليضم تركيا وإسرائيل، فى الوقت الذى تشهد فيه الدول الخليجية الست ظهور حركات منظمة لمناهضة التطبيع مع إسرائيل، كما أن دول الخليج قد تتردد فى الدخول فى علاقات مع إيران، انطلاقا من سعى إيران للتفوق الإقليمى، كما أن الدول الخليجية قد لا ترغب فى الدخول مع العراق فى أى ترتيبات أمنية إقليمية للتباين الاقتصادى والسياسى والاجتماعى بين الجانبين(١١).

ومع التسليم بأهمية الصيغ السابقة لضمان الأمن فى الخليج، والتى ستكون الولايات المتحدة طرفا رئيسيا فيها، إلا أن ثمة عناصر يتعين توافرها فى أى نظام أمنى مقترح، هى:

١- إعادة صياغة مفاهيم التهديدات الإرهابية، حيث إن الاستراتيجية الأمريكية الحالية تفترض ضمنا أن كل الجماعات الإرهابية المعادية للولايات المتحدة يتم تمويلها أو توجيهها أو تجهيزها من جانب دول خارجة على الشرعية، إلا أن طبيعة الإرهاب الأصولى هى أنه يهدد كل الدول والمجتمعات فى كل أنحاء الخليج، وليس أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاءها فحسب.

٢- تأكيد أن أمن الخليج لا ينفصل عن استقرار الشرق الأوسط ككل، حيث إن برنامج إسرائيل النووى غير الخاضع للضمانات الدولية، تنظر إليه الدول الخليجية على أنه تهديد مباشر لأمنها، كما أن الممارسات الإسرائيلية ينظر إليها مواطنو الخليج العربى وقادته على أنها مؤشر موسع تجريدى للمعاملة الغربية للهوية العربية والإسلامية والثقافة والدين ككل.

٣- ما دامت الولايات المتحدة قد آلت على نفسها الاضطلاع بمهمة إقرار الأمن فى الخليج، فيتعين عليها الإدارة المنتظمة للمنافسة بين الدول، استنادا إلى توازن تقريبى للمصالح والقيم، حيث إن من شأن هذه السياسة أن تتجنب الانتصار الساحق لمجموعة من المصالح على مجموعة أخرى، والولايات المتحدة وحدها هى التى تمتلك رأس المال الدبلوماسى والاقتصادى والعسكرى للسعى إلى تحقيق هذا التوازن فى المصالح القومية، والتوازن فى نظم القيم فى الخليج. ولكى تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط الأمين، عليها أن تتخلى عن الانهماك الزائد والتركيز على موقعها الاستراتيجى الدولى من خلال التفوق النووى وهيمنة القيم الأمريكية(١٢)، بالإضافة إلى أهمية إعادة النظر فى مفهوم الضربات الإجهاضية أو الاستباقية Find and Strike، لمواجهة التهديدات الإرهابية، وفقا للرؤية الأمريكية فى هذا الشأن. وبالتالى، فإن الولايات المتحدة لا يمكن أن تبنى نظاما أمنيا جديدا يحظى بقبول كل دول المنطقة بوصفه نظاما عادلا سوى بالتخلى عن سياسات القوة البحتة، الأمر الذى سوف يخدم فى النهاية أهداف الأمن القومى الأمريكى المشار إليها سابقا.

٤- لا يمكن أن يكتب النجاح لأى نظام أمنى مقترح ما دام أحد أطرافه غير فاعل. وهنا، يشار إلى ضعف الدول الخليجية الست، حيث إن أمنها الوطنى مرتهن بحسابات ومعادلات إقليمية

لا تملك التأثير فيها، فالوضع فى العراق قد يتجه نحو حرب أهلية. بالتالى، يتعين على تلك الدول أن تعقد مقارنة بين الوجود الأمريكى فى أوروبا الذى يشكل الركيزة الأساسية لترتيبات أمنية تشارك فيها دول الاتحاد الأوروبى، والوجود الأمريكى فى الخليج الذى يعتمد على مبدأ الهيمنة والتفوق من أجل الاستمرار، حيث إن الدول الأوروبية الكبيرة مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا تملك ثقلا اقتصاديا واستقرارا سياسيا إلى جانب قدراتها العسكرية بما يسمح لها بأن تكون شريكا فاعلا فى منظومة الأمن الأوروبى. ومما لاشك فيه أن نجاح دول مجلس التعاون الخليجى فى تطوير قواتها الدفاعية الذاتية الجماعية من شأنه أن يؤهل تلك الدول للدخول كطرف واحد فى أى نظام أمنى إقليمى مقترح، وأن تلعب دور القوة الموازنة.

٥- على الرغم من المقترحات العديدة التى طرحتها الدوائر الرسمية الأمريكية بشأن إيجاد نظام أمنى لمنطقة الخليج، فإن هناك ثلاثة عناصر أساسية يتعين توافرها لنجاح هذا النظام، أولها: توازن القوى، بمعنى أن يكون كل طرف راضيا عن الترتيبات باعتبارها تحقق مصالحه القومية، وثانيها: الإصلاح السياسى والاقتصادى فى المنطقة، باعتبار أن الإصلاحات هى مقدمة طبيعية لاستقرار الوحدات ذاتها المكونة للنظام الإقليمى المقترح، وثالثها: تعدد الأطراف الدولية فى المنطقة، ويمكن لأوروبا أن تلعب دورا مهما فى هذا الشأن انطلاقا من الصلات الوثيقة مع دول الخليج، ومن ذلك المفاوضات بشأن إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين، فضلا عن العلاقات الاقتصادية المتميزة بينهما.

وبالتالى، يبقى التساؤل الجوهرى: متى سوف تقوم دول مجلس التعاون الخليجى بدور الموازن فى التفاعلات الإقليمية، وبخاصة فى ظل وجود توجه نحو تدويل قضية أمن الخليج مع دخول حلف الناتو على خط التفاعلات فى المنطقة؟ وهو ما عكسته سلسلة مؤتمرات الناتو والخليج خلال العام الماضى ٢٠٠٥.

**الهوامش :**

١- أنتونى زينى، تأثير السياسة الأمريكية فى أمن الخليج: وجهة نظر عسكرية، فى: "الخليج: تحديات المستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٥، ص١٥٩.

٢- خالد الدخيل، الخلل الأمنى فى منطقة الجزيرة العربية والخليج، كيف دلفت المنطقة إلى مظلة الأمن الأمريكى، www.arabrenewal.com

3- Michael Ryan Kriig, Forging a new security order for the Persian gulf, The stanly foundation, January .2006

٤- د.عبدالله خليفة الشايجى، تفكيك قوات درع الجزيرة .. نهاية الطريق أم تفعيل للقدرات، صحيفة الوطن الكويتية، ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥.

٥- السيناريوهات الاستراتيجية لأمن الخليج العربى، موقع الدكتور فهد بن عبد الرحمن آل ثانى،

www.df-althani.com

٦- العراق والخليج ومقولات التوازن، صحيفة الوطن السعودية، ٩ يوليو ٢٠٠٤.

7- Michael Ryan Kriig, Op.Cit

8- Riad Kahwaji, U.S Arab cooperation in the Gulf: are both sides working from the same script, Middle East policy, 2004.

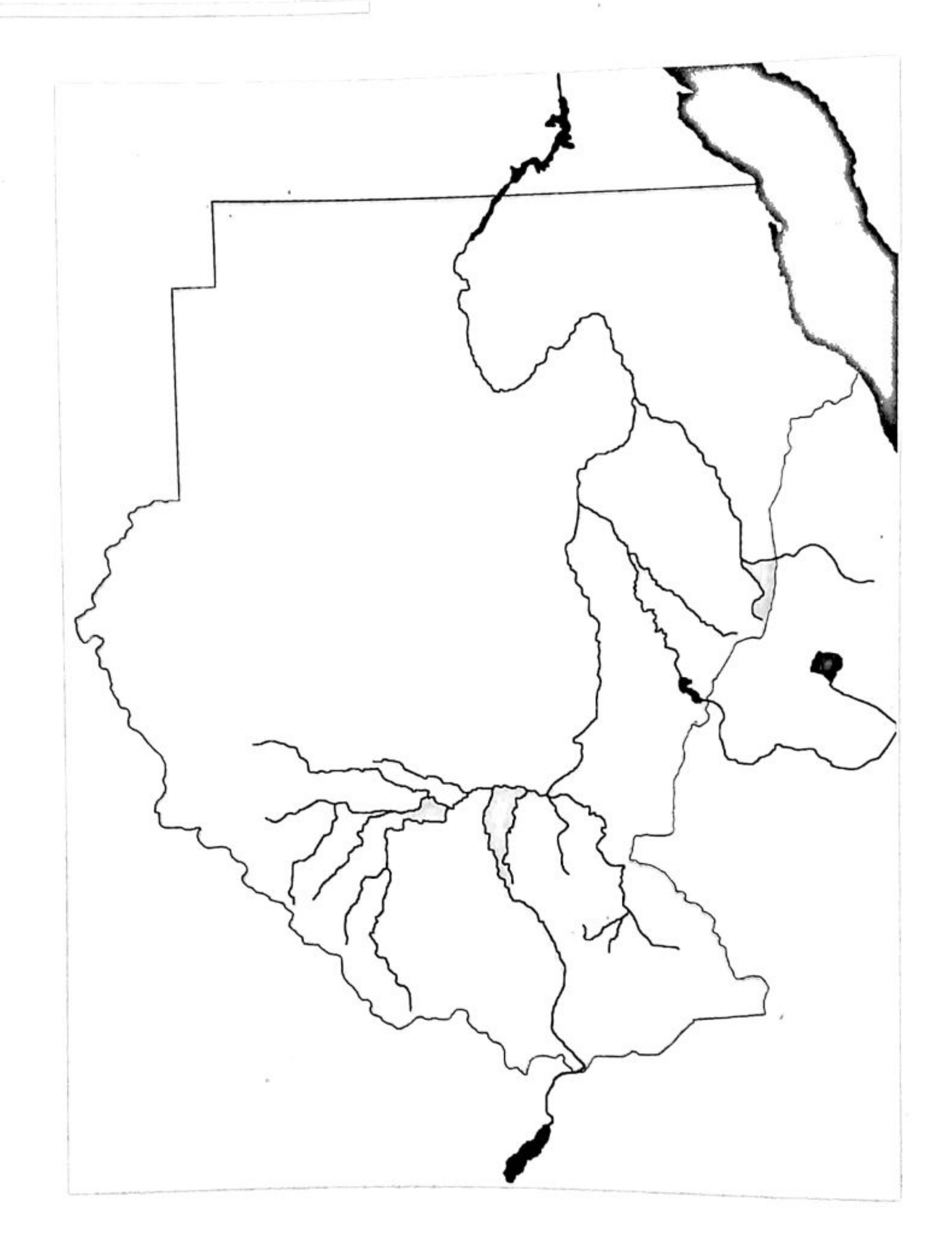
9- F.Gregory Goz, The approaching turning point: the future of U.S relation with the gulf states, Prokings institute, May 2003.

10- Michael Ryan Kriig, Op.Cit.

11- F.Gregory Goz, Op.Cit.

12- Michael Ryan Kriig, Op.Cit.

# فى الشأن السودانى





إشراف : هانئ رسلان

## فى الشأن السودانى

# قراءة فى القمة السادسة للاتحاد الإفريقى




**تحت شعار "التعليم والثقافة"، عقدت قمة الاتحاد الإفريقى دورتها السادسة بالخرطوم بتاريخ ٢٣ و٢٤ يناير عام ٢٠٠٦، وذلك انطلاقا من إيمان العديد من القادة الأفارقة بالعلاقة الوثيقة بين التعليم والثقافة، وأن النجاح المحدود للجهود المبذولة لتحسين مستوى التعليم قد جاء نتيجة الفصل بن الموضوعين، خصوصا وأن تهميش الثقافة واللغات المحلية خلال حقبة الاستعمار قد أدى إلى ضعف التعليم.**

وقد شارك فى أعمال القمة ٣٠ رئيس جمهورية، و ٨ نواب وزراء، ومندوبون عن جميع الدول الإفريقية الأعضاء فى الاتحاد، والبالغ عددها ٥٣ دولة، هذا فضلا عن عدد من المراقبين ونواب رؤساء الصين وتايلاند وكوريا، ومديرى منظمات دولية وإقليمية مثل اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وجامعة الدول العربية.

وقد تصدر موضوعا التعليم والثقافة جدول أعمال القمة، كما تضمن إلى جانب هذين الموضوعين بنودا أخرى مثل: قضايا الأمن والاستقرار فى القارة، والرؤية الإفريقية بشأن إصلاح الأمم المتحدة، وتوسيع مجلس الأمن الدولى، وأزمة دارفور، وإنشاء آليات جديدة مثل منظمة إفريقية للتعليم والعلوم والثقافة، وبورصة إفريقية وصندوق داخل الاتحاد لتخفيف آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول الإفريقية الفقيرة. وقد تضمن جدول الأعمال أيضا بحث تقارير حول موضوعات عديدة، من بينها أنشطة مجلس السلم والأمن، وانتخاب أعضاء جدد فى المجلس، والتكامل السياسى والاقتصادى فى إفريقيا، والهجرة والتنمية. تناول جدول أعمال القمة أيضا العديد من المقترحات المقدمة من جانب الدول الأعضاء فى الاتحاد، أبرزها: المقترح السودانى بإنشاء منظمة إفريقية للتعليم والعلوم والثقافة، ومقترح توجو بوضع المركز الإقليمى للأمم المتحدة ونزع السلاح فى إفريقيا، والمقترح النيجيرى للاحتفال بيوم التحرير فى إفريقيا، وآخر يدعو إلى جعل إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما تقدمت مصر أيضا بما يسمى بمبادرة مبارك للتعليم المتطور بإفريقيا ولقادة المستقبل الأفارقة من ٢٠٠٦– ٢٠١٥، والتى ترتكز على توفير منح مصرية للطلاب من الدول الإفريقية بمؤسسات التعليم العالى المصرية، وذلك فى مختلف التخصصات العلمية والأدبية. بالإضافة إلى ذلك، طرحت مصر مقترحا بشأن إقامة ثلاثة مراكز إفريقية، أحدها للبحث العلمى والتكنولوجى، والثانى للحد من آثار الكوارث والتعامل السريع مع انعكاساتها الإنسانية، أما المركز الثالث، فهو للأمراض المصرية والمتوطنة والإيدز.

### أعمال الجلسة الافتتاحية :

اكتسبت هذه القمة أهمية خاصة، نظرا لتواكبها مع احتفالات السودان بمرور ٥٠ عاما على الاستقلال، وبمرور عام كامل على توقيع اتفاق السلام الشامل الذى أنهى أطول نزاع داخلى عرفته القارة فى جنوب السودان. وفى هذا الإطار، أكد الرئيس السودانى عمر البشير – فى كلمته فى الجلسة الافتتاحية للقمة– أن الأعوام الخمسين التى اجتازتها البلاد، وهى تشق طريقها لتحقيق النماء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، لم تكن جميعها مصدر بهجة للسودان– حكومة وشعبا– وذلك بسبب نيران الحرب التى أفقدته طاقات بشرية وثروات طبيعية. وقد أشاد الرئيس فى هذا الشأن بدور دول الإيجاد وإسهامات الدول الإفريقية ومجهود المجتمع الدولى، وبصفة خاصة الأمم المتحدة، فى التوصل إلى تسوية سياسية وتحقيق السلام وترسيخ الوفاق الوطنى، كما تطرق الرئيس البشير إلى مشكلة دارفور، مؤكدا ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية بشأنها. وفيما يتعلق

(*) دبلوماسى بجامعة الدول العربية.

بموضوعى الثقافة والتعليم فى إفريقيا، أشار البشير إلى ضرورة النهوض بثقافات إفريقيا، مقترحا فى هذا الشأن إنشاء منظمة تعنى بشئون التعليم والعلوم والثقافة. وفى حديثه عن الإصلاح الاقتصادى فى القارة، شدد البشير على ضرورة التعاون لحماية الوحدة الإفريقية من اصطناع المحاور والكتل وإعلاء المصالح المشتركة وأهمية النهضة الاقتصادية لدول القارة، مشيدا بالوثيقة الهيكلية للمبادرة الجديدة للتنمية فى إفريقيا على أساس شراكة جديدة مع دول الثمانى. كما أكد أيضا أهمية تحرير القارة من التبعية، ومن تأثيرات الضغوط الأجنبية، حتى يكون لها دور فعال فى اتخاذ القرارات الدولية.

وفى كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، أشاد السيد ألفا عمر كونارى رئيس مفوضية الاتحاد بعودة السلام إلى جنوب السودان، مشيرا إلى أن أزمة دارفور ما زالت تشكل مصدر قلق بالغا من جراء ما يحدث فيها من مأساة إنسانية، مناشدا الأطراف السودانية إبداء حسن النية فى محادثات أبوجا والوفاء بالتزاماتها. وأضاف رئيس المفوضية أن الوضع فى كوت ديفوار يبعث أيضا على القلق، ودعا فى هذا الشأن إلى أهمية التنفيذ الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنظيم انتخابات حرة. وفيما يتعلق بموضوعى التعليم والثقافة، أوضح كونارى أن الثقافة هى مصدر ومورد فى آن معا لإبراز الجانب التحررى للتعليم، داعيا إلى إعلان ٢٠٠٦ عاما للغات الإفريقية، وتكثيف الجهود لإنشاء الأكاديمية الإفريقية للغات، وإطلاق الميثاق الثقافى الإفريقيى الجديد.

ومن جانبه، أكد الرئيس النيجيرى أوليسجون أوباسنجو- فى كلمته التى ألقاها فى الجلسة الافتتاحية- الصلة الوثيقة بين التعليم والثقافة من ناحية، وتحقيق الرخاء والتنمية فى القارة من ناحية أخرى. كما أشاد الرئيس بالجهود الجماعية لدول الاتحاد الإفريقى الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار فى القارة، خاصة فى ظل وجود مؤشرات وتطورات إيجابية فى بعض البلدان مثل توجو وبوروندى وليبيريا وغينيا بيساو. من ناحية أخرى، أورد الرئيس النيجيرى نماذج من بؤر الصراع والتوتر فى القارة كما هو الحال فى الصومال، والنزاع الحدودى بين إثيوبيا وإريتريا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والنزاع الحدودى بين كل من السودان وتشاد. كما نوه أيضا بالأزمة فى دارفور، مشيرا إلى أنها تثير المزيد من القلق، هذا على الرغم من مباحثات السلام الدائرة بين الأطراف المتنازعة فى أبوجا، مؤكدا أن تلك الصراعات فى مجملها لها انعكاساتها السلبية على تنمية القارة وتطورها.

وفى كلمته أمام القمة، دعا السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى استكمال مسيرة السلام التى تحققت فى جنوب السودان، وذلك من خلال العمل على التوصل إلى تسوية شاملة تشمل دارفور وشرق البلاد. كما أكد ضرورة تعزيز التعاون العربى- الإفريقى وتقديم الدعم العربى المتواصل للقضايا الإفريقية، وإعادة إعمار دارفور وجنوب السودان والصومال. كما دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية أيضا إلى تطوير دور الصناديق العربية الداعمة للدول الإفريقية، الأمر الذى يسهم فى دعم العلاقات العربية- الإفريقية، خاصة فى ظل تداخل الفضاءات العربية والإفريقية وتكاملها. وفيما يتعلق بالنزاعات فى القارة، أشار السيد عمرو موسى إلى أن معالجة مثل هذه النزاعات خصوصا فى القرن الإفريقى هى مسألة ضرورية، الأمر الذى يسهم بلا أدنى شك فى تحقيق التنمية المستدامة فى القارة.

وبالنسبة لموقف إفريقيا من عملية توسيع مجلس الأمن وصيانة حقها فى أن يكون لها عدد من الممثلين الدائمين بما يتناسب مع الوزن العددى والاستراتيجى لها، أكد الأمين العام فى هذا الشأن دعم الجامعة العربية للموقف الإفريقى، ودعا إلى أهمية توحيد المواقف إزاء المقترحات المطروحة لمواجهة التحديات القائمة. كما دعا الأمين العام أيضا إلى ضرورة أن يكون هناك عمل دولى متكامل فى إطار محاربة الإرهاب الدولى، وأن يستمر مثلما هو الحال فى التعامل مع الأزمة التى خلقت تحت ما يسمى "صراع الحضارات"، الأمر الذى دفع إلى تعاون ثقافى أوسع بين الاتحاد الإفريقى والجامعة العربية.

**هيمنة مسألة الرئاسة الدورية للاتحاد على أعمال القمة:**

استأثرت مسألة الرئاسة الدورية للاتحاد الافريقى باهتمام الزعماء والقادة الافارقة، وهيمنت بشكل كبير على أعمال القمة. وزيادة على ذلك، فقد تحولت هذه القضية إلى قضية أساسية ثارت بشأنها خلافات حادة بين أعضاء الاتحاد، خاصة فى ظل مواصلة السودان لمساعيه للفوز برئاسة الاتحاد. واللافت للنظر أنه قبيل انعقاد القمة، كانت التصريحات السودانية الرسمية قد أفصحت عن المسعى السودانى للفوز برئاسة الاتحاد، وارتكزت تلك التصريحات على أن الرئاسة الدورية سوف تنتقل إلى إقليم الشرق الافريقى، وأن الدول بهذا الإقليم الجغرافى مثل إثيوبيا وتنزانيا وكينيا وأوغندا ليس لديها مانع من ترشيح السودان للرئاسة. كما أشارت التصريحات أيضا إلى أن السودان يضمن أصوات الدول بإقليم الشمال الجغرافى، لأنها أصوات دول شقيقة فى الجناح الإفريقى من الوطن العربى، وفى مقدمتها مصر، وأنه يلقى أيضا تضامنا من منظمة تجمع الساحل والصحراء. وقد ظلت التصريحات الرسمية السودانية تعكس الاطمئنان والتفاؤل قبيل انعقاد القمة، حيث بدا السودان واثقا من فوزه برئاسة الاتحاد. إلا أنه مع بدء اجتماعات وزراء الخارجية، كان من الواضح أن الأمور لا تسير وفقا للترتيب السودانى، حيث أكد الرئيس عمر البشير- فى تصريح له فى هذا الشأن- " أن نجاح القمة أهم من مسألة ترشيح السودان لرئاسة الاتحاد"، مشددا على بقاء ملف النزاع فى إقليم دارفور فى أيدى الرئيس النيجيرى أولوسيجون أوباسانجو، نظرا لدرايته العميقة بالصراع.

وقد توالت الانقسامات التى ظهرت بين دول الاتحاد، وبصفة خاصة بين الأقاليم الجهوية، بشأن هذه المسألة خاصة مع طلب دول إقليم وسط إفريقيا أن تنتقل إليها الرئاسة الدورية وترشيحها الكونغو برازافيل للرئاسة. وعليه، فقد شرعت الدول الإفريقية فى ممارسة ضغوط مكثفة على الرئيس السودانى لسحب ترشيحه لتولى رئاسة الاتحاد، حيث ذكر مصدر فى الاتحاد الإفريقى أن خمسة رؤساء أفارقة التقوا بالرئيس البشير، وأبلغوه أن هناك إجماعا على ضرورة انسحابه من رئاسة الاتحاد.

ومما زاد الموقف تعقيدا ما قامت به الإدارة الأمريكية من اتصالات مع الدول الإفريقية للحيلولة دون انتخاب السودان رئيسا للاتحاد، باعتباره سيكون حكما وطرفا فى نزاع إقليم دارفور. وقد أعرب الرئيس الأمريكى جورج بوش فى هذا الشأن عن قلق بلاده بشأن احتمال تولى السودان رئاسة الاتحاد، وأشار فى هذا الصدد إلى أنه **"فى حالة تسلم السودان رئاسة الاتحاد الإفريقى، الذى نشر ٧٠٠٠ عسكرى فى السودان، فهذا يعنى أنه سيصبح**

قائدا لهذه القوات". وقد أثارت احتمالات تولى السودان رئاسة الاتحاد موجة من الاحتجاجات، حيث انتقدت العديد من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان هذه المسألة، وذلك فى ضوء قيامها بتوجيه اتهامات إلى مسئولين سودانيين بارتكاب جرائم حرب فى إقليم دارفور فى غرب البلاد. ومن جانبهم، حذر متمردو دارفور من أنهم سينسحبون من مفاوضات السلام الجارية فى أبوجا إذا انتخب الرئيس البشير رئيسا للاتحاد.

وفى ظل الانقسامات المتزايدة بين القادة الأفارقة بشأن ترشيح السودان لرئاسة الاتحاد، فقد طرحت فى هذا الشأن ثلاثة خيارات، الأول أن يحصل عليها السودان، والثانى أن يحصل عليها الكونغو برازافيل، والثالث إبقاء الرئيس النيجيرى أولوسيجون أوباسانجو. وبعد مفاوضات مطولة، أعلن السودان استعداده لسحب مطالبه تجنبا لحدوث انقسام بين القادة الأفارقة، معربا عن استعداده للتنازل لصالح الرئيس النيجيرى، إلا أن ممثلى الأقاليم الأخرى التى يتألف منها الاتحاد احتجوا على ذلك، وطالبوا برئاسة دورية، وتم تشكيل لجنة رئاسية سباعية من كل من: الجابون- بتسوانا- جيبوتى- تنزانيا- زيمبابوى- بوركينا فاسو- مصر، وذلك بهدف إيجاد تسوية لأزمة رئاسة الاتحاد.

وعقب مناقشة القادة الأفارقة لتقرير اللجنة السباعية، تقرر تقديم دول وسط إفريقيا لتولى رئاسة الاتحاد وإرجاء دول شرق إفريقيا للعام القادم. ومن ثم، اختارت القمة الكونغو برازافيل رئيسا للاتحاد لدورته السادسة الحالية، على أن تكون الرئاسة فى الدورة المقبلة عام ٢٠٠٧ من نصيب السودان.

وقد رحبت الخرطوم بقرار اللجنة الرئاسية الإفريقية، مؤكدة أن همّ السودان الأول هو إنجاح القمة، إلا أنها من ناحية أخرى حملت الإدارة الأمريكية مسئولية خسارتها لمنصب رئاسة الاتحاد، متهمة إدارة بوش بممارسة الضغوط على الدول الإفريقية للحيلولة دون فوز السودان برئاسة الاتحاد. وقد صرح وزير الداخلية السودانى الزبير بشير طه بأن مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية "جنداى فريزر" قد بذلت جهودا مكثفة على هامش القمة التى شاركت فى أعمالها للحيلولة دون تولى السودان لهذا المنصب، وأضاف أن المسئولة الأمريكية قد جاءت بمخطط واضح لدعم التوجه الأمريكى الذى يستهدف إعاقة السودان من احتلال هذا الموقع الإفريقى. وكانت "فريزر" قد أعلنت – عشية انعقاد القمة – أن "السودان لن يكون مؤهلا لنيل رئاسة الاتحاد الإفريقى العام المقبل ما لم تحل أزمة دارفور".

وإلى جانب تفسيرات المسئولين السودانيين فيما يتعلق بأسباب خسارة السودان لمنصب رئاسة الاتحاد، فهناك مجموعة أخرى من التفسيرات التى طرحها بعض المراقبين السياسيين، من بينها من ارتأى أن جنوب إفريقيا ونيجيريا استقطبتا العديد من دول الأنجلوفون ضد المسعى السودانى. ومن ضمن التفسيرات أيضا ما ذكر بشأن معارضة دولة من إقليم شمال إفريقيا رئاسة السودان، وبأن "ألفا عمر كونارى" رئيس مفوضية الاتحاد ونائبه أيضا لم يتحمسا لترشيح السودان منذ البداية، وعارضا الترشيح خلال الاجتماعات. أما السياسة الفرنسية، فقد ساندت مطلب انتقال الرئاسة إلى إقليم الوسط، وبالتالى ترشيح الرئيس "رينيس ساسو إنجيو" رئيس الكونغو برازافيل لرئاسة الاتحاد، وذلك نظرا للصداقة القائمة بين الرئيس الفرنسى شيراك والرئيسى الكونغولى. وإلى جانب ذلك، فإن دول الفرانكفون الإفريقى قد انضمت بالتأييد إلى الموقف الفرنسى.

وإلى جانب مسألة رئاسة الاتحاد التى أثارت جدلا واسعا خلال القمة، فقد طرح أيضا الزعيم الليبى الأخ معمر القذافى أمام القمة وثيقة مثيرة للجدل، طالب فيها القادة الأفارقة بالنأى ببلادهم عن منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها "مليئة بالنزاعات الخطيرة والأسلحة النووية والعمليات الإرهابية" وتشير الوثيقة إلى أنه "حتى الأرض التى عليها النزاع فى الشرق الأوسط ليست معروفة، وأكثر من ذلك أن المنطقة تقع خارج القارة الإفريقية، هى فى شرق البحر المتوسط فى آسيا ولا علاقة لها بإفريقيا". وأضافت الوثيقة "أن ربط الشرق الأوسط بإفريقيا يعنى أن تصبح إفريقيا متورطة فى مشاكل الشرق الأوسط المتفجرة، والتى يسودها التمزق والقنابل الذرية وأسلحة الدمار الشامل وعمليات الإرهاب". وتؤكد الوثيقة أن ربط القارة بالشرق الأوسط فى حالة حدوثه سيحول القارة إلى فوضى عارمة.

وتضيف الوثيقة أن الحفاظ على التجانس الإفريقى السائد الآن يحتم على القادة الأفارقة النأى ببلادهم عن الشرق الأوسط. وجدير بالذكر أن الوثيقة الليبية التى بحثتها القمة قد تسببت فى إحراج الدولة المضيفة – السودان– وكذلك الدول العربية الإفريقية الأخرى وجامعة الدول العربية. وقد توقعت مصادر عديدة أن تسعى أطراف عدة إلى إثناء الزعيم الليبى عن هذه الوثيقة المثيرة للجدل.

### القرارات الصادرة عن القمة :

فى ضوء تصدر قضيتى التعليم والثقافة أجندة القمة، أصدر القادة الأفارقة عدة قرارات تتعلق بهاتين القضيتين، أبرزها ما يتعلق بإعادة الصلة بين الثقافة والتعليم. وقد أكد هذا القرار دور كل من الثقافة والتعليم فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الفقر وتعزيز السلام والاستقرار ، كما حث القرار وزارات الثقافة والتعليم على العمل على إعادة بناء الأنظمة التعليمية الإفريقية. كما استصدرت القمة أيضا قرارات حول إعلان عام ٢٠٠٦ عاما للغات الإفريقية، وحول دراسة المقترح الخاص بإنشاء منظمة إفريقية للتعليم والعلوم والثقافة، وأيضا بشأن اعتماد الميثاق المنقح للنهضة الثقافية فى إفريقيا، وبشأن اعتماد النظام الأساسى للأكاديمية الإفريقية للغات. كما صدر عن القمة قرار حول "العقد الثانى للتعليم فى إفريقيا ٢٠٠٦– ٢٠١٥" وإطار العمل الخاص بالعقد الثانى للتعليم، تم بموجبه الدعوة إلى التعجيل بالتوسع فى مجالات توفير التعليم الجيد. وناشد القرار المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء تعزيز التعاون والدعم لآليات التنسيق من أجل تفعيل إطار خطة العمل الخاص بالعقد الثانى للتعليم فى إفريقيا على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

وفيما يتعلق بإنشاء آليات ومؤسسات جديدة لتعزيز أجهزة الاتحاد الإفريقى وتطوير مستوى أدائه، أصدرت القمة قرارات بإنشاء بورصة إفريقية على مستوى القارة، وصندوق داخل الاتحاد الإفريقى لتخفيف آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول الإفريقية.

وقد قامت القمة بموجب قراراتها الصادرة فى هذا الشأن بانتخاب عشرة أعضاء لمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقى هى: الكاميرون – الكونغو– رواندا– أوغندا – مصر– بتسوانا–

مالاوى- بوركينا فاسو- غانا - السنغال، كما تم انتخاب أحد عشر قاضيا للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ويتوقع خبراء قانونيون أن تضطلع هذه المحكمة برفع الظلم عن الأفراد فى مواجهة انتهاكات الحكومات لحقوق الإنسان، ومن المرجح ألا تتولى هذه المحكمة مسألة محاكمة الزعماء والقادة، وسيتولى الاتحاد الإفريقى تمويلها، وسيكون مقرها فى شرق إفريقيا، وعلى وجه التحديد فى موريشيوس.

وفيما يتعلق بمسألة إصلاح الأمم المتحدة، أكد القرار الصادر عن القمة فى هذا الشأن تصميم إفريقيا على تصحيح الوضع القائم، الذى لا تحظى بموجبه القارة بمقعد دائم فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعلى إبقاء القرار المعروض أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة والطلب إلى كل الدول الأعضاء بتأييده. كما جدد القرار تفويض لجنة العشرة المكونة من رؤساء الدول والحكومات وآلية المتابعة الموسعة فى مواصلة المشاورات بهدف تعزيز ودعم الموقف الإفريقى الموحد، كما يرد فى توافق أزولوينى العام فى الرأى، وقرار سرت بشأن إصلاح الأمم المتحدة، بما فى ذلك إصلاح مجلس الأمن.

وبالنسبة لوضع السلم والأمن فى إفريقيا، أصدرت القمة إعلانا تم بموجبه الترحيب بالتقدم الذى تم إحرازه فى تسوية النزاعات التى تجتاح القارة منذ القمة الأخيرة، خاصة النجاح فى اختتام العمليات الانتقالية فى كل من بوروندى وجزر القمر وليبيريا والإنجازات التى حققتها كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا بيساو والسودان. وقد لاحظ البيان أيضا -مع التقدير- الإنجازات التى حققتها بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور بالرغم من الصعوبات المالية واللوجيستية، وشدد على ضرورة مواصلة كافة الأطراف الوفاء بالتزاماتها، كما تنص عليه اتفاقيات السلام. كما أحاط البيان علما بالتقدم المحرز فى عملية السلام والمصالحة فى كوت ديفوار.

**القمة الإفريقية .. رؤية تقييمية :**

إن انعقاد القمة السادسة للاتحاد الإفريقى قد جاء فى توقيت تشهد فيه القارة جملة من التطورات والأحداث والتحديات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وفى ظل مناخ دولى يتسم بالتحفز تجاه هذه المنطقة من العالم ودولها. وقد كشفت نتائج الاجتماعات فى الخرطوم عن حدوث تغيير عميق فى توزيع القوى بين أعضاء الاتحاد على مستوى الدول وعلى مستوى تنظيم الأقاليم الجهوية. وهذا التغيير فى ميزان القوى قد نقل أولوية التأثير والنفوذ من المستوى الفردى للدول الأعضاء إلى مستوى قيادة التنظيم الإقليمى أو الجهوى، وقد بدا ذلك واضحا فيما يتعلق بمسألة دورية رئاسة الاتحاد. فعلى الرغم من أن رئاسة الاتحاد تقع من نصيب دول شرق إفريقيا، إلا أنه نتيجة معارضة متزايدة من عدد من الدول فى غرب ووسط وجنوب القارة لترؤس السودان للاتحاد، طلبت دول إقليم وسط إفريقيا أن تنتقل إليها الرئاسة الدورية وترشيح الكونغو برازافيل للرئاسة، على أن تكون من نصيب السودان فى العام القادم ٢٠٠٧. ومن المعروف أن إقليم الجنوب، حيث توجد منظمة "سادك"، تكون القيادة والتأثير لدولة جنوب إفريقيا. وفى إقليم الغرب، نجد منظمة "إيكواس" ودور دولة نيجيريا وتفاهمها مع غانا والسنغال. وفى إقليم الوسط، نجد منظمة الجماعة الاقتصادية والنقدية ودور الجابون وتفاهمها مع الكونغو برازافيل والكاميرون مع مساندة مباشرة من السياسة الفرنسية. أما فى إقليم الشمال، حيث لا توجد منظمة إقليمية جهوية فاعلة، فإن السياسة المصرية تمارس دورها ونفوذها على مستوى منفرد دون قاعدة إقليمية جهوية. وفى إقليم الشرق، توجد منظمة "كوميسا" التى تضم دولا من الشرق والجنوب والوسط، وتوجد فى إطارها محاولات لإنشاء منظمات فرعية أو جهوية تختزل من دورها، مثل محاولة إنشاء اتحاد أو تكتل دول شرق إفريقيا بالمعنى الجغرافى التقليدى، وهى (أوغندا وكينيا وتنزانيا) وسعى رواندا وبوروندى للانضمام لهذا التكتل.

والواقع أن النتائج التى أسفرت عنها القمة لم تختلف كثيرا عن تلك التى توقعها أغلب المراقبين السياسيين، حيث جاءت قراراتها ذات طابع توفيقى مهادن، على الرغم من دقة الظروف التى تعقد فى ظلها وسخونة الملفات التى تعالجها، إذ تكشف القراءة الموضوعية لمجمل القرارات الصادرة عنها، بما فى ذلك البيانات، عن تركيز القمة بالأساس وبشكل جوهرى على قضيتى التعليم والثقافة، بينما لم تحظ باقى القضايا والملفات بنفس الدرجة من الاهتمام فى المعالجة، كما هو الحال بالنسبة للتعليم والثقافة.

وعلى الجانب الآخر، يحسب لهذه القمة قيامها باستحداث وإنشاء آليات ومؤسسات جديدة تابعة للاتحاد الإفريقى، هى البورصة الإفريقية، وصندوق لتخفيف آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول الإفريقية، هذا بالإضافة إلى ما تقرر بشأن دراسة المقترح السودانى الخاص بإنشاء منظمة إفريقية للتعليم والعلوم والثقافة.

وجدير بالذكر أن من أبرز الانتقادات التى وجهت لهذه القمة تبديدها جزءا كبيرا من وقتها فى مسألة إجرائية صرفة، ألا وهى الرئاسة الدورية للاتحاد، الأمر الذى انعكس سلبا على سير أعمال القمة، حيث لم تنل القضايا والملفات الساخنة قدرا كافيا من البحث والمعالجة. وهذه هى المرة الأولى منذ أربعة عقود التى يختلف فيها القادة الأفارقة حول قضية إجرائية من هذا النوع، حيث لم تشهد منظمة الوحدة الإفريقية - منذ تأسيسها عام ١٩٦٣ وحتى تغيير اسمها إلى الاتحاد الإفريقى- خلافا واحدا من هذا النوع، إذ كانت رئاسة الدورة تنتقل تلقائيا للدولة المضيفة للقمة. إلا أنه خلال انعقاد هذه القمة وفى ظل الانقسام والتنافس بين دول الاتحاد على الفوز بمنصب الرئاسة، وجدت القوى الدولية- وبصفة خاصة الولايات المتحدة- فرصة نادرة للتدخل، حيث طالبت واشنطن صراحة وعلى المستوى الرئاسى بألا يسمح للسودان بتولى رئاسة الاتحاد، الأمر الذى أضحى يثير تساؤلات حول مدى مصداقية الاتحاد الإفريقى. وقد ذكرت صحيفة "هيرالد تريبيون" الدولية فى هذا الصدد أن أعمال القمة وما صدر عنها من قرارات قد تدفع الكثيرين إلى التشكك فى مصداقية الاتحاد الإفريقى، ومن بين الانتقادات الموجهة أيضا ما أخذ على الحكومة السودانية من بذخ فى الإنفاق على الاستعدادات والتجهيزات للقمة، إذ قدر إجمالى النفقات بنحو ٥٠ مليون دولار، فقد أقامت الحكومة فيلات وبنايات جديدة للإقامة والاجتماعات، مع تجميل العاصمة، وتجديد البنية التحتية، كما اشترت الحكومة يختا من جمهورية سلوفينيا لتنظيم رحلات للرؤساء فى النيل، ومنحت للموظفين والطلاب إجازة لمدة ثلاثة أيام، احتفالا بهذه المناسبة التاريخية.

# أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل

■ بدر حسن شافعى *

**جاء قرار الاجتماع الوزارى لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى - فى دورته رقم ٤٥ والمنعقد فى أديس أبابا فى ١٠ مارس الماضى - بمثابة حل وسط بين جميع الأطراف المعنية بأزمة دارفور (الحكومة وحركات التمرد من ناحية)، والأمم المتحدة والولايات المتحدة من ناحية ثانية، والدول العربية والإفريقية المعنية بالأزمة من ناحية ثالثة، حيث نص القرار على موافقة المجلس - من حيث المبدأ - على إمكان نقل مهام حفظ السلام فى الإقليم من القوات الإفريقية التابعة للاتحاد إلى قوات دولية تابعة للأمم المتحدة بعد فترة انتقالية مدتها ستة أشهر تنتهى بنهاية سبتمبر المقبل، مع تأكيد ضرورة التشاور بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية بهذا الشأن من ناحية، وبين المنظمة الدولية والاتحاد الإفريقى من ناحية أخرى.**

وقد طرح هذا القرار عدة تساؤلات هى:

١- ما هى الأسباب الدافعة إلى اتخاذه؟ أو بمعنى آخر لماذا صدر بهذه الصورة، ولم يصدر بالصورة المتوقعة والمتمثلة فى النقل الفورى لمهام العمل من قوات الاتحاد إلى القوات الدولية؟

٢ - ما هى أهم بنود القرار، وكيف يمكن قراءته؟

٣- ما هى ردود الفعل المختلفة بشأنه (داخليا وإقليميا ودوليا)؟

٤- ما هى تداعيات القرار على الأزمة؟

**دوافع (ملابسات) القرار :**

لقد ساهمت البيئة الداخلية فى السودان، والأوضاع الإقليمية والدولية فى صدور القرار بهذه الصورة على النحو التالى:

**أولا - داخليا :**

لقد عمدت الحكومة السودانية إلى حشد واسع النطاق للحيلولة دون صدور القرار بصورة تؤيد التدخل الدولى بصورة فورية فى الأزمة، حيث ارتكزت خطتها فى هذا الشأن على عدة أمور هى:

١- حشد وتعبئة الرأى العام ضد هذه القوات باعتبارها قوات غازية، الأمر الذى يستلزم ضرورة مواجهة هذه القوات.

٢- مخاطبة الناحية الدينية عند الشعب ضد هذه القوات، لدرجة تصوير مواجهتها لهذه القوات بأنها جهاد فى سبيل الله.

٣- حشد المسيرات التى ضمت العديد من ألوان الطيف السياسى المنددة بأى قرار يسمح بالتدخل، وكان أبرزها المسيرة المليونية التى سبقت صدور القرار بعدة أيام.

٤- تأييد كافة قوى البرلمان للنظام فى مواجهة هذا التدخل المحتمل. ولأول مرة منذ استقلال البلاد عام ١٩٥٦، يقوم البرلمان بإصدار قرار ملزم للنظام - بالإجماع - بعدم السماح بدخول هذه القوات.

٥- قيام الإدارة السودانية بمستوياتها المختلفة (الرئاسة - وزارة الخارجية) بجهود مكثفة على مختلف الأصعدة (العربية والإقليمية والدولية) لمنع صدور مثل هذا القرار، على اعتبار أنه يعد تدخلا فى الشئون الداخلية للسودان، كما عمد السودان فى تعامله مع الدول الإفريقية إلى إبراز كيف أنه تعاون فى إنجاح الدورة السابقة للاتحاد الإفريقى، التى عقدت فى الخرطوم فى ٢٣و٢٤ يناير الماضى من خلال عدم إصراره على تولى رئاسة الاتحاد وفق قاعدة التناوب الجغرافى. ومن ثم، فقد حافظت الخرطوم على ماء وجه الأفارقة فى مواجهة الضغوط الخارجية خاصة الأمريكية، ومن ثم فهى ترغب فى رد الجميل للأفارقة.

(*) باحث فى الشئون الإفريقية.

### ثانيا- إقليميا :

أما على الصعيد الإقليمي، ونقصد به تحديدا الموقفين العربى والإفريقى، فقد كان هناك رفض لمثل هذا التدخل على هذين المستويين.

فعربيا، رفضت الدول العربية إرسال مثل هذه القوات دون موافقة حكومة الخرطوم، على اعتبار أن هذا تدخل دولى فى شأن داخلى لإحدى الدول الأعضاء، فضلا عن أن ذلك يقوض جهود الاتحاد الإفريقى فى هذا الشأن، ومن ثم ينبغى دعم جهود الاتحاد ماديا ولوجيستيا فى هذا الشأن. وقد جسد هذا الموقف اجتماع المجلس الوزارى للجامعة العربية فى دورته العادية رقم ١٢٥ (٤ مارس ٢٠٠٦)، والذى لم ينس تأكيد أهمية الدور العربى عامة، ودور الدول العربية الإفريقية خاصة فى هذا الشأن، وذلك من خلال مطالبة الدول العربية الإفريقية بالمشاركة فى قوات الاتحاد الحالية بزيادة هذه المشاركة، ودعوة الدول التى لم تشارك إلى المشاركة، فضلا عن مطالبة الدول العربية بتقديم التمويل اللازم لاستمرار هذه القوات، وكذلك دعوة المنظمات العربية المعنية بحقوق الإنسان للاستمرار فى تقديم مساعداتها لأبناء الإقليم.

### أما إفريقيا :

فيلاحظ أن الاتحاد الإفريقى - كمنظمة - كان راغبا فى الاستمرار فى أداء قواته لمهام حفظ السلام فى الإقليم لاعتبارين أساسيين، هما:

١- إن هذه هى المهمة الأولى التى يقوم بها الاتحاد فى مجال حفظ السلام بعد نشأته بديلا عن منظمة الوحدة الإفريقية.

٢- إن فشل الاتحاد فى هذه المهمة سيؤدى إلى فقدان ثقة الدول الإفريقية فى هياكل الاتحاد، ومن ثم البحث عن بدائل أخرى (اتفاقيات ثنائية دفاعية مع الدول الكبرى، الاعتماد بصورة أكبر على جهود المنظمات الفرعية الإقليمية فى هذا الشأن مثل الايكواس والسادك، الاعتماد بصورة أساسية على الأمم المتحدة) ومعنى ذلك تراجع الدور القارى فى عملية تسوية الصراعات بصفة عامة، وهى نفس الفكرة التى كانت سائدة إبان منظمة الوحدة الإفريقية، والتى كان يفترض أن يتم التغلب عليها فى إطار الاتحاد.

لكن بالرغم من رغبة الاتحاد فى الاحتفاظ بدوره العسكرى - تحديدا - فى الأزمة، إلا أن هذا الدور جوبه بمشكلات عديدة، أوردها رئيس مفوضية الاتحاد فى تقريره أمام الدورة رقم ٤٥ لمجلس السلم والأمن على مستوى السفراء (١٢ يناير ٢٠٠٦)، والتى بناء عليها اتخذ هذا المجلس قرارا من حيث المبدأ بنقل مهام القوات إلى القوات الدولية، مع إرجاء البت فى ذلك بصورة نهائية للاجتماع القادم ( مارس ٢٠٠٦).

هذه المشكلات التى أوردها التقرير تمثلت فيما يلى:

١- مشكلات تتعلق بالتمويل، وأشار فى هذا الصدد إلى أن الاحتياجات المالية لقوات الاتحاد البالغ قوامها قرابة سبعة آلاف شخص (مدنى وعسكرى) - وفقا للميزانية المقررة فى الفترة من أول يوليو ٢٠٠٥ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ - تقدر بـ ٢٥٢ مليون دولار، وأن ما تم تسلمه حتى أواخر أكتوبر -أى خلال أربعة أشهر - لم يتجاوز ٦٤ مليون دولار - قرابة الربع تقريبا- وذلك رغم التعهدات التى قطعتها الدول المانحة على نفسها فى هذا الشأن.

٢- مشكلات ميدانية تواجه القوات على أرض المعركة بسبب تأزم العلاقة بين السودان وتشاد من ناحية، وتعثر مفاوضات أبوجا بين الحكومة والمتمردين من ناحية أخرى(١).

ومعنى ذلك أن الاتحاد يحتاج إلى التمويل بصورة أساسية لاستمرار عمله، وهو ما لم يتحقق، ومن ثم كانت الموافقة المبدئية على فكرة نقل مهام القوات. وإن كانت هذه العقبات الفنية والمالية قد قوبلت بإطار سياسى إفريقى عام يرفض الرضوخ هذه المرة للضغوط الأمريكية بشأن تدويل الأزمة (خاصة بعدما رضخ الأفارقة قبل فترة وجيزة لهذه الضغوط بشأن عدم رئاسة السودان للاتحاد الإفريقى)، وهو ما انعكس فى قرار مجلس السلم الأخير.

### أما دوليا :

فيلاحظ أن واشنطن كانت ترغب فى تدويل الأزمة فى الفترة الأخيرة - تحديدا - مع أهمية الحصول على موافقة الأفارقة.

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، يلاحظ أن هناك عاملين أساسيين وراء عملية التحرك الأمريكى الأخير، هما:

١- ضغوط المنظمات التبشيرية واليمين المسيحى فى واشنطن المدعوم من الصهاينة فى هذا الشأن. وقد برزت هذه الضغوط فى تشكيل ما يسمى بتحالف إنقاذ دارفور، الذى يضم ١٥٠ جماعة دينية وإنسانية مدافعة عن حقوق الإنسان، ويقود هذا التحالف تشارلز كولسون (إنجيلى متشدد) والحاخام اليهودى ديفيد سالبرستاين. وقد قام هؤلاء بزيارة ٢٢ مدينة أمريكية لحشد الرأى العام من أجل تدخل بوش فى دارفور، ويركزون فى حواراتهم على فكرة الكنيسة المضطهدة خارج أمريكا. ويلاحظ أن إدارة بوش حريصة على عدم إغضاب اليمين المتشدد، خاصة أنها فى حاجة إلى أصوات هؤلاء فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس فى نوفمبر القادم.

٢- رغبة واشنطن فى إيجاد مظلة نفوذ أمريكية جديدة يتم نقل القوات إليها، خاصة بعد تصاعد الانتقادات والهجمات ضد القوات الأمريكية فى الخليج، وأن أنسب مكان لذلك هو منطقة القرن الإفريقى، نظرا لأهميتها الاستراتيجية من ناحية، ولوجود البترول البكر بها من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للنقطة الثانية، فيلاحظ أن واشنطن كانت حريصة على الحصول على دعم إفريقى لفكرة التدخل الدولى، لأنها تخشى من تكرار الآثار السلبية التى واجهتها -ولا تزال فى العراق - بسبب تدخلها المنفرد هناك دون موافقة الأمم المتحدة. ولا شك فى أن الوضع فى السودان يدفع فى اتجاه مواجهة هذه القوات - حال تدخلها - بصورة عنيفة، خاصة بعدما نجحت الحكومة السودانية فى تعبئة الرأى العام ضد القوات الدولية عامة والأمريكية خاصة، كما تردد أن تنظيم القاعدة فى القرن الإفريقى لن يترك هذه القوات، فضلا عن أن تجربة تدخل واشنطن المريرة فى الصومال - فى تسعينيات القرن الماضى- لا تزال ماثلة فى الأذهان.

أما بالنسبة للأمم المتحدة، فكانت ترى - على لسان كوفى أنان - أن هناك ترديا أمنيا خطيرا للوضع فى الإقليم.

والذى ترتب عليه زيادة المأساة الإنسانية. فبعدما كانت الأمم المتحدة تطعم مليون شخص، صارت تطعم ثلاثة ملايين، ومن ثم فإن أنان يرى ضرورة معالجة الوضع الأمنى، ومن ثم فقد ألح فى يناير الماضى إلى إمكان مشاركة القوات الدولية فى عملية

التسوية، خاصة أن تمويل القوات الأفريقية سينفد بحلول مارس القادم. لكن يلاحظ أن مبعوث أنان الشخصى يان برونك أكد أن إرسال قوات دولية -خاصة من قبل حلف الأطلنطى وفقا للاقتراح الأمريكى- سيؤدى إلى حدوث كارثة بسبب حالة السخط الموجودة لدى السودانيين بشأن هذه القوات، وهو ما دفع حلف شمال الأطلنطى إلى رفض فكرة التدخل فى مثل هذا التوقيت، مشيرا - على لسان أمينه العام - إلى أن دور الحلف - سيقتصر خلال هذه الفترة - على مهام الإمداد والتموين للقوات الإفريقية.

وهكذا، يتضح أن الوضع العام قبل اجتماع مجلس السلم والأمن تراوح ما بين الرفض المطلق للتدخل، وضرورة إعطاء مهلة للدور الإفريقى، مع عدم الاستعداد الدولى للانتشار فى مثل هذا التوقيت، وهو ما انعكس على قرار المجلس.

**أهم بنود القرار :**

لقد نص القرار على عدة أمور، هى:(٢)

١- تأييد المجلس - من حيث المبدأ - لتحويل عمليات الاتحاد الإفريقى فى دارفور إلى الأمم المتحدة، وذلك فى إطار التعاون بين الجانبين لتعزيز السلام والأمن فى إفريقيا.

٢- تمديد بقاء القوات الإفريقية حتى ٣٠ سبتمبر على أن تقوم بالآتى:

أ- المساهمة فى تحسين الوضع الأمنى، وتوفير بيئة أمنية لتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية، والمساهمة فى عودة اللاجئين، وتعزيز حماية المدنيين.

ب- مراقبة مدى التزام أطراف الصراع باتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار (٨ أبريل ٢٠٠٤).

ج- المساعدة فى تعزيز بناء الثقة بين جميع الأطراف.

٣- تأكيد أهمية التوصل لاتفاق سلام خلال الجولة السابعة من مفاوضات أبوجا التى بدأت فى ٢٩ نوفمبر الماضى.

٤- العمل على تسوية النزاع بين السودان وتشاد.

٥- تستلزم عملية نقل المهام إلى القوات الدولية ما يلى:

أ- استعداد حكومة السودان لقبول هذه القوات.

ب- إن مدة وحجم هذه القوات يجب أن يكونا متماشيين مع طبيعة الأوضاع على الأرض، وسوف يكون ما تحقق من نتائج فى مفاوضات أبوجا، ومدى تحقيق نتائج على الصعيدين الأمنى والإنسانى من العوامل الحاسمة فى هذا الشأن.

ج- صبغ هذه القوات بالصبغة الإفريقية - قدر الإمكان - سواء من خلال عملية التشكيل أو القيادة .

د- قيام الاتحاد الإفريقى بالإشراف على عملية السلام فى دارفور بما فى ذلك التوصل لاتفاق سلام، وكذلك الإشراف على الحوار بين الأطراف الدارفورية وبعضها بعضا، وكذلك أى اتفاقات مستقبلية يتم التوصل إليها.

٦- استمرار التشاور بين الاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة أثناء وبعد المرحلة الانتقالية، وكذلك بين رئيس المفوضية والأمين العام للأمم المتحدة، خاصة قبل اتخاذ مجلس الأمن أى قرار بشأن إرسال قوات حفظ سلام لدارفور.

٧- التوصية بتشكيل لجنة خماسية تضم الرئيسين الحالى والسابق للاتحاد، ودولة أخرى يتم اختيارها من قبل الرئيس الحالى، فضلا عن رئيس مجلس السلم والأمن، ورئيس المفوضية، وذلك بهدف التشاور والتفاوض مع أطراف الصراع بشأن أفضل السبل لتحقيق السلام خلال الفترة الانتقالية.

٨- مطالبة الدول أصدقاء الاتحاد بتقديم الدعم المادى واللوجيستى اللازم لبقاء قوات الاتحاد حتى نهاية الفترة الانتقالية، وكذلك رعاية مفاوضات أبوجا .

وبنظرة تحليلية لبنود القرار، يتضح ما يلى:

١- إن القرار جاء بمثابة حل وسط يرضى جميع الأطراف، واتضح ذلك من ردود أفعال هذه الأطراف حياله:

فالحكومة السودانية اعتبرته قرارا إيجابيا وانتصارا للدبلوماسية السودانية فيما يتعلق بعدم التدخل الدولى، فضلا عن تأكيد القرار أولوية الحل السياسى من خلال مفاوضات أبوجا، كما أن المهلة التى أعطاها للحكومة السودانية لتسوية الصراع عبر المفاوضات معقولة إلى حد كبير، وهو ما دفع الرئيس السودانى إلى القول إن أهل دارفور سيشهدون فرحة كبيرة بالسلام خلال الفترة القادمة.

وعربيا، رحبت به الجامعة العربية، على اعتبار أنه احترم سيادة السودان، وأعطى مهلة للتفاوض.

وإلى نفس الأمر، ذهبت مصر، حيث اعتبرت - على لسان وزير الخارجية أحمد أبو الغيط- القرار إيجابيا، لأنه اشترط موافقة السودان على التدخل، فضلا عن تأكيده أهمية دور الاتحاد الإفريقى فى عملية التسوية.

وإفريقيا، اعتبر القرار إيجابيا لعدة أمور، هى :

أ- عدم السماح بالتدخل الفورى للقوات الدولية، الأمر الذى يعنى عدم استجابة الأفارقة - على الأقل خلال الفترة الراهنة - للضغوط الأمريكية بشأن التدخل.

ب- تأكيد دور الاتحاد الإفريقى المهم فى عملية التسوية، سواء خلال الفترة الانتقالية أو بعدها .

ج- تأكيد أهمية الصبغة الإفريقية فى عملية تشكيل القوات أو قيادتها، فضلا عن التشاور المستمر بين الاتحاد والأمم المتحدة فى هذا الشأن.

د- إن القرار نجح فى عدم الوقيعة بين الاتحاد والسودان، من خلال تأكيده أهمية موافقة الحكومة السودانية على وصول القوات الدولية.

وأما دوليا، فقد أشاد مجلس الأمن بالموافقة المبدئية على عملية التحول، كما أن الأمم المتحدة رحبت به، خاصة أنها لم تكن مستعدة الآن لإرسال هذه القوات التى يستغرق إرسالها قرابة تسعة أشهر (تصريح يان برونك).

وإلى نفس الأمر، ذهبت الولايات المتحدة التى أكدت - فى بيان صادر عن الخارجية الأمريكية فى نفس يوم صدور القرار - تأييدها له، وإن كان البيان قد حرص على تأكيد سعى واشنطن لنقل هذا التفويض، مع محاولة طمأنة الأفارقة والسودانيين بأن القوات الإفريقية ستكون أساس القوات الجديدة، كما أن قيادة القوات ستكون أفريقية أيضا(٣).

٢- إن الفترة الانتقالية التى أعطاها القرار لعملية التحول مناسبة، فهى ليست قليلة، خاصة للحكومة، وفى نفس الوقت لم يترك التاريخ الزمنى مفتوحا إلى ما لا نهاية، ومن شأن ذلك سعى

الحكومة - تحديدا - لضرورة التسوية خلال تلك الفترة.

٣- إن القرار أكد سيادة السودان من خلال إعطائه حق التفاوض مباشرة مع الأمم المتحدة لتحديد مدى احتياج البلاد لهذه القوات.

٤- إن القرار حرص فى صياغته على عدم استبعاد دور الاتحاد الإفريقى من ناحية، وعدم حدوث مشكلة بين الاتحاد والسودان من ناحية أخرى، وذلك من خلال تأكيده أن الموافقة على عملية التحول ستكون من حيث المبدأ، ومعنى ذلك عدم إطلاق يد الأمم المتحدة فى اتخاذ ما يحلو لها بعد انتهاء المهلة. فقد كان أحد الانتقادات السودانية لقرار مجلس السلم رقم ٤٥ - والذى أعلن موافقته المبدئية على نقل القوات - هو أن المجلس ليس من حقه أن يقرر ذلك، فعليه إما الأداء وإما الرحيل، وترك الأمر للسودان الذى لا يحتاج لوسيط فى التعامل مع الأمم المتحدة (تصريحات وزير الخارجية لام أكول خلال اجتماع مجلس السلم رقم ٤٦).

### تأثيرات القرار فى أزمة دارفور:

لا شك فى أن القرار سيلقى بظلاله على عملية تسوية الصراع على النحو التالى:

فالحكومة السودانية ستحاول استغلال المهلة الممنوحة لتسوية الصراع، والحيلولة دون حدوث مواجهة مع المجتمع الدولى عامة والولايات المتحدة خاصة، وذلك من خلال التوصل إلى اتفاقات شاملة مع المتمردين على غرار اتفاقات نيفاشا مع الجنوب. ولا شك فى أن مفاوضات أبوجا تواجه مجموعة من العقبات خاصة فيما يتعلق بملف السلطة، حيث تبرز عدة إشكاليات فى هذا الشأن، لعل من أهمها حدود الإقليم، وهل يكون إقليما واحدا أم ثلاث ولايات كما هو الآن، وموضوع الفيدرالية وعلاقة الإقليم بالمركز، فضلا عن تمثيل الإقليم فى المستويات الرئاسية الحكومية.

وقد سعى النظام السودانى إلى اللقاء مع قادة حركتى التمرد بصورة مباشرة لمعرفة تصورهم لحل الأزمة، ومن ذلك ما أعلنه عصام الحاج، المتحدث الرسمى باسم حركة تحرير السودان - جناح أركو ميناوى - من أن النائب الثانى للرئيس السودانى على عثمان طه التقى فى ليبيا مع كل من ميناوى، وخليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة. وقد أعلن قادة التمرد مطالبهم المتمثلة فى رفع مستوى التمثيل الحكومى فى عملية التفاوض، والالتزام بوقف إطلاق النار، وسعى الحكومة لحل سلمى للحيلولة دون التدخل الدولى. وبالرغم من إيجابية هذه الخطوة، إلا أن المشكلة تكمن فى حركات التمرد ذاتها، وانشقاقها على أنفسها، الأمر الذى قد يؤدى إلى فوات المهلة المؤقتة، سواء عن قصد أو غير قصد. فكما هو معلوم، فإن حركة تحرير السودان لا تزال تعانى انشقاقا بين جناحى نور المعترف به إفريقيا ودوليا، وجناح ميناوى غير المعترف به، كما أن مشكلة هذه الحركة تفاقمت أثناء المفاوضات الأخيرة، بعدما قرر ١٩ زعيما من زعمائها إقالة نور بسبب تفرده بالقرار فى عملية التفاوض وتعيين نائبه خميس عبد الله بدلا منه لحين عقد مؤتمر الحركة خلال ثلاثة أشهر. ولا شك فى أن عملية الانشقاقات هذه ساهمت فى عرقلة الجولات الست السابقة من المفاوضات، ويخشى أن تعرقل هذه الجولة أيضا.

ومن هنا، تظهر الحاجة إلى الضغط الإفريقى والدولى على المتمردين لعدم تفويت الوقت على الحكومة من أجل ضمان التدخل الدولى.

أما بالنسبة للملف الأمنى، فقد تكفل كبير وسطاء الاتحاد سالم أحمد سالم بطرح ورقة عمل لعملية تسوية هذا الملف، مستغلا الدعم الذى وفره قرار مجلس السلم فى هذا الشأن، حيث قام بتقديم اقتراح فى ١٢ مارس ٢٠٠٦ عرف باسم اتفاق تعزيز وقف إطلاق النار الإنسانى فى دارفور، ويشمل سبعة فصول تتضمن ٧٥٪ من قضايا وملفات الترتيبات الأمنية. وقد عمل المشروع على معالجة نقاط الضعف فى اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار( ٨ أبريل ٢٠٠٤). وقد أعلن سالم أن هذا المشروع نهائى ولا يقبل التعديل، وأن من يرفض توقيعه سيعتبر غير جاد فى التوصل لعملية التسوية. وقد تكون هذه اللهجة مفيدة، خاصة للمتمردين بالنظر إلى استمرار خروقاتهم للاتفاقيات الأمنية، والتى انعكست على موقفهم فى المفاوضات، حيث ظهر تلكؤهم بصورة كبيرة خلالها. وهنا، يبرز أيضا دور المجتمع الدولى فى هذا الشأن، إذ عليه توفير التمويل والدعم اللوجيستى للقوات الإفريقية خلال الفترة الانتقالية من أجل إنجاح عملية التفاوض، وكذلك التهديد بفرض عقوبات على الطرف الذى يثبت تلكؤه فيها. أما المجتمع العربى، فإن دوره الأساسى يتمثل فى توفير الدعم المالى اللازم لاستمرار القوات الدولية.

وفى النهاية، يبقى القول إن الفترة القادمة ستكون صعبة وحاسمة، فإما أن تنجح حكومة الخرطوم فى تسوية الصراع كما حدث مع الجنوبيين، أو تعطى الفرصة على طبق من فضة للتدخل الدولى الذى سيملى عليها شروطا مجحفة فى عملية التسوية. لكن فى المقابل، هل سيعمل المجتمع الدولى على إنجاح الجهود الإفريقية خلال المرحلة الانتقالية، أم سيظل على صمته حيال تلكؤ المتمردين؟ لا شك فى أنه لو حدث ذلك، فإن شبهة التواطؤ ستكون واضحة، ومن ثم فإن المواجهة ستكون صعبة فى حينها بين القوات الدولية من ناحية والشعب السودانى من ناحية أخرى.

---

### الهوامش :

١- حول هذا التقرير، انظر وكالة أنباء الشرق الأوسط، ١٢ يناير ٢٠٠٦.

وانظر النسخة العربية الكاملة للتقرير على هذا الرابط:

http://www.africa-union.org/Arabic/PSC/Report%20_Arabic.pdf

٢- حول نصوص القرار، انظر:

Peace and Security Council, 14th Meeting (Addis Ababa: psc/min/comm..xlvi10.March,2006) pp.1-6.

٣- انظر نص البيان فى موقع سودانيل على النت بتاريخ ١٠ مارس.

www.sudanil.com.index.html

# الثورة البيضاء وتراجع النفوذ الأمريكى في أمريكا اللاتينية .. المؤشرات والدلائل

رضا محمد هلال *

شهدت أمريكا اللاتينية، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٦، تزايدا فى وصول عدد من قادة أحزاب اليسار والأحزاب الثورية إلى سدة الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، فيما يطلق عليه "الثورة البيضاء" على نظم حكم سابقة، ثبت فشلها فى إرضاء الناخبين الذين آثروا انتخاب شخصيات طرحت برامج وسياسات داخلية وخارجية تتسم بالطموح الشديد فى تجاوز الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية، والتمرد على السياسات الخارجية الموالية بشكل واضح للتوجهات الأمريكية. وقد ظهرت أولى ثمار هذه الثورة فى تجميد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى وضعتها القيادات الليبرالية السابقة "برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادى "، ورفض الهيمنة الأمريكية على شئون المنطقة، والانفتاح على قوى دولية جديدة بازغة على الساحة العالمية مثل الصين. لذا، يسعى هذا التقرير لمعالجة ملامح هذه الثورة وتداعياتها على الوجود الأمريكى فى هذه المنطقة.

## أولا - ملامح الثورة البيضاء فى منطقة أمريكا اللاتينية :

يذكر علماء الاجتماع أنه من ضمن أسرار التحرر فى دول أمريكا اللاتينية أن سكان المنطقة كانوا دائما يحملون الولايات المتحدة مسئولية تخلف دولهم وهيمنتها على الأنظمة الحاكمة. وتدريجيا، وقع تغيير نفسى حقيقى، فأدرك السكان والسياسيون أن التغيير لن يتم إلا إذا غيروا ما بأنفسهم ، وقتها لم يعد العدو الذى يجب مواجهته هو الولايات المتحدة، وإنما مواجهة الفقر والتخلف والأنظمة الفاسدة وضرورة فرض انتخابات حرة نزيهة وشفافة. ونتيجة لهذا التفكير، غيرت أغلبية الأحزاب، خاصة اليسارية منها، خطابها السياسى، فلم تعد توجه انتقاداتها إلى الإمبريالية الأمريكية بقدر ما ركزت على فساد الأنظمة . ولعبت الطبقة المثقفة دورا رئيسيا فى إشاعة قيم وأطروحات التغيير الفردى قبل تحميل الخارج جميع المشاكل، وجعل واشنطن الواجهة والسبب لتبرير أى فشل.

ويمكن رصد تطور ومحددات الثورة البيضاء فى أمريكا اللاتينية فيما يلى:

(*) باحث فى العلوم السياسية والاقتصادية .

## ١- على المستوى المحلي :

أولا- القضاء علي الأنظمة الديكتاتورية وفرض انتخابات شفافة ونزيهة : وهذا المكسب تحقق ابتداء من الثمانينيات وشمل أغلبية دول المنطقة - باستثناء كوبا - التى مازالت تخضع لهيمنة الحزب الوحيد. ولا يتردد البعض فى وصف الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية بالهشة، اعتمادا على معالجة سطحية مفادها تغيير بعض الدول لرؤسائها باستمرار وعبر احتجاجات قوية، مثلما وقع في بوليفيا والإكوادور وبيرو. لكن خبراء المنطقة لديهم رأى آخر، هو أن تغيير الرؤساء - أو بالأحرى طردهم دون إتمام ولايتهم الرئاسية - يعنى أن الشعب يعاقب كل رئيس لا يلتزم بالوعود الواردة فى برنامجه الانتخابى، لاسيما وأن ثقافة تقديم الاستقالة أو إجراء انتخابات مبكرة غير متجذرة في المنطقة . فرئيس الاكوادور السابق جوتييريث انحاز إلى سياسة واشنطن الخارجية، وحاول فتح اقتصاد البلاد أمام الشركات المتعددة الجنسيات، فوجد نفسه دون كرسي الرئاسة عقب موجة عارمة من الاحتجاجات، الأمر الذى تكرر لاحقا فى بوليفيا وقبله فى الاكوادور.

ثانيا- مواجهة الليبرالية "المتوحشة والفجة": يعالج المحلل الاقتصادى ويلسو كانو - في كتاب له بعنوان "السيادة والسياسة فى أمريكا اللاتينية" صدر فى عام ٢٠٠٥ عن جامعة الباسفيك في بيرو - كيف أن الليبرالية المتوحشة خلال التسعينيات. ومع اشتداد العولمة، تسببت فى انهيار النسيج الاجتماعي فى عدد من الدول عبر خصخصة قطاعات استراتيجية مثل الطاقة فى البرازيل والأرجنتين وبيرو وكولومبيا وفنزويلا، بالإضافة إلى أن معاناة شعوب المنطقة مع الليبرالية "المتوحشة" التى أجهزت على الكثير من المكاسب الاجتماعية هى خير دليل لفهم المعارضة الشديدة لبعض الدول، وعلى رأسها البرازيل والأرجنتين، لاتفاقية التبادل التجارى الحر مع الولايات المتحدة، أو اتفاقية شاملة من هذا النوع فى القارة برمتها. وقد جددت هذه الدول فى اجتماع للقارة خلال شهر نوفمبر٢٠٠٥ رفض الاتفاقية.

ثالثا- دور السكان الأصليين : ويتجلى فى وعى السكان الأصليين المنتمين لحضارات عريقة - مثل الأزتك والإنكا - ونضالهم من أجل الحصول على حقوقهم كاملة واستعادة الثروات التى سلبت منهم بالقوة، ووضع حد للتهميش التاريخى الذى تعرضوا له منذ وصول كريستوفر كولومبس إلى هذه الأراضي. وكانت الانطلاقة مع جيش التحرير الوطنى فى المكسيك سنة ١٩٩٤ تحت قيادة القبطان ماركوس، الذى عاد هذه الأيام الى القيام بجولة استكشافية ضد التهميش، متشبثا دائما بلثامه الذى جعل منه أسطورة، لكن العدوى انتقلت من المكسيك سنة ١٩٩٤ إلى مجموع أمريكا اللاتينية بدون استثناء، بل وحتى فى أمريكا الشمالية من خلال هنود كندا فى حين أن هنود الولايات المتحدة قد تم سحقهم سياسيا واجتماعيا.

ويختلف وزن السكان الأصليين من بلد إلى آخر. فإذا كان ضعيفا نسبيا في البرازيل، ففى حالة الإكوادور وبيرو وبوليفيا، أصبح مؤثرا وتحول إلى عنصر الحسم فى القرارات السياسية الكبرى. ففى حالة بوليفيا، أصبح زعيم السكان الأصليين إيفو موراليس رئيسا للبلاد منذ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥، وهو ما يحدث لأول مرة فى تاريخ هذا البلد. ولا تستبعد استطلاعات الرأى فى بيرو أن زعيم السكان الأصليين أويانتا أومالا، وهو كولونيل متقاعد، مرشح للفوز فى الانتخابات الرئاسية فى بداية أبريل ٢٠٠٦ . لكن يبقى الأمر الخطير فى خطاب السكان الأصليين هو ترويج خطاب سياسي عنصرى، مفاده التمييز بين الإنسان الأبيض الأوروبى الذى قدم منذ قرون، والإنسان الأصلى صاحب الأرض والمشروعية. فأغلبية سكان أمريكا اللاتينية تنقسم إلى سكان أصليين والبيض القادمين من أوروبا. وتاريخيا، تولى البيض الحكم دون إشراك أصحاب الأرض الأصليين، بل مارسوا عليهم جميع أنواع القهر والتهميش والاستغلال.

رابعا- وصول تنظيمات يسارية إلى الحكم : يبقى هذا العامل من أبرز معالم التغيير فى منطقة أمريكا اللاتينية. ففى الوقت الراهن، توجد فى مجموع أمريكا اللاتينية حكومتان يمينيتان فقط، فى دولتى كولومبيا وباراجواى، في حين أن الدول الكبرى مثل : فنزويلا والبرازيل والأرجنتين وتشيلى وأوروجواى وبوليفيا تحكمها أنظمة يسارية. ووصل اليسار إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع، وليس من خلال السلاح أو فيما أطلق عليه "الثورة الحمراء" كما كان يهدف إلى ذلك فى الستينيات والسبعينيات. ومع وصوله، وصل ممثلو الطبقات الشعبية إلى سدة الرئاسة، فبعض رؤساء الدول مثل هوجو شافيز فى فنزويلا، ولولا دى سيلفا فى البرازيل، وإيفو موراليس فى بوليفيا ينتمون إلى الطبقات المهمشة، وهذا ما يفسر مثلا تصويت ثلثى الشعب الفقير فى فنزويلا لصالح شافيز ونجاحه فى ست انتخابات بلدية وتشريعية وتعديل الدستور والاستفتاء علي الرئاسة، الأمر الذي لم يحدث أبدا فى تاريخ القارة الأمريكية.. أو فوز إيفو موراليس بأغلبية مطلقة فى بوليفيا فى الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية، وهو الأمر الذى يحدث نادرا، خاصة فى حال وجود أكثر من عشرة مرشحين آخرين .

ووعى اليسار أن دوره التاريخى لن يتحقق عبر ديكتاتورية البروليتاريا، بل عبر الفوز بأصوات الطبقات الفقيرة والمهمشة ، وتبنى سياسات اجتماعية تستوعب مطالب هذه الطبقات، والتقرب إلى السكان الأصليين وتبنى أطروحاتهم وأهدافهم والدفاع عن حقوقهم والتنسيق معهم، ليقدم هذا اليسار نموذجا قابلا للتقليد فى مناطق أخرى، لأنه اعتمد على الاستفادة من الواقع والتكيف معه.

## ٢- على المستوى الإقليمى :

تسعى أغلبية دول المنطقة إلى تحقيق هدفين رئيسيين، الأول تحقيق نوع من التكامل فى أفق الاندماج، والثانى تبنى سياسة خارجية موحدة تعطى لأمريكا اللاتينية وزنا على المستوى الدولى.

وحول الهدف الأول ، بدأت مسلسلات الاندماج منذ الستينيات، لكن تغييب الشعوب عن المشاركة فيها وتوالى الانقلابات العسكرية حالا دون تحقيق نتائج تذكر. وتوجد فى المنطقة عدد من التجمعات، غير أن الذى بدأ يتقوى هو التجمع

الإقليمى "ميركوسور" ويعنى سوق الجنوب، مكونا من البرازيل والأرجنتين وباراجواى وأوروجواى، وانضمت إليه فنزويلا فى بداية ديسمبر الماضى. وتلعب فنزويلا دورا رئيسيا فى تنشيط التعاون بين دول جنوب القارة من خلال تزويدها لمختلف الدول بالبترول، وبأسعار مقبولة ومنخفضة عن السوق الدولية، بل وصل الأمر برئيسها هوجو شافيز إلى شراء جزء من ديون الأرجنتين من صندوق النقد الدولى لتقليل الضغط عليها. ويعتقد المراقبون أن مسيرة التكامل والاندماج – وآخرها إنشاء برلمان لدول المنطقة – ستؤدى حتما إلى تجمع شبيه بالاتحاد الأوروبى فى المدى المتوسط.

ويبقى الهدف الرئيسى لدول أمريكا الجنوبية هو تحقيق نوع من التكامل فى السياسة الخارجية، وتم تنفيذ عدة خطوات فى هذا المجال، منها أن دول المنطقة أصبحت تفضل نسج علاقات مع قوى وتجمعات إقليمية أكثر من البقاء فقط تحت عباءة واشنطن. ولهذا، فإن التنسيق قوى مع الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين. ويبدو أن هذا المسعى كان محل متابعة الصحف العالمية، ومنها(١) جريدة نيويورك تايمز التى أشارت – فى عددها بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٠٦ – إلى أن واشنطن اهتمت كثيرا بالشرق الأوسط والعراق، وتناست "حديقتها الخلفية" أمريكا اللاتينية التي فقدتها. وحاولت أمريكا اللاتينية تنسيق المواقف مع العالم العربى – خلال القمة التى احتضنتها البرازيل فى مايو ٢٠٠٥ – لكن الزعماء العرب كانوا دون مستوى الرد والطموحات، لأن الأغلبية منهم ما زالوا تحت العباءة الأمريكية.

ويبقى هوجو شافيز الوجه البارز المعبر عن سياسة خارجية مستقلة لأمريكا اللاتينية، وهو السياسى الذى وصف الرئيس جورج بوش – فى أكثر من مناسبة – بأنه راعى الإرهاب فى العالم بخرقه قرارات الأمم المتحدة وغزوه العراق.

**ثانيا – السياسة الأمريكية تجاه الثورة البيضاء فى أمريكا اللاتينية :**

أنفقت الولايات المتحدة شطرا كبيرا من الزمن فى مقاومة المد الوطنى والثورى فى أمريكا اللاتينية، أخذ منها سنوات الستينيات والسبعينيات وبعض الثمانينيات، ونبهتها الثورة الكوبية إلى سخف الاستهانة بقدرات المجموعات المسلحة فى القارة على قلة أعدادها، فالمقاتلون المعدودون، الذين قادهم فيديل كاسترو فى سلسلة جبال السييرا مايسترا، سرعان ما تحولوا إلى جيش كبير منظم زحف على هافانا وسيطر على السلطة. وفكرة الثورة الشاملة، التى أطلقها ارنستو تشى جيفارا فى القارة بعد نجاح الثورة الكوبية، لم تلبث أن ترددت أصداؤها فى كل مكان، فالتقطتها حركات أخرى فى بوليفيا وبيرو والأرجنتين والبرازيل وشيلى.. وغيرها. فى هذه الأثناء انتبهت الإدارات الأمريكية إلى تصاعد مشاعر العداء لها فى أوساط مجتمعات القارة واحتمال صيرورة تلك المشاعر لقابلية نفسية لاستبطان فكرة الثورة والانخراط فى مؤسساتها السياسية والقتالية.

فبعد نيف وعقدين من سقوط كوبا فى أيدى الثوار اليساريين، ستسقط نيكاراجوا فى أيدى ثوار "الجبهة الساندينية". ومع أن التحالف السانديني تألف من طيف واسع من القوى الاجتماعية والسياسية (بما فيها الكنيسة، خاصة قوى "اللاهوت التحررى")، إلا أن القيادة عادت إلى اليساريين فى المطاف الأخير، وهم أشد أعدائها. وكما ردت الإدارة الأمريكية على ثورة كوبا ونظام كاسترو بالحصار الاقتصادى الخانق وبتشجيع قوى الثورة المضادة، فقد ردت كذلك على الثورة الساندينية ونظام دانييل أورتيجا بدعم قوى الثورة المضادة ممثلة فى "الكونتراس".

وعلى الرغم من أن أمريكا اللاتينية لم تشهد من الثورات المسلحة الناجحة إلا ثورتين "كوبا ونيكاراجوا"، إلا أن سيل الثورات ما توقف فيها طيلة ربع قرن. ومما أسهم فى اشتدادها وتوسعها وكونها الشكل الوحيد للتغيير السياسى، امتناع الخيار الديمقراطى على مجتمعات أمريكا الوسطى والجنوبية بسبب سلطة الفاشيات العسكرية المدعومة من الاستخبارات الأمريكية، وجنوح تلك الفاشيات – المعزولة والفاقدة لأية شرعية داخلية – إلى ممارسة قمع دموى جماعى، ما كان يمكن الرد عليه سوى بنظيره – العنف المسلح – فقد نجحت قيادات الحركة الثورية في القارة في توظيف رمزية أبطال النضال الوطني والثوري "زاباتا، وساندينو، وجيفارا" فى "تجييش واستثمار" مشاعر شعوبها وربط حركتها بمقدماتها الداخلية القومية، ردا على ادعاءات أمريكا بأنها حركات مدعومة من مخططات خارجية، سوفيتية أو صينية.

ولم يكن صحيحا أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة – منذ إدارة ايزنهاور حتى إدارة ريجان – لم تقف سوى ضد الحركات الثورية المسلحة فقط ، وأنها كانت تستطيع التفاهم مع معارضات سياسية مدنية، فالتجربة تقيم الدليل على أن واشنطن وقفت موقف دعم استراتيجيا لحلفائها من الفاشيين العسكريين ضد أية حركات تهدد سلطانهم الدموى، وضد أي شكل من التغيير السياسى، حتى وإن أتى بالوسائل الديمقراطية السلمية، وأعادتهم إلى السلطة – حين خرجوا منها بأصوات الشعب – بهندسة انقلابات عسكرية وتمويلها وحمايتها.

المثال المرجعى ما جرى فى شيلى حينما نجحت القوى الديمقراطية واليسارية المتحالفة فى الوصول إلى السلطة عبر الاقتراع عام ١٩٧٠، لتشكل حكومة "الوحدة الشعبية" بزعامة الرئيس سالفادور الليندى. لكن الشركات الاحتكارية الأمريكية، خاصة فى قطاع التعدين، مولت، تحت وطأة الخوف على مصالحها واحتكاراتها من التأميم، عملية انقلاب فاشى رجعي على النظام الجديد، قاده – بدعم صريح مكشوف من المخابرات المركزية الأمريكية – الجنرال الفاشي بينوشيه، انتهى إلى الإطاحة بحكومة الوحدة الشعبية وتصفية رئيسها الليندى فى عام ١٩٧٣، وإطلاق شلالات من الدماء في معسكرات الاحتجاز الجماعي كالملاعب وفي الساحات العامة لسانتياجو.

ويمكن إجمال الأسباب التى أدت إلى تراجع النفوذ الأمريكى فى أمريكا اللاتينية في النقاط التالية:

– التجاهل الأمريكى لمشاكل القارة، حتى إن الرئيس بوش

- أثناء مشاركته فى المنتدى السياسى للأمريكيتين، الذى عقد فى واشنطن فى أوائل يونيو الماضى - قد بدا متعجلا بصورة لافتة للنظر أثناء إلقاء كلمته أمام المنتدى، التى لم تستغرق سوى ١٣ دقيقة، وكأن لسان حاله يقول : ليس لدى وقت لأمريكا اللاتينية.

- اتهام واشنطن بالمساهمة في تعميق أزمات القارة، حيث واصلت إدارة الرئيس بوش خلال عام ٢٠٠٥ تدخلها السياسى والعسكرى فى الصراع الدائر فى كولومبيا بين الحكومة والمتمردين اليساريين، كذلك أيدت كولومبيا فى نزاعها مع فنزويلا بسبب قيام السلطات الكولومبية باختطاف معارض كولومبى من قلب العاصمة الفنزويلية في شهر يناير الماضى. وأثناء انعقاد قمة مارديل بلاتا بالأرجنتين، واجه الرئيس بوش انتقادات لاذعة من الرئيس الأرجنتينى نيسترو كيرنشر، والرئيس الفنزويلى هوجو شافيز فى كلمات بثت على الهواء، اعتبرا فيها أن سياسات واشنطن هى المسئولة عن أمراض المنطقة.

- خروج دول أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة من دائرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور ملامح الشيخوخة على نظام كاسترو فى كوبا، وفى ظل انشغالها بالحرب على الإرهاب منذ هجمات الحادى عشر من سبتمبر، وقضايا الشرق الأوسط، وشرق آسيا، والعلاقات الاقتصادية التنافسية مع الصين.

- التشدد وازدياد التوتر بين واشنطن والرئيس الفنزويلي هوجو شافيز، وتأييد إدارة بوش لمشروع قرار مقدم إلى الكونجرس لبناء جدار فصل على طول الحدود الأمريكية - المكسيكية، يبلغ طوله ٧٠٠ ميل لمواجهة الهجرة غير الشرعية مما أثار حفيظة المكسيك.

لذا، يتفق معظم المراقبين على أن عام ٢٠٠٥ هو عام خسارة الولايات المتحدة لنفوذها التقليدى فى أمريكا اللاتينية. فقد طرح بيتر هاكيم فى دورية Foreign Affairs فى نهاية عام ٢٠٠٥ السؤال التالى : هل تخسر واشنطن أمريكا اللاتينية؟ وكتب أندريس أوبنهايمر فى ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٥ فى صحيفة "ميامي هيرالد" أن المؤرخين عندما يرجعون في المستقبل ليصفوا عام ٢٠٠٥، فإنهم سيعتبرونه العام الذى فقدت فيه الولايات المتحدة نفوذها فى أمريكا اللاتينية.

- تعاون أصدقاء لأمريكا مع أنظمة اليسار الجديدة ودعمها بالسلاح، حيث أعربت الولايات المتحدة عن قلقها من القمة التى عقدت في مارس الماضي بين رئيس الحكومة الإسبانية لويس ثاباتيرو وقادة دول البرازيل وفنزويلا وكولومبيا، والتى كان من نتائجها بيع إسبانيا أسلحة لفنزويلا بقيمة ٣,١ مليار دولار، رغم كون إسبانيا حليفا قريبا من واشنطن.

- تغلغل الزحف الصينى فى أمريكا اللاتينية أثناء انشغال الولايات المتحدة بالحرب على الإرهاب واحتلال العراق، وما جسدته الزيارات المتتالية التى قام بها عدد من المسئولين الصينيين، وفى مقدمتهم الرئيس الصينى "هو جنتاو" الذى زار خلال الفترة ما بين ٢٣ يناير و٣ فبراير ٢٠٠٥ كلا من المكسيك وبيرو وفنزويلا و ترينيداد وتوباجو، وجامايكا، وذلك تلبية لدعوة من حكومات هذه الدول، وتأسيس "منتدى التعاون الاقتصادي والتجارى بين الصين ودول البحر الكاريبى" الذى يبحث فى شتى مجالات التعاون بين الطرفين، ويعقد مرة كل ثلاث أو أربع سنوات بالتناوب بين دول البحر الكاريبى والصين. وقد تضاعف حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وقارة أمريكا اللاتينية كلها ست مرات خلال السنوات العشر الأخيرة، فقد بلغ إجمالى الحجم التجارى بين الصين ودول أمريكا اللاتينية ٣٦,٤ مليار دولار أمريكي من يناير حتى نوفمبر ٢٠٠٤، أى بزيادة ٥٠٪ بالمقارنة بالفترة نفسها فى عام ٢٠٠٣ . غير أن معدل نمو التجارة الخارجية الكلية للصين خلال هذه الفترة هو ٣٦٪، وبعبارة أخرى إن نمو التجارة الثنائية بين الصين ودول أمريكا اللاتينية قد فاق نمو التجارة الخارجية الكلية للصين، وأصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجارى لدول أمريكا اللاتينية. ومن ناحية أخرى، تبذل الصين جهودا حثيثة لمد جسور سياسية واستراتيجية مع الأنظمة الجديدة المعادية لواشنطن لتكسب بكين أرضا جديدة تقاوم من خلالها النفوذ الأمريكي.

ويمكن القول إن أهم الإخفاقات الأمريكية فى القارة اللاتينية تمثلت فى :

- فشل المحاولات الأمريكية فى إقناع دول القمة الرابعة لدول الأمريكيتين الأربع والثلاثين - التى عقدت فى مار ديل بلاتا بالأرجنتين في أوائل شهر نوفمبر الماضى - بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة، التي واجهت معارضة شديدة من جانب عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية، دون أن يحاول بوش انتهاج دبلوماسية التهدئة والتفاهم، حيث رأت هذه الدول أن إقامة مثل هذه المنطقة ستؤدى إلى إلحاق أضرار بالغة باقتصادات بلدانهم، خاصة في ظل وضع الولايات المتحدة عقبات أمام دخول المنتجات الزراعية من أمريكا اللاتينية إلى أسواقها. ووصف شافيز، على طريقته الخطابية، أن الاقتراح الأمريكى قد ولد ميتا، ويجب أن يدفن فى مار ديل بلاتا. هذا، وتضع واشنطن مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية والجنوبية على قمة أولوياتها، وقد حاولت أكثر من مرة إقناع دول أمريكا بتوقيع الاتفاقية منذ أول قمة للأمريكيتين فى ميامى عام ١٩٩٤ .

- هذا فضلا عن فشل إدارة بوش فى التأثير فى مجريات الأحداث فى بوليفيا وترجيح كفة رجلها هناك، وقد عمقت نتائج انتخابات الرئاسة فى بوليفيا من جراح الدبلوماسية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، حيث فاز إيفو موراليس برئاسة بوليفيا بعد تغلبه على منافسه توتو كيراجو، مرشح السفارة الأمريكية، بفارق كبير ومن الجولة الأولى للانتخابات لتصبح بوليفيا الدولة السابعة فى أمريكا اللاتينية التى تحكمها حكومات يسارية، وهو ما تكرر مع باشليه فى تشيلى أيضا.

### ثالثا - تحديات الثورة البيضاء فى أمريكا اللاتينية:

تواجه قيادات الثورة البيضاء فى أمريكا اللاتينية عدة

تحديات اقتصادية واجتماعية داخلية، تقف حجر عثرة أمام استمرار الرضا الشعبى والجماهيرى عنهم، تتمثل فى:

١- كيفية تطبيق برامجهم السياسية والاقتصادية الثورية ذات التوجهات اليسارية فى ظل وجود تحفظ وعدم رضا الإدارة الأمريكية عن سياسات هذه القيادات، ناهيك عن ضخامة التركة التى خلفتها النظم السياسية السابقة من تفش للفساد والفقر وتدنى مستوى الخدمات، وضعف البنى التحتية لاقتصادات المنطقة.

٢- الحاجة إلى تقليص الفقر لتعزيز معدلات النمو، حيث أشار تقرير للبنك الدولى - صدر فى فبراير ٢٠٠٦ - بعنوان " تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو: بين حلقة حميدة وأخرى مفرغة" - إلى أنه على بلدان أمريكا اللاتينية زيادة جهودها فى مكافحة الفقر بقوة إذا ما كانت تريد رفع معدلات نموها والمنافسة مع الصين والبلدان الآسيوية الأخرى ذات الاقتصادات النشيطة.

وأكد التقرير أن الأداء الاقتصادى لمنطقة أمريكا اللاتينية فى العقود الأخيرة كان مخيبا للآمال، حيث إنها مازالت متأخرة عن البلدان الأخرى ذات الاقتصادات النشيطة، وأنه من بين الأمور الأخرى، يعتبر الفقر عائقا أمام تحقيق النمو في هذه المنطقة. ويذكر أن نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى أمريكا اللاتينية قد انخفض بنسبة ٠,٧ فى المائة خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وشهد ارتفاعا نسبته ١,٥ فى المائة سنويا خلال عقد التسعينيات، إلا أن معدلات الفقر لم يطرأ عليها أى تغير يذكر، حيث يعيش شخص واحد تقريبا من بين كل أربعة أشخاص على أقل من دولارين اثنين فى اليوم الواحد.

وينظر هذا التقرير إلى كيفية تأثير الفقر فى معدلات النمو، وخلص إلى أن من شأن تخفيض مستويات الفقر بنسبة ١٠ ٪، مع تساوى العوامل الأخرى، أن يؤدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة واحد في المائة، والعكس صحيح.

ويشير التقرير إلى أن الفقراء، الذين يفتقرون بصفة عامة إلى القدرة على الحصول على الائتمانات والتأمين، لا يستطيعون ممارسة الكثير من الأنشطة المدرة للربح، وهي أنشطة تذكي معدلات الاستثمار والنمو وتدفعها قدما للأمام، إضافة إلى أن المناطق الفقيرة تفتقر إلى البنية الأساسية. وعليه، فإنها تخفق في اجتذاب الاستثمارات.

وتقترح هذه الدراسة إدراج بعض الأولويات في أية استراتيجية من استراتيجيات تخفيض الفقر والمساندة للنمو، وتشمل ضرورة تحسين نوعية التعليم وتوسيع نطاق الفرص أمام التلاميذ لبلوغ مرحلتى التعليم الثانوى والجامعي، وتعزيز الاستثمار فى البنية الأساسية، وتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمانات والخدمات المالية، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى، وتنفيذ سياسات اجتماعية فعالة.

٣- ضرورة تعزيز الإنفاق على البنية الأساسية : إذ تحتاج بلدان أمريكا اللاتينية إلى تعزيز إنفاقها بشكل كبير على مشروعات البنية الأساسية، حتى لا تتأخر هذه المنطقة عن بلدان مثل الصين، والبلدان الآسيوية الأخرى ذات الاقتصادات النشيطة. وجاءت هذه النتيجة ضمن النتائج المحورية التى تضمنها تقرير، صدر عن البنك الدولى فى أغسطس ٢٠٠٥ بعنوان "البنية الأساسية في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى: التطورات الأخيرة والتحديات الرئيسية".

ويذكر هذا التقرير أن الشركات فى أمريكا اللاتينية تفقد قدرتها على المنافسة بسبب ضعف بنيتها الأساسية، فى ظل الأداء "الباهت" الذى ألقى بتبعات وخيمة على قدرة هذه المنطقة على النمو، وإيجاد فرص العمل، وتخفيف حدة الفقر. وأكد التقرير أن أمريكا اللاتينية تخلفت حاليا وراء بلدان مثل الصين وكوريا، ويعزى ذلك جزئيا إلى نقص الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية. فعندما لا تكون خدمات البنية الأساسية على المستوى الجيد المطلوب، فإن الفقراء يكونون هم أكثر المتضررين.

وذكر التقرير أن حكومات بلدان منطقة أمريكا اللاتينية قد خفضت إنفاقها على مشروعات البنية الأساسية بصورة هائلة فى تسعينيات القرن الماضى، مدفوعة إلى حد كبير بالحاجة إلى التقشف المالي، فقد كان من الأسهل للغاية تخفيض الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية، بدلا من النفقات الأخرى المتمثلة في الرواتب والمعاشات التقاعدية. وكان يعتقد أن القطاع الخاص سيعوض هذا العجز إلا أن النتائج أتت مخالفة تماما للتوقعات المرجوة.

وقد أشارت بيانات البنك الدولى إلى انخفاض حجم الاستثمار الكلى فى مشروعات البنية الأساسية - لكل من القطاعين العام والخاص - من حوالي ٣,٧ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٥ إلى حوالى ٢,٢ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى عام ١٩٩٦ . وضاعف من هذه المشكلة أن استثمارات القطاع الخاص لم تستطع تعويض الانهيار فى إنفاق القطاع العام على مشروعات البنية الأساسية. ومن هنا، يتمثل الدرس الرئيسى المستفاد فى أن لكل من القطاعين الخاص والعام دورا محوريا ينبغي لعبه. وما لم يشترك القطاعان العام والخاص معا، فإن بلدان منطقة أمريكا اللاتينية سوف تستمر في التقهقر إلى الوراء.

ويلاحظ أن الرأى العام فى هذه المنطقة قد انقلب ضد استثمارات القطاع الخاص إلى الحد الذى أصبح يشكل "عائقا خطيرا" فى معظم البلدان. لذا، فإن استعادة كسب الرأى العام قد تعتبر من أكثر التحديات صعوبة وإلحاحا أمام مشاركة القطاع الخاص في هذه المنطقة حاليا.

وأخيرا، يدعو التقرير حكومات بلدان المنطقة إلى زيادة الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية، بحيث يصل إلى ٤ أو ٦٪ من إجمالى الناتج المحلى سنويا، حتى يتسنى للبنية الأساسية في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية أن تلحق بركب البلدان التي كانت في يوم من الأيام تلهث خلفها، مثل كوريا والصين، أو على الأقل تجاريها. غير أن المعضلة أمام قيادات الثورة البيضاء أن مثل هذا التمويل لا يمكن أن يتأتى من القطاع العام فقط. لذا، تحتاج الحكومات إلى تعزيز مواردها بشكل أفضل لتتمكن من استقطاب تمويل واستثمارات القطاع

الخاص الذى سيتطلب أطر عمل أكثر قوة من النواحى القانونية والتنظيمية والمؤسسية، ومزيدا من الشفافية فى هياكل التمويل التعاقدية والمبتكرة، حتى تقل جوانب المخاطرة فى المشروعات، وتتحسن عائدات المستثمرين.

لذا، يراهن العديد من المراقبين على أن التحديات الاقتصادية والتنموية السابقة ستفرض على قيادات هذه الثورة تخفيف لهجة العداء للولايات المتحدة التى تتمتع بقدرة فائقة على استخدام المنظمات الدولية المعنية بالتنمية فى تنفيذ سياساتها الخارجية مع عدد من الدول. وبالطبع، ستكون منطقة أمريكا اللاتينية إحدى أهم المناطق التى ستلجأ الولايات المتحدة لاستخدام البرامج التمويلية لهذه المنظمات فى تهذيب سلوك القيادات الثورية الجديدة فى تعاملها مع دولة كبرى بثقل الولايات المتحدة.

**المصادر :**


١- رضا محمد هلال، الدولة والديمقراطية فى أمريكا اللاتينية، مجلة الديموقراطية، العدد (٣)، صيف ٢٠٠١ ص ص ١٨٧ - ٢١٠ .

2 - Harold trensksnis، What is Really New about Venezuela's Bolivarian Foreign Policy? Strategic View ،vol.19. no. 2, Feb. 2006, pp. 32-49

٣- فارجوس للوزا ، أمريكا اللاتينية .. أى نموذج للإصلاح؟، ترجمة شيرين حامد فهمى، موقع إسلام أون لاين على شبكة الانترنت: www.islamonline.net /2006/3/03

٤- أشرف البربرى، دول أمريكا اللاتينية تشق عصا الطاعة على واشنطن .. تمرد فى الفناء الخلفى لأمريكا، موقع جريدة الجزيرة السعودية على الانترنت:

www.al-jazirah.com.sa/magazine/21022006/almlfsais - 3/01/.2006

٥- حسين مجدوبى، أمريكا اللاتينية وانفلاتها من هيمنة واشنطن، جريدة القدس العربى، أغسطس ٢٠٠٥ .

٦ عبد الإله بلقزيز، حصاد واشنطن في أمريكا اللاتينية،١٣ يناير ٢٠٠٦ ، موقع حركة كفاية على الإنترنت : www.harakamasria.org/node/4511 - 01/13/.2006

٧- سمير سعيد، رياح الاشتراكية تهب على القارة اللاتينية، http://www.mafhoum.com/press5/ atlas.29htm

٨- لمزيد من المعلومات حول التعاون الصينى مع أمريكا اللاتينية، يمكن الرجوع إلى الموقع التالى على شبكة الإنترنت : www.chinaembassy.org.eg/ara/fyrth/t.179648htm 2006/30/11

٩- لمزيد من المعلومات حول ظاهرة الفقر وعدم المساواة فى أمريكا اللاتينية، يمكن الرجوع إلى موقع منظمة الأغذية والزراعة العالمية على الإنترنت : http://www.fao.org/newsroom/ar/news/41107/2004/index.html

١٠- تم الرجوع إلى التقارير والدراسات التى أصدرها البنك الدولى بشأن الفقر وضعف البنية الأساسية فى أمريكا اللاتينية من خلال موقع البنك على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/2006/3/8

# بوش وقضية التنصت.. الأبعاد والتداعيات

■ عصام عبد الشافى *

**فى الرابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠١، وبعد أسابيع قليلة من أحداث سبتمبر ٢٠٠١، التى شهدتها الولايات المتحدة، تبنى مجلس النواب الأمريكى قانون "مكافحة الإرهاب"، الذى يسهل التنصت على المكالمات الهاتفية، ومراقبة نشاطات شبكات الإنترنت للأشخاص المشبوهين بالإرهاب، ويضع بتصرف السلطات وسائل جديدة تمكنها من ملاحقة، ووقف تدفق الأموال للإرهابيين. وفى (٢٥ أكتوبر ٢٠٠١)، وافق مجلس الشيوخ على القانون بأغلبية ساحقة بنسبة ٩٨ صوتا مقابل صوت واحد، هو صوت السيناتور الديموقراطى "روس فينجولد"، عن ولاية ويسكنسون، والذى قال: "إن هذا القانون يهدد الحريات العامة أكثر مما يواجه الإرهاب".**

ووقع الرئيس "بوش" التشريع فى (٢٥ أكتوبر٢٠٠١) قائلا: "إن هذا التشريع جوهرى، ليس فقط لمتابعة ومعاقبة الإرهابيين، وإنما أيضا لتجنب وقوع فظاعات جديدة"، واعتبر بوش أنه بتوقيع هذا القانون "يقطع خطوة مهمة لدحر الإرهاب مع المحافظة على الحقوق الدستورية لكل الأمريكيين"، مؤكدا "أن القانون يسمح للسلطات بتحديد هوية وعدد الإرهابيين، ومنعهم من العمل، ومعاقبتهم قبل أن يوجهوا ضرباتهم"(١).

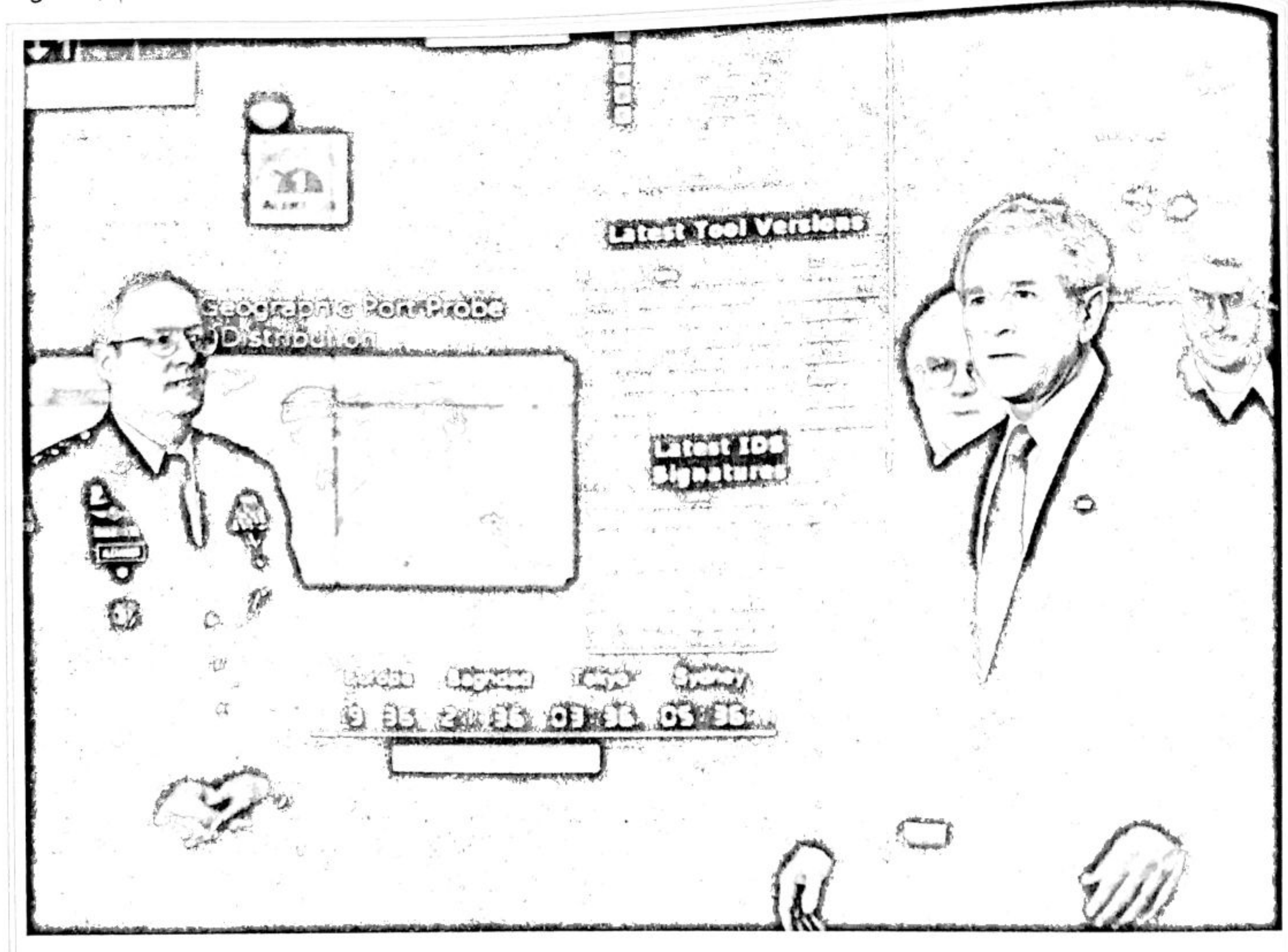
وفى أوائل يونيو ٢٠٠٢، أعلنت وزارة العدل الأمريكية عن تطبيق نظام يرمى إلى مراقبة ٣٥ مليون أجنبى يزورون الولايات المتحدة سنويا للتأكد من أنهم لا يشكلون خطرا على الأمن القومى، وتضمن نظام المراقبة التقاط صور فوتوغرافية للزوار الأجانب، وأخذ بصمات الأصابع الخاصة بهم على الحدود، ومراقبة الأجانب الذين يقيمون فى الولايات المتحدة لمدة تزيد على ٣٠ يوما بشكل منتظم، وأخيرا التشديد على أجهزة الهجرة لإبعاد الأجانب الذين يتخطون فترة الإقامة المحددة فى تأشيرة الدخول، وانتقدت بعض منظمات حقوق الإنسان آنذاك الإجراءات التى تتخذها الإدارة الأمريكية، مؤكدة أن تلك الإجراءات ستعمل على انتهاك خصوصيات الشعب الأمريكى، وتقييد حرياته(٢).

وفى نوفمبر ٢٠٠٢، منحت محكمة استئناف فيدرالية، وزارة العدل الأمريكية حق اللجوء إلى عمليات تنصت وإجراءات مراقبة أخرى لتعقب "الإرهابيين" فى الولايات المتحدة، ناقضة بذلك قرارا سابقا للقضاء، رفض السماح لمكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى (FBI) بالقيام بعمليات تنصت.

ورحب وزير العدل بقرار محكمة الاستئناف، قائلا: "هذا القرار يحدث ثورة فى قدرتنا على التحقيق فى الأعمال الإرهابية وتوجيه التهم إلى الإرهابيين"، موضحا أن وزارة العدل تضع نظاما معلوماتيا يسمح لعناصرها بتوجيه طلبات فورية ومباشرة إلى مقر (FBI) ووزارة العدل فى واشنطن للحصول على إذن بالتنصت(٣).

واستندت الإدارة الأمريكية على هذين الإجراءين (التشريع، وحكم المحكمة)، لتطبق برنامجا للتجسس على المواطنين الأمريكيين، دون أن يكشف عن ممارساتها فى هذا الإطار، حيث

(*) باحث دكتوراه فى العلوم السياسية، متخصص فى الدراسات الأمريكية، جامعة القاهرة.




ضغطت إدارة بوش على وكالات الاستخبارات، وعلى مكتب التحقيقات للتحرك لمنع أية مؤامرات، يمكن أن تتعرض لها البلاد، وبدأت وكالة الأمن القومى فى مراقبة الرسائل الإلكترونية الدولية والمكالمات الهاتفية داخل البلاد لأشخاص يرتبطون، حتى بطريقة غير مباشرة، بشخصيات مشتبه فى علاقتها بتنظيم "القاعدة".

وطبقا للأمر الرئاسى، أجرت الوكالة عمليات التنصت الداخلية، وبدأت فى إرسال مجموعات من أرقام الهواتف والعناوين الإلكترونية والأسماء إلى مكتب التحقيقات الفيدرالى بحثا عن الإرهابيين، وتحولت المجموعات إلى ما يشبه الطوفان، الذى يتطلب المئات من العملاء لفحص آلاف الأدلة كل شهر، إلا أن معظم هذه المعلومات وصلت إلى طريق مسدود(٤).

واستمر الأمر يسير فى إطار من السرية، حتى جاءت صحيفة "نيويورك تايمز" فى عددها الصادر فى (١٦ ديسمبر ٢٠٠٥) لتكشف عن أن الرئيس الأمريكى جورج بوش سمح لوكالة الأمن الوطنى، منذ عام ٢٠٠٢، بالتجسس على آلاف المواطنين الأمريكيين والأجانب المقيمين فى الولايات المتحدة دون ترخيص قضائى، وأن وكالة الأمن الوطنى تنصتت على اتصالات هاتفية وإلكترونية لمئات وربما آلاف الأشخاص داخل البلاد، وأوضحت الصحيفة أنها لم تسرب هذا الخبر منذ سنة بطلب من البيت الأبيض الذى اعتبر أن "الإرهابيين قد يستفيدون منه بما قد يصعب من مهمة مكافحة الإرهاب"(٥).

ومنذ هذا التاريخ، أصبحت قضية التنصت إحدى القضايا المهمة إثارة للجدل داخل المجتمع الأمريكى، أمام تعدد أبعادها، وتشابك التداعيات التى يمكن أن تنجم عنها. وفى إطار تناول هذه القضية، يمكن التمييز بين مستويين، وذلك على النحو التالى:

**المستوى الأول - أبعاد القضية :**

تتعدد الأبعاد التى أثارها الكشف عن برنامج التنصت الذى تبنته إدارة الرئيس بوش، ومن أهم هذه الأبعاد:

**١- الأبعاد القانونية :**

فى تقريرها الكاشف عن البرنامج، ذكرت "نيويورك تايمز" أن

وكـالة الأمن القـومى طلبت التنصت على مليـارات المكالمات الهـاتفيـة فى مـخـتلف أنحـاء العـالم. ومع أن الوكالة منعت من القيـام بعمليات تجسس داخل البلاد، إلا أنه كان بإمكانها الحصول على مذكرات قـانونيـة تسمح لها بذلك من محكمـة خاصـة، يطلق عليـها "محكمـة قانون الاستطلاع المعلومـاتى الخارجى"، وقد أنشئت المحكمة بصورة خاصة من أجل إصدار مذكرات تسمح بتعقب المكالمات المحلية والتنصت عليها.

وقد أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية قـاعدة بيانات سرية تحـتوى على معلومات عن تهديدات محـتملة بالنسبـة للأمن القومى والقوات المسلحة الأمريكية، تضمنت، عن طريق الخطأ، بيانات عن مواطنين وجماعات أمريكية شكلوا خطرا على الأمن القومى، وأجرت الوزارة تحقيقا بشأن ما إذا كانت الضوابط المنظمة لبرنامج سرى لجمع المعلومات الاستخبارية وتخزينها قد انتهكت أم لا، وأبلغت الكونجرس بخصوص المشكلات التى اعترضت قـاعدة البيانات السرية، وقامت البنتاجون بجمع معلومات استخبارية، وأخرى متعلقة بتطبيق القوانين الأمريكية، بشأن أخطار داخلية محتملة وتخزينها فى قاعدة بيانات، تعرف باسم "الخطر والمراقبة المحلية"(٦).

وهو ما اعتبره البعض غير قانونى وغير دستورى، حيث يتناقض مع نص التعديل الدستورى الرابع الخاص بمذكرات التفتيش والاعتقال، والذى ينص على أنه "لا يجوز المساس بحق النـاس فى أن يكونوا آمنين فى أشـخـاصـهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أى تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجـوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا فى حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، بحيث تبين هذه المذكرة بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها"(٧).

كـمـا يدفع البـعض قـانونيـا بأنه فى عـام ١٩٧٨، صـدق الكونجرس على قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، الذى بمقتضـاه تشكل محكمة خاصة تصدر أوامر قانونية تسمح بمراقبة أمريكيين، كما يسمح للحكومة بالحصول على التصريح بعد ٧٢ ساعة من حصول الواقعة. ولو كان ما يقوله بوش حول مراقبة أشخاص معروفين بارتباطاتهم مع إرهابيين صحيحا، لما كانت لديه مشكلة فى الحصول على تلك التصاريح(٨).

ومقابل هذه الدفوع من جانب المعارضين للبرنامج، رفعت وزارة العدل الأمريكية وثيقة إلى الكونجرس، تتناول فيها التبريرات القانونية للبرنامج، حيث أكدت فيها أن الرئيس يتمتع بصلاحيات قانونية لإصدار أمر بالمراقبة دون إذن من المحكمة بموجب الصلاحيات المخولة له فى وقت الحرب، مثل النزاع الحالى ضد تنظيم القاعدة وحلفائه، وأشارت إلى أنه فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠١، أذن الكونجرس للرئيس باستخدام القوة اللازمة ضد "أعداء البلاد".

وقالت الوثيقة إن صلاحيات الرئيس واسعة، وتشمل التنصت على المكالمات الدولية والرسائل الإلكترونية التى يتلقاها "الأعداء" أو يرسلونها من الولايات المتحدة، وأوضحت أن تلك السلطات التى يمنحها الكونجرس للرئيس تلغى قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية لعام ١٩٧٨ الذى ينص على وجوب الحصول على تصاريح قبل القيام بعمليات تنصت داخلية، خاصة أن الولايات المتحدة لا تزال تحت "تهديد إرهابى"(٩).

## ٢- الأبعاد السياسية :

شكلت قضية برنامج التنصت حلقة من حلقات الصراع السياسى الداخلى بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى، حيث استغلها الديمقراطيون لتضييق الخناق على إدارة بوش الجمهورية، ومحاولة اكتساب أرضية شعبية تساعدهم فى الانتخابات التشريعية المقررة فى نوفمبر ٢٠٠٦. وفى هذا الإطار، جاءت تصريحات آل جور (نائب الرئيس الأمريكى السابق، الذى هزم أمام بوش فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠) والتى دعا فيها إلى فتح تحقيق مستقل حول ما إذا كان الرئيس بوش قد خرق القانون بسماحه بالتنصت على الأمريكيين دون إذن من المحكمة أم لا، وقال فى كلمة له أمام جمعية الدستور الأمريكى وتحالف الحرية (١٦ يناير ٢٠٠٦) إن عملية التنصت تهدد أسس الديمقراطية الأمريكية، واستدعى إلى الذاكرة المراقبة السرية التى تعرض لها مارتن لوثر كينج على يد مكتب التحقيقات الاتحادى" (١٠).

واتهم جور الرئيس بوش بخرق القانون، حينما لم يحصل على موافقة من المحكمة على تنصت وكالة الأمن القومى على اتصالات من وإلى الولايات المتحدة خاصة بأشخاص يشتبه فى علاقتهم بالإرهاب.

وفى المقابل، رفض البيت الأبيض اتهامات آل جور، واصفا إياها بأنها تعبر عن "نفاق"، وقال المتحدث باسم البيت الأبيض سكوت ماكليلان إن تخويل أجهزة الأمن بالتنصت "يستهدف اتصالات دولية تتضمن شخصا ما يرتبط مع شبكة القاعدة، ويهدف إلى تجميع الخيوط ومنع حدوث هجمات"، ودافع ماكليلان عن إجازة بوش للتنصت بأنه "مشروع قانونا، حيث يهدف إلى كشف ومنع وقوع حوادث"(١١).

كما ذكر مساعد المدعى العام الأمريكى "ويليام موشيلا" - فى رسالة إلى رئيسى لجنتى الاستخبارات بمجلسى الشيوخ والنواب - "أن بوش تصرف بشرعية بتفويضه وكالة الأمن القومى بالتنصت على الاتصالات الدولية لمشتبهى القاعدة والتنظيمات المتحالفة".

ودافع مساعد المدعى العام الأمريكى عن "التفويض باستخدام القوة العسكرية"، الذى تبناه الكونجرس فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠١، كقاعدة قانونية لإنشاء برنامج التجسس المحلى، قائلا إن السلطات الممنوحة لبوش كقائد أعلى للجيش تخوله "صلاحيات حماية الأمة"(١٢).

أما الرئيس بوش، فدافع عن البرنامج، قائلا: "إن المختصين أبلغونى بأن هذا هو أحد أفضل السبل لحماية الشعب الأمريكى، ومن المهم أن يستمر هذا البرنامج". وأشار إلى أنه يتفهم الجدل القائم حول ذلك وحق الناس فى مناقشة "ما إذا كنت أملك السلطة لفعل ذلك أم لا"، لكنه شدد على أنه "عندما يتحدث شخص إلى القاعدة من داخل الولايات المتحدة، فإننا بحاجة إلى معرفة الغرض، وهذا ما يهدف إليه هذا البرنامج" موضحا أن إجراءات الحصول على تخويل مسبق من المحكمة

الخاصة لا تستجيب لمتطلبات البرنامج القائم على الملاحقة السريعة، وامتنع بوش عن الخوض فى تفاصيل البرنامج حرصا، كما قال، على "عدم إخبار العدو بما نفعله.. فالعدو يستمع"(١٣).

**٣- الأبعاد الأمنية :**

ترتبط هذه الأبعاد بالجدوى الأمنية للبرنامج، ومدى نجاحه فى تحقيق الهدف منه. وفى هذا الإطار، فقد وصف الرئيس بوش البرنامج بأنه "وسيلة حيوية" ضد الإرهاب، كما ذكر نائبه "ديك تشينى" أنه أنقذ "آلاف الأرواح"، غير أن نتيجة البرنامج تبدو مختلفة بالنسبة لبعض المسئولين عن ملاحقة الإرهاب فى الولايات المتحدة، فقد ذكر أكثر من ١٢ من المسئولين فى هيئات تطبيق القانون ومكافحة الإرهاب، أن تدفق المعلومات قادهم إلى عدد محدود من الإرهابيين المحتملين داخل البلاد لم يعرفوهم من مصادر أخرى، وأبعدت جهود المكتب بعيدا عن مكافحة الإرهاب الذى يعتبرونه أكثر إنتاجية.

وحينما سئل مايكل تشيرتوف وزير الأمن الداخلى حول ما إذا كان البرنامج مهما فى ردع الإرهاب أم لا، قال: "لا أعرف إن كان ممكنا أن نعزو لعنصر واحد تحقيق ذلك ضمن برنامج محدد أم لا"(١٤).

**المستوى الثانى - تداعيات القضية :**

أمام تعدد أبعاد القضية، فقد تعددت تداعياتها، وعلى نفس المستويات: القانونية والسياسية والأمنية.

**١- التداعيات القانونية :**

تمثلت هذه التداعيات فى الإجراءات القانونية الشعبية والرسمية التى تم الإعلان عنها من جانب المعارضين للبرنامج، ومن ذلك:

- إعلان اتحاد "الحريات المدنية الأمريكى" و"مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية" (كير) عن قيامهما برفع دعوى ضد وكالة الأمن القومى، نيابة عن صحفيين وباحثين ومحامين (١٧ يناير ٢٠٠٦)، من أجل استصدار أمر من المحكمة يقضى بعدم مشروعية برنامج التنصت، ويأمر بوقفه فورا وبشكل دائم(١٥).

ونصت القضية المرفوعة فى جزء منها على: "أعضاء المجتمع المسلم الأمريكى، وكثيرون منهم أعضاء بمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير)، يشاركون فى أنشطة تجارية وتعليمية وخدمية مع أشخاص ومؤسسات فى العالم الإسلامى. وهذه المشاركة هى جزء حيوى من جهود بناء الجسور بين أمريكا والعالم الإسلامى، ومن ثم فهى جزء لا يتجزأ من أمن أمريكا القومى ومصالحها الحيوية".

- إعلان "مركز الحقوق الدستورية" فى نيويورك، الذى قدم المساعدة القانونية لأشخاص اعتقلوا أو استجوبوا فى حرب واشنطن المعلنة على الإرهاب، أنه رفع دعوى أمام محكمة اتحادية فى نيويورك، وتطعن الدعوى التى تختصم بوش ورؤساء الوكالات الأمنية فى برنامج التنصت وتسعى إلى وقفه.

وقال "شايانا كاديدال" المحامى عن المركز "إن ما فعله الرئيس الأمريكى جورج بوش يمثل تحديا للكونجرس الذى أقر قانونين يسمحان بالتجسس الإلكترونى فى ظل ظروف خاضعة للسيطرة". وأضاف أن القانونين "جعلا من أى مراقبة خارج هذه الحدود جناية"(١٦).

- أصدر القانونى المعروف والمدعى العام السابق "رمزى كلارك" لائحة تحتوى على نحو عشرين اتهاما ضد الرئيس، ما بين الكذب على الشعب الأمريكى وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وصولا إلى التجسس على الأمريكيين أنفسهم وانتهاك حرياتهم التى كفلها لهم الدستور، وإلهاب وتأجيج الصراع الدينى فى العالم من خلال معاملة مسلمى أمريكا على أنهم جواسيس(١٧).

- وجود اتجاه لدى عدد كبير من أعضاء الكونجرس لطرح القضية فى المناقشات التى ستجرى مع أحد القضاة الذين رشحهم بوش للمحكمة الدستورية العليا، وهو "صموئيل اليتو" ومحاولة معرفة موقفه من سلطات القائد العام التى منحت للرئيس ومدى صلاحيات البرلمان فى زمن الحرب.

- تأكيد أن قضية التنصت مجال يمكن أن يطلب من المحكمة العليا أن تلعب دورا أساسيا فيه، بصفتها هيئة مراقبة مكلفة بتجنب تجاوز السلطات التنفيذية لصلاحياتها(١٨).

- تصريحات السيناتور آرلين سبيكتر (رئيس اللجنة القضائية فى مجلس الشيوخ)، حيث أكد أنه إذا ما ثبت أن الرئيس كسر القانون أو تجاوزه، فيمكن مواجهة ذلك بالإقالة، ويمكن بعد الإقالة بدء محاكمة جنائية، فالمبدأ الأساسى فى مجتمعنا هو دفع ثمن سياسى لذلك (١٩).

- عقد مجلس الشيوخ الأمريكى جلسة استماع خاصة فى (٦ فبراير ٢٠٠٦) لوزير العدل "ألبرتو جونزاليز" على خلفية القضية ومبرراتها(٢٠).

- طلب اتحاد المحامين الأمريكيين من الرئيس بوش إما أن يلغى التنصت على مواطنين أمريكيين دون أمر من المحكمة، أو أن يغير القانون بحيث يصبح ذلك الإجراء أمرا مشروعا(٢١).

**٢- التداعيات السياسية :**

يبرز فى إطار هذه التداعيات الحملات الإعلامية المضادة التى تعرضت لها إدارة الرئيس بوش، ونتائج استطلاعات الرأى التى أجريت عقب الكشف عن البرنامج، ومن بين هذه التداعيات:

- خصصت بعض الجماعات المناهضة لسياسة بوش داخل أمريكا موقعا على شبكة الانترنت تحت عنوان

(IMPEACH BUSH) أى "عزل بوش"

كما نشرت إحدى مجموعات الدفاع عن الحريات الشخصية صفحة كاملة فى إحدى الصحف الأمريكية الكبرى، تتهم فيها الرئيس الأمريكى بالميل إلى بناء نظام ملكى، مطالبة بإجراء تحقيق لمعرفة ما إذا كان الرئيس بوش قد أخل بقسمه دفاعا عن الدستور أم لا.

ونشرت المجموعة صورة للرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون

صاحب فضيحة ووترجيت الشهيرة، كتب أسفلها "هذا الرجل لم يكن فوق القانون" وإلى جوارها صورة أخرى لبوش، برزت أعلاها عبارة "والأمر نفسه ينطبق على هذا الرئيس".

– شنت صحيفة "نيويورك تايمز" هجوما كبيرا ضد إدارة بوش، وذكرت في إحدى افتتاحياتها: "لقد قال جورج بوش مرارا على سبيل النكتة إنه سيكون أسهل على المرء أن يحكم في إطار ديكتاتورية، ويبدو انه لم يبلغ نائبه انه كان يمزح" .. "فثمة إشارات إلى أن النظام الديمقراطي يحاول كبح جماح الرئاسة الإمبراطورية". وأوضحت أن الكونجرس أصر على رفض تمديد بعيد المدى لتدابير مكافحة الإرهاب التي يشتمل عليها قانون الأمن الوطني "باتريوت أكت"، انطلاقا من مطالبته بمزيد من الضمانات التي تكفل احترام الحريات الشخصية، إضافة إلى إجبار بوش على القبول بحظر نهائي للتعذيب.

– كشفت "واشنطن بوست" عن أن بوش استدعى كبار محرري الصحف الأمريكية في محاولة منه لمنع نشر تقارير يتخوف من أن تؤثر في الأمن القومي، لكنه فشل في هذا، والدليل هو نشر الصحف تقرير التنصت والسجون السرية، ورفض تأكيدات بوش ووزير العدل بخصوص قدرة الرئيس على الأمر بالتنصت على المكالمات الهاتفية والبريد الالكتروني (٢٢).

– أظهر استطلاع للرأي العام أن ٥٢٪ من الأمريكيين يؤيدون قيام الكونجرس بخلع الرئيس بوش إذا ما ثبت أنه تجسس على مواطنين أمريكيين دون قرار قضائي، في حين رفض ذلك ٤٣٪ ممن شلمهم الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة زغبي الدولية (٢٣).

وفي مقابل هذه التداعيات، شنت الإدارة الأمريكية حملة إعلامية واسعة النطاق للدفاع عن البرنامج، فقد أعاد بوش تأكيده أن البرنامج، يغطي فقط المكالمات الهاتفية القادمة من الخارج إلى الولايات المتحدة، وأكد "أننا لا نتنصت داخل هذا البلد دون ترخيص قضائي"، كما قال روبرت مولر مدير(FBI) إن المعلومات ساعدت على تشخيص "الأفراد الذين يوفرون دعما ماديا للإرهابيين".

كذلك اعترف "مايكل هايدن" (ضابط الاستخبارات) بأن برنامج التنصت وفر معلومات لم يكن ممكنا الحصول عليها بطرق أخرى"، وأضاف: "إن الحكومة تتجه إلى القضاء حينما يصبح الشخص موضوع التنصت مهما كي يتم تقصي مكالماته".

كذلك، فقد ذكر روجر كريسي (مسئول مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض حتى أواخر عام ٢٠٠٢) أن الإرهابيين والآخرين موضع التنصت يقومون بتغييرات منتظمة في شفرة كلماتهم، وقال: " نحن قد نكون مخطئين ٩٩٪ من المرات، لكن ١٪ أفضل من ١ بالمليون إذا كنت تحذر بشكل عشوائي، وهنا يصبح ضروريا اتخاذ بعض القرارات"(٢٤).

وبين الفعل ورد الفعل، يرى البعض أنه من المتوقع أن يتطور الأمر في اتجاه سلبي بالنسبة للبيت الأبيض، مع اعتزام الكونجرس عقد جلسات استماع حول القضية، وهو أمر قد يرفع نسبة المطالبين ببحث إقالة الرئيس إلى "النقطة الحرجة"، تلك النقطة التي قد يضطر الكونجرس عندها إلى النظر جديا في هذا الأمر، أو يحيله إلى الكونجرس المقبل، والذي قد تكون أغلبيته ديمقراطية(٢٥).

وأيا ما كانت الاحتمالات المستقبلية للأزمة، وأدوات إدارتها من المؤيدين للإدارة الأمريكية الحالية أو المعارضين لها، فإن هذه القضية فتحت المجال أمام عدد من المحللين للتساؤل حول مستقبل أمريكا في ظل الأزمة، وهو ما عبر عنه "بول كروجمان" بقوله: "قبل عام مضى، لم نكن نعلم كأمريكيين أن رئيس بلادنا كان يكذب علينا أو أنه كان يضحك علينا بطريقة ما بقوله، في أبريل ٢٠٠٤، "إن مراقبة المكالمات الهاتفية الخاصة بالأمريكيين تتطلب استصدار إذن من المحكمة بما يؤكد عدم انتهاك القانون لحريات المواطنين ولخصوصياتهم، وإننا كأمريكيين إنما نولي اهتماما كبيرا لقيمنا الدستورية". كان هذا قبل عام. أما اليوم، فقد حلت بنا آفة انتهاك القانون جهارا نهارا من قبل الرؤساء الجمهوريين".

أما بول كيندي، فيقول: "ندشن دخولنا إلى القرن الحادي والعشرين في ظروف ملتبسة. ففي وقت نعلق فيه آمالا عريضة على منجزات التقدم العلمي وعلى قدراتنا الطبيعية، تنتابنا مشاعر القلق والتوجس حيال الطبيعة المتقلبة للحياة والخوف من أن يتحول تفاؤلنا إزاء ما يمكن أن يحققه الإنسان من تقدم إلى أضغاث أحلام" ثم يتساءل عن "مدى كفاءة الإدارة الأمريكية الحالية في حماية الإنسان الأمريكي من شرور ذاتها وسيئات أعمالها".

ومن جانبه، قال "ويليام فاف": إن النظام الأمريكي في معرض اختبار حقيقي، إما أن يثبت صحة أطروحات الحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق المواطنة التي ينادي بها، وإما أن يذهب هذا النظام إلى غير رجعة بعدما فشل في توفير الاستقرار في المجتمع".

---

**الهوامش :**

(١) إسلام أون لاين. نت، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١.

(٢) إسلام أون لاين. نت، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٢.

(٣) إسلام أون لاين.نت، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٢.

(٤) لويل برجمان (وآخرون)، وكالة الأمن القومى قدمت معلومات مضللة بعد هجمات سبتمبر، وقادت أحيانا إلى أمريكيين ابرياء، خدمة "نيويورك تايمز، الشرق الأوسط، عدد ٩٩١٣، ١٨ يناير ٢٠٠٦.

(٥) إسلام أون لاين.نت، ١٦– ١٢ ٢٠٠٥.

(٦) تزايد القلق بشأن اعتراض مكالمات دولية فى أمريكا، واشنطن، موقع شبكة 1/13/.2006.CNN

(٧) (انظر، دستور الولايات المتحدة الأمريكية ووثيقة الحقوق، الترجمة العربية لنص دستور الولايات المتحدة الأمريكية كاملا، والتعديلات الدستورية (وثيقة الحقوق)، صادرة عن قسم اللغة العربية بمكتب برامج الإعلام الخارجى فى وزارة الخارجية الأمريكية، ١٦ مارس ٢٠٠٥.

http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2005/Mar/16-.758247html

(٨) تشارلى ريس، بوش خرج عن القانون، الوطن، السعودية، عدد ٨ فبراير ٢٠٠٦.

(٩) موقع الجزيرة. نت، ٢٠ يناير ٢٠٠٦،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7CF24F66-1E02-4A83-9EE7-483031FF37A.8htm

(١٠) موقع الجزيرة. نت، الأخبار، ١٧ يناير ٢٠٠٦.

(١١) موقع الجزيرة. نت، الأخبار، ١٨ يناير ٢٠٠٦.

(١٢) إدارة الرئيس بوش تدافع عن برنامج التجسس المحلى، موقع (CNN)العربى، ٢١ يناير ٢٠٠٦.

(١٣) نشرة واشنطن العربية، مكتب برامج الإعلام الخارجى، وزارة الخارجية الأمريكية،/http://usinfo.state.gov عدد ٢٩ يناير ٢٠٠٦. .arabic

(١٤) لويل برجمان (وآخرون)، سابق.

(١٥) موقع الجزيرة. نت، الأخبار، ١٨ يناير ٢٠٠٦.

(١٦) إسلام أون لاين.نت، ١٨ يناير ٢٠٠٦.

(١٧) إميل أمين، هل الرئاسة الإمبراطورية الأمريكية فى طريقها إلى الزوال؟، صحيفة الخليج، الإمارات، عدد ١٩ يناير ٢٠٠٦، ونشرت على موقع

http://www.voltairenet.orgarticle.134052html.

(١٨) إميل أمين، سابق.

(19)http://www.arabiyat.com/forums/archive/topic/140900-.1html

(٢٠) الجزيرة نت، ٦ فبراير ٢٠٠٦:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D5DB1427-2179-467E-95D3 4C007AB6AC5A.htm

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D5DB1427-2179-467E-95D3 4C007AB6AC5A.htm

(٢١) الشرق الاوسط، لندن، عدد ٩٩٤١، ١٥ فبراير ٢٠٠٦.

(٢٢) إميل أمين، سابق.

(23)http://www.arabiyat.com/forums/archive/topic/140900-.1html

(٢٤) بارتون جيلمان ودافنا لينزر وكارول ليونيج، برنامج التنصت الأمريكى: المعلومة القيمة تأتى بعد أكثر من ألف مكالمة هاتفية، الإرهابيون يقومون بتغييرات منتظمة فى شفرة كلماتهم، خدمة "واشنطن بوست"، خاص بـ "الشرق الأوسط"، لندن، عدد ٩٩٣٢، ٦ فبراير ٢٠٠٦.

(25)http://www.arabiyat.com/forums/archive/topic/140900-.1html

# انتهاك الشرعية الدولية فى جوانتانامو

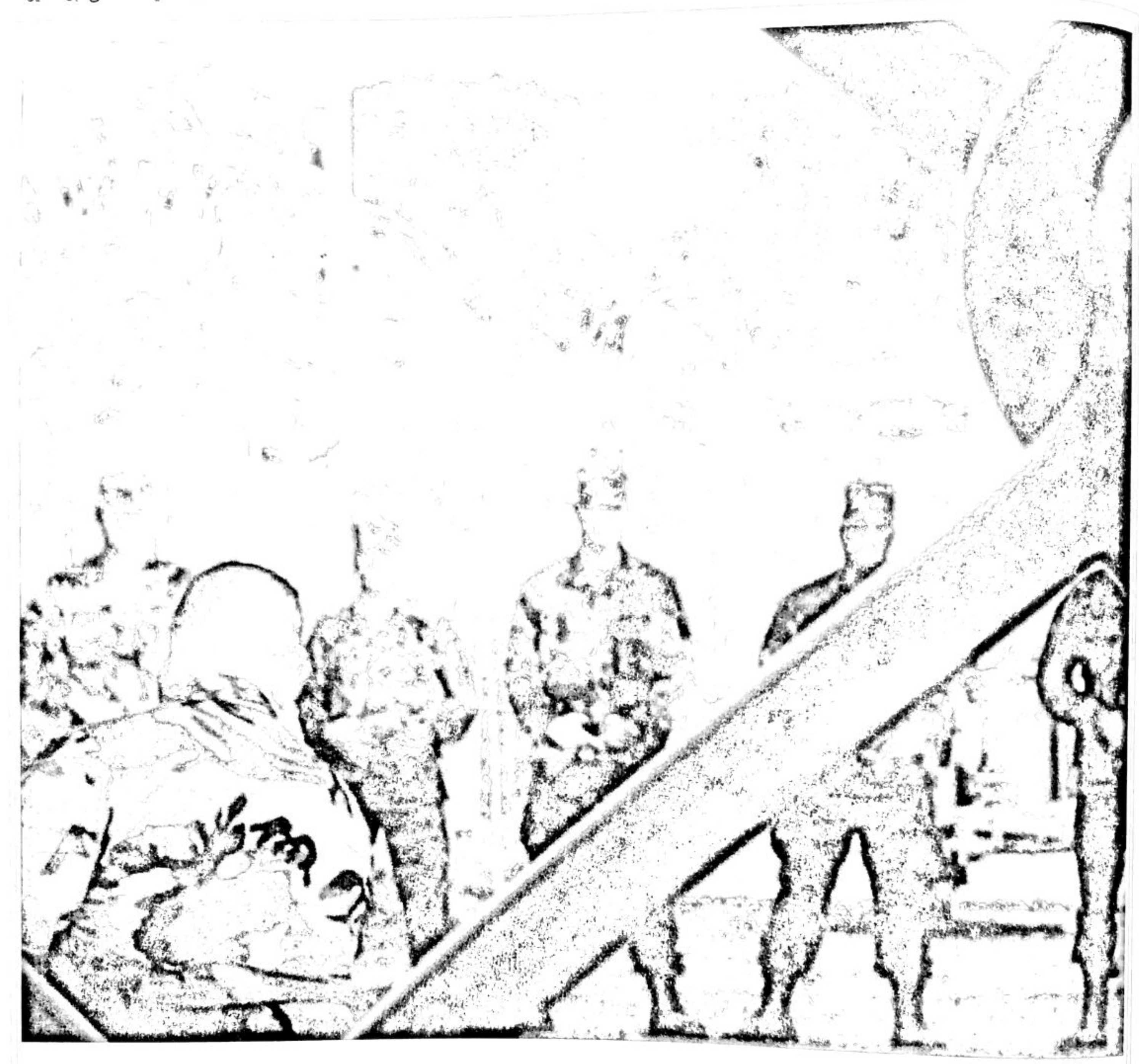
د. السيد مصطفى أبو الخير *

أثار تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الصادر في فبراير ٢٠٠٦ بشأن معتقل جوانتانامو، وما يحدث فيه من انتهاكات للقانون الدولي، وحقوق الإنسان للمعتقلين فيه منذ يناير ٢٠٠٢ حتى الآن من قبل الإدارة الأمريكية - ردود فعل واسعة النطاق على كافة الأصعدة. فقد تبنى البرلمان الأوروبى في ١٦ فبراير الماضي قرارا يدعو فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إغلاق هذا المعتقل ومحاكمة السجناء أمام محكمة مختصة مستقلة وحيادية، وقد رفضت الولايات المتحدة التقرير، وقالت إنه يسيء إلى المنظمة الدولية، وإن الأصوات المطالبة بإغلاق معتقل جوانتانامو لن تجد آذانا صاغية.

وكانت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد اتهمت تنظيم القاعدة بأفغانستان وحركة طالبان الحاكمة بها، بضلوعهما فى التخطيط وتنفيذ اعتداءات ١١ سبتمبر عليها، دون تقديم دليل، وقامت بغزو أفغانستان واحتلالها في أكتوبر ٢٠٠١ وفى يناير ٢٠٠٢، ألقت القوات الأمريكية القبض على أفراد من تنظيم القاعدة وحركة طالبان ونقلتهم إلى معتقل في القاعدة البحرية بخليج جوانتانامو - الذي تستأجره الإدارة الأمريكية من كوبا - على متن طائرات عسكرية مكتوفي الأيدي والأرجل ومثبتين على المقاعد وعلى وجوههم أقنعة، وعلى آذانهم صمامات ويلبسون في أيديهم قفازات، وبعضهم جرى تخديره، ولم يسمح لهم خلال الرحلة التي استغرقت ٢٦ ساعة طيران باستخدام دورات المياه، وعند وصولهم تم حلق لحاهم ووضعوا في زنازين ضيقة (١,٨ × ٢,٤ متر لكل واحد منهم) محاطة من جميع الجوانب بقفص حديدي يكشف عن كل ما يدور بداخلها، كما يتم تسليط أضواء شديدة على الزنازين والمعتقل بصفة مستمرة، ويعطى المعتقل ثلاثة أرغفة يوميا بمعدل رغيف لكل وجبة. وقد مارس الجنود الأمريكيون صورا متعددة من التعذيب حيال المعتقلين، مثل التي حدثت في سجن أبو غريب بالعراق، بدءا بالاعتداءات الجنسية بممارسات شاذة، إضافة إلى الصعق بالكهرباء والإيذاء البدني، مرورا بالإرهاب النفسي، ووصولا إلى السخرية من الإسلام، وتدنيس المصحف الشريف، كما منعوا من الصلاة جماعة.

فالمعتقل - بصفة عامة - يفتقد العناصر الأساسية التي تتطلبها اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأسرى والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ ، وهو ما أثبته ذلك التقرير سالف الذكر وبعض مؤسسات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية، وقد أثار ذلك سؤالا مهما عن موقف الشرعية الدولية من كل هذه الأحداث خاصة أن الإدارة الأمريكية ضربت عرض الحائط بالشرعية الدولية، وسنتناول ذلك من خلال عدة محاور:

(*) خبير فى القانون الدولى .



جوانتانامو

شهد يوم ٢٣ فبراير ٢٠٠٦ انتصارا جديدا لحق حرية تبادل المعلومات، حيث حكمت محكمة أمريكية على وزارة الدفاع الأمريكية، البنتاجون، بأن تعطى لوكالة اسوشيتدبرس سجل التحقيقات السرية فى معتقل جوانتانامو، وقد أخذت وكالة الأنباء الأمريكية القضية إلى محكمة فى ولاية مانهاتن، مستخدمة قانون حرية المعلومات Freedom of Information Act لكى تنشر هوية مئات من المعتقلين فى جوانتانامو، وبالفعل سلمت وزارة الدفاع الأمريكية وثائق بها أسماء المعتقلين بعد مرور أربعة أعوام من السرية.

## أولا- الشرعية الدولية :

إن مصطلح الشرعية الدولية من أكثر المصطلحات انتشارا على الساحة الدولية مما أثار حوله الغموض رغم أنه مصطلح علمي ثابت ومحدد المعنى في العلوم السياسية والقانون الدولي، والمقصود بها أحكام القانون الدولي العام المعاصر التي يمثلها ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق المنظمات الإقليمية، وتشمل أيضا مجموعة المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وهو بناء متكامل، ونستطيع أن نحصرها فيما ورد في المادة (٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

وتقوم الشرعية الدولية على أركان متعددة تبدأ بالقانون الدولي بفروعه المختلفة، فضلا عن المعاهدات والاتفاقيات والعهود الدولية التي أقرها أشخاص القانون الدولي وآلياته. لذلك فإن أي تصرف دولي يخالف قاعدة أو مبدأ مما سبق، فإنه يخالف الشرعية الدولية.

## ثانيا- الحماية القانونية للأسرى:

لقد أسبغ القانون الدولي على الأسرى حماية خاصة، معتمدا على وثائق دولية معترف بها من قبل المجتمع الدولي، وهى: الفصل الثاني (المواد من ٤ إلى ٢٠) من لائحة لاهاي الملحقة بالاتفاقية الرابعة لسنة ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الثانية لعام ١٩٢٩ لتحسين حالة أسرى الحرب، واتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩، والبروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٧٧ . والفكرة الأساسية التي تبناها القانون الدولي عن الأسرى (إن الأسر ليس عقوبة ولكنه إجراء وقائي الغرض منه إضعاف قوة الخصم العسكرية).

وحددت المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ الفئات التي يعتبرها القانون الدولي أسرى حرب وهى:

١- أفراد القوات المسلحة والميليشيات أو الوحدات التطوعية الأخرى التي تشكل جزءا منهم .

٢- أفراد الميليشيات والوحدات التطوعية الأخرى وعناصر المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أطراف النزاع، سواء كانت الدولة محتلة أم لا، في الداخل أو الخارج، على أن تتوفر في جميع هؤلاء الأشخاص الشروط التقليدية الأربعة (قيادة مسئولة، وعلامة مميزة، وسلاح ظاهر، ومراعاة أحكام الحرب وأعرافها).

٣- أفراد القوات النظامية الحكومية أو سلطة لا تعترف بها الدولة الآسرة .

٤- العناصر التي تتبع القوات المسلحة دون أن تكون مباشرة جزءا منها، مثل المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطيران الحربي، ومراسلي الحرب.

٥ - عناصر أطقم البحرية التجارية والطيران المدني والقادة ومساعدوهم، ما لم يكن لهم معاملة أفضل بموجب أحكام القانون الدولي الأخرى.

٦- أهالي الأرض التي لم يقع احتلالها بعد والذين يهبون في وجه العدو المداهم، أو ينفرون نفيرا عاما، على أن يراعوا الشرطين الثالث والرابع (حمل السلاح بشكل ظاهر واحترام قوانين الحرب وأعرافها)، إضافة إلى فئتين تتمتعان بحقوق الأسرى، هما: أ- الأشخاص الذين تعيد سلطات الاحتلال اعتقالهم بعد الإفراج عنهم بينما لا تزال العمليات العسكرية قائمة خارج الأراضي المحتلة، وذلك لضرورات تعتبرها ملحة، خصوصا بعد محاولة فاشلة منهم للالتحاق بقواتهم المحاربة أو رفضهم الانصياع لأمر اعتقالهم. ب- الأشخاص الذين يلتحقون بأرض طرف محايد أو غير محارب ويتم إيواؤهم من طرفه وفق القانون الدولي .

وترتيبا على ما سبق، فإن الأسير هو كل مقاتل يقع فى قبضة الخصم.

## ثالثا- حقوق وضمانات الأسرى فى القانون الدولي الإنساني:

هناك حقوق وضمانات مكفولة للأسير منذ لحظة وقوعه فى الأسر وحتى انتهائه، وقد ورد ذلك في اتفاقية جنيف الثالثة ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافى الأول ١٩٧٧، وتتمثل هذه الحقوق فيما يلي:

١- الحق فى المعاملة الإنسانية، فالمادة (١٣) من الاتفاقية الثالثة التي أوجبت على الدولة الآسرة أن تعامل الأسير معاملة إنسانية في جميع الأوقات والحالات، كما حظرت أي إجراء يؤدي للوفاة أو يعرض الأسير للخطر، كما أن المادة (١١) من البروتوكول الأول فرضت حمايتهم في كل الأوقات من أعمال العنف أو الإهانة أو السب أو التحقير، سواء بطريقة سرية أو علنية، كما يحظر اتخاذ أي أجراء من إجراءات الثأر لمخالفتها قواعد القانون الدولي.

وقد ورد في تقرير لجنة حقوق الإنسان - سالف الذكر - بالجزء الثالث منه أن أسرى جوانتانامو قد تعرضوا للعديد من الامتهان لإنسانيتهم، سواء بالضرب أو السب وكافة الأعمال الحاطة من الكرامة الإنسانية التي وصلت إلى حد التعذيب، مما دفع بعض الأسرى للإقدام على الانتحار هربا من التعذيب. وفى ٢٠٠٥/٦/٢٤، كشف مصدر مسئول بالأمم المتحدة عن أن الإدارة الأمريكية قد أقرت للمرة الأولى بحدوث حالات تعذيب في معتقل جوانتانامو، كما يحذر اتخاذ أى إجراء من إجراءات الثأر لمخالفتها قواعد القانون الدولى.

٢- الحق فى احترام الشخصية والشرف، ففي جميع الأوقات، يظل الأسير محتفظا بأهليته وحقوقه المدنية وفقا لقوانين دولته، ولا يجوز وضع قيود على ذلك إلا ما يقتضيه الأسر وذلك وفقا للمادة ١٤ من اتفاقية جنيف الثالثة ١٩٤٩ .

٣- الحق فى العناية الصحية والطبية، فمن حق الأسير أن توفر له الدولة الآسرة العناية الطبية اللازمة لصحته مع اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة لضمان النظافة والصحة بالمعسكر لمنع انتشار الأمراض والأوبئة، على أن تكون المرافق الصحية

نظيفة مع تخصيص مرافق منفصلة للنساء، ويجب أن يزود الأسرى بكميات كافية من الماء والصابون، ويعطى لهم الوقت المناسب لنظافة أجسامهم وغسل ملابسهم، ويجب أن يكون بالمعسكر مستوصف طبي، ولا يجوز منع الأسير من عرض نفسه على الهيئات الطبية، ويجب إجراء تفتيش دوري كل شهر لمراقبة صحة الأسرى والتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية، ويجب إعفاء الأطباء والمرضين المعتقلين من الأعمال غير الطبية أو المنصوص عليها فى المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الثالثة، وحق المساواة في المعاملة دون تمييز بسبب الجنسية أو النوع أو العقيدة الدينية أو السياسية، مع مراعاة الرتب العسكرية للأسرى، كما لا يجوز منع الأسير من أداء شعائره الدينية مع إعداد أماكن مخصصة لذلك، وهو ما لم يوجد فى هذا المعتقل. كما فرضت المادة (٣٨) من الاتفاقية على الدولة الآسرة أن تسمح وتشجع الأسرى على ممارسة النشاط الفكري والثقافي والرياضي، وإجراء المسابقات، مع الوضع فى الاعتبار الرغبات الشخصية للأسرى، وتزويدهم بما يلزم لذلك من أماكن وأدوات، سواء داخل المعسكر أو خارجه، مع السماح لهم بقراءة الكتب واستعمال الأدوات العلمية، ومواصلة دراساتهم وأداء الامتحانات. وطبقا للمادة (٤٩) من الاتفاقية، يجوز تشغيل الأسرى في أعمال تتفق مع سنهم وجنسهم وقدرتهم البدنية لاحتفاظهم بصحتهم دون سخرية، ولا يجوز تشغيل الأسير في الأعمال الخطيرة إلا بموافقته ورضاه دون إكراه، وقد نفى تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حدوث ذلك فى معتقل جوانتانامو.

٤- الحق فى الحياة المعيشية الكريمة، طبقا للمواد (٢٥-٢٨) من اتفاقية جنيف الثالثة، فالمعتقل يجب أن تتوافر فيه الشروط الصحية مع تخصيص أماكن منفصلة للنساء وكبار الرتب العسكرية، كما يجب أن يكون الغذاء كافيا ومناسبا، ويجب إشراك الأسرى في إعداد طعامهم، وأن يوجد في المعتقل مطاعم لشراء الأطعمة بسعر مناسب، ويجب أن تكون الملابس الداخلية والخارجية كافية ومناسبة لكل أسير، وتجدد كل فترة معقولة بانتظام، وأن يسمح لهم بارتداء زيهم العسكري بالرتب والنياشين، ولكن الأسرى بجوانتانامو مقيدون بالسلاسل في الزنازين لا يغادرونها.

٥- حق الأسرى في الاتصال بالخارج خلال مدة لا تتجاوز أسبوعا من وصولهم إلى المعتقل، ولو كان انتقاليا، ولهم أن يراسلوا عائلاتهم، وتلقى الخطابات والبطاقات من الخارج - بحيث لا تقل عن خطابين وأربع بطاقات في الشهر - على أن تكون مطابقة لما ورد في اتفاقيات جنيف الأربع، كما لهم الحق في إرسال برقيات عند انقطاع الاتصال بذويهم، وللأسرى الحق في تلقى الطرود الفردية والجماعية التي تحتوى على مواد غذائية أو طبية أو ملابس أو كتب ونشرات دينية أو تعليمية أو مواد ترفيهية، ويعفى كل ذلك من جميع الرسوم، ولا تفض إلا بحضور الأسير نفسه أو أحد زملائه، ولا تفرض قيود على ذلك إلا في الحدود الأمنية أو الظروف القهرية، وما قد تقترحه اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى، مع تقديم كافة التسهيلات لإتمام ما سبق.

وقد نفى التقرير وجود أي شيء مما ذكر، والغريب أن الإدارة الأمريكية منعت أي اتصال للمعتقلين بالخارج إلا من خلال صور التعذيب التي نشرت بالصحف، ومنعت المنظمات الإنسانية من زيارة المعتقل والاتصال بالمعتقلين، مما يشكل انتهاكا خطيرا لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تتمتع بالإلزام في مواجهة كافة دول العالم، والأغرب من ذلك أن الإدارة الأمريكية انتقدت التقرير على أساس أن محرريه لم يزوروا المعتقل .

٦- الحق في الحماية طبقا للمادتين (٨ و ١٠) من إتفاقية جنيف الثالثة، فأسرى الحرب تتم حمايتهم بواسطة دولة حامية (وهى دولة يختارها كل طرف من أطراف النزاع )، ويمكن للدولة الآسرة أن تطلب من دولة أخرى ذلك، وأن تتكفل بالواجبات المفروضة بموجب الاتفاقية، وإن لم توجد فيمكن تكليف إحدى المنظمات الإنسانية بذلك كاللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٧- الحق في الزيارة من قبل لجنة الصليب الأحمر بصفة دورية، والتحدث على انفراد مع الأسرى طبقا للمادة (٨١ /١) من البروتوكول الإضافي الأول ١٩٧٧ . وقد شددت المادة (١٢٦) من الاتفاقية على الالتزام بذلك وعدم منعه إلا لضرورة عسكرية. ويحق للأسرى أن يتقدموا بالشكاوى والتظلمات إلى الجهات المعنية، وينتخبوا ممثلين عنهم لدى سلطات الدولة الآسرة أو لجنة الصليب الأحمر أو أي منظمة إنسانية أخرى. وقد منعت الإدارة الأمريكية الأسرى من كل الحقوق السابقة وأثبت ذلك تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فأسرى جوانتانامو معزولون تماما عن العالم الخارجي، ومنهم من لا يعرف أهله إذا كان معتقلا أم لا، مما يعد انتهاكا خطيرا لقواعد وأحكام ومبادىء الشرعية الدولية، خاصة قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يشمل كافة المواثيق والإعلانات والعهود العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان، والتي تتمتع بالصفة الآمرة التي لا يجوز مخالفتها ولا الاتفاق على مخالفتها، علما بأن تلك الحقوق يجب مراعاتها في جميع الأوقات والأحوال، ولا يجوز التنازل عنها، لا من قبل الأسرى أو الدول التابعين لها، ولا يملك المجتمع الدولي بآلياته وأشخاصه ذلك .

إضافة لما سبق من حقوق، هناك بعض الواجبات التي يجب أن يلتزم بها الأسرى فهم يخضعون لقوانين الدولة الآسرة المدنية والعسكرية، فهم متساوون مع مواطني الدولة الآسرة، ويعاقبون تأديبيا وجزائيا طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادتين (٨٢ و ١٠٨) من إتفاقية جنيف الثالثة بشأن مراحل التحقيق والمحاكمة والتنفيذ، ولهم حق الدفاع والطعن والاستئناف والتماس إعادة النظر في الحكم الصادر ضدهم أمام قضاء الدولة الآسرة، وقد أقر بذلك القضاء الأمريكي لأسرى جوانتانامو. والأسير الذي يحاول الهرب ويفشل لا يعاقب والذين ساعدوه طبقا للمواد (٨٦- ٩٨) من الاتفاقية نفسها، ويجب نقل الأسير بعيدا عن العمليات العسكرية، ولكن لا تبعد كثيرا عنها،

فالمطلوب فقط أن يكون المكان آمنا.

٨ – الحق في الإفراج: من حق الأسير أن يتم الإفراج عنه، فليس من المعقول أن يظل حبيسا مدى الحياة، ويفرج عن الأسير فى أربع حالات، هي:

– الإفراج تحت شرط : بأن يتعهد بعدم حمل السلاح مرة أخرى ضد الدولة الآسرة، على أن يكون ذلك برضاه ودون ضغط أو إكراه.

– الإفراج الصحي : وفقا للمادة (١٠٩) من إتفاقية جنيف الثالثة التي أوجبت على الدولة الآسرة أن تفرج عن الأسرى المرضى بأمراض خطيرة والمصابين بجروح خطيرة بعد أن ينالوا الرعاية الصحية التي تمكنهم من السفر دون أن يكون ذلك أثناء النزاعات المسلحة .

– الإفراج عند التوقف الفعلي للعمليات العسكرية: وذلك طبقا للمادة (١١٨) من إتفاقية جنيف الثالثة التي نصت على ضرورة الإفراج عن أسرى الحرب وعودتهم إلى أوطانهم دون تأخير عند وقف الأعمال العدائية الفعلية. وقد توقفت الأعمال العدائية فى أفغانستان منذ سنوات، وتم تعيين حكومة بدلا من حكومة طالبان، لذلك يمثل بقاء أسرى جوانتانامو حتى الآن مخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني.

– تبادل الأسرى : فلم تنص اتفاقية جنيف الثالثة عليه ولكن توجد قاعدة عرفية مستقرة تنص على تبادل الأسرى، سواء أثناء النزاعات المسلحة أو بعد توقفها عن طريق اتفاقيات تخضع للأحكام العامة في القانون الدولي بشأن المعاهدات (اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ وعام ١٩٨٦) وهو ما لم يحدث حتى الآن. إضافة لما سبق، توجد طائفتان قد يتم القبض عليهما ولا تتمتعان بما سبق من حقوق وضمانات، هما المرتزقة، الذين اتخذوا القتال حرفة يسترزقون منها، أي المقاتلون بأجر، ولا ينطبق ذلك على مقاتلى طالبان والقاعدة، وأيضا الجواسيس وهم لا يتمتعون بما سبق من حقوق. ولقد أورد البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ بعض الأحكام بشأنهم فى المواد (٤–١٧) منه، وعرفهم بأنهم من يقوم سرا، أو باللجوء إلى بعض المظاهر الكاذبة، بجمع معلومات عسكرية فى الأراضي الخاضعة لسيطرة العدو، بشرط ألا يكون مرتديا الزى العسكري للقوات المسلحة التي ينتمي إليها. وهناك قواعد عامة تحكم ما سبق من حقوق تتمثل في عدم جواز انتقاصها أو الحد منها، ولكن يمكن الاتفاق على زيادتها وزيادة فعاليتها، كما لا يجوز التنازل عنها، لا صراحة ولا ضمنا من قبل الأسرى ولا دولهم، ويجب أن تتوافر فى جميع الأوقات والأحوال. وفى حالة الشك في كون الشخص أسيرا أم لا، فإنه يعامل معاملة أسير، فيتمتع بالحقوق والواجبات التى للأسير.

### رابعا – حكم الشرعية الدولية :

إن الاعتداء المسلح الذي قامت به الولايات المتحدة ضد أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١ واحتلالها هو بمثابة نزاع دولي تم خارج إطار الشرعية الدولية لمخالفته قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذى يبيح استخدام القوة المسلحة في حالتين فقط، هما الدفاع الشرعي والأمن الجماعي الدولي. وكان على الولايات المتحدة أن تتقدم إلى دولة أفغانستان بطلب تسليم المتهمين بتدبير وتنفيذ الاعتداءات، وقد تقدمت الولايات المتحدة بطلب تسليم، ولكن طلبت أفغانستان تقديم أدلة إدانة أو تسليمهم إلى دولة محايدة ورفضت الولايات المتحدة ذلك، علما بأن الفقه الدولي اتفق على عدم إلزام الدول بالتسليم، لكن يكون ذلك باتفاقيات ثنائية وليس بين الدولتين أي اتفاقيات، ويترتب على ذلك بطلان كافة التصرفات المترتبة على هذه الحرب غير الشرعية، ويترتب أيضا على ذلك أن المعتقلين في جوانتانامو أسرى حرب، لأنهم كانوا في حالة دفاع شرعي، وتنطبق عليهم اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الأول الملحق بها لعام ١٩٧٧ . أما الصفة التي أطلقتها الولايات المتحدة عليهم بأنهم مقاتلون غير شرعيين فلا يعتد بها لعدم ذكرها في القانون الدولي مطلقا وهو المختص بإنشاء المصطلحات. كما أن الإجراءات المتخذة والمذكورة تفصيلا فى التقرير سالف الذكر ومنها الأمر الرئاسي الصادر فى ١٣ نوفمبر ٢٠٠١ الذي أنشأ محاكم عسكرية خاصة تفتقد إلى أبسط مبادىء العدالة الجنائية، ونص في الفصل الأول منه على عدم تطبيق العدالة الجنائية على هؤلاء الأشخاص، وأوكل إلى وزير الدفاع أمر إصدار اللوائح التنفيذية لهذا الأمر والتي صدرت بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٢ .

وفى ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ صدر قرار المحكمة العليا الأمريكية، الذي أصبح بموجبه للمعتقلين الحق في اللجوء إلى القضاء الأمريكي. وفى ٨ نوفمبر ٢٠٠٥ أصدر قاض فيدرالي أمريكي حكما بعدم دستورية المحاكمات التي تقوم بها اللجان العسكرية والتي عينها البنتاجون لمحاكمة متهم يمني، واضطر البنتاجون إلى وقف تلك المحاكمات، فهي باطلة لمخالفتها أحكام القانون الدولي الانسانى التي تتمتع بالصفة الإلزامية وقد اتفق على ذلك الفقه والقضاء الدوليان.

ولذلك، تتحمل الولايات المتحدة المسئولية الجنائية الدولية، ويمكن للدول التي لها رعايا بالمعتقل وهى (٤٢) دولة أن تلجأ إلى المحكمة الجنائية الدولية متهمة المسئولين الأمريكيين بارتكاب جرائم حرب طبقا للائحة أركان الجرائم الملحقة بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية والمتمثلة في التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والتسبب عمدا في معاناة شديدة أو عرض الأمر على محكمة العدل الدولية، كما تفعل كوسوفا حاليا، أو اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ قرار عن طريق الاتحاد من أجل السلم، يطالب الولايات المتحدة بإغلاق المعتقل وإطلاق سراح المعتقلين، لأنهم كانوا يمارسون حق الدفاع الشرعي طبقا للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، لتجنب استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن. ولعل تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة يحرك المياه الراكدة منذ خمس سنوات، ليس فى معتقل جوانتانامو فقط، ولكن فى المجتمع الدولي كله، بآلياته وأشخاصه .

# التقرير العالمى لهيومان رايتس ووتش لعام ٢٠٠٦

## سياسة الولايات المتحدة المبنية على الانتهاكات تقوض حقوق الإنسان عبر العالم

أعلنت منظمة هيومان رايتس ووتش فى تقريرها السنوى لعام ٢٠٠٦، أن عام ٢٠٠٥ حمل أدلة جديدة على أن التعذيب وإساءة المعاملة كانا جزءا لا يتجزأ من استراتيجية إدارة بوش فى مواجهة الإرهاب، مما أسهم فى إضعاف حركة الدفاع عن حقوق الإنسان فى العالم.

وقد بينت الأدلة أنه لا يمكن اعتبار أساليب التحقيق المؤذية مجرد سوء تصرف من جانب عدد من الجنود ذوى الرتب الدنيا، بل تعبر عن سياسة واعية من قبل كبار مسئولى الولايات المتحدة. وتشير افتتاحية التقرير -المؤلف من ٥٣٢ صفحة- إلى أن تلك السياسات حدت من قدرة واشنطن على السعى لدى الدول الأخرى، أو الضغط عليها، لكى تحترم القانون الدولى.

وقال كينيث روث، المدير التنفيذى لهيومان رايتس ووتش: "إن محاربة الإرهاب أمر شديد الأهمية بالنسبة لحقوق الإنسان، لكن استخدام أساليب غير قانونية ضد من يدعى بأنهم إرهابيون أمر خاطئ وعكسى النتائج أيضا". كما قال إن الأساليب غير القانونية أدت إلى زيادة قدرة الإرهابيين على تجنيد الناس وأضعفت الدعم الشعبى لجهود مكافحة الإرهاب، كما أوجدت مجموعة من المحتجزين الذين لا سبيل إلى ملاحقتهم قضائيا.

كما أن شركاء الولايات المتحدة، مثل بريطانيا وكندا، وبالرغم من عدم اضطلاعهم بدور قيادى فى ميدان حقوق الإنسان، فإنهم قد حاولوا إضعاف آليات الحماية الدولية الأساسية. فبريطانيا تسعى إلى إرسال المشتبه بهم إلى دول يرجح أن تخضعهم للتعذيب، وهى تستند إلى تعهدات لا قيمة لها بأن تلك الدول ستحسن معاملتهم. وأما كندا، فتحاول تخفيف أحكام معاهدة جديدة تجرم حالات الاختفاء القسرى. كما يواصل الاتحاد الأوروبى إعطاء حقوق الإنسان مكانة ثانوية فى علاقاته بالدول الأخرى التى يراها مفيدة فى مكافحة الإرهاب، مثل روسيا والصين والمملكة العربية السعودية.

فقد لجأت دول كثيرة، ومنها أوزبكستان وروسيا والصين، إلى استخدام "الحرب على الإرهاب" سلاحا لمهاجمة خصومها السياسيين، مصنفة إياهم "إرهابيين إسلاميين".

وقد قامت هيومان رايتس ووتش بتوثيق كثير من الانتهاكات الخطيرة التى لا يمكن تصنيفها بالحرب على الإرهاب. فقد قتلت حكومة أوزبكستان فى شهر مايو مئات المتظاهرين فى أنديجان، وساندت الحكومة السودانية أعمال "التطهير العرقى" فى دارفور غرب السودان، ويجرى ارتكاب فظائع متكررة فى جمهورية الكونغو الديموقراطية وفى الشيشان، ويتواصل القمع العنيف فى بورما وكوريا الشمالية وتركمنستان وفى إقليمى التبت وكسينجيانج فى الصين، فى حين تواصل سوريا وفيتنام فرض قيود شديدة على المجتمع المدنى، وتنفذ زيمبابوى أعمال تهجير قسرى واسعة ذات دوافع سياسية.

ولكن كانت هناك نقاط مضيئة فى جهود القوى الغربية للدفاع عن حقوق الإنسان فى بورما وكوريا الشمالية. كما لعبت البلدان النامية دورا إيجابيا أيضا، فقد علقت الهند معظم معوناتها العسكرية إلى نيبال بعد الانقلاب الذى قام به الملك هناك، وأجبرت منظمة دول جنوب شرق آسيا بورما على التنازل عن رئاسة المنظمة فى عام ٢٠٠٦ بسبب سجلها المرعب فى مجال حقوق الإنسان. وقد تزعمت المكسيك الجهود الرامية إلى إقناع الأمم المتحدة بتعيين مقرر خاص معنى بحماية حقوق الإنسان فى أثناء محاربة الإرهاب. كما صمدت قيرغيزستان أمام ضغوط أوزبكية شديدة بحيث تمكنت من إنقاذ جميع اللاجئين الـ ٤٤٣ عقب مجزرة أنديجان (عدا أربعة)، ثم منحتهم رومانيا لجوءا مؤقتا.

وقد أدى تقصير القوى الغربية فى تولى دور قيادى إلى ترك الساحة أمام روسيا والصين اللتين أقامتا تحالفات اقتصادية واجتماعية وسياسية دون إقامة اعتبار لحقوق الإنسان.

وفى المقدمة التى كتبها للتقرير العالمى، قال كينث روث إنه بات من الواضح فى عام ٢٠٠٥ أن إساءة الولايات المتحدة معاملة المحتجزين أمر لا يمكن رده إلى خلل فى التدريب أو الانضباط أو الإشراف، كما لا يمكن نسبته إلى "قلة من العناصر الفاسدة"، بل هو يعكس خيارا سياسيا مدروسا تتبناه القيادة العليا.

ويقول أيضا إن من جملة الأدلة على تلك السياسة المتعمدة التهديد الذى أطلقه الرئيس بوش باستخدام الفيتو ضد قانون يناهض "المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة"، ومنها أيضا محاولة نائب الرئيس ديك تشينى استثناء وكالة المخابرات المركزية من ذلك القانون. كما قال المدعى العام ألبرتو جونزاليس إن بوسع الولايات المتحدة إساءة معاملة المحتجزين لديها فى الخارج، ما داموا من غير الأمريكيين، فى حين قال مدير وكالة المخابرات المركزية بورتر جوس إن الإغراق بالماء -وهو أسلوب تعذيب استخدمته محاكم التفتيش الإسبانية- هو مجرد "أسلوب مهنى فى التحقيق".

ويضيف قائلا: "إنه لم يعد من الممكن إلقاء مسئولية التعذيب وإساءة المعاملة على جنود من الرتب الدنيا يسيئون السلوك أثناء المناوبة الليلية. وعلى إدارة بوش أن تعين مدعيا خاصا للتحقيق فى هذه الانتهاكات، كما ينبغى أن يشكل الكونجرس هيئة تحقيق مستقلة تضم أعضاء من الحزبين".

**واشنطن، ١٨ يناير ٢٠٠٦.**

# مستقبل الردع النووي

# الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية

■ د. محمد عبد السلام*

**على الرغم من أن الأسلحة النووية لم تستخدم " فعليا " سوى مرة واحدة، ضد اليابان عام ١٩٤٥، إلا أن مسألة استخدامها ظلت المشكلة الأكثر خطورة فى عالم ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٩٠ على الأقل. فالدول عادة ما تولى وزنا أكبر لضخامة الآثار التدميرية للأسلحة، أكثر من تكرار استخدامها، وبالتالى اعتبرت احتمالات نشوب حرب نووية دائما أخطر التهديدات "المنفردة"، ليس فقط لأمن الدول، وإنما أيضا لبقاء البشرية. لذلك، كانت الأزمات التى تطرح خلالها احتمالات استخدام تلك الأسلحة هى أكثر الأزمات خطورة، وكان منع نشوب حرب نووية أكثر مهام ضبط التسلح إلحاحا. كما اتخذت تدابير عملية بين الدولتين العظميين وقتها للحيلولة دون الاستخدام العارض لها، كنتيجة لحسابات خاطئة أو إساءة فهم، أو دون قصد، أو كنتيجة لحادث، من خلال إنشاء خطوط اتصال ساخنة، ومراكز لخفض مخاطر الحرب، أو تصميم الرءوس النووية بصورة تمنع تفجرها عرضا بفعل الحرارة أو التلف الميكانيكى أو الإشعاعات.**

خلال تلك الفترة، بدا كل شئ يتعلق بالأسلحة النووية وكأنه نهائى وغير قابل للتغيير. فبحكم الخصائص التدميرية لهذه الأسلحة، استقر التفكير الاستراتيجي على أنها غير قابلة للاستخدام الفعلى فى العمليات الحربية هجوما ( ضد الجيوش أو المدن) أو دفاعا، كما أنها غير قابلة كذلك للتوظيف كأداة إجبار لدفع الدول إلى القيام بعمل لا ترغب فى القيام به، واستخدامها الرئيسى هو الردع فى إطار استراتيجيات تهديدية تهدف فى الأساس إلى منع استخدامها فعليا، لدرجة أن كثيرا من الكتابات قد اعتادت على تسمية تلك الأسلحة "الرادع النووي"، وكأنه لا يوجد استخدام آخر لها. وقد استند منطق الردع ،أو بعبارة أخرى عدم الاستخدام الفعلى، على عدة أسس استمرت ثابتة لفترة طويلة، منها :

١- إن القوة التدميرية للأسلحة النووية كانت كبيرة إلى درجة توجد ميلا لعدم استخدامها بصرف النظر عن موازين القوى القائمة. لذا، لم تستخدم فى حروب واجهت خلالها دول نووية هزائم حقيقية من جانب دول غير نووية، والتزمت معظم الدول النووية بعدم استخدامها ضد الدول غير النووية، إلا فى حالة تحالفها مع دول نووية، وتعهد كثير منها بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية أو عدم تصويبها تجاه أهداف داخل الدول الأخرى كإجراءات بناء ثقة.

٢- إن حجم التدمير المتوقع من جراء استخدامها كان هائلا ومزمنا، بحيث لم يكن من المتصور أن استخدامها يمكن أن يحقق أهدافا سياسية معقولة لمن يقوم باستخدامها، فالدول

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

التى تخوض صراعات تهدف إلى التأثير فى إرادة الطرف الآخر وليس تدميره، خاصة أن "الآثار الإشعاعية" لن تتيح احتلال أراضيه، وبالتالى لم يعد هناك هدف واقعى يمكن تصور استخدامها فعليا لتحقيقه سوى الدفاع عن البقاء، كملاذ أخير، فى حالة تعرض الدولة لتهديد نووى فعلى.

وقبل كل ذلك، استند فكر الردع برمته على وضع التوازن النووى الذى ميز علاقات القوتين العظميين خلال الحرب الباردة بآلياته المعقدة، التى تتيح لكل دولة توجيه ضربة ثانية، حتى فى حالة تعرضها لضربة أولى .

لكن السنوات الأخيرة شهدت تطورات ذات أهمية خاصة، بدا منها أحيانا أن فكرة الاستخدام الفعلى تحديدا، لم تعد مستبعدة كما كانت عليه، بل إنها أصبحت - فى ظل استراتيجيات وسيناريوهات ووقائع مختلفة - تبدو وكأنها أكثر احتمالا، أو على الأقل تقلصت القيود التى كانت دوما تحيط بها، كما يتضح مما يلى :

## أولا - الاستخدام الهجومى فى استراتيجيات الدول الكبرى:

ارتبط أهم التحولات التى شهدتها الفترة الماضية فيما يتعلق باحتمالات استخدام الأسلحة النووية، بما أثير حول إمكان الاستخدام الفعلى لها، على المستوى الدولى، من جانب الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ثم من جانب الصين وفرنسا . فقد كان مفهوما أن مسألة عدم الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية تواجه تحديات متعددة، وأن مثل هذا الاستخدام الكامن يرتبط فقط بحالات نادرة تتصل بالبقاء، وأنه لايمكن تصديق أن هذه الأسلحة يمكن أن تطلق لأهداف أقل من ذلك، حتى إن إنجلترا وفرنسا قد قامتا ببناء ترسانات نووية مستقلة فى ظل شك فى أن الولايات المتحدة يمكن أن تجازف باستخدام أسلحتها النووية، وبالتالى تعرض أراضيها للضربة المضادة، إذا تعرضت أوروبا لتهديد نووى رغم التزامها المعلن بذلك.

كان التحدى الحقيقى يرتبط بتأثيرات التطورات التكنولوجية فى مجال تطوير تصميمات وطاقة الأسلحة على استراتيجيات استخدامها . فكما أن العرض يوجد طلبه أحيانا، فقد كان ثمة ميل دائم لأن توجد نظم الأسلحة الجديدة استخداماتها، خاصة فى مجالين محددين، هما : تطوير أنظمة الدفاع ضد الصواريخ، والأسلحة النووية التكتيكية. فقد أدى التطور الأول إلى جعل إمكان الدفاع النووى يبدو ممكنا، إذ إن التأثير الاستراتيجى لهذه الأسلحة قد ارتبط بعدم وجود دفاع ضدها، وأدى ظهور استراتيجيات " الدفاع النووى" إلى جعل إمكان الاستخدام الفعلى مع تجنب الرد المضاد متاحا نظريا، لتبدأ مفاهيم الردع فى التصدع. لكن لم يكن من الممكن أن تظهر استراتيجيات نووية هجومية، بفعل الآثار التدميرية الإشعاعية، ولاعتبارات سياسية داخل وحول الدول النووية، إذ كان ذلك سيعتبر على الفور - فى ظل مناخ القطبية الثنائية - نازية جديدة .

لكن يبدو أن آثار التطور الثانى كانت من القوة بحيث لم يكن من الممكن تجنبها ، فقد أدى تطور الأسلحة النووية التكتيكية إلى تحول فى مفهوم السلاح الذرى ذاته. فبينما كان اتجاه تضخيم القوة التدميرية - على النحو الذى أنتج الأسلحة الهيدروجينية - قد أكد أكثر من ذى قبل عدم إمكان الاستخدام الفعلى لها، فقد كان اتجاه تقليص القدرة التدميرية الذى أفرز الذخائر التكتيكية والأسلحة النيترونية يضيق الفارق بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية، ويلهب خيال المخططين الاستراتيجيين والقادة الميدانيين، فلأول مرة توافر إمكان التفكير عمليا فى استخدام الأسلحة النووية فعليا فى حالات معينة، كان هناك دائما خلاف حول تحديدها .

لكن رغم كل ذلك، لم يكن أحد يصدق أن هذه الأسلحة يمكن أن تستخدم فعليا، فقد ظل تجاوز الحاجز المعنوى النووى يشكل عقدة لدى المؤسسات العسكرية، خاصة مع ظهور ذخائر تقليدية شديدة التدمير، وتوافر أسلحة تدمير شامل أخرى رفعت العتبة النووية، وعدم وجود سيناريو مقنع فنيا لحرب تقليدية - نووية.

جاءت البداية من روسيا الاتحادية فى أوائل القرن ٢١، عندما تم التأكيد فى استراتيجية الأمن القومى الروسى على أنه من الممكن استخدام الأسلحة النووية " أولا" فى حالة هجوم تقليدى لا تستطيع القوات الروسية أن تتعامل معه، وذلك عندما اقترب حلف الناتو من الحدود الروسية بانضمام دول فى وسط وشرق أوروبا إليه .. ثم تلت ذلك إشارتان محددتان، هما :

أ - التصريحات التى صدرت عن أحد الجنرالات الصينيين عام ٢٠٠٢، والتى أشار فيها إلى أن بلاده على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية فى حالة وقوع هجوم أمريكى ضدها فى إطار نزاع حول تايوان، أى فيما يتجاوز حروب البقاء.

ب - التهديدات التى صدرت عن الرئيس الفرنسى جاك شيراك، عام ٢٠٠٥، بأن بلاده قد تستخدم الأسلحة النووية ضد "دول تستخدم وسائل إرهابية ضد فرنسا"، دون أن يحدد تلك الدول التى كان مفهوما أنها قد تكون غير نووية.

لكن كانت " خطة الطوارئ " التى أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية، خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٢، تحت عنوان "إعادة تقييم الوضع النووى"، والتى اعتبرت أساسا لسياسة نووية أمريكية جديدة، هى التى أحدثت انقلابا نوويا حقيقا فى هذا الاتجاه. فقد كانت الخطة تستند بالكامل إلى ما لم يكن متصورا عمليا من قبل، وهو إمكان استخدام الأسلحة النووية فعليا فى ظل أهداف وحالات وسيناريوهات محددة بدقة تشير إلى تجاوز نهائى للحاجز النووى القائم الذى منع دائما تحول السيناريوهات الممكنة إلى خطط عملياتية.

كانت تلك الخطة تمثل تحولا جوهريا عن مفهوم الردع الذى سيطر طويلا فى العصر النووى، كما كان الحال جزئيا فيما بدا بعد ظهور مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي خلال بداية الثمانينيات. فكما أدت مشروعات نظم الدفاع ضد الصواريخ إلى تصدع نظرية الردع لصالح الدفاع، فقد أدت الخطة الجديدة إلى انهيار واضح فيما تبقى من استراتيجية الردع لصالح الهجوم، خاصة أن تلك الخطة كانت تبدو بوضوح وكأنها "الجناح النووى" لاستراتيجية الحرب غير المتماثلة التى تشكل أهم أسس استراتيجية الدفاع الأمريكية فى السنوات الأخيرة،

والتى تحاول التعامل - حسب التعبيرات الشائعة فيها - مع "الجنون" بجنون مماثل، كانت التطورات التكنولوجية على المستوى النووى توحى بأنه لا يوجد ما يمنع فنيا من ممارسته.

**ثانيا- الاستخدام الفعلى فى الصراعات الإقليمية:**

كان أحد أهم التحولات يتعلق باحتمالات استخدام الأسلحة النووية على المستوى الإقليمى، خاصة عندما انفجرت التوترات المسلحة بين الهند وباكستان خلال عام ٢٠٠٣ . فقد كان تيار رئيسى فى الدراسات الاستراتيجية يرى دائما أن الأسلحة النووية التى تمتلكها قوى إقليمية متوسطة تطرح مخاطر أوسع نطاقا مما شهده المستوى الدولى، الذى ارتبط تقليديا بسلوك القوى النووية الكبرى خلال الحرب الباردة، إذ كان ثمة شك دائم فى أن الردع - الذى عمل طويلا بين القوتين العظميين - يمكن أن يعمل بين دول متوسطة أو صغيرة معادية لبعضها بعضا، تمتلك أسلحة محدودة، تخوض بها صراعات محلية، وذلك لعدة اعتبارات ، أهمها:

أ - إن تلك الدول قد تضع الأسلحة النووية فى إطار استراتيجيات هجومية، وليست ردعية، وهو ما يؤدى إلى أوضاع خطيرة. فمن الصعب تصور أن دولا بذلت جهدا خارقا لبناء أسلحة نووية ، سوف تقبل فى النهاية ببساطة فكرة أنها مجرد أسلحة ردع .

ب - قد تجد الدول النووية الجديدة أن من الصعب - بحكم قلة الموارد وربما ضيق المساحة - نشر قوات ردع غير معرضة لاحتمالات الضربة الأولى، مما يؤثر فى استقرار الردع فى حالة تبنيها له .

يضاف إلى ذلك أن معظم الصراعات، التى يتم فى إطارها امتلاك الأسلحة النووية من جانب قوى إقليمية فى جنوب العالم، تتسم بالطابع الذى يسمى عادة " الاجتماعى الممتد " ، وهى صراعات معقدة يصعب حلها بالتوصل لحلول وسط بشأن قضاياها. وثمة تيارات متطرفة - حتى بين القيادات - على الجانبين تتصور إمكان إنهاء وجود الطرف الآخر، عندما تتاح الفرصة لذلك، وهو ما طرح دائما مشكلات عديدة ، تبدأ بالكيفية التى تتم بها قيادة القوة النووية ، وتنتهى بأمن الأسلحة النووية ذاتها .

فى هذا الإطار ، كان من المتصور دائما أن علاقات القوة النووية على المستوى الإقليمى لن تكون مستقرة على النحو الذى شهده المستوى الدولى. فرغم أن بعض التحليلات كانت تؤكد أن "موازين الرعب" الإقليمية يمكن أن تكون مستقرة، بل إنها ذهبت أحيانا إلى القول إن انتشار الأسلحة النووية فى مناطق الصراع الإقليمى لن يمنع فقط استخدام الأسلحة النووية، بل سيقيد استخدام الأسلحة التقليدية كذلك - إلا أن الاتجاه السائد ظل يشير إلى أن هناك عوامل إقليمية - كالتى تمت الإشارة إليها - تحيط بالانتشار النووى، تجعل منه مصدر خطورة، إذ إنه يجعل احتمالات استخدامها أكبر، سواء فى إطار حسابات أو حوادث .

وقد بدا بالفعل لفترة طويلة أن الحالة الهندية - الباكستانية تمثل نموذجا لعدم الاستقرار النووى على المستوى الاقليمى، بفعل طبيعة التصريحات التى كانت تصدر عن بعض المسئولين بشأن الأسلحة النووية، والتى بدا منها أن هناك " استسهالا" فى الحديث عنها، كما بدا أحيانا وكأن استراتيجيات استخدام الأسلحة النووية لدى الطرفين قد تركت مفتوحة ، دون أن يتم تحديد المبدأ الرئيسى الحاكم لها أصلا، فى ظل استمرار إشارات قديمة حول إمكان استهداف طرف ما للقدرات النووية للطرف الآخر، وكان هناك شك فى أن الردع يمثل جوهر استراتيجية استخدام الأسلحة النووية على هذه الساحة. وبحكم عدم وضوح الأوضاع العملياتية للقوة النووية الصغيرة التى تمتلكها الدولتان ، وعدم وجود مفاوضات ضبط تسلح ، أو منظومة إجراءات بناء ثقة واسعة ذات مصداقية بينهما على هذا المستوى، ظل هناك مجال لافتراض وجود سيناريوهات سيئة تستند على إمكان تصور حدوث حالة انفلات نووية.

لكن ما حدث عمليا خلال الأزمات، التى تتالت بين الجانبين خلال سنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥، كان يشير بوضوح إلى أن الأسلحة النووية قد بدأت تفرض منطقها على الإقليم، فى ظل تأكيدات بأن الاستخدام الرئيسى لها هو الردع، وبأن الطرفين يقران بمبدأ "عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية "، والرسالة محددة وهى أن كلا منهما لن يفكر فى استخدامها ضد الطرف الآخر مادام لن يفكر الأخير فى استخدامها ضده. لكن رغم ذلك، لم يتبلور اتجاه نهائى بشأن استقرار أو عدم استقرار الردع بين الجانبين، بما لا يرجح أحدهما ، ففى كل مرة تتوتر العلاقات بين الطرفين، كانت" الإشارات النووية" تظهر بصورة ما، ولم يكن ذلك يطرح بالطبع احتمالات الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية مباشرة ، وإنما مخاطر الانزلاق إلى حرب نووية إذا ما توغل كل طرف فى منطقة أمن الطرف الآخر إلى مدى يتجاوز خط العودة ، متجاهلا أنه يمتلك أسلحة نووية، وكأنها غير قائمة. ومن هنا، كانت أهمية إيجاد قواعد واضحة لإدارة اللعبة النووية على المستويات الإقليمية.

**ثالثا- الاستخدام النووى من جانب التنظيمات المتطرفة:**

كانت قضية "الإرهاب النووى" مطروحة بصورة ما خلال فترات مختلفة فى تلك المرحلة، إلا أنها لم تكن تمثل مشكلة رئيسية على غرار تلك المشكلات الكبرى التى سيطرت على التفاعلات الدولية خلال النصف الثانى من القرن العشرين، لأسباب مختلفة ، منها أنه لم يكن هناك اقتناع بأن تنظيما إرهابيا يمكن أن يمتلك القدرة على امتلاك أسلحة نووية، فى الوقت الذى كانت فيه دول متوسطة الحجم لديها مرافق وبرامج وعلماء وقدرات مالية، غير قادرة على حيازة تلك الأسلحة ، فلم تكن المعارف والتكنولوجيات النووية قد شاعت ، وكان تداول المواد والمعدات النووية فى السوق النووية السوداء محدودا.

لم يكن هناك تصور أيضا لدى التيار الرئيسى فى دراسات الأمن حول طبيعة تلك الاستراتيجية التى يمكن أن توظف التنظيمات الإرهابية تلك الأسلحة النووية المفترضة فى إطارها ، خاصة أن الأمر يتعلق بقنبلة نووية واحدة ، أو قنبلتين على الأكثر ، تصلحان لمهام محدودة كالابتزاز النووى ، الذى لم يصدق أحد أيضا إمكان حدوثه ، وليس شن حرب . كما لم تكن

هناك مؤشرات ذات أهمية حول سعى تنظيمات عنيفة لامتلاك تلك الأسلحة ، فقد كان المتعاملون فى السوق السوداء لتجارة المواد والمعدات النووية يقتصرون على أجهزة استخبارات الدول . لذا، كانت مسألة الإرهاب النووى مستبعدة .

وقد أدت أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) والفترة التالية لها إلى انقلاب حقيقى فى التصورات الخاصة بالإرهاب النووى ، إذ أصبح ينظر للإرهاب النووى، ولو مؤقتا ، على أنه أحد مصادر التهديد الأكثر إلحاحا للأمن الدولى، وأنه قد يشكل أهم أنماط التهديد التى تواجه العديد من دول العالم فى القرن الحادى والعشرين ، كما كانت " الحرب النووية " فى القرن الماضى، رغم عدم وجود مؤشرات حاسمة تشير إلى أنه يمثل مشكلة كبرى ، على غرار ما مثله سباق التسلح النووى ، أو الانتشار النووى ، فى الفترات السابقة.

يضاف إلى ذلك أن ثمة قناعة سادت فى أوساط صنع القرار وأجهزة الاستخبارات ومراكز الدراسات فى العديد من دول العالم ، بأنه لم يعد من الممكن الاستمرار فى التفكير فى مشكلة الإرهاب النووى، وفقا للأطر التقليدية التى حكمتها طويلا، لاعتبارين، هما :

أ- إن عدة مؤشرات قد تبلورت فى الفترة الأخيرة تشير إلى أن بعض تنظيمات العنف قد بدأت تعمل فى اتجاه امتلاك " قدرات تدمير شامل" ، بينها قدرات نووية، فى ظل أوضاع دولية تتيح لها ذلك ، كتنظيم القاعدة.

ب - إن احتمالات الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية فى هجمات إرهابية قد أصبحت متصورة أكثر من ذى قبل ، فاقتران أعمال الإرهاب بأعمال انتحار جماعي للعناصر الإرهابية، قد جعل استخدام أساليب التدمير الشامل غير مستبعد أيضا .

فى هذا الإطار، كان التصور السائد قبل عام ٢٠٠١ بشأن احتمالات الإرهاب النووي يركز على إمكان حدوثه بأشكال أقرب إلى سيناريوهات الحرب النووية، التي تستخدم فيها "أسلحة نووية " ضد هدف ما . ومن هنا، كان عدم التصديق العام لإمكان وقوعه ، لكن فى الفترة الأخيرة طرحت احتمالات أكثر واقعية، وتحديدا، حول الضربات النووية الإرهابية المتصورة، استنادا على مفاهيم وسيناريوهات معروفة - وإن لم تكن شائعة - منذ سنوات طويلة، ووقائع حديثة جرت قبل وبعد ١١ سبتمبر، أهمها ما يلي:

١- احتمالات استخدام سلاح إشعاعى Radiological Weapon، من النوعية التى تسمى عادة " القنبلة القذرة"، وهو جهاز يتم من خلاله نشر مادة إشعاعية في منطقة الهدف لإلحاق أضرار أو إصابات بالأفراد. وتبعا لتعريفه الأصلى، لا يلزم حدوث انفجار لإحداث تلك الآثار، إلا أن التطويرات الحديثة للتعريف الأصلى طرحت إمكان إحداث انفجار باستخدام موادTNT التقليدية لتوسيع نطاق الآثار الإشعاعية جغرافيا. ولا تستخدم في تلك الأسلحة بالضرورة المواد المشعة الانشطارية المعروفة كاليورانيوم ٢٣٥، أو البلوتونيوم ٢٣٩، فمن الممكن استخدام نظائر أخرى من المادتين، أو السيزيوم ١٣٧ أو الكوبالت ٦٠ .

ووفقا لتقديرات مختلفة، لا توجد مشكلة حادة في حصول تلك الجماعات على "مصدر مشع"، متوافر حتى في المستشفيات، بل إن مصادر الأمن الأمريكية ترى أن مثل هذه المواد يمكن أن تتوافر بالفعل لدى التنظيمات الإرهابية ، بطاقات إشعاعية مرتفعة .

٢ - احتمالات استهداف المفاعلات النووية . فمنذ أوائل الثمانينيات ، ثار نقاش واسع حول ماسمى الحرب الإشعاعية Radiological War ، بفعل قيام عدة دول باستهداف المفاعلات النووية للدول الاخرى، كما حدث من جانب إسرائيل ضد مفاعل أوزيراك العراقى، ومن جانب العراق ضد منشآت مفاعل بوشهر الإيراني. وفى هذا الإطار، طرحت سيناريوهات حول إمكان قيام جماعات إرهابية أو تمردات مسلحة بشن هجمات تقليدية باستخدام الشاحنات الملغمة أو الطائرات الصغيرة ضد المنشآت النووية ، خاصة المفاعلات النووية، وهو ما ينتج آثارا تختلف كثيرا عن التسربات الإشعاعية، المرتبطة بالأسلوب السابق، فهذا الوضع يرتبط بحالة على غرار انفجار مفاعل تشرنوبيل " عام ١٩٨٦ فى أوكرانيا .

وهكذا، فإن مشكلات استخدام الأسلحة النووية قد أصبحت أعقد مما كانت عليه، إذ شهدت السنوات الأخيرة تحولا حقيقيا فى عدة اتجاهات، كان من المعتقد أنها غير محتملة، هى الاستخدامات الهجومية الدولية، أو الفعلية الإقليمية، إضافة إلى الإرهابية. لكن ظلت محددات مختلفة تحيط بكل منها، فلم يصبح استخدام الأسلحة النووية ممكنا، وكأنه سلاح تقليدى آخر، لكن لم تعد تحيط به تلك القيود القديمة التى جعلته لعقود طويلة مستبعدا تماما .

# اتفاق التعاون النووى بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية




**بينما تتزايد الجهود الدولية الرامية لمنع الانتشار النووى، وتتعرض بعض الدول مثل إيران لضغوط متصاعدة من أجل وقف برنامجها النووى (السلمى حتى الآن)، أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاق تعاون استراتيجيا مع الهند فى المجال النووى. ورغم تباين التحليلات بشأن حجم استفادة كل من الدولتين من الاتفاق، وما إذا كان يصب فى صالح واشنطن بدرجة أكبر من نيودلهى أو العكس، إلا أن ما يتفق عليه المراقبون هو أن الاتفاق لا يتسق مع التوجه الدولى العام إلى منع الانتشار النووى.**

تعود خلفيات الاتفاق بين الجانبين إلى عدة سنوات مضت، تحديدا منذ زيارة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون إلى الهند عام ١٩٩٩، عندما تم تدشين مرحلة جديدة فى العلاقات بين الدولتين، حيث اعتبرتها واشنطن علاقات استراتيجية طويلة المدى. ومنذ ذلك الوقت، تجرى مباحثات ومشاورات بين الجانبين حول توثيق هذه الرؤية للعلاقات وتحويلها إلى اتفاق تعاهدى، وهو ما حفزت عليه التطورات التى تلت زيارة كلينتون، خصوصا تفجيرات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، التى زادت كثيرا من رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى تدعيم قوة الهند وتغيير التوازن الإقليمى ليتماشى مع التوجهات الأمريكية الجديدة فى شبه القارة الهندية. وفى يوليو من العام الماضى (٢٠٠٥)، توصل الجانبان إلى ملامح الاتفاق الذى تم توقيعه مؤخرا.

وللاتفاق بين واشنطن ونيودلهى أكثر من بعد، أولها البعد الثنائى فى العلاقات، الذى يستند بشكل كبير إلى التبادل التجارى والتعاون التقنى، خصوصا فى مجال البرمجيات والإلكترونيات. ويشهد معدل التبادل التجارى بينهما تزايدا ملحوظا، فقد ارتفعت الصادرات الأمريكية إلى الهند فى العام الماضى أكثر من ٣٠٪ مقابل ٢٠٪ زيادة فى الصادرات الهندية إلى الولايات المتحدة، كما وصل حجم التجارة السلعية بين الدولتين إلى حوالى ٢٧ مليار دولار.

بيد أن هذا البعد الثنائى يظل أقل أهمية وتأثيرا عن الأبعاد الأخرى خصوصا البعد الإقليمى الذى يمثل قاطرة العلاقات الهندية - الأمريكية، سواء قبل تفجيرات ١١ سبتمبر أو بعدها. فهذا المستوى من العلاقات والحسابات بين الجانبين هو المتغير المستقل الذى يؤثر سلبا أو إيجابا فى العلاقات الثنائية.

وقد مرت العلاقات بين الجانبين فى العقدين الأخيرين بمراحل شد وجذب متعددة، ارتبطت بالعلاقة بين واشنطن وإسلام آباد من جهة، وتطورات الصراع المزمن بين الهند وباكستان من جهة أخرى. ويأتى فى هذا السياق إقدام الهند وباكستان على إعلان برامجهما النووية، وأنهما توصلتا بالفعل إلى مستوى امتلاك قدرات نووية قابلة للاستخدام العسكرى وذلك عام ١٩٩٨، وهو ما مثل أحد الدوافع الرئيسية وراء التفات واشنطن إلى الهند، وإعادة النظر فى موقعها من السياسات والمصالح الأمريكية.

*** مضمون الاتفاق :**

يقضى الاتفاق الهندى - الأمريكى بأن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات اقتصادية وتقنية إلى الهند، سواء لأغراض اقتصادية، أو لتطوير برامجها النووية السلمية، على أن تسمح نيودلهى -فى المقابل- بفتح بعض منشآتها ومواقعها النووية أمام التفتيش الدولى.

ويعنى ذلك أن الهند ستفصل بين نشاطها النووى العسكرى وبرنامجها النووى السلمى، حيث سيحظى الأخير برعاية دولية، ليس فقط من جانب الولايات المتحدة، ولكن أيضا من جانب الدول الكبرى الأخرى أعضاء النادى النووى. وكانت الهند وفرنسا قد أجرتا مباحثات نووية فى شهر فبراير الماضى.

*** مكاسب الهند :**

تحقق الهند من الاتفاق النووى مع واشنطن عدة مكاسب، أهمها:

١- إضفاء شرعية على برنامجها النووى، والخروج من العزلة

الدولية التى فرضت عليها بعد تفجيرات مايو ١٩٩٨.

٢- تضمن الهند بموجب الاتفاق توفير دعم مالى وتكنولوجى لقدراتها النووية (السلمية)، مما يعنى أن الوجه المدنى لبرنامجها النووى سيحصل على دفعة كبيرة تحتاج إليها الهند فى ضوء توسعاتها وطموحاتها الاقتصادية خصوصا فى مجال الصناعة.

٣- وضعت الهند من خلال الاتفاق إطارا تعاقديا لعلاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتكون بذلك قد استبقت أية محاولة مماثلة من جانب باكستان بصفة خاصة.

٤- من شأن رفع مستوى التعاون بين الجانبين، وانخراط نيودلهى فى نطاق "الرعاية" الأمريكية بعد احتوائها نوويا، أن يمنح الهند قوة وثقلا إقليميا متزايدا، ليس فى مواجهة باكستان وحسب، بل فى مواجهة الصين التى تمثل خصما قديما للهند.

*** مكاسب الولايات المتحدة :**

١- ضمان حليف إقليمى ثابت فى شبه القارة الهندية، ووقع الاختيار على الهند وليس باكستان -رغم ما قدمته إسلام آباد من خدمات لواشنطن- نظرا للتركيبة الداخلية الإسلامية فى باكستان، التى تجعل المصالح والسياسات الأمريكية غير مضمونة التلبية بصفة دائمة.

٢- وكما أن الصين تمثل الخصم الأساسى للهند فى آسيا، فإنها تمثل أيضا المنافس الأكبر والقطب الأكثر إثارة لقلق الولايات المتحدة، والتحالف مع الهند يطعم الموقف الأمريكى فى مواجهة بكين، على المستويين الإقليمى والعالمى.

٣- يمثل الاتفاق الهندى - الأمريكى، بمنظور الوضع النووى العالمى، نوعا من الاحتواء للطموحات النووية الهندية، ودمجا لقدراتها النووية فى المجموعة النووية الدولية المعترف بها، مع تحجيم وضبط هذه القدرات، أولا من ناحية التطور الكمى والكيفى المحتمل لها، وثانيا من ناحية إمكان الاستخدام الفعلى كأداة ردع.

وتباينت ردود الفعل على الاتفاق، فبينما اعتبرته باكستان نهاية لجهود منع الانتشار النووى فى العالم، وأبدى كثير من المراقبين والخبراء فى شئون التسلح والأمن قلقا من أن يشجع الاتفاق على الانتشار النووى، فقد أشادت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتباره وسيلة لدمج الهند النووية فى الإطار الدولى، وإنهاء وضعيتها كدولة منتهكة للأعراف الدولية، تلك الوضعية التى كانت تسمح لها بتطوير برنامجها النووى دون رقابة.

## فرصة أمريكا مع الهند

كتبت كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، مقالا فى صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية فى ١٣ مارس الماضى، أشادت فيه بالاتفاق النووى الهندى - الأمريكى، وعرضت مبررات واشنطن لإبرام الاتفاق ومزاياه فى الرؤية الأمريكية.

وفيما يلى النقاط الرئيسية فى المقال :

* الاتفاق مع الهند يسهم فى توسيع نظام عدم الانتشار النووى الدولى، وسوف يكون بإمكان الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدخول إلى برنامج الهند النووى المدنى الذى لا تستطيع الوصول إليه حاليا. وقد أقر بذلك مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعى، عندما ضم صوته إلى صوت الرئيس الفرنسى جاك شيراك، ورئيس الوزراء البريطانى تونى بلير فى الترحيب بهذا الاتفاق. قال البرادعى إنه اتفاق يشكل علامة فارقة فى الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووى ومكافحة الإرهاب النووى وتعزيز السلامة النووية أيضا.

* هناك عدد من الدول التى تطمح إلى نشر الأسلحة النووية مثل كوريا الشمالية أو إيران، قد تحاول إيجاد علاقة بينها وبين الهند، وإيران من الدول الراعية للإرهاب، كما أنها أخلت بالتزاماتها وتقف فى مواجهة جهود المجتمع الدولى الرامية إلى احتواء طموحاتها النووية. أما كوريا الشمالية -أقل دول العالم شفافية- فتهدد جيرانها وتنشر الأسلحة النووية. بالتالى -وببساطة- لا توجد مقارنة بين نظامى كوريا الشمالية وإيران من ناحية، والهند من ناحية أخرى.

إن الاتفاق الأمريكى مع الهند ليس تدعيما لقدراتها على تصنيع المزيد من الأسلحة النووية. فبموجب هذا الاتفاق، ستفصل الهند بين برامجها النووية العسكرية والمدنية لأول مرة، وستُخضع ثلثى ما لديها من مفاعلات ومحطات طاقة إلى برنامج ضمانات دائم تحت إشراف دولى، وسيجرى تطبيق هذه الشفافية على كافة المفاعلات النووية المدنية التى قد تبنيها الهند مستقبلا.

* لدى الهند -التى يزيد تعداد سكانها على مليار نسمة- احتياج ضخم للطاقة حتى تلبى متطلباتها التنموية المتزايدة. وبالتالى، ستجعلها الطاقة النووية المدنية أقل اعتمادا على مصادر النفط والغاز. علاوة على ذلك، فإن هذه الاتفاقية سوف تمكن الهند من المساهمة فى التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتطوير الطاقة النووية فى المستقبل. وبحكم طبيعة الطاقة النووية غير الملوثة للبيئة، فإن الاتفاق سيساعد على حماية البيئة.

* تخطط الهند لاستيراد ثمانية مفاعلات نووية بحلول عام ٢٠١٢. وإذا تولت الشركات الأمريكية توريد اثنين فقط منها، فسوف يعنى هذا توفير الآلاف من فرص العمل الجديدة للعمال الأمريكيين.

* هذا الاتفاق النووى المدنى يعتبر خطوة حاسمة إلى الأمام على طريق إحداث تحول كبير فى الشراكة الأمريكية - الهندية. فطوال القرن الماضى، أدت الخلافات حول السياسات الداخلية والأهداف الدولية إلى تباعد فى العلاقات الهندية - الأمريكية. لكن نتيجة لاعتبارات ومتغيرات كثيرة على الجانبين، ظهرت فرص جديدة لتنمية الشراكة بين هاتين الديمقراطيتين الكبيرتين.

* أكثر من ٦٥ ألف أمريكى يعيشون فى الهند، حيث الاقتصاد الصاعد والحضارة العريقة، كما أن هناك أكثر من مليونى شخص من أصل هندى يعيشون فى الولايات المتحدة، العديد منهم مواطنون أمريكيون، كما أن هناك عددا كبيرا من الطلاب الهنود يدرسون فى الجامعات الأمريكية. ولا شك فى أن الاتفاقية النووية المدنية بين البلدين سوف تسهم بشكل كبير فى تحقيق تلك الشراكة الدائمة التى نقوم ببنائها حاليا.

# الملامح الجديدة للسياسة النووية الأمريكية

■ باسل صلاح مصطفى*

**أعد البنتاجون وثيقة تحت عنوان "قواعد العمليات النووية المشتركة" فى منتصف شهر مارس ٢٠٠٥، تتناول تفاصيل مبادئ السياسة النووية الأمريكية الجديدة فى المرحلة القادمة وكيفية تطبيقها ضد أعداء الولايات المتحدة. وتعد الوثيقة الجديدة امتدادا عمليا لوثيقة "مراجعة الوضع النووى" التى أصدرتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢، والتى تمثل الإطار الأعم والأشمل للسياسة النووية الأمريكية فى المستقبل، بينما تحدد وثيقة ٢٠٠٥ الأساليب والتوجهات العسكرية التى ستستخدمها القوات الأمريكية فى مسارح العمليات لتطبيق تلك السياسة(١).**

وقد حدد البنتاجون الملامح الأساسية للسياسة النووية الأمريكية فى الفترة القادمة، مركزا على إمكانية استخدام السلاح النووى ضد عدد من الدول والجماعات الإرهابية التى تقوم بتطوير أسلحة الدمار الشامل وتنوى استخدامها ضد الولايات المتحدة. وتشتمل الوثيقتان على الدعوة لتطوير أسلحة نووية صغيرة ذات الضرر النووى المحدود والقدرة العالية على اختراق المخابئ والتحصينات تحت الأرض ومهاجمة أماكن ومخازن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتدميرها. كما تضمنت الوثيقتان عدة سيناريوهات قد تستدعى استخدام السلاح النووى مثل تصاعد حدة الصراع العربى - الإسرائيلى إلى مستوى حرب شاملة، أو اندلاع حرب بين الصين وتايوان، أو حدوث اعتداء من قبل كوريا الشمالية على نظيرتها الجنوبية.

لقد تشكلت الاستراتيجية النووية الأمريكية فى الماضى وفقا لتطبيق مبدأ الردع المتبادل من خلال الاعتماد على الأسلحة النووية الهجومية. وقامت الخطط السابقة على مواجهة التهديدات عن طريق التعامل بنوع من المرونة مع عدد ضئيل من السيناريوهات، والإبقاء على مستوى تسلح ثابت للقوتين العظميين من خلال توقيع اتفاقيات دولية مفصلة فى هذا الشأن، وتطبيق منهاج للتحقق يضمن سريان الاتفاقيات المشار إليها. من جهة أخرى، ستعتمد الاستراتيجية النووية الأمريكية فى المرحلة المقبلة - طبقا لما ذكرته الوثيقتان(٢) وأخذا فى الاعتبار المتغيرات الأمنية الحالية - على تطبيق مبدأ الردع بواسطة وسائل دفاعية وهجومية نووية وغير نووية متعددة، والاعتماد على توجه قائم على تنوع القدرات يشمل التعامل مع عدد واسع من السيناريوهات بمرونة كبيرة وتخفيض عدد الرءوس النووية بشكل يحقق هذه المرونة(٣).

وتحدد الوثيقتان أن تطبيق الاستراتيجية النووية الجديدة يتطلب تنفيذ عدة عناصر، هى:

أ- تطوير التعاون مع روسيا من خلال إنشاء إطار جديد للعلاقات الثنائية وإنهاء الاعتماد على مبدأ الدمار المتبادل Mutually Assured Destruction.

ب- التركيز على تطوير الأسلحة التقليدية إلى مدى يضمن لها قوة تدميرية قريبة من نظيراتها النووية واستبدال بعض

(*) باحث سياسى.

الرءوس النووية برءوس تقليـدية، بالإضـافـة إلى تطوير دقـة وفاعلية الرءوس النووية في مهاجمة أهدافها.

ج- تخـفيض عـدد الرءوس النووية الأمـريكيـة من حـوالى ٦٠٠٠ رأس إلى ما بين ١٧٠٠ و٢٢٠٠ رأس يمكن استخدامها فعليا، وذلك بحلول عام ٢٠١٢ دون الحاجة إلى توقيع اتفاقيات على غرار الاتفاقيات الموقعة إبان الحرب الباردة، بالإضافة إلى نشر أقل عدد ممكن من الرءوس النووية بصورة تشمل توفير الاحتياجات الأمنية للولايات المتحدة وحلفائها، أخذا في الاعتبار أن العدد المطروح للاستخدام الفعلي يضمن مواجهة الولايات المتحدة لأية سيناريوهات: فورية، محتملة أو فجائية.

د- استخدام السلاح النووى كضربة وقائية فى حالة حدوث أربعة مواقف تشمل: الرد على هجوم بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، شن هجوم على أهداف لديها القدرة على صد هجمات غير نووية، استخدام السلاح النووى فى حالة حدوث هجوم عسكرى بأسلحة دمار شامل على الولايات المتحدة، إظهار قدرة الولايات المتحدة على ردع أى عدو ينوى استخدام أسلحة دمار شامل.

هـ- بناء منظومـة وطنيـة للدفـاع الصـاروخى المضـاد للصواريخ الباليستية، سواء عابرة القارات أو قصيرة ومتوسطة المدى.

و- تطوير كفاءة أجهزة القيادة والسيطرة والاستخبارات لإتاحة الحصول على المعلومات فى الوقت المناسب بهدف وضع تخطيط مرن لمواجهة السيناريوهات المحتملة وغير المتوقعة.

وكانت إدارة كلينتـون الأولى قـد استندت فى رسم الاستراتيجيـة النووية الأمـريكيـة إلى مـثلث تتكون أضلاعه بالكامل من أسلحـة نووية وتشمل: الصواريخ العابرة للقارات ICBMs، وقاذفات القنابل التى تحوى رءوسا نووية B2،B1 and B52 والغـواصـات التى تحـمل صـواريخ نووية SLBMs(٤). أما فى عهد إدارتى جورج بوش (الابن) الأولى والثانية، فتتأسس زوايا مثلث الاستراتيجية الأمريكية النووية على تشكيل قدرات هجومية نووية وغير نووية، وتطبيق أنظمة دفاعية إيجابية وإنشاء بنية تحتية قادرة على الرد على التهديدات الناشئة، ويتم التنسيق بين الأضلاع الثلاثة من خلال تطوير كفاءة أجهزة القيادة والسيطرة والاستخبارات. ومن ثم، يلاحظ أن مثلث استراتيجية عامى ٩٤ و١٩٩٥ أصبح أحد أضلاع مثلث الاستراتيجية الجديدة التى تعتمد على بناء قدرات متطورة ومتنوعة. كما تمت إضافة فصل كامل فى وثيقة "قواعد العمليات النووية المشتركة" الجديدة تحت عنوان "مسرح العمليات النووية" - لم يكن مدرجا فى الاستراتيجية الصادرة فى عام ١٩٩٥ - بهدف التركيز على وضع محددات ردع عملية، وليست نظرية تجاه أى قوى إقليمية مناوئة للولايات المتحدة. هذا، ولم تتضمن "قواعد العمليات النووية المشتركة" الأولى سيناريوهات محددة يتم استخدام السلاح النووى فيها مقارنة بالقواعد الجديدة التى لم تكتف فقط بوضع سيناريوهات مفصلة، بل حددت إمكانية استخدام السلاح النووى كضربة وقائية.

ويعتمد الضلع الأول من مثلث الاستراتيجية الجديدة (تشكيل قدرات هجومية نووية وغير نووية) على تطوير أسلحة هجومية نووية وتقليدية. ومن هنا، يأتى تركيز الإدارة على تخفيض الرءوس النووية وتطوير أسلحة نووية صغيرة تستطيع اختراق المخابئ والتحصينات بالإضافة إلى زيادة القدرة التدميرية للرءوس التقليدية، أو بمعنى آخر، التركيز على التطوير النوعى وليس الكمى. وقد وضع البنتاجون خطة لتخفيض الرءوس النووية تتمثل فى تخفيض عدد الرءوس إلى حوالى ٣٨٠٠ رأس بحلول عام ٢٠٠٧، ثم إلى ١٧٠٠ - ٢٢٠٠ بحلول عام ٢٠١٢، وتشمل الخطة إحالة ٥٠ صاروخ ICBM من نوع Peacekeeper إلى التقاعد، وتخفيض عدد الغواصات النووية من ١٨ إلى ١٤ غواصة وتحميلها بصاروخ Trident II بالإضافة إلى تخفيض عدد الرءوس النووية المحملة عليه، كذلك سوف تتم إزالة كافة الرءوس النووية من القاذفات B1وتحميلها برءوس تقليدية(٥).

أما الضلع الثانى، فيتمثل فى بناء منظومة دفاعية للصواريخ تعتمد على التكامل بين ثلاثة أنظمة دفاعية يتم تحقيقها على المراحل القريبة والمتوسطة والبعيدة. ففى المدى القريب، سيتم نشر قاعدة مضادة للصواريخ فى ولاية ألاسكا، وتتكون من ١٠٠ صاروخ اعتراضى لمواجهة عدد محدود من الصواريخ عابرة القارات. وفى المدى المتوسط، سيتم التوسع فى إقامة قواعد أرضية لمواجهة أعداد كبيرة من الصواريخ المعادية. أما على المدى البعيد، فسيتم تطوير أنظمة صواريخ مضادة للصواريخ تعمل على المستوى التكتيكى مثل الصاروخ الأمريكى باتريوت(٦).

وفيما يتعلق بالجزء الثالث من الاستراتيجية، فإن الإدارة ترغب فى إنشاء بنية نووية تحتية قادرة على الرد السريع، وتشمل تلك البنية تكوين مخزون نشيط وخامل من الرءوس النووية التى سيتم تخفيضها لاستخدامها فى حالة الحاجة إليها، علما بأن المخزون النشيط يتمثل فى تفكيك الرأس النووى فقط مع البقاء على مكونات الصاروخ فى حالة استعداد للتركيب حين تستدعى الحاجة، بينما يتمثل المخزون الخامل فى إزالة كافة مكونات الرأس النووى والصاروخ. كذلك تحتاج إقامة بنية تحتية ذات رد فعل سريع إلى إعادة إجراء تجارب نووية بهدف صيانة وتطوير الرءوس النووية.

وبعد أن كانت المنظومة الدفاعية للصواريخ تهدف فى الماضى إلى حماية الشعب الأمريكى ضد أى هجوم على أراضى الولايات المتحدة، توسعت العقيدة الجديدة فى إدراج منظومات دفاعية للصواريخ على مسارح العمليات العسكرية لكى تحمى أيضا القوات الأمريكية فى حالة وجود عمليات عسكرية خارج أراضى الولايات المتحدة.

أما بالنسبة للتأكيدات الأمنية السلبية التى أعلنتها واشنطن من جانبها عام ١٩٦٨ - والتى تنص على عدم قيام الولايات المتحدة باستخدام أو التهديد باستخدام السلاح النووى تجاه

أية دولة غير نووية إلا فى حالة قيام هذه الدولة بمهاجمة الولايات المتحدة أو حلفائها بالتعاون أو بالتحالف مع دولة نووية أخرى - فقد سبق أن صرحت الخارجية الأمريكية رسميا فى الأعوام الماضية بأن الولايات المتحدة لا تزال تلتزم بذلك النص. لكن فى الوقت ذاته أكدت الولايات المتحدة أيضا أنها لن تغلق الباب أمام أى خيار عسكرى متاح للرد على هجوم موجه ضدها بأسلحة دمار شامل، فضلا عن أن الوثيقة الجديدة قد حددت استخدام السلاح النووى كضربة وقائية، بما يتعارض ومضمون التأكيدات الأمنية السلبية(٧).

**أصداء الاستراتيجية الجديدة :**

اتسمت ردود الفعل من جانب كل من الصين وروسيا واليابان بالحذر، وطالبت هذه الدول الولايات المتحدة بتقديم تفسير حول الوثيقة، مشيرة إلى صعوبة التعليق عليها باعتبارها مازالت سرية، بينما قلل بعض حلفاء الولايات المتحدة، مثل استراليا وبريطانيا وإيطاليا، من أهمية هذا التحول، معتبرة إياه جزءا من سياسات المراجعة الواسعة التى تمارسها الولايات المتحدة كل فترة لإعادة تشكيل استراتيجيتها النووية، وليس استهدافا نوويا محددا ضد بعض الدول.

أما فى الداخل الأمريكى، فقد أبدى بعض الخبراء الأمريكيين فى مجال نزع السلاح قلقهم الشديد من محتويات الوثيقتين، مؤكدين حدوث نتائج سلبية عديدة فى حالة تطبيقهما، ونجملها فيما يلى(٨):

أ- إن توجهات الوثيقتين ترسم خطا متداخلا بين الأسلحة التقليدية والنووية، مزيلة بذلك الحد الفاصل بينهما، خاصة أن استبدال بعض الرءوس النووية برءوس تقليدية يساوى الأسلحة التقليدية بنظيرتها النووية، وبما يؤدى إلى تآكل مصداقية السلاح النووى كوسيلة رئيسية للردع وليس الاستعمال، ويزيد من احتمال استخدامه فى المستقبل، خاصة أن أحد المواقف التى يمكن استخدام السلاح النووى خلالها هو حدوث هجوم عسكرى مفاجئ، وهى عبارة مطاطة يمكن للولايات المتحدة تفسيرها بما يتفق ومصالحها.

ب- إن احتمال تطوير رءوس نووية جديدة سيوسع من دائرة الاعتماد على السلاح النووى، كما سيؤدى إلى بدء سباق جديد للتسلح على صعيد القوى الإقليمية والدولية، خاصة إذا ما تواكب ذلك مع احتمال إعادة إجراء الولايات المتحدة لتجارب نووية، الأمر الذى سيزيد من خطورة التهديدات التى ستواجهها الولايات المتحدة وليس العكس.

هذا، وقد عبر بعض الديمقراطيين عن معارضتهم لوثيقة مراجعة الوضع النووى لاعتقادهم بأن تخفيض السلاح النووى الذى تطرحه ليس حقيقيا ولا يدل على توافق سياسات الإدارة ومحددات فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يرون أن التخفيض المقترح إنما يعتبر تخفيضا لعدد الرءوس النووية داخل الخدمة الفعلية، وذلك باعتبار أن الرءوس التى سيتم تفكيكها ستدخل ضمن المخزون النشيط والذى يمكن إعادة تأهيله للاستخدام الفعلى خلال فترة قصيرة للغاية. وبالتالى، فإن التخفيض الذى تطرحه الإدارة ليس فعليا، مادامت تستطيع زيادة الرءوس النووية إذا ما رأت حاجة لذلك، الأمر الذى يؤكد أن الولايات المتحدة تهدف إلى تطبيق سياسة نووية هجومية وليست سياسة ردع دفاعية(٩).

كذلك رأى البعض من منتقدى القواعد الجديدة أن هناك تعمدا من جانب الإدارة لتسريب الوثيقتين إلى الصحافة فى ضوء وجود سابقة لذلك، حين نشرت عدة صحف أخبارا قصيرة عن وجود نية غير مؤكدة لدى الرئيس الأمريكى للانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية فى نوفمبر ٢٠٠١ قبل أن يعلن ذلك فعليا، وقد يتمثل المنطق وراء ذلك فى نية الإدارة استكشاف ردود الفعل على الساحتين الداخلية والدولية قبل اتخاذها خطوات حقيقية فى هذا الشأن. كما يمكن القول إن الإدارة ترغب فى توجيه رسالة واضحة إلى كل من روسيا والصين حول موقف واشنطن تجاه تعاونهما مع إيران فى برامج تطوير صواريخ باليستية وأسلحة دمار شامل. ومع ذلك، يرى مؤيدو الإدارة من الوسط الأكاديمى أن السياسة النووية الجديدة تشير إلى بعض السيناريوهات المحتملة، وليس بالضرورة توجيه الولايات المتحدة لصواريخها النووية تجاه دول بعينها، بل إن المطروح هو استمرار توجيه رءوس نووية تجاه دول تمثل تهديدا تقليديا مثل روسيا والصين، مع تخفيض تلك الموجهة تجاه موسكو، والتركيز على بعض الدول المثيرة للقلق وتفعيل الاستعدادات اللوجيستية الخاصة بتوجيه الصواريخ إليها فى حالة قيامها بهجوم على الولايات المتحدة(١٠).

ويلاحظ بشكل عام حدوث تغير فعلى فى السياسة النووية الأمريكية منذ تولى إدارة الرئيس بوش، تمثلت فى سعيها للانسحاب من معاهدة ABM، وما صرح به وزير الدفاع دونالد رامسفيلد خلال محاضرة فى كلية الدفاع الوطنى الأمريكية فى شهر يناير ٢٠٠٢(١١) بأن نظرية الردع القائمة على ترسانة نووية هائلة لم تنجح فى صد الإرهاب ضد الولايات المتحدة، الأمر الذى يشير إلى اقتناع الإدارة بفشل السياسة النووية السابقة وضرورة تغييرها.

فى هذا الإطار، فإن السياسة الجديدة تقوم على أساس الردع أيضا - حيث لم تتآكل نظرية الردع كما ظن بعض المحللين - بل إن التطور الجديد هو بناء نظرية الردع على أساس امتلاك قدرات هجومية ودفاعية متنوعة تكفى لعدول أى قوى مناوئة عن التفكير فى مهاجمة الولايات المتحدة، وليس الاعتماد على السلاح النووى وحده. وقد يكون من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ذلك الأمر قد يؤدى فى نهاية المطاف إلى تغير النظرة إلى السلاح النووى كخيار أخير للاستخدام، مما يعنى احتمال استخدامه خلال مواقف معينة لم يكن واردا استعماله خلالها من قبل.

يضاف إلى ما سبق أنه بالرغم من عدم وضوح مدى تأثير الوثيقتين حتى الآن على موضوع التزام واشنطن بالتأكيدات الأمنية السلبية سالفة الذكر، وذلك بالنظر إلى أنهما ليستا نهائيتين(١٢) - فيجب مراعاة أن احتمال التلويح باستخدام السلاح النووى بالشكل الذى تطرحانه يحد من مصداقية التزام الولايات المتحدة بتلك التأكيدات. وهنا، قد تبرر الولايات المتحدة موقفها بأنه أثناء الحرب الباردة، كانت أسلحة الدمار الشامل

تعد الملاذ الأخير، لأن استخدامها يعد مخاطرة بدمار مستخدميه، ولكن هذه الأسلحة أصبحت حاليا لدى البعض أحد الخيارات المتاحة وتستخدمها بعض الدول المارقة كوسيلة للابتزاز، هذا فضلا عن احتمال حصول بعض الجماعات الإرهابية على هذه الأسلحة، الأمر الذى لن تقف أمامه الولايات المتحدة مكتوفة الأيدى. وقد صرح السفير جون بولتون، المندوب الأمريكى الدائم لدى الأمم المتحدة - إبان فترة عمله كوكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الأمن الدولى وضبط التسلح عام ٢٠٠٢ - بأن التأكيدات الأمنية السلبية قد تمت صياغتها من قبل المجتمع الدولى فى إطار جيواستراتيجى يختلف تماما عن الفترة الحالية(١٣).

يأتى الموقف النووى الجديد ضمن إطار المواقف الأمريكية التى تعكس التوجه الأحادى المتنامى للولايات المتحدة، سواء فيما يتعلق بالمضى قدما نحو نشر الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ أو عدم تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهى سياسات تؤثر سلبا على نظام منع الانتشار النووى بشكل عام.

كما يعكس تغير السياسة النووية الأمريكية أن الفترة الانتقالية لتشكيل النظام العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة قد بدأت ملامحها فى التشكل، وأن الولايات المتحدة ترسم ملامح نظام عالمى جديد يتركز حولها كقوة عظمى وحيدة، لا تستطيع أى دولة أخرى مواجهتها لفترة قادمة.

**الهوامش :**


1- Washington Post, September 12th 2005.

2-www.globalsecurity.org/wmd/library/policy/dod/jp3_12fc2_15mar.2005htm 'Doctrine for Joint Nuclear Operations'

3- 'Planning to be Surprised: The US Nuclear Posture Review and its Implications for Arms Control" by Mark Bromley, April 2002.

4- 'Nuclear Posture Review', www.fas.org/nuke/guide/usa/doctrine/dod/95_npr.htm

5- www.defenselink.mil/transcripts/2002/t01092002_t0109npr.htmlnmd

6- 'National Missile Defense', www.fas.org/spp/starwars/program/nmd/index.html

7- Stephen Rademaker, Assistant Secretary of State for Arms Control, 'U.S. Committed to Nuclear Non-Proliferation Treaty', May 04, www.usinfo.state.gov

8- Arms Control Today, April 2002, Philipp C. Bleek "Nuclear Posture Review Leaks; Outlines Targets, Contingencies".

9- 'The Nuclear Posture Review: Stetting the record straight', by Keith B. Payne, The Washington Quarterly, Summer 2005

10- 'Alternative Arms-Control Reality', By Frank J. Gaffney Jr., National Review Online, January 2002

11- Secretary Rumsfeld Speaks on "21st Century Transformation" of U.S. Armed Forces, www.defenselink.mil/speeches/2002/s20020131-secdef.html

12- Washington Post, September 14th 2005.

13- Arms Control Today, Interview With Undersecretary John Bolton, February 2002,www.armscontrol.org/pressroom/2002/boltonadv.asp

# لماذا أساء العرب إدارة أزمة الرسوم الدنماركية؟

د. محمد السيد سعيد*

**لا شك فى أن التصعيد المفاجىء لأزمة الرسوم المسيئة لنبى الإسلام محمد (صلى الله عليه وسلم) فى جريدة يولاندز بوستين الدنماركية قد أثار دهشة المراقبين العرب والأجانب على السواء، فقد انفجرت ردود الفعل العربية والإسلامية ضد الدنمارك والنرويج بعد نحو خمسة أشهر من الواقعة فى سبتمبر الماضى. وقد ظلت الرسوم المسيئة محاصرة فى جريدة صغيرة معروفة باتجاهاتها اليمينية المتطرفة وعدائها الشديد لسياسات الهجرة الليبرالية التى انتهجتها الحكومات الدنماركية المتتابعة، بينما وقع التصعيد العربى والإسلامى ضد الدنمارك ككل: حكومة وشعبا واقتصادا، فيما يبدو كنوع من المخالفة للمبدأ الاسلامى المعروف، والقائل بالمسئولية الفردية المباشرة على من ارتكب الجرم، وهو هذه الجريدة الصغيرة نفسها.**

ولم تكن المطالب العربية واضحة أو ممكنة تماما، فمن المعروف أن القانون الدنماركى يسمح بمثل هذه الرسوم باسم "حرية الرأى والتعبير"، بل إن هذه الرسوم يسمح بها فى معظم الدول الأوربية والغربية، سواء تمت ضد الرموز الاسلامية أو المسيحية أو أى دين آخر. وكانت السلطات الدينية، بما فيها الكنيسة الكاثوليكية القوية، قد أبدت ضيقها مرارا وتكرارا من المعالجات أو الرسوم والصور التى تراها مهينة لشخصيات أو رموز مسيحية كثيرة. وتؤكد الجريدة، بل وأبرزت بالفعل رسوما مشابهة نشرت فيها من قبل لرموز دينية مسيحية ويهودية.

وبطبيعة الحال، فقد أخطأت الحكومة الدنماركية بالفعل فى معالجة الأزمة، وتتحمل جانبا من المسئولية عنها وتصعيدها المفاجىء، فقد رفض رئيس الوزراء الدنماركى طلبا قدم له بمقابلة ١١ سفيرا عربيا بنية الاحتجاج على هذه الرسوم، وكذلك رفض أن يعتذر بوضوح عنها، على الأقل بمعنى غسل يد الحكومة الدنماركية من المسئولية عن مثل تلك الاهانات الفظيعة للدين الاسلامى، بينما اضطر لذلك بعد فوات الأوان. ولكن بالمقابل، فان العرب لم تكن لديهم فكرة واضحة عما يطلبونه من هذه الحكومة، إذ إن بوسع أى شخص يعرف القوانين الأوروبية ذات الصلة أن يدرك أن الحكومة لا تستطيع التدخل فى ادارة أو تغطيات الصحف والقنوات الاذاعية والتلفزيونية. وحتى لو شاءت الحكومة أن تقاضى المسئولين عن هذه الرسوم، فان الأمر يتطلب وقتا طويلا، ولا يبدو واعدا بالنظر الى القواعد القانونية التى تزداد تحيزا لصالح حرية الصحافة فى الدول الأوربية، خاصة تلك التى تنتمى للمنظومة الأنجلو سكسونية، حيث يسود القانون العرفى أكثر من التشريعات الصادرة عن البرلمانات. ونظرا لغياب الوضوح فى المطالب العربية على الأقل فى البداية، بدا أن طلب الاعتذار الرسمى مبالغ فيه الى حد ما، وهو بالقطع كان يضعف المركز السياسى للحكومة الدنماركية ورئيسها أمام مجتمعه وأمام الصحافة، وهو ما يفسر تردد رئيس الوزراء فى الأخذ بمشورة وزير خارجيته وقطاع من رجال الأعمال بالاعتذار، ومعالجة هذه الأزمة معالجة حكيمة.

وبدا التصعيد العربى شديدا ومبالغا فيه، اذ قفز مرة واحدة

(*) نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.




**أسرعت جميع القوى السياسية العربية بتسجيل مواقف متشددة من خلال مؤتمرات واجتماعات ومظاهرات حاشدة**

الى الدعوة لمقاطعة الدنمارك اقتصاديا وتجاريا، ومشاركة المستهلكين ورجال الأعمال العرب فى هذه المقاطعة. وسريعا ما أحاطت المظاهرات الحاشدة بالسفارة الدنماركية فى دمشق وقامت بقذفها بالحجارة، ووقع احراق السفارتين الدنماركية والنرويجية فى بيروت، فى سياق مظاهرة كبيرة، وهو ما أحرج بشدة السلطات اللبنانية، ودفعها لاتهام سوريا بتحريك عناصر فلسطينية وسورية ولبنانية مناصرة لها، وجرت أعمال تظاهر هائلة فى عدد كبير من الجامعات والعواصم العربية والاسلامية، وتم سحب عدد من السفراء العرب من الدنمارك. وقام أكثر من وزير خارجية عربى بالإدلاء بتصريحات متشددة ضد الدنمارك، بعضها يتجاوز الحدود المألوفة للتصريحات الدبلوماسية، حتى فى أوقات الأزمات. ورغم محاولات الحكومة الدنماركية تهدئة المشاعر الشعبية والحكومية العربية، سواء بتصريحات "تتفهم" الغضب العربى ضد هذه الرسوم، أو باعتذار الصحيفة نفسها، ومنح رئيس تحريرها المسئول عن هذه الرسوم إجازة مفتوحة، فقد اسرعت جميع القوى السياسة العربية بتسجيل مواقف متشددة، من خلال مؤتمرات واجتماعات ومظاهرات حاشدة، الأمر الذى ضاعف من قوة الدفع نحو التصعيد، بأبعد كثيرا مما كان يبدو منطقيا بعد مواقف التهدئة الدنماركية.

تثير الدهشة ايضا سلسلة الأخطاء فى التقدير والحساب السياسى التى أصابت عددا من الحكومات والقوى السياسية العربية، فاعلان مقاطعة الدنمارك قد يكون ممكنا اذا ظلت الرسوم المسيئة محصورة فى نطاق صحيفة أو أكثر فى هذه الدولة، ولكن ما إن تبدأ الصحف فى عدد من الدول الأوروبية إعادة نشر الرسوم أو تلجأ لتحدى المقاطعة بنشر رسوم أو بتغطيات مهينة أخرى، فسيصبح من المستحيل على العرب والمسلمين مقاطعتها جميعا، وهذا هو ما حدث بالفعل. أما الخطأ الأكبر فى الحساب، فهو أن التصريحات المسيئة للاسلام أو المهينة للعرب والمسلمين كانت قد بدأت وتواترت فى الولايات المتحدة، وبعضها صدر عن شخصيات سياسية قوية وإن غير رسمية. ومع ذلك، لم يحدث أن أعلنت دولة مثل السعودية أو مصر أو اية دولة أخرى الدعوة لمقاطعة الولايات المتحدة، بل إن الحكومات العربية كانت تكرر مرارا وتكرارا أن الحساب العملى للمقاطعة يضر بالعرب أكثر مما يضر بغيرهم المستهدفين بها.

ويضاعف من سوء التقدير السياسى لردود الأفعال الحكومية العربية أن هذه الحكومات رفضت، وسوف تتابع هذا الرفض لمقاطعة الولايات المتحدة تجاريا، أو استخدام وتوظيف العقاب الاقتصادى ضدها بمناسبة مواقفها الجائرة والعدوانية ضد مصالح استراتيجية وسياسية عليا للعرب والمسلمين، وعلى رأسها تحيزها المطلق لاسرائيل ووقوفها حجرعثرة أمام تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بحقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف، وكذلك غزوها للعراق واحتلالها لهذا البلد العربى الكبير، وانتهاك القانون الدولى والحقوق الأساسية للانسان، فضلا عن تزيد الولايات المتحدة وتطرفها فى استخدام آليات العقاب الاقتصادى ضد الدول العربية، بما فيها سوريا فى الوقت الراهن. ومن هذا المنظور، يبدو التصعيد المبالغ فيه ضد الدنمارك بمناسبة أزمة الرسوم نوعا من "الاستئساد" ضد دولة أوروبية صغيرة، إذ لا يمكن تفسير المفارقة بين التشدد غير المبرر مع الدنمارك والنرويج من ناحية، والتساهل مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى، حول القضية نفسها: أى اهانة الرموز الدينية الاسلامية، فضلا عن التحيز المطلق لاسرائيل واستهداف العرب بمعاملة خاصة وتمييزية على جميع محاور العلاقات الدولية.

ولكن كل هذا شيء، وفهم الآثار والدلالات الحقيقية لأزمة الرسوم المسيئة شيء آخر.

ولا يمكن في الواقع فهم هذه الآثار والدلالات إلا بوضع أزمة الرسوم ضمن سلسلة الأزمات المشابهة، التي تطرق بشدة سياج العلاقات العربية - الأوروبية، فضلا عن توقيت وظروف هذه الأزمة بالتحديد.

ويلاحظ أن الثقافة هي المجال الرئيسي للأزمة في العلاقات العربية - الأوروبية، فقد تتابعت الأزمات الثقافية أو ذات البعد الثقافي في العلاقات الأوروبية - الإسلامية، والأوروبية - العربية منذ أن أطلق الإمام الخميني في إيران دعوته لاغتيال الكاتب البريطاني من أصول هندية سلمان رشدي بتهمة الردة، وهو ما أثار الرأي العام الأوربي ثورة شديدة. ولكن البداية الحقيقية لتلك السلسلة من الضربات والأزمات تمثلت في التفجيرات الارهابية في محطات القطار في مدريد، والتي سميت ١١ سبتمبر الأوروبية أو الإسبانية. ولم يكن سقوط عدد كبير من الضحايا هو العلة الكبرى وراء الذعر الذي سببته تلك العمليات في إسبانيا وأوربا ككل، بقدر ما كان حقيقة أن من قاموا بهذه التفجيرات شملوا عناصر عربية ومسلمة عاشت في إسبانيا وأوروبا عموما لفترات مختلفة، إذ بدأت بعض الدوائر الأوروبية تردد مقولة "الطابور الخامس" لوصف المهاجرين العرب والمسلمين في أوروبا. وسريعا ما جاءت عمليات التفجير في الباصات ومحطات المترو اللندنية، لتضاعف من مخاوف الأوروبيين من الشباب العرب، ربما بصورة أكبر كثيرا مما ارتبط في الذهن الأمريكي بأحداث ١١ سبتمبر، حيث إن الكثافة النسبية للمهاجرين والمواطنين من أصول عربية ومسلمة في أمريكا تبدو أقل بكثير منها في بعض البلاد الأوروبية. وبسبب سلسلة من الأعمال والتصريحات العنفوية التي أطلقها شخصيات تنتمي لحركة الاسلام السياسي في بريطانيا وأوروبا عموما، بدأت النظرة الأوروبية للعرب والمسلمين تزداد سوءا وتدهورا. كان ذلك هو السياق الذي دفع فرنسا لإصدار قانونها الذي يحرم الطالبات المسلمات من ارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية العامة، كجزء من حظر شامل لما سمته السلطات الفرنسية العلامات والرموز الدينية. وقد اثارت هذه الأزمة بدورها ردود فعل واسعة النطاق في العالمين العربي والاسلامي، وضاعفت من الاحتقان الثقافي بين المنطقتين. وما لبثت عملية اغتيال المخرج الهولندي ثيو فان جوخ على يد شاب مغربي مسلم، بتهمة إساءة فيلم سينمائي من صنعه للإسلام، أن سكبت مزيدا من الزيت على الحريق الثقافي الذي كان مشتعلا بالفعل. وأخيرا، انفجرت أزمة الرسوم الدنماركية لتجعل قضية العلاقات الأوروبية - العربية - الإسلامية، والصور المتبادلة بين الطرفين موضوعا يناقش في كل بيت أوروبي وعربي على الاطلاق.

انطلاقا من هذه السلسلة المتتابعة عن قرب زمني واضح، بزغت نظرية أساسية ترى أن الحدث/الأزمة قد أشعل فتيل حرب ثقافية بين العرب/المسلمين من ناحية، والغرب من ناحية أخرى.

ومن وجهة النظر الغربية، يجري منطق هذه النظرية كما يلي: إن ثمة تعارضا كاملا بين الثقافة الأوروبية التي تتعلق أساسا بمبدأ الحرية، والقيم والمبادىء العقلية لثورة التنوير من ناحية، والثقافة العربية - الإسلامية التي تعلي الايمان على أي مبدأ آخر، بما فيه مبدأ الحرية من ناحية أخرى. ويشكك الغربيون في قدرة الثقافة العربية الاسلامية على اسناد التحول الى الديمقراطية، كما يشككون في امكانية انتقال الدول العربية والاسلامية الى حكم القانون وتأمين الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وعلى رأسها حرية التعبير.

أما من وجهة النظر العربية - الإسلامية، فثمة انقسامات واضحة، فالرسميون العرب مدعومون من فريق لا بأس به من المفكرين والمثقفين، يميزون بين الحرية المسئولة وتلك غير المسئولة، كما يميزون بين التمتع بالحرية بما فيها حرية الرأي من ناحية والعدوان على الرموز والمعتقدات الدينية من ناحية أخرى. ويؤكد هؤلاء أنه لا توجد مشكلة جوهرية في استيعاب العرب لقيم الديمقراطية والحرية المسئولة، وإن كان الانتقال الديمقراطي يجب أن يعكس الخصوصيات الثقافية للشعوب، كما يؤكد هؤلاء المسئولون أن الانتقال الديموقراطي يجب أن يتم تدريجيا وحسب الظروف الخاصة بكل دولة. أما الصراع الثقافي مع الغرب، فيعود - في رأي هذا الفريق من الساسة والمثقفين الرسميين - إلى جذور عميقة من التعالي والغطرسة الثقافية ونزعة الغرب للتفوق وفرض قيمه وثقافته على الآخرين، بما ينطوي - صراحة أو ضمنا - على تحقير قيم وثقافات الآخرين، والنظر إليها على أنها أقل من حيث القيمة والمكانة، وهو ما يقود الى عدوان دائم على رموز الحضارة العربية والإسلامية، بما فيها الدين الإسلامي ورموزه الكبرى نفسها.

والواقع أن انطلاق نظرية "صراع الثقافات" أو صدام الحضارات لتفسير الأزمة الحالية حول الرسوم الدنماركية ينطوي على قدر لا بأس به من الزيف والزيغ. فأولا، لا يقف العرب والمسلمون وحدهم ضد هذه الاساءة العمدية للرموز الدينية، وهذا الموقف لا يفصلهم بحائط نهائي عن الثقافة الغربية، فالكنيسة الكاثوليكية وغيرها من المؤسسات الدينية القائمة في العالم الغربي تشاركهم الموقف نفسه. وبتعبير آخر، فالثقافة الغربية ليست بالضرورة ثقافة إلحادية، وليست بالضرورة معادية للأديان.

والواقع أن فكرة واحدية وقومية الثقافة صارت من الأفكار القديمة، ولا علاقة لها بالواقع. ففي كل مجتمع، تتنازع ثقافات متعددة، وقد تكون متناقضة. ولا شك في أن النزاع بين ثقافة اصولية دينية وأخرى ليبرالية وعملية في الولايات المتحدة كان أمرا مشهودا منذ البداية، وليس فقط في السنوات الأخيرة التي انتصرت فيها الأولى سياسيا، كما هو واضح في شخص الرئيس الأمريكي بوش الابن. وبالرغم من أن أوروبا لا تعاني المستوى نفسه من الازدواجية الثقافية على المستوى القومي، فإنه لا يمكن القول إن أي بلد أوروبي يتمتع بتجانس ثقافي. ويمكننا تأكيد أنه رغم نفور أوروبا من ردود الفعل العربية، فيما يتعلق بقضية الرسوم، فإن قطاعا كبيرا منها "يتفهم" الموقف العربي والاسلامي من حيث المضمون. وفي استطلاع للرأي نشرته جريدة "لاكروا" الكاثوليكية الفرنسية، أكد نحو ٥٤٪ مقابل ٣٨٪ من ألف شخص تم استطلاع آرائهم، أن الرسوم

تمثل استفزازا غير مبرر لمشاعر المسلمين. ويمكننا أن نتصور حجم هذا الموقف لو أن تلك الرسوم تناولت شخصيات أو رموزا دينية مسحية أو يهودية تتمتع بنفس الاحترام الذى يتمتع به النبى محمد (صلعم) بين المسلمين. وعلى الجانب المقابل، فان المثقفين العرب أو قطاعا كبيرا منهم على الأقل لم ير فى رواية حيدر حيدر "وليمة لأعشاب البحر"، التى أثار ضدها التيار الإسلامى الضجة نفسها فى مصر، ما يحتم عقاب المؤلف أو حتى اعتذاره. ويعنى ذلك أن هناك قطاعا كبيرا من المسلمين والعرب يتفهم بدرجة أكبر بكثير من المتوسط العام للمجتمع ضرورات حرية الرأى والتعبير ويفسرها تفسيرا واسعا، كما هو الأمر فى العالم الغربى، خاصة أن هناك تقاليد قديمة من التسامح، حتى مع أدبيات الملاحدة العرب.

أمام هذه الحقائق، يمكن القول إن المغزى الحقيقى لأزمة الرسوم الدنماركية لا يتعلق بصراع الثقافات بقدر ما يتعلق بمصالح سياسية، ويجب أن نفتش عن هذه المصالح التى قادت الى الأزمة.

يبدو الأمر واضحا تماما، من الناحية الشكلية على الأقل، على الجانب الدنماركى والأوروبى، فنحن نشهد معركة سياسية عملاقة فى جميع دول غرب وشمال أوروبا حول سياسات الهجرة، ونعرف ان قطاعا كبيرا من المجتمعات الأوربية يرفض السياسات الليبرالية للهجرة، سواء من منطلقات عنصرية، تستغل قضية الهجرة للوصول الى السلطة، والترويج لأيديولوجيات متطرفة، أو من منطلقات ثقافية واقتصادية وقومية، حيث يشعر قطاع متنام من المجتمع بأن الهجرة، خاصة من الدول العربية والاسلامية ومن إفريقيا جنوب الصحراء، تهدد ثقافته القومية، وتؤدى الى مشاكل اجتماعية كبيرة، خاصة تجارة المخدرات والجريمة، فضلا عن تكلفتها الاقتصادية، فى رأيه. غير أن هناك جانبا آخر للقضية، هو الجانب السياسى والايديولوجى الدولى. فبينما عارضت أغلبية الشعوب الأوروبية، بما فيها الشعوب الاسكندنافية، السياسات الانفرادية الأمريكية التى تتضمن عسكرة العالم وخرق القانون الدولى، شعر قطاع آخر بأن على أوروبا أن تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة مهما تكن الظروف. ويعتقد هذا التيار المسمى بـ "الأطلنطى" أن على بلاده الأوربية أن تعزز الاستراتيجية الأمريكية القائمة على الحرب ضد الارهاب، إن لم يكن بسبب النفور المشترك من الأصولية الاسلامية أو حتى من الاسلام نفسه، فبسبب الخوف من فوضى عالمية أو من تآكل وانهيار الغرب ذاته. ولا شك فى أن هذا القطاع اليمينى ينمو فى أوربا فى السنوات الأخيرة، وانه على استعداد لتوظيف أى فرصة للقفز الى السلطة من أجل تطبيق سياسات أشد تقييدا للهجرة، وأكثر ارتباطا بالولايات المتحدة، أو بتحالف الأطلنطى عموما على حساب التيار الاستقلالى والليبرالى والتقدمى فى أوروبا. ومن هنا، فهو يحرص على الافادة القصوى من المخاوف التى تولدها العمليات الارهابية، بل ويعمد الى استفزاز المسلمين، خاصة من المهاجرين، لتحريك سلسلة من الافعال وردود الأفعال التى تقود فى النهاية الى أزمات كبيرة تمنحه فرصة الوصول الى السلطة.




وهذا هو تحديدا ما كانت جريدة "يولاندز بوستين" ذات الاتجاه اليمينى المتشدد فى الدنمارك تحاول جاهدة القيام به من خلال الرسوم المسيئة، ولا شك أن فى المسلمين والعرب قد وقعوا فى الفخ بردود أفعالهم التصعيدية.

أما على الجانب العربى والإسلامى، فقد توافقت مصالح سياسية لعدة نظم وحكومات عربية على القيام بردود فعل بهذا القدر من التشدد الذى شهدناه خلال شهرى يناير وفبراير من عام ٢٠٠٦ . ففى سوريا، دار بخلد الدولة أن إثارة المشاعر الإسلامية بهذا القدر تعزز الخطاب الذى يقول إن استهداف سوريا بالضغوط الأمريكية والأوروبية لا علاقة له بسياسات الحكم، وإنما بالكراهية الثقافية للعرب والمسلمين. وعن طريق المساهمة فى تفجير أزمة ثقافية، يمكن أن يحظى النظام بحشد شعبى مؤيد دون أن يتم أى تقدم على صعيد القضية الديمقراطية والحريات العامة. ونجد دوافع مشابهة فى إيران، حيث تشتعل أزمة الملف النووى مع أوروبا والولايات المتحدة، وقد احتفظ الإيرانيون بهدوئهم أمام أزمة الرسوم حتى تم تحويل الملف النووى بالفعل الى مجلس الأمن بسبب التصويت الأوروبى، ومن مصلحة النظام الأصولى الايرانى أن يشعل المشاعر الدينية الإسلامية، وذلك كجزء من التصعيد فى الموقف من الغرب عموما، بمناسبة السخونة الكبيرة للملف النووى. أما فى المملكة السعودية، فقد مثلت أزمة الرسوم استثناء من السياسات الخارجية المعتدلة عموما تجاه الغرب كله، وهو استثناء تفسره الحاجة لتأكيد الزعامة الاسلامية، خاصة بعد أن

وقع تحدى هذه الزعامة فى سياق المنازعة مع الاتجاهات الأصولية المتشددة داخل المملكة وخارجها.

ورغم أن هذه المصالح تبدو وكأنها عاجلة ومهمة لأصحابها، فإنها قادت الى التضحية بمصالح قومية أعمق وأكثر أهمية بمراحل.

فالأزمة الدنماركية، باعتبارها حلقة مشتعلة فى سلسلة من الأزمات الثقافية، أدت إلى حدوث انقلاب فى الموقف السياسى الأوروبى من القضايا العربية، وكان بوسع أى مراقب بسيط أن يلاحظ التحول التدريجى فى المواقف الأوروبية من القضايا العربية خلال العامين الأخيرين، إذ بدأت أوروبا تفقد موقفها النقدى من الولايات المتحدة وأداءها التوازنى حيال القضايا العربية، فقامت بتمرير الاحتلال الأمريكى للعراق، وذلك بالموافقة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كما صاغتها الادارة الأمريكية تقريبا وبدون تنازلات كبيرة، واندفعت فرنسا وراء الولايات المتحدة فى سياسات العزل الدبلوماسى والسياسى لسوريا، بعد اغتيال الرئيس الحريرى، وهو ما قاد الى صدور القرارات المتشددة حيال سوريا من مجلس الأمن. وفى ألمانيا، وقع انقلاب حقيقى فى السياسات الخارجية بعد فوز الحزب الديمقراطى المسيحى، بقيادة السيدة ميركل، نحو اعادة التحالف مع الولايات المتحدة، وبعيدا عن المواقف والسياسات النقدية التى أخذت بها الحكومة الاشتراكية بقيادة شرودر. ولا شك فى أن الاتجاه العام للسياسات الأوروبية نحو تمتين التحالف عبر الأطلنطى تأثر كثيرا بالصور النمطية عن الثقافة العربية والاسلامية والناتجة عن العمليات الارهابية فى عدد من الدول الأوروبية، وعن سلسلة الأزمات التى ألمت بالعلاقات الأوروبية - العربية عموما، ويبدو الموقف من القضية الفلسطينية هو الأكثر حساسية لهذا التحول التدريجى. فبينما كانت أوروبا تشهد نموا غير مسبوق فى المشاعر المؤيدة للفلسطينيين خلال عقد التسعينيات وخلال الأعوام الأولى من الانتفاضة، بدأ تحول مهم يحدث ويقود أوروبا عموما نحو تبنى المواقف والسياسات الأمريكية المجحفة. ويعرف المطلعون على الرأى العام الأوربى أن الأزمة قادت الى تحولات عميقة اضافية فى الموقف الشعبى الأوربى من القضية الفلسطينية، خاصة بعد أن اهتمت وسائل الاعلام الأوربية بنشر واذاعة عملية احتلال مكاتب المفوضية الأوربية فى غزة، وانتواء الإضرار بها. ويقول كتاب أوروبيون كبار إنه إذا كان هؤلاء هم "الشعب الفلسطينى"، فعلينا "إظهار تفهم أكبر للسياسات الاسرائيلية حيالهم". وتكاد تشترك معظم المقالات التى غطت الأزمة فى الصحافة الأوربية حول لوم الثقافة العربية والإسلامية، وإبداء نوع من اليأس من امكانية الالتقاء حول قيم عامة وكونية مشتركة. لقد ضربت الأزمة - كحلقة من سلسلة الأزمات المتتابعة - قاعدة العلاقات الثقافية أو تحديدا الصور الثقافية عن العرب والأوروبيين نحو بعضهم بعضا، وهو ما يتحتم أن يظهر فى المجالات الأخرى جميعا، وعلى رأسها المجال السياسى.

كان من واجب الدبلوماسية العربية أن تتوقف طويلا أمام هذه المظاهر والتحولات لتقديم علاج ناجع لها، من أجل انقاذ العلاقات العربية - الأوروبية. فأهمية أوروبا بالنسبة للمصالح العربية تتجاوز بكثير الجانب الاقتصادى والنفعى المباشر، إذ إن أوروبا تمسك فى الحقيقة بعصا التوازن فى النظام الدولى، بل وتمسك بميزان الشرعية الدولية كلها، وذلك مقابل احتكار الولايات المتحدة للقوة العسكرية، والجانب الأكبر من القرار الاقتصادى الدولى، إذ قادت أوروبا التجديدات الكبرى فى القانون الدولى، وحكمت فعليا بوابات مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة عموما، بما فيها أكثرية منظماتها المتخصصة. وتحدد أوروبا - إلى حد كبير - معنى "الشرعية" فى الحلول والتصورات المطروحة لأية قضية دولية أو أى صراع دولى، بما فى ذلك الصراعات الكبرى فى المنطقة العربية وفى منطقة الشرق الأوسط.

وتضاعفت أهمية أوروبا بالنسبة للمصالح العربية والاسلامية بعد فوز حماس بالانتخابات البرلمانية الفلسطينية، إذ كان - ولا يزال - من الواضح أن الولايات المتحدة واسرائيل ستحاولان خنق أية حكومة تقودها حماس اقتصاديا، وهو ما لا تستطيع القيام به دون موقف أوروبى متواطئ معها. وقد كشفت جريدة النيويورك تايمز فى ١٤ فبراير عن خطة أمريكية - إسرائيلية للإطاحة بحكومة تقودها حماس فى غضون عام واحد عن طريق العزل والعقاب الاقتصادى. وكان من واجب الدبلوماسية العربية أن تهتم بمخاطبة أوربا من أجل إثنائها عن إعلان التحالف مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعلاقة مع السلطة الفلسطينية، خاصة فى سياق تشكل حكومة تقودها حماس.

وفى هذه اللحظة تحديدا، قامت السياسة والدبلوماسية العربية بالعكس تماما، إذ شجعت - أو ربما خططت - على تفجير العلاقات مع أوروبا بمناسبة قضية الرسوم الدنماركية، فيما يعد كارثة دبلوماسية كبيرة للعالم العربى فى هذا التوقيت بالذات.

فلماذا أساء العرب إدارة أزمة الرسوم الدنماركية الى هذا الحد؟

لقد أشرنا بالفعل الى المصالح قصيرة النظر التى دفعت عدة حكومات عربية لتفضيل التصعيد مع الدنمارك وهو ما قاد الى هذه الكارثة الثقافية والدبلوماسية. غير أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية.

أول هذه العوامل أن ثمة قوى عربية، خاصة على جانب الحركة السلفية، لا تكف أبدا عن افتعال وتوظيف هذه الأزمات بصورة منهجية، بغض النظر عما اذا كانت اساءات قوى أوروبية أو غربية للإسلام، حقيقية أم مفتعلة. وتحفل صور الاعلام والدعاية المستجدة - خاصة الانترنت وجهاز التليفون المحمول برسائله القصيرة والشخصية والمؤثرة بشدة أكثر من غيرها- بحملات متتالية من التحريض، مرة بالادعاء بأن شركة ما وضعت آيات قرآنية فى أسفل نعال نوع معين من الأحذية، ومرة بالادعاء بأن نمطا معينا من الكتابة باللغة الانجليزية يظهر اذا ما قرئ باللغة العربية باعتباره سبا فى الاسلام أو فى اسم الله سبحانه وتعالى! ولا يكاد خيال هذه المجموعات النشيطة من السلفيين ينفد دون أن يحرضوا كل يوم بادعاء إساءة ما للإسلام فى أوروبا أو أمريكا أو غيرهما من مناطق وثقافات العالم، ولا يكاد يمر يوم دون افتعال طريقة أو وسيلة أو ذريعة

لهذا النوع من التحريض الدينى. والقصد من هذه الحملات واضح للغاية، وهو استنفار المشاعر الدينية لكراهية الغرب كله كوسيلة لتأكيد قيادة هذه المجموعات للعالم الإسلامى من خلال تعميق الشعور بالشك، والاستهداف والعزلة فى العالم. وقد أدت هذه السلسلة التى لا تتوقف من الحملات غرضها بالفعل الى حد كبير، حيث تعيش الشعوب العربية والاسلامية حالة من التشدد الدينى والعزلة الثقافية لم تمر عليها من قبل.

إن هذه القوى نفسها تنتعش انتعاشا هائلا بين المهاجرين العرب والمسلمين فى شمال أمريكا وأوروبا على اتساعها، وبصفة أخص فى بريطانيا وفرنسا ودول شمال أوروبا، حيث وجدت قيادات نشيطة للحركات الجهادية والأصولية المتطرفة لنفسها ملجأ بعيدا عن سيطرة الحكومات العربية المتشددة فى مواجهتهم. وتستغل هذه القوى حالة الاغتراب الطبيعية والشكاوى المعتادة من التمييز وعدم الاندماج المجتمعى فى بلاد الهجرة للعمل بين صفوف المهاجرين العرب والمسلمين، مغذية الشعور بالاستهداف والكراهية ضد المجتمعات الأوروبية التى يعيش فيها هؤلاء المهاجرون. ولا شك فى أن أزمة الرسوم الدنماركية قد تحركت أصلا بين قطاع صغير نسبيا من المهاجرين العرب والمسلمين الذين يدعمون الأصوليين المتشددين فى هذه الدولة. ومن هذا المنظور، فقد لا تتوقف أبدا عمليات التحريض الدينى ضد هذه الدولة الأوربية أو تلك، وهو ما يقود فى نهاية المطاف الى سلسلة لا تنتهى من الأزمات الدبلوماسية والثقافية. ولا شك أيضا فى أن المهاجرين العرب والمسلمين فى هذه الدول سيمثلون الضحية الأولى لهذا الاحتقان الثقافى المستمر فى العلاقات الإسلامية - الأوروبية.

ومع ذلك، فإن العامل السياسى هو الأكثر أهمية فى تفسير فشل الدبلوماسية العربية فى التعامل مع أزمة الرسوم الدنماركية. فالدول العربية الأكبر والأكثر تأثيرا فى السياسات العربية تتحيز تلقائيا للتحالف مع الولايات المتحدة على حساب الفرص الأفضل للمصالح العربية مع أوروبا، وذلك لأسباب تتعلق بالعلاقات العسكرية والاستراتيجية، بالرغم من - أو ربما بسبب - التهديدات الأمريكية ببث عدم الاستقرار فى النظم السياسية المعنية. وقد تركت هذه الدول العلاقات مع أوروبا تتراجع، حتى لا يتم النظر الى أوروبا باعتبارها مجالا للتوازن فى السياسات الخارجية العربية. والواقع أن العلاقات العربية - الأوروبية بدأت بالفعل فى التدهور بصورة واضحة، خاصة خلال العام الماضى، حيث انتهى مؤتمر "قمة برشلونة" المخصصة لتقييم الأداء بعد عشر سنوات من إعلان برشلونة، دون نتيجة تذكر، ولم يحضره رؤساء عرب كثيرون، واكتفوا بإرسال وزراء خارجيتهم فيما مثل رسالة واضحة بتراجع الاهتمام العربى بفلسفة "البحر متوسطية"، وإنشاء نوع من الوفاق مع أوروبا، كبعد أساسى أو كاستراتيجية للعلاقات الخارجية العربية.

ولا يستبعد كاتب هذا المقال أن يكون وراء اللجوء الى التصعيد مع أوروبا، وفى المجال الثقافى والدينى بالذات، سيناريوهات أو حتى مخططات دقيقة وضعتها أصلا دوائر صهيونية أوروبية أو أمريكية أو إسرائيلية أو جميعها. فقد واجهت هذه الدوائر تحديا كبيرا فى الميل المتزايد للأوربيين لتأييد قضية الشعب الفلسطينى وحقوقه، مقابل التبرم المتزايد من السياسات التى تنتهجها سلطات الاحتلال الاسرائيلية. وقد أظهر استطلاع الرأى العام - الذى باشره معهد تابع للمفوضية الأوروبية خلال عام ٢٠٠٣ - هذا النفور المتزايد من جانب الأوروبيين نحو إسرائيل، حيث اعتبرت نسبة كبيرة من الأوروبيين إسرائيل التهديد الرئيسى للسلام العالمى. وبدا هذا التحدى هائلا، وربما تكون هذه الدوائر قد فكرت فى أن تفجير العلاقات العربية - الأوروبية يبدأ بالاحتقان الثقافى. إن توظيف المشاعر الاسلامية المتفجرة ضد أوروبا هو أقرب وأقصر طريق لإطلاق تفاعلات سلبية تظهر العرب والفلسطينيين باعتبارهم خصوما أشداء وغير قابلين للتهدئة لأسس الحضارة الغربية، ومن ثم استنفار الأوربيين ضد العرب والمسلمين عموما وضد الفلسطينيين خصوصا . ومن المنطقى أن تكون هذه الدوائر قد فكرت فى أن إطلاق هذه التفاعلات السلبية سيؤدى الى زيادة "تفهم الأوربيين" لمنظومة القمع المروعة وغير المسبوقة فى أى نظام احتلالى، والتى يستخدمها نظام الاحتلال الاسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى. أما الكيفية التى نجحت فيها هذه الدوائر فى التأثير فى الإدارة العربية لأزمات من نمط أزمة الرسوم الدنماركية، فتحتاج الى دراسات متعمقة وتتبع دقيق لهذه الدوائر وخططها الدعائية والسياسية.

وفى يقين كاتب هذا المقال أن أفضل طريق لمعالجة وحصار الدعايات العنصرية ضد العرب والمسلمين فى أوروبا هو تجاهلها وترك القوى التقدمية والديمقراطية الأوربية تتولى علاجها أو النضال ضدها من خلال التثقيف. إن الإدارة السليمة لمثل هذه الدعايات هى مساهمة العرب والمسلمين فى تعليم الشعوب الأوروبية وتثقيفها بالأسس والمبادىء الصحيحة للاسلام والثقافة العربية والإسلامية، وكان يجب فى كل الأحوال ألا يظهر العرب وكأنهم أعداء أو خصوم لمبادىء حرية الرأى والتعبير فى أوروبا أو أى مكان آخر. يعلم العرب والمسلمون أن الإسلام لم يهتز إطلاقا، لأن بعض أبناء الشعوب والحضارات الأخرى يكنون له الكراهية، وإنما يهتز أو يكون قابلا للاهتزاز عندما يظهر العرب والمسلمون كأنصار للعنف العشوائى أو الإرهاب الدينى الدموى، فضلا عن تخلفهم الاقتصادى والاجتماعى، وشيوع الاستبداد والفساد بينهم. ويلفت النظر، فى هذا الإطار، أن أزمة الرسوم الدنماركية قد تزامنت مع انطلاق مذابح متبادلة فيما بين الشيعة والسنة فى باكستان وفى العراق، وهو ما يعزز الانطباع الأوروبى بأن الثقافة العربية والإسلامية تقوم على العنف والتطرف، لا فيما يتعلق بعلاقاتهم مع الآخر فقط، وإنما فى علاقاتهم المتبادلة أيضا. أما على المدى الطويل، فإن الأسلوب الصحيح فى الدفاع عن الإسلام والثقافة العربية والإسلامية هو صنع مجتمعات قادرة على التقدم والنهوض على أساس من المبادىء الديمقراطية وحكم القانون والحريات العامة، وتحقيق انطلاق حقيقى فى ميادين العلم والمعرفة وفى ميدان التنظيم الاجتماعى، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والأقليات، وتمهيد الطريق أمام الأفراد والجماعات للعيش المشترك فى سلام، وأمام حاجتهم للسعادة والتقدم الثقافى والأخلاقى.

# أزمة الرسوم بين الثقافة والسياسة

■ بشير عبد الفتاح *

**بالرغم من أن أزمة الرسوم المسيئة لنبى الإسلام محمد (صلى الله عليه وسلم) قد بدأت مكتسية طابعا دينيا صرفا، فإنها قد توسعت فيما بعد لتتضمن جوانب ثقافية وسياسية، كان لها بالغ الأثر فى جعلها أكثر تعقيدا وأشد تشابكا. لقد اندلعت الشرارة الأولى للأزمة فى يوم ٣٠ سبتمبر من العام الماضى ٢٠٠٥، حينما طلب فيلمنج روز، محرر الشئون الثقافية بصحيفة "يولاندز بوستن" الدنماركية، من بعض رسامى الكاريكاتير الدنماركيين التعبير عن تصورهم لنبى الإسلام من خلال رسوماتهم، ليتلقى بعدها اثنى عشر رسما كاريكاتيريا يسىء إلى نبى الإسلام - محمد صلى الله عليه وسلم - لم يتردد بدوره فى نشرها بصحيفته، ثم ما لبثت صحف أوروبية وعالمية أخرى عديدة أن أعادت نشر هذه الرسوم، لتتفجر على أثر ذلك أجواء غضب عارمة فى مختلف بقاع العالم الإسلامى، على نحو أثار الجدل مجددا بشأن مستقبل العلاقة بين الإسلام والغرب.**

لقد تباينت المواقف الغربية حيال الأزمة داخل الدولة الواحدة، وعلى مستوى المجتمعات الغربية ككل، ولكن يمكننا رصد الموقف الغربى فى تيارين رئيسيين :

التيار الأول : اتجه إلى مؤازرة الصحيفة الدنماركية ورفض ردود الفعل التى صدرت عن الدول الإسلامية بما تضمنته من أعمال عنف ومقاطعة، وقد تمثل هذا التيار فى فئات من مستويات مختلفة : شعبية، وإعلامية ورسمية أيضا. فعلى المستوى الإعلامى، عمدت صحف أوروبية وعالمية عديدة إلى إعادة نشر هذه الرسوم، تضامنا مع الصحيفة الدنماركية بزعم حماية مبادىء حرية التعبير ورفض حصارها أو الوصاية عليها من خلال الإرهاب والعنف.

وعلى المستوى الشعبى، أظهر استطلاع للرأي - أجرى فى الدنمارك وأعلنت نتائجه أواخر شهر يناير ٢٠٠٦ - أن غالبية الدنماركيين يرفضون أن يقدم رئيس وزرائهم اعتذارا للمسلمين جراء ما نشرته الصحيفة من رسوم كاريكاتيرية مسيئة للرسول (ص)، إذ بين الاستطلاع - الذى أجراه معهد بحثي لحساب الإذاعة الدنماركية الرسمية وشمل عينة تمثيلية من ٥٧٩ شخصا - أن ٧٩٪ منهم يرون أنه ينبغي على رئيس الوزراء ألا يعتذر عن الإساءة، في حين يرى ١٨٪ فقط العكس، ويطالبون بالاعتذار للمسلمين.

وقد استند بعض الرافضين للاعتذار على تمسكهم بمبدأ حرية التعبير الذي يعتبرونه أفضل ما أنتجته الحضارة الغربية، بينما تفتقده الدول الإسلامية، بينما تأثر البعض الآخر بموقفه المعادى أصلا للإسلام والمسلمين على خلفية الصورة المشوهة التى تم نسجها حولهم فى الغرب، بينما تأثر الباقون بردود الفعل العنيفة من جانب المسلمين، والتى انعكست بالسلب على الاقتصاد الدنماركى. وقد قامت مجموعة دنماركية من اليمين المتطرف - تنتمى إلى حزب الشعب الدنماركي - بتوجيه رسائل تهديدية إلى بعض الجهات الإسلامية الرسمية، فضلا عن أبناء الجالية الإسلامية فى الدنمارك عبر الهاتف المحمول، تدعو للقيام بحرق المصحف الشريف فى شوارع البلاد، ردا على المقاطعة العربية والإسلامية للمنتجات الدنماركية. كما أكدت مصادر الشرطة فى مدينة إزبيه بجزيرة يولاند بغرب الدنمارك أن ٢٥

(*) سكرتير تحرير مجلة الديمقراطية بالأهرام.

قبرا لمسلمين دنماركيين تعرضت للاعتداء من قبل مجهولين قاموا بتحطيم شواهد القبور، وأن الاعتداء استهدف المربع المخصص لمقابر المسلمين دون غيره، حيث لا توجد مقابر مستقلة للمسلمين بالدنمارك، والبالغ تعدادهم مائتى ألف مسلم، وإنما يدفنون موتاهم هناك بأقسام مخصصة لهم داخل المقابر العامة.

أما على المستوى الرسمي، فقد حرص كبار المسئولين الأوربيين - ومن بينهم رئيس الوزراء الدنماركي - على إدانة ردود الفعل العنيفة من قبل الدول الإسلامية، فى الوقت الذى أكدوا فيه احترامهم للقيم الأوروبية بما فيها حرية التعبير. وجاءت أشد ردود الفعل تطرفا من الوزير الإيطالى روبرتو كالديرولى، الذى أوغل فى تهجمه على الإسلام وانتقاداته للمسلمين، حينما خرج على العالم مرتديا قميصا طبعت عليه الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للرسول، الأمر الذى أجج مشاعر مسلمى ليبيا الذين تظاهروا أمام القنصلية الإيطالية فى بنغازى، مما أسفر عن سقوط أحد عشر قتيلا وخمسة وثلاثين جريحا، وكادت أزمة كبرى تتفجر بين إيطاليا والعالم الإسلامى لولا إقالة الوزير الإيطالى من الحكومة بعدها بأيام.

وفى الوقت الذى كان فيه خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبى، يتباحث مع قيادات العالم الإسلامى حول سبل التعاون من أجل نزع فتيل الأزمة، قام جوزيه مانويل باروزو رئيس المفوضية الأوروبية بتوجيه نقده اللاذع للمسلمين، باستثناء تركيا التى أشاد بحكمتها وعقلانيتها فى التعامل مع الأزمة، بسبب ردود الفعل العنيفة والتصعيدية التى صدرت منهم حيال الدنمارك ودول الاتحاد الأوروبى على خلفية أمر إنما يعد من صميم حرية الرأى والتعبير، وهو أمر اعتبره باروزو قيمة تمثل أحد الأعمدة الأساسية التى يقوم عليها الاتحاد الأوروبى وكذا الحضارة الغربية، مؤكدا أنه ما كان لأى حكومة أو جهة أوروبية أن تحجر على هذه القيمة أو تمنع المواطنين الأوربيين من التمتع بها بسبب ردود فعل عنيفة ومتطرفة من قبل بعض المسلمين، الذين ناشدهم باروزو تجنب إشعال صراع ثقافى أو حضارى بين الإسلام والغرب بسبب تباين الرؤى حول مفهوم حرية التعبير.

وفى سياق متصل ومتزامن مع مباحثات سولانا بالمنطقة، خرج البرلمان الأوروبى على العالم بقرار يعبر عن تمسكه بقيم الديمقراطية واحترام حرية التعبير فى ربوع الاتحاد الأوروبى، ويؤكد تضامن البرلمان الأوروبى مع الدنمارك وكل الدول الأوروبية التى قامت بنشر الرسوم الكاريكاتيرية، وكذا تضامنه ودعمه للصحف والصحفيين الذين أعادوا نشر هذه الرسوم فى دول عربية أو إسلامية، وأدان إجراءات توقيفهم من قبل السلطات الأمنية فى تلك البلاد. وقد رفض البرلمان الأوروبى فى قراره صور الاحتجاج العنيفة التى صدرت عن الشعوب الإسلامية، معتبرا أن الدول التى شهدت تلك النوعية من ردود الأفعال إنما هى معقل لانتهاك حقوق الإنسان والتعدى على حرية الفكر والتعبير.

وفى السياق نفسه، وبعد مرور ما يناهزحولا كاملا على أزمة فيلم "الخضوع" - الذى عرض الجزء الأول منه نهاية ٢٠٠٤، والذى لقى مخرجه فان جوخ حتفه جراء ردود الفعل الغاضبة من قبل المسلمين فى هولندا، على خلفية تناوله المشوه لأوضاع المرأة المسلمة فى الدول الإسلامية والعربية - أعلن كبار المسئولين فى الحكومة الهولندية - عقب اجتماعهم الأسبوعى فى يناير ٢٠٠٦ - عن عدم اعتراض حكومة بلادهم على إنتاج الجزء الثانى من الفيلم المثير للجدل، والذى آلت البرلمانية الهولندية المسلمة هيرسي - ذات الأصول الصومالية، والتى تنتمى إلى الحزب اليمينى الهولندى" الشعب من أجل الحرية والديمقراطية" المشارك فى الائتلاف الحكومى - على نفسها استكمال الجزء الثانى منه رغم تحذيرات المسئولين الهولنديين من التداعيات الخطيرة لمثل هذه الخطوة.

ومما يثير الانتباه فى هذا الصدد هو ارتباط تلك الخطوة التصعيدية والاستفزازية من جانب الهولنديين - الذين أظهرت استطلاعات الرأى موافقة ٨٤٪ منهم على إتمامها رغم ما قد تسفر عنه من تداعيات سلبية - بموقف هيرسى من قضية الرسوم الدنماركية المسيئة للرسول الكريم، حيث اعتبرت فى ندوة - حضرتها بألمانيا قبلها بأيام - أن تلك الرسوم هى نوع من الفنون الذى لا تحكمه ضوابط، لأنه يستظل بمظلة حرية التعبير. وأشادت البرلمانية الهولندية الصومالية برفض رئيس الوزراء الدنماركى فوخ راسموسن الاعتذار للمسلمين، وطالبت نظيره الهولندى بأن يحذو حذوه دفاعا عن حرية الرأى والتعبير ضد ما سمته سطوة التطرف والانغلاق.

أما التيار الثانى، فقد سلك مسلكا مغايرا حيال أزمة الرسوم، حيث عمد إلى إدانة ما أقدمت الصحيفة الدنماركية على نشره من رسوم مسيئة لنبى الإسلام، مؤكدا أن حرية التعبير لا تبرر بأى حال التعدى على المعتقدات والجور على المقدسات، وقد برز ذلك فى عدة تحركات على مستويات رسمية وشعبية داخل الدنمارك وخارجها .

فشعبيا، دشن عدد من الدنماركيين مبادرات فردية وجماعية على شبكة الإنترنت بعنوان"التصالح الآن" مع العالم الإسلامي، بهدف إظهار الصورة الحقيقية لبلادهم. وقد بلغ عدد المنضمين للحملة - خلال أيامها الستة الأولى - نحو ٥٠ ألف شخص، بينهم سياسيون وفنانون وكتاب مشهورون. كما أطلقت مجموعة من الشباب الدنماركي حملة على الإنترنت بعنوان "دنمارك أخرى" للدعوة إلى التعايش السلمي، والاحترام المتبادل بين الحضارات والأديان، وذلك فى صورة رسالة يؤكدون فيها أنهم كمواطنين دنماركيين يخلون مسئوليتهم عما تنشره الصحف الدنماركية الخاصة، كما يستنكرون بشدة انتهاك صحيفة يولاندز بوستن لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، وأعربوا عن تفهمهم أيضا لمطالبة المسلمين للصحيفة بتقديم اعتذار عن نشر الرسوم المسيئة. وخلال ٥ أيام فقط من انطلاق الحملة، بلغ عدد رسائل الدنماركيين الداعمة لها نحو ١٠,٥٠٠ رسالة.

وبالتوافق مع هذه المبادرات الإلكترونية، أظهر استطلاع للرأي - أجراه معهد جالوب للأبحاث لحساب صحيفة "بيرلنزكه تيذنه" الدنماركية اليومية - أن ٥٦٪ من الدنماركيين يتفهمون شعور المسلمين بالإهانة بسبب نشر الرسوم، في حين أجاب ٤١٪ بأنهم لا يتفهمون شعور المسلمين بالإهانة، ورأى ٤٩٪ من المستطلعة آراؤهم أن "يولاندز بوستن" أخطأت بنشرها

تبنت الولايات المتحدة -حكومة وإعلاما- موقفا جيدا فيما يتعلق بقضية نشر صحيفة دنماركية والعديد من الصحف الأوروبية لرسومات تسخر من الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، واعتبرت واشنطن أن نشر الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للرسول محمد فى الصحف الأوروبية يشكل تحريضا "غير مقبول" على الحقد الدينى والإثنى.

على شبكة سى إن إن CNN، تحدث الكاتب الأمريكى بروس فيولير عن قضية الكارتون الدنماركى الذى نشر ويسىء للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، معتبرا أنه تسبب فى اشتعال الرأى العام الإسلامى. وذكر فيولير تفاصيل القضية وتسلسلها الزمنى، وذكر أن القضية بدأت عندما طلبت الصحيفة أن يقدم الرسام رسما لكتاب مزمع عن الأطفال والنبى، وهذا بدوره محرم إسلاميا. وقال الكاتب إن الأمريكيين يمكنهم فهم رد الفعل العاطفى الإسلامى، عندما يسترجعون قضايا مشابهة أمريكية مثل تكرار حرق العلم الأمريكى بأيدى مواطنين أمريكيين، وهو العمل الذى يراه الكثير من الأمريكيين عملا يجب تجريمه.

ويرى فيولير أن الاحتجاجات على نشر الكاريكاتير فى بعض الحالات خليط من السياسة والدين. ومن العدالة أيضا -حسبما ذكر- أن يلقى المسلمون نظرة على ما يتم نشره فى بلادهم، ويسىء للديانة اليهودية والديانة المسيحية.

كما ذكرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز Los Angles Times أن الغضب انتشر بين المسلمين عبر العالم إثر تزايد المؤسسات الإعلامية التى تعمد إلى إعادة نشر صور كاريكاتيرية مسيئة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) كانت صحيفة دنماركية قد نشرتها قبل أشهر. وتشير الصحيفة إلى أن الصراع تفاقم على أكثر من صعيد، حيث شمل تهديد مواطنى الدول التى نشرت فيها تلك الرسوم، ومقاطعة بضائعها، وحرق أعلامها فى مظاهرات شملت أنحاء عدة من العالم الإسلامى.

لكن الصحيفة نقلت عن رؤساء تحرير بعض الصحف وزعماء سياسيين ومنادين بحرية الصحافة تحذيرهم من أن هذه الأحداث تهدد الحقوق الديمقراطية للأشخاص. وعرضت الصحيفة لوجهة نظر رسام الكاريكاتير السويسرى باتريك شاباتى، الذى قال إن رد فعل المسلمين أصابه بالصدمة، لأنه يظهر مدى وإمكان تحكم الإسلام الأصولى فى حياتهم، مضيفا أن الهدف هو حجب رسوم الكاريكاتير كما تحجب النساء.

لكن الصحيفة نفسها نقلت عن زعماء مسلمين أوروبيين اتهامهم للإعلام الغربى بأنه يعمل على إهانة الإسلام، حيث قال دليل أبو بكر، إمام مسجد باريس المركزى، إن حرية التعبير لا يمكن أن تعنى حرية الكذب. وأشار الإمام إلى أن الرسول محمدا (صلى الله عليه وسلم) لم يبعث بدين إرهابى، بل على العكس من ذلك جاء بدين الرحمة والسلام.

من ناحية أخرى، اعتبرت صحيفة نيويورك تايمز New York Times أن حدة التوتر لم تخف فيما يتعلق بهذه القضية، مشيرة إلى أنها آخر مظاهر الصراع الثقافى المحتدم بين أوروبا والمسلمين الذين يمثلون ١٠٪ من سكان بعض الدول فى تلك القارة.

وأشارت الصحيفة إلى أن كل الدلائل تظهر أن الأوروبيين ماضون فى التصعيد، رغم تحذير بعض علماء المسلمين من أن هذه القضية قد تكون ذريعة للمتشددين لدعم أعمال إرهابية أو تنفيذها.

**نقلا عن تقرير واشنطن، العدد ٤٤، ٤ فبراير ٢٠٠٦.**

الرسومات محل الأزمة،كما رأى غالبية المشاركين في الاستطلاع ،الذي شمل عينة تمثيلية مؤلفة من ١٠٠٣ أشخاص، أن النقاش حول حرية الرأي الذي أنتجته قضية الرسومات مفيد للدنمارك، ولكن نشر الرسوم أضر كثيرا بسمعة البلاد على المستوى العالمي.

ورسميا، طالبت معارضة الوسط واليمين في البرلمان الدنماركي بتحقيق مستقل بشأن دور الحكومة في قضية الرسوم. وأنحى فرانك اين، المتحدث باسم لائحة الاتحاد، (شيوعيون سابقون) أحد أحزاب المعارضة الأربعة فى البلاد، بالمسئولية على الحكومة الدنماركية، التى يرى أنها فسرت بشكل خاطئ رسالة وجهها ١١ سفيرا مسلما في اكتوبر الماضي ٢٠٠٥ للاحتجاج على هذه الرسوم، وقللت من أهمية التحذيرات المصرية المتكررة منذ الخريف الماضي، ولزمت الصمت بشأنها.

وفي القاهرة، وعقب لقائه والوفد المرافق له من مجلس الكنائس الدنماركية مع وزير الأوقاف المصري الدكتور محمود حمدي زقزوق، أكد أسقف كوبنهاجن كريستين نيسان أن مسيحيي الدنمارك قد أهينوا بالرسومات المسيئة لنبي الإسلام، معتبرا أن الإساءة للإسلام تسيء أيضا إلى المسيحية. وأكد الأسقف تضامنه وجميع المسيحيين في بلاده مع المسلمين ضد أي تصرفات تسيء للأديان تحت شعار الحرية، على اعتبار أن أي إساءة إلى أي عقيدة سماوية هي إساءة لجميع العقائد، وأشار إلى أن حوار الأديان يعد أفضل وسيلة لإزالة سوء الفهم وتحقيق التواصل والتعاون بين أتباع الأديان السماوية.

وأوروبيا، ندد رئيس الوزراء الإيطالى سيلفيو بيرلسكوني، فى حوار له مع قناة الجزيرة القطرية، بتلك الرسوم، التى أكد أنها جرحت مشاعر المسلمين، معتبرا أن حرية التعبير يجب أن تحترم المقدسات، وإن كان ذلك قد فسر على أنه محاولة من بيرلوسكونى للابتعاد ببلاده عن موجة الغضب التي تسببت فيها، خاصة أن الجالية الإسلامية في إيطاليا كبيرة العدد.

وعالميا، وفى ختام اجتماع تحالف الحضارات الثاني الذي استضافته، العاصمة القطرية خلال شهر فبراير ٢٠٠٦، بدعوة

من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، ومشاركة كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو، وكذا وزراء خارجية قطر وإسبانيا وتركيا - دعا البيان الختامي للاجتماع إلى ضرورة ضبط النفس ووضع نهاية فورية لجو الاتهامات التي تسببت في أعمال العنف التي أعقبت نشر الرسوم، والذي يهدد بنشوب خلاف عميق فيما بين الجاليات والمجتمعات والدول.وأعرب البيان عن الحزن العميق للإساءة التي حدثت نتيجة نشر هذه الرسوم، وكذا للخسائر في الأرواح، والأضرار في الممتلكات التي وقعت في عدد من البلدان خلال مظاهرات الاحتجاج. وحث البيان الجميع علي التوقف عن التحريض والعنف وتبني الحوار، وأكد أيضا الحق في الاحتجاج السلمي، مقرا بأن المسلمين قد تأذوا كثيرا جراء الرسومات، مشيدا في الوقت ذاته بالأغلبية الساحقة من المحتجين والمتظاهرين في أنحاء العالم الذين اختاروا التعبير عن سخطهم بطريقة منظمة وسلمية. وفى هذا السياق، استنكر أكمل الدين إحسان أوغلو، أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، الفتوى التي أصدرها بعض رموز المسلمين فى الهند بإباحة دماء رسامي الكاريكاتير المسيء للرسول الكريم.ووصف أوغلو الفتوى بأنها تتعارض مع جوهر الإسلام، مكررا الدعوة إلي تجنب العنف، وإراقة الدماء بغير حق.

وكان من بين التساؤلات التى أثارتها أزمة الرسوم المسيئة للنبى محمد (ص) ماذا لو حدث أمر كهذا مع اليهود؟ وهو تساؤل كان من بين العوامل المؤججة لغضب المسلمين، والتى أسهمت فى تصاعد ردود أفعالهم حيال الرسوم، وهو التساؤل - أيضا - الذى سلط الأضواء على مواقف الغرب التمييزية والانتقائية فى التعامل مع الأمور السياسية والقضايا الثقافية على النحو الذى من شأنه أن يفضى إلى تآكل الثقة بينه وبين المسلمين، ومن ثم يقوض فرص نجاح أى حوار حضارى أو ثقافى بين الجانبين.

فبالتزامن مع قضية الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للرسول، شهد شهر فبراير ٢٠٠٦ ثلاث وقائع مهمة فى هذا الصدد، أولاها فى بريطانيا، وثانيتها فى النمسا، وثالثتها فى الولايات المتحدة، وكلها تفصح عن تمييز واضح فى التعامل مع قضايا حرية التعبير والإساءة إلى المقدسات والأديان.

ففى بريطانيا، كانت محكمة بريطانية قد قررت إيقاف محافظ لندن كين ليفنجستون عن العمل لأربعة أسابيع، نظرا لتشبيهه صحفيا يهوديا يدعى أوليفر فينجولد الذى يعمل لحساب صحيفة "ايفنينج ستاندارد" البريطانية، بحارس مركز اعتقال نازي، لأن فينجولد لم يكف عن مضايقته في وقت متأخر من الليل إثر حفلة أقامها على شرف وزير الثقافة الأسبق كريس سميث في فبراير ٢٠٠٥ للحصول على تصريحات ، رغم تأكيد العمدة عدم رغبته في التحدث إليه. ورغم أن المحكمة جمدت القرار فى نهاية فبراير ٢٠٠٦ ، فقد اعتبر ليفنجستون أن العقوبة تمثل اعتداء على الحقوق الديمقراطية لأبناء لندن، وأنها كانت انتقاما منه لتوجيهه انتقادات مستمرة للسياسة الإسرائيلية، الأمر الذى أوقعه فى براثن ما يسمى "مجلس المندوبين اليهودي"، الذى كثيرا ما استغل تهمة العداء للسامية ضد أي شخص يوجه انتقادات لسياسات الحكومة الإسرائيلية، والذى رفع دعوى قضائية ضد ليفنجستون أمام "مجلس المعايير في انجلترا". وقد انتقدت بعض الهيئات اليهودية نفسها رفع هذه القضية، معتبرة أن الإفراط فى استخدام تهمة العداء للسامية يسبب رد فعل عكسيا، ويثير الرأى العام الأوروبى ضد اليهود.

وفى النمسا، كان الكاتب البريطاني ديفيد ايرفينج يمثل أمام محكمة نمساوية بتهمة إحياء النازية، بعد أن تم اعتقاله بموجب مذكرة توقيف تعود لعام ١٩٨٩ على خلفية تأليفه كتابا فى عام ١٩٧٧ بعنوان "حرب هتلر"، حاول من خلاله أن يقلل من خطورة الفظائع النازية، لاسيما إزهاقها أرواح ستة ملايين يهودى فى المحرقة. ورغم أن ايرفينج أقر أمام المحكمة بأنه كان مخطئا فى الآراء التى عبر عنها سابقا، إلا أنها حكمت عليه بالسجن. ولم تكن حادثتا ليفنجستون وإيرفينج سوى غيض من فيض، فيما يخص ملاحقة اليهود لكل من تسول له نفسه التشكيك فيما نسجته أقلام صهيونية عن المحرقة أو انتقاد السياسات الإسرائيلية، ومن ذلك المفكر الفرنسى الإسلامى رجاء جارودى، صاحب كتاب "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" وكذا السياسي الفرنسي اليميني، جان ماري لوبن، على خلفية قوله يوما إن محرقة اليهود أحد تفاصيل التاريخ.

وفى الولايات المتحدة، وبعد أن فاز فيلم "الجنة الآن" للمخرج الفلسطينى هانى أبو أسعد بجائزة الكرة الذهبية لأحسن فيلم أجنبى لعام ٢٠٠٦، والذى يتناول المبررات والأسباب التى تدفع بعض الشباب الفلسطينى إلى القيام بعمليات استشهادية، سعت جماعات صهيونية فى شهر مارس ٢٠٠٦ - بالتعاون مع إسرائيليين فقدوا ذويهم فى هذه العمليات - إلى الضغط على القائمين على مهرجان الأوسكار بغرض سحب ترشيح الفيلم لجائزة الأوسكار كأحسن فيلم أجنبى لعام ٢٠٠٦، بحجة أنه يمجد الإرهاب ويحض على ممارسته. كما احتجت على تصنيفه كفيلم "فلسطينى"، حيث إنه - حسب قولهم- لا وجود لدولة فلسطين.

مثل هذا التمييز الثقافى والسياسى، وإحساس المسلمين بغياب الجدية فى التعامل مع المبادرات والطروحات التى يتم تقديمها من جانبهم لتجاوز الفجوة بين الإسلام والغرب، كان له بالغ الأثر فى تفاقم أزمة الرسوم، كما نال من صدقية أية مساع لنزع فتيلها على غرار جولة خافيير سولانا فى عواصم العالم الإسلامى. وساد الاقتناع - من جانب المسلمين - بأن غالبية المساعى التى تم توخيها فى هذا الخصوص للخروج بالأزمة من النفق المظلم لا تعدو أن تكون مجرد محاولات للتقليص من حدة الخسائر الاقتصادية، ومن ثم السياسية التى منيت بها الدول الغربية جراء تداعياتها، بينما يكمن العلاج الحقيقى والنهائى لها فى تحرك عالمى جاد وصادق على الصعيدين السياسى والثقافى، يسعى بغير تمييز أو استعلاء إلى تجسير الفجوة بين الغرب والإسلام.

# ازدراء الأديان .. قراءة فى المواثيق الدولية

المستشار/ عادل ماجد*

**تصاعدت في السنوات الأخيرة - خاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ - ظاهرة تطاول بعض وسائل الإعلام الغربية على الرموز والمقدسات الإسلامية، الأمر الذي ترك جراحا بالغة فى نفوس المسلمين في سائر الأقطار. وخطورة تلك الإساءات أنها تحض على الكراهية الدينية، مما يؤجج من النزعة العنصرية ضد الإسلام والمسلمين، الأمر الذي من الممكن أن يؤثر على حسن العلاقات الودية بين الدول والشعوب، بل إنه من الممكن أن يتعدى ذلك الأمر إلى توليد العنف وزعزعة الاستقرار والأمن والسلم الدوليين، وذلك على نحو ما أحدثته الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة إلى الدين الإسلامي والمقدسات الإسلامية من جانب الصحافة الدنماركية. ولعل أكثر المتضررين من تلك الإساءات الأقليات المسلمة المقيمة بالدول التي نشرت صحفها تلك الإساءات، والتي شعرت بالتمييز والاضطهاد ضدها نتيجة انتمائها للدين الإسلامي.**

وقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بيانا صحفيا - بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٠٦- أعرب فيه عن "قلقه إزاء الجدل الذي أفرزه نشر الرسوم الكاريكاتيرية من جانب الصحف الدنماركية، وأنه يؤمن بأن حرية الصحافة يجب أن تمارس بطريقة تحترم تماما المعتقدات الدينية".

ومن جانبها، تحاول الدول المعنية - التي تحدث تلك الإساءات بأقاليمها - التنصل من مسئوليتها عنها بمقولة إن حرية الرأي والتعبير المكفولة دستوريا لوسائل الإعلام تمنعها من التدخل للرقابة عليها أو منعها، وهو أمر يدحضه العديد من المواثيق الدولية القائمة، بل إنه على العكس من ذلك. فوفقا لقواعد القانون الدولي المستقرة، فإن تلك الدول تتحمل المسئولية الدولية عما يصدر عن صحافتها من إساءات موجهة إلى الدين الإسلامي ورموزه.

وتجرم معظم التشريعات الجنائية الوطنية، خاصة في الدول الإسلامية، أفعال الإساءة إلى الديانات والرموز الدينية، سواء كانت تلك الأفعال قولية أو مادية. فالمشرع المصري، على سبيل المثال، وحرصا منه على الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي المصري من محاولات المساس بالمقدسات الدينية أو جرح العواطف والمشاعر الدينية، جرم أية أفعال تمثل مساسا أو تدنيسا لأماكن ممارسة الشعائر الدينية أو رموز أو أشياء

(*) مستشار لشئون التعاون الدولي، الإمارات. الآراء الواردة بالمقال لا تعبر عن الجهة التي يعمل بها الكاتب.

أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس، سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية، على النحو الوارد في المادة ١٦٠ من قانون العقوبات. وأصدر المشرع الإماراتي - في بداية سنوات قيام الاتحاد - تشريعا جنائيا مستقلا يجرم كافة صور المساس بالرموز والمقدسات الإسلامية، هو القانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٧٨ في شأن الجرائم الماسة بالدين الإسلامي. ولم يقتصر حرص المشرع الإماراتي على حماية المقدسات الدينية الإسلامية فحسب، بل جرم في البند الثاني من المادة ٣٢١ من قانون العقوبات الاتحادي قيام أي شخص بسب أحد الأديان السماوية المعترف بها، مقتديا في ذلك بالمفاهيم الأساسية في الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى تقديس الأديان السماوية والمساواة بين بني الإنسان، وهو أمر تتبناه أيضا المواثيق الدولية السارية.

والمبادئ والمفاهيم الأساسية التي تضمنتها المواثيق الدولية - التي كثيرا ما روجت لها الدول الغربية، بكافة مؤسساتها الحكومية وغير الحكومية، ومن بينها المؤسسات الصحفية - تدعو إلى احترام الآخر وعدم التمييز بين الأشخاص على أي أساس. ومن أهم المواثيق، التي تضمنت تلك المبادئ والمفاهيم، ميثاق الأمم المتحدة الذي أكدت مادته الثانية أن من أهم مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها تحقيق التعاون الدولي لترويج وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا دون أي تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، بل إن المواثيق الدولية قيدت الحق في حرية التعبير بعدم المساس بحقوق الآخرين وسمعتهم، وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ . فضلا عن ذلك، فإن المادة ٢٠ من الوثيقة نفسها ألزمت الدول بسن القوانين اللازمة لحظر أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف. ولعل ما صدر عن بعض الصحافة الغربية مؤخرا يمثل أبشع تلك الدعوات.(١)

هذا، وقد أضحى حظر التمييز ضد الأشخاص أو المجموعات على أساس ديني يشكل قاعدة دولية مستقرة ومعترفا بها من كافة الدول والشعوب، وقد تم تقنين تلك القاعدة على المستوي الدولي، منذ أكثر من نصف قرن، في المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي جاء نصها على النحو الآتي:

"لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون تمييز من أي نوع، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي، سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو أي وضع آخر".

وتؤكد العديد من الوثائق الدولية، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، حرية الأشخاص في الدين والعقيدة، وعدم التمييز ضدهم على هذا الأساس، وكذا تدعو الشعوب والدول إلي تبني سياسة التسامح التي تقضي بنبذ ازدراء الأديان وحظر المساس بالمقدسات الدينية.

ومن الوثائق الدولية المهمة في هذا الشأن الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال عدم التسامح والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٨١، برقم ٣٦/٥٥، والذي حذر في ديباجته من خطورة عدم مراعاة أو التعدي على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبوجه خاص الحق في حرية المعتقد والدين، وشدد الإعلان على خطورة ذلك التعدي لما يمكن أن يؤدي إليه من صدامات ومعاناة للإنسانية، كما نص الإعلان على أن حرية الاعتقاد والديانة يجب أن تحترم احتراما كاملا، باعتبارها أحد الأسس الجوهرية لحياة الإنسان، وأنه من المهم جدا الترويج لمبادئ التسامح والاحترام فيما يتعلق بالأديان.

وأعربت الجمعية العامة، في الفقرة الثامنة من ديباجة هذا الإعلان، عن قلقها البالغ إزاء مظاهر عدم التسامح أو التمييز في الأمور المتعلقة بالأديان، الموجودة في بعض أنحاء العالم. كما نصت المادة الرابعة من الإعلان نفسه في فقرتها الثانية "على جميع الدول أن تتخذ جميع التدابير لمنع والقضاء على أي تمييز يقوم على أساس من الدين أو العقيدة، في كافة المجالات الدينية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية".

وبتاريخ ٦ مارس ١٩٩٦، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٨٣/٥٠ بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب الديني، والتي أكدت في ديباجته أن "التمييز ضد البشر على أساس الدين أو المعتقد يشكل إهانة للكرامة البشرية، وتنكرا لمبادئ الميثاق (ميثاق الأمم المتحدة)". كما أكدت، في الفقرة السابعة من الديباجة ١٤/٤ ضرورة اتخاذ الدول ما يلزم لمواجهة التعصب وما يتصل به من عنف قائم على أساس الدين أو المعتقد، بما في ذلك تدنيس الأماكن الدينية. بينما حثت في البند الخامس من القرار الدولى على اتخاذ جميع التدابير لمكافحة الكراهية والتعصب، وأن تشجع التفاهم والتسامح والاحترام في المسائل المتصلة بحرية الدين أو المعتقد.

وتشكل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٦، الأساس القانونى للإعلانات والقرارات المتقدمة، حيث إنها تشجب التمييز العنصري بكافة أشكاله، وتلقي على الدول الأطراف التزامات أساسية بشجب وتجريم جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص والجماعات. فتنص مادتها الثانية على أن "تشجب الدول الأطراف التمييز العنصري، وتتعهد بأن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون أي تأخير سياسة القضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله وتعزيز التفاهم بين جميع الأجناس". وتحقيقا لذلك، " تتعهد كل دولة من الدول

الأطراف بعدم تشجيع أي تمييز عنصري يصدر عن أي شخص أو منظمة أو أية منظمة أو الدفاع عنه أو تأييده، ويشمل ذلك بطبيعة الحال التمييز ضد الأديان.

وطبقا للمادة الرابعة من الاتفاقية، تلتزم الدول الأطراف بأن "تشجب جميع الدعايات والتنظيمات القائمة على الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة من أي لون أو أصل جنسي واحد، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري، وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الإيجابية الرامية إلى القضاء على كل تحريض على هذا التمييز، وكل عمل من أعماله، وتتعهد خاصة، تحقيقا لهذه الغاية ومع المراعاة الحقة للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باعتبار كافة الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز التمييز العنصري والتحريض عليه جريمة يعاقب عليها القانون".

وأكدت المادة الخامسة من الاتفاقية أن الحق في حرية الفكر والعقيدة والدين من الأمور التي تخضع لأحكامها، ويعد التعدي عليها من قبيل التمييز العنصري. بينما نصت المادة السابعة على أن "تتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير الفعالة اللازمة، لاسيما في ميادين التعليم والتربية والثقافة والإعلام، لمكافحة الثغرات المؤدية إلى التمييز العنصري لتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم والجماعات العرقية أو الجنسية، وكذلك لنشر مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله".

وأخذا بالمبادئ والقواعد السابقة، ونتيجة تزايد التمييز العنصري ضد الأقليات المسلمة في الغرب وما واكبه ذلك من تعد على المقدسات الإسلامية، فقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٠٥ - قرارا بشأن مكافحة إهانة (ازدراء) الأديان. وقد صدر هذا القرار باقتراح من باكستان، نيابة عن دول منظمة المؤتمر الإسلامي. وعبرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذا القرار عن بالغ قلقها بشأن النمط السلبي المتكرر ضد الديانات ومظاهر عدم التسامح والتمييز في الأمور المتعلقة بالدين أو العقيدة التي تتجلى في العديد من أنحاء العالم، واستهجانها الشديد للهجوم والاعتداءات على مراكز الأعمال والمراكز الثقافية وأماكن العبادة لجميع الديانات، وكذلك استهداف الرموز الدينية.

وطالب القرار المجتمع الدولي ببدء حوار عالمي للترويج لثقافة التسامح والسلام المبنية على احترام حقوق الإنسان واختلاف الديانات، كما حث الدول والمنظمات غير الحكومية والكيانات الدينية والإعلام المطبوع والإلكتروني على الترويج لهذا الحوار ومساندته.

وفي إشارة واضحة لما يحدث من تجاوزات ضد الإسلام والمسلمين في العديد من الدول، أبدت اللجنة قلقها بشأن "تزايد حملة التشهير بالأديان، والتصنيف العنصري والديني للأقليات المسلمة، بعد الأحداث المأساوية للحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كما أعربت أيضا عن قلقها العميق بشأن الربط الخاطئ والمتكرر للإسلام بانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب". أكثر من ذلك، فقد أعربت اللجنة عن قلقها العميق بشأن البرامج وجداول الأعمال التي تضطلع بها المنظمات والجماعات المتشددة، والتي تهدف إلى إهانة (ازدراء) الأديان، وبصفة خاصة عندما تؤيدها الحكومات.

وقد طالبت اللجنة أيضا مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والأشكال المتصلة من عدم التسامح، بأن "يستمر في عمله لتقديم تقرير عن وضع المسلمين والأشخاص العرب في المناطق المختلفة من العالم وما يتعرضون له من تمييز". والتقارير التي يقدمها مقرر الأمم المتحدة - السالف ذكره - تنطوي عادة على الإشارة إلى التجاوزات التي تحدث في حق الأفراد ومسئولية والتزامات الدول المعنية بشأنها.

• وفي مجال مسئولية الدول المعنية، يجدر التنويه إلى أن مسئولية الدولة لا تنشأ فقط جراء تصرف مخالف لقواعد القانون الدولي أتته بنفسها أو عن طريق أحد الكيانات أو الأجهزة التابعة لها، ولكن أيضا نتيجة امتناعها عن إتيان تصرف تلتزم به، وفقا لأحكام منصوص عليها في أحد المواثيق الدولية، أو وفقا لقواعد القانون الدولي السارية في هذا الشأن. ومتى خلصنا فيما تقدم إلى عدم مشروعية إساءة الصحافة إلى الدين والرموز الدينية ومخالفة ذلك لقواعد القانون الدولي، فإنه إذا وقعت مثل تلك الإساءة في إقليم إحدى الدول المعنية، بات لزاما عليها التصدي لها، وإلا انعقدت مسئوليتها الدولية بشأنها، وهي في الحالة المطروحة تنشأ نتيجة امتناعها عن شجب الإساءات التي صدرت عن مؤسساتها الصحفية. وعند ثبوت تلك المسئولية، فإنه لا يجوز لأي دولة التذرع بقوانينها الداخلية - على النحو الذي نصت عليه المادة ٢٧ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات - للتنصل من التزاماتها الناشئة عن معاهدة دولية صدقت عليها.

**يتضح جليا مما تقدم أنه لا يجوز للدول المعنية التذرع بأن قوانينها الداخلية، أو حتى دساتيرها، تمنعها من تقييد حرية الصحافة أو شجب ما يصدر عنها من إساءات، متى تجاوزت تلك الحرية الحيز المشروع، وولجت في مجال الإساءة إلى رموز دينية إسلامية، مما يشكل تمييزا واضحا ضد المسلمين وازدراء لمعتقداتهم الدينية، ما من شأنه أن يؤجج أشكال الكراهية العنصرية و الدينية، وهو الأمر المحظور بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تم تفصيل أحكامها فيما تقدم.**

ومن المهم التنويه إلى أن معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تمت الإشارة إلى البعض منها سلفا، قد

وضعت آليات معينة للشكوى التي يمكن أن تقدم من الدول أو الأفراد في حالة إخلال أي دولة طرف في الاتفاقية بأي من التزاماتها الناشئة عنها. وعلى سبيل المثال، فقد نصت أحكام الجزء الرابع من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على إنشاء لجنة تسمي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، يكون من ضمن مهامها تلقي ودراسة بلاغات تنطوي على ادعاء دولة طرف بأن دولة أخرى طرفا قد أخلت بالتزاماتها التي يرتبها هذا العهد. وفصلت الأحكام السابقة الإجراءات التي يجب اتباعها بشأن تلك الشكاوى، والتي يمكن أن ينتهي المطاف بها إلى العرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في حالة عدم التوصل إلى حل مرض بشأنها.

بالإضافة إلى ذلك، فقد فصلت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الأحكام الخاصة بإجراءات الشكوى ضد الدول والجهات المختصة بنظرها في المواد من ٨ إلى ١٦ الواردة بالجزء الثاني منها(٢). فضلا عن ذلك، وطبقا لنص المادة ٢٢ من الاتفاقية نفسها، فإنه في حالة وجود أي خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق أحكام الاتفاقية، يمكن إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

أكثر من ذلك، فإنه طبقا لنص المادة ٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، يكون للدول الأطراف في هذا النظام الأساسي الالتجاء مباشرة إلى المحكمة(٣) للفصل في منازعات قانونية تتعلق بتفسير أي معاهدة من المعاهدات، أو أية مسألة من مسائل القانون الدولي، أو تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت شكلت خرقا لالتزام دولي، أو نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي ومدى هذا التعويض. ومما لاشك فيه أن إصرار الحكومية الدنماركية على عدم مسئوليتها عن شجب الإساءات الصادرة عن صحفها، والموجهة إلى المقدسات الدينية الإسلامية، أو حظر تلك الإساءات، يعد مخالفا لتفسير نصوص الاتفاقيات الدولية التي سردناها فيما تقدم، والتي تقيم مسئولية الدول المعنية عن مثل تلك الإساءات، كما أنه أمر يشكل أيضا خلافا حول مسألة من مسائل القانون الدولي التي يجوز عرضها على محكمة العدل الدولية(٤).

هذا فضلا عن الخيار الذي نصت عليه المادة ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تخول المجلس الاقتصادي والاجتماعي رفع التقارير والتوصيات المتعلقة بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية له ومراعاتها للجمعية العامة للأمم المتحدة. وللمجلس أن يستند في ذلك إلى التقارير المقدمة من مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والأشكال المتصلة من عدم التسامح. وبموجب نص المادة ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن السعي مباشرة لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار ما يلزم من توصيات أو قرارات "لتسوية أي موقف، مهما يكن منشؤه، تسوية سلمية، متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالمصلحة العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم، ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها".

ومما لاشك فيه أن ما صدر عن الصحافة الدنماركية و النرويجية من إساءة في حق دول وشعوب العالم الإسلامي يخالف مقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى التسامح فيما بين الشعوب والدول، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم، ويعد تعزيزا للتمييز الديني ضد الأشخاص، كما يشكل خرقا للاتفاقيات والقرارات الدولية المتقدمة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية. ولعل البيان الأخير الصادر عن الفاتيكان، والذي يدعو إلى عدم المساس بالمعتقدات الدينية، ويرفض إهانة الأديان، لهو خير دليل على تعدي الصحف المعنية حدود حرية التعبير المسموح والدخول في دائرة المحظور.

ومؤدى ما تقدم أن الدنمارك أو غيرها من الدول لا يمكن أن تتذرع بمبدأ حرية الصحافة والإعلام دفاعا عن الصحف التي نشرت أمورا تشكل إساءة إلى الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - إذ إن هذه الحرية لها حدود تتمثل في عدم بث الفتنة بين المواطنين أو الأمم، أو ازدراء الأديان. وفي حالة حدوث إساءة من هذا النوع، فإنه يتعين على تلك الدول، على النحو الذي ذكرناه، أن تسارع إلى شجبها، كما أنه يتعين عليها أيضا أن تسن ما يلزم من تشريعات لتجريم الإساءة إلى الأديان، وإلا تحملت تبعة المسئولية عن تلك الإساءات، طبقا لقواعد القانون الدولي السابق تفصيلها.

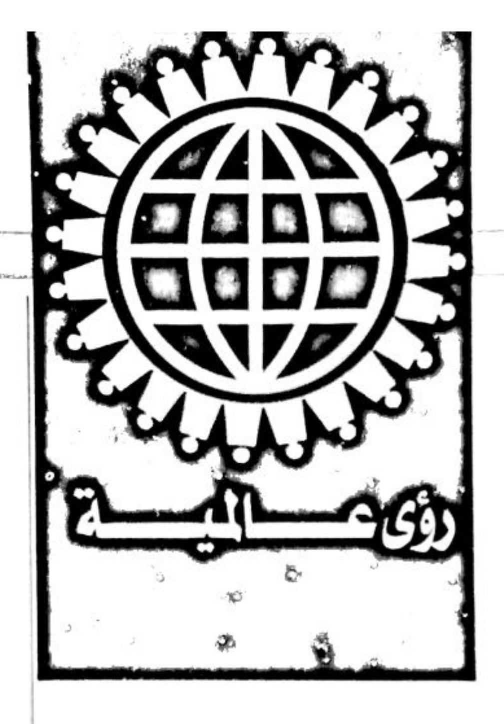
**الهوامش :**

١- صدقت الدنمارك على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى بتاريخ ٦ يناير ١٩٧٢

٢- أعلنت الدنمارك، بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٨٥، طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٤ من الاتفاقية، أنها تعترف باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصرى بتسلم ودراسة الشكاوى المقدمة من الأفراد أو جماعات الأفراد الخاضعين لولاية هذه الدولة الطرف، الذين يدعون أنهم ضحايا أى انتهاك من جانبها لأى حق من الحقوق المقررة فى هذه الاتفاقية.

٣- ينعقد الاختصاص للمحكمة إذا قبلت الدولة أو الدول المعنية اختصاصها بواسطة إحدى الطرق الآتية : (١) عقد اتفاق خاص لعرض النزاع على المحكمة، (٢) إذا كانت الدول المعنية أطرافا فى اتفاقية تتضمن النص الخاص بإحالة أى نزاع ينشأ عن تطبيقها أو تفسيرها لمحكمة العدل الدولية، (٣) إذا كانت الدول المعنية قد قبلت الاختصاص الإجبارى للمحكمة .

٤- تجدر الإشارة إلى أن الدنمارك إحدى الدول الأطراف فى النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية، وأنها أعلنت قبولها ولاية المحكمة الجبرية فى نظر جميع المنازعات التى تقوم بينها وبين دول تقبل الالتزام نفسه.




# رؤية من بكين: الصينيون والدور الخارجي لبلادهم




على مدى أسبوعين فى النصف الثانى من نوفمبر الماضى، وبدعوة من مؤسسة النور الصحفية "جوانمنج دايلى"، الصينية، التابعة للحزب الشيوعى الصينى الحاكم، والتى تعبر عن رؤى المثقفين الصينيين بوجه عام، وكان لها الدور الأكبر فى الترويج لمقولات الإصلاح، وفقا للنمط الصينى، وإعادة النظر فى ميراث الزعيم الأسبق ماو تسى تونج ولاسيما الثورة الثقافية وما حدث فيها من مظالم، وهى تأتى فى المرتبة الثانية من حيث الانتشار بعد صحيفة " الشعب اليومية"، -التقى الكاتب فى بكين وشنغهاى عددا من المسئولين والمحللين للشئون الصينية داخليا وخارجيا، وكذلك بعض الباحثين فى شئون اللغة العربية وآدابها والشئون العربية عامة. ودار الحوار فى كثير من جوانبه حول العلاقات العربية - الصينية، والدور الخارجى للصين، وكيف يرى الصينيون علاقاتهم الخارجية؟، وما هى الرابطة بين السياسة الخارجية لبلادهم وعملية التنمية والانفتاح الاقتصادى المطبقة لديهم منذ عام ١٩٧٨؟، وكيف ينظرون إلى الدور الأمريكى فى العلاقات الدولية؟، وهل هم راضون عن حالة التوازن الدولى الراهنة؟ وما هى نظرتهم إلى تطور النظام الدولى بصفة خاصة؟، وغير ذلك من الأسئلة التى تثور بين الحين والآخر حول ما يوصف بالصعود الصينى العالمى. وفيما يلى خلاصة لهذه الحوارات، للتعرف عن كثب على رؤية الصينيين لأنفسهم ولدورهم العالمى الآن وفى المستقبل.

### الصين بلد نام:

تعد النقطة المركزية، التى ينطلق منها المحللون والمسئولون الصينيون، ان بلادهم تعد بلدا ناميا، وبحاجة إلى المزيد من الجهود لتحسين معيشة مواطنيها، وهى لذلك ليست بحاجة إلى الدخول فى مواجهات مع أى طرف كان لما فى ذلك من تأثير سلبى فى خطط التنمية فيها. ووفقا للسيد فانج شيان شينج، مدير قسم الاخبار الدولية فى مؤسسة جوانمنج دايلى للنشر، فإن الموارد المحدودة للصين، وكذلك متطلبات التنمية الكبيرة، تفرضان على بلاده متابعة سياسة اقتصادية خارجية دون مشاكل، ولذلك فإن السلام والتنمية يمثلان هدفا أساسيا لدى مخططى السياسة الخارجية الصينية. أما الاولويات، فهى مشكلة تايوان وإعادتها إلى الوطن الام بصورة سلمية، وحل مشكلات الحدود مع الدول المجاورة، ومتابعة علاقات حسنة مع الدول الكبرى، وفى المقدمة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى. ولذلك، فهناك أصرار صينى على عدم الانجراف أو التورط فى أى مواجهة مع واشنطن، لانها ببساطة يمكن ان تدمر وتخرب الكثير من خطط التنمية الصينية الهادفة إلى تحسين معيشة المواطنين الصينيين.

وحول رؤية الصين للعالم العربى، قال فانج شيان شينج إن صورة العالم العربى فى الصين ولدى الدوائر الرسمية ليست إيجابية، فهو منقسم، وعليه ان يحل مشكلاته بنفسه، وان الصين لا تستطيع ان تقدم شيئا فى هذا المجال ولا فى القضايا العربية المختلفة، فالعرب هم انفسهم الذين يستطيعون أن يحلوا هذه القضايا وليس أى طرف خارجى. ولكن يظل لمصر والمملكة السعودية دور أكبر فى حل الخلافات العربية. وفى بكين، يؤيدون جهود الجامعة العربية لتقوية نفسها وإصلاح شئونها، وان تكون اقوى مما هى عليه الآن. وحول ضعف الاهتمام الصينى بالقيام بدور نشيط فى القضايا العربية، بما فى ذلك التى لها صلة بمصالح صينية صاعدة، كما هو الحال فى زيادة الطلب الصينى على النفط الوارد من منطقة الخليج، يرى فانج شيان شينج أن القضايا العربية معقدة للغاية، وأن الرأى العام فى الصين لا يتابعها جيدا ولا يعرف الكثير من تفصيلاتها، ومن ثم فلا تشكل اى ضغط على الحكومة الصينية، على عكس قضايا اخرى مثل التطورات فى برنامج كوريا الشمالية النووى، والوضع فى تايوان، والسياسات والمواقف اليابانية الجديدة

(*) رئيس تحرير التقرير الاستراتيجى العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الخاصة بالتملص من المسئولية التاريخية إزاء الشعب الصينى وشعوب أسيوية اخرى إبان مرحلة الاستعمار اليابانى لهذه الشعوب. بيد أن السياسة الصينية تهتم بصفة عامة بالحوار مع كل الأطراف العربية، وتعمل على تطوير العلاقة مع العالم العربى فى كل المجالات الممكنة.

**عالم متعدد الألوان :**

العالم بالنسبة للصين هو متعدد فى كل شىء، فهو لم يكن يوما فى تاريخه الطويل عالما واحدا، وعلى حد قول شو ينج Xu Ying، الذى نائب المدير العام لمكتب مجلس الدولة للإعلام، يناظر وزارة الإعلام فى البلاد الأخرى، فإن بكين لا تفهم و لا تقبل مساعى الولايات المتحدة فى أن تجعل العالم كتلة واحدة وعلى لون واحد وحسب، وأن فهم بكين هو أن النظام الثنائى القطبية أو الأحادي القطبية ليس هو النظام الأمثل لإدارة العلاقات بين الدول والمجتمعات المختلفة، وعلينا أن نتعلم من تاريخنا الانسانى الطويل، فالفترات التى ارتبطت بالتعددية ساد فيها السلام، ولذلك جاء مجلس الأمن الدولى وفيه خمس قوى كبرى وليس قوة وحيدة، وهو ما يعكس الاعتراف بمبدأ التعددية بين القوى الدولية.

وإننا نعتقد بقوة، والقول لشو ينج، فى مفهوم أن العالم متعدد الألوان، والصين نفسها بلد متعدد الألوان قوميا ودينيا، وأى مجتمع فى العالم غير الصين هو أيضا متعدد الألوان، وعلى النظام العالمى أن يعكس هذا التنوع ولا يلغيه لصالح طرف بعينه. أما عن طبيعية السياسة الصينية الدولية، فهى سياسة واقعية، ومستقلة عن القوى العظمى الأخرى، ونحن مستقلون لأن لنا حضارتنا التى لها جذور عميقة فى التاريخ، ولنا سمات شخصية وخبرات غنية جدا تتيح لنا فهم العالم بطريقة أفضل، ونظرتنا للعلاقات الدولية تعكس طبيعة الشخصية الصينية، وأسلوبنا الخاص يقوم على تفضيل التسويات وتجنب المواجهات الكبرى.

**ثلاث أولويات كبرى :**

وفى اللقاءات مع خبراء مركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة، الذى يماثل وزارات التخطيط فى الدول الأخرى، ويقدم خبراؤه الدراسات المفصلة والنصائح للحكومة المركزية التى غالبا ما تأخذ بها، فقد ذكر البروفيسور مى زاهورنج، رئيس المركز، أن مهام السياسة الصينية ثلاث، هى الاستقلال، والوحدة الصينية، والسلام. ولذلك، قامت بكين بحل الكثير من المشكلات الحدودية مع الدول المجاورة، لكن الوضع مع الهند مازال فى مراحله الاولى، وعلاقتنا تتطور معها فى المجالات الاقتصادية، ونأمل أن يساعد ذلك مستقبلا على إنهاء المشكلات الحدودية، وهناك مشكلات حدودية أيضا مع اليابان بسب جزر رابيروا والموارد المائية.

بالنسبة لمشكلة تايوان، تعتبر بكين أن التدخلات الأمريكية هى أحد أسباب استمرارها، وهى تدخلات تجسدها المبادئ الأمريكية الثلاثة " لا حرب، ولا سلام، ولا وحدة"، وذلك بهدف احتواء الصين واستمرار الضغوط عليها من خلال اختراع مشكلات لنا. وواشنطن تقدم لتايوان الأسلحة وتحفز رغبة بعض قياداتها فى عدم الوحدة مع الوطن الأم سلميا. ونحن - والكلام لرئيس مركز بحوث التنمية- نلاحظ أن هذه السياسة الأمريكية تثير المشكلات داخل تايوان نفسها، لأنها غير مقبولة من كل شعب تايوان. وهدف الصين سيظل قائما فى التوحيد السلمى، وهدفنا العام هو إقامة واستمرار علاقات سلمية ايجابية مع جميع دول العالم، ولكننا نرى أن دور الولايات المتحدة فى كثير من المناطق هو دور سلبى، ولا يساعد على تحقيق السلام العالمى بالصورة التى نعمل من أجلها.

وعلينا أن نعترف -تبعا للبروفيسور مى- بأن علاقات الصين والولايات المتحدة هى علاقة معقدة، فهى تريد دائما منع وصول التكنولوجيا العالية من الوصول إلينا. وقد استثمر الأمريكيون كثيرا فى الصناعات الصغيرة فى الصين، وهدفهم الاول والدائم ان تبقى الصين مصنعا للسلع الاستهلاكية الرخيصة لهم، وبذلك يحققون الكثير من العوائد. وهذا الوضع يحقق بالتأكيد بعض المنافع لنا، فهو يساعد على تطوير الاقتصاد ويوفر فرصا للعمالة، ولكنه لا يكفى لأن العمال الصينيين يحصلون على عائد محدود، فى حين تجنى الشركات الأمريكية النسبة الكبرى من هذه العوائد. ونلاحظ أن ارتفاع قيمة التجارة الخارجية الصينية مع الولايات المتحدة وما فيه من فائض لصالح الصين يثير الكثير من المناقشات داخل الكونجرس، ويسبب الكثير من الإزعاج لهم، ولذلك ترى بكين أن تعديل الميزان التجارى مع الولايات المتحدة يمكن أن يكون عن طريق استيراد التكنولوجيا العالية، وان تلغى واشنطن القيود التى تضعها على ذلك، فهو سيحقق مصلحة للطرفين فى الوقت نفسه.

ويؤكد البروفيسور مى زاهورنج أن لبلاده الكثير من المصالح المشتركة مع أوروبا، وأن المشكلات معها أقل بما هى عليه مع الولايات المتحدة، وهناك خلافات معها بشأن حقوق الانسان ولكنها ليست كبيرة ونعمل على احتوائها عبر الحوار المستمر. ويشير إلى أن هناك أيضا من يقول إن الصين قد تكون منافسا لأوروبا فى المستقبل إذا توسعت صناعاتها بصورة سريعة، وانه يكفى أن تكون الصين سوقا كبيرة وحسب. ونحن نرى أن هذه المقولات ليست دقيقة، فالصين تكون شريكا وليست منافسا، وأن النظام الاقتصادى العالمى يؤدى إلى المنافسة السلمية، وإلى تحقيق مكاسب مشتركة، ونحن فى الصين لا نريد أن نتبع استراتيجية تحقق الفوز والمكسب لنا والخسارة للأطراف الأخرى، فنحن نؤمن بأن الاستراتيجية الناجحة هى التى تحقق المكسب لكل الأطراف. ونحن نعتقد أن الأوروبيين عليهم ان يطوروا مستوى منتجاتهم، وليس أن ينتقدوا

تطور المنتجات الصينية، وإذا لم يحدث ذلك، فسيحدث الضرر للجميع. ونؤكد أن الصينيين لا يريدون إطلاقا الفوز بوظائف الأوروبيين فى اى مجال.

## المشكلة الكورية :

تمثل المشكلة الكورية واحدة من القضايا الاقليمية التى تستقطب اهتمام صانعى القرار فى بكين منذ فترة طويلة، وقد تطور الموقف الصينى من هذه المشكلة، لاسيما فى الاعوام الاربعة الاخيرة بعد أن تطورت الى أزمة تديرها الولايات المتحدة بطريقة تدفع الى قيام مواجهة عسكرية ستكون لها عواقب وخيمة على كل المنطقة. وترى الباحثة "بى آن" فى المركز، والمسئولة عن ملف المباحثات السداسية الخاصة بالمشكلة الكورية الشمالية، أن الصين لها مبادئها الواضحة فى حل هذه المشكلة التى أخذت تتفاقم منذ عام ٢٠٠٢، ونعتقد أنها مشكلة تتعلق بالانتشار النووى وليس بطبيعة النظام الموجود فى كوريا الشمالية. ولذلك، فحصار النظام هناك أو محاولة إسقاطه ليس أمرا واقعيا ونرفضه تماما، وبكين مع استقرار الجزيرة ومع الحل السلمى للبرنامج النووى الكورى الشمالى، ومع استمرار المباحثات السداسية.

وعن دور بكين فى المباحثات السداسية، ولماذا تغير من الامتناع عن المشاركة فى هذه الصيغة من المباحثات الى المشاركة وتقديم الكثير من المبادرات، تفسر ذلك "بى آن" بأن بكين ترى أن دورها فى هذه المباحثات هو تسهيل التواصل بين الطرفين الرئيسيين فى الأزمة، أى كوريا الشمالية والولايات المتحدة.

ويلاحظ المسئولون فى بكين أن موقف كوريا الجنوبية يلتقى مع عناصر كثيرة من موقف الصين، فهم مع الحل السلمى والمباحثات، ومع الاستفادة من تجربة الوحدة الألمانية التى جرت فى ١٩٨٩، فكوريا الجنوبية ليست ألمانيا الغربية التى يمكنها أن تتحمل التكاليف الكبيرة جدا لإعادة توحيد الجزيرة الكورية، ولذلك فهى مع التمهل فى هذا الأمر، وهو ما يعتبره صانع القرار الصينى توجها إيجابيا، فالمهم أن يكون هناك استقرار فى شبه الجزيرة الكورية. كذلك، فإن كوريا الجنوبية تخشى من اندلاع أى صراع عسكرى مع كوريا الشمالية، لأنه سيدمر مصالحها واقتصادها أيا كان نوع هذا الصراع، نوويا أو تقليديا. وقد لاحظت كوريا الجنوبية أن كوريا الشمالية يمكن أن تتخلى عن برنامجها النووى إذا توافرت الضمانات المختلفة لحفظ وصيانة وجودها المادى والعضوى. ويقدر الصينيون رغبة كوريا الجنوبية فى موازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة بعلاقات قوية مع جيرانها فى آسيا، وفى المقدمة الصين، وهو ما يعتبره الصينيون تطورا مهما لترسيخ توازن فى منطقة الباسيفيك يدعم الاستقرار فيها.

ويرى المسئولون فى بكين أنهم ضد إثارة التوتر فى الجزيرة الكورية بأى شكل كان، وهم على استعداد للمساعدة فى تسهيل التوصل إلى حل، ولكن لن تكون بكين المسئولة عن هذا الحل بأى شكل كان. ولذلك، فالصين ضد أى أفكار أمريكية تهدف إلى تغيير النظام فى بيونج يانج، مع التأكيد -فى الوقت نفسه- على أن موقف الصين دائما هو العمل على منع الانتشار النووى فى العالم.

وترى بكين أن دورها سيظل مستمرا فى حث الطرفين الأساسيين على الاستمرار فى المباحثات بينهما وعلى تقديم أفكار قد تساعدهما على التوصل إلى حل، ولكن مع الاعتراف بأن الطريق طويل، خاصة أن هناك حالة عدم ثقة كبيرة بين الطرفين الرئيسيين فى الأزمة، أى بيونج يانج وواشنطن، فى حين تعمل بكين على ردمها تدريجيا، لكن مع ملاحظة أن رؤية الصين للمطالب الأمريكية أنها ليست واقعية، ولا يمكن الموافقة عليها.

وحول الجولة المرتقبة من المباحثات السداسية فى بكين قريبا، فهناك ترجيح بالتوصل إلى إطار سلمى جديد للمباحثات، يجمع بين السلام والتخلى عن البرنامج النووى والمساعدات الاقتصادية، ولكن المشكلة -حسب الرؤية الصينية- تكمن فى ترتيب الأولويات، وفى عدم استعداد الولايات المتحدة لهذه الصيغة الشاملة.

وخلاصة الرؤية الصينية أنه لابد من ممارسة كل الجهود لإقناع الطرفين الأساسيين باستمرار الحوار والمباحثات، لأنه لا بديل عن ذلك، فالقضية هى قضية انتشار نووى وليست قضية وجود أو عدم وجود نظام كوريا الشمالية، وأن المطلوب هو ردم حالة عدم الثقة بين الطرفين، وأن تعمل الصين على تسهيل الحوار الثنائى ومنع توقفه لأى سبب كان.

ويلاحظ الصينيون أن إدارة بوش، بما لها من مصاعب فى العراق وفى الشرق الأوسط عموما، وفى الداخل الامريكى نفسه، ليست مستعدة بعد لحل المشكلة مع كوريا الشمالية، وأنها ستعمل على تجميدها لفترة طويلة مقبلة.

من وجهة نظر الصين أيضا، ولكن فى اتجاه كوريا الشمالية، أن الوضع فى الداخل يحتاج إلى إصلاح فورى، وان استمراره على ما هو عليه سيضر بوضع البلاد، وأن الصين يمكنها أن تقدم بعض خبراتها فى مجال الإصلاح الاقتصادى، والانفتاح على الخارج، وهو ما بدأ الكوريون الشماليون يتعاملون معه بجدية أكثر من ذى قبل. وهذه النقطة تحديدا مجال فخر لدى الجانب الصينى، إنهم يقدمون نموذجهم للإصلاح ليحتذى به طواعية دون ضغط. وقد استقبلت بكين مجموعة من الخبراء من كوريا الشمالية عدة مرات فى الآونة الأخيرة لهذا الغرض تحديدا، وهناك استعداد من كوريا الجنوبية أيضا للمساعدة فى هذه العملية الإصلاحية لكوريا الشمالية.

### اهتمام صينى بالشرق الأوسط .. ولكن!

وحسب تحليل السيد دينج يفان، نائب مدير معهد دراسات التنمية، فقد أصبح الشرق الأوسط مهما للمصالح الصينية، وله علاقة مباشرة باستمرار خطط التنمية فى الداخل، نظرا للاعتماد المتزايد على إمدادات النفط، والمورد الرئيسى للصين هو إيران، مع بعض صفقات مع دول عربية فى الخليج.

ويرى المسئولون فى بكين أن السياسة الأمريكية فى الشرق الاوسط مسئولة عن معظم -إن لم يكن كل- مشاكل المنطقة، لاسيما الانحياز المفرط إلى جانب إسرائيل، ولذلك تتطلع بكين إلى سياسة أمريكية أكثر توازنا فى هذه القضية -المفتاح- بالنسبة لاستقرار الشرق الأوسط. ومن جانبهم، يرى الصينيون ان دورهم يقوم على حث الولايات المتحدة والأطراف الأخرى على التمسك بالحل السلمى ونبذ العمل العسكرى.

### ملاحظات ختامية :

تنطلق الرؤية الصينية الغالبة من أن منطقة الشرق الأوسط حساسة جدا، وفيها احتمالات ومصادر كبيرة جدا لاندلاع صراعات وانفجارات كبرى قد تؤثر طويلا فى الاستقرار فى العالم ككل. ويرى المسئولون فى بكين أن خطة أمريكا للشرق الأوسط الجديد هى أكبر تهديد كبير للمنطقة، ولذلك يتحدثون مع الأوروبيين فى هذا الشأن. وهناك اتفاق صينى - أوروبى على أن هذه الخطة الأمريكية ليست جيدة، وأنها ستسبب الكثير من المشكلات للمنطقة وللدول العربية.

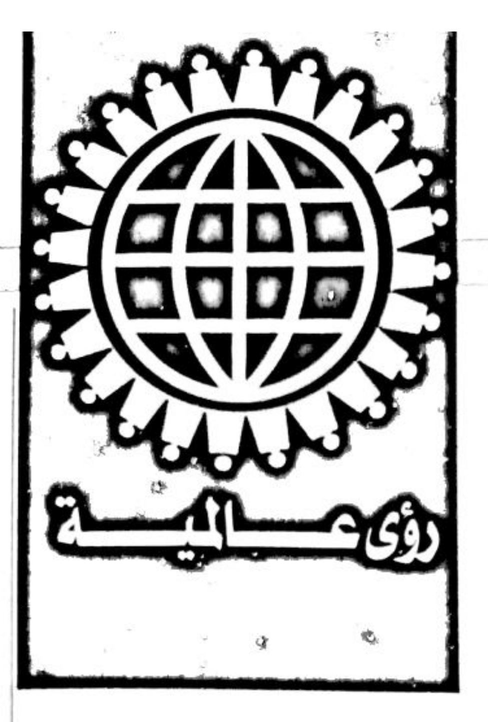
وتوضيحا لطبيعة السياسة الصينية فى الشرق الأوسط ومشكلاته المعقدة، قدم البروفيسور مى زاهورنج، مدير المركز، عددا من الملاحظات على النحو التالى :

- إن بكين تهتم الآن أكثر وأكثر بما يجرى فى الشرق الأوسط، وكثيرا ما نتحدث مع الفلسطينيين والإسرائيليين ونحثهما على مواصلة المفاوضات والوصول إلى تسوية سياسية مستقرة، وكذلك نهتم بتطوير علاقاتنا مع كل الدول العربية، ونعتقد أن أصل المشكلات فى المنطقة هى الولايات المتحدة وسياساتها غير المتوازنة فى المنطقة. ولنا اهتمام كبير بنفط المنطقة، وهو ما يثير الشكوك لدى الأوروبيين، ولذلك نتحدث إليهم حول هذا الموضوع، باعتباره قضية حيوية لنا ولخطط التنمية التى نقوم بها.

- إن بكين تعتقد أنها بحاجة لمزيد من التدخل فى هذه المنطقة، لكن علينا أن نكون واقعيين، فهناك صعوبات كثيرة أمامنا فى هذا الإطار، منها البعد الجغرافى عن المنطقة، وعدم توافر أية أدوات عسكرية أو اقتصادية يمكن أن تستخدمها الصين فى هذا الإطار، ونفوذنا السياسى محدود جدا، وهو ما يجعلنا نفضل أسلوب التسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى.

- إن أولويات الصين تتعلق أساسا بمعالجة تحديات الداخل، ونعلم أن العالم كله يتحدث عن الصعود الصينى، وأنه سيؤثر فى كثير من القضايا الدولية، ولكننا نعلم ظروفنا ومشكلاتنا أكثر من أى طرف خارجى. ولذلك، فالداخل هو القضية الأساسية بالنسبة لنا وليس التدخل هنا أو هناك. وإذا كان علينا أن نتورط فى الشئون الدولية المختلفة، فهو أمر يجب أن يحدث بصورة تدريجية وسلمية ودون أن يفوق طاقتنا وقدرتنا على التحمل. ونعتقد أن ذلك يتطلب منا أن يكون لدينا اقتصاد قوى أولا، ونوافق على مقولة إن العالم يريد الصين قوية حتى يتحقق فيه التوازن المطلوب.

- إننا ندرك أن سياسة الولايات المتحدة تمثل شرا كبيرا بالنسبة للعالم، ولكن الواقعية تفرض علينا أن نتعامل معها، فهى قوة كبرى ولا يمكن تجاهلها أو تجاهل ما قد تمثله من تدمير وتخريب لجهودنا فى التنمية وتطوير الذات.




# العلاقات الأمريكية - السعودية فى ضوء أزمة النفط




احتدم النقاش فى الولايات المتحدة مرة أخرى حول أهمية النفط السعودى ومشكلة الاعتماد الأمريكى على النفط المستورد من الشرق الأوسط، خاصة بعد أن أعلن الرئيس الأمريكى بوش عن ضرورة الاستغناء عن ٧٥٪ من واردات الولايات المتحدة النفطية من منطقة الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٢٥ .

وفى واقع الأمر، وكما أوضح مقال صادر عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بقلم سايمون هندرسون (٨ فبراير ٢٠٠٦)، فإن المملكة السعودية لا تصدر إلى الولايات المتحدة إلا ما بين ٥ و ٨٪ من احتياجاتها، وهى نفس النسبة التى تصدرها إليها كندا والمكسيك وفنزويلا. كما أن السعودية تقدم النفط إلى الولايات المتحدة بسعر خاص، لتحتفظ لها بنصيب فى السوق الأمريكية، حيث إن واردات البلاد الأخرى تحظى بميزة تنافسية نظرا لقرب المسافة، وبالتالى انخفاض تكاليف الشحن. ولكن تكمن أهمية نفط السعودية فى الاحتياطى الكبير الذى تملكه والذى يمكنها من زيادة الإنتاج لسد أى نقص فى السوق العالمية.

وفى إطار التناقض الظاهر بين حاجة الولايات المتحدة للتعاون مع السعودية لدورها المهم فى السوق العالمية للنفط والانتقادات المتزايدة التى يواجهها النظام السعودى داخل المجتمع الأمريكى بسبب اتهامه بتشجيع وتمويل الإرهاب، فقد بادرت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بالإعلان عن حوار استراتيجى مع المملكة السعودية، يسهم فى وضع شكل مؤسسى للعلاقات الثنائية التى اعتمدت إلى حد كبير على العلاقات الشخصية. وقد ظهرت عدة مؤلفات عن المملكة السعودية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة، منها على سبيل المثال الكتاب الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى

(Thicker than Oil. America's Uneasy Relationship with Saudi Arabia, Rachel Bronson)

والذى يستعرض تاريخ العلاقات الأمريكية - السعودية. وترى راتشيل برونسون مؤلفة هذا الكتاب أن هذه العلاقات الثنائية تستند إلى ما هو أكثر من مصالح الولايات المتحدة النفطية، وأنه كانت هناك أهداف استراتيجية مشتركة بين البلدين، من أهمها الوقوف ضد توسع النفوذ الشيوعى السوفيتى. وقد انفقت السعودية ببذخ من أجل مساندة المشاريع الأمريكية فى هذا الصدد. كما كان هناك اتفاق كامل بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية فيما يخص الغزو العراقى للكويت فى ١٩٩٠ . وترى أنه مازال هناك مجال كبير للتعاون بين البلدين من أجل إعادة الاستقرار للعراق، حيث إن هناك خوفا مشتركا من امتداد النفوذ الإيرانى فى العراق ولبنان ودول الخليج.

وقد أصدر معهد الولايات المتحدة للسلام تقريرا يناقش هذه القضية فى يناير ٢٠٠٦، يشير فيه إلى الدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه السعودية فى إعادة الإعمار فى العراق، نظرا للأرباح الكبيرة التى دخلت الخزانة السعودية بسبب ارتفاع أسعار النفط. وقد أشار المحلل المتخصص فى شئون الخليج توبى جونز، فى مقال فى مجلة فورين أفيرز - عدد مارس وأبريل ٢٠٠٦ - إلى أنه من المستبعد أن تتعرض العلاقات السعودية - الأمريكية إلى هزة جدية، خاصة بالنظر إلى أنه بعد اجتماع الملك عبد الله مع الرئيس بوش فى أبريل ٢٠٠٥، فقد ألح مسئولون أمريكيون إلى أن الإدارة سوف تتقبل البطء الشديد فى عملية الإصلاح فى المملكة. وتشير راتشيل برونسون إلى أن الولايات المتحدة الآن أمام خيار استراتيجى، إما أن تنأى بنفسها عن النظام الملكى فى السعودية بحجة أنه فاسد وغير قابل للإصلاح، أو أن تمد جسورا مع العناصر المعتدلة والإصلاحية فى العائلة المالكة، وتشجع التطورات التى من شأنها الإسراع بالإصلاح، مثل انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

وفى هذا الإطار، فقد احتدم النقاش مرة أخرى حول أهمية نفط المملكة السعودية على الصعيد العالمى بشكل عام، وبالنسبة للولايات المتحدة بشكل خاص. وتم الاهتمام بإعادة نشر الحوار حول هذا الموضوع، الذى نشرته مجلة فورين افيرز عام ٢٠٠٢، بين شبلى تلحمى من ناحية، وادوارد موريس وجيمس ريتشارد من ناحية أخرى.

وفى رأى شبلى تلحمى، فما زال يشكل بترول الخليج العربى المركز الرئيسى فى سوق النفط العالمية، وسيظل بهذه الأهمية فى المستقبل.

إن الاختيارات المتاحة أمام المستوردين تعتمد أساسا على السعر والاحتياطى لدى الدول المصدرة، خاصة أن ما يقرب من ٦٠٪ من النفط العالمى متمركز حول الخليج العربى. المملكة العربية السعودية تملك ٢٥٪ من الاحتياطى العالمى، والعراق ١١٪، والكويت

(*) استاذ علوم سياسية، جامعة مصر الدولية.

والإمارات وإيران ٩٪. وبالرغم من ذلك، فقد انخفض معدل تصدير النفط الخام لهذه الدول فى فترة السبعينيات، بينما ارتفع معدل تصدير دول أخرى للبترول لتلبية الاحتياجات المتزايدة على هذا المصدر من الطاقة، لكن هذا الانخفاض فى صادرات دول الخليج للبترول لم يستمر وعاد مرة أخرى إلى الزيادة.

ومن المعروف أن سياسة تسعير البترول لا تتأثر بالاستراتيجيات السياسية والعسكرية للدول بقدر ما تتأثر بسياسة السوق للعرض والطلب. لكن على المدى القصير، فإن الأحداث غير المتوقعة والحسابات السياسية لها تأثير على سياسة التسعير للبترول. المملكة العربية السعودية هى الدولة الوحيدة التى يمكنها أن تتحكم فى سياسة التسعير، إما من خلال زيادة الإنتاج أو من خلال خفض الإنتاج، حتى إن الولايات المتحدة تعتمد على معاونة المملكة السعودية فى دعم سوق النفط إذا ما حدث نقص.

أما روسيا، على سبيل المثال، فلا يمكنها أن تقوم بالدور الذى تقوم به المملكة، وقد تضامنت روسيا مع منظمة الأوبك فى مطالبتها برفع أسعار البترول. وبالرغم من أن لموسكو نفوذا فى دول وسط آسيا - التى كانت فيما سبق جزءا من الاتحاد السوفيتى - إلا أنها لا يمكن أن تصبح بديلا لدول الشرق الأوسط التى تعتبر المصدر الأول للبترول، حيث إن الاحتياطى التى تملكه روسيا من البترول لا يزيد على ٥٪ من احتياطى العالم، وهو أقل بكثير عما لدى دول الخليج العربى، وذلك على الرغم من اكتشاف مخزون من البترول فى جزيرة شخالين الواقعة على السواحل الشمالية لروسيا.

إن احتياطى البترول الموجود بالمملكة العربية السعودية وحدها يقدر بـ ٢٦٤,٢ مليار برميل، بينما تشير الدراسات المستقبلية إلى نفاد كمية مستودع النفط فى روسيا عند حلول عام ٢٠٤٠ . لذلك، يتعين على الولايات المتحدة ألا تفرط فى المملكة العربية السعودية. وتعمل الإدارة الأمريكية على حماية مصالحها الاستراتيجية فى منطقة الخليج العربى من خلال منع أى قوى معادية من أن تمتلك منابع النفط فى هذه المنطقة. وربما يكون أكثر المخاوف التى تهدد الإدارة الأمريكية، منذ عام ١٩٤٩ إلى الآن، أن تمتلك قوى معادية أو حكومة معادية للولايات المتحدة هذه الثروة وتسيطر عليها. وقد كان تهديد صدام حسين لاستقرار المنطقة عندما شن الهجوم على الكويت السبب الأساسى فى إصرار الولايات المتحدة على التخلص منه ومن نظامه السياسى الذى يهدد المصالح الأمريكية فى ثروة النفط الخليجى. ومن ناحية أخرى، فإن إيران - التى تعتبر من وجهة نظر الإدارة الأمريكية دولة مصدرة للإرهاب - هى مصدر تهديد للمصالح الأمريكية فى المنطقة.

وتواجه الولايات المتحدة منافسة شديدة من الصين التى تعتمد بشكل مكثف على بترول الخليج الذى تستورده، كما تستورد أيضا من إيران، ودول وسط آسيا. ولضمان الحصول على حصتها من الطاقة، فهى تعمل جاهدة على تفعيل علاقتها سياسيا مع هذه الدول، وذلك من خلال منظمة شنغهاى للتعاون مع روسيا وأربع دول من آسيا الوسطى، بما فيها كازاخستان.

لذلك، يتعين على الإدارة الأمريكية أن تبقى علاقات قوية بينها وبين الرياض للحفاظ على مصالحها فى منطقة الخليج العربى، كما يتعين عليها أن تعيد النظر فى أولوياتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، وليس فقط المملكة العربية السعودية.

وفى سياق تقييمه للسياسة النفطية للمملكة السعودية، فقد أشار تلحمى إلى أن المملكة العربية السعودية لديها سياسة واحدة، هى أن تكون لها حصة فى الأسواق الرئيسية بما فيها الولايات المتحدة، كما أن المملكة العربية السعودية تبيع بسعر الأسواق العالمية، حيث إنه لا المملكة ولا شركة أرامكو السعودية تتحكمان فى سعر الزيت الخام الذى يزيد أو ينخفض تبعا لظروف السوق العالمية. وعلى هذا الأساس، تستفيد المملكة من الفائض الذى لديها لتغطى الاحتياجات المتزايدة للولايات المتحدة والأسواق الأخرى، لكى تظل دائما الدولة الرئيسية المصدرة للبترول.

وقد أثار كل من مورس وريتشارد قضية السعر، حيث تخفض السعودية دولارا فى سعر كل برميل تصدره للسوق الأمريكية، وبالتالى، فهى تدعم البترول المصدر إلى الإدارة الأمريكية، والمستهلكين الأمريكيين بما يقرب من ٢٦٠ مليون دولار. وقد أشار تلحمى إلى أن المملكة لا تقدم خصما أو دعما إلى الولايات المتحدة، إنما تتحمل نفقات التوصيل، وهذه استراتيجية تضمن بها المملكة عملاءها عبر البحار. وإن لم تفعل ذلك، فستفسح المجال للمصدرين المنافسين لها والقريبين من الولايات المتحدة، مثل المكسيك وفنزويلا وكندا. لاشك فى أن السوق الأمريكية مهمة بالنسبة للمملكة السعودية، حيث إنها كبيرة والطلب على الزيت الخام والبترول المكرر فى تزايد مستمر، بالإضافة إلى أنها سوق مستقرة وغير متقلبة، إلى جانب أن الرياض تريد أن تظل الولايات المتحدة مستوردا أساسيا للبترول السعودى.

وقد ظهرت مشكلات جديدة فى مجال البترول بعد أحداث ١١ سبتمبر، منها أن الدول المستوردة للبترول تواجه مشاكل فى تأمين تواصل تدفق البترول. وفى هذا الصدد، فقد لعبت السعودية دورا مهما فى تعويض أى نقص من حصص بترول الدول المصدرة. لكن ماذا يحدث عندما يحدث ما لا يتوقع وينقطع البترول من السعودية؟ أما بالنسبة لروسيا، فقد ازدادت حصة البترول الذى تصدره، ودول الاتحاد السوفيتى سابقا بزيادة تقدر بـ ١٣,٧٪، وهذه الزيادة من الجانب الروسى والدول التابعة لها هى كل الزيادة التى أضيفت إلى السوق العالمية. وربما تكون لدى روسيا ميزة لا توجد فى الدول المصدرة للبترول من الشرق الأوسط، وهى توصيل البترول عبر أنابيب البترول الموصلة إلى موانئ الدول المستوردة.

بالطبع، قد تتغير الظروف فى كلتا الدولتين - المملكة العربية السعودية وروسيا- لكن يأتى هذا التغيير كنتيجة لأسباب سياسية وبسبب الموارد، أى كمية أو عدد البراميل التى تصدرها كل من روسيا والمملكة العربية السعودية. أما بالنسبة للأسعار، فقد تخفض المملكة العربية السعودية سعر البرميل من أجل زيادة حصتها فى السوق العالمية، ومحاولة رفع قيمة الأصول والأسهم من عائد البترول لصالح مواطنيها. كذلك فى روسيا، فإن الرئيس فلاديمير بوتين قد غير السياسة التى تختص بالاستهلاك المحلى للغاز الطبيعى والبترول، حيث ألغى الدعم الحكومى وجعل البترول فى حوزة شركة استثمارية، وهذه السياسة بالطبع سوف تؤدى إلى زيادة صادرات البترول الروسى للأسواق العالمية، وهكذا قد يصبح لروسيا ودول وسط آسيا الموالية لها نصيب الأسد فى السوق العالمية، ومن المتوقع أن يؤدى انضمام روسيا لمجموعة الدول الصناعية الكبرى إلى زيادة أهميتها فى مجال تصدير الطاقة، وبالتالى قد تصبح منافسا قويا للمملكة العربية السعودية فى منظمة الأوبك وخارجها أيضا.

## إدارة الأزمة الدولية


د. حسن بكر أحمد



القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥


يعد هذا الكتاب إضافة متميزة للمكتبة العربية فى العلوم السياسية التى تعانى من محدودية الدراسات النظرية العربية، لاسيما فى مجال العلاقات الدولية، حيث إن المدرسة العربية والمصرية فى مجال العلوم السياسية لاتزال فى مرحلة النمو والتطور فى علاقاتها بالمدارس الغربية أو مقارنة بالانجازات النظرية والتطبيقية التى تم التوصل إليها فى كثير من دول العالم الأخرى.

يتألف هذا الكتاب من اثنى عشر فصلا، يحاول الباحث فى الفصل الأول تحت عنوان "حرب الخليج والنظام الدولى الجديد" الاجابة على تساؤل أساسى، هو: هل هناك علاقة ارتباطية بين النظام الدولى بعد انتهاء الحرب الباردة والشرق الأوسط كنظام فرعى، وتساؤلات أخرى حول متغيرات النظام الدولى الجديد، وماهية هذا النظام الدولى الجديد نفسه، ومتى ظهر إلى الوجود. ومن هنا، يمكن القول إن ثمة فرضية أساسية ينطلق منها الباحث ويحاول إثبات صحتها من عدمها، وهى أن ثمة نماذج سلوكية متكررة ومتميزة فى العلاقات الدولية تبلورت عقب حرب الخليج الثانية عموما ومنذ سقوط الشيوعية فى شرق أوروبا خصوصا، هذه النماذج أو المتغيرات تختلف بشكل قاطع ومتميز عما سبق فى التسعينيات، ولكنها لا تنفصل عنها بأى حال من الأحوال، فالنظام الدولى هو نشاط متصل وتفاعلات وأنماط سلوكية ارتباطية بما قبلها وما بعدها .. هكذا فى جدل مستمر.

أما الفصل الثانى الذى جاء بعنوان "متغيرات النظام الدولى الجديد"، ففيه يرى الباحث أن ثمة نظاما كونيا جديدا بدأت معالمه فى الوضوح والظهور منذ تولى جورباتشوف مقاليد الحكم والسلطة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥، حيث إنه يمكن رصد هذا النظام الجديد من خلال متغيرات عدة، هى: ظهور نظام قطبى متعدد الجوانب يسيطر عليه طرف واحد يدير العالم بطريقة أحادية الجانب. وصعود الظاهرة الأصولية على امتداد العالم. وتحول مبدأ توازن القوى الذى ساد منذ الحرب العالمية الثانية والذى عرف بنظام القطبين. إلى جانب انتقال العالم إلى الطور الرابع للثورة الصناعية (البيئة والتنمية) وانتهاء فعالية حركة عدم الانحياز كدور ورمز، بانتهاء الصراع بين الشرق والغرب، وأخيرا انفجار الصراعات الاجتماعية والقومية المتعددة التى لم تحسم نتائجها إبان الحرب الباردة فى مناطق عديدة من العالم .. إلى غير ذلك من متغيرات عدة أخرى استعان بها الباحث لتدعيم وجهة نظره.

أما الفصل الثالث الذى جاء بعنوان "متغيرات النظام الدولى فى الشرق الأوسط"، ففيه يرى الباحث أن النظام الدولى الجديد ترك بصماته على النظام الإقليمى الفرعى فى الشرق الأوسط، وفى قلبه العالم العربى، حيث إنه ظهر بما لا يدع مجالا للشك أن ثمة علاقات ارتباطية واضحة بينهما، وقد أفرزت هذه العلاقات نتائج باهظة التكاليف للعرب لم تكن بأى مقياس من المقاييس فى صالحهم، بل كانت أمرا مفروضا عليهم. على الجانب الآخر، يرى الباحث أن إسرائيل قد جنت بقدر ما تستطيع ثمار الارتباط الطويل بالغرب رغم تدنى موقعها الاستراتيجى فى خريطة المصالح الأمريكية.

ويلقى الفصل الرابع الضوء على تطور دراسة الأزمة الدولية، حيث يتكون هذا الفصل من جزءين أساسيين وهما إشكالية التعريف وأدبيات دراسة الأزمة، حيث يرجع الباحث الاختلاف فى تعريف الأزمة إلى اختلاف الزوايا التى يتناول منها الباحث موضوع الأزمة والهدف المقصود من دراستها والنتائج المتوخاة من الدراسة. وقد حدد الباحث فى هذا الجزء مجموعة من الأسباب التى ربما تساعد فى تفسير أسباب الاختلاف حول تعريفات الأزمة واستخدام المفهوم بمدلولات مختلفة. أما الجزء الثانى، فقد استعرض فيه الباحث اختلاف المدارس التى ظهرت لدراسة الأزمة فى تعريف الأزمة وكيفية إدارتها. ويمكن القول إن ثمة ارتباطا يظهر بين هذه المدارس ولكنها تتميز أو تختلف من حيث التركيز على حيز معين من الأزمة.

ونظرا لما تخلفه أى أزمة عادة من وجود صراع، فقد تم تخصيص الفصل الخامس لاستعراض علاقة الأزمة بالصراع الدولى، وينقسم هذا الفصل إلى قسمين أساسيين، أولهما تعريف الصراع وعلاقته بالأزمة. وفى هذا الجزء، استعرض الباحث الاختلافات النظرية حول تعريف الصراع واختلاف المدارس السياسية حول أسباب الصراع. أما القسم الثانى من هذا الفصل والذى جاء بعنوان "الصراع ونظرية العلاقات الدولية"، فقد قدم الباحث فى بدايته ملخصا للمناهج التقليدية فى دراسة الصراع ودراسة الأزمات، ثم استعرض تطور نظرية العلاقات الدولية وآثارها على بحوث السلام.

أما الفصل السادس والمعنون بـ "نقد العقل الغربى فى إدارة الصراع"، فقد حرص الباحث فى بدايته على الإشارة إلى جملة الانتقادات الموجهة للفكر الغربى فى موضوع إدارة الصراع مؤكدا أنها لا تأتى من نظرية عنصرية أو كرد فعل لنظرة الغرب المتعالية تجاه دراسات العالم الثالث، وكذلك فقد حرص الباحث على نفى ارتباط هذه الانتقادات بالظروف البيئية أو الدينية أو البيولوجية أو غيرها فى الغرب، ولكنه ربط هذه الانتقادات بطبيعة ومنطق الأشياء فى العالم الثالث إلى جانب أنها ترتبط كذلك بالشروط الموضوعية التى تؤدى لقيام الصراع وكيفية حله.

وتناول الباحث فى الفصل السابع مناهج دراسة الصراع الدولى، والاتجاهات النظرية الحديثة فى الصراع الدولى، وبناء نظرية الصراع الاجتماعى الممتد فى العالم الثالث والشرق الأوسط.

أما الفصل الثامن، فيتألف من قسمين أساسيين، الأول بعنوان "حرب الخليج الثالثة والتحول الكبير" وفيه يرى الباحث أن حرب الخليج الثالثة وما ترتب عليها من احتلال عسكري للعراق تمثل نقطة محورية نحو الانتقال إلى نظام دولي جديد يخالف ما عرفناه في عقد التسعينيات منذ حرب الخليج الثانية. حيث يشير الباحث إلى وجود نظام دولي جديد ساد بين الحربين الخليجيتين، وأن هذا النظام قد فرض تغيرا محسوما في التعامل مع دراسة الأزمة الدولية كما وكيفا. أما القسم الثاني، فقد قام الباحث فيه بمسح للكتابات المتعلقة بدراسة الأزمة الدولية خلال ربع القرن الأخير.

وكذلك، فقد قام الباحث في الفصل التاسع بفحص المتغيرات التي أثرت في الأزمة الدولية خلال العقد الماضي مع التركيز على السنوات الأخيرة وآثارها على دراسة الأزمة الدولية مستقبلا. وقد حدد الباحث هذه المتغيرات في عدة نقاط مهمة، هي الانفرادية في اتخاذ القرار في الأزمة الدولية، واستمرار أحادية القطبية، وصعود السلام الأمريكي، والتحويل ويقصد به تأجيل أو نقل وضع الأزمة إلى منطقة أخرى أو مجال آخر أو زمان آخر، ونوع النظام السياسي، وصعود الارهاب الدولي، وازدياد أزمات الصراع الممتد، والارتفاع المطرد في الصراعات الإثنية أو العرقية، واستمرار أهمية الموقع الجغرافي، وازدياد دور الطرف الثالث، وتخطي الشرعية الدولية والتحول إلى سياسات فرض الأمر الواقع.

أما الفصل العاشر، فقدم عرضا تحليليا لكيفية إدارة الأزمة بصفة عامة إلى جانب رؤية المدارس السياسية المختلفة لعملية إدارة الأزمات السياسية الدولية. وكذلك، أشار الباحث إلى نقطة في غاية الأهمية، تتمثل في وجوب التمييز بين الأزمات في جانب إدارتها.

أما الفصل الحادي عشر الذي جاء بعنوان "نحو بناء نموذج عربي متميز لإدارة الأزمات" فينقسم إلى جزءين أساسيين، يشير الباحث في الجزء الأول من هذا الفصل إلى مجموعة من الملاحظات الأولية على وضع دراسات الأزمة العربية، ومن أهم هذه الملاحظات بدائية دور المعلومات وما يستتبعه من نقص الوعي الموضوعي في أثناء إدارة الأزمة، وحداثة علم بحوث السلام في العالم العربي رغم مضي أكثر من خمسين عاما على نشأته. أما الملاحظة الثانية، فتدور حول عدم تفاعل مراكز الأزمات في العالم العربي بالقدر الكافي مع حركة تطور المجتمع، وهو ما يفقدها الكثير من الحساسية السياسية. أما الجزء الثاني من هذا الفصل، فيحاول فيه الباحث بناء صورة عامة للأزمة العربية.

ويتناول الفصل الأخير دور القوتين العظميين من إدارة أزمة الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، حيث يتبنى الباحث فرضية مخالفة، مفادها أن ثمة خلافا جوهريا واضحا في الموقف السوفيتي عن الموقف الأمريكي في إدارة الأزمة، وتصور حلولها إن لم يكن هناك صراع أيديولوجي كما كان يحدث إبان الحرب الباردة لاستقطاب العالم الواقع خارج نطاق الكتلتين.

**محمد صلاح سعد**

# المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية

**أيمن عبد العزيز محمد سلامة**

**رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٥**

نوقشت رسالة دكتوراه بعنوان "المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية"، بكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مقدمة من الباحث أيمن عبد العزيز محمد سلامة، وتحت إشراف الدكتور محمد عبد الجواد الدقاق، أستاذ القانون الدولي العام، وتعتبر أول رسالة في المكتبة العربية حول هذا الموضوع. وقد رأس لجنة المناقشة والحكم على الرسالة الأستاذ الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة. وقد سبق أن عمل الباحث مستشارا قانونيا للقوات المصرية العاملة في حفظ السلام في البوسنة والهرسك، كما أن الدراسة تحليلية — تاريخية — قانونية — تطبيقية حول جريمة الإبادة الجماعية.

إذا كانت جريمة الإبادة الجماعية قبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية تعد إحدى الجرائم ضد الإنسانية، فإنه بعد صدور الاتفاقيات صارت الجريمة مستقلة عن الجرائم ضد الإنسانية، حيث إن الهدف من إتيان الجريمة هو إبادة – على الأقل – جزء مهم من الجماعة المستهدفة، وفي المقابل لا يتحقق هذا الهدف في الجرائم ضد الإنسانية.

ولكي تتحقق جريمة الإبادة الجماعية، ينبغي أولا: أن يرتكب فعل من الأفعال التي تم تعدادها في المادة الثانية من نظام المحكمة "المأخوذة حرفيا من المادتين ٢ و ٣ من اتفاقية الإبادة الجماعية". ثانيا: أن يرتكب هذا الفعل ضد جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، مستهدفة بصفتها هذه. ثالثا: أن يرتكب الفعل بقصد تدمير الجماعة المستهدفة كليا أو جزئيا ولا تقتصر المسئولية الجنائية الفردية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية على الفاعلين المنفذين للجريمة، ولكن تمتد هذه المسئولية إلى المشاركين والمحرضين والمتآمرين على ارتكاب الجريمة.

إن تفرد جريمة الإبادة الجماعية عما سواها من جرائم يكمن في اشتراط العمدية، التي هي خصوصية محددة للجريمة، حيث تضفي على تلك الجريمة ثوب التميز والتفرد عما سواها من جرائم أخرى. فجريمة الإبادة الجماعية تتميز عن دونها من الجرائم، من حيث إنها تجسد القصد الخاص في ارتكاب الجريمة، فهناك عدد من الجرائم لا ترتكب الجريمة فيها إلا إذا ارتكب المجرم الفعل بقصد خاص، وذلك القصد الخاص يكون محددا في الجريمة. والجرائم من مثل هذا النوع تسمى جرائم القصد المحدد، وهذه الجرائم تختلف عن جرائم القصد الأساسي، التي يتطلب قصدها الخاص فقط النية لإنفاذ الأفعال المادية المكونة للجريمة.

فجريمة الإبادة الجماعية تعول بشكل كبير على نية مرتكب الجريمة، والعلاقة بين هذه النية والأفعال الهادفة لتدمير الجماعة، فالنية المحددة لارتكاب الجريمة هي العامل الفارق بين جريمة الإبادة الجماعية — الجرائم ضد الإنسانية - وجرائم الحرب والتي تركز على الأفعال الناتجة.

ويعترف القانون الدولي المعاصر بمبدأ مسئولية الفرد الجنائية عن ارتكاب الجرائم الدولية، ويعتبرها ضمن مبادئه العامة، ويستوي في ذلك الجرائم التي يرتكبها الفرد بصفته الشخصية أو تلك التي يرتكبها بصفته مسئولا رسميا في هذه الدولة. وحين يرتكب الفرد جريمة دولية، ومنها جريمة الإبادة الجماعية، يدفع ذلك الفرد – حين ثبوت مسئوليته والادعاء عليه - بعدة دفوع قانونية، وذلك لنفي الجريمة عنه أو إعفائه من المسئولية عن ارتكاب الجريمة، وبالتالي مطالبته بعدم توقيع العقوبة عليه.

ووفقا لدراستنا المستفيضة لكل هذه الدفوع، فقد خلصنا إلى أنه ليس هناك ظرف ما – مهما يكن – يمكن التذرع به كمبرر لأي انتهاك محدد للالتزام بالامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني، وليست هناك وسيلة من الوسائل القانونية المعترف بها لعلاج عدم مشروعية

انتهاكات القانون الدولى، سواء كانت هذه الوسيلة هى الدفاع عن النفس أو التدابير المضادة، أو موافقة الضحايا، أو حالة الضرورة - يمكن أن يكون لها اعتبار أو يحتج بها كظرف تنفى عدم المشروعية فى مجال القانون الدولى الإنسانى. فإذا كانت التدابير المضادة - أو فى حالة الضرورة، ورضا الضحية وحالة الدفاع الشرعى وتنفيذ الأوامر العليا وأمر القانون - يمكن أن يعتد بها كأسباب للإباحة تنفى عدم مشروعية الفعل، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لانتهاكات القانون الدولى الإنسانى، وعلى وجه التحديد جريمة الإبادة الجماعية. أما حالة الإكراه وتنفيذ الأوامر العليا تحت ذلك الإكراه، وفقا للشروط التى تم شرحها، فتعتبر عذرا مخففا للعقاب لا يعفى منه ولا ينفى أيضا المسئولية الجنائية لمرتكب الجريمة. لذا، يجوز لأية دولة أو نظام أو فرد - أيا كان قائدا أو زعيما أو مسئولا أو فردا عاديا - أن يتوسل بأية وسيلة أو يلجأ لأى عذر ينفى عنه مسئوليته عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، حيث إن ارتكاب تلك الجريمة يعد انتهاكا لمبادىء وأعراف القانون الدولى الإنسانى الأساسية، وهى المبادىء والأعراف التى تأتى ضمن قواعد القانون الدولى الآمرة.

وإذا كانت المسئولية الدولية للفرد عن ارتكابه جريمة الإبادة الجماعية، هى مسئولية ذات طبيعة جنائية، وذلك بالنظر إلى أن الفرد شخص طبيعى، فإن تلك المسئولية ليست كذلك بالنسبة للدولة، حيث إنها مسئولية مدنية تعويضية، فالدولة لا يتوافر لديها القصد الجنائى لارتكاب الجريمة، كما أن القانون الدولى لا يدعم فكرة المسئولية الجنائية للدولة، أيضا فالدولة لا يوقع عليها جزاءات جنائية.

إن تفعيل آثار المسئولية الدولية بشأن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أمر ضرورى وصورة من صور تعزيز قواعد القانون الدولى بصفة عامة، ويترتب على ذلك توقيع الجزاء الدولى المناسب على من يتوافر فى حقه المسئولية الدولية. وقد يكون هذا الجزاء ذا طابع مدنى مثل التعويض عن الضرر فى صورته العينية أو المالية، أو ذا طابع أدبى مثل الترضية، وقد يكون ذا طابع عقابى مثل توقيع العقوبات على الشخص الطبيعى مرتكب الفعل غير المشروع دوليا. وتنحصر آثار المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية فى كل من الوقف الفورى لأفعال الإبادة الجماعية، والتعويض وتوفير الضمانات المناسبة لعدم اتيان الجريمة مرة أخرى، فضلا عن أن اتفاقية الإبادة الجماعية تفرض العديد من الالتزامات القانونية على الدول الأطراف فى تلك الاتفاقية.

ولقد خلصنا أيضا إلى أن اتفاقية الإبادة الجماعية تستند فى تجريمها لأفعال الإبادة إلى القواعد الدولية العرفية، وليس إلى القواعد الاتفاقية المتمثلة فى الاتفاقية ذاتها. ويترتب على ذلك أن الالتزامات الواردة فى الاتفاقية هى التزامات تقع على عاتق جميع الدول، بما فيها الدول غير الأطراف فى الاتفاقية.

ولقد بدا واضحا - من خلال هذه الدراسة - أنه بالرغم من أن المجتمع الدولى يعتبر جريمة الإبادة الجماعية من أخطر الجرائم الدولية، إلا أن هناك نكوصا من جانب المجتمع الدولى عن النهوض بمسئولياته بمكافحة ذلك الخطر الداهم الذى يهدد السلم والأمن الدوليين، حيث توانى المجتمع الدولى فى حالات عديدة عن معاقبة المسئولين عن ارتكاب هذه الجريمة، وذلك لمصالح سياسية فى معظم الحالات.

وبالنظر إلى أن جريمة الإبادة الجماعية ترتكب بواسطة الأنظمة السياسية والحكومات، فهى جريمة ترتكبها الدولة ابتغاء تحقيق مصالحها الذاتية، وتخطط الدولة لارتكابها، وتشجع وتحرض على ارتكابها. من هنا، يقع على المجتمع الدولى واجب قانونى فى أن ينهض بتحمل مسئولياته فى إجبار الدول وغيرها التى ترتكب هذه الجريمة على الكف الفورى عن ممارسة أفعال الإبادة الجماعية وتعويض ضحاياها دونما إبطاء أو تمييز، تأكيدا لمساواة بنى البشر فى كرامتهم الإنسانية وحقوقهم الأساسية.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن العبرة فى إنفاذ الاتفاقيات الدولية الشارعة - ومنها اتفاقية الإبادة الجماعية - ليست فى النصوص التى تحدد الأطر والمفاهيم القانونية للجريمة والعقاب عليها، ولكن الأمر المهم فى ذلك الموضع هو النص فى هذه الاتفاقيات على إجراءات وترتيبات دولية، يستطيع المجتمع الدولى من خلالها أن يتابع التزام الدول أطراف تلك الاتفاقيات بالنصوص الواردة فى هذه الاتفاقيات.

ولقد لاحظنا أن يأس المجتمع الدولى ونكوصه عن الوفاء بالتزاماته وواجباته الدولية، بشأن إعمال قواعد المسئولية الدولية عند ارتكاب الجرائم الدولية، يفضى فى النهاية إلى سيادة شريعة الغاب، وتغول وتوحش قوى البغى والظلم والعدوان، حينما لا تجد ثمة رادعا لها أو مانعا. إن النظام العالمى العادل لا يعنى إحلال العدل بعد وقوع الحدث وارتكاب الجريمة، **إنما يعنى الحيلولة دون وقوع الظلم ومنع زيادته، فمحاكمات نورمبرج وطوكيو ولاهاى وأروشا** - بالرغم من إيجابياتها - تبقى **غير ناجحة، فمهما** قضت به من قصاص، **فإنها لم تعادل الجرم** الذى وقع ولا الضرر الذى حصل.

**مصطفى أبو حلوة**

## الصراع الدولى.. مفاهيم وقضايا

**د. جهاد عودة**

**المنيا، دار الهدى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥**

يهدف هذا الكتاب -وهو الجزء الثانى من "مصر والعلاقات الدولية" الخاص بنظرية الصراع الدولى- إلى توضيح مجموع القضايا النظرية والتطبيقية التى يمكن أن تثار حول طبيعة الصراع الدولى، ومنطقه الاستراتيجى الحاكم الذى يرتبط بمدى قدرة الدولة على التفاعل مع بيئة الصراع الدولى بشكل يسمح لها بتأكيد قيمها، وتحقيق مصالحها، وتلبية احتياجاتها، ويتناول خمسا من القضايا الكبرى كتمهيد دال، يوضح الأسلوب الذى سوف نتبعه فى تعاطى التقدير الاستراتيجى لبيئة الصراع الدولى.

أولاها- معضلة الأمن الجديدة فى الشرق الأوسط، وهى واحد من أكثر المفاهيم إثارة وتعقيدا داخل بيئة العلاقات الدولية والتخطيط والاستراتيجى، إذ إن البيئة الدولية منقسمة إلى مجموعة متمايزة من الدول التى لا يمكنها أن تحقق أمنها- بشكل مطلق- إلا من خلال القضاء على جميع خصومها، وكل من يمتلك القدرة على تهديد وجودها ومكتسباتها. ولأن الاستحواذ على قدر واف من شتى أوجه القدرة، **طموح مقيد بحقيقة تشتت منابع القدرات بين مختلف وحدات النظام الدولى، فإن التناقض الواقع بين هذين الحدين يوجد ما نطلق عليه "معضلة الأمن"، حيث تكافح الدول حقيقة قدراتها، مدفوعة بطموح السيطرة على أقاليمها البوليتيكية. ولعل الصراع العربى- الإسرائيلى خير مثال على ذلك.**

**ويمكننا القول إنه أصبح لدينا وجه جديد لمعضلة الأمن، تتحدد قسماته من خلال الاعتبارات التالية:**

– اعتبار القوة المسلحة أداة مهمة من أدوات الصراع الدولى، غير أنها لم تعد الوحيدة، أو الحاسمة فى كثير من الحالات.

– اعتبار التنسيق الدولى آلية مهمة من آليات القوة الدولية.

– اعتبار الائتلاف الدولى أحد أشكال تعبئة القوة الدولية.

– اعتبار الحالة الرمزية أحد أوجه التوسع الإقليمى، فلا يتوقف التوسع عند الحالة المادية المباشرة، بل يمكن أن يتعدى ذلك إلى التمنطق بمفاهيم قيمية، وكذلك المتعلقة بقيم الحرية، وتوازن الشرعية السياسية داخل البلدان.

– اعتبار أن الاحتياج للحماية يمكن أن يكون أكثر ثقلا فى ميزان القرار السياسى الاستراتيجى من الرغبة فى التوسع الإقليمى.

ثانيتها– القواعد الجديدة للمساومة الدولية، وهى تعتبر جوهر النظام الدولى، إذ إن النظام الدولى– فى حقيقة تكوينه– منقسم إلى وحدات جغرافية (دول) متباينة فى الحجم والقدرات، وليست هناك سلطة عليا أو قانون ملزم يحدد تلك الدول– بشكل قاطع أو مبدئى– وأسلوب حماية أمنها، وتعزيز مصالحها، ونشر قيمها، أو حتى تحديد سقف احتياجاتها. فالمساومة إذن هى الآلية الرئيسية المعتمدة لدى الدول فى تعاملها مع بعضها بعضا، وتتأثر قواعد المساومة بمنظومة توزيع القوى بين الدول، حيث تمارس الدول الأكثر قوة ضغوطا كبيرة على سلوك الدول الأقل قوة.

ومع سيادة نظام القطب الأوحد، أضحت القاعدة الأولى فى بيئة المساومة تقضى بأن منظومة القيم والاحتياجات الدولية هى التى تحدد الإطار العام للمصالح. فالاحتياج للاستثمار الدولى، وتوافق ذلك مع إيجاد بيئة من القيم المؤيدة للحريات، أصبح مدخلا أساسيا لتحقيق المصالح الإقليمية والدولية، إذ انتهى عهد انقسام العالم إلى كتلتين، وأمسى الكل فى خندق واحد، وتركز الصراع الإقليمى والدولى فى فلك قيم واحتياجات مشتركة، بعدما فشلت محاولات البعض فى إيجاد بيئة قيم مختلفة عن قيم الحريات السائدة، بل تم تشذيب أشكال الصراع فى قواعد تحترم أولوية التنسيق الدولى، وهو الأمر الذى وضح جليا فى تدشين التوافق الأمريكى– الأوروبى فى بروكسل مؤخرا.

ثالثتها– عندما لا يكون رد الفعل الآن، يعد تحديد متى يجب الشروع فى الفعل المضاد لمواجهة خطر راهن من العمليات التقديرية الدقيقة للتفكير الاستراتيجى فى سياق الأمن القومى، وقد يرى البعض أن لحظة حدوث الفعل هى التوقيت الأنسب للقيام برد الفعل، غير أن ذلك لا يمكن له أن يكون صحيحا على إطلاقه، حيث إن هناك دائما احتمالا لأن يؤدى التسرع إلى التورط فى سلسلة من ردود الفعل غير المدروسة من جانب صناع القرار. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من تأكد المخطط الاستراتيجى الإسرائيلى من خطورة الصواريخ الإيرانية طويلة المدى، والمزودة برءوس تقليدية وكيميائية وبيولوجية، وتهديدها الراهن لأمن إسرائيل القومى، فإنه –إلى الآن– يعمد إلى التروى وعدم التعجل فى اتخاذ رد الفعل.

ففى الحالة الإيرانية – الإسرائيلية، تجنبت إسرائيل القيام بأى رد فعل، فى ظل شبكة شديدة التعقيد من المصالح الرسمية، وغير الرسمية. بينما رأت الولايات المتحدة فى الحالة العراقية – الأمريكية أن دخول بغداد فى ذلك التوقيت يمكن أن يؤدى بها إلى الصدام مع الحلفاء العرب، وإيجاد نوع من أنواع المقاومة العربية للحركات الأمريكية فى المنطقة. وقد سمح الانتظار للولايات المتحدة – فى تلك الحالة – بتتبع شبكة المصالح العراقية، مما مهد لها للانقضاض الفعال فيما بعد. ومن المعلوم فى استراتيجية الحرب النووية أنه فى حالة توجيه الضربة الأولى، قد ينتهى الحال بالطرف البادئ إلى استنفاد أسلحته، مما يمكن الطرف الآخر من فرض إرادته السياسية، بالرغم من تأثره بدرجة ما من درجات التدمير.

وقد يرى البعض، فى لحظة توافر الموارد والإمكانات، التوقيت الأكثر ملاءمة للقيام برد الفعل، إلا أن هذه الرؤية – على وجاهتها – يمكنها أن تؤدى إلى تورط الأمة فى انتظار قد لا ينتهى.

وانطلاقا من ضرورة أن يكون التوقيت متوافقا مع الهدف المرجو من وراء رد الفعل، يمكننا الاتفاق حول أنه يجب ألا يكون رد الفعل الاستراتيجى – دائما– مساويا فى القوة ومضادا فى الاتجاه للفعل الأصلى، كما هو الحال فى علوم الطبيعة، حيث إنه –غالبا– ما يتطلب الأمر أن يكون رد الفعل أكبر تأثيرا، وقادرا على توليد مسار مختلف فى التفاعل. ولعل أكبر مثال على ذلك هو ما فعله "السادات" –الذى كان بحق قائدا استراتيجيا من الطراز الأول– فيما يختص بتصميم رد الفعل المصرى خلال حرب ١٩٧٣، بشكل يسمح بإيجاد طريق للمفاوضات والسلام.

**والسؤال الذى يطرح نفسه هنا، هو: هل لدينا المخطط الاستراتيجى المسبق لما سوف يكون عليه رد فعلنا، إذا ما تزايدت حدة الصراع المسلح فى المنطقة؟**

رابعتها– الرئيس بوش ومكافحة الطغيان، **حيث تحول الخطاب الأمريكى الجديد للرئيس "جورج بوش" من الوقوف فى وجه الإرهاب، خلال فترة إدارته الأولى، إلى المناداة بضرورة التحرر من كل صور الطغيان فى الفترة الثانية. فقد تم اعتبار مكافحة الطغيان هدفا رئيسيا، وقيمة عليا** يجب على الجميع العمل فى إطارها. وإن كان التصدى للطغيان –من وجهة النظر المبدئية– أمرا لا جدال فيه، إذ إنه ليس هناك من مسوغ للاستمرار فى العيش تحت ظل طغيان ما، أيا كان نعته، وسببه، وظرفه، وإن كانت الدول الغربية – بصفة عامة – قد زادت من تبنيها لأيديولوجية قهر الطغيان، بالإضافة لتطور خطاب "جورج بوش" من كونه ضد الطغيان، إلى كونه مع الأفراد والجماعات والدول التى يظن أنها تعانى منه – فإن قضايا العلاقات الدولية، والصراع الدولى مسألة معقدة، ومتعددة المستويات، لا يمكن – بحال من الأحوال– اختصارها فى قضية واحدة، كما أن الصراع الدولى لا يدار من أجل تحقيق قيم سامية، أو مرغوب فيها، أو من أجل تحقيق العدالة الدولية فحسب، بل يدار من منطلقات تحقيق المنافع على اختلافها: قومية، وأيديولوجية، واقتصادية، وسياسية، وطائفية.

فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هى الدولة العظمى فى عالم اليوم، فإنها لا تمتلك المقاومات المطلقة للفعل الدولى، بسبب تزايد أهمية الاعتماد المتبادل الذى يجعلها لا تستطيع أن تقوم بمفردها بما كان يمكنها القيام به فى الماضى القريب.

ولعله، بسبب ذلك كله، نجد الباحث أميل إلى الاعتقاد بأنه ليس هناك من سبب لتلك الدعوة الأمريكية غير الرغبة فى زعزعة استقرار مناطق بعينها، والسؤال هنا هو: وماذا بعد؟

خامستها: الحاجة لحساب قومى استراتيجى، فالبعض يعتقد بأنه ليس لدى مصر مدرسة، وتقاليد راسخة للحسابات الاستراتيجية، أو أنها – فى أفضل الحالات – تمتلك مدرسة قاصرة الرؤية، تتصف ببطء رد الفعل، بل وبضعفه أيضا. والحقيقة أن فى الأمر قدرا كبيرا من الإجحاف، ليس بسبب مجافاة تلك الرؤية للواقع، ولكن لعدم إدراكها العميق للأسباب التى تقف وراء عدم تمكن مصر من تأسيس مدرسة قومية شاملة لحسابات الأخطار الاستراتيجية.

لمصر تاريخيا ثلاث مدارس (قطاعية) تعمل على حساب المخاطر الاستراتيجية، كل، من وجهة نظرها، وبحسب طبيعة منطلقاتها، وهى: مدرسة الرى المصرية، ومدرسة العسكرية المصرية، ومدرسة الأمن القومى المصرى. وتشترك المدارس الثلاث فى رغبة كل منها فى سبق الآخرين فى قوة التأثير فى القرار الاستراتيجى الشامل. وتعتمد مدرسة الرى على تقاليد تاريخية، ترى أن أى نقصان فى إيراد مياه النيل يعبر عن أقصى درجات الخطر القومى، بينما تعتقد مدرسة العسكرية المصرية الحديثة بأن صيانة الحدود الجيوبوليتيكية هى

أهم محددات المحافظة على تماسك الجبهة الداخلية. ولا تزال المدارس الثلاث تمارس مهامها بكفاءة وجد، غير أنه يظل هناك نقص متمثل فى عدم توافر هيكل مؤسسى عام، يضطلع بمهام التعامل مع تلك الأخطار. ولعل ما تحتاج إليه مصر - وبشكل عاجل - يتركز فى التحديد الوظيفى والمؤسسى لثلاثة مفاهيم إضافية للخطر فى هذه المجالات من ناحية، وإلى رؤية المحيط الدولى كمصدر للمتاعب والتلاعب، وترسيخ عدم اليقين بين الدول من ناحية أخرى، كما أدت إلى الرضوخ لمتطلبات التكيف مع انكماش الموارد، من أجل حماية الوضع القادم.

ويعد هذا الكتاب فى النهاية إضافة جديدة فى إطار التعامل المنهجى فى قضايا السياسة الخارجية المصرية المختلفة بشكل موضوعى.

**طارق حسنى أبوسنة**

## الدبلوماسية فى زمن الهيمنة الأمريكية

**محمد عبد الهادى**

**القاهرة، دار نهضة مصر، ٢٠٠٦**

يعرض هذا الكتاب للمفاهيم والممارسات الدولية الجديدة التى برزت فى زمن الهيمنة الأمريكية منذ العقد الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، كما أنه يقدم تحليلا نقديا للدبلوماسية الدولية فى هذه الفترة التى عرفت بكثافة استخدام مفاهيم جديدة على المجتمع الدولى، مثل دبلوماسية الشفافية، ودبلوماسية القبلات، ودبلوماسية زلة اللسان، ودبلوماسية الهاتف، ودبلوماسية التوبيخ وغيرها، فضلا عن تعزيز الاستخدام لمفاهيم وممارسات دبلوماسية عتيقة فى عالم دبلوماسية ما بعد سبتمبر ٢٠٠١، خاصة دبلوماسية التحريض، ودبلوماسية الكذب، ودبلوماسية الملاحقة، ودبلوماسية نهب الثروات، ودبلوماسية الإهانة، ودبلوماسية التنصت .. الخ.

ويرصد الكاتب محمد عبد الهادى ظاهرة الكذب فى عالم الدبلوماسية، ويرى أن أكبر أكذوبة عرفتها البشرية هى الأكاذيب المتلاحقة التى شنتها الإدارة الأمريكية لتبرير غزوها للعراق.

ويرى الكاتب أن أهم الأكاذيب التى عرفتها البشرية أيضا الأكذوبة التى رفعتها وروجت لها الحركة الصهيونية العالمية عن فلسطين "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" لتبرير احتلال فلسطين وإقامة دولة إسرائيل. ومن أشهر الفضائح السياسية فى مجال الكذب، كذبة العشرين من سبتمبر ٢٠٠٢، التى زعم فيها الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن قدرة العراق على إنتاج أسلحة بيولوجية وكيماوية، كما أطلق بوش أيضا كذبة فى السابع من أكتوبر ٢٠٠٢، زاعما أن صدام لديه أسطول ضخم من الطائرات الموجهة عن بعد ويمكنه مهاجمة الولايات المتحدة.

وشهدت عملية التحضير لغزو العراق عشرات الأكاذيب التى شنتها الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية لتبرير هذا الغزو. ورغم زوال عصر الاستعمار، إلا أن دبلوماسية نهب ثروات الشعوب مازالت مستمرة. ويرصد الكاتب هذه الظاهرة، فمازال رؤساء دول - كما فى إفريقيا بالتعاون مع بنوك دولية فى سويسرا وفرنسا وبريطانيا - يسرقون ثروات بلدانهم مثل الرئيس النيجيرى السابق سانى أباتشا (٩٣-١٩٩٨) الذى توفى فى ظروف غامضة.

وهذه هى الحال فى يوغوسلافيا فى عهد رئيسها سلوبودان ميلوسيفيتش. ومن أبرز صور نهب ثروات الشعوب وبشكل دولى منظم ملف النفط مقابل الغذاء، الذى تورط فيه موظفون دوليون وشخصيات سياسية دولية فى الأمم المتحدة ودول أخرى. وفى أثناء فترة الغزو الأمريكى للعراق، تمت سرقة المتحف الوطنى العراقى، وسرقة الآثار العراقية، وتقدر القطع التى سرقت خلال الأسبوع الأول من الاحتلال فقط بـ ١٧٠ ألف قطعة أثرية، ومازال جنود الاحتلال وعملاؤهم يسرقون نفط العراق وآثاره وتاريخه.

كما أصبحت الإهانة مفردة من مفردات السياسة الدولية على يد الدبلوماسية الأمريكية فى عهد الرئيس جورج بوش الابن منذ غزو أفغانستان وإنشاء سجون جوانتانامو وغزو العراق، وما تكشف بعدها من إهانات فظيعة للمعتقلين، وأشهرها ما حدث فى سجن أبو غريب بالعراق. واتسمت الدبلوماسية الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ باستخدام دبلوماسية الإهانة فى مواجهة الشعوب العربية والإسلامية، وأدت إلى موجة من العنصرية الجديدة عند الغرب ضد الإسلام والمسلمين والعرب، وكان أبرزها مؤخرا الرسوم التى أساءت للرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

ويرصد الكاتب دبلوماسية زلة اللسان التى اشتهرت بها الدبلوماسية الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر، خاصة تلك التى تلفظ بها الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن فى السابع عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عندما هدد بشن حرب صليبية طويلة الأمد ضد أعداء أمريكا لتخليص العالم من الأشرار، وما صرح به رئيس الوزراء الإيطالى عقب أحداث ١١ سبتمبر، عندما قال إن الدين الإسلامى لا يحترم حقوق الإنسان، وإن الغرب سيهزم الإسلام وحضارته، والتى أثارت ردود فعل غاضبة فى العالمين العربى والإسلامى، إلا أن المقابل لهذه الأخطاء الفادحة غياب دبلوماسية الاعتذار الواضحة، وهو ما حدث فى نفس هاتين المناسبتين السابق ذكرهما، وما تكرر مع أحداث إساءة بعض الصحف الغربية للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، إذ لم تعتذر الدول الغربية بشكل واضح وصريح عن هذه الأخطاء. وكما لم تعتذر أوروبا عن الحروب الصليبية وعن عهود الاستعمار، لم تعتذر الولايات المتحدة عن احتلالها للعراق أو لأحداث أبو غريب، كما لم تعتذر الدنمارك والنرويج والدول الغربية عن اساءتها للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

وكشفت الإدارة الأمريكية من استخدام مصطلح دبلوماسية التوبيخ بديلا عن الاعتذار والتعويض عما ارتكبه جنودها ضد الأبرياء فى العراق وأفغانستان وجوانتانامو، عندما أعلن البنتاجون أنه وبخ الجنود المتورطين فى هذه الانتهاكات، ولطالما استخدمت الإدارة الأمريكية دبلوماسية التوبيخ فى إهانة سياسيين وقادة من دول صديقة لواشنطن.

**ومن سمات دبلوماسية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ - كما يرصدها الكاتب - سقوط دبلوماسية التعويضات، حيث تنكر الدبلوماسية الأمريكية والغربية حق الشعب الفلسطينى فى التعويض وحقوق ضحايا غزو العراق وأفغانستان، وحقوق الشعوب التى استعمرت فى التعويض.**

**ومن سمات الدبلوماسية فى عهد الهيمنة الأمريكية بروز مصطلح دبلوماسية الملاحقة منذ أحداث يوغوسلافيا السابقة، وإقامة محاكمات دولية لمجرمى الحرب الذين تلاحقهم الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولى فى يوغوسلافيا**

السابقة ورواندا وبوروندى. ومن سمات دبلوماسية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تزايد استخدام الهاتف فى الاتصالات الدولية بين الرئيس الأمريكى جورج بوش ومسئولى إدارته، وبين زعماء وقادة سياسيين فى الدول الأخرى، عوضا عن الزيارات السياسية السابقة التى كان يقوم بها السياسيون الأمريكيون، والتى كانت توصف فى مرحلة سابقة بالزيارات المكوكية.

كما أدخلت الولايات المتحدة إلى عالم الدبلوماسية مفهوم "دبلوماسية التنصت" التى تقوم على أساس استخدام تكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعية فى التجسس على مكالمات القادة السياسيين والزعماء فى الدول الأخرى، كما تزايدت فى فترة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دبلوماسية التسجيلات الصوتية والفيديو، وكان مخترع هذه الدبلوماسية زعيم تنظيم القاعدة بن لادن الذى استخدم هذه الأداة فى توجيه تهديداته إلى الغرب. ومن المصطلحات الجديدة فى عالم الدبلوماسية فى عهد الهيمنة الأمريكية دبلوماسية "القبلات" التى اشتهرت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، التى حرصت لأسباب سياسية وإعلامية على تقبيل أغلب المسئولين العرب الذين التقتهم، ومنهم عرفات، وآخر قبلة وجهتها أولبرايت كانت للسيد عمرو موسى عند استقباله لها فى مطار القاهرة فى يوليو ١٩٩٩، فقد فوجئ الرجل بالسيدة أولبرايت تهبط سلم الطائرة، فاتحة ذراعيها ومعانقة له ثم قبلته، ووجه خطورة هذه القبلة هو ضرب الصورة الذهنية لدى الرأى العام العربى والعالمى التى تأسست على أن موسى معارض للسياسة الأمريكية فى التعامل مع قضايا المنطقة.

ومن سمات دبلوماسية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ - كما يرى الكاتب تزايد ظاهرة دبلوماسية المصافحة، التى كان أشهرها تاريخيا مصافحة الرئيس السادات فى مطار بن جوريون لقادة إسرائيل فى مساء يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، وهى المصافحة الأهم فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن أبرز الدول التى استخدمت المصافحة، كوسيلة للتطبيع، إسرائيل التى يصر قادتها فى مختلف المناسبات على مصافحة المسئولين والقادة العرب الذين يتعمدون مقابلتهم أثناء المناسبات الدولية، ومنها المصافحة الشهيرة بين باراك وبوتفليقة. وأهم الدول التى يتجنب ساستها بإصرار مصافحة الإسرائيليين هى سوريا التى تعتبر المصافحة ذات دلالات سياسية غير حقيقية.

**مختار شعيب**

## مفهوم الأمن الإنسانى وتطبيقاته فى جنوب شرقى آسيا

**خديجة عرفة محمد أمين**

**رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦**

ناقشت هذه الدراسة أحد المفاهيم التى طرحت مؤخرا، وهو مفهوم الأمن الإنسانى الذى طرح من خلال تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ثم أخذت بعض الدول فى تبنى المفهوم كإحدى أدوات سياستها الخارجية ومن بينها اليابان وكندا. وفى عام ٢٠٠٤، طرح الاتحاد الأوروبى الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الإنسانى. ويتخذ مفهوم الأمن الإنسانى من الفرد وحدته الأساسية فى التحليل، انطلاقا من أن أمن الدول رغم أهميته لم يعد ضامنا أو كفيلا بتحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك أنه فى أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد أمن مواطنيها. ومن هذا المنطلق، جاء بروز مفهوم الأمن الإنسانى فى محاولة لإدماج البعد الفردى ضمن مفهوم الأمن، وذلك من خلال التركيز على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على أمن الحدود ذاته، وهو ما جاء انعكاسا لمجموعة كبيرة من التحولات التى شهدتها البيئة الدولية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، والتى كشفت عن عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الأفراد، وعدم ملاءمة الاقتراب التقليدى للأمن لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق أمن الأفراد.

وقد انقسمت الدراسة إلى خمسة فصول، ناقش أولها المفهوم التقليدى للأمن ومحورية أمن الدول مع البحث فى التطورات التى طرأت على مفهوم الأمن فى فترة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك التداعيات التى ترتبت على أحداث الحادى عشر من سبتمبر فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن والدراسات الأمنية. أما الفصل الثانى، فقد تطرق إلى مفهوم الأمن الإنسانى من حيث تحديد جذور وبدايات المفهوم فى فترة الحرب الباردة، والعوامل التى أسهمت فى بروز مفهوم الأمن الإنسانى فى فترة ما بعد الحرب الباردة، مع عرض أبرز التعريفات التى طرحت حول مفهوم الأمن الإنسانى. وقد خلصت الدراسة إلى تعريف الأمن الإنسانى على أن جوهره الفرد، إذ يعنى بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسى والاقتصادى والاجتماعى من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسى، وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول.

وفى الفصل الثانى أيضا، تطرقت الدراسة إلى رسم خريطة مفاهيمية لمفهوم الأمن الإنسانى من خلال تحديد العلاقة بين المفهوم ومجموعة أخرى من المفاهيم، وهى التنمية البشرية، وحقوق الإنسان، والتدخل الدولى الإنسانى، والأمن القومى، والحكم الرشيد.

أما الفصل الثالث، فقد خصص لمناقشة الرؤى المطروحة حول المفهوم، وهى رؤية الأمم المتحدة ورؤية الاتحاد الأوروبى ورؤية اليابان ورؤية كندا وكذلك المبادرة الإفريقية للأمن الإنسانى.

وفيما يتعلق بتطبيقات المفهوم فى جنوب شرقى آسيا، فقد تمت مناقشتها فى آخر فصلين من فصول الدراسة، إذ خصص الفصل الرابع لمناقشة مفهوم الأمن الإنسانى فى سياق المنظومة القيمية الآسيوية، وذلك فى سياق إعلان دول جنوب شرقى آسيا عن تبنى المفهوم فى محاولة للتخفيف من الآثار الاجتماعية للأزمة المالية، وذلك نظرا لتناقض مفهوم الأمن الإنسانى -ومحوره الفرد- مع منظومة القيم الآسيوية، إذ تقوم الأخيرة على فكرة "الجماعة" وذلك من خلال تحديد موقع مفهوم الأمن الإنسانى فى إطار المنظومة القيمية الآسيوية، وذلك فى إطار جدليات أربع، هى: جدلية الخصوصية فى مواجهة العالمية، وأولوية التنمية الاقتصادية على حقوق الإنسان، وأولوية الجماعة والأسرة على الفرد، والتركيز على الالتزامات فى مواجهة الحقوق. وقد خلصت الدراسة إلى أنه فيما يتعلق بالعلاقة بين مفهوم الأمن الإنسانى والقيم الآسيوية، وما إذا كانت الأخيرة تشكل حائلا دون قبول مفهوم الأمن الإنسانى فى جنوب شرقى آسيا أم لا، فقد خلصت الدراسة إلى أن القيم الثقافية لأى مجتمع من الممكن أن تخضع للتغير من جراء التحولات الداخلية والخارجية أو الأزمات التى قد تمر بها تلك المجتمعات، كما يمكن أن يكون للنخبة السياسية دور مهم فى هذا الصدد. وعلى هذا الأساس، فإن القيم الآسيوية لا تشكل حائلا

أمام تقبل مفهوم الأمن الإنسانى فى جنوب شرقى آسيا، خاصة فى ظل ما واجهته تلك القيم الآسيوية من نقد شديد فى فترة ما بعد الأزمة المالية.

وفى الفصل الخامس، تطرقت الدراسة إلى أبرز تطبيقات مفهوم الأمن الإنسانى فى جنوب شرقى آسيا من خلال التركيز على دراسة أبرز ما طرحته دول جنوب شرقى آسيا من مبادرات وإعلانات حول مفهوم الأمن الإنسانى مع محاولة تقديم تقييم لها.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت فى أن مفهوم الأمن الإنسانى،وإن كان قد جاء ردا على ما أصبح يعانيه الأفراد من غياب للأمن نتيجة للتحول فى أنماط الصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات داخل الدول، بالإضافة إلى العولمة وما تفرضه من تحديات عدة للأمن البشرى، فإن بروز المفهوم يأتى بالأساس فى ظل بيئة دولية وأمنية غير ملائمة، وذلك فى ظل هيمنة قطب دولى واحد، وسيطرة مفاهيم مثل التدخل الدولى الإنسانى وذلك بغية تحقيق أهداف سياسية وأمنية بعيدا عن الاعتبارات الإنسانية، والحرب الاستباقية، والتهميش الواضح لدور الأمم المتحدة، والانتهاكات الواسعة لحقوق الأفراد تحت ادعاءات إنسانية، بحيث إن المضمون الفعلى للمفهوم -وهو تحقيق أمن الأفراد- لا يتناسب بشكل كبير مع طبيعة البيئة الدولية فى فترة ما بعد الحرب الباردة.

من ناحية ثانية، خلصت الدراسة إلى أن الرؤى المطروحة حول مفهوم الأمن الإنسانى تجسد دور القوى المتوسطة فى العلاقات الدولية، إذ خلصت الدراسة إلى أن تبنى تلك القوى الدولية للمفهوم يعكس تطلع الأخيرة لممارسة دور دولى أكبر مما دفعها لاختيار مفهوم لم تطرحه الولايات المتحدة، إذ رغبت تلك الدول فى التحرك بعيدا عن الهيمنة والمنظومة المفاهيمية الأمريكية. ويرتبط بذلك أن النظر إلى تلك الرؤى، خاصة رؤية كل من كندا والاتحاد الأوروبى، يكشف عن كونهما رؤى معدلة أو محسنة لمفهوم التدخل الدولى الإنسانى، خاصة أن طرح تلك الرؤى جاء بعد خبرة حرب كوسوفو.

وفيما يتعلق بدلالة عدم تبنى الولايات المتحدة الأمريكية لمفهوم الأمن الإنسانى، وكذلك عدم إعلان أى من المؤسسات البحثية الضالعة فى صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية للمفهوم، فإن التفسير المحتمل لهذا الأمر هو أن المؤسسات البحثية الأمريكية معنية الآن بصياغة مجموعة أهم من المفاهيم، تهدف للسيطرة الفعلية، ومن بينها مفهوم الشرق الأوسط الكبير، والقرن الأمريكى الجديد، ومن ثم فهى ليست بحاجة لطرح مفهوم يهدف إلى تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية، بل ما يعنيها بالأساس هو تحقيق السيطرة الفعلية.

من ناحية ثالثة، خلصت الدراسة إلى أن ما طرحته دول جنوب شرقى آسيا من مبادرات أو تطبيقات حول مفهوم الأمن الإنسانى لا تخرج عن كونها لا تعكس رؤية محددة بقدر ما تمثل مجموعة من الإعلانات العامة حول المفهوم، خاصة أنها لم ترتبط باستراتيجيات محددة للتحرك نحو تحقيق الأمن الإنسانى. فقد كشفت دراسة ما طرح من إعلانات ومبادرات -ذكر من خلالها سعى دول الآسيان للعمل على تحقيق الأمن الإنسانى وتبنى أجندة إقليمية تقوم على تحقيق الأمن الإنسانى- عن أن طرح المفهوم جاء بالأساس لتحقيق أهداف استراتيجية على المستويين الداخلى والخارجى. فعلى المستوى الداخلى، فقد أسهمت الأزمة المالية فى انتشار حالة من غياب الثقة فى القادة السياسيين وفى المبادئ التى تم الاعتماد عليها، وفى مقدمتها فكرة شرعية الأداء، وهو ما يعنى اكتساب الحكام الشرعية من أدائهم الاقتصادى المتميز فحسب دون النظر إلى الاعتبارات الأخرى، سواء تلك المتعلقة بالتحول الديمقراطى أو حقوق الإنسان وطبيعة نظام الحكم. ومع الأزمة المالية، أصابت تلك الدول أزمة شرعية، خاصة فى ظل عدم قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ومن ثم كانت تلك الدول بحاجة للبحث عن أطر جديدة ومؤقتة لاكتساب ثقة المواطنين من خلالها، بعيدا عن منظومة القيم الآسيوية التى كشفت الأزمة المالية عن عدم ملاءمتها، وعدم إمكانية التعويل عليها كمبرر لما يمارس من سياسات سلطوية. وعلى المستوى الخارجى، فقد واجهت دول جنوب شرقى آسيا خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين انتقادا من الغرب بسبب أوضاع حقوق الإنسان، وطبيعة الحكم السلطوى، وغياب الممارسات الديمقراطية. إلا أنه فى ظل النجاح الاقتصادى لتلك الدول، كان هناك تجاهل لتلك الانتقادات. ومع بدء الأزمة المالية، كانت تلك الدول بحاجة لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى بأنها تستحق الدعم والمساعدة المالية من خلال سعيها لتحسين الأوضاع الديمقراطية والعمل على تحقيق الأمن الإنسانى، هذا بالإضافة إلى وجود دور لليابان فى طرح مفهوم الأمن الإنسانى فى جنوب شرقى آسيا فى إطار سياسة الأولى القائمة على الحوار الإقليمى لتحقيق الأمن الإنسانى، ومن ثم لجأت دول جنوب شرقى آسيا إلى إعلان مفهوم الأمن الإنسانى، وهو ما يفسر فى إطار الرغبة فى انتهاج الأجندة اليابانية ذاتها، وكذلك السعى للحصول على مزيد من المساعدات اليابانية.

وقد أكدت الدراسة ضرورة تمييز الدول العربية بين أمرين فى التعامل مع مفهوم الأمن الإنسانى، الأمر الأول هو استخدام مفهوم الأمن الإنسانى كأداة من قبل الدول الغربية للتدخل فى شئونها الداخلية، وهو ما يتطلب وعيا بهذا الأمر وإدراكا لأبعاده فى التفاوض مع الغرب من خلال طرح رؤية عربية حول المفهوم. أما الأمر الثانى، فيتعلق بالتعامل مع مشاكل الأمن الإنسانى، فرفض المفهوم كأداة للسيطرة الغربية على دول العالم لا يعنى رفض التعامل مع المفهوم على المستوى الداخلى من خلال التركيز على حالات غياب الأمن الإنسانى وإصلاح المؤسسات الأمنية بما يجعلها قادرة على مواجهة تحديات الأمن الإنسانى، وهو ما يتطلب التوفيق بين اعتبارات الأمن القومى والأمن الإنسانى، إذ إن لكل منهما متطلباته المتناقضة مع متطلبات وشروط تحقيق الآخر، إذ إنه فى أحيان كثيرة قد يترتب على تحقيق أى منهما التضحية بالآخر.

**رشا شحاته يوسف**

# إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

**لواء دكتور/ ممدوح حامد عطية**

**القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥**

تعالت الدعوات فى الفترة الماضية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولعل أبرز الجهود على المستويين الدولى والاقليمى مبادرة الرئيس "محمد حسنى مبارك" لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل لتوفير المناخ السياسى اللازم لانتشار مشاعر السلام والأمن والاستقرار كمكونات رئيسية تعزز من التعاون الدولى والاقليمى الفعال، مما يوفر أساسا قويا للتركيز على قضايا التنمية والتطوير فى المنطقة.

وفى هذا السياق، تأتى هذه الدراسة لتتناول بالتحليل أبعاد إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وأهمية الالتزام بالمعايير والمبادىء الدولية فى هذا الصدد.

تناول الفصل الأول أنواع أسلحة الدمار الشامل، والمعاهدات الخاصة بمنع انتشارها من خلال عدة نقاط:

أولا- المعاهدات الدولية والاقليمية المتعلقة بحظر ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث سارت الجهود الدولية فى خطين متوازيين، كانت فى الأول بهدف تحريم الاستخدام فى الأغراض العسكرية، وكانت فى الثانى بهدف منع تحويلها من الأغراض السلمية للأغراض العسكرية، وقد أسفرت الجهود الدولية عن مجموعة من المعاهدات الدولية التى دخلت جميعها حيز التنفيذ وهى، معاهدة القطب الجنوبى سنة (١٩٥٩) فى واشنطن، ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية فى الجو والفضاء الخارجى سنة (١٩٦٣)، ومعاهدة المبادىء المنظمة لنشاط الدول فى ميدان اكتشاف واستخدام الفضاء الخارجى، بما فى ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى سنة (١٩٦٧)، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية سنة (١٩٦٧)، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة (١٩٦٨)، ومعاهدة حظر ومنع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى فى قاع البحار والمحيطات سنة (١٩٧٠)، وأخيرا المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى لتحديد تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض سنة (١٩٧٤).

ثانيا- الأسلحة الذرية (النووية): ففى بداية عام ١٩٠٤، أعلن العالم الألمانى "ألبرت أينشتاين" معادلة تكافؤ الطاقة، وذلك كإحدى نتائج نظرية النسبية. وفى عام ١٩٣٨، توصل العالمان الألمانيان "أوتوهان" و"سترسمان" إلى اكتشاف الانشطار النووى. وفى يوم السادس عشر من يوليو عام ١٩٤٥ وبالتحديد فى صحراء (الأمجوردو) فى ولاية مكسيكو الأمريكية، تم إجراء أول تجربة لأول قنبلة ذرية. وفى يوم السادس من أغسطس عام ١٩٤٥، ألقت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتها الذرية الأولى من عيار (٢٠ كيلو طن) على مدينة (هيروشيما) اليابانية، وقد قدر عدد القتلى بـ (٥٥ ألف شخص) والجرحى بنحو (١١٠ آلاف شخص) وذلك من إجمالى سكان المدينة البالغ عددهم ٣٠٠ ألف نسمة.

وفى صباح يوم التاسع من أغسطس عام ١٩٤٥، ألقت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتها الذرية الثانية من عيار (٢٠ كيلو طن) على مدينة (نجازاكى) باليابان، وقد قدر عدد القتلى بحوالى ١٢ ألف شخص والجرحى بـ ٢٣ ألف شخص.

وبذلك، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أول مؤسس للنادى الذرى.

ثالثا- الأسلحة الكيميائية، وتتكون من مركبات كيميائية تنتج الدخان أو ذات تأثير حارق وأيضا سام أو مزعج، كما أنها قد تتسبب فى شل القدرة وتشمل مواد انتاج الدخان، والمواد الحارقة، والغازات الحربية ومنها الغازات الكاوية وغازات الأعصاب والغازات الحارقة.

رابعا- أسلحة التفجير الحجمى، وهى أحد أهم أنواع الأسلحة فوق التقليدية التى دخلت الخدمة فى القوات المسلحة الأمريكية والسوفيتية فى عقد الستينيات. ومن أهم أنواع أسلحة التفجير الحجمى تلك التى استخدمت فى الحرب الفيتنامية، ثم على نطاق ضيق فى كل من الحرب الأفغانية، وحرب الخليج.

خامسا- الأسلحة البيولوجية وهى الاستخدام المخطط للكائنات أو سمومها لإحداث الوفاة أو إضعاف القدرة البشرية، وتعود بداية الاستخدام لها إلى عام ١٧٦٣ ضد الهنود الحمر فى أمريكا.

ويتطرق الباحث فى الفصل الثانى إلى "القدرات الإسرائيلية فى مجال أسلحة الدمار الشامل" فتتحدث عن مزايا الخيار النووى لإسرائيل وهى الحرية فى اتخاذ القرار، فالاتجاه إلى الخيار النووى اتجاه عالمى الآن على أساس أن الدولة النووية تكون دائما فى الموقف الأقوى فى مواجهة الدول غير النووية، فضلا عن سرعة تآكل السلاح التقليدى فى المعارك الحالية، فالقوة العسكرية الحقيقية لشعب ما لا تقاس اليوم بتنوع الأسلحة التى يشتريها من الخارج، بل بالقدرة على انتاج السلاح الذى يضمن له البقاء وقت المحنة، وأخيرا زيادة تكلفة الرادع التقليدى وتعقيده، حيث بات استخدام الرادع النووى أضمن وأرخص، خاصة فى ظل زيادة اقتراب القوة التدميرية للأسلحة التقليدية من القوة التدميرة للأسلحة الذرية.

أما عيوب الخيار النووى لإسرائيل فحددها الكاتب فى أن الرادع النووى لإسرائيل حافز للرادع النووى العربى، حيث إن الخيار النووى الإسرائيلى يدفع العرب إلى الخيار النووى بدورهم، كما يدفع لدخول روادع أخرى إلى المنطقة، ويزيد من عزلة إسرائيل.

ثم تناول استراتيجية إسرائيل النووية، وهى تقوم -كما يدعى زعماء إسرائيل- على دفع عدوان قائم أو محتمل من الدول العربية عليها. وهناك عدد من المبادىء التى تستند إليها هذه الاستراتيجية، وهى شن حرب وقائية لتدمير الأسلحة النووية للجانب المعادى، واعتراض أسلحة العدو النووية وهى فى طريقها إلى أهدافها، واتخاذ الإجراءات الوقائية لتقليل الآثار الضارة الناتجة عن استخدام أسلحة العدو النووية.

ويتناول الباحث فى الفصل الثالث "قدرات دول الشرق الأوسط فى مجال أسلحة الدمار الشامل" حيث لا تمتلك أى من دول الشرق الأوسط (عدا إسرائيل) أى مستوى من نظم التسلح النووية، وإن كانت بعض منها تمتلك القدرة البشرية غير أن الدول النووية الخمس الأساسية تقوم بشكل مباشر، من خلال الاتفاقات الدولية وكذلك من خلال العمل المباشر (حظر - مساومة - تهديد) للحيلولة دون امتلاك الأسلحة النووية ومنع انتشارها.

فبالنسبة لمصر بدأ نشاطها النووى فى أواخر الخمسينيات باتفاقية للتعاون النووى مع الاتحاد السوفيتى السابق، بهدف استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية، وتم ايقاف البرنامج النووى لمصر أثناء معركة ١٩٦٧، وإيقاف المفاعل الذرى فى (أنشاص)، وقد أعيد تشغيله عام ١٩٧١ لتستأنف مصر نشاطها النووى. وفى يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠، وافق مجلس الوزراء على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وفى ١٦ فبراير ١٩٨١، صدق مجلس الشعب على الاتفاقية.

أما إيران فهى تسعى منذ حكم الشاه إلى تطوير قدراتها النووية، ويشمل البرنامج النووى الإيرانى العديد من المنشآت والمفاعلات النووية بطاقات متدرجة (٥، ١٠، ٢٧ ميجاوات)، كما يجرى الاتفاق مع روسيا الاتحادية لاستكمال بناء مفاعل بقدرة ٣٠ ميجاوات.

أما باكستان فقد بدأت نشاطها النووى عام ١٩٦٥، وقد تعاونت فى ذلك كندا وفرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا والصين، حيث تمت إقامة أول مركز بحثى أمريكى عام ١٩٦٥ يشمل مفاعلين نوويين بقدرة (١٦,٥ ميجاوات) ثم مفاعل كندى عام ١٩٧٠ بقدرة (١٢٥ ميجاوات). وفى يوليو ١٩٩٨، أصبحت باكستان قوة نووية بقدر ما تملك من (١٥ - ٢٠) قنبلة نووية ذات أعيرة مختلفة (٥ - ٤٠ كيلو طن).

ثم تناول الكاتب أولويات الأمن القومى العربى من المنظور النووى والتى حددها فى ضرورة تحديد أهداف وسياسات قومية شاملة تحقق الاستقرار والرخاء والأمن لجميع البلدان العربية، ويلى ذلك تخطيط الاستراتيجيات العربية اللازمة لتحقيق تلك السياسات، وذلك فى إطار التكامل، على أن يتوافر الإجماع الاستراتيجى العربى على ذلك.

ويستعرض المؤلف فى الفصل الرابع "مدخلات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل"، والتى تنصرف إلى:

- المدخل العالمى لمنع انتشار الأسلحة النووية: ويرتبط هذا المستوى باتفاقات ومؤسسات عالمية التوجه، ترسى قواعد ونظما تطبق على كافة الدول، أهمها على الاطلاق "اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية" التى فتحت للتوقيع فى يوليو ١٩٦٨، ودخلت حيز التنفيذ فى مارس ١٩٧٠، ووصل عدد أعضائها عام ١٩٩٧ إلى ١٨٦ دولة.

- المدخل متعدد الأطراف لمنع انتشار الأسلحة النووية: ويرتبط هذا المدخل بنظم دولية متعددة الأطراف تستند على مبادىء عامة للسيطرة على صادرات المواد والمعدات النووية، مثل لجنة (زانجر) التى شكلت عام ١٩٧١، وقامت بوضع قائمة محظورات تضم المواد والمعدات النووية الحساسة، التى يجب أن توضع تحت ضمانات فى حالة تصديرها لدولة غير عضو فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

- المدخل الإقليمى لمنع انتشار الأسلحة النووية: يستند هذا المدخل على اتفاقات رسمية تعقد طواعية بين دول منطقة جغرافية معينة، إضافة إلى الأطراف الدولية ذات العلاقة بتلك المنطقة بهدف منع انتشار الأسلحة النووية فى تلك المنطقة كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية

والبحر الكاريبى، استنادا على معاهدة (تلاتيلولكو) ١٩٦٧.

- المدخل الثانى لمنع انتشار الأسلحة النووية: وقد كان هذا المدخل يمثل أهمية قصوى خلال مرحلة الحرب الباردة فى التعامل مع قضايا ضبط التسلح النووى الأخرى، والتى ارتبطت بالتوازن الاستراتيجى بين القوتين العظميين، خاصة سباق التسلح النووى وتطبيقاته التى ارتبطت بالحالات الاقليمية التى تشهد (ثنائيات نووية) تتصل بقوى إقليمية رئيسية توجد مخاوف نووية فيما بينها، كالإعلان المشترك الكورى الشمالى - الكورى الجنوبى لشبه الجزيرة الكورية "منطقة لا نووية" عام ١٩٩٢.

- المدخل المنفرد لمنع انتشار الأسلحة النووية: يرتبط هذا المدخل بمبادرات إجراءات أحادية الجانب، تطرح مصطلحات مركبة لوصفها، مثل فك الاشتباك التدريجى الأحادى الجانب، أو نزع السلاح من جانب واحد، أو السياسات القومية لضبط التسلح.

**وليد عيسى سليمان**

## العلاقات الخليجية - العربية (١٩٧٠-٢٠٠٠) ..الأطر والاتجاهات

**سامح راشد**

**دبى، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥**

يتناول هذا الكتاب بالرصد والتحليل مجمل تفاعلات العلاقات بين دول الخليج العربية وبقية الدول العربية خلال ثلاثة عقود مهمة بالنسبة للنظام الإقليمى العربى، هى عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات.

ويقع الكتاب فى قسمين، يضم كل قسم ثلاثة فصول، تناول القسم الأول بيئة العلاقات فى مستوياتها (الداخلية والإقليمية والدولية) وانعكاساتها على العلاقات العربية - الخليجية، يرصد الفصل الأول البيئة الداخلية بأبعادها السياسية والاقتصادية، وكيف تؤثر فى صياغة السياسة الخارجية، فالبيئة السياسية الداخلية (أجهزة وآليات صنع القرار السياسى، ودور القوى السياسية، الرسمية وغير الرسمية) كان لها تأثيراتها فى تحديد توجهات السياسة الخارجية لدول الخليج وبقية الدول العربية، وتحديد مواقفهما إزاء بعض القضايا. فطبيعة الشخصيات القائمة بعملية صنع القرار واتخاذه تنعكس بالضرورة على سير العلاقات وطبيعة التطورات الجارية فيها، وهو ما يمكن تلمسه بوضوح فى - هذه الدراسة - من تتبع التغيير فى قيادات بعض الدول فى الأعوام الماضية.

واقتصاديا، تتمتع دول الخليج بسمات مهمة، جعلها محط أنظار القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، حيث تقف متفردة بين كل دول العالم بقوتها النفطية الهائلة، بل والمتزايدة، ويشكل النفط الخليجى أهمية محورية بالنسبة للاقتصاد العالمى.

لذلك، يرى الكاتب أن النفط كان محددا رئيسيا فى السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون، فهو إحدى أهم قضاياها، ويتضح ذلك بشكل خاص فيما يخص الأسعار التى أصبحت تتدخل فيها الاعتبارات السياسية وعوامل الضغط الدبلوماسى. وبسبب النفط، عرفت السياسة الخارجية لدول الخليج دبلوماسية المعونات، سواء فى علاقتها بدول العالم الثالث أو بعض المؤسسات الدولية، كما حرصت فى سياستها على ضمان أمن النفط بإقامة علاقات دفاعية وأمنية مع القوى الكبرى.

وتناول الفصل الثانى تأثير البيئة الإقليمية فى العلاقات الخليجية - العربية، فقد شهدت أحداثا مفصلية كان لها انعكاساتها الواضحة على السياسة الخارجية لدول الخليج العربية، حيث زادت قوة الدول النفطية وبخاصة السعودية لاستخدامها دبلوماسية المعونات والمساعدات الاقتصادية، كما زادت من ناحية ثانية من إحساس النخب الحاكمة فى دول الخليج باتساع الفجوة بين الأمن الإقليمى فى الخليج والأمن العربى العام، ورسخت من قناعتها بضرورة إطار خاص بها لحماية أمن الخليج، وهذا كله كان يصب فى اتجاه نشوء نظام فرعى إقليمى فى الخليج على درجة عالية من الاستقلالية عن النظام القومى.

وتناول الفصل الثالث تأثير البيئة الدولية فى السياسة الخارجية لدول الخليج العربية.

وحلل الكاتب السياسات الأمريكية إزاء منطقة الخليج، منذ عهد الرئيس الأمريكى نيكسون وحتى جورج بوش الأب، ليخلص إلى أن الأهداف الأمريكية فى الخليج فى الغالب ما تتسم بالثبات، لكن الاختلاف يكون فى وسائل وأدوات تحقيق هذه الأهداف. فتارة، يكون من خلال التدخل غير المباشر (مبدأ نيسكون)، وتارة ثانية بالتدخل المباشر (مبدأ كارتر) من خلال تشكيل قوات للتدخل السريع والسعى للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية فى الدول العربية الخليجية، وتارة ثالثة بالاحتواء المزدوج للقوى الإقليمية - إيران والعراق - كما فى ظل إدارة كلينتون.

ويتناول القسم الثانى من الكتاب اتجاهات وتطور العلاقات العربية - الخليجية من خلال ثلاثة فصول، الفصل الأول ركز على عقد السبعينيات، وما شهده من تفاعلات كثيفة فى العلاقات بين دول مجلس التعاون وبقية الدول العربية، تراوحت فيما بينها من التعاون الوثيق والتنسيق المستمر إلى العداء الشديد، مرورا بفتور وتحركات متبادلة كرست الانقسام فى المنطقة العربية، وذلك على خلفية الأحداث الجسام التى شهدتها هذه الفترة، بداية من حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣، ومرورا بتوقيع مصر اتفاقية السلام عام ١٩٧٩مع إسرائيل، وصدور قرار تجميد عضويتها فى جامعة الدول العربية، ونهاية باندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وتفجر الحرب مع العراق فى العام التالى لها، كل هذه الأحداث انعكست بشكل واضح على طبيعة العلاقات العربية مع دول الخليج العربى.

وشهدت هذه الفترة دعما عربيا لبعض القضايا الخليجية، كقضية الجزر الإماراتية التى قامت إيران بفرض سيطرتها عليها فى نوفمبر ١٩٧١، حيث دعت مصر وسوريا طهران إلى سحب قواتها من الجزر، بينما أعربت الأردن وتونس عن أسفهما لقيام القوات الإيرانية بهذه الخطوة. وبصفة عامة، كانت ردود الفعل العربية على الاحتلال الإيرانى للجزر غاضبة وواسعة على امتداد الوطن العربى، كما شملت مشاعر الغضب الجاليات العربية المقيمة فى الدول الأجنبية. وفى المقابل، كان الدعم الخليجى للقضايا العربية واضحا، حيث وقفت دول الخليج العربية وقفة إيجابية مع دول المواجهة بعد نكسة عام ١٩٦٧، فقد تلقت مصر وسوريا مساعدات مالية مباشرة من قبل دول الخليج طوال الفترة (١٩٦٧-١٩٧٣)، وكان الدعم الخليجى الأبرز فى قرار خفض صادرات النفط للدول التى تساند إسرائيل.

بيد أن الموقف الخليجى شهد مراجعة وتحولا عقب قيام مصر بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، الأمر الذى دفع دول الخليج إلى الموافقة على قرار قمة بغداد على فرض مقاطعة شاملة ضد مصر وتعليق عضويتها فى الجامعة العربية، ونقل المقر منها إلى تونس. وإضافة إلى ما سبق، كان لدول الخليج العربية دورها فى محاولات تسوية بعض الأزمات العربية الإقليمية كالأزمة اللبنانية عام ١٩٧٥. كما تناول الكاتب فى هذا الفصل بالتحليل العلاقات الاقتصادية والعسكرية فى عقد السبعينيات.

وتناول الفصل الثانى العلاقات العربية - الخليجية فى عقد الثمانينيات، الذى يمثل أهمية كبيرة باعتباره حلقة وصل بين عقدى انقسام وتدهور عربى، هما عقد السبعينيات، الذى انتهى بشرخ عميق سببه انعزال مصر وتبنيها خيار السلام مع إسرائيل، وعقد التسعينيات الذى بدأ بكارثة الغزو العراقى للكويت.

فعلى الصعيد السياسى، شهد التنسيق العربى - الخليجى فى مجمله تطورا إيجابيا على خلفية اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وتصاعد المخاوف الخليجية من تصدير الثورة الإيرانية، ولذا فقد وفرت الحرب أرضية مشتركة لبعض مظاهر العلاقات الخليجية - العربية، حيث ساهمت دول الخليج بشكل كبير فى دعم العراق ماليا وعينيا فى تلك الحرب. لكن على الجانب الآخر، أفرزت هذه الحرب توازنات وتحالفات جديدة.

وعلى الصعيد الاقتصادى، شهدت العلاقات العربية - الخليجية بعض التغييرات بفعل التحولات التى طرأت على العلاقات السياسية، فتبدلت الاتجاهات الرئيسية للمعونات، كما انتقلت مراكز الثقل فى التبادل التجارى ومناطق الاستثمار والمشروعات المشتركة من دول إلى أخرى. فمثلا، حدث تحول فى هيكل توزيع المعونات الخليجية للدول العربية بعد اتفاق السلام المصرى - الإسرائيلى، فتقدمت سوريا والأردن على مصر بفارق كبير فى حجم المعونات المقدمة لها من دول الخليج العربية.

أما فيما يخص العمالة، فقد استمرت نفس المعادلة التى سادت العلاقات الخليجية - العربية خلال عقد السبعينيات، ولكن الجديد الذى حمله عقد الثمانينيات تمثل فى احتفاظ العمالة العربية بوجود كبير، وذلك على خلفية اتجاه دول الخليج إلى توسيع نطاق الخدمات التى تقدمها لمواطنيها، وزيادة الطلب على العمالة الفنية المتخصصة طويلة المدى مثل الأطباء والمهندسين ورجال الإعلام والصحافة.

وخصص الكتاب الفصل الثالث لعقد التسعينيات الذى بدأ بكارثة عربية وإقليمية، هى الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠، ثم حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١. هذه الكارثة كرست الانقسام العربى وأحدثت شرخا عميقا فى جدار التضامن العربى، فقد أصبحت منظومة العلاقات موزعة على محورى دول التحالف ودول الضد.

وانعكس هذا على مواقف دول مجلس التعاون تجاه المصالحة العربية، فقد اتسم الموقف الكويتى بالتشدد النسبى وفقا لحالة كل دولة وموقفها من الغزو العراقى، فقد وضعت الكويت شروطا لإعادة العلاقات مع بعض دول الضد مثل اعتراف هذه الدول بقرارات مجلس الأمن. وفى حالات أخرى، طلبت أن تقدم الدولة اعتذارا. أما قطر، فتبنت موقفا مختلفا، فقد أعادت سفيرها للعراق فى أكتوبر عام ١٩٩٢، ورحبت الإمارات بمساعى تحقيق المصالحة العربية واستقبلت مسئولين من دول الضد يمنيين وفلسطينيين مثلما فعلت سلطنة عمان، كما رحبت السعودية بالمصالحة العربية، لكنها لم تبادر إلى تدعيم هذه المساعى، وقامت بنوع من التقارب مع اليمن، إحدى دول الضد بهدف الوصول معها لتسوية المشكلة الحدودية.

وتطرق الكاتب لظاهرة القيادات الجديدة التى شهدتها بعض الدول العربية فى عقد التسعينيات، سواء فى بعض دول الخليج العربية كقطر والبحرين، أو بعض الدول العربية الأخرى كالأردن والمغرب وسوريا، ودروس انعكاسات ذلك على العلاقات العربية - الخليجية.

وعلى الصعيد الاقتصادى، أوضح الكاتب أن العلاقات الاقتصادية فى عقد التسعينيات كانت انعكاسا للعلاقات السياسية الناجمة عن كارثة غزو الكويت. وكما حدث مع مصر فى نهاية عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات من عزلة وتقليص لمساعدات أو وقفها، تعرضت بعض الأطراف، وتحديدا دول الضد، لمعاملة مشابهة فى مطلع التسعينيات.

كما تأثرت قضية العمالة العربية العاملة فى الخليج بهذه الأحداث السياسية، فالموقف الذى تبنته كل من اليمن والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من الغزو أدى إلى خروج نسبة كبيرة من عمالة هذه الدول من السوق الخليجية.

ويثير الكاتب هنا نقطة مهمة، هى أن احتفاظ العمالة العربية بوجود كبير فى الخليج فى الثمانينيات لم يؤد إلى النتائج الخطيرة التى تعانى منها المجتمعات الخليجية حاليا، فلم تكن مشكلة التركيبة السكانية قد أخذت أبعادها الراهنة، وإن كانت قائمة بنسبة ما، وساعد على عدم خطورتها أن خلل التوازن السكانى بين المواطن والوافد كان خللا جزئيا نتيجة الاختلاف فى الجنسية فقط ليس أكثر، فى حين كان يشترك المواطن مع الوافد العربى فى كل الخصائص والسمات الفردية والاجتماعية عدا الجنسية، أى شمل الجميع إطار واحد لم يسمح بطبيعته بظهور المشكلات اللغوية والقيمية والسلوكية التى تسببت فيها العمالة الأجنبية بعد ذلك.

وعلى الصعيد العسكرى، فقد شهدت العلاقات العربية - الخليجية تطورا فى عقد التسعينيات بعد تراجعها الكبير فى عقد الثمانينيات، تمثل فى التعاون العربى - العربى أثناء حرب الخليج الثانية. وكانت من بداية الأطروحات فى هذا المجال أن يستفاد من تجربة المشاركة العربية فى تحرير الكويت فى صيغة دائمة للأمن هناك، بمعنى هيكلة الحضور العسكرى العربى فى منطقة الخليج منعا لتكرار تجربة الغزو العراقى للكويت أو وقوع أية تهديدات أخرى محتملة للأمن فى هذه المنطقة، وتجسد ذلك فى صيغة إعلان دمشق التى ضمت دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى كل من سوريا ومصر. لكن هذه الصيغة فشلت فى توفير خيار عربى لأمن الخليج طيلة عقد التسعينيات، وجمدت فعليا كإطار للتنسيق والتعاون الأمنى والاقتصادى بين الدول الثمانى، ويرجع ذلك بالأساس إلى تعارض الإعلان مع الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، وتجاهله لإيران التى كانت تتحفظ على أى دور مصرى فى أمن الخليج، كما كان للخلافات البينية لأطراف الإعلان إزاء بعض القضايا دورها فى تجميده.

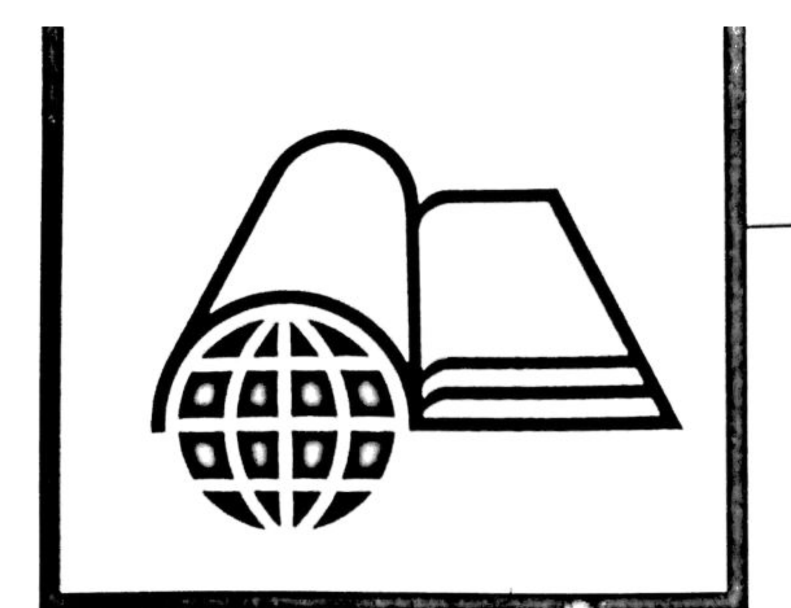
وفى النهاية، يخلص الكاتب إلى عدة نتائج مهمة، أبرزها أن العلاقات بين دول الخليج وبقية الدول العربية - رغم استنادها إلى محددات وعوامل حاكمة تتسم بالثبات إلى حد كبير - لا تعكس بشكل واضح محصلة تلك العوامل الحاكمة وفقا للوزن النسبى المفترض لكل منها فى المنظومة الخليجية، وهو ما يرجع إلى اعتبارات عدة، من أبرزها تفاوت التقدير بين دول الخليج العربى لكل من المحددات والعوامل الحاكمة لسياساتها الخارجية على وجه العموم، وتجاه بقية الدول العربية على وجه الخصوص.

ويرى الكاتب أن العامل الخارجى يلعب دورا حيويا فى منظومة العلاقات الإقليمية فى المنطقة بصفة عامة، بما فى ذلك العلاقات العربية - العربية، ومن بينها علاقات دول الخليج مع بقية الدول العربية، فى حين أن الروابط العربية تلعب دورا أقل تأثيرا من المتوقع فى العلاقات العربية - العربية ذاتها، وهو ما يتضح بالنظر إلى الدور الأمريكى فى حربى الخليج الأولى والثانية وموقف واشنطن من الترتيبات الأمنية فى المنطقة وإعلان دمشق على وجه التحديد.

إجمالا، يستمد هذا الكتاب أهميته من عدة اعتبارات، أولها: أنه يسد نقصا فى المكتبة الأكاديمية العربية التى تفتقر إلى رؤية جامعة للعلاقات الخليجية - العربية. ثانيها: الزخم المعلوماتى، حيث يتناول الكتاب الأبعاد المختلفة للعلاقات العربية - الخليجية، وهذا يمثل بدوره أهمية للباحثين المهتمين بالشأن العربى والخليجى على حد سواء، ويفتح الباب أمام مزيد من الدراسات البحثية فى هذا المجال.

**أشرف سعد العيسوى**

# مكتبة السياسة الدولية
## مؤلفات أجنبية



**Arab and Muslim Issues in a Changing World,**
Dr. Mohamed J. K Alghatam and Dr. Mohamed Noman Galal,
Bahrain Centre for Studies and Research,
2005

**القضايا العربية والإسلامية في عالم متغير**

الإسلام وتحديات الزمن المعاصر مسألة باتت مثار جدل مستمر ومتجدد تعاظم مع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من شن الحرب على الارهاب الذى غالبا ما توصم به المجتمعات الإسلامية المعاصرة، لتصبح هى المستهدفة من تلك الحرب وعليها تحمل تداعياتها، وهو ما أثار تساؤلات كثيرة عن أسباب استضعاف واتهام تلك الشعوب الإسلامية، وكيفية مواجهة التحديات المعاصرة والتعامل معها.

لذا، يعد هذا الكتاب محاولة أعم وأشمل للوقوف على تلك التحديات ومعرفة أسبابها وكيفية التعامل معها على مستوى العالمين العربى والإسلامى. فعبر فصوله الثمانية ومنذ بدايته، أكد مؤلفا الكتاب أننا نعيش عالما يشهد تغييرا مستمرا وسريعا على مستويات متباينة، ربما يكون أخطرها -من وجهة نظرهما- تطور تكنولوجيا المعلومات والنمو المتسارع للفضائيات وشبكة الانترنت اللتين تعتبران من أهم وأخطر وسائل التأثير فى النشاط الإنسانى على اختلاف أنواعه ومجالاته، وهو ما يحدث بدوره تغير على المستويين السياسى والاقتصادى، كما يعد هذا النوع من التطور التكنولوجى من أهم سبل تأكيد الهيمنة والسيطرة للقوى الدولية.

وبكثير من التفصيل، يستعرض الكتاب فى فصله الأول -الذى جاء تحت عنوان "نظرة استراتيجية على متغييرات العالم المعاصر- رؤية تحليلية للتطورات التى يشهدها القرن الحادى والعشرون ، منها على سبيل المثال التغير الملموس فى المفاهيم السياسية المتعلقة ببناء الدولة، والتى تولى أهمية خاصة لعنصرين يقيسان مدى قوة تلك الدولة أو هذه، هما القوة البشرية والتقدم العلمى. وما يؤكده الكتاب فى هذه المسألة على وجه الخصوص هو أهمية أن تعمل الدول العربية والإسلامية على إحداث تحول فى دور القوة البشرية لديها، ليتحولوا من مستهلكين للموارد الطبيعية إلى منتجين يتميزون بالحرفية والكفاءة العالية، وهو الدور الذى تلعبه القوة البشرية فى المجتمعات الغربية، والسبب الرئيسى وراء ظاهرة القفزات السريعة فى مجال التنمية حاليا، وهو أمر لا يقتصر فقط على المجتمعات الغربية، بل يعد أكثر وضوحا وتجسيدا فى المجتمعات الآسيوية الناهضة التى أدركت ما يحتاج إليه هذا النجاح والنمو من اسس صلبة لاستمراره، والعمل على مواجهة المخاطر الناجمة عن العولمة بشكل بناء، وهو ما تفتقده معظم دول العالم الإسلامى -أو بمعنى أدق دول العالم العربى- التى اعتادت قواها البشرية على سلوك الاستهلاك بديلا لسلوك الانتاج.

كما تطرق الفصل ذاته إلى مسألة التغير الذى طرأ على القيم الانسانية التى أصبحت معقدة بشدة، نتيجة لتطور الأنشطة الانسانية. فعلى سبيل المثال، لم يعد هناك ما يمكن أن نطلق عليه الحرية المطلقة، بل يتحدد هذا المفهوم طبقا لدور الفرد فى المجتمع وتفاعله معه، سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى أو الوطنى، والأمر نفسه يسرى على مفهوم السيادة الذى لم يعد مفهوما مطلقا، بل اصبح مقترنا إلى حد كبير بما يسمى الحكم الرشيد ومدى احترامه للمواطن.

ويشير الكتاب إلى أن هناك تناقضات كثيرة لابد أن يضعها العالمان العربى والإسلامى فى الاعتبار اذا ما أرادا الإصلاح، أهمها الفروق فيما تنفقه الدول المتقدمة على الاستثمار. فبينما يصل حجم إجمالى ما يخصصه البنك الدولى للاستثمارات إلى ١,٥ تريليون دولار، يبلغ نصيب العالم العربى منها ٥ مليارات دولار فقط، وهو ما يمثل ٠,٣٪ من إجمالى المبلغ، فى حين تحصد منه الدول المتقدمة ما يبلغ ١,٢٧ تريليون دولار. كما دون الكتاب ملاحظته بأنه رغم ثروات العالم العربى، الا أن ملايين من العرب يعيشون تحت خط الفقر. وبالمثل، فإن مساهمات العرب فى المعرفة والابتكارات العلمية محدودة للغاية، والسبب هو القيود المفروضة على مؤسسات البحث العلمى.

وخلص هذا الفصل الى ثلاث قضايا مهمة تمثل تحديا حقيقيا خلال هذا القرن للمسلمين وتقلص من دورهم على المستوى العالمى وهى:

- تشويه صورة الإسلام من خلال ربط الإسلام بالإرهاب.
- التخلف العلمى والثقافى للمسلمين، والذى أدى بدوره الى تقليص دورهم ومشاركتهم فى بناء الحضارة الحديثة.
- تعددية النماذج السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تسعى النظم الحالية الى تنفيذها، ويمثل نجاحها تحديا حقيقيا وتجربة تقبل النجاح والفشل.

وانتقل الكتاب فى الفصل الثانى إلى قضية التفاعل بين العالم الخارجى والعالم الإسلامى. وهنا، يتحدث الكتاب عن ضرورة التعامل مع حقائق ثابتة، هى أن الثقافات والقيم تغيرت نتيجة تغير سلوك المجتمع والأفراد بشكل غير مسبوق، ولم تعد هناك محرمات كتلك التى اعتدنا توارثها عبر التاريخ، فى ظل ما يطلق عليه السماوات المفتوحة والإنترنت. ورغم أن تلك التغيرات فى القيم تحدث بسرعة مذهلة فى العالم كله، الا أنها محدودة فى العالمين العربى والإسلامى نتيجة لعدد من العوامل، منها ارتباطها بالمعتقدات الإسلامية والنفوذ الاجتماعى للأسرة أو القبيلة، هذا على الرغم من مواكبتهما للابتكارات التكنولوجية الحديثة. ولا يمكن إنكار أن العالمين الإسلامى والعربى يعانيان من حالة تخلف كبير على المستويين الاقتصادى والتكنولوجى، وهذا ما يحتم التغيير الذى لابد أن ينبع من الأفراد والمجتمعات ككل. ولكن هل التغيير يعنى التخلى عن قيمنا وارثنا الثقافى؟

اذا كان التغيير فى اتجاه احترام الذات والمشاركة الايجابية للمجتمع، فلا مانع اذن من التخلى عن القيم والفلسفات والسلوكيات التى

تعوق مثل هذا التفاعل البناء بين المجتمع والأفراد. ومن هنا، يمكن القول إن التغيير لابد أن ينبع من داخل المجتمعات الإسلامية والعربية حتى يمكن امتلاك المبادرة فى التغيير لما نراه نحن نحو الأفضل، وبما يتواكب ويتواءم مع المتغيرات الدولية، لا أن نترك المبادرة بأيدى الآخرين الذين يرغبون فى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط.

أما الفصل الثالث، فكان محور اهتمامه منصبا على مسألة تحديات الطاقة فى القرن الحادى والعشرين، حيث يحلل وضع الطاقة العالمى وتأثير النفط فى عملية التحديث والأمن فى المجتمع الخليجى. ونتيجة لاهتمام القوى الأجنبية بمصادر الطاقة فى الشرق الأوسط، فقد شهدت المنطقة صراعات كثيرة، كان آخرها حرب العراق، رغم أن الدول المنتجة للنفط كانت دائما -ومازالت- تسعى لارضاء الأطراف الدولية من خلال توفير ما يلزمها من إمدادات للطاقة، كما انها تسعى دائما لتوفير المساعدات للدول الفقيرة فى إفريقيا على وجه الخصوص، الا أنها لم تتعامل بنفس المستوى من الاهتمام تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط، وعلى الأخص المسائل التى تمس شعوب المنطقة واقتصاداتها.

وبالنسبة للفصل الرابع، فهو معنى بمسألة أمن الخليج وجعل الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. فمع تضارب واختلاف الرؤى حول أمن الخليج التى تتباين ما بين رؤية أمريكية وعربية وإيرانية -كل طبقا لمصالحه القومية وتحالفاته الدولية وثقله الإقليمى والدولى- فقد اصبح هناك تحديات كثيرة تواجه مسألة أمن المنطقة، أهمها :

تكنولوجيا المعلومات التى باتت تمثل تهديدا للأمن القومى لدول المنطقة فى مفهومه الشامل، فالفضائيات والمنظمات غير الحكومية تلعب دورا كبيرا فى جمع ونشر المعلومات من مصادر مختلفة ومتنوعة وبوسائل متباينة، مما قد ينال من الأمن القومى لدول المنطقة، وعلى الأخص الدول الصغيرة التى تمثل أغلبية دول المنطقة. كذلك من بين التحديات الجديدة التى تواجه المنطقة جرائم غسل الأموال والاتجار فى المخدرات، وكذلك الإرهاب والتطرف الدينى وتهريب المواد النووية والكيماوية.

كل هذه التهديدات باتت تمثل ظاهرة عالمية تتطلب مواجهتها تضافر الجهود على المستوى الدولى والإقليمى والقومى، بالإضافة إلى تطوير النظم القومية على أساس قوانين ولوائح حديثة وتبادل للمعلومات، وهو ما يحتاج إلى بناء كوادر للتعامل بكفاءة معها، كما أن هناك حاجة إلى بناء اقتصاد قوى بين دول الخليج يقوم على المصالح المشتركة وأسس أمنية سليمة.

وتحت عنوان "عقل المسلم .. تداعيات الحداثة والتنوير"، جاء الفصل الخامس الذى تناول واقع المسلمين الذى تملك فيه النخب الحاكمة السطوة والنفوذ والثروة، بينما لا تملك الشعوب أى شئ، بل يسود الجهل والأمية والاستبداد، وهو ما يتعارض مع المبادئ الإسلامية الأصيلة الداعية إلى التقدم والشورى والاعتدال والتفكير العلمى. ويطرح هذا الفصل مجموعة من الأفكار والاقتراحات التى تساعد الدول الإسلامية على الخروج من هذا المأزق، أولا إنه على المفكرين ان يحللوا الموقف ويحددوا أساليب إصلاحه. ثانيا إن هناك حاجة إلى إقناع الشعوب الإسلامية بضرورة تبنى أساليب ومناهج جديدة للتغلب على هذا الوضع الصعب. ثالثا: على علماء المسلمين وأئمتهم دور فى حث شعوب المسلمين على التمسك بالوسطية والاعتدال ووضع إطار للتعاون بين الدول الإسلامية فى مجال البحث العلمى وإحداث تغير نوعى للفكر الإسلامى وغربلته مما علق به من شوائب. رابعا: على حكام الدول الإسلامية ان يغيروا من طريقة تفكيرهم وممارستهم لسلطاتهم لتتماشى مع المفاهيم الحديثة ومبادئ الحكم الرشيد، فعليهم أن يتواءموا مع مفاهيم ممارسة السلطة فى القرن الحادى والعشرين.

وعن دور الدين والثقافة فى التنمية الوطنية، تحدث الفصل السادس، حيث يحلل الكاتبان مدلولات ثلاثة، هى الثقافة الإسلامية والدين والتنمية، وهو يطرح مفهوم الثقافة الحديث على أنه يشمل التكنولوجيا وعلومها، هذا بالاضافة إلى الثقافة بمعناها التقليدى. وقد نتج عن حالة الثقافة فى العالمين العربى والإسلامى ثلاثة اتجاهات، الأول يدعو إلى التمسك بالثقافة القديمة التى شهدت بزوغ الحضارة الإسلامية فى القرون الوسطى وهيمنتها على ثقافة الغرب، والثانى يرى أن تبنى الثقافة الغربية تماما يعنى التقدم والثالث يرى ضرورة المزج بين الثقافتين القديمة والحديثة، الغربية والعربية، لنخرج بالأفضل منهما. وبالنسبة للدين فالأديان كلها تحمل فى طياتها مبادىء مشتركة ترتبط بقيم الحرية والعدالة والإنسانية واحترام كرامة الإنسان، وأنه من الضرورى توضيح وتطبيق الروح الحقيقية للإسلام التى تدعو إلى التقدم والتنمية، وأنه دين يدعو إلى التفاعل مع العالم وليس الانعزالية.

ويركز الفصل السابع الذى جعل من "الإسلام والإرهاب" عنوانا له على أهم وأخطر التحديات التى تواجه الدول الإسلامية، وهى الربط بين الإسلام والإرهاب، وهو ما يتطلب أولا التمييز بين الإسلام كعقيدة ذات مبادئ سامية والسلوك غير السوى لبعض المسلمين أو الجماعات، كما أن على الغرب عدم استخدام مصطلح الإرهاب الإسلامى جزافا، كما يفعل باعتباره كفاح الشعب الفلسطينى ضد الاحتلال الإسرائيلى نوعا من الإرهاب. ويرى أن على المؤسسات الدينية دورا فى توضيح الرؤية، فعليها تبنى أدوار مشابهة لتلك التى تبنتها شخصيات إصلاحية اسلامية، سواء فى مجال الدين، مثل الأمام أبى حامد الغزالى أو ابن رشد فى مجال الفكر العقلانى، ولكن هذا الدور لابد أن يتزامن مع دور النخبة الحاكمة فى تحقيق العدالة للمسلمين مع التزام المسلمين أنفسهم بالمنهج الإسلامى الصحيح الذى يحرم قتل النفس، أيا كانت عقيدتها أو لونها.

وفى الفصل الثامن، يحاول الكتاب أن يحلل الأبعاد المختلفة لمفهوم الثقافة وأهمية تفاعل الثقافات، مما يؤدى إلى فهم التحديات المختلفة ليس فقط على المستوى الاجتماعى، بل أيضا على المستويين الاقتصادى والسياسى ويساعد على مواجهتها والتعامل معها. وهنا، يدعو الكتاب إلى استيعاب مفهوم الوفاق الدولى الذى يرتبط بنظرة المجتمعات الدولية بعضها لبعض، سواء كانت نظرة سليمة أو نظرة مشوهة. ومن هنا، يدعو الكتاب إلى أهمية دور النخب المثقفة فى العالم الإسلامى لتصحيح التشويه الذى تتعرض له كل من الثقافة والعقيدة الإسلامية نتيجة التحيز فى وسائل الاعلام العالمية أو من بعض الكتاب والباحثين، سواء عن قصد أو دون قصد. ويرفض الكتاب مفهوم صراع الحضارات أو الثقافات التى فى الغالب ما تستهدف هيمنة ثقافة الغرب على الثقافات المختلفة، وعلى الأخص على الثقافة الإسلامية والصينية.

**نجوى عبدالله**

**Aspects of Islam,**
Ron Geaves,
Georgetown
University Press,
Washington D.C,
First Edition, 2005

**مظاهر الإسلام**

تأتى أزمة الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم)، والتى اطلق شرارتها ما نشرته صحيفة "يولاندز بوستن" الدنماركية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥، باعتبارها أحدث الازمات فى سلسلة التوترات فى العلاقة بين الاسلام والغرب، وهى العلاقة التى اتسمت منذ وجودها بالجدلية والإثارة، والتى بلغت مداها عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومن المتوقع ان يتوقف مصير العالم ومستقبله على طبيعة هذه العلاقة. وفى سياق محاولة فهم تاريخ هذه العلاقة وحاضرها ومستقبلها، كتبت الآلاف من المقالات والبحوث والدراسات والكتب من قبل الخبراء والاستراتيجيين والمحللين والدارسين الغربيين ومن العالم الاسلامى. ويأتى هذا الكتاب "مظاهر

الإسلام" لـ "رون جيفز" أستاذ الدراسات الدينية كواحد من أحدث هذه الكتب، الذى يحاول فيه تقديم صورة بانورامية شاملة عن الإسلام من خلال تتبعه التفصيلى لحياة المجتمعات الإسلامية بمن فيها مسلمو الشتات الذين يمثلون أقليات مهمة فى العالم الغربى، وهذا المنهج هو ما يميز هذا الكتاب عن الكتب الاخرى المنافسة له والتى تعتمد فى غالبيتها على الاقتراب التاريخى.

حاول المؤلف أن يقدم فهما متطورا للاسلام المعاصرمن خلال استكشاف التنوع الموجود فى الإسلام وتوجيه القراء نحو التخلى عن فكرة أن الإسلام وحدة متجانسة، مشيرا إلى أن أى محاولة لفهم الأزمات المعاصرة داخل أو خارج العالم الإسلامى تحتاج منا إلى أن نكون على وعى بالصراعات الداخلية التى تحدث فى العالم الذى نعيش فيه وجذورها السياسية والدينية فى التاريخ الإسلامى.

فرق الكاتب بين مفهومين اساسيين هما مفهوم "الإسلام التقليدى" ومفهوم "الاسلام المتشدد" فى ظل عدم وجود سلطة مركزية فى الإسلام شبيهة بسلطات البابا بالنسبة للمسيحية الكاثوليكية والتى تحدد المبادىء والممارسات الصحيحة للدين. ويعرف الكاتب "الاسلام المتشدد" بهؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم قادرين على فهم القرآن والحديث بصورة مباشرة، ويربطهم بالحركات الإحيائية الإسلامية التى ظهرت فى القرنين التاسع عشر والعشرين، بينما يعرف "الإسلام التقليدى" بأنه يصف هؤلاء المسلمين الذين يعترفون بالاعمال المفسرة للقرآن والسنة، التى قدمها العلماء خلال القرون المختلفة، والتى تكيفت مع العادات المحلية.

وفى عرضه للموضوعات الرئيسية للكتاب، حاول المؤلف ان يوضح وجهات نظر المسلمين تجاه القضايا الخلافية الرئيسية مثل قضية حقوق المرأة ووضعها فى الإسلام، وقضية الجهاد، والأصولية، والقانون الإسلامى (والشريعة)، ومفهوم الأمة الواحدة، وقدسية النبى محمد (ص) والجدل حول طبيعة شخصيته.

من أهم القضايا التى تناولها الكتاب - والتى تعتبر ذات صلة مباشرة بالازمة الاخيرة التى سببها نشر الرسوم المسيئة للرسول الكريم (ص) فى العديد من وسائل الإعلام الغربية - موقف وسائل الإعلام الغربية من الإسلام، وعملية سوء الفهم المتبادلة بين كل من الغرب والاسلام، حيث يتناول المؤلف الكيفية التى تناولت بها وسائل الاعلام الغربية الشعبية أو الأكاديمية الإسلام، كما يوضح كيف أن الإدراكات الغربية الفردية أو الجماعية للمسلمين - والتى غالبا ما تكون نتيجة للصور النمطية أو سوء الإدراك - تمتد جذورها إلى الصراعات التاريخية بين الثقافات الأوروبية والإسلامية.

فبالرغم من الاسهامات التى قدمها كل من الغرب الاسلام للآخر، إلا أن المصطلحات العدائية التى تنم عن الخصومة غالبا ما كانت تستخدم فى التعريف بالآخر. ففى البداية، شعرت كل من المسيحية الغربية والشرقية بأثر نجاح الإسلام كتهديد عسكرى وكعنصر جاذب من خلال مبدأ التوحيد، ثم بعد ذلك شعرت أوروبا نفسها بالتهديد من الامبراطورية الإسلامية التى وصلت الى قلب أراضيها وهزمت الإرث المسيحى فى كل من إسبانيا والبلقان. وبدورهم، شعر المسلمون بتأثير الحروب الصليبية وما تلاها من الحركة الاستعمارية التى قامت بها القوى الأوروبية منذ القرن الثامن عشر ومابعده. وقد بدأت تلك العلاقة المتأزمة فى عصر الاستعمار والحقبة الاستعمارية، وظلت حتى الوقت الحاضر فى القرن الحادى والعشرين من خلال ردود افعال المسلمين ومخاوفهم الحالية من الهيمنة من خلال العولمة الرأسمالية والعلمانية، بينما أوجد الغرب صورا نمطية عن الإسلام والمسلمين مثل قمع المرأة والإرهابيين الانتحاريين.

كما شهدت الحقبة ما بعد الاستعمارية وصول المسلمين الى الغرب نفسه من خلال الهجرات، وساهم الخوف من الآخر فى وجود مخاوف جديدة من المسلمين فى الغرب مما نتج عنه ظاهرة جديدة هى التمييز الدينى. ففى بريطانيا، ظهرما يعرف بـ "الإسلاموفوبيا". وعلى أية حال، فإن وصول المسلمين الى الغرب لم يخفف كثيرا من المخاوف والعداءات القديمة.

ورغم التحسن النسبى للصورة والسيرة المحرفة للنبى محمد (ص) فى القرن التاسع عشر، والتى ركزت عليه كشخصية موهوبة لديها قدرات عسكرية وسياسية، إلا أن القرن العشرين شهد نمو الإحياء المسيحى البروتستانتى، خاصة فى الولايات المتحدة، حيث وجدت اتجاهات دينية معادية للإسلام مرة أخرى. وفى هذه المرة، نظر للمسلمين كعملاء للشيطان والخصوم فى معركة "ارمجدون" المرتبطة بنزول المسيح والاقتتال بين المسلمين واليهود. وبدأت ردود فعل المسيحية نحو تقدم الاسلام وركزت وجهات النظر هذه على الاسلام باعتباره رمزا للشر، وعلى رسوله محمد (ص)، والتى زعمت أنه اخترع القرآن بعد أن تلقى تعليمات منبثقة من تعاليم اليهودية والمسيحية من راهب مسيحى، وهى التهم التى عادت للظهور فى صورة مؤذية وضارة ومسيئة فى الرواية الشهيرة لسلمان رشدى "آيات شيطانية" التى تم نشرها فى عام ١٩٨٨، وما يزيد من إساءة هذه الرواية لمشاعر المسلمين أنها لم تكتب عن طريق مسيحى، وأنها من شخص ولد مسلما.

يرى الكاتب أن الإحساس بخطورة الآخر وامتزاجه بالخوف من الهزيمة من قبل عدو يتقاسم معه العديد من الحدود هو الذى ساعد على الإبقاء على الصورة المشوهة للإسلام كعقيدة ثابتة فى المجتمع المسيحى خلال القرون العديدة. وفى الوقت الحاضر، تمت إثارة الخوف مرة أخرة من قبل رفع شعارات مثل "البربريون على أبوابنا" والتى قام بها بعض عناصر اليمين المسيحى فى الولايات المتحدة واليمين السياسى فى أوروبا، وتم التجاهل والتغاضى عن المعتقدات التى تتقاسمها الأديان فى ظل سيطرة أفكار العصور الوسطى التى تزامنت مع الحروب الصليبية، والتى نظرت الى المسلمين باعتبارهم اغتصبوا الاراضى المقدسة بالقوة.

فيما يتعلق بالصورة المشوهة التى تبثها وسائل الإعلام الغربية، فإن المشكلة الرئيسية للمسلمين - من خلال تركيزها على الأحداث العنيفة للأقليات ورسم صور نمطية للمسلمين باعتبارهم عدائيين ومعادين للغرب وقيمه - تقدمهم فى شكل إرهابيين، متجاهلة ملايين المسلمين المسالمين، كما تنظر الى كل المسلمين باعتبارهم مناصرين للعنف من خلال الجهاد او لديهم مشاعر الاغتراب مع الغرب، وتقدم صورة للمرأة باعتبارها ضحية سلبية لهيمنة الرجل، وتركز على الزى الإسلامى، خاصة الحجاب.

وهذه النقطة الأخيرة المتعلقة بقضية وضع المرأة وحقوقها فى الإسلام ونظرة الغرب إليها أفرد لها المؤلف مساحة كبيرة فى كتابه، حيث ركزت وسائل الإعلام الغربية على الحجاب وقضايا الختان والممارسات الثقافية غير الإسلامية، مثل القتل بسبب الشرف، والاتجاهات المعزولة مثل "حركة طالبان" فى أفغانستان، باعتبارها نموذجا لخبرات المرأة المسلمة. من ناحية أخرى، يرى العديد من النساء المسلمات أن الدين صان المرأة، وأن القرآن أعطاها حقوقا فى القرن السابع لم تعط للمرأة البريطانية فى القرن التاسع عشر. ويستمر هذا الحوار داخل وخارج المجتمعات الإسلامية، حيث يرى أنصار الحركة النسائية الغربية أن الإسلام يجعل المرأة المسلمة - وبصورة مينوس منها - مضطهدة وتعيش فى ظل ثقافات دينية تحتاج الى تحديثها لتتفق مع الثقافات الغربية الحديثة. فى حين تنظر المرأة المسلمة الى وضع كثير من النساء الغربيات على أنه نتيجة لإفساد المادية العلمانية والحركة غير الملتزمة بأوامر الله وصناعات الجنس واستخدامهن فى الاعلانات لتسويق المنتجات.

يتتبع الكتاب التركيز الغربى على المظاهر السلبية للتجربة النسائية، مثل الختان وتعدد الزوجات والطلاق وحضانة الطفل، والفصل بينها وبين الرجال والزى الإسلامى الخاص بالمرأة وجرائم الشرف، وذلك دون ملاحظة ان العديد من رموز الحركات النسائية الإسلامية يهاجمن بعض هذه الممارسات باعتبارها ليست جزءا من الإسلام، وإنما هى عناصر تم احضارها للثقافة الإسلامية من أماكن أخرى. على سبيل المثال، فإن ظاهرة الختان تم إحضارها من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، كما أنها منتشرة بين المسيحيين وبين الذين يتبعون ديانات قبلية أخرى وغير مذكورة فى النصوص المقدسة وغير ممارسة فى الأجزاء الأخرى من العالم الإسلامى. كما يستعرض الكتاب ظاهرة الحجاب التى احتلت العناوين الرئيسية فى الصحافة البريطانية، ولقيت صداها فى عام ٢٠٠٣ عندما منعت الحكومة الفرنسية لبس الحجاب فى المؤسسات العامة

مثل المدارس، وهو الامر الذى ازعج المجتمع المسلم ونظر اليه باعتباره تمييزا دينيا.

فيما يتعلق بالقضية المثيرة للجدل فى الغرب وهى الجهاد، يشير المؤلف الى انه اكثر مظاهر الاسلام التى تمت إساءة فهمها فى ظل ارتباطها بكارثة أحداث ١١ سبتمبر والعمليات الانتحارية فى فلسطين والعراق وبقية اعمال العنف المنتشرة فى أنحاء العالم الاسلامى. وقد تم ربط مفهوم الجهاد بالحملات المتزايدة التى تقوم بها قطاعات معينة من العالم الاسلامى ضد أساليب الحياة الغربية بصفة عامة، خاصة فى ظل تأثيرات العلمانية والثقافة الاستهلاكية فى المجتمعات المسلمة من خلال العولمة. وهذا ما أدى الى ظهور مصطلح "صراع الحضارات" حيث تم استبدال العالم الاسلامى ليحل محل الشيوعية كعدو للقيم الديمقراطية الليبرالية المستنيرة الغربية.

ويشير الكتاب الى تنوع مواقف المسلمين من مسألة الجهاد، حيث يرى العديد من المسلمين المخلصين أن الجهاد تمت إساءة فهمه، ليس فقط من قبل وسائل الاعلام الغربية ولكن من قبل أقلية من المسلمين فسروه بطريقة ضيقة، باعتباره حربا دينية. ويرى المؤلف أنه من الضرورى التذكير بأن العالم الاسلامى يمتلىء بتفسيرات ورؤى دينية وسياسية، لكل من أصحابها تفسير مختلف لمعنى فكرة الجهاد. ويحاول الكتاب أن يستعرض هذه التفاسير، بداية من التطرق الى تقييم الآيات القرآنية المتعلقة بالجهاد، وكيف تم تفسيرها من قبل الشارحين التقليديين للإسلام خلال العصور الوسطى والعصر الحديث.

وفى هذا السياق، يتطرق الكتاب الى جماعات جهادية مثل الجبهة الاسلامية العالمية فى الجهاد ضد اليهود والصليبيين، التى يقودها أسامة بن لادن، وحركة الجهاد الإسلامى فى كشمير، وحركة الجهاد الإسلامى الفلسطينى، وحركة الجهاد الإسلامى المصرى، وجماعات الجهاد الإسلامى اليمنى، باعتبارها مختلفة فى شنها حربا لحماية رؤية معينة للاسلام طبقا لفهم الرؤية الاساسية للقرآن والسنة للجهاد، قادة وأتباع هذه الجماعات والحركات يرون أن الإسلام مهدد من قبل الأنظمة المسلمة الطاغية والفاسدة التى يساعدها الغرب، وهم يحاربون ضد هذه الأنظمة على قاعدة محلية، ويقومون بتدويل حملاتهم وعملياتهم لتشمل الغرب وبخاصة الولايات المتحدة، باعتبارها جزءا من المؤامرة اليهودية - المسيحية ضد الاسلام.

أما عن ظاهرة ومفهوم الأصولية، فيتناول الكاتب الحركات المؤيدة للاحياء والثورة الإسلامية ومدى صحة نعت أو وصف هذه الحركات بالأصولية، ويقيم ما إذا كان تصنيف الأصولية الإسلامية هو استجابة دينية عالمية لعولمة العلمانية الرأسمالية الاستهلاكية المعاصرة أم لا.

ويتطرق الكاتب الى الانقسامات الأكاديمية بين الدارسين لظاهرة الأصولية، ويطرح منظورين مختلفين، الأول يقوم بالتركيز على نماذج معينة لرد الفعل الإسلامى فى مواجهة الحداثة كجزء من ظاهرة دينية عالمية. وينظر أصحاب هذا المنظور الى المصطلح باعتباره اسما أو مفهوما عاما يصف ظاهرة عامة موجودة فى العديد من التقاليد الدينية المختلفة. ويقود هذا المنظور الى تحليل يبحث عن استكشاف الاسباب العالمية التى توجد نفس رد الفعل الدينى فى مختلف أنحاء العالم، ولكن يأخذ البعض على هذا المنظور استخدامه لمصطلحات تقع جذورها فى التقاليد الغربية المسيحية تحديدا. أما المنظور الثانى، فيرى أهمية الحاجة الى النظر بصورة فاحصة الى الملامح المميزة للاسلام التى تجعله مختلفا عن أى تقاليد دينية أخرى، باعتبار أن تعميم استخدام مصطلح الأصولية على كل الاديان لا يراعى التقاليد الدينية والتطورات التاريخية المتفردة والممارسات والمعتقدات الخاصة بكل دين. ويتميز هذا المنظور بأنه يتجنب أخطار التبسيط وفرض مصطلح ناشىء فى ظل تطورات تاريخية معينة مرتبطة بالديانة المسيحية فى أمريكا الشمالية المعاصرة على أديان أخرى.

ويرى الكاتب أن المسلمين لديهم حق عندما ينظرون بريبة الى الغرب، باعتبارة يفرض على دينهم مصطلحا مسيحيا محملا بمعان دينية لا يمكن أن تنطبق بنجاح على الإسلام، ويرون أن مصطلح (الأصولية) متضمن فى ممارسات المسلم الصحيحة الذى يرجع الى القرآن فى فهمه وتوجهه، وبالتالى فإن أى مسلم يختار أن يأخذ عقيدته بصورة جادة، فمن المحتمل أن يوصف بكونه "أصوليا". ولقد لقى هذا النقد الاهتمام الكبير من العديد من الدارسين للاسلام المعاصر وتجلياته، وقاموا بوضع مصطلح بديل مستخدم لوصف الظاهرة مثل "الجماعات" التى نشأت فى مختلف انحاء العالم الإسلامى، ولها ملامح عامة معينة يمكن ان تقارن مع الاصولية. وبدلا من استخدام الاصولية، استخدموا مصطلحات مثل "الإحيائيين"، و"الاصلاحيين"، و"الجهاديين"، و"الإسلاميين المسلحين"، وأخيرا "الإرهابيين"، وهو المصطلح الذى تمت إضافته بعد أحداث ١١ سبتمبر.

فيما يتعلق بشخصية النبى محمد (ص)، يذكر المؤلف انه لا توجد مشكلات فيما يتعلق بالدراسة التاريخية له كما هى لدى بعض مؤسسى الديانات القديمة، بل على العكس توجد كميات كبيرة من المواد الشارحة لتاريخ وسيرة النبى داخل العالم الاسلامى، وهى الكتابات المدونة "بالسير"، ومن أشهرها سيرة ابن سعد المتوفى (٨٤٥ ميلادية)، وبالرغم من أن النبى محمدا (ص) شخصية تاريخية لقيت دراسة من قبل مؤرخين غربيين ومسلمين، إلا انه يتمتع بمكانة خاصة لدى المسلمين باعتباره خاتم رسل الله، وليس أكثر دلالة على هذه المكانة من ان اسمه مذكور فى الشهادة التى يدخل بها الانسان الى الاسلام" وأشهد أن محمدا رسول الله"، وهذه المكانة تفرض على المسلمين ان يعرفوا شخصية النبى وسيرته وافعاله واقواله لكى يثبتوا اخلاصهم وولاءهم له.

يتطرق الفصل الى رؤية احد المؤرخين الغربيين للنبى باعتباره أكثر شخصية معروفة فى العالم الإسلامى، وتمتلك كافة الفضائل البشرية، وباعتباره الرسول الخاتم لتلك المجموعة من البشر التى اختارها الله لتنقل رسالته وكلمته الى الناس وعلى مستوى التاريخ العادى، فهو الرجل الذى غير مجرى التاريخ، باعتباره مؤسس اعظم امبراطورية وحضارة، والذى ساهم فى تطوير اللغة العربية وآدابها باعتبارها لغة القرآن الكريم حتى أصبحت الحضارة العربية هى الناقلة للثقافة فى المنطقة ما بين أوروبا غربا وحتى الصين شرقا. وحتى هذا اليوم، يظل النبى بؤرة تركيز والقدوة روحيا وعقديا لثانى ديانة فى العالم ما زالت تنمو ويزداد أتباعها فى حين تتجه الديانات الأخرى نحو الانهيار.

يحاول المؤلف فى كتابه أن يقيم إسهامات الصوفية فى الإسلام، ويفحص الدعوة التى يقول بها الصوفية المعاصرون بأنهم يمثلون الاسلام التقليدى ووجهات النظر المعارضة للحركات الاسلامية التى تنتقد الصوفية، كما يحاول استكشاف التوترات والتناقضات التى ظهرت فى القرنين التاسع عشر والعشرين بين الحركات الإحيائية والإسلام التقليدى، وبصفة خاصة تجلياتها فى الصوفية، ويلقى الضوء على الحاجة الى الفهم الذى يقدمه المسلمون لمصطلحى (التقليد والتشدد).

ويرى انه غالبا ما تركز الدراسات المعاصرة للاسلام على التوترات والتناقضات الموجودة بين الاسلام والغرب، او بين الحركات الاسلامية والنظم العلمانية فى الدول الاسلامية، ولكنهم نادرا ما يدرسون بعمق الانقسامات بين المتشددين الجدد والعديد من الحركات الصوفية المنتشرة فى مختلف العالم الاسلامى. فهذه الصراعات غائبة بصورة كلية عن وسائل الإعلام الغربية، رغم أن البعض ينظر الى الصوفية باعتبارها العدو التقليدى للحركات المتشددة الجديدة لفترة طويلة قبل ان يدركوا الغرب كتهديد. فقبل هيمنة أوروبا، قام المتشددون بإلقاء اللوم فيما يتعلق بعلامات تدهور الامة الإسلامية على الثقافات الداخلية داخل الامة والتى غالبا ما وضعت على باب الصوفية، واعتبروها صورة فاسدة للإسلام، متأثرة بالأسرار البوذية والهندية والمسيحية والأفلاطونية، وبالتالى اعتبروها السبب فى انهيار الإسلام وحدوث الهيمنة الأوروبية منذ بداية القرن الثامن عشر فصاعدا.

أما عن التوحيد ومركزيته فى الإسلام، فذكر المؤلف أنه عبر التاريخ الإسلامى ركز الإصلاحيون والنشطاء الإسلاميون على الاهمية السياسية للتوحيد. فخلال القرن الثالث عشر، أكد الفقيه "ابن تيمية" أهمية تفرد الله وتنزيهه باعتباره سبحانه وتعالى هو الخالق والمسيطر على هذا العالم، وهو الذى وضع المعايير للإنسان. لذا، فإن الاستجابة الطبيعية للوحدة الإلهية تتمثل فى طاعة الإرادة الإلهية من خلال

الممارسة الدينية الصحيحة والتطبيق الكامل للشريعة فى كل مظاهر الحياة العامة والخاصة، وبالتالى فان تنظيم المجتمع وبنية الدولة يخضع للدين، كما أن هناك تداخلا بين العوالم السياسية والروحية من خلال التعبير عن السلوك الجماعى طبقا لتعاليم القرآن.

لقد زادت أهمية رسالة ابن تيمية بصورة كبيرة فى العصر الحديث، خاصة حين التقطها فى القرن الثامن عشر المصلح "الشيخ محمد بن عبد الوهاب" الذى قام بتنظيم التطبيقات الثورية لمفهوم التوحيد من أجل الإحياء والنهوض بالعالم الإسلامى من حالة التخلف التى هو فيها، وقام بإلقاء اللوم فى ذلك على هؤلاء الذين اساءوا فهم التوحيد من خلال التنازل عن الوحدة الإسلامية، ومن خلال تعظيم وتبجيل المقابر لاعتقادهم بشفاعة الرسل والملائكة والأولياء. وفى محاولته الناجحة لتطهير المسلمين من الزيارات الشعبية التى اعتبرها غير إسلامية، قام بتوحيد قبائل شبه الجزيرة العربية، وأحدث تضامنا بينها قائما على الالتزام بالدين، كما جاءت صيغته الإسلامية الاولى على يد النبى(ص)، وكانت النتيجة لذلك تدمير كم كبير من الاضرحة والمقابر فى شبه الجزيرة العربية وبناء الدولة السعودية الحديثة الملتزمة أيديولوجيا بمساندة والدفاع عن الاسلام بصورته فى النموذج الوهابى.

كما قام آخرون باستخدام "التوحيد" للهجوم على التقاليد او الخروج من الازمة التى أوجدها الاستعمار والايديولوجيات القومية والعلمانية، وسببت تأخرا للعالم الاسلامى فى التكافؤ والتساوى مع الهيمنة السياسية والاقتصادية الغربية، الامر الذى جعلهم يقدمون رؤية عالمية قائمة على التوحيد تقود الى نهضة وإحياء الإسلام. وتمثلت الأطروحات الأساسية لذلك فى أفكار كل من الأصوليين والمتشددين فى القرن العشرين من أمثال "سيد قطب" و"المودودى"، والتى لم تبتعد كثيرا عن افكارابن تيمية ومحمد بن عبدالوهاب، حيث أكدت - أيديولوجيا - أن المجتمع يجب أن يعكس الوحدة الإلهية من خلال الخضوع لإرادة وتعاليم الوحى، ورأت أن الاختلاف الأساسى فى الحكومات الحديثة يتمثل فى وجوب تعبيرها عن القانون الإسلامى. وهكذا، فإن تركيز الإصلاحيين الإسلاميين المعاصرين يتمثل فى الوحدة السياسية القائمة على وحدة جميع المسلمين والمتأصلة فى الفهم المعاصر للتوحيد. ولقد أنتج الإحيائيون حركتين، الأولى "الحركة الوهابية" فى القرن الثامن عشر والتى استمرت فى الانتعاش من خلال العديد من الحركات العالمية، والأخرى هى "السلفيون" فى القرن العشرين، والذين فضلا عن كونهم معادين للغرب، فإنهم يدينون ممارسات تبجيل وتقديس الأولياء وأضرحتهم ويعتبرونها "بدعة".

**على محجوب**

**SIPRI Year Book**

**Armaments, Disarmaments and International Security, no 36, 2005**

**تقرير سيبرى**

**التسلح والأمن الدولى**

يغطى تقرير سيبرى "Sipri" - الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي - الكثير من التطورات الإقليمية والدولية في سنة ٢٠٠٤ في كتابه السنوي رقم ٣٦ ( ٢٠٠٥ ) تحت عنوان "التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي". وفى تلك القراءة التي نحن بصددها، نتناول ثمة قضايا ذات تأثير إقليمي تتقاطع بين جداول الأعمال الوطنية والثنائية، أبرزها: التسلح والأمن في الشرق الأوسط الصراع العربي - الإسرائيلي والنتائج الإقليمية للنزاع العراقي، والوجود الأمريكي وطموحاته الأمنية بالمنطقة.

**الصراع العربي - الإسرائيلي :**

يذكر "سيبرى" عدة حقائق عن واقع القضية الفلسطينية، الذى يلقى بظلاله على عدم الاستقرار في المنطقة ، فنصف الفلسطينيين البالغ عددهم نحو ٨ ملايين نسمة يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهناك ٢٣٠ ألف نسمة يعيشون فى القدس الشرقية تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة ونحو ١,٢ مليون مواطن فلسطيني في إسرائيل، ويعيش ما يصل إلى ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في المخيمات في لبنان ، و٤٠٠ ألف فلسطيني مسجلين فى سوريا ، وأكثر من نصف سكان الأردن من أصل فلسطيني، حيث تم استيعاب العديد منهم، لكن لا يزال ١٧ مليونا منهم مسجلين كلاجئين بانتظار صدور حكم رسمي بشأن وضعهم .

وفى أوائل سنة ٢٠٠٥ ، حصل محمود عباس على موافقة قادة المجموعات المقاتلة في الضفة الغربية وغزة على وقف أعمال العنف بانتظار استئناف المفاوضات مع إسرائيل. وعلى ذلك الأساس، اتفق عباس مع شارون على وقف إطلاق النار في شرم الشيخ فى فبراير ٢٠٠٥ . ويزعم التقرير أن الهدنة خرقت من قبل فصيل من الجهاد الإسلامي ذي ارتباطات مع لبنان وسوريا، معللا ذلك بضعف قدرة عباس على السيطرة على الفصائل في الضفة الغربية وغزة، كما أن قدرته على السيطرة على العناصر في لبنان وسوريا أكثر ضعفا.

وفى أبريل ٢٠٠٤، تمكن شارون من تأمين موافقة الرئيس الأمريكي جورج بوش على ألا تتخلى إسرائيل عن الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة الغربية، وألا يمارس اللاجئون الفلسطينيون "حق العودة" إلى أي مكان داخل إسرائيل في أي اتفاق سلام في المستقبل. وأبدت الولايات المتحدة تعاطفا مع بناء إسرائيل الجدار الأمني، بصرف النظر عن الرأي الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية في سنة ٢٠٠٤ بأن مسار الجدار يخالف القانون الدولي. في غضون ذلك، اتفق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على تسمية حركتي حماس والجهاد الإسلامي - بالإضافة إلى حزب الله - منظمات إرهابية ، وهي خطوة - كما يذكر "سيبرى" تستبعد مسألة استفادتها من المعونة الدولية وغير ذلك. وفى تعقيب على ما سبق بالتطبيق على مجريات الأحداث، فإن فوز حماس في يناير ٢٠٠٦ بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية قد وضع أوروبا في موقف حرج، حيث أعلن القادة الأوروبيون أنهم لا يستطيعون التعامل مع منظمة حماس حسب سياستها المعلنة، وعبر "إجناسي جواردنز" العضو الإسباني في البرلمان الأوروبي عن الورطة التي تشعر بها أوروبا الآن، عندما قال "إنه من الواضح أن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه تأييد تمويل نظام مستمر في تبنى مبدأ القتال المسلح ضد إسرائيل، ولكن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع في نفس الوقت أن يظل يدعو إلى الديمقراطية ثم يأتي بعد ذلك، وينكر نتائج انتخابات حرة ونزيهة". بيد أن انتصار حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بات من الناحية الواقعية هو النتيجة الطبيعية لسلسلة من السياسات التي انتهجتها إسرائيل والولايات المتحدة وحتى الاتحاد الأوروبي نفسه إزاء السلطة الفلسطينية والقضية برمتها خاصة منذ بداية التسعينيات وحتى اليوم ، وهو ما أدى إلى ضعف وانهيار السلطة الفتحاوية في الوقت الراهن.

على جانب آخر من الصراع، لا تزال سوريا رسميا، **وفق إشارة "سيبرى"، في حالة حرب مع إسرائيل، وقد رفضت إسرائيل الاقتراحات السورية باستئناف محادثات السلام ، في انتظار اتخاذ سوريا إجراء بلجم المجموعات الفلسطينية المتشددة، وإنهاء الوجود السوري في لبنان . وفى مايو ٢٠٠٤، فعلت إدارة الرئيس جورج بوش العقوبات على سوريا التي يدعو إليها قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية الذي اقره الكونجرس الأمريكي في نهاية سنة ٢٠٠٣، وتأزمت الأمور فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥، عندما اغتيل رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري في تفجير بيروت. ورغم إنكار سوريا أي مسئولية، فإنها سحبت ٣٠٠٠ جندي من قواتها من لبنان على الفور، بعد تصاعد حدة**

الاتهامات التي ترمي إلى تورط سوريا في هذا الحادث، وبالتالي تحميلها تبعاته. وهذا السيناريو الدائر يصب استراتيجيا في مصلحة الطرف الإسرائيلي، المدعوم أوروبيا وأمريكيا.

التسلح والأمن فى الشرق الأوسط

ويلاحظ من خلال التقرير أن المحدد الرئيسي لاتجاه النفقات العسكرية في العالم هو التغير في إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشكل نسبته ٤٧ بالمائة من الإجمالي العالمي، وقد ارتفعت النفقات العسكرية الأمريكية بسرعة أثناء الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤ نتيجة لمخصصات الموازنة الهائلة للحرب العالمية على الإرهاب، ولاسيما للعمليات العسكرية في أفغانستان والعراق، فقد مولت هاتان الحربان بواسطة مخصصات إضافية فوق الموازنة العادية، وبلغت الاعتمادات العسكرية الإضافية الممنوحة لوزارة الدفاع لهذا الغرض للسنوات المالية ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ نحو ٢٣٨ مليار دولار، متجاوزة الإنفاق العسكري المشترك لإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا (باستثناء اليابان والصين) والشرق الأوسط في سنة ٢٠٠٤، (٢١٤ مليار دولار بالأسعار الجارية للدولار)، أي العالم النامي بأكمله.

وتواصل الحكومات في الشرق الأوسط تخصيص نسب كبيرة من إيراداتها للدفاع، وتشير بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي "سيبرى" عن النفقات العسكرية إلى أن الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط ارتفع بصورة متواصلة خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤ وبلغ ٥٦,١ مليار دولار في سنة ٢٠٠٤ (بأسعار ٢٠٠٣ الثابتة). ويلاحظ أن الإنفاق العسكري بالمنطقة ارتفع بنسبة ٣,١ بالمائة حسب القيم الحقيقية في سنة ٢٠٠٤، وبالتالي تواصل الارتفاع السائد منذ مدة طويلة. وقد ارتفع الإنفاق العسكري في الإقليم في فترة السنوات العشر ١٩٩٥ – ٢٠٠٤ بمقدار ٤٠ بالمائة حسب القيم الحقيقية، حيث كانت المملكة العربية السعودية وإسرائيل ( والكويت بدرجة اقل ) البلدين الرئيسيين اللذين يقفان خلف هذا الاتجاه.

تعود الزيادة في سنة ٢٠٠٤، حسب "سيبرى"، بالدرجة الأولى إلى زيادة ٥٠٠ مليون دولار في المملكة العربية السعودية، محتلة المرتبة التاسعة في الإنفاق العسكري، وشكلت إسرائيل والكويت البلدين اللذين حققا أكبر زيادة بالقيم النسبية في سنة ٢٠٠٤، حيث بلغت ٧ بالمائة تقريبا لكل منهما. وجاءت زيادة الموازنة العسكرية الإسرائيلية إلى ٧٠٠ مليون دولار ردا على الانخفاض في سنة ٢٠٠٣، وهو ما عارضه القادة العسكريون الإسرائيليون بقوة، بينما تتواصل الأزمة الأمنية، واحتلت إسرائيل المرتبة الثانية عشرة في حجم الإنفاق العسكري، بينما احتلت تركيا المرتبة الرابعة عشرة في الإنفاق العسكري. وقد تواصل ارتفاع الإنفاق العسكري الكويتي، وهو اتجاه بدأ في سنة ٢٠٠٠، وترافق مع مشتريات معدات جديدة.

وترتبط زيادة ٢,٨ بالمائة في الإنفاق العسكري السعودي في سنة ٢٠٠٤ بزيادة تركيز السلطات على النظام الداخلي بصورة رئيسية عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في المملكة.

الملف الإيراني

فى عام ٢٠٠٤ كشف – كما يروي تقرير "Sipri" – عن تطوير إيران قدرات صاروخية جديدة. ففي سبتمبر ٢٠٠٤، بين إطلاق اختباري لصاروخ شهاب – ٣ الباليستى المتوسط المدى انه يمكن أن يتجاوز مداه الأفضل السابق البالغ ١٠٠٠كلم.

وتزامن الاختبار مع التدريبات العسكرية واسعة النطاق في غرب إيران، ووصفه المسئولون الإيرانيون بأنه "محاولة لتعزيز الردع ضد أية ضربة إسرائيلية أو عسكرية على المنشآت النووية الإيرانية". وفي بداية أكتوبر ٢٠٠٤، قال هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام: إن إيران تمتلك صواريخ يبلغ مداها ٢٠٠٠ كلم، وزعم المعلقون الإسرائيليون في هذه الآونة أن صاروخ شهاب المعزز قادر على حمل رأس نووي. وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تذكر أن إيران تمتلك مثل هذا الرأس النووي، إلا أنها عبرت صراحة عن مخاوفها من أن يكون هناك مكون عسكري سري فى برنامج إيران النووي المدني.

في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤، توصلت الدول الأوروبية الثلاث (E3) – المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا – إلى اتفاق مع إيران حول صفقة جديدة تصدرت خطوات عدة، وتعهدت إيران، "كتدبير طوعي لبناء الثقة"، بالاستمرار في تمديد التعليق السابق لبرنامج التخصيب، بحيث يشمل جميع أنشطة إعادة المعالجة والأنشطة المتعلقة بالتخصيب. واستمر التعليق، في ظل تحقق ومراقبة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بينما استمرت المفاوضات "حول اتفاق مقبول من كلا الطرفين على ترتيبات طويلة الأجل". وكان هدف هذا الاتفاق تأمين "ضمانات موضوعية" تفيد بأن برنامج إيران النووي كان لأغراض سلمية، فضلا عن ضمانات تتعلق بتعاون نووي وتكنولوجي واقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وإيران والتزامات مؤكدة بمسائل أمنية.

تعرض اتفاق التعليق لعام ٢٠٠٤ بين الدول الثلاث الأوروبية وإيران إلى انتقادات، خاصة من إسرائيل والولايات المتحدة. والشكوى الرئيسية هي أن الصفقة لم تبلغ الحد المطلوب، فتأجيل إيران لأنشطة التخصيب كان إجراء طوعيا لا التزاما قانونيا، وفترة استمراره ارتبطت مباشرة بفترة المفاوضات بين إيران والترويكا الأوروبية حول مجموعات المسائل الأوسع. كما تعرضت الصفقة للانتقاد، لأنها لم تطلب من إيران وقف بناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل قرب مدينة أراك، فهذا النوع من المفاعلات ملائم جدا لإنتاج بلوتونيوم صالح لصنع أسلحة. وكان ثمة تخمين بأن إسرائيل أو الولايات المتحدة قد توجه ضربات عسكرية استباقية إلى المنشآت النووية الإيرانية لمنع – أو على الأقل – لإبطاء تطوير إيران سلاحا نوويا.

وقد أبرز عدم الاتفاق بين الدول الأوروبية الثلاث، والإدارة الأمريكية حول موضوع الإحالة إلى مجلس الأمن خلافات جوهرية حول الوسائل والشكليات في استراتيجية كل منهما لمواجهة مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحدياته. وصور بعض المحللين المسألة بأنها أشبه بفرض اختبار حاسم لصدقية استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بـ "الاشتباك المشروط" وبالتحديد، ما إذا كانت تلك الاستراتيجية، التي تتضمن – إذا لزم الأمر- فرض عقوبات تستطيع أن تعطي نتائج حقيقية ومستدامة في التعامل مع مخاوف أنشطة إيران النووية أم لا.

**السلاح النووى الإسرائيلى :**

إسرائيل هي الدولة العضو الوحيدة في الأمم المتحدة التي لا تزال خارج معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتعتبر إسرائيل، على نطاق واسع، دولة نووية بحكم الواقع، ويقدر أن لديها أسلحة نووية يصل عددها إلى ٢٠٠ سلاح وفق ما يشير إليه تقرير "سيبرى" ويعتقد محللون كثيرون أن لدى إسرائيل ترسانة نووية منكفئة (أي مخزونة لكنها ليست جاهزة، وتتطلب بعض التحضيرات قبل الاستخدام). ومن هنا، قد لا تكون أنظمة إطلاق أسلحة إسرائيل المزعومة منشورة بالفعل.

إذ يعتقد المحللون أن أنظمة الإطلاق هذه هي طائرات ضاربة وصواريخ باليستية ذات قواعد أرضية، وربما صواريخ جوالة (كروز) تطلق من البحر. ويزعم التقرير أن هناك دليلا ما على أن إسرائيل ربما طورت ترسانة نووية غير استراتيجية تتكون من قذائف مدفعية نووية أو ذخائر تدمير ذرية ( ADMS ) أو ألغام أرضية.

وفى هذا الصدد، تابعت إسرائيل اختباراتها للنظام الصاروخي الباليستى "أرو" في سنة ٢٠٠٤، وتضم الترسانة الصاروخية الإسرائيلية صاروخ سى ٥٠ أريحا II، الذي يقال إن مداه يبلغ ١٥٠٠ كلم على الأقل، وقادر على حمل رأس نووي. وفى يونيو ٢٠٠٤، أفيد عن أن إسرائيل طورت نسخة تطلق من الأرض لصاروخ دليلة الجوال الذي يطلق من الجو، ويقال إن مداه يبلغ ٣٠٠ كلم، ولا يعرف أن لصاروخ دليلة قدرات نووية. وثمة تقارير أخرى غير موثقة عن أن إسرائيل طورت قوة ردع نووية بحرية على شكل صواريخ مزودة بأسلحة نووية معدلة عن صواريخ هاربون المضادة للسفن المنشورة في غواصاتها الألمانية الصنع من طراز دولفين.

وتخشى الدول العربية من القدرة التسليحية الإسرائيلية خاصة من السلاح النووي. وفى هذا الصدد، دعت جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي – في اجتماع اللجنة التحضيرية (٢٠٠٤) لمؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي – إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، كررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية طلبها بأن تفتح إسرائيل منشآتها النووية في

"ديمونا" لأغراض التفتيش. وفى يوليو ٢٠٠٤ ، عقب زيارة إلى إسرائيل قام بها المدير العام للوكالة محمد البرادعي ، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون علانية بأن إسرائيل ستدرس التخلي عن "قدرتها الردعية" إذا تخلى جيرانها عما لديهم من أسلحة دمار شامل وطبقوا اتفاق سلام إقليميا شاملا تطبيقا تاما.

## التعاون الأمني العربي :

في نوفمبر ٢٠٠٤، وضع مجلس التعاون الخليجي خطة لرفع مستوى القوة المشتركة إلى ١٢٠٠٠ جندي بحلول سنة ٢٠١٠ ، مجهزين بأحدث الأسلحة ومدربين على استخدامها.

ويذكر في التقرير أنه من أوائل التسعينيات، تم وضع تصور لترتيب دفاعي على ثلاثة مستويات لدول مجلس التعاون الخليجي، المستوى الأول : الاستضافة المحلية للقوات الأمريكية ، والمستوى الثاني : القدرة المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، والمستوى الثالث : قدرات الدفاع الذاتي للدول كل على حدة. وقد شجعت الولايات المتحدة على تطوير المستويين الأول والثالث. أما على صعيد المستوى الثاني، فهناك عدة عقبات أمام التوصل إلى اتفاق داخل مجلس التعاون الخليجي، وهي: أ) السياسات المنفصلة لشراء الأسلحة، ب) الخصومات والتوترات الداخلية، ج) عدم الاتفاق على طبيعة التهديدات الماثلة، د) الاعتماد على الولايات المتحدة للحماية. وقد طرأ بعض التقدم بشأن تكامل القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والمخابرات والاستطلاع، لكن لا يزال تضارب المصالح والاهتمامات يحول دون التوصل إلى تكامل دفاعي أكثر فاعلية.

كما ذكر التقرير ما تتضمنه وثيقة إعلان الجزائر في مارس ٢٠٠٥، وتساءل عن أسباب عدم تناول أعضاء الجامعة العربية مسألة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، رغم أنهم بحثوا في السابق إعلان المنطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولعل أهم ما في إعلان الجزائر إعادة تأكيد التضامن العربي والتزام الحكومات العربية بمبدأ الإصلاح. لكن - حسب "سيبرى" - كانت تلك المبادرة في هذا الخصوص استجابة للضغوط الأمريكية والدولية الأخرى ، وان دعاة الإصلاح العرب لا يزالون يشكون من أن الكلام أكثر من الأفعال في هذا الموضوع.

## النتائج الإقليمية للنزاع العراقي :

لا شك فى أن النزاع الدائر في العراق أثر فى محيطه الإقليمي من عدة نواح، يذكر "سيبرى" أجزاء منها.

فقد واصل المسئولون الأمريكيون القول - في جانب كبير من سنة ٢٠٠٤ - إن التمرد من صنع المقاتلين الأجانب وعناصر القاعدة، وقد اتهموا إيران وسوريا بتسهيل عبور المقاتلين المتطوعين الحدود إلى العراق.

ومن جهة أخرى، وفى سنة ٢٠٠٤، تبين أن المخاوف من احتمال تدخل تركيا في شمال العراق لمجابهة ظهور ميول انفصالية في كردستان العراقية لا أساس لها، وتم تفاديها بالاتصالات الدبلوماسية عبر الحدود. وتخلت الولايات المتحدة عن كل الآمال بإشراك قوات تركية في الائتلاف المتعدد الجنسيات في العراق، في مواجهة المعارضة الكردية والعربية على السواء. وبدلا من ذلك، شهد عام ٢٠٠٤ تحسنا في العلاقات بين تركيا وكل من إيران وسوريا، وتشترك البلدان الثلاثة في الحدود والمصالح ، بما في ذلك عدم رغبتها في تجزئة العراق. إضافة إلى ذلك ، مهد تصويت البرلمان التركي ضد السماح للولايات المتحدة باستخدام تركيا - كجبهة ثانية - لغزو العراق في مارس ٢٠٠٣، الطريق لتحسن العلاقات العربية - التركية والإيرانية - التركية، حتى إذا أدى ذلك إلى بعض الجزع في واشنطن. لكن تعافت العلاقات التركية - الأمريكية إلى حد ما منذ تلك الأحداث، وإن ليس إلى مستوى الحميمية التي كانت تميزها في سنوات الحرب الباردة. ولا يزال تحالف تركيا مع إسرائيل قائما ، لكن تضاءلت حماسة تركيا له كما كان سائدا في التسعينيات، ويرجع ذلك إلى تنامي قوة حزب العدالة والتنمية منهيا هيمنة النخبة العلمانية الصريحة المدعومة من العسكر.

وعن الإرهاب، ورغم أنه سمة قديمة من مزايا الصراعات الطويلة في الشرق الأوسط، إلا أن وتيرته زادت في المنطقة بعد احتلال العراق، كأحد تداعيات الأزمة، ويظهر في وقت السلم في العديد من المجتمعات، إلا أن أعراضه تتزايد في وقت الحرب. وهو - حسب "سيبرى" - يعكس مشاكل ضعف الدولة وشرعيتها وتفاقمها، ويتميز بخاصيته الانتقالية في المنطقة. ومثال ذلك ما يحدث للسعودية منذ مايو ٢٠٠٣، وما حدث في تركيا في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وتفجيرات الأزهر وطابا وشرم الشيخ بمصر في سنة ٢٠٠٥.

يعرض التقرير وجهين للمشكلة بالنسبة للاستراتيجية داخل إدارة بوش أو بالأحرى - المحافظين الجدد - وهما : ( أ ) الإرهاب - الذي يستلهم الدين كما ظهر في هجمات سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة. ( ب ) رد الفعل الشعبي ضد الأنظمة القمعية التي حظيت بدعم من الإدارات الأمريكية المتعاقبة باسم "الواقعية".

وفى هذا الخصوص ضمن أحداث ٢٠٠٤، أقيمت قمة للدول الأعضاء في حلف الناتو في اسطنبول، واتفق المجتمعون على تعزيز مبادرة الحوار المتوسطي ( أطلقت أساسا في سنة ١٩٩٤) وإطلاق مبادرة اسطنبول للتعاون، والمبادرتان متميزتان لكنهما متكاملتان.

أطلق حوار الناتو المتوسطي أساسا بغية بناء الثقة من خلال الحوار والتعاون العملي مع الدول المتوسطية الجنوبية، وتم تكييفه بشكل متزايد مع أولويات الناتو المتغيرة، وهو يهدف إلى تعميق العلاقات الثنائية مع البلدان الشريكة (الأردن وإسرائيل وتونس والجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا)، وزيادة التعاون المتعدد الأطراف بينها وبين الناتو في إدارة المجالات الجوية، وأمن الحدود ومكافحة الإرهاب والتخطيط للحالات الطارئة المدنية والمناورات العسكرية والتدريب والتعليم. وأظهرت البلدان الشريكة في شمال إفريقيا اهتماما كبيرا حتى الآن في التعاون بشأن أمن الحدود ومكافحة الإرهاب.

## الوجود الأمريكي فى بالمنطقة وطموحاته الأمنية :

- أفغانستان: منذ أن صعدت الولايات المتحدة تدخلها الأحادي بشكل أساسي في أفغانستان لملاحقة أسامة بن لادن ومضيفيه من طالبان في سنة ٢٠٠١ ، أصبحت أفغانستان حقل تجربة جديدا لخليط من قوات حلف الناتو، ووحدة القوة المتعددة الجنسيات التابعة للاتحاد الأوروبي، وهياكل القوات الأمريكية. وقد وجهت الانتقادات إلى قوة المساعدة الأمنية الدولية بقيادة حلف الناتو، وقوامها ٩٠٠٠ رجل في الوسط والشمال ، والقوات الأمريكية التي يبلغ قوامها ١٨٠٠٠ رجل وتطارد بقايا طالبان والقاعدة في الجنوب، وذلك لفشلهما في تحقيق أهدافهما. وفى نهاية سنة ٢٠٠٤، نشب خلاف في حلف الناتو بشأن الاقتراحات الأمريكية بدمج القوات تحت قيادة حلف الناتو، وربما القيادة الأمريكية. غير أنه عند اجتماع وزراء دفاع حلف الناتو في فبراير ٢٠٠٥، اتفقوا من حيث المبدأ على وضع القوات الغربية في أفغانستان تحت قيادة حلف الناتو، رغم وضع الترتيبات الشكلية والجدول الزمني لذلك، ويتوقع اكتمال الانتقال عندما تتولى المملكة المتحدة قيادة قوات حلف الناتو في أفغانستان. ويشير التقرير بعد ذلك إلى أن الأمر لا يتوقف على مسألة الدور الأمريكي في حلف الناتو، بل يتعداه إلى القلق بشأن كيفية الجمع بين عملية لحفظ السلام وعملية لخوض القتال.

## العراق :

- فى أثناء سنة ٢٠٠٤ ، كان للولايات المتحدة ما بين ١١ ألف عسكري و ١٤٠ ألفا منتشرين في العراق. ويعتبر العراق واسطة عقد الاشتباك العسكري في الشرق الأوسط الكبير، ويستأثر بالغالبية العظمى من النفقات العسكرية الأمريكية في القيادة المركزية الأمريكية. ويبلغ متوسط عدد العسكريين الذين نشرتهم البلدان الأخرى للائتلاف ٢٣ ألف جندي، وينتشر ٢٦ ألفا آخرون من الجنود الأمريكيين وجنود الائتلاف فى الكويت.

**ولا تنتشر أية قوات مسلحة من دول الشرق الأوسط مع الائتلاف في العراق، رغم أن الأردن يدرب الجيش وقوات الأمن العراقية في أراضيه. وتواصل دول مجلس التعاون الخليجي تقديم تسهيلات القواعد للولايات المتحدة. وتتراوح التقديرات الرسمية لإجمالي قوات القيادة المركزية المنتشرة في نطاق عملها في أبريل ٢٠٠٥ بين ٢٠٠ ألف و ٢٢٥ ألف جندي. وكانت توجد ١٠ قوات طوارئ جوية فضائية أمريكية في المنطقة (نحو ١٧ ألف طيار). ويوجد مقر الأسطول الخامس - التابع للبحرية الأمريكية -**

في المنامة بالبحرين ، وكان الوجود البحري الأمريكي يتكون - اعتبارا من يوليو ٢٠٠٤ - من مجموعة حاملة طائرات قتالية ومجموعة برمائية، بالإضافة إلى وحدة من مشاة البحرية بحيث يصل إجمالي الطاقم البحري إلى ١٧ ألفا.

إلا أن التحالف يواجه بالعراق سيلا من المقاومة، قد يجعل دوره في المستقبل القريب دور الحاكم الخفي الفعلي، عبر نشر قواعد له في أماكن استراتيجية بالعراق لتأمين مصالحه في العراق من ناحية، وتهديد الدول المناوئة له وإخضاعها لسيطرته من ناحية أخرى.

وحسب "سيبري"، بلغت الهجمات على القوات الأمريكية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ أعلى مستوى لها منذ بداية الحرب ، بمعدل ٨٧ هجوما كل يوم في مناطق متفرقة بمحافظات العراق الثماني عشرة. وكان هناك تباين واضح في التقديرات الأمريكية والعراقية لعدد المقاومين ، إذ تزعم الولايات المتحدة أن عددهم نحو ٢٥ ألف مقاتل، وتقدر أجهزة المخابرات العراقية عددهم بـ ٢٠٠ ألف، منهم ٤٠ ألف ناشط أساسي. وكانت الخسائر ذات دلالة، خاصة بين ٢٠ مارس و ١ مايو ٢٠٠٣، حيث قتل ١٣٨ جنديا أمريكيا . ومن مايو ٢٠٠٣ إلى نهاية ديسمبر ٢٠٠٤، قتل ١١٩١ جنديا أمريكيا .

**أحمد إسماعيل على**

**Towards an Egyptian-Malaysian Strategic Understanding in the 21st Century.**

Edited by Hoda Mitkees and Mansor Isa,

Department of Malaysian Studies, Cairo University,

2005

**نحو تفاهم استراتيجى مصرى - ماليزى فى القرن الحادى والعشرين**

يمثل هذا الكتاب ثمرة التعاون المثمر بين برنامج الدراسات الماليزية بجامعة القاهرة ومؤسسة السياسة العامة والإدارة بجامعة ماليزيا، حيث عقد برنامج الدراسات الماليزية هذا المؤتمر، الذى يعد اول مؤتمر له.

وقد قدمت فى هذا المؤتمر العديد من الأوراق التى أشارت إلى التجربة الاقتصادية الناجحة لدولة ماليزيا، التى استطاعت أن تنهض بتجربة تنموية، وتخرج من أزمتها الاقتصادية اعتمادا على الجهود الذاتية، دون اللجوء إلى مؤسسات التمويل الدولية ودون مشروطية سياسية، الأمر الذى استحق دراسة هذه التجربة، ليس فى مصر فقط وإنما فى الكثير من الدول.

ويتكون الكتاب من ثمانية فصول تدور حول عرض التجربة الاقتصادية الماليزية الناجحة، ومدى وقوفها على التقدم التقنى فى كافة المجالات، ثم التجربة الديمقراطية فى ماليزيا ومصر، والعلاقات المصرية - الماليزية، ثم أخيرا التغير الذى طرأ على السياسة الخارجية فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب على العراق: رؤية مصرية وماليزية.

جاء الفصل الأول من هذا الكتاب بعنوان "الاستراتيجية الماليزية فى النمو" للدكتور منصور عيسى، عرض فيه للتجربة الماليزية فى التنمية من خلال البعد التاريخى، ومدى تطور التنمية فى هذا البلد.

ويبين أن المرحلة الأولى بدأت فى عقد السبعينيات، حيث اتجهت التنمية فى ماليزيا للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء فى التوجه التصديرى فى عمليات التصنيع، وبدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة، مما نتج عنه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن فى توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزى. أيضا كان لشركات البترول دور ملموس فى دفع السياسات الاقتصادية الجديدة، حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التى كانت مملوكة للشركات الإنجليزية والصينية وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات.

وتركز المرحلة الثانية على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التى تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة فى إطار ملكية القطاع العام، بينما تشمل الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى عام ٢٠٠٠ المرحلة الثالثة، حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية فى ماليزيا، استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعى وتعميق التوجه التصديرى فى عمليات التصنيع، وأيضا تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزى، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادى الاقليمى فى إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان.

أما الفصل الثانى من الكتاب ، فقد جاء تحت عنوان "العوامل الدافعة لصناعة التنمية فى ماليزيا" للسيد ماخورى ياكوب، والسيد محمد راسات محمد، اللذين بينا فى هذا الفصل أن المناخ السياسى لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية، وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة، ويتم اتخاذ القرارات دائما من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، مما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها ديمقراطية فى جميع الأحوال. كما تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك فى معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التى أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة فى "تجمع الآسيان" فى عام ١٩٩٥ وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووى وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسى. علاوة على ذلك، رفضت الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية التى هى سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر فى السنوات المقبلة. لذا، قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى فى العالم فى مجال قوة الاقتصاد المحلى، كما انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان. إضافة إلى اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية فى توفير رءوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفع الادخار المحلى الإجمالى بنسبة ٤٠ ٪ بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٣، كما زاد الاستثمار المحلى الإجمالى بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة عينها. ويرى أنه فى الوقت الذى تعانى فيه بلدان العالم النامى من ثالوث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ مطلع الثمانينيات، وهو ثالوث : النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أولويات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم "ماليزيا كشراكة" كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاعين العام والخاص من ناحية، وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التى يتشكل منها المجتمع الماليزى من ناحية أخرى.

أما الفصل الثالث من الكتاب بعنوان "توجهات ماليزيا نحو دول جنوب شرق آسيا" للسيد شاهارى طاليب" ، فقد عرض فيه الباحث للرؤية المهاتيرية لرابطة الآسيان تحديدا، وبين فيها أن هذه الرابطة تتكون من عشر دول، ثم تحاول اليابان وكوريا الجنوبية والصين الانضمام إليها لتأسيس تكتل اقتصادى يضم الدول الـ ١٣، يعرف باسم "منتدى شرق آسيا للتعاون الاقتصادى"، ويكون منافسا قويا للولايات المتحدة ولدول الاتحاد الأوروبى بضمه دول "النمور" و"التنانين" من جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا، إلا أن الولايات المتحدة أعاقت إقامة هذا التجمع. وكان رئيس الوزراء الماليزى محاضر محمد قد دعا لتأسيس هذا التكتل الاقتصادى عام ١٩٩٧، لكن الدول الغربية ضغطت على اليابان وكوريا الجنوبية، لكيلا يتشكل التكتل، غير أن اجتماعات الدول الـ ١٣ لم تتوقف ومنها اجتماعات غير رسمية، وقد وصف الاجتماع من قبل مسئولين بأنه "اجتماع إقليمى بدون اسم". فالدول الآسيانية الموالية للولايات المتحدة - خاصة الفلبين- ترفض الإقرار بأن هذه الاجتماعات تمثل محاولة إحياء فكرة التكتل، لكن الأغلبية -وحتى من اليابان

والصين- تقر بأن الاجتماع كان امتدادا لفكرة محاضر. وبالإضافة إلى كون التكتل المقترح يمثل الأكبر من حيث عدد السكان فى العالم، حيث سيحتضن ما يزيد على ١,٧ مليار نسمة، فإنه -إذا تحقق- فسيكون قوة اقتصادية منافسة للصناعات الأمريكية والأوروبية، وسيقلل النفوذ الغربى فى الاستثمارات، ولكن ذلك حلم صعب التحقق.

ولكن الذى تم هو العدول عن تسمية الفكرة رسميا بالمنتدى أو التكتل، ومحاولة دفع عجلة تنفيذ الفكرة باسم آخر هو "آسيان +٣"، خاصة أن الأزمة المالية وموجة الاقتصاد الجديد أظهرتا ضرورة التقارب بين دول جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا. ولكن خوفا من معارضة الدول الغربية، أكد وزراء آسيان أن اجتماع الدول الـ ١٣ لن يكون "تكتلا" اقتصاديا. ولعل من الملاحظ "تدخل" الدول الغربية فى قرار ١٣ دولة تريد التكتل اقتصاديا وسط انشغال بعض هؤلاء الوزراء خشية تدخل دول الجوار فى شئونهم. إن حال رابطة آسيان -على حد قول مهاتير محمد- لا تستدعى إلا الاستجابة للمتغيرات وتفعيل دور الرابطة بالإقدام على خطوات عملية محركة لها إذا أرادت أن تكون أحد التكتلات المهمة فى القرن الجديد، أو مواجهة التراجع والتهميش مقابل تفاقم المخاطر والتحديات.

وفى الفصل الرابع من الكتاب - وهو بعنوان "الوحدة الماليزية فى مواجهة التعدد والتنوع" للسيد سعيد حليم سعيد نونج، - تتبنى المهاتيرية رؤية تقدمية للدين تتناسب مع طموحاتها فى تأسيس دولة علمانية حديثة. فرغم أن الدستور الماليزى ينص على أن الإسلام هو دين الدولة مع ضمان الحقوق الدينية للأقليات الدينية الأخرى، إلا أن مهاتير يتجنب الحديث عن العلمانية، ويرى أن السياسات التى تضمن توفير التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعى والتسامح تعكس تمسكا بمبادئ الإسلام.

كما أنها تعارض الأصولية الإسلامية بشدة، وترى فيها أحد العوامل المسئولة عن تخلف العالم الإسلامى، الأمر الذى أفرز العديد من التناقضات المفتعلة بين الإسلام ومتغيرات العصر، إذ تؤكد المهاتيرية أن الإسلام لا يشكل فى ذاته معوقا للتنمية. وتولى المهاتيرية اهتماما خاصا بالعلوم الطبيعية والتطبيقية ذات الصلة بالتكنولوجيا والتنمية بالمقارنة بالعلوم الأدبية والفلسفية والتاريخ.

وفى الفصل الخامس من الكتاب "التجربة الماليزية فى الديمقراطية". عرضت الدكتورة هدى ميتكيس لموقف المهاتيرية من الغرب، التى تنطلق من افتراض أن الغرب بكل إنجازاته المادية والقيمية لا يشكل معطيا للدول النامية أو العالم الإسلامى. وفى تقييم مهاتير محمد للديمقراطية الليبرالية، يؤكد ضرورة التمييز بين الغاية والوسيلة، وأن الديمقراطية -رغم اعترافه بأنها واحد من أفضل النظم السياسية التى عرفتها الإنسانية- لا تعدو كونها وسيلة للحكم غير مأمونة العواقب بالضرورة، فقد تؤدى إلى الفساد وإساءة استخدام السلطة كغيرها من الأنظمة السياسية، كما أنها لا تمثل ضمانا لتحقيق الاستقرار السياسى أو التقدم، وفى أحيان كثيرة أدت إلى الفوضى وإعاقة التطور، كما كانت فى أحيان أخرى سببا فى تراجع معدلات التنمية.

فى هذا الإطار، يرى مهاتير أن فكرة المستبد العادل ربما تكون هى الأنسب بالنسبة لبعض الشعوب والمجتمعات خلال مراحل معينة من التطور السياسى والاقتصادى. وواقع الأمر، فإن تقييم المهاتيرية السلبى للديمقراطية لا يعنى الرفض المطلق للديمقراطية، بقدر ما يعنى ضرورة ربط عملية التحول الديمقراطى بعملية التطور الاقتصادى والرأسمالى. ويقوم التصور المهاتيرى هنا على أولوية قضية التنمية على التطور الديمقراطى فى المراحل الأولى من التطور الاقتصادى، وأن التعجيل بالتحول الديمقراطى قد يؤدى إلى تداعيات سلبية. وقد قام مهاتير بصياغة تجربة التنمية الماليزية وفق هذا التصور، الأمر الذى أدى إلى تأجيل عملية التطور الديمقراطى إلى الآن، رغم النجاح الذى حققه المشروع التنموى.

وفى الفصل السادس من الكتاب "نظرة حول العلاقات المصرية - الماليزية" للدكتورة رجاء سليم ، تم التعرض للجوانب المختلفة فى العلاقات المصرية - الماليزية السياسية والاقتصادية والتجارية. فعلى المستوى السياسى، تتبنى مصر وماليزيا العديد من وجهات النظر المشتركة على الصعيد الدولى وفى المحافل، حيث إنهما عضوان فى منظمة المؤتمر الإسلامى وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة مما يدعم التعاون بين البلدين، فى مجالات حقوق الإنسان وقضايا البيئة وظاهرة الإرهاب. أما على مستوى العلاقات الاقتصادية، فمصر تعد من بين أهم شركاء ماليزيا التجاريين فى العالم العربى، وإن كان الميزان التجارى يميل لصالح ماليزيا. ولعل فى إنشاء مجلس رجال الأعمال المشترك بين البلدين عام ٢٠٠٣ بداية للخطوات الجادة من جانب مصر للاهتمام بالسوق الماليزية والعمل على دفع حركة التجارة بين البلدين. أما على مستوى العلاقات الثقافية، فقد وقع البلدان عددا من اتفاقيات التعاون فى المجال الثقافى، إضافة إلى اتفاقيات التعاون ما بين الجامعات الماليزية وجامعة الأزهر، حيث يدرس أكثر من سبعة آلاف طالب ماليزى فى المعاهد والكليات الأزهرية، كما يقوم الأزهر بإيفاد المدرسين والقضاة الإسلاميين إلى ماليزيا بشكل منتظم، كما تم التوصل فى بداية عام ٢٠٠٤ إلى اتفاق بين السفارة المصرية ووزارة الصحة الماليزية وجهاز الخدمات العامة فى ماليزيا، تقوم بموجبه ماليزيا بالتعاقد مع أطباء مصريين فى مختلف التخصصات، كما افتتحت ماليزيا عام ٢٠٠٣ مركزا للدراسات الماليزية - الذى يقيم هذه الندوة - ويهتم بجمع المعلومات الخاصة بالتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية فى ماليزيا، كما يرتبط الجانبان بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات، مثل: اتفاق التعاون الثقافى والعلمى عام ١٩٧٧، واتفاق التعاون العلمى والتكنولوجى عام ١٩٩٨، ومذكرة التفاهم للتعاون فى مجال الشئون الدينية والأوقاف عام ١٩٩٨، واتفاق التعاون بين جامعة الأزهر ووزارة التعليم الماليزية عام ٢٠٠٠، ومذكرة للتعاون بين معهدى الدراسات الدبلوماسية المصرى والماليزى عام ٢٠٠١.

وفى الفصل السابع من الكتاب "السلوك التصويتى المصرى- الماليزى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة" بين الدكتور أحمد عبد الونيس شتا، معدل التقارب فى السلوك التصويتى لكل من مصر وماليزيا فى الدورات (٤٤، ٥٤، ٥٦)، حيث وصل معدل التوافق التصويتى فى الدورة ٤٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى نحو ٩٧٪، ووصل معدل التوافق التصويتى للجانبين فى الدورة ٥٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى نحو ٩٤٪ بينما وصل معدل التوافق التصويتى للجانبين فى الدورة ٥٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ١٠٠٪. ويتبين من هذا مدى التقارب بين مصر وماليزيا فى التوجهات الداخلية والخارجية لكل منهما. فمن الناحية الداخلية، مر البلدان بمرحلة نمو اقتصادى، تبعتها سياسة الانفتاح الاقتصادى، التى اسهمت فى عملية التنمية فى مصر وكذلك الحال فى ماليزيا. ومن الناحية الخارجية، فالبلدان يتفقان حول القضايا السياسية المهمة مثل قضايا حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، والاهتمام بالبيئة والنمو، ومحاولة إيجاد حل دائم وعادل لقضية الشرق الأوسط.

ويعرض الفصل الثامن والأخير من الكتاب، وهو بعنوان "الموقف الماليزى من الحرب على العراق" للدكتور محمد السيد سليم، لموقف رئيس الوزراء الماليزى مهاتير من الهجوم الانجلو- أمريكى على العراق، قائلا "يبدو أنه لن تكون هناك نهاية لاعمال الارهاب فى العالم" وذكر أن الهجمات الامريكية والبريطانية ضد العراق ستغذى ببساطة مشاعر الغضب والانتقام بين المزيد من المسلمين.

وفى كلمته الافتتاحية لمنتدى الاعمال بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب، الذى عقد فى العاصمة كوالالبور، انتقد مهاتير بشدة القوى الغربية لاظهارها بوضوح معايير مزدوجة فى إدانتها للعراق وكوريا الشمالية حول حيازتهما أسلحة نووية. إن حقيقة مواجهة الاعتراف الصريح من جانب كوريا الشمالية بحيازتها أسلحة دمار شامل، بلوم معتدل من جانب الغرب، إنما تثبت - كما يبدو - أن الامر كله لا يخرج عن كونه حربا ضد المسلمين، وليست ضد مخاوف امتلاك ما يسمى الدول المارقة أسلحة دمار شامل، وحث مهاتير حركة عدم الانحياز على زيادة التعاون بين أعضائها فى ظل مناخ الاعمال الذى يزداد صعوبة.

**ولاء البحيرى**

### The Bush Spying Scandal
**Essam Abdel-Shafi**

The disclosure that the Bush administration has approved spying on US citizens has unleashed strong domestic protest, while security officials argue this programme is necessary.

### Guantanamo Challenges International Legitimacy
**Dr Al-Sayyed Mostafa Aboul Kheir**

A review of how the treatment of prisoners at Guantanamo breaches international standards and agreements.

## NUCLEAR TRENDS

### New Strategies for Employing Nuclear Weapons
**Dr Mohammed Abdel-Salam**

Nuclear weapons no longer serve only as a deterrent. The development of new forms of nuclear weapons makes their deployment significantly more likely.

### Nuclear Agreement between India and the US
**Sameh Rashed**

The US administration is defending this agreement as it brings at least India's peaceful nuclear programme under international supervision, decreases India's dependence on oil for its energy needs and provides opportunities for US business.

### A New Nuclear Strategy for the US
**Basil Salah Mostafa**

The Pentagon favours the development of small nuclear devices with limited destructive capability, which could be used against terrorist organisations that develop weapons of mass destruction, as well as rogue-state facilities.

## IN FOCUS

### How the Arabs Mismanaged the Danish Cartoons Crisis
**Dr Mohammed Al-Sayyed Said**

Arab responses to the cartoon crisis appeared excessive and exaggerated, and were built on a series of misconceptions and miscalculations. This is only the latest in a series of problems threatening Arab-European relations that all appear to revolve around cultural issues. However, this is not a conflict of cultures, but a conflict of political interests.

### European Responses to the Cartoon Crisis
**Beshir Abdel-Fattah**

European responses as a whole can be classified into two categories: those that supported publication of the drawings and objected to severe Arab and Islamic reactions to them, and those that condemned them, arguing that freedom of expression does not justify an attack on the religious beliefs of any group.

### International Agreements and Respect for Religious Symbols
**Adel Maged**

There are several international declarations and understandings that establish respect for and protection of religious beliefs, practices and symbols.

A selection of full-text translations is available at www.siyassa.org.eg

been little progress in improving conditions for Iraqis. There are charges that costs for reconstruction projects are being inflated, especially by US firms. The new Iraqi government will also have to deal with the huge external debt – almost $127bn.

## THE MIDDLE EAST

### Security Council to Review Iran's Nuclear Programme

**Ahmed Al-Sayyed Turki**

A survey of the conflicting domestic and international considerations surrounding the conflict over Iran's nuclear programme. An overt retreat by the Iranian regime could cause serious domestic instability, as could severe international economic sanctions. A diplomatic compromise is still the most likely scenario for the near future.

### Lebanon: A New Balance of Power

**Khaled Amr Abdel-Halim**

The understanding concluded between Hizbullah leader Hassan Nasrallah and Maronite leader Michel Aoun has created a fundamental shift in the balance of power within the Lebanese political system.

### Syrian-Lebanese Relations

**Dr Radwan Ziada**

An analysis of Syria's regional role since 1975, its involvement in Lebanon and how the Syrian regime can deal with the present crisis precipitated by the assassination of Rafiq Al-Hariri.

### US Policy Towards Security in the Arabian Gulf

**Ashraf Mohammed Kishk**

The US has an important role to play in establishing a new security system in the Gulf, but it will have to abandon its emphasis on being the only world power, and it must involve all the parties in the region in a balanced and equitable way.

## SUDAN

### The African Union's Sixth Summit

**Samia Bibars**

The summit, hosted by Sudan, had special significance since it coincided with both the 50th anniversary of Sudan's independence and the first anniversary of the signing of the comprehensive peace treaty ending the long conflict in the south of the country.

### Compromising on Darfur

**Badr Hassan Shafie**

The African Union's Peace and Security Council in its ministerial meeting (Addis Ababa, 10 March 2006) approved in principle transferring peacekeeping in Darfur from AU forces to UN forces after a six-month transition period. An analysis of the motivations behind this decision and domestic and international reactions to it.

## THE AMERICAS

### A 'White Revolution' in Latin America

**Reda Mohammed Helal**

The left has assumed power in several Latin American countries, and this has given impetus to the momentum of creating greater regional integration, which would give the continent more weight on the international arena. US influence appears to be weakening considerably as a result of these developments.

**Pipeline Politics**
**Adel Sayyed Ahmed**
The construction of energy pipelines between states requires prior political agreement. This report analyses the politics of pipelines in the Middle East, Africa and Europe.

**Alternative Sources of Energy**
**Dr Mohammed Mostafa Al-Khayyat**
It is necessary to study the current sources of energy on which we depend and to predict our future needs so that we can find reliable and safe alternatives.

## International Politics

### A HAMAS-GOVERNED PALESTINE

**Israeli Views on the Hamas Victory**
**Dr Emad Gad**
The Hamas victory is viewed in Israel as presenting two options: promoting the argument that there is no peace partner on the Palestinian side and therefore the continuation of unilateral policies; or reaching a comprehensive political settlement with a Hamas government through the intervention of regional and international parties.

**An Alternative International Strategy for Hamas**
**Abu Bakr Al-Dessouki**
There is general hostility on the international scene towards the new Hamas government, forcing the movement to find ways to deal with this challenge.

**Governing Palestine: Abu Mazen and the Hamas Cabinet**
**Nevine Suliman**
The Palestinian political system is somewhat unclear when it comes to dividing executive powers between the president and the cabinet. This has led to problems before, and may now cause serious conflict.

**Hamas and the Palestinian Economic Crisis**
**Ahmed Taher**
The government of Hamas faces an enormous challenge. Its programme calls for establishing transparency and creating jobs for the unemployed. Its mission will be made more difficult by the refusal of Israel to cooperate, and the reluctance of foreign donors to finance the new government.

### THE EMERGING IRAQ: THE OCCUPATION THREE YEARS ON

**The Undermining of the Iraqi State**
**Sameh Rashed**
The destruction caused by the allied invasion of Iraq, as well as the increasingly divided and sectarian atmosphere, suggest that it will be decades before Iraq is once more a sovereign and independent state.

**The Sending of Troops from Arab and Islamic Countries to Iraq**
**Dr Sobhi Nazem Tawfiq**
The author, an expert at the Centre for International Studies at Baghdad University, proposes this as a more acceptable alternative to foreign coalition troops. These troops, not to be drawn from Iraq's immediate neighbours, could be active in both establishing security and training new Iraqi troops.

**Reconstruction in Iraq**
**Karam Abdel-Aziz Aslan**
A comprehensive review of the status of the infrastructure and basic services in Iraq, showing that there has

**The US Oil Lobby: Exerting Influence**
**Khalil Al-Anani**
Examination of the nature of the US oil lobby and how it influences the domestic decision-making process.

**Oil in US Foreign Policy**
**Amr Kamal Hammouda**
A study of the centrality of oil in US foreign policy, as illustrated by the US war in Afghanistan, oil competition with China and energy security.

**China's Search for Energy Security**
**Khadiga Arafa Mohammed**
Examination of China's oil needs as related to its sources of supply, strategy to secure energy and oil investment policy.

**The Shanghai Cooperation Organisation: A Venue for Sino-Russian Cooperation**
**Gen Gamal Mazloum**
Cooperation between Russia and China cannot be separated from the international conflict over energy. Russia is the largest energy exporter and seeks to consolidate its international status by controlling production, trade and transportation of its oil and gas products. China's growing demand for energy is drawing it towards stronger cooperation with Russia and stronger ties with Central Asian states.

**Russia and the EU: Conflict over Energy and Status**
**Dr Nourhan Al-Sheikh**
A review of the complicated energy relations between Russia and the European Union, especially in terms of oil and natural gas.

**Opec and the Future of Energy Security**
**Dr Maghawri Shalabi Ali**
A look at the factors set to govern the economic and political approaches of the world's oil producers and consumers and how these will affect the shape of economic and political coalitions, with particular reference to Russia, Iran and Venezuela.

**Conflict over Oil in Central Asia and the Caspian Sea**
**Dr Atef Abdel-Hamid**
Discussion of the importance of the oil of Central Asia and the Caspian Sea in light of regional developments.

**Military Bases in Central Asia**
**Gen Hossam Soweilam**
Central Asia is a region of considerable geo-strategic importance. Not only does it connect the continents of Europe and Asia – linking the north with the south and the east with the west – but it is home to large oil reserves, which have attracted the attention of regional and international powers. It is within this context that both Russia and the US have established a military presence in the region.

**International Competition over Oil in Africa**
**Khaled Hanafi Ali**
Africa occupies an important position on the international oil map and with demand for oil increasing in many countries, the continent has come to be seen as an alternative source to the troubled Middle East region.

# Contents

## Editorial

**A Palestine Governed by Hamas**
**Dr Osama Al-Ghazali Harb**
In coming to power through a legitimate election process, Hamas will face the same challenge confronted by other national liberation movements, that is, adjusting its structure and strategy to meet the new demands of managing a state. Hamas is unique among third world liberation movements, however, in that it came to power before a final and comprehensive agreement of the Israeli-Palestinian conflict has been reached.

## Studies

**The Contemporary Crisis of Capitalism: Iraq as a Case Study**
**Dr Salem Tawfiq Al-Nagafi**
A new form of capitalism has evolved that uses violence to deal with obstacles. Such is the case with the use of armed forces by the capitalist coalition in Iraq to control economic resources and rearrange the political and economic map.

## Essays

**The Arab World and the New International Legitimacy**
**Dr Abdullah Al-Ashaal**
The Security Council has started to establish a new international legitimacy – within an environment that puts the Security Council above states – by issuing a number of resolutions that meet the nominal conditions of the UN charter yet are in complete contradiction with its objective principles. What are the roots of this phenomenon, the legal implications and the effects on the Arab world?

**A Historical Review of Arab-Islamic Comparative Political Experiences**
**Dr Mohammed Abdel-Shafei Eissa**
Progressive political development of a society cannot be achieved unless supported by a social force with suitable ideology, partisanship and material abilities that is also compatible with the socioeconomic and political structure of the state.

## Interview

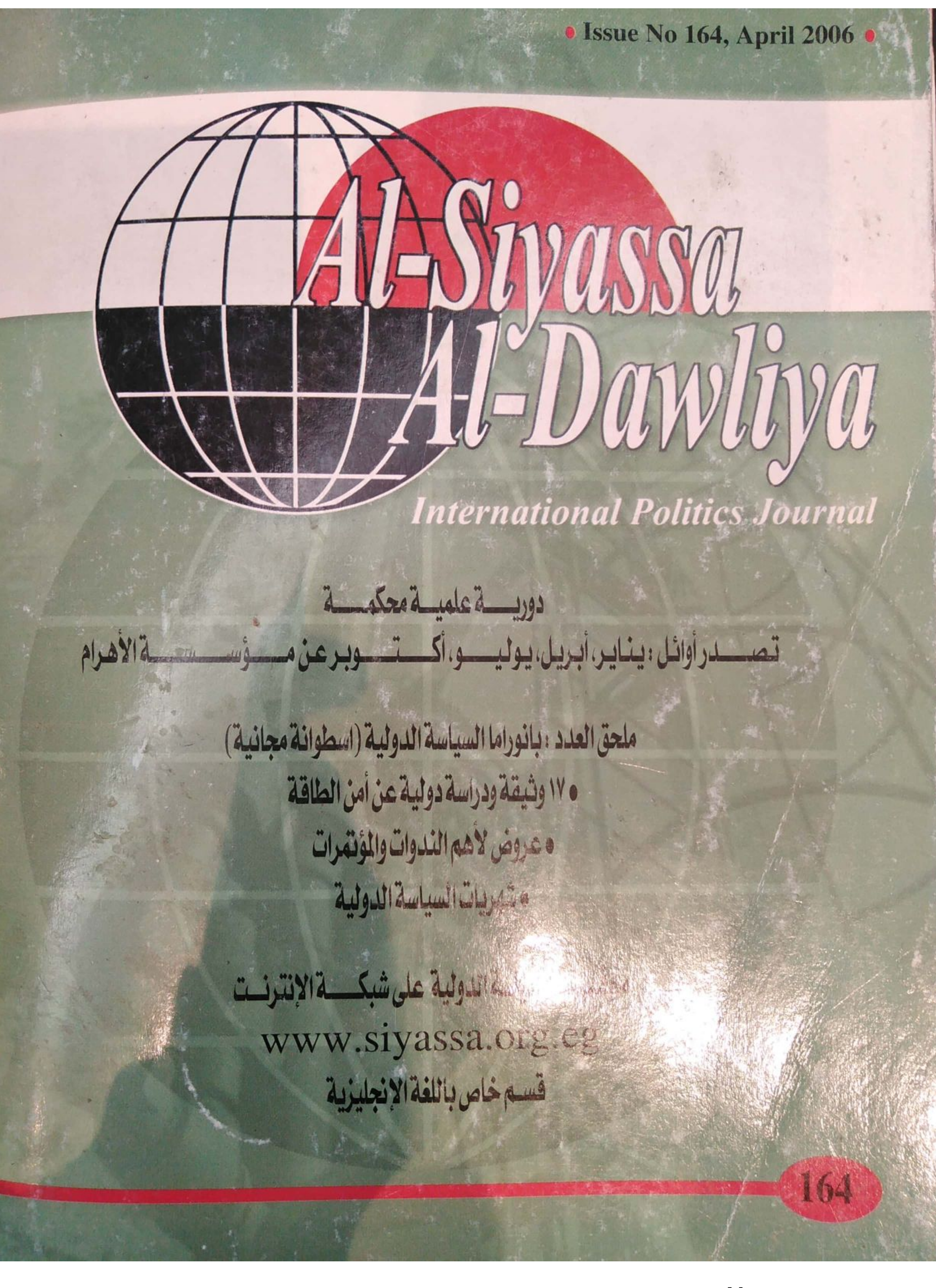
**"Europe is not against Turkey's EU Membership for Religious Reasons":**
**An Interview with Dr George Vassiliou, Former President of the Republic of Cyprus and Chief EU Negotiator**
**By Sawsan Hussein**

## File

**Energy Security and the Future of International Relations**

**The Current Oil Crisis**
**Dr Hussein Abdullah**
Demand for energy is closely related to economic activity, growth rates and other variables. This article examines international trends in oil demand and supply and the current energy crisis.

**Pricing Oil and Market Mechanisms**
**Ibrahim Nawwar**
A look at the process of pricing oil in the international market and how this is affected by competition over this valuable source of energy.


• Issue No 164, April 2006 •
Al-Siyassa
Al-Dawliya
International Politics Journal
دوريــــة علميــة محكمـــة
تصــــدر أوائل : ينـاير، أبريل، يوليـــو، أكـــتـــوبر عن مـــؤســــســـة الأهرام
ملحق العدد : بانوراما السياسة الدولية (اسطوانة مجانية)
• ١٧ وثيقة ودراسة دولية عن أمن الطاقة
• عروض لأهم الندوات والمؤتمرات
السياسة الدولية
الدولية على شبكـــة الإنترنـت
www.siyassa.org.eg
قسم خاص باللغة الإنجليزية
164